

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق



كتاب  
الكشف عن وجوه القراءات السبع  
وعملها وحججها

لمؤلفه

أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي

« ٣٥٥ - ٤٣٧ هـ »

تحقيق

الدكتور محيي الدين رمضان

الجزء الأول

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق



كتاب

الكشف عن وجوه القراءات السبع  
وعملها وحججها

لمؤلفه

أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي

« ٣٥٥ - ٤٣٧ هـ »

تحقيق

الدكتور محيي الدين رمضان

الجزء الأول

مكتبة  
موسسة  
مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

~~~~~  
١٣٩٤ هـ  
١٩٧٤ م

# بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

## كلمة شكر

هذا الكتاب أحد الأصول في فنه بما يمتاز به من خصائص ذكرت في موضعها من مقدمة التحقيق أعدد منها : بحثه في أصول اللغة ولهجاتها ، احتواءه على كثير من مذاهب المتقدمين لغويين ونحاة وقراء ، امتياز به بمعالجة الموضوع تعليلا واحتجاجا ، رصده نتائج مهمة ذات بال وأثر في الموضوع ، تمامه في نصه وتقديم زمن تأليفه .

ومؤلف الكتاب هو أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي التوفسي ٤٣٧هـ .  
إمام في هذا الفن ، وفي علوم القرآن ، ومن رؤوس محققيه ، وصاحب تصانيف كثيرة فيها . كانت موضع عناية المتقدمين ، وهي اليوم مهتم الدارسين والمحققين .  
وذلك لما امتازت به من ضبط ووضوح وإحاطة ، وتجنب لكثير مما ليس بألوف تلك الأيام في الكتاب من نحو الاستطراد والإطالة المملة وما أشبه ذلك .

وقد عنيت غاية العناية ، على ما ذكرت في المقدمة ، أن أجعل الكتاب مضبوط العبارة ، قويم النص ، كما أراد المؤلف ، ميسور التناول على المرغوب في الكتاب المطبوع ، خاصة كتب التراث .

ومثل هذا العمل لا يتم بجهد صاحبه وحده ، فلا بد لكل مشتغل فيه من يد تسدى إليه ، ورأي يستفيده ، ونصح يهتدي به ، وكذلك كان عملي في هذا الكتاب . ولذا فإن علي لكل ذي يد سلفت بفضل شكرا جميلا ، لا تجزئه الكلمات ، وهؤلاء السادة كثرة ، غير أنني أخص بالذكر منهم أستاذي الكبير أمين سر مجمع

اللغة العربية الدكتور شكري فيصل ، فقد ترادفت أياديه بيضاء لا يكدرها النماء •  
وكذلك الأخ الفاضل الأستاذ إبراهيم السولامي والأخ الصديق عبد الكريم كرتيم ،  
وكذا الأستاذ الفاضل محمد إبراهيم الكتاني ، جزاهم الله تعالى خير ما يجزي به عن  
العلم وأهله •

وإن عليّ أيضا للأستاذ رئيس مجمع اللغة العربية الموقر الدكتور حسني  
سبح تجديداً شكر عاطر وامتنان كثير ، وقد شرفني بموافقته على جعل هذا الكتاب  
ضمن منشورات المجمع ، وهذا وباللّٰه عز وجل التوفيق •

المحقق



(( مقدمة التحقيق ))

(أ) التعريف بالمؤلف

(1) اسمه ونسبه واصله :

هو أبو محمد مكّي بن أبي طالب بن حمّوش بن محمد بن مختار القيسي<sup>(١)</sup> المقرئ .

وفي اسمه الثالث والرابع خلاف ناقشته في ترجمته المطوّلة التي أرجو أن تطبع قريباً . ولكن تحقيق ذلك عندي أن اسمه هو : مكّي بن محمد بن محمد بن مختار ، إذ أن أبا طالب اسمه محمد ، الذي هو حمّوش في تسمية أهل المغرب تحبّباً . وهو ما أشار إليه القفطي وابن خلكان والذهبي وغيرهم من أهل الثبوت .

وله ثلاث نسب : فأما أولاهما : وهي « القيسي » ، فالغالب الراجح أنها ترجع إلى قبائل قيس عيلان التي انتشرت بتلك الأصقاع ، وتكاثرت حتى بلغت إلى ما بعد جبال الأطلس . وأكد لديّ هذا ما ذكره المراكشي<sup>(٢)</sup> ، وسواء في كلامهم على القبائل التي انتشرت هناك<sup>(٣)</sup> . غير أن كل من ترجموه لم يلبثوا عند هذه النسبة بشيء من الكلام أو البيان . وأما الثانية ، وهي « القيرواني » ، فإن بعض من ترجموه يتبعونها « المغربي »<sup>(٤)</sup> . وكلتا النسبتين تعيّنان أصله وبيته التي نشأ فيها وترعرع .

---

(١) أنباه الرواة ٣/٣١٥ ، ووفيات الأعيان ٤/٣٦١ ، ومعرفة القراء الكبار ٣١٦ ، وسير أعلام النبلاء ١١/١٣١/ب ، والوفيات بالوفيات ٢١/٦٨/أ ، وعيون التواريخ ١٣/٢١٧/ب ، وطبقات ابن قاضي شهبة ٥٠٣ ، والنجوم الزاهرة ٥/٤١ ، وبغية الوعاة ٢/٢٩٨

(٢) المعجب في تلخيص اخبار المغرب ٢٤٨ ، ٢٦٥

(٣) جمهرة أنساب العرب ١٧٦

(٤) معرفة القراء الكبار ٣١٦ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ٥٠٣

وتعّين نسبته الثالثة ، وهي الأندلسي - ربما ازدوجتا فكاتتا القرطبي الأندلسي - موطنه الذي استقر فيه ، واطته به الرحلة إليه .  
(٢) .. مولده ونشأته :

وكان مولده بمدينة القيروان ، ذكر ذلك ابن بشكوال وغيره<sup>(١)</sup> ، لسبع بقين من شعبان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة . ولا خلاف في ذلك غير ما ذكره ابن خلكان عن الداني في قوله : إنه ولد سنة أربع وخمسين<sup>(٢)</sup> . وكانت نشأة مكّي وترعرعه في بيئة عاجلتها أيدي الطامعين سواء البربر الذين عهد منهم الخروج والتمرد ، وولاة العبيدين الذين بثوا الدعاة واصطنعوا الصنائع تمكيناً لهم في تلك البلاد ، ثم بعد ذلك الأعراب الذين جعلوا يعيشون في البلاد الفساد<sup>(٣)</sup> .

### (٣) طلبه ورحلته :

ففي تلك البيئة الغنية بأسباب الحياة والتقدم والنشاط استطاع مكّي أن يطلب ويدرس ، وفي مدينة القيروان ، مسقط رأسه ومنشئه ، إذ كانت القيروان محجة العلماء وطلاب العلم ، قرأ على شيوخها طفولته كلها<sup>(٤)</sup> ، وتلقى ما كان يتلقاه من كان في سنّه من العلوم والآداب .

وكانت الرحلة سبباً لأغلب طلبه العلم وشيوخه ، يحرص عليها أهل تلك البلاد لموضع المشرق عندهم وشرفه في أنفسهم . وكان لمكّي في الرحلة نصيب وافر غير ما كان مثله ممن كان في طبقتهم . فهو في سن مبكرة لم يتجاوز الثالثة عشرة شدّ الرحال إلى مصر . فكان يقيم سنتين وثلاثاً ثم يعود إلى القيروان ، أو يمضي إلى بلاد الحجاز ليؤدي فريضة الحج . وهو في مصر أو القيروان كان يلقي الشيوخ ، ويأخذ عنهم ، ويستدرك ويستكمل على هؤلاء وهؤلاء ، لا يقصّر ولا يكلّ . وبدأت رحلاته منذ سنة سبع أو ثمان وستين وثلاثمائة ، واطته سنة اثنتين

(١) الصلة ٥٩٧ ، وانظر أيضاً معجم البلدان ١٦٧/١٩ ، وانباه الرواة ٣/٣١٥ .

(٢) وفيات الأعيان ٣٦١/٤

(٣) المغرب في تلخيص أخبار المغرب ٤٤٠ ، وانظر تاريخ ابن خلدون ٤/٤٨ ،

ورحلة التجاني ٢٤١ ، ٢٦٦

(٤) جدوة القتبس ٣٢٩ ، والصلة ٥٩٧ ، وبغية الملتبس ٤٦٩

وتسعين وثلاثمائة ، أي مدة خمس وعشرين سنة ، قضاها مترددا بين بلده القيروان ومصر ثم بين مصر والحجاز والشام<sup>(١)</sup> .  
ثم أمضى سنة بالقيروان ، حتى إذا كانت سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة ، فهض مفارقا القيروان ، لا إلى رجة ، متوجها إلى الأندلس قاصدا قرطبة ، ليمضي هناك بقية عمره .

#### (٤) تصدره للإفادة والدرس :

وكان تصدر مكي للإفادة والدرس ، وهو بعد في آخر مرحلة الطلب ، قبل أن ينهض إلى الأندلس بضع سنوات<sup>(٢)</sup> ، ولعل ذلك كان منه تهيؤاً للأستاذية وتمام التصدر .

وتصدر في قرطبة أول نزوله في مسجد النخيلة ، وقد أحس منه الفضل والتقدم ، وعرفه بعض من أهلها ، من مثل ابن ذكوان آخر القضاة بقرطبة في عهد الجماعة ، الذي قدّمه وأكرمه ، وعرفه إلى ذوي الشأن . ثم أمر المظفر أبو مروان بنقله من مكانه إلى جامع الزاهرة ، فأقام هناك يفيد ويقرىء مدة دولة بني عامر ، فإذا قام محمد بن هشام الملقب بالمهدي نقله إلى المسجد الجامع فأمضى فيه يقرىء ويدرس مدة الفتنة كلها .

#### (٥) أبرز معاصريه وشيوخه :

ولما كان لمكي ذلك الدأب على الرحلة والطلب فقد كثر شيوخه وتعدد معاصروه ممن كان له بهم صلة .  
فأما معاصروه فمن القيروان أصبغ بن راشد بن أصبغ اللخمي ، وهو من إشبيلية ، ورحل إلى القيروان . وتفقه مع مكي على ابن أبي زيد وأبي الحسن القاسبي . وقد توفي قريبا من الأربعين وأربعمائة<sup>(٣)</sup> .

(١) الصلة ٥٩٧ ، ومعجم الأدباء ١٦٨/١٩ ، وانباه الرواة ٣/٣١٦ ، ووفيات الأعيان ٤/٣١٦ .  
(٢) الصلة ٥٩٨ ، ومعجم الأدباء ١٦٨/١٩ .  
(٣) جدوة المقتبس ١٦٤ .



وكذلك أبو العباس المهدي ، وكان قد دخل الأندلس في حدود الثلاثين وأربعمائة ، وكان ذا علم بالقراءات والأدب ، وبعض تلاميذ هذا هم تلاميذ مكي أيضا . وكانت وفاته بعد الثلاثين وأربعمائة (١) .

ومن أئداده أبو طاهر الأنصاري إسماعيل بن خلف ، وهو عالم مقرئ نحوي ، تصدق باختصار كتاب « الحجة » لأبي علي الفارسي كما فعل مكي . وتوفي سنة خمس وخمسين وأربعمائة (٢) .

وأبو عمر الطلمنكي أحمد بن محمد ، نزل قرطبة ، وكان له التقدم على مكي وسواه بأنه أول من أدخل القراءات إليها . وكثير من تلاميذه هم تلاميذ مكي . وتوفي سنة عشرين وأربعمائة (٣) .

وأما شيوخه فمنهم في القيروان الحافظ أبو الحسن القاسبي ، وهو من جيلتهم ، وكان موضع إكبار الناس ، وكان ورعا مقدما . أفاد مكي منه القراءة والحديث . وتوفي سنة ثلاث وأربعمائة . وذكر ابن كثير أن الناس عكفوا على قبره ليالي يقرؤون القرآن ، وجاء الشعراء لرثائه من كل أوب (٤) .

وكذلك أبو محمد بن أبي زيد ، الذي انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي بالمغرب . وذكر القاضي عياض أنه حاز رئاسة الدين والدنيا . ورحل إليه ، ونج أصحابه . وكان يسمى مالكا الأصغر . وإلى هذا الشيخ كان تفقه مكي وروايته . وتوفي سنة تسع وثمانين وثلاثمائة (٥) .

ومن شيوخه في مصر محمد بن علي أبو بكر الأذقوي . ذكر الذهبي أنه برع في علوم القرآن وكان سيد أهل عصره . وقد لزم أبا جعفر النحاس وروى

(١) جدوة المقتبس ١٠٦ ، وطبقات القراء ٩٢/١

(٢) طبقات القراء ١٦٤/١ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ٢١٨

(٣) جدوة المقتبس ١٠٦ ، والصلة ٤٨/١ ، وطبقات القراء ١٢٠/١

(٤) وفيات الأعيان ٣٣٩/١ ، والبداية والنهاية ٣٥١/١١ ، وطبقات القراء

٥٦٧/١

(٥) رحلة التجاني ٢٦٦ ، وشذرات الذهب ١٣١/٣

عنه كُتبه ، وأخذ القراءة عرضاً عن المظفر بن أحمد بن حمدان ، وسمع الحروف من أحمد بن إبراهيم وسعيد بن السكن . وذكر الداني أنه تفرد بالإمامة في قراءة نافع رواية ورش . وتوفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة (١) .

وكذلك أبو الطيب بن غلبون الذي يرجع إليه ضبط مكّي للقراءة . واسمه عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون ، نزل مصر من حلب . روى القراءة عرضاً وسماعاً عن إبراهيم بن عبد الرزاق وإبراهيم بن محمد وابن خالويته ومحمد بن جعفر الفريابي . قال الداني : كان حافظاً للقراءة ضابطاً ذا عفاف ونسك وفضل وحسن تصنيف (٢) .

وإلى أبي عدي بن الإمام كان اضطلاع مكّي برواية ورش ، اسمه عبد العزيز ابن علي بن أحمد . أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أحمد بن هلال وأبي بكر بن سيف ، وروى الحروف عن إبراهيم بن حمدان بسند إلى أبي عبيد القاسم بن سلام ، وعن النحاس عن الأزرق . ورواها عنه أبو عمر الطلمنكي وأبو الفضل الفريابي . قال الداني : كان حافظاً للقراءة ضابطاً ذا عفاف ونسك وفضل وحسن وثلاثمائة (٣) .

وكان لمجاورته بمكة أثر في تلمذته على بعض الشيوخ ولقائه إياهم . ومن أبرزهم أحمد بن إبراهيم أبو الحسن العبّاسي مسند أهل الحجاز في وقته ، وتفرد بالسماع من محمد بن إبراهيم الديبلي . وكانت وفاته سنة خمس وأربعمائة (٤) .

وكذلك عبد الله بن أحمد أبو ذر الهروي الرحالة الذي كان يحج كل عام ، ويُسَمع الناس ويقوم أيام الموسم . روى عن أبي الفضل بن حميرويه وأبي عمر

---

(١) طبقات القراء ٢/١٩٨ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ٨٦ ، وشذرات

الذهب ٣/١٣٠

(٢) وفيات الأعيان ٥/٢٧٧ ، وطبقات القراء ١/٤٧٠

(٣) طبقات القراء ١/٣٩٤ ، وشذرات الذهب ٣/١٠١

(٤) شذرات الذهب ٣/١٧٣

ابن حَيَوِيَّةَ ومن في طبقتهما ، وأخذ مذهب مالك عن ابن الباقلاني • وصنّف  
مستخرجا على الصحيحين • وعنه أخذ المغاربة مذهب الأشعري • وكان حافظا  
ثقة متدينا متقنا • توفي سنة أربع وثلاثين وأربعمائة (١) •  
وهؤلاء قليل من كثير من معاصري مكي وشيوخه •

#### (٦) أبرز تلاميذه :

وكان تلاميذ مكي جماعات كثيرة على ما جاء في ترجمته وتراجم سواء ممن  
تردّد ذكر مكي فيها أنه شيخ لهؤلاء وهؤلاء • وإنما اقتصر في الكلام على أبرزهم  
أو على بعض من أبرزهم •

وأول هؤلاء أبو عمر المقرئ واسمه أحمد بن محمد الكلّاعي • وهو قرطبي ،  
روى عن جماعة ، منهم أبو المطرف القنزعي والقاضي يونس بن عبد الله وأبو  
محمد بن بنوش وسواهم ، لكنه اختص بمكي وأكثر عنه • وكان مقرئا فاضلا ،  
عالما بالقراءات ضابطا لها • وله توالييف كثيرة في معناها • وكانت وفاته سنة اثنتين  
وثلاثين وأربعمائة وصلى عليه شيخه مكي (٢) •

وممنهم ابنه أبو طالب محمد ، وقد روى عن أبيه أكثر ما عنده كما أنه شاركه  
السمع على القاضي يونس ، وقد أجازهما هذا وكذلك الفقيه أبو علي الحداد •  
وأخذ أبو طالب عن أبي القاسم بن الإفليبي وحاتم بن محمد • وكان واقف الحظ من  
الأدب ، حسن الخط ، جيد التقييد • وكثير من مصنفات أبيه إنما كان مخرجها عن  
طريقه • وولي أحكام الشرطة والسوق مع الأحباس وأمانة الجامع بقرطبة •  
وكان حميدا فيما تولاه • وتوفي سنة أربع وسبعين وأربعمائة (٣) •

وممن اختص بمكي أيضا أبو عبد الله الطرقي محمد بن أحمد الكناني ،  
شارك أبا عمر المقرئ التلاوة عليه بالروايات ، وأخذ أكثر ما عنده ، وصحب أبا العباس  
المهدوي • وهو ، على ما وصفه ابن بشكوال ، من أهل المعرفة بالقراءات والعلم

(١) البداية والنهاية ١٢/٥٠ ، وشذرات الذهب ٣/٢٥٤

(٢) الصلة ٩/٥٢ ، وتكملة الصلة ٥٢ ، وطبقات القراء ١/١١٣

(٣) الصلة ٥٢٣

بوجوهها وطرقها ، والضبط لها ، مع الفضل والدين ، وحسن المعاشرة والثقة •  
 ووصفه ابن الجزري بأنه كان عجباً في القراءات ، وأن الناس أخذوا عنه كثيراً ،  
 وكانت وفاته سنة أربع وخمسين وأربعمائة<sup>(١)</sup> •

ومن الولاة أبو الوليد محمد بن جهّور ، الذي تولّى أمر قرطبة بعد أبيه  
 أبي الحزم بن جهّور • وقد سمع في شيبته علماً كثيراً ورواه • وذكر ابن  
 بشكّوال أنه قرأ تسمية شيوخه المذكورين بخطّ يده • وكان فيها كتب كثيرة تدل  
 على عنايته بالعلم • وكان منهم أبو المطرف القنّازعي وأبو محمد بن بنوش  
 والقاضي يونس ، ومكي الذي أقرأه القرآن حتى جوده • وتوفي سنة اثنتين وستين  
 وأربعمائة بعد أن اعتقله المعتمد بن عبّاد<sup>(٢)</sup> •

ومنهم أبو عبد الله بن شريح واسمه محمد بن شريح بن أحمد ، وهو من  
 إشبيلية • وكانت له رحلة لقي فيها كثيراً من الشيوخ الكبار ، منهم أبو ذرّ  
 الهروي وأبو العباس بن ثقيس وأبو الحسن القنّطري وتاج الأئمة أحمد بن  
 علي ومكي بن أبي طالب الذي أجاز له • وكان من جلة المقرئين وخيارهم ، ثقة  
 وتلا عليه بالقراءات الثمان ابنه أبو الحسن بن شريح وعيسى بن حزم • وله  
 كتاب « الكافي في القراءات » وكتاب « التذكرة » واختصار « الحجة » لأبي  
 علي • وتوفي سنة ست وسبعين وأربعمائة<sup>(٣)</sup> •

وكذلك الفقيه المحدث أبو عبد الله محمد بن عبّاب ، وهو قرطبي ، وكبير  
 المفتين بها • وقد روى عن مكي ومنّ في طبقتة ، منهم أبو بكر التجيبي وأبو القاسم  
 خلف بن يحيى وأبو المطرف القنّازعي • ذكره ابن بشكّوال وأبو علي  
 الفسّاني فوصفاه بالجلال والعلم والعفاف والتمكن في علوم شتى • وتوفي سنة

(١) الصلة ٥٠٩ ، وطبقات القراء ٢/٨٩

(٢) الصلة ٥١٧ ، وبغية اللئس ٥٤

(٣) الصلة ٥٢٣ ، وطبقات القراء ٢/١٥٣ ، وشذرات الذهب ٣/٣٥٤

اثنتين وستين وأربعمائة ، وشهد جنازته المعتمد بن عباد راجلا<sup>(١)</sup> .  
 واقتصر على المتقدمين من تلاميذه ، فأذكر بعض أسمائهم ، وأحيل في  
 العاشية على مصادر تراجم آخرين ، فمنهم أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي وأبو  
 عبد الله محمد بن عيسى المغامي وأبو محمد عبد الله بن سهل الأنصاري وأبو الحسين  
 يحيى بن إبراهيم المعروف بابن البيان أو الياز وأبو عمران موسى بن سليمان  
 اللخمي وأبو عبد الله محمد بن محمد الأزدي<sup>(٢)</sup> .

### (٧) أخلاقه ومنزلته :

وكانت أخلاق مكي ، بما حظي به من فضائل ، نحيزة في نفسه ، وبما أهلتها  
 له الحياة دُرّبة ومعاشرة تطبّع واكتساب ، كل ذلك ائتلف ليلغ به منزلة العلماء  
 جلالة وقدوة .

وأبرز أخلاقه علو همته الذي نراه في هذا الدأب على الطلب ، والرحلة في  
 سبيله ، وهو بعد في سن صغيرة .

ومن ذلك ما ذكره أبو عمر بن مهدي أنه كان حسن الفهم جيد العقل<sup>(٣)</sup> .  
 وكل من ترجمه جوّد دينه وعقله ، ونسبه إلى الفضل وأهله<sup>(٤)</sup> .

ومن ذلك أيضا ما ذكره ابن مكثوم أن شيخه أبا حيان أنشده قصيدة لمكي  
 أنشدها له ابن شقّ الليل محمد بن إبراهيم ، وهو أحد معاصري مكي ، وهي في  
 تسعة عشر بيتا ، مطلعها :

|                            |                          |
|----------------------------|--------------------------|
| قل لمن يبغي المِرا والجدلا | في البراهين وذكر البَدلا |
| وحكايات الأحاديث التي      | تورث العجز وتبدي الكلا   |
| ويك دَع عنك الخرافات ولا   | تكثر المزح أخي والهزلا   |

- (١) الصلة ٥١٥ ، وبغية المئتمس ١٠٥ ، وشذرات الذهب ٣/٣١١ ،  
 (٢) المغرب في تلخيص أخبار المغرب ١/٤٠٤ ، ٢/٧٢ ، والصلة ١٧٨ ، ٥٢٤ ،  
 ٦٣٣ ، ١٩٧ ، ٢٧٦ ، وتكملة الصلة ١٧٨ ، ١٩٧ ، ٢٧٦ ، وطبقات القراء ٢/٢٣٩ ،  
 ٣١٩ ، ٣٦٤ ، ١/٢٦٩ ، ٤٢١ ، وشذرات الذهب ٣/٤٠٤ ، ٣٥٤ ، ٣٧٦ ، وكذلك  
 هذه المواضع في الصلة ٢٧٦ ، ٢٥٦ ، ١٦٩ ، ١٦٨ ، وتكملة الصلة ٢٦٨ ، ٧٦ ،  
 ٣٩٩ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ١١٨ ، ٧٧  
 (٣) الصلة ٥٩٧ ، وأنباه الرواة ٣/٣١٥ ، ووفيات الأعيان ٤/٣٦١ ،  
 (٤) نزهة الألباء ٣٤٧ ، ومعرفة القراء الكبار ٣١٦

وبعد أن يسوق أمثلة من ترهات هؤلاء النفر من المشعوذين قال :

أَلِقْتَهَا عَصَبَةً صُوفِيَةً      تَتَهَيَّي الْأَكْلَ وَتَأْبَى الْعَمَلَا  
مَنْ عَدَا الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ فَقَدْ      خَالَفَ اللَّهَ وَخَانَ الرَّسُلَا  
فَالزَّمُوا السُّنَّةَ لَا تَبَدَّعُوا      وَاحذَرُوا الزَّيْغَ وَخَافُوا الزَّلَلَا<sup>(١)</sup>

وتفرّد ابن العِمَاد بيّتين من الشعر لمكي يحكيان لباقته وكياسته وهما :

عَلَيْكَ بِإِقْلَالِ الزِّيَارَةِ إِذَا      إِذَا كَثُرَتْ كَانَتْ إِلَى الْهَجْرِ مَسْئَلَا  
أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْغَيْثَ يُسَامُ دَائِمًا      وَيُطَلَّبُ بِالْأَيْدِي إِذَا هُوَ أَمْسَا<sup>(٢)</sup>

ولم أقف في ترجمته ، في كل نصوصها ، على شيء يشينه أو يصمه ، لا من قريب ولا من بعيد ، حتى إن في ذلك إجماعاً منهم على وصفه بالإمامة في العلم ، والفضل في الخلق ، والجودة في تناوله مسائله ، والتبحر في فنون العربية والحفظ والأدب ، لم ينمّ أحد منهم بشيء يثلّم أستاذيته<sup>(٣)</sup> . ذكر الذهبي أنه « كان من أوعية العلم مع الدين والسكينة والفهم » و « هو شيخ الأندلس وعالمها ، وكان من أهل التبحر في العلوم »<sup>(٤)</sup> .

#### (٨) وفاته وقبره :

ولا خلاف في تاريخ وفاته غير التفصيل فيه من حيث اليوم والوقت . فقد لبّي مكي نداء ربه تعالى فجر يوم السبت ، وشيّع جثمانه ضحى يوم الأحد لليلتين خلّتا من المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة ، وقد ناهز الثانية والثمانين<sup>(٥)</sup> .

(١) حاشية أنباه الرواة ٣/٣١٩

(٢) شذرات الذهب ٢/٢٦١

(٣) جذوة المقتبس ٣٢٩ ، ونزهة الألباء ٣٤٧ ، والصلة ٥٩٧ ، وبغية اللتمس ٤٦٩

(٤) سير اعلام النبلاء ١١/١٣١/ب ، وطبقات ابن قاضي شهبة ٥٠٤

(٥) الصلة ٥٩٩ ، ومعجم الأدباء ١٩/١٦٨ ، وأنباه الرواة ٣/٣١٨ ، ووفيات

وذكر أبو القاسم بن محمد بن الطيّلسان مشهد تشييعه فقال : إن الذين شهدوا جنازته خلق عظيم من الناس ، وإن أهل قرطبة رُزئوا به ، إذ نعي إليهم ، وحفّ بسريره منهم شباب ومشيخة معظم مكشّده ، وبكوه ، وختموا القرآن عليه ختمات عدة ، وتقدّم ابنه أبو طالب محمد فصلّى عليه • وذكر أنه دُفن بمقبرة الرّبض (١) .



---

(١) حاشية معرفة القراء الكبار ٣١٧

(ب) « علمه ، آراؤه ، آثاره »

(1) ما اضطلع به من علوم :

إن عبارة المترجمين مختلفة بعض الاختلاف في تعيين اختصاصه ، والتدليل على علوم بذاتها دون غيرها ، وليس هذا بعجيب ، ذلك أن مكيا كان من هؤلاء المتفردين الذين كانت علومهم شاملة . فالحسيدي يذكره بالإمامة في القراءة والشهرة فيها<sup>(١)</sup> . وأبو البركات بن الأنباري يصفه بأنه نحوي عالم بوجوه القراءة<sup>(٢)</sup> . وابن بشكوال ينقل عن أبي عمر بن مهدي أنه كان من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية ، مجودا للقراءات عالما بمعانيها<sup>(٣)</sup> . ويضيف أحمد الضبي وصفه بالأدب والحفظ<sup>(٤)</sup> . وأما ياقوت فيضيف إلى ما ذكره المتقدمون علمه بالفقه ووصفه بالتفنن<sup>(٥)</sup> . وأما الذهبي فمرة يصفه بأنه المقرئ العلامة ومرة بأنه من أوعية العلم<sup>(٦)</sup> . وابن تغري بردي يصفه بأنه محدث<sup>(٧)</sup> .

وإن عرضا لثبت كتبه يقفنا على ذلك الشمول الذي وسعه علم مكيا ، بيد أن ذلك الثبت وعرضنا له ليؤكد أن مكيا كان إماما في علوم القرآن شاركا في غيرها من العلوم .

(1) علوم القرآن :

وأما علوم القرآن التي كان مكيا مضطعا بها فكثيرة ، أو أنها جميع علوم القرآن ، لم يفته منها شيء . وكلامي على ذلك مقترن بما اطلعت عليه بنفسني من

- (1) جذوة المقتبس ٣٢٩
- (2) نزهة الألباء ٣٤٧
- (3) الصلة ٥٩٧
- (4) بنية الملتبس ٤٦٩
- (5) معجم ادلاء ١٦٧/١٩
- (6) معرفة القراء الكبار ٣١٩ ، وسير اعلام النبلاء ١١/١٣١/ب
- (7) النجوم الزاهرة ٤١/٥



كتبه ، سواء التي تمكنت من الحصول عليها ، وهي مخطوطة رهن خزائن التراث هنا وهناك ، والتي أتيح لي الاطلاع عليها .

فقد كان له في التفسير كتاب ضخيم ، تيسر لي الاطلاع على ثلثه الأول ، فوجدته متميزا من دون أغلب التفاسير المعتدة بأن مكي قد رسم خطة تأليفه ، وأحكم بناءه بما يتجنب فيه كل ما رأى من الذين تقدموه وقعوا في الغلط فيه من حيث حشد الأسانيد ، أو متفرق التشابه والمتماثل ، أو إعادة المكرور ، أو الإغراق في جانب ، والاختصار في آخر ، وغير ذلك مما حرص مكي على اجتنابه . وحسب هذا التفسير ما نقله المقرئ من قول المجتهد الإمام ابن حزم فيه : « وأما القرآن فمن أجل ما صنّف في تفسيره كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية » (١) .

وأما في وجوه القراءات رواية واحتجاجا وتعليلًا فهو إمام حجة مقدم . إذ أن أكثر مؤلفاته إنما هي في علم القراءة ووجوهها ، أو ما يتصل بها . وأحسب أن نفراً من المؤلفين في القراءة من نحو كتاب التبصرة وسواه من كتب مكي إنما كان متأسبا به مقتنيا أثره متبعا له . ومكي مؤلف حصيف ، كان كثيرا ما ينتفع من أغلاط غيره فيجتنبها ، ويقصد إلى إفادة القارئ والدارس في كل ما يكتب ، فهو يقول في خطة تأليفه كتاب التبصرة : « أخليت هذا الكتاب من كثرة العلل ، وجعلته مجردا من الحجة ، وربما يسرت إلى اليسار من ذلك لعله توجه ، وضرورة تدعو إليه ، وقللت فيه الروايات الشاذة ، وأضربت عن التكرار ، ليقرب حفظه على من أراد ذلك » (٢) . ويقول في موضع آخر : « ولولا ما فرق في الكتب مما نحن جامعوه ، وما عُدِم فيه القول مما نحن قائلوه ، وما صعب مأخذه على الطلاب مما نحن مقربوه ، وما طوّل فيه الكلام لغير كثير فائدة لما نحن موجزوه ومبينوه ، لكان لنا عما قصدنا إليه شغل ، وفيما قد آتفه من تقدمنا من السلف الصالح رضي الله عنهم كفاية ومقنع ، ونحن معترفون لهم بالفضل والتقدم لهم في العلم ، رحمة الله عليهم أجمعين » (٣) .

(١) نفع الطيب ١٧١/٤

(٢) التبصرة ١/٣

وهذا النص يقطع بأستاذية مكّي في هذا العلم ، وسعة اطلاعه على ما تقدم في التأليف فيه ، ونظرته المحصنة لكل ذلك .

ومثل ذلك هجاء المصاحف ورسمها ، وفي ثبت كنه ما يجزىء عن الكلام عليه ، كما أن في تأليفه كتابه « الكشف » الذي له هذه المقدمة ما لا يخفاء معه في قيام مكّي بهذا الفن .

وأما تجويده القراءة وفنه في أدائها فلا شك أنه متقدم فيه قيّم به ، وله كتاب في هذا الفن ، قال في مقدمته : « وما علمت أن أحدا من المتقدمين سبقني إلى تأليف مثل هذا الكتاب ولا إلى جمع مثل ما جمعت فيه من صفات الحروف وألقابها ومعانيها ، ولا إلى ما أتبعته فيه كل حرف منها من ألفاظ كتاب الله سبحانه وتعالى ، والتنبية على تجويد لفظه والتحفظ به عند تلاوته » (١) . وله فيه غير هذا الكتاب أيضا .

ومما ينعقد على القيام به به كثير من العلوم القرآنية كالرواية ومعرفة المناسبة والنزول ، العلم بناسخ القرآن ومنسوخه ، وله فيه كتابان .

وقام أيضا بعلم الغريب في القرآن . ولا بد له من أن يكون متمكنا من اللغة ونصوصها عارفا لمدلولاتها وتصاريف صيغها حتى يقوم بهذا العلم ، وله فيه كتاب خصّه به ، ولكن له كتب أخرى لم يكن ليتسنى له تأليفها من غير أن يكون مضطلعا بالغريب ومقتضى علمه .

وفي استدراكه على ابن مرسية ، فيما ألّفه في القراءات الشاذة وإصلاحه له ما أغفله ، ما يقطع على تمكنه من العلم بشاذ القراءة ، ويكشف عن قدرته فيه .

وكان مكّي أستاذا رائدا بتأليفه في مشكل الإعراب حتى إنه حمل غيره من الأئمة من بعده على التأليف فيه ، بل إن له في هذا العلم ما يتصل بمسائله الأمامية وأصوله الكبرى (٢) .

(١) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ١/٢ .

(٢) معجم البلدان ١٩/١٧١ ، وانباء الرواة ٣/٣١٨ ، ووفيات الأعيان ٤/٣٦٣ .

وأما في علم الوقف والابتداء فله كتب شتى ، منها ما قصره ، على بعض مواضع  
ملبسة ، ومنها ما تناول فيه بعض الألفاظ الدائرة في كتاب الله عز وجل ، ومنها  
ما بحث فيه أصول هذا العلم ، فيبّنها وعرفّها ، ثم جاء بالتطبيق عليها كفعل نفر  
من أئمة هذا الفن منهم ابن الأنباري وأبو جعفر النحاس .

### (ب) علوم العربية :

والصلة بين علوم القرآن وعلوم العربية لقيام بعضها ببعض بيّنة .  
ولمكي في النحو ، سوى ما تقدم ذكره من تأليفه في مشكل الإعراب ، ما يجعله  
في أهل هذا العلم . بل إن في ترجمته عند غير واحد ، ممن تحدثوا عنه ، ما يقطع  
بذلك (١) .

ولن يتسنى لمن يعرض للتفسير أو اختيار قراءة له أن يقوم بذلك دون أن  
يتقن اللغة ويقندر على معرفتها ، وقد كان مكّي كذلك ، وله في اللغة وأصولها مؤلفات  
مما لا يخفاء معه على مقامه فيها (٢) .

وكذلك علم الأصوات ، فإن كتابه « الرعاية » الذي تقدم ذكره ، ومما  
ذكر موضعه من الثبوت ، وبحثه في القراءات ووجوهها ، كل ذلك يحلّه مكانة  
سامية في هذا الفن .

### (ج) علوم أخرى :

وشأن مكّي شأن علماء السلف في القيام بعلوم كثيرة . فإتنا نجد أحدهم طبيبا  
وله باع في الموسيقى . ونجد آخر فيلسوفا وله مشاركة في الأدب أو بالطب وسواه .  
يبد أن قيام مكّي بغير ما تقدّم لم يكن إلا تبعاً لاختصاصه أو مكملًا له .  
فمن ذلك علمه بالحديث والرواية ، إذ لا يعقل من مثل مكّي ألا يكون متمكنا  
فيهما . ذلك لما يترتب عن صلة اختصاصه بالعلم وروايته . بل إن مكّيّا يُعتد شيخا

(١) الصلة ٥٩٧ ، وبقية اللمس ٤٦٩ ، ونزهة الالباء ٣٤٧ ، ومعجم الأدباء  
١٦٧/١٩ ، والديباج المذهب ٣٤٦

(٢) معجم الأدباء ١٧١/١٩ ، وانباه الرواة ٣/٣١٨

(٣) معجم الأدباء ١٧١/١٩ ، وانباه الرواة ٣/٣١٨ ، ووفيات الاعيان ٤/٣٦٤

في العلم والرواية . وقد وقفنا على أخباره وأخبار بعض تلاميذه ممن رروا عنه وتلمذوا عليه . وله في هذا غير كتاب<sup>(١)</sup> ، فضلا عن أن في كتبه الأخرى مالا خفاه معه في أنه عالماً به .

وله مشاركة بيّنة في الفقه ، مكنته منه كونه مالكي المذهب ومجاورته للحرم ثلاث سنوات . ولا بد من أن يكون ذا اهتمام بالأدب على نحو ما ، وإن البيّن في أسلوبه ما يصرح بذلك ويدل على ، وله فيه مشاركة تأليف . كما أن له مشاركة في غير ذلك من نحو علم الكلام والفلسفة وتعبير الرؤيا ، وهو ما يزيد في تبيّن شخصية مكّي من جهة وما اضطلع به من علوم وثقافة .

### (٢) آراؤه وتصديه لسواه من العلماء :

ومثل مكّي ، قيماً بما تقدّم ذكره من العلوم ، لا بد له من آراء يدلي بها ، ويروج لها ، ومواقف تحسب له .

فمن آرائه موقفه من الأحرف السبعة ، ومخالفته لكثير من الأئمة لفهم إياها ومن ذلك أيضاً ردّه على أبي بكر الأُدفوي في تفليط هذا إياه في كتابه «الإمالة» ، وردّه على أصحاب الأنطاكي في تصحيح المد لورش . ومن ذلك رأيه في المفاضلة بين الصحابة وردّه على ابن حزم في هذا الموضوع<sup>(٢)</sup> .

وكذلك آراؤه الفقهية في نحو ما يقع من الخطأ واللحن في الصلاة في رمضان وغيره ، وفي الحج ومناسكه . وله غير ذلك من آراء اجترأنا بما تقدم منها . وأما تصديه لسواه فمنه تصحيح غلط ابن مسرّة في القراءات الشاذة ، وتصحيحه غلط الجرجاني في نظم القرآن ، وفي دفاعه عن مذهب المالكية وتبيين معالمة في بعض الفرائض ما يكشف عن مواقفه تلك . غير أن التزام المرء بآرائه ودفاعه عنها وتصديه لسواه مدعاة إلى أن يتصدّى له غيره ، وأن يتواجه بمثل ما قد واجه هو به الآخرين .

(١) معجم الأدباء ١٩/١٧١ ، وانباه الرواة ٣/٣١٨ ، ووفيات الأعيان

٣٦٤/٤

(٢) رسالة في المفاضلة بين الصحابة ٢٠٥ ، ٢١٠-٢١٢

وقد تصدّى لمكي غير واحد ممن هو في طبقته بل ممن هو أعلى منها . وكان  
 علامة هذا التصدي كتاب مكي « تفسير مشكل إعراب القرآن » . فقد عقد ابن  
 الشجري بابا قال فيه : « يتضمن ذكر ما وعدت به من زلات مكي بن أبي طالب المغربي  
 في مشكل إعراب القرآن » ، وتبع أبو حيان الأندلسي وكذلك السقاقي ابن  
 الشجري نقلا عنه ما حشده من تلك الزلات (١) .

ولابدّ من أن تحسب لابن الشجري أن من هذه المواضع ما يستحق تسميته  
 زلة ، وأن بعضها لا يُعتد به وإنما هو وجوه اجتهادية ، وأغلب الظن أن مكي قد  
 تعجّل في هذه المواضع فحسبت عليه ، ولكن حسبّه أن يؤاخذ ابن الشجري  
 لا غيره .

### (٣) أسلوبه :

وأما تبين أسلوب مكي فهو واضح في كل ما ترك من آثار . ففي مقدمة  
 كتاب التبصرة ما أعتده دليلا على ذلك قوله : « جمعت في هذا الكتاب من أصول  
 ما قرّق في الكتب ، وقربت البعيد فهمه على الطالب ، واعتمدت على حذف التطويل  
 والإتيان بتمام المعاني مع الاختصار ، ليكون تبصرة للطالب ، وتذكرة للعالم ، حتى  
 قويت نيتي في كتاب قد علّقت أكثره ، أعمله لنفسي تذكرة إن شاء الله ، أذكر فيه  
 كشف وجوه القراءات ، واختيار العلماء في ذلك . . وأضربت عن التكرار ، ليقرب  
 حفظه على من أراد ذلك . ولولا ما فرّق في الكتب مما نحن جامعوه ، وما عثم  
 فيه القول مما نحن قائلوه . . يجب أن تعلم أيها الناظر في هذا الكتاب أنني ربما  
 قدّمت المتأخر من الحروف المختلف فيها لتصنيفه إلى نظائره ، فيكون ذلك أسهل  
 للحفظ ، وأقرب للمتعلم ، ثم لا نعيده في موضعه » (٢) .

ومنه أيضا قوله : « اعلم أن هذا الباب كثير الاضطراب ، وأنا أذكر لك ما قرأت

(١) أمالي ابن الشجري ٤٤١/٢ ، والبحر المحيط ٤٢٦/٢ ، ٤٣٧ ، ٥١٨ ،  
 ٣٦/٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٤٧/٨ ، ١٧٦ ، ومواضع أخرى ، والمجد في إعراب القرآن  
 الجيد الجزء الأول ٥١/ب ، ٦٩/ب ، ٧٠/١ ، ٧٨/١ ، ١٤٦/ب ، ١٥٩/١ ،  
 ١٨٨/ب ، ٢٣٦/١ ومواضع أخرى .  
 (٢) التبصرة ٢/ب .

به لتقف عليه إن شاء الله . فمن ذلك إجماعهم على إظهار النون الساكنة والتنوين عند حروف الحلق ، وسواء كانت النون في كلمة أو كلمتين .» (١) .

ومن كلامه على أوجه تصريف لفظة الصلاة وأمثالها في كتاب تفسيره قوله :  
« كتبت الصلاة في المصاحف بالواو لتدل الواو على أصلها ، لأن أصل الألف الواو ، وأصلها صلوة ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت في اللفظ ألفا ، دليله قولهم في الجمع : صلوات ، وقد ذكرنا أن الجمع يرد الأشياء إلى أصولها ، ولذلك قلنا إن أصل ماء موه ، وإن الألف بدل من الواو والهمزة بدل من الهاء ، ودل على ذلك قولهم في الجمع أمواه فردّ إلى أصله . وقيل : إنما كتبت الصلاة بالواو لتدل على أنه مشتق من الصلويين . وقيل : إنما كتبت بالواو لأن بعض العرب يفخم اللام والألف حتى تظهر الألف ، كأن لفظها يشوبه شيء من الواو ، والقول الآخر به يعمل ما كتبه من : الزكوة والحيوة وشبهه بالواو فاعلمه » (٢) .

وإذا مضينا نرصد أبرز خصائص أسلوبه عدّنا منها : الدقة ، ولا تتوافر الدقة في الأسلوب إلا لمن استوعب مادة بحثه وموضوعه ، وهي ميزة بيّنة في كل ما كتبه مكي مما اطلعت عليه .

والاستقصاء والمناقشة ، وهذه ميزة تلزم عن الدقة ، فلسنا نقف على بحثه المسألة وإن صغرت إلا انتهينا فيها إلى كل ما يمكن أن نجده متفرقا عند غيره من الباحثين . وهو يفضل غيره مثل أبي علي الفارسي في هذا لما يستوفي المسألة حتى الاستيفاء دون أن يخرج ذلك إلى جوانب أخرى تبعد بالقارئ عن أصل المسألة التي كان بدأها ، وما أكثر ما اعتذر مكي نفسه من أن يكون أطال في استقصائه ومناقشته .

والبيان والوضوح ، وهي ميزة تلزم عن الاستقصاء لما يعرض له مكي من هذه المسائل . فلا تكاد صول المسألة التي يتناولها ماثلة تتسع مع الاستقصاء والمناقشة بعبارة تبين عن نفسها وتوضح مكنونها ، لا تغرب ، ولا تنحرف عن وجهها الذي تمضي إليه دون تعثر ، وإن طال المسألة أو هو أطال بحثها وتقلب وجوها ،

(١) التبصرة ٢٧/ب .

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية ٧/ب .

على أنها توشك أن تخلو أيضا من الهللة والثقل اللذين يسمان العبارة المتكررة .  
والمحاكمة والتدليل ، وهي ميزة ظاهرة فيما يطبع أسلوبه من استعمال  
الشرط ، يدعم ذلك التمثيل والاستشهاد والعزو ، فنراه يأتي بوجوه محتملة ، وأخرى  
مروية ، ويناقشها ويعاود بيانها ، وعرض جوانبها ، فإذا استفذ كل وجه جاء  
بالوجه الذي يذهب إليه مدلا عليه محتجا له .

والنتائج والأحكام ، وهي تلزم عن المحاكمة والتدليل لما يتوجب على من  
يحكم ويدل من الخلوص إلى نتيجة وحكم على ما عالج . وما أكثر ما قرأ قوله ،  
على نحو ما كان يفعل كثير من أئمة كل فن من المتقدمين « فافهم ذلك »  
و « فاعلمه » وما أشبه ذلك من هذه العبارات التي يختتم بها مسألة بحثها وأشبها  
بيانا . وربما كانت نتائج قاطعة ، وربما كانت ترجيحية أو مساوية .

وأخرها منهجيته ، فكل ما تقدم من ميزات أسلوبه يقتضي هذه المنهجية التي  
تسم كل موضوعاته وكتبه ، فهو كثير من المتقدمين من العلماء والمؤلفين ، يقدم  
لموضوعه بالخطة التي يعزم على اتباعها في البحث والدرس ، وهو كثيرا ما يكرر ذكر  
خطة أو فكرتها في غير مقدمة من مقدمات كتبه ، حتى كأن كتبه في مجموعها  
أبواب وفصول كتاب واحد !

يبد أن عبارة مكّي ، إذا ما أكثر الاستقصاء ، وتتبع ومحص ، يبدو عليها  
العموض حيناً ، والهللة أحيانا أخرى ، ولكنها في كل حال هنات معدودة .

#### (٤) نشاطه التأليفي وفهرسته :

ويعدّ مكّي فيمن كثرت تأليفه ، وكان نشيطا في التأليف على الرغم من  
الظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية التي كانت عرضت له في حياته العامة ما بين  
طلبه ودخوله الأندلس .

وبالرغم من ذلك فإن كثيرا ممن ترجموه ذكروا أعداد ما ألّف مكّي من كتب ،  
واقصر بعضهم على عدد منها خشية التطويل ، واختصر بعضهم فوصفه بكثرة  
التأليف والنشاط فيه<sup>(١)</sup> . وأرجح أن مكيا واطب على التأليف إلى قبيل وفاته إذ

(١) نزهة الألياء ٣٤٧ ، وبغية اللمس ٤٦٩ ، ومعجم الأدباء ١٩/١٦٨ ، وأنباء  
الرواة ٣/٣١٤ ، ومعرفة القراء الكبار ٣١٧ ، وسير اعلام النبلاء ١١/١٣١/ب .

تجاوز الثمانين . وهاهو ذا يقول في مقدمة « الكشف » : « تطاولت الأيام وترادفت الأشغال عن تأليفه وتبيينه ونظمه إلى سنة أربع وعشرين وأربعمائة فرأيت أن العمر قد تناهى والزوال من الدنيا قد تدانى فقويت النية في تأليفه وإتمامه خوف فجأة الموت وحدث الفوت . . » (١) . ونحن نعلم أن وفاته كانت سنة سبع وثلاثين وأربعمائة أي بعد أن بدأ بتأليف الكتاب المذكور بأقل من أربع عشرة سنة ، وهو في تلك السن العالية ، وهذا مما يتفرد به مكّي ، وقليل ممن هم في طبقة ، من أهل العلم ، لم يثنه عن تحقيق ذلك اكتفاء بما أصابه من شهرة ، أو علو سن وشيخوخة ضعيفة .

ومكّي لا يني يذكر كتبه بعضها في بعض مشيراً إلى ترتيب ظهورها ومكانها الذي ألفت فيه (٢) .

#### (٥) ثبت مؤلفاته وتداولها :

ورأيت أن أصنف مؤلفات مكّي بمقتضى موضوعاتها عدداً ، وحصراً لها في زمر ، وبيانا لاتجاه المؤلف موضوعاً .

#### (١) « في علوم القرآن » :

- (١) كتاب التبصرة في القراءات . خمسة عشر جزءاً . وهو من أشهر تأليفه (٣) .
- (٢) كتاب الكشف (٤) عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، عشرون جزءاً . ذكره ابن الأنباري فقال : وألفه في أواخر عمره سنة أربع وعشرين وأربعمائة ، وهو كبير الفائدة . وكذلك ذكره ياقوت .

(١) الكشف عن وجوه القراءات ١/٢ .  
(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية ٤/ب ، ١/٣١ ، والتبصرة ٢/ب ، ١/٣ ، والكشف ٢/أب ، وانظر أيضاً طبقات القراء ٢/٣١٠ .  
(٣) وفيات الأعيان ٤/٣٦٢ ، ومرآة الجنان ٣/٥٨ ، وذكر بروكلمان أنه في برلين برقم : ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، وسليم آغا ٨ ، ونور عثمانية ٥٥ .  
(٤) يسميه ابن الأنباري وياقوت « البيان » ، انظر نزهة الألباء ٣٤٧ ، ومعجم الأدباء ١٩/١٦٨ ، وسميه القفطي الكشوف انظر أنباه الرواة ٣/٣١٧ .



(٣) كتاب تفسير مشكل إعراب القرآن<sup>(١)</sup> . ذكره ابن الجزري فقال : وقال رحمه الله ( يعني مكيًا ) . . وألفت مشكل الإعراب في الشام بيت المقدس سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة .

(٤) كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية ، في التفسير ، سبعون جزءا ، ذكره المَقْرِي ، ونقل قول الإمام ابن جزم فيه وهو : أما القرآن فمن أجلّ ما صنّف في تفسيره « كتاب الهداية إلى بلوغ النهاية » في نحو عشرة أسفار ، صنّفه الإمام العالم الزاهد أبو محمد مكي بن أبي طالب<sup>(٢)</sup> .

(٥) كتاب الإيضاح في الناسخ والمنسوخ ، ثلاثة أجزاء<sup>(٣)</sup> .

(٦) كتاب الإيجاز في ناسخ القرآن ومنسوخه .

(٧) كتاب التذكرة في اختلاف القراء ، جزء .

(٨) كتاب الإبانة عن معاني القراءة ، جزء<sup>(٤)</sup> .

(٩) كتاب الموجز في القراءات ، جزآن . ذكر ابن الجزري عن مكي قوله : ألفت كتابي الموجز بقربة سنة أربع وتسعين وثلاثمائة<sup>(٥)</sup> .

(١٠) كتاب الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة<sup>(٦)</sup> ، أربعة أجزاء .

(١١) كتاب التنبيه على أصول قراءة نافع وذكر الاختلاف عنه ، جزآن .

(١٢) كتاب الاتصاف في الرد على أبي بكر الأدفوي فيما زعم من تغليطه في كتاب الإمامة ، ثلاثة أجزاء .

(١٣) كتاب الإمامة ، ثلاثة أجزاء .

(١) يسميه ياقوت «إعراب القرآن» ، ولعله التبس على بعض المترجمين لمكي بكتاب مشكل معاني القرآن له فذكر بأكثر من اسم . وذكره بروكلمان وهو في برلين برقم : ٧٠٣ ، وجاريت ١٢٥٧ ، والقاهرة أول ٢١١/١ ، والقاهرة ثان ٦٢/١ ، والاسكوريال ثان ١٤٣٧ وغيرها .

(٢) نفع الطيب ١٧١/٤

(٣) ذكر بروكلمان أنه في جامع القرويين بفاس ٢١٠

(٤) ذكر بروكلمان أنه في مكتبة حميدية ٢/١٨

(٥) طبقات القراء ٣١٠/٢

(٦) انظر بروكلمان ، فقد ذكر أنه في : بودليانا ٢٤٤/٢ ، قوله ١٩/١ وغيرهما .

- (١٤) كتاب منتخب الحجة في القراءات لأبي علي الفارسي ، ثلاثون جزءا •  
 (١٥) كتاب الاختلاف في عدد الأعراس ، جزء •  
 (١٦) كتاب الرسالة إلى أصحاب الأنطالكي في تصحيح المد لورش ، ثلاثة أجزاء •  
 (١٧) كتاب تفسير القرآن<sup>(١)</sup> ، خمسة عشر مجلدا •  
 (١٨) كتاب اختصار أحكام القرآن ، أربعة أجزاء •  
 (١٩) كتاب الوقف على كلا وبلى<sup>(٢)</sup> ، جزآن •  
 (٢٠) كتاب الياءات المشددة في القرآن والكلام ، جزء •  
 (٢١) كتاب الحروف المدغمة ، جزآن •  
 (٢٢) كتاب هجاء المصاحف<sup>(٣)</sup> ، جزآن •  
 (٢٣) كتاب الهداية في الوقف على كلا •  
 (٢٤) كتاب الإدغام الكبير ، جزء •  
 (٢٥) كتاب مشكل غريب القرآن ، ثلاثة أجزاء • ذكر ابن الجزري عن مكّي قوله :  
 وألفت مشكل المغرب بمكة سنة تسع وثمانين وثلاثمائة<sup>(٤)</sup> •  
 (٢٦) كتاب قسمة الأحزاب •  
 (٢٧) كتاب المأثور عن مالك في أحكام القرآن وتفسيره •  
 (٢٨) كتاب مشكل معاني القرآن •  
 (٢٩) كتاب شرح التمام والوقف ، أربعة أجزاء •  
 (٣٠) كتاب انتخاب الجرجاني في نظم القرآن وإصلاح غلظه ، أربعة أجزاء •  
 (٣١) كتاب الاختلاف بين قالون وأبي عمرو ، جزء •  
 (٣٢) كتاب الاختلاف بين قالون وابن كثير ، جزء •  
 (٣٣) كتاب الاختلاف بين قالون وابن عامر ، جزء •

(١) يسميه القفطي « تفسير مشكل المعاني والتفسير » انظر أنباه الرواة

٣١٨/٣

(٢) انظر بروكلمان ، يذكر أنه في : جوتا ٥٤٨ ، الفاتح ٦٨ ، قوله ١٧/١

(٣) يسميه القفطي « علل هجاء المصاحف » انظر أنباه الرواة ٣١٨/٣

(٤) طبقات القراء ٣١٠/٢

- (٣٤) كتاب الاختلاف بين قالون وعاصم ، جزء •
- (٣٥) كتاب الاختلاف بين قالون وحمزة ، جزء •
- (٣٦) كتاب الاختلاف بين قالون والكسائي ، جزء •
- (٣٧) كتاب التبيان في اختلاف قالون وورش ، جزء •
- (٣٨) كتاب شرح رواية الأعشى عن أبي بكر عن عاصم ، جزء •
- (٣٩) كتاب اختصار الألفات ، جزء •
- (٤٠) كتاب شرح الفرق لحمزة وهشام ، جزء •
- (٤١) كتاب شرح اختلاف العلماء في قوله تعالى : ( وما يعلم تأويله إلا الله ) ، جزء •
- (٤٢) كتاب الاستيفاء في قوله عز وجل : ( إلا ما شاء ربك ) في هود ، جزء •
- (٤٣) كتاب الاختلاف في الرسم من « هؤلاء » والحجة لكل فريق ، جزء •
- (٤٤) كتاب بيان إعجاز القرآن •
- (٤٥) كتاب فيه شرح اختلاف العلماء في الوقف على قوله تعالى : ( يدعوا لمن ضره أقرب من نفعه ) ، جزء •
- (٤٦) كتاب شرح قوله تعالى : ( وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ) ، جزء •
- (٤٧) كتاب شرح قوله تعالى : ( ولقد ذرأنا لجهنم ) الآية ، جزآن •
- (٤٨) كتاب فيه أصول الطاء وذكر مواضعها في القرآن ، جزء •
- (٤٩) كتاب الاختلاف بين أبي عمرو وحمزة ، جزء •
- (٥٠) كتاب اختصار الإدغام الكبير على ألف ، با ، تا ، ثا ، جزء •
- (٥١) كتاب شرح الرءاءات على قراءات ورش وغيره ، جزء •
- (٥٢) كتاب اتفاق القراء ، جزء •
- (٥٣) كتاب اختلاف القراء في ياءات الإضافة وفي الزوائد ، جزء •
- (٥٤) كتاب اختصار الوقف على : كلا وبلى ونعم ، جزء •
- (٥٥) كتاب منع الوقف على قوله : ( إن أردنا إلا الحسنى ) ، جزء •
- (٥٦) كتاب شرح الاختلاف في قوله : ( ما جعل الله من بحيرة ) ، جزء •
- (٥٧) كتاب شرح معنى الوقف على : ( لا يحزنك قولهم ) •

- (٥٨) كتاب شرح قوله تعالى : ( من نسائكم اللاتي ) ، جزء •  
 (٥٩) كتاب دعاء ختمه القرآن •  
 (٦٠) كتاب ما أغفله ابن مسرة في قراءات شاذة ، جزء •  
 (٦١) كتاب الاختلاف في قوله تعالى : ( ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا ) ، جزء •  
 (٦٢) كتاب شرح قوله تعالى : ( شهادة بينكم .. ) الآيات الثلاث ، جزء •  
 (٦٣) كتاب شرح قوله تعالى : ( فلما تراءى الجمعان ) ، جزء •  
 (٦٤) كتاب فرش الحروف المدغمة ، جزآن •  
 (٦٥) كتاب الوقف والابتداء<sup>(١)</sup> •  
 (٦٦) كتاب الزاهي في اللمع الدال على قراءة نافع<sup>(٢)</sup> •  
 (٦٧) كتاب به وجوه كشف اللبس التي لبس بها أصحاب الأنطاكي في المد لورش •

(ب) « في علوم اللغة » :

- (٦٨) كتاب الزاهي في اللمع الدالة على مشتملات الإعراب ، أربعة أجزاء •  
 (٦٩) كتاب دخول حروف الجر بمضها مكان بعض ، جزء •  
 (٧٠) كتاب منتخب كتاب الإخوان لابن وكيع ، جزآن •  
 (٧١) كتاب المنتقى في الأخبار ، أربعة أجزاء •  
 (٧٢) كتاب الرياض ، مجموع في خمسة أجزاء •  
 (٧٣) كتاب في مسائل الإخبار بالذي وبالالف واللام •  
 (٧٤) كتاب فيه الوصول إلى تذكرة كتاب الأصول لابن السراج في النحو ، جزء •  
 (٧٥) كتاب التذكرة لأصول العربية ومعرفة العوامل ، جزء •  
 (٧٦) كتاب شرح حاجة وحوائج وأصلها ، جزء •  
 (٧٧) كتاب شرح العاربية والعربية ، جزء •  
 (٧٨) كتاب معاني السنين القحطية والأيام ، جزء •

(١) تفرد بذكره بهذا العنوان ابن شاعر الكتبي وابن قاضي شهبة ، انظر  
 عيون التواريخ ١٣/٢١٨/١ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ٥٠٤  
 (٢) تفرد بذكره هكذا ابن قاضي شهبة انظر كتاب الطبقات له ٥٠٤

(ج) « في الفقه وعظم الكلام وغيره » :

- (٧٩) كتاب فرض الحج على من استطاع إليه سبيلاً ، جزء •
- (٨٠) كتاب إيجاب الجزاء على قاتل الصيد في الحرم خطأ في مذهب مالك والحجة على ذلك ، جزء •
- (٨١) كتاب بيان العمل في الحج أول الإحرام ، جزء •
- (٨٢) كتاب مناسك الحج •
- (٨٣) كتاب بيان الصفائر والكبائر ، جزآن •
- (٨٤) كتاب الاختلاف في الذبيح من هو ؟ ، جزء •
- (٨٥) كتاب تنزيه الملائكة من الذنوب وفضلهم على بني آدم ، جزء •
- (٨٦) كتاب اختلاف العلماء في النفس والروح ، جزء •
- (٨٧) كتاب المدخل إلى علم الفرائض ، جزء •
- (٨٨) كتاب فيه الرد على الأئمة فيما يقع في الصلاة من الخطأ واللعن في شهر رمضان وغيره ، جزء •
- (٨٩) كتاب التهجد في القرآن ، أربعة أجزاء •
- (٩٠) كتاب ما أغفله القاضي منذر وهم فيه في كتاب الأحكام ، جزآن •
- (٩١) كتاب الترغيب في النوافل ، جزء •
- (٩٢) كتاب الترغيب في الصيام ، جزء •
- (٩٣) كتاب منتقى الجوهر في الدعاء ، جزء •
- (٩٤) كتاب الموعدة المنبهة ، جزء •
- (٩٥) كتاب إسلام الصحابة ، مختصر جزء •
- (٩٦) كتاب المبالغة في الذكر •
- (٩٧) كتاب تحميد القرآن وتهليله وتسييحه •
- (٩٨) كتاب البواعي لمجرد علم المواريث<sup>(١)</sup> •

(١) تفرّد بذكره الوافي بالوفيات ٦٨/ب ، وعيون التواريخ ١٣/٢١٨/١ ، وكشف الظنون ١٤٣٢ ، وعقود الجوهر ٢٩٩

(٩٩) كتاب المتع في تعبير الرؤيا<sup>(١)</sup> .

(١٠٠) كتاب الإشارة في تعبير الرؤيا<sup>(٢)</sup> .

ويلاحظ أن أكثر مؤلفات مكي أجزاء أي أن الجزء لا يتجاوز ثلاث ملازم من مطبوعاتنا هذه الأيام ، غير أن مفهوم الكتاب لا يمكن حصره بحجمه وإنما يكون بقيمته ، وأحسب أن عنوانات كتب مكي تدل على ما لها من تلك القيمة ، ولا اعتدائه بحجمها .

وبعض المؤلفين أوفى حظاً من سواهم من حيث تداول الناس مؤلفاتهم وشهرتها ، سواء في حياتهم وبعد مماتهم ، ومكي من هؤلاء المحظوظين . فقد ذكر ابن خير بسنده كثيراً من كتب مكي التي قرأها على حفيده أبي عبد الله جعفر بن محمد بن مكي . وذكر أيضاً قراءته فهرسة مكي نفسه بكتبه على حفيده المذكور<sup>(٣)</sup> . وذكر ابن الجزري كتاب التبصرة ، أخبره به أبو العباس أحمد الحراني بسنده إلى المؤلف<sup>(٤)</sup> . ولا تزال مصنفات مكي موضع اهتمام الباحثين والعلماء إلى زماننا هذا .

(١) تفرد بذكره هدية العارفين ٤٧١/٢ ، وإيضاح المكنون ٥٥٤/٢

(٢) لم يذكره سوى إيضاح المكنون ٨٥/١ .

(٣) فهرست ابن خير ٤٠ ، ٤١-٤٢ ، ٥١ ، ٦٧ ، ٧٦ ، ٣٦٢ ، ٤٢٩

(٤) النشر في القراءات العشر ٦٩/١

## (ج) « التعريف بالكتاب »

« (أ) منهج مكي في كتاب الكشف :

إن كتاب « الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها » من أواخر كتب مكي تأليفا إذ جاء في قوله عنه : « ثم تطاولت الأيام وترادفت الأشغال عن تأليفه وتبينه ونظمه إلى سنة أربع وعشرين وأربع مائة فرأيت أن العمر قد تناهى والزوال من الدنيا قد تدانى فقويت النية في تأليفه وإتمامه خوف فجأة الموت وحدوث القوت وطمعا أن ينتفع به أهل العلم من أهل القرآن وأهل العلم من طلبة القراءات » (١) . وإذ كان الأمر كذلك فإن منهج مكي فيه وفي التأليف بعامة لا بد من أن يكون أوضح من سواه من كتبه التي تقدم زمن تأليفها . فهل هذا متأكد منه مقطوع به ، وما الحجة عليه ؟

### (١) الخطة التأليفية :

ولهذا فإنتي رأيت اختيار هذا العنوان أبحث تحته هذه الظاهرة في منهج مكي في تأليف الكشف بنحو خاص وفي تأليفه وخطته فيه بنحو عام . وإنتي ههنا أعيد بعضا من كلام مكي نفسه على تأليفه وخطته فيه . ففي كتاب « التبصرة » يقول : « جمعت في هذا الكتاب من أصول ما فترق في الكتب ، وقربت البعيد فهمه على الطالب ، واعتمدت على حذف التطويل والإتيان بتمام المعاني مع الاختصار ، ليكون تبصرة للطالب وتذكرة للعالم . . . أخليت هذا الكتاب من كثرة العلل ، وجعلته مجردا من الحججة ، وربما يسهل إلى اليسار من ذلك لعله توجيهه وضرورة تدعو إليه ، وقللت فيه الروايات الشاذة وأضربت عن التكرار ليقرب حفظه على من أراد ذلك ولولا ما فرق في الكتب مما نحن جامعوه ، وما عدم فيه القول مما نحن قائلوه ، وما صعب مأخذه على الطالب مما نحن مقربوه ، وما طول فيه الكلام لغير كثير فائدة لما نحن موجزوه ومبينوه ، لكان لنا عما قصدنا إليه شغل ، وفيما قد ألفه من تقدمنا من السلف الصالح رضي الله عنهم كفاية ومقنع . . . فيجب أن تعلم أيها الناظر في هذا الكتاب أنني ربما قدمت المتأخر من الحروف المختلف فيها لتصنيفه إلى نظائره فيكون

(١) الكشف ١/٢ .

ذلك أسهل للحفظ وأقرب للمتعلم ثم لا نعيده في موضعه استثناءً بذكره متقدماً  
وسأنبه على ما أمكني منه مما نقلته من سورة إلى سورة أني قد ذكرته في موضع  
كذا» (١) .

ويقول في « باب ما جرى في التسهيل على غير قياس » : « أعلم أني إن ما أذكره  
في هذا الباب نذ ما روي في القرآن خاصة عن القراء لتقف عليه ، وأدع ما لم  
يكن في القرآن » (٢) .

ويقول في « اختلافهم في النون الساكنة والتنوين وإظهار الغنة » : « أعلم أن  
هذا الباب كثير الاضطراب ، وأنا أذكر لك ما قرأت به لتقف عليه إن شاء الله » (٣) .  
ويقول في مقدمة كتاب آخر : « هذا كتاب جمعت فيه تفسير المشكل من  
غريب القرآن ، على الإيجاز والاختصار مع البيان » (٤) .

وأبلغ مما تقدم في ظاهرة التأليف عند مكي قوله في مقدمة كتاب ثالث :  
« ولقد تصورت في نفسي تأليف هذا الكتاب وترتيبه من سنة تسعين وثلاث مائة ،  
وأخذت في نفسي ما يخطر ببالي منه في ذلك الوقت ثم تركته إذ لم أجد معينا فيه  
من مؤلف سبقني بمثله قبلي ، ثم قوى الله سبحانه وتعالى النية وجدد البصيرة  
في إتمامه بعد نحو من ثلاثين سنة فسهل جل ذكره أمره ويسر جمعه وأعان على  
تأليفه » (٥) .

ويجب أن نذكر أن ما تقدم نقله من نصوص في الخطة التأليفية سواء في  
« التبصرة » أو سواء من كتبه التي استفدنا من نصوصها إنما هي كتب بينها وبين  
كتاب الكشف بضع عشرات من السنين ، ومن ثم فإننا زاعمون أن الخطة التأليفية على  
هذا النحو الذي دلتنا عليه وأكدناه إنما كانت سمة في شخص مكي ظهرت في  
كتبه ، ولذا فإن كتاب الكشف قمين بأن يتسم بها وتظهر عليه . ومن ذلك كلامه فيه

(١) التبصرة ٢/ب - ١/٣ .

(٢) التبصرة ١/٣١ .

(٣) التبصرة ٣٧/ب .

(٤) تفسير المشكل من غريب القرآن ١/٢ .

(٥) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ١/٣ .



على خطة تأليفه بعد أن ذكر كتاب التبصرة قوله : « كنت قد ألفت بالمشرق كتاباً مختصراً في القراءات السبع في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة وسميته كتاب التبصرة ، وفيما اختلف فيه القراء السبعة المشهورون ، وأضربت فيه عن الحجج والعلل ومقاييس النحو في القراءات واللغات طلباً للتسهيل وحرصاً على التخفيف ، ووعدت في صدره أنني سأؤلف كتاباً في علل القراءات التي ذكرتها في ذلك الكتاب كتاب التبصرة »<sup>(١)</sup> . وقد ذكر هذا في كتاب التبصرة قوله : « قويت نيتي في كتاب قد علقته أكثره أعمله لنفسي تذكرة إن شاء الله ، أذكر فيه كشف وجوه القراءات واختيار العلماء في ذلك ومن قرأ بكل حرف من الصدر الأول وأقوابل النحويين وأهل اللغة لا أخرج فيه عن شرح ما ذكرته في هذا الكتاب من الاختلاف أسميه كتاب الكشف عن وجوه القراءات »<sup>(٢)</sup> . لكنه وضّح خطة تأليف كتاب الكشف أكثر بقوله : « وهأنذا حين أبدأ بذلك أذكر علل ما في أبواب الأصول دون أن أعيد ذكر ما في كل باب من الاختلاف إذ ذاك منصوص في الكتاب الذي هذا شرحه وأرتب الكلام في علل الأصول على السؤال والجواب ثم إذا صرنا إلى فرش الحروف ذكرنا كل حرف ، ومن قرأ به وعلته وحجة كل فريق ، ثم أذكر اختياري في كل حرف وأنبه على علة اختياري لذلك كما فعل من تقدمنا من أئمة المقرئين »<sup>(٣)</sup> . ووصف هذا الكتاب وكتاب التبصرة فقال : « فهذا الكتاب كتاب فهم وعلم ودراية والكتاب الأول كتاب نقل ورواية »<sup>(٤)</sup> .

فالتأليف عنده تنظيم للمادة ، وحرص للمتشابهات والنظائر وعناية تامة بمعالجة المسائل مجموعة ، ونفي للاضطراب في البحث ، وتخيّر لما يجب أن يكون ، وتبويب لموضوعات البحث والمسائل ، واجتناب للاستطراد ، وتبيين لفوائد عرضت الإشارة إليها قبل ثم ذكرت في موضعها ، وسوى ذلك مما تبيّناه في النصوص التي تقدم نقلها ، وما يمكن أن تبيّنه أيضاً لدى مقارنة كتاب « الكشف » بغيره من كتب الفن .

(١) الكشف ١/٢ .

(٢) التبصرة ٢/ب .

(٣) الكشف ٢/ب .

(ب) « عنوانه » :

وأما عنوان كتاب الكشف ، وهو « الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها » فلا خلاف فيه ، فمكي يسميه كذلك في الكتاب نفسه وفي كتابيه « التبصرة » و « الهداية إلى بلوغ النهاية »<sup>(١)</sup> ، وإن كان في هذين الأخيرين يقتصر من العنوان على « الكشف عن وجوه القراءات » فذلك مألوف في التسمية إذا كان الاسم مركبا فيكتفى بذكر بعضه مما يدل عليه تماما . وابن الأنباري وياقوت ينفردان من كل المترجمين بتسميته « البيان عن وجوه القراءات »<sup>(٢)</sup> . وينفرد القفطي بتسميته « الكشوف عن وجوه القراءات »<sup>(٣)</sup> . وسوى هؤلاء ، فإن اسم الكتاب عندهم على ما ذكرت قبل ، ولا كبير خطر في هذا الخلاف يقتضي مناقشته ، ذلك لأن مكيًا نفسه يسميه « الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها » سواء في الكتاب نفسه أو في بعض كتبه التي ذكرناها ، وكذلك المقرئ المحدث أبو بكر ابن خير يسميه ، وقد حدثه به أبو عبد الله جعفر بن محمد حفيد مكي مناولة منه له في أصل جدّه ، فقال : « حدثني به أبي رحمه الله وأبو مروان عبد الملك بن سراج بن عبد الله بن سراج كلاهما عن جدي مؤلفه رحمه الله . وحدثني به إجازة الشيخ أبو محمد ابن عتاب رحمه الله عن أبي محمد مكي مؤلفه » . لكنه يقدم لفظ « حججها » على لفظ « عللها » ويضيف بعدها قوله : « ومقاييس النحو فيها »<sup>(٤)</sup> . وتعليل ذلك عندي أن بعض من كتب هذا الكتاب عن مكي إنما تخيّر هذا التعبير في العنوان ، أو أن مكيًا نفسه كان قد سمى كتابه في أول الأمر على نحو ما ذكر ابن خير أو على نحو ما جاء عند ابن الأنباري ، وياقوت الذي يمكن أن يكون قد نقل عن ابن الأنباري ، ثم إذا ما راجع مكي الكتاب ، ولعله نسخ منه نسخاً آخر ، غير في العنوان كما يمكن أن يغير في متن

(١) الكشف ١/٢ ، والتبصرة ٢/ب ، والهداية إلى بلوغ النهاية ٤/ب .

(٢) نزهة الألباء ٣٤٧ ، ومعجم الأدباء ١٦٨/١٩

(٣) أنباه الرواة ٣/٣١٧

(٤) فهرست ابن خير ٤٣

الكتاب ، على المؤلف عند أغلب المؤلفين والمصنفين . وفي كل حال فليس في الأمر ما يقتضي أكثر من هذه الملاحظات .

### (ج) « أبواب الكتاب وعنواناتها » :

ولا بدّ أن في توالي أبواب الكتاب على نحو دون آخر دلالة بعينها ، كما أن في إدراج فصول في بعض هذه الأبواب ما يعين على تقويم مادة الكتاب ومسائله وموضوعه .

وكذلك العنوانات ، وإن هي اتفقت في كثير من كتب الفن ، فإن في تخيّر عبارة بعضها ما يقطع على تصوّر الموضوع عند المؤلف ومنهجه في تناوله . وإذا نظرنا في توالي هذه الأبواب والفصول وجدنا أنها مسائل منظمة جعلت بعضها مع بعض ، واستوفيت فروعها ، واستدركت جزئياتها ، وأشبعت بحثا ودراسة ، وقرنت الأشباه فيها إلى الأشباه ، والنظائر إلى النظائر ، وأن بعض الفصول في بعض الأبواب إنما جيء بها تيسيرا للبحث ، وترتيا لمادته ، وتوضيحا لبعض المسائل التي تحتاج إلى بيان ودقة ، ووجدنا أيضا أن تنظيم مكّي لهذه الأبواب في « الكشف » وكذلك في التبصرة إنما يخالف كثيرا من الأئمة المعدودين فيما ألقوه من الموضوع نفسه . وأغلب الظن أنه فعل ذلك تحقيقا ، لما وقفنا عليه فيما نقلنا عن بعض كتبه من أنه كان يتصوّر الموضوع في نفسه ، وربما مضى عليه ، وهو كذلك ، سنوات ، ويأخذ في نفسه ما يخطر بباله ، ويبحث فيما أُلّف وصنّف قبله في الفن<sup>(١)</sup> . فإن ذلك غاية ما يحتاج إليه المؤلف المجتهد سواء على عهد مكّي أو قبله أو بعده .

### (د) « مصادره » :

وأول مصادر مكّي في هذا الكتاب هو كتاب « التبصرة في القراءات » ، وقد ذكر مكّي ذلك فيه قوله: « قويت نيتي في كتاب قد علقت أكثره أعمله لنفسي تذكرة إن شاء الله ، أذكر فيه كشف وجوه القراءات ، واختيار العلماء في ذلك ، ومن قرأ بكل حرف من الصدر الأول ، وأقاويل النحويين وأهل اللغة ، لا أخرج فيه عن شرح

(١) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ١/٣ .

ما ذكرته في هذا الكتاب من الاختلاف»<sup>(١)</sup> . وذكر ذلك أيضا في غير ما موضع في كتاب الكشف نفسه سواء في مقدمته أو في تضاعيفه على ما تقدم من الإشارة إلى ذلك قبل . فمن ذلك أيضا قوله : « وهأنذا حين أبداً بذلك أذكر علل ما في أبواب الأصول دون أن أعيد ذكر ما في كل باب من الاختلاف إذ ذلك منصوص في الكتاب الذي هذا شرحه » . وذكر كتاب الإبانة فقال : « يجب لمن كتب هذا الكتاب يجعله جزءا في آخره ، فبه تتم الفائدة ، وذكرت في الكتاب الذي هذا شرحه كتاب التبصرة أسماء القراء ورواتهم .. وكذلك ذكرت في الكتاب الموجز فأغنانني ذلك عن أن أعيده في هذا الكتاب .. فلا غنى لمن كتب كتابنا هذا واعتمد عليه من الكتاب الأول الذي هذا شرحه كتاب التبصرة»<sup>(٢)</sup> .

فكتاب « التبصرة » أول مصادره في كتاب « الكشف » وأمها . وأما مصادره الأخرى ، سواء التي جاء ذكرها في تضاعيف الكتاب ، والتي لم تذكر ، ويمكن الوقوف عليها لدى العرض لمادة الكتاب ، ونشاطه التألّفي ، ولما اضطلع به من العلوم ، فهي نوعان : مصادر أولية لها حكم كتاب « التبصرة » في تكوين مادة « الكشف » وكذلك جوانب من منهجه وبعض أبوابه ، ومصادر ثانوية لم يكن بدّ منها ، لأنها أسعفت مادة المصادر الأولية بما تحتاج إليه ، وذلك نحو بعض علوم القرآن والحديث كالتفسير والمناسبة<sup>(٣)</sup> . فهي لا يد منها في تناول البحث في توجيه القراءة ، وإن لم تكن تدخل في أصل مادتها الأولى .

فمن المصادر الأولية ما سمّي مكيّ أصحابه وكرّر ذلك أو سمّي بعضا منهم . فذكر أبو عبيد القاسم بن سلام وعبد الله بن مسلم بن قتيبة وأبا حاتم سهل ابن محمد وأبا جعفر محمد بن جرير الطبري وأبا بكر أحمد بن موسى ابن مجاهد<sup>(٤)</sup> .

(١) التبصرة ٢/ب .

(٢) الكشف ٢/أب .

(٣) الكشف ١/٤ ، ٥/أب ، ٥٩/ب ، فهذه المواضع وسواها في الملاحظتين

التاليتين هي نماذج حسب .

(٤) الكشف ٦/أب ، ٢١/ب ، ٥١/أ ، ٥٧/١ ، ٨٥/أب .

ومنه ما كان مصدرا شفويا ، تلقى معارفه تلقيا ، فقد ذكر أنه قرأ على أبي الطاهر إسماعيل بن خلف وأبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون<sup>(١)</sup> .  
ومنه ما لم يذكره في كتابي « الكشف » و « التبصرة » وذكره في كتاب « الإبانة عن معاني القراءات » الذي جعله بآخر الكشف . فقد ذكر هناك إسماعيل ابن إسحاق القاضي وأبا عبيد القاسم بن سلام وأبا حاتم سهل بن محمد وأبا جعفر محمد بن جرير الطبري وأبا بكر أحمد بن موسى ابن مجاهد<sup>(٢)</sup> . ومكي إذ يذكر هؤلاء يذكر كتبهم في الفن التي اعتمدها مصادر فيما بحث وعالج . واتخاذ مكي مثل هذه المصادر لمثل هؤلاء الأئمة له دلالة أكثر من كونها مصادر يقتضيهما البحث والدرس ، ذلك لأنها مصادر أئمة متقدمين أغلبها قد فقدت ، ولأن مؤلفيها أقرب عهدا بمسائل بحوثها ، وهم أئمة معدودون في علوم هذا البحث .  
ولمكي اختيارات في بعض الموضوعات ، وقد أشرنا إلى ذلك في ثبوت مؤلفاته .  
فله « منتخب الحجة في القراءات » لأبي علي الفارسي ، وعنوان الأصل هو « الحجة في علل القراءات السبع » ، فموضوعه هو موضوع كتاب « الكشف » . وأعتقد أن إحاطة مكي بهذا الكتاب وسواه من كتب الفن جنبته في تأليف « الكشف » ظاهرة الاستطراد المستشرية في « كتاب الحجة » وسواه من الكتب المطولة التي تصيها تلك الظاهرة فتجعلها مضطربة في ذوق أهل زماننا ، وتذهب باتساق أفكارها وتسلسل بحثها ، وجنبت غير ذلك من عيوب الاستطراد .  
فتلك هي مصادر مكي في كتاب « الكشف » سواء الأولية منها والثانوية ، التي رجع إليها في أصولها ، التي نقل عنها واهتدى بها ، والتي وقف عليها واستأنس بها .

#### (هـ) « أسلوبه فيه » :

وأما أسلوبه في كتاب « الكشف » فالحق أن مكي قد وضع خطة محكمة لتأليف هذا الكتاب ، وطبقها والترم بها إلى نهاية الكتاب ، فقد قال في ذلك :

(١) الكشف ٦/ب ، ١١/ب ، ٢١/ب ، ١/٥٠ ، ١/٥١ ، ب/٥٧ ، ١/٥٧ .

(٢) الإبانة ٢/ب ، ٣/ب ، ٤/ب ، ٥/ب ، ٧/ب ، ٩/ب .

« وهأنذا حين أبدأ بذلك أذكر علل ما في الأبواب دون أن أعيد ذكر ما في كل باب من الاختلاف إذ ذاك منصوص في الكتاب الذي هذا شرحه ، وأرتب الكلام في علل الأصول على السؤال والجواب ، ثم إذا صرنا إلى فرش الحروف ذكرنا كل حرف ، ومن قرأ به وعلته وحجة كل فريق ، ثم أذكر اختياري في كل حرف ، وأنبه على علة اختياري لذلك كما فعل من تقدمنا من أئمة المقرئين » (١) .

وقد مضى الكلام على تبويه للكتاب وقرنه موضوعاته بعضها إلى بعض ، ودلالة ذلك وفائدته .

فأما بحثه لفكرة من أفكاره أو موضوع من موضوعاته فيظهر فيه التزامه بنظام أصل الكتاب ، أعني كتاب التبصرة ، بيد أن تقييده بخطة السؤال والجواب في كل الكتاب جنبه كل عارض يصيب البحث ، وجعله يقصر الكلام على المسألة المتناولة دون استطراد . فمن ذلك قوله في الاستعاذة : « قال أبو محمد : إن سأل سائل فقال : لأي شيء جيء بالاستعاذة في أول الكلام ؟ » فهذا سؤال محكم متعين الفكرة . يجب عنه مكى بقوله : « فالجواب أن الاستعاذة دعاء إلى الله جل ذكره واستجارة به من الشيطان وامثال لما أمر به نبيه عليه السلام . . » ثم يفصل جوابه بما يحتمله من شرح وشواهد ، ولا يكاد يستطرد إلى ما لم يتضمنه السؤال إلا في القليل النادر ، كأن يبحث في جانب من اللغة يستعين به على توجيه الإجابة وإيضاح المراد بها (٢) .

وهو يحيط بالمسألة ويستقصي كل ما يلزم عنها ، فمن ذلك كلامه على إشباع كسرة الكاف فيما روي من قراءة ورش ، فقال : « فإن سأل سائل فقال : ما العلة التي أوجبت ذكر ك ل كسر الكاف من « مَلِك » دون ياء وبضم الدال من « نَبِيءٌ » دون واو ، ولم خصصت هذين الأصلين ؟ فالجواب أنه إنما ذكرت ذلك لأن بعض أهل مصر والمغرب روى عن ورش أنه يشبع الكسرة إذا أتت بعدها ياء حتى يتولد من الكسرة ياء . . » (٣) . وهو في سوى ذلك إنما يجب عما يألوه

(١) الكشف ١/أب .

(٢) الكشف ٢/ب .

(٣) الكشف ٦/ب .

الجواب الشافي ، دون أن يقحم عليه شيئا يخل بالخطة التي أخذ بها نفسه إلى آخر الكتاب .

ومقتضى هذه الخطة أن تكون الجملة ذات تركيب معين ، بعيد من التطويل ، متجاف عن التأثق ، شديد الصلة مباشرة المسألة أو البحث . فمن ذلك كلامه على أحكام الراء وعللها قوله : « اعلم أن الراءات أصلها التعليل والتفخيم ما لم تنكسر الراء فإن انكسرت غلبت الكسرة عليها فخرجت عن التفخيم إلى التريق وذلك نحو : مررت بساتر وغافر وشبهه ، والدليل على أن أصلها « . » (١) . ومنه كلامه على الإشارة إلى أصل حركة الحرف عند الروم والإشمام قوله : « فإن قيل : هل تسمع هذه الإشارة أو لا تسمع ، وهل تثرى أو لا تثرى ، وهل نحكم على الحرف الأول الذي معه الإشارة بالضم أو بالكسر ؟ فالجواب أن الإشارة إلى الضم في هذه الأفعال تسمع وتثرى في نفس الحرف الأول . » (٢) .

وكان مكبي يحتاط لكل ما يخل بالموضوع ، فلا يختصر فيهم ويلبس ، ولا يطيل فيبتعد ويفرب ، وقد بين ذلك في آخر الكتاب فقال : « وقد أتينا على ما شرطنا واختصرنا الكلام في الملل غاية ما قدرنا من غير أن نكون قد أدخلنا بعله أو تركنا حجة مشهورة ، وأوجزنا الملل خوف التطويل ، واختصرنا ذكر قراءة التابعين ومن وافقهم لمن ذكرنا من القراء لئلا يطول الكتاب فيعجز عن نسخه ويحدث الملل في قراءته » (٣) .

فجملته واضحة كل الوضوح ، وهي أيضا متماسكة قوية ، وبها جمال مبعثه ووضوحها ، وهي تؤدي المعنى من أقرب سبيل ، تجانب التعميد ، وتقرب من اليسر .

(١) الكشف ٥٢/ب .

(٢) الكشف ١/٥٨ .

(٣) الكشف ٢٤٦/ب .

( د ) « تحقيق الكتاب »

نسخ الكتاب المخطوطة :

أ - توافر لي من كتاب « الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها » أربع نسخ ، فيما يلي الكلام عليها والتعريف بها ، تقويماً لها ، وتبييناً لترتيب اعتمادها في تحقيق الكتاب . وأبدأ بأقلها حظاً في ذلك ، وهي :

١ - نسخة « دير الأسكوريال - إسبانيا » رقمها هو : « 2٥ - 1325 » وهي في : ١٩٨ ورقة ، وفي كل صفحة ٢٥ سطراً ، وفي كل سطر ١٣ كلمة .

وهي مخرومة من أولها مقدار ثماني ورقات ، إذ تبدأ بصفحة قبل « باب المد وعلله وأصوله » وذلك بقوله : « وشبهه هي الاسم لكن لما قلت حروف الاسم فكان على حرف واحد ، وذلك الحرف خفي ضعيف قووه بزيادة واو فقالوا : بهو وعليه ، فهذا هو الأصل . وحجة من وصل الهاء ياء إذا كان قبلها ياء وهو ابن كثير أنه كسر الهاء للياء التي قبلها لخفاء الهاء ، فلما كسرهما أبدل من الواو التي زيدت لتقوية الهاء ياء .. » .

وهي أيضاً مخرومة في ثلث سورة البقرة الأول بمقدار تسع ورقات ، ويبدأ الخرم من حيث كلام المؤلف ، لدى اختياره وجه قراءة قوله تعالى : ( أسارى تفادوهم ) إذ قال : « .. وإنما أسروا أسراء هؤلاء وأسراء هؤلاء والاختيار أسارى على فعالي ، وتفدوهم بغير ألف لما ذكرنا من العلة ولأن القراءتين قد ترجعان إلى معنى ولأن أكثر » (١) .

وينتهي لدى كلامه على « باب تفسير أقسام التقاء الساكنين » في وسطه قبل شرطه « الرابع » إذ قال : « كانت قبل المحذوف تدل عليه لأن الفتحة تدل على الألف والضممة تدل على الواو والكسرة تدل على الياء ، ولو افتتح ما قبل الواو والياء لم يحذف الأول لالتقاء الساكنين .. » (٢) .

(١) الكشف ، النسخة المذكورة 1/٥٥ .

(٢) الكشف ، النسخة المذكورة ٥٥/ب .



وتنتهي هذه النسخة بقول المؤلف : « وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه أجمعين والحمد لله رب العالمين » .

وأدنى ذلك هذه العبارة : « تمّ كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع في آخر ليلة من شهر رجب الفرد سنة سبع وسبعمائة والحمد لله وحده » .  
وليس عليها ولا بحواشيها ما يشير إلى ناسخها سوى ما بوجه الورقة الأولى من ثلاثة أسطر صغيرة باللغة الإسبانية أرجح أنها بخط قيّمى المكتبة إذ فهرسوا الكتاب ، وبأسفلها رقم الكتاب ورمزه .  
وبآخر صفحة منها بأسفلها ، بزوايتها اليسرى عبارة باللغة الفارسية في ثلاثة أسطر صغيرة أيضا .

وأما خطها فمشرقي منقوط كله ، وهو نسق واحد من أولها إلى وجه الورقة الثالثة والعشرين ، ومشكول شكلا تاما في هذه الأوراق ، ومن الورقة الثالثة والعشرين إلى آخر الكتاب نسق آخر واحد ، ولكنه يشبه خط الأوراق المذكورة إلى حدّ ، أغلب أن ناسخها جميعا واحد ، إذ أن قاعدته في الكتابة لم تختلف . والخط في هذا القسم من النسخة مشكول في بعض الألفاظ شيئا قليلا ، والفرق بين الخطين واضح في اللوحين النموذجين من هذه النسخة المثبتين في موضعهما من المقدمة . وهو خط القرنين السابع والثامن الهجريين ، يبيّن الحروف والقاعدة في رسمها .

ولما كانت هذه النسخة مياينة العبارة في كثير من المواضع لعبارة النسخ الثلاث الأخرى ، ولكثرة ما بها من سقط ، فقد اقتصرت فائدتها على الاستئناس بها دون اعتمادها في النسخ المقابلة .

ورمزت لها في التحقيق بحرف « ل » .

٢ - نسختا الرباط - المغرب الأقصى ، وكتاتهما بالخزانة العامة هناك .  
فأولاهما ذات الرقم : ك 2689 ، وهي تتضمن الجزء الثاني من الكتاب ،

ويبدأ من أول سورة الأعراف إلى آخر الكتاب .

وعدد أوراقها ١٤٥ ، في كل صفحة ٢٣ سطرا ، وفي كل سطر ١٣ كلمة .  
وهي في أصل النسخة على رقّ غزال ، وخطها مغربي أندلسي جميل . ويبدو لي

أنها متقدمة تاريخ النسخ لما في ورقات التصوير من تآكل أطرافها وآثار الأرضة .  
يبدأ بورقة ، بوجهها العنوان واسم المؤلف بعد ذكر أنه السفر الثاني ،

وأدنى العنوان وفوقه ، وفي الحواشي بعض العبارات غير البينة إلا بعض أحرف من  
ألفاظ لا تفي بغرض ولا تهدي إلى شيء .

ولكنها على نقصها أفادت في المقابلة كثيرا ، ذلك لأن عبارتها توشك أن تكون  
عبارة النسخة الأم ، بل إن مواضع كثيرة ضبطت عنها ، وقومت بها ، وهو ما ترجمه  
حواشي التحقيق ، بيد أن في مواضع منها أيضا خروما ، فضلا عن نقصها ، حملني  
على جعلها النسخة الثالثة في المقابلة والتحقيق .

وإن مشابهتها للنسخة الأم بل مماثلتها لها ، فضلا عما لميزات النسخة الأخرى ،  
مما سيأتي ذكره بعد ، شجعني على أن أقول إن الأصول التي كتبت عنها هذه النسخ  
هي أقرب الأصول إلى نسخة المؤلف ، إن لم تكن هي نسخة المؤلف أو النسخة  
التي كتبت عنها تلك الأصول ، ذلك لائتلاف وجوه عباراتها في مناحيها الكبرى .  
ولا اعتداد بالنقط أو الخرم في ذلك ، كما أنه لا اعتداد بمباينة الألفاظ بعضها عن  
بعض على ما يظهر في الحواشي لأنها مباينة ضئيلة لا قيمة لها . وذلك نحو ما جاء  
في حواشي الورقات التالية الذكر كنماذج على ما نقول وهي :

الورقة ١٢٨/ب : ٧ ، ١٠ ، ١٢٩/أ : ٢ ، ٣ ، ١٢٩/ب : ١ ، ٥ ، ١١ ،

١٣٦/أ : ٦ ، ١٣٦/ب : ٣ ، ٦ .

ورمزت لها في التحقيق بحرف « ر » .

وأما النسخة الثانية فهي ذات الرقم : ق ٢٦٨ ، وهي تامة ، وتقع في : ١٣٢  
ورقة ، في كل صفحة ٣١ سطرا ، وفي كل سطر ٣١ كلمة .

وخطها مغربي صحراوي ، وأما معنى صفة خطها بالصحراوي فهو على البين  
دقته واثناء أو آخر ألفاظه إذا كانت راء أو ياء أو ميماء بمدّة صغيرة على الحرف  
ذاته ، وأراه أشبه بالخط المعلق على المعروف في مشرق عالمنا العربي لشدة تقارب  
الألفاظ بعضها من بعض ، لكنها لا تبلغ أن تتصل أو تلتصق .

وفي وجه أول ورقة منها سبوى عنوان الكتاب واسم المؤلف هذه العبارة :  
سفر فيه ، وكذلك ذكر تملك هو : « الحمد لله ، بالله يثق ، وعليه يتوكل ، ملكه يعيد  
ربه ، أحمد بن محمد بن داود أجزبي ، تغذاه الله برحماءه في دنياه وأخراه » وهو أدنى  
العنوان ، وتكرّر في الزاوية اليسرى من الورقة أعلى العنوان ، بخط مماثل وهو  
خط مباين لخط النسخة ، وإلى جانب تلك العبارة تحييس على زاوية لم أتبين  
اسمها ، وأدناه بخط مماثل مايلي : الحمد لله ، على يد والدي السيد يوسف الناصر .  
وأدنى ذلك عبارة تملك ، ولكن ما تلا من عبارتها طمس . ثم أدناه خاتم الخزانة  
العامة بالرباط ، وقد تكرّر هذا الختم في غير حاشية من ورقات النسخة .  
وفي غير موضع من الحواشي استدراقات مذيّلة بالتصويب حيناً وبلفظ  
« أصل » حيناً ، مما يقطع أنها نسخة مقابلة .

ولكنها مجهولة الناسخ وتاريخ النسخ ، وليس عليها من إشارة تهدي إلى  
ذلك ، حتى العبارة التي جاءت بآخر النسخة بعد تمامها أقطع أنها تضمنت ذكر الناسخ  
وتاريخ النسخ ، لأنها طمست دون أي أثر منها يعين على تبيين ذلك أو الاهتداء به .  
وأما صفة عبارتها فهي مقاربتها لعبارة النسخة الأم ، لولا كثرة ما فيها من  
سقط يغلب على الكلمات ، ويكثر في بعض الجمل ، ويقل في بعض الفقرات ، وكذلك  
تداخل بعض فقرات في بعض أو تقدمها وتأخرها ، خاصة في أول النسخة ، وذلك  
يبين في المواضع المذكورة :

الورقة ٢/أ : ١١ ، ١ ، ٢/ب : ٤ ، ٦ ، ١١ ، ١٣ ، ٤/ب : ١٢ ، ٥ ،  
٥/ب : ٤ ، ٢٠ .

ولكن ميزاتها الأخرى أحلتها منزلة النسخة التي تلي النسخة الأم في المقابلة ،  
وهو يبين فيما اتشفع بها استدرাকা وتوجيها .  
ورمزت لها في التحقيق بحرف : « ص » .  
٣ - النسخة الأم :

وأما النسخة الأم فهي نسخة : « برلين - ألمانيا » ورقمها هو :  
578 . Pm . 17 ، على ما ذكر آلورد في فهرسه ، وعلى ما نقل عنه بروكلمان في

كتاب تاريخ الأدب العربي .

وهي تامة إلا ورقة واحدة هي تمة « باب حكم الوقف على اللام » ومبدأ سورة البقرة والحرف الأول فيها ، وهو قوله تعالى : ( وما يصدعون ) حتى ذكر الحرف الثاني ، وهو قوله تعالى : ( بما كانوا يكذبون ) ، على اليّس من الإشارة إلى ذلك في حاشية التحقيق . وأظن أن هذا الخرم لسقوط ورقة من الأصل المخطوط لكثرة ما آلت إليه النسخة من التنقل بدأ بمكة المكرمة وانتهى ببرلين ، فماذا عسى أن يلحقها من عوارض في هذه الرحلة ؟ .

وتقع في : ٢٤٨ ورقة سوى أوراق كتاب « الإبانة » التي ألحقت بالنسخة ، وهي تقع في : ١٤ ورقة ، في كل صفحة ٢٥ سطرا ، وفي كل سطر ١٦ كلمة .

وخطها مغربي أندلسي نطقاً واحداً كلها ، واضحته ، لا اضطراب فيه . وتاريخ نسخها ثامن ربيع الأول سنة خمس وثلاثين وأربعمائة للهجرة الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم وعلى آله وصحبه أجمعين . فهي منسوخة في حياة المؤلف رحمه الله تعالى ، قبل وفاته بثلاثة أعوام ، وتمّ نسخها على ما ذكر الناسخ نفسه بمكة المشرفة بالديار الحجازية ، ويستفاد من عبارة الناسخ أن بعضا من الناس كتّفه نسخها .

وأما الناسخ فاسمه عبد الله بن محمد بن محمد الفهري ، وقد بحثت في أغلب التراجم والسير لأفوز بترجمة له تفي بقصد الكشف عن منزلته العلمية التي تعيّن لنا مقدار جهده في نسخ الكتاب ، وما يمكن أن يكون استفاده من نسخ أخرى اعتمدها في نسخها ، عارض بها نسخته التي كتبها ورجع إليها . فكان أن ما وقفت عليه من ذلك كله ترجمتان تكمل إحداهما الأخرى على قصرهما وقلة فحواهما من المادة التي نحتاج إليها في ذلك .

فأما أولاهما فتفيد أنه من أهل تطيلة ، حافظ ، متقدم ، عالم ، فاضل ، صالح ، متدين ، وصفه بذلك ابن حَبِيش ، وذكره ابن حارث أيضا . وكانت له رحلة (١) .

وأما الثانية فتذكر كنيته دون أن تسميه ، وتذكر أنه ألّف كتابا في نسب أبي علي القالي ، وما له من روايات ودخوله الأندلس (١) .

وعلى ظهر البورقة الأولى ، وهي صفحة العنوان غير عبارة العنوان فوفقه إلى الشمال منه ذكرٌ ثلاثة تملكات ، فأما أولها ، وهو الذي فوق العنوان فمطموس ، وأما الثاني والثالث فقد ظهر فيهما أن النسخة قد انتقلت إلى المالكين بالابتيع الشرعي ، ولعل المالكين كليهما قريبان ، لأن في لقب كل منهما نسبة « المدني » .  
وأما أولها فقد بقي منه ما يلي : انتقل . . الشرعي إلى ملك الفقير إلى الله تعالى . . ابن عبد الرحمن بن محمد . . الشافعي المدني . . وذلك في سبع شهر . . الآخر سنة ثمان . . وأما ثانيهما فالذي بقي منه فهو : . . انتقل بالابتيع الشرعي إلى العبد الفقير إلى الله تعالى . . بن علي بن حسن بن رشيد المدني . . في شهر رجب . . وأدنى ذلك بعض أبيات من الشعر بخط مغاير لخط النسخة أغلّب أنها في الظاءات التي جاء ذكرها في القرآن الكريم .

وقد تكرر في حواشيها ما يؤكد أن هذه النسخة قوبلت على أصل لها ، أغلّب أن يكون ذلك الأصل نسخة المؤلف نفسه أو إحدى نسخه ، على ما يمكن أن يكون للمؤلف غير نسخة من مصنف له . وقد أكد هذا عندي ماجاء من ذكر ذلك وهو : « نسخة الشيخ » في وجهي الورقتين : ٢٥٣/أ ، ٢٥٤/أ ، من أوراق كتاب « الإبانة عن معاني القراءات » وهو أيضا بخط الناسخ نفسه . وكذلك ماجاء من ذكر لفظتي « أم » و « أصل » في حواشي هذه الورقات : ٤٦/أ ، ٤٩/ب ، ٥٣/أ ، ٧٠/ب ، ٧٧/ب ، ٩٥/أ ، وسواها .

ويقطع على أنها قوبلت وقرئت ما تكرر من عبارة « بلغت » و « بلغت مقابلة » في نحو الورقات التالية : ٤٠/أ ، ٥٠/أ - ب ، ٥٩/أ ، ١١٩/أ ، ١٢٩/ب ، ١٦٧/ب ، ١٦٩/أ ، ١٩٩/أ ، ٢٠٩/أ ، ٢٣٩/أ ، ٢٥٣/أ .  
وأما عبارتها فهي الأولى والأدق بين النسخ الأخرى ، إذ هي أوفى بالمعنى والأداء على الملاحظ من حواشي التحقيق . فالسقط فيها لا يكاد يعدو ألفاظا إقليلا

من الجمل القصار • وأما الغلط فلا يتجاوز بعض الألفاظ من نحو لفظة « لو » في وجه الورقة السادسة وتوجيهها بلفظة « لما » من نسخة « ص »، ونحو لفظة « لأن » في وجه الورقة الثامنة وكونها « ولأن » بالواو كما في نسخة « ص » ونحو لفظة « فإن » وتوجيهها بـ « فإذا » من نسخة « ص » لصوابه • ولكن هذه الملاحظات بمجموعها ليست بذات بال في تقويم النسخة بين سواها من النسخ المعتمدة في المقابلة، وكونها أفضل النسخ وأحراها بالتقديم أمماً • وقد رمزت إليها في حواشي التحقيق بحرف « ب » وربما سميتها « الأصل » وذلك في موضعين لا أكثر •

### خطة التحقيق :

ويعد أن اجتمعت لدي النسخ المذكورة ، وهي في القيمة على ترتيب ذكرها ، لكنها متفاوتة في هذه القيم من حيث ميزاتها الظاهرية والمضوية ، جعلتها في الاعتماد في التحقيق على تقيض ذلك الترتيب • وعلى ما يبدو في الحواشي فإن مقابلة النسخ بعضها مع بعض يعرب أنها نسخ متكاملة لولا الاعتداد بنص نسخة برلين أمماً ، وما وقع في النسختين من خرم أو سقط ، ذلك لما رجح من نص النسختين ومقارنتهما أو مساواتهما نصها • وبالمقابلة بين النسخ الثلاث المذكورة تامت النسخة التي يمكن الاعتداد بها أقرب نسخة إلى نص المؤلف نفسه •

ولم يكن تقديم النسخة الأم بمانع من ترجيح عبارة إحدى النسختين الأخرين أو تصويبها أو تغليط عبارة الأم ، غير أن عبارة هذه بنحو عام ، كانت المقدمة المعتمدة ، فضلا عما لحق النسختين الأخرين من سقط وخرم • وأما النسخة الرابعة ، وهي نسخة الأسكوريال فما أكثر ما استأنست بها سوى ما ذكر في الحواشي • غير أنني إذ تقرّر طبع الكتاب راجعت هذه المقابلات ، فتبين لي أن بينها صنفا في إثباته مؤونة وتكلف لا داعي لهما ، ولا يفيد القارئ منه ولا المراجع أو الدارس أيضا • وإنما إثباته بمقتضى منهج التحقيق والدرس الذي تفرضه الدراسة العليا • وإذا كنت أنا الذي سيقوم بنشره أو أحد الناشرين غير مجمع اللغة العربية رأيت ورأى ما أقدمت عليه مما أنا مبيته بعد قليل بشأن هذا الصنف من المقابلات بين النسخ ، خاصة بين النسختين الأم والنسخة التالية لها التي رمز إليها بحرف « ص » •

ولا تخرج المقاييل بين هاتين النسختين في كل أصنافها ، على البين في  
حواشي الكتاب ، عن خمسة هي :

استدراك سقط في النسخة الأم وهو قليل نحو :

استدراك كلمة « القراءات » و « هشام » ، وعبارة « بين الهمزة والألف » ،  
وقول « فإنه » وكلمة « حرف » . وعبارة « وفعل قالون ذلك ليجمع بين اللغتين »  
وهي في الصفحات التالية متلوة بأرقام ملاحظاتها : ٤ : ٢ ، ٧٤ : ٥ ، ٧٧ : ٤ ،  
٠٦ : ٩١ ، ٦

وتوجيه العبارة أو اللفظ بالترجيح ، نحو :

وحرصا عن وترجيح حرف « على » ، القراءات السبعة وترجيح « السبع » ،  
وللاستخفاف لأن المعنى وترجيح « ولأن » ، وحائلة بين الهمز وبين الساكن وترجيح  
« الهمزة » ، وهي في الصفحات : ٣ : ٩ ، ٥ : ٤ ، ٣٩ : ٨ ، ٤٩ : ٨ ،

وإثبات الخلاف بينهما دون تعليق في أغلب الأحيان لاعتماد عبارة نسخة الأم  
نحو : صفات ، الإسلام والقرآن ، وأسأل ، أو إيجاز ، وأيضا ، وإثباتها ، يفصل ،  
أشبهه ، وهي في الصفحات : ٣ : ١ ، ٣ : ٤ ، ٥ : ٥ ، ٦ : ٨ ، ٦ : ١٣ ،  
٠٢ : ٣٣ ، ٦ : ١٦ ، ٣

وتصويب عبارة أو لفظة أو قول بغيره في النسخة المذكورة ، وهذا لا خلاف فيه .  
وذكر سقط لفظ أو قول أو عبارة في النسخة المشار إليها نحو : وعلى آله ،  
لكن يجب لمن الكتاب ، فهي ، أو يقف على رشد . . فقد غوى ، ومنعها . .  
ومكاتبهم ، للفرق ، فيهن على ما قدمنا ، وهي في الصفحات التالية : ٣ : ٧ ،  
٥ : ٧ ، ١٤ : ٥ ، ٣٣ : ٤ ، ٣٦ : ٥ ، ٧٦ : ٤ ،

وهذا الصنف هو الذي خصصته هذه الإشارة ، إذ رأيت ما اختلف من لفظ  
كلمة كانت أو حرفا دون القبول والعبارة أو سقط نحو : « به » بدلا من  
« بإماتته » و « أحدهما » من « آخرها » و « من » من « في » و « الياء »  
من « أصلها » و « سائر » من « باقو » و « للفتح » من « الفتح »  
و « المقدمة » من « المتقدمة » و « الإمالة » من « الإمالات » و « لما » من

« بما » و « المزيدة » من « الزائدة » و « هذه » من « هذا » وما أشبه ذلك ، فليس تفيد الإشارة إليه في المقابلة ، غير ما ذكرته من حيث منهج التحقيق والدراسة ، ولذا فقد اقتصر على إثبات بعض منه في الكتاب حتى الصفحة « ١٧٢ » نموذجاً منه ، ثم أخليت الكتاب منه بعد ذلك .

وحرصت أشد حرص على تدبّر العبارة وضبطها ، مستعينا بأصول المؤلف ومصادره نحو كتاب « التبصرة في القراءات السبع » ، وقد تيسرت لي منه نسختان جيدتان ، وكتاب « الهداية إلى بلوغ النهاية » نحو نصفه الأول ، وكتاب « تفسير مشكل إعراب القرآن » وكتاب « الرعاية لتجويد القراءة . . » وسواها ، وبغيرها من كتب الفن وسواه نحو القراءات واللغة والنحو ، بينها المخطوط لأئمة معتدّ بهم كمثل كتاب « المختار في معاني قراءات أهل الأمصار » لأبي بكر أحمد بن عبيدالله ابن إدريس ، ولم تكن المطبوعة منها أقل من التي تقدّم ذكرها فائدة ، فإن بينها نحو كتاب « الحجة في علل القراءات السبع » لأبي علي الفارسي ، وكتاب « النشر في القراءات العشر » لابن الجزري وغيرهما . ولم تقلّ نائدة كتب فنون العربية عن فائدة كتب القراءات ، في ضبط العبارة وإقامة اللفظ وتوجيه المعنى . وإن في استعراض الحواشي وفهرس مصادر التحقيق ما يكشف عن هذه الخطة في إقامة النص وضبط عبارته .

وقد عرضت لاصطلاحات الفن وسواه فعرفت بأغلبها إذ ذكرت أول مرة . وعرفت بالأعلام بما فيه الكفاية دون أن أعيد ذلك إذا ذكر بعد . وأحلت على مصادر الأخبار والآثار ، وتوخيت ترتيب ذكرها زمنياً إلا أن تكون علة توجب تقديم أحدها . وكنت أذكر مواضع الإحالة عند تقدمها إذا تماثلت أو تكررت ذكرها .

وانتبعت في تخريج الآيات طريقتين : أولاهما تخريجها في المتن ، وذلك بذكر السورة ورقم بين قوسين صغيرين هكذا : « . . . » بعد نص الآية . هذا إذا جاءت الآية تامة ، أو جاء منها جملة مفيدة ، وثانيهما تخريجها في الحاشية ، هذا إذا جيء من الآية بكلمة أو أكثر ، من غير أن تفيد معنى ، أو جيء بالفاظ من آيات شتى



متابعة • وراعت في هذا التخرّيج أيضا الإحالة على مواضع تقدم الآية إذا تقدمت ،  
وجاء ذكرها بعد قليل ، أو تأخرت وتقدم تخريجها • وكنت أحصيت لهذا الغرض  
مواضع ذكر كل حرف وآية في كل الكتاب تيسيرا للعودة إليها •

✓ وراعت أيضا في إثبات قراءة حفص عن عاصم في كل موضع جاءت القراءة  
فيه غير مقيّدة بوجه ، فإذا جاءت معزوة إلى قارئ بعينه ، أو موجهة وجهة بداتها  
فإنني أثبت المقتضى من ذلك •

وراعت الرسم الذي نعتده في إملائنا غير المواطن التي اعتدّت فيها وجوه  
بعينها بيانا وتديلا على المقصود بها •

وفد خصصت فهرس للكتاب عدة ، غير فهرس المقدمة ، قدّمت عليها فهرس  
الموضوعات ، مجتهدا في الاحتفاظ بعبارة المؤلف ذاتها إلا أن احتاج إلى عنوان  
اشتمل عليه عنوان عام فإنني أتخير عبارة العنوان مما يفي بالمرام ، وأجعل مثل هذه  
العنوانات بين قوسين صغرتين هكذا : « ••• » •

✓ واتبعت فهرس الآيات على توالي السور في المصحف ، ذاكرة رقم الآية ،  
متبوعا برقم الصفحة •

تم خصصت فهرسا للأخبار والآثار مرتبة على توالي أوائلها هجائيا مذكورا  
أغلب نصها •

وفهرسا لأسباب النزول والتفسير على توالي ذكر ذلك في الكتاب •

وكذلك فهرس للأعلام ، ولكن لم أقصر في ذكرها على مواضعها من صفحات  
التابع مذكورة أحرفها ومواقعها بحسب نسق ذكرها في الكتاب •

وفهرسا للشعر ، ذكرت فيها الآيات بتمامها كما هو ترتيب قوافيها •

وأعددت فهرسا لاختيارات مكّي من وجوه القراءة نسق ذكرها غير المواضع  
التي أغفل هو ذكرها مقتصرًا على ما تقدّم لها من مثيل ، كما عمّد في أول الكتاب ،  
وكرّر ذلك في غير موضع •

وكذلك فهرس لمسائل العربية من حيث الإعراب والاشتقاق ونحوهما وهي على  
الكتاب ، وإنما ذكرت علة ذلك من نحو وجه إعراب ذهب إليه ذلك العلكم أو

تفسير أو قراءة أو لغة وسواها ، مثبتا ذلك الوجه بين قوسين ، إلا أنني أغفلت ذكر القراء السبعة إلا أن يتفرد أحدهم بوجه ليس مما يشركه فيه أصحابه كنحو ما نقل عن أبي عمرو من تفسير أو لغة ، وما نقل عن الكسائي من وجه نحوي أو لغوي • وأما روايتهم المباشرون ومن دونهم فقد ذكرتهم كغيرهم من الأعلام •

ومثل ذلك فهرس الأقوام والجماعات والأماكن ، فقد قرنت بين ذكرها وعلته ، متوخيا من ذلك فائدة كشف موضوعات الكتاب ، وتعيين جزئياتها ، كي يتم المقارئ الانتفاع من الكتاب في كل جوانبه ميسراً له ذلك •

ثم فهرسا لمصادر المؤلف من كتبه ، سواء التي اعتدّها في تأليف هذا الكتاب أو التي استعان بها ، دون غيرها •

وكذلك فهرس لمصادر التحقيق ومراجعته ، التي عدت إليها ، وهي إما مخطوطة ، وقد ذكرتها على تواليها الهجائي ، وإما مطبوعة ، وكذلك ذكرتها •

ولم يكن عملي في هذا الكتاب على ما بيّنت لولا توجيهات أستاذي المشرف الدكتور رمضان عبد التواب الذي لازم العمل بكل ما عرف عنه من النشاط والدأب وتحريّ الدقة ، وما تفضّل به من ملاحظات سديدة ، وكذلك العالم الجليل الأستاذ علي النجدي ناصف ، الذي كانت له نظرات واعية في التقويم والتوجيه • وينبغي أن أذكر ما كان للأستاذ الدكتور طه عبد الحميد طه من مشاركة ملحوظة أفدت منها • فجزى الله تعالى عني وعن العلم كل ذي فضل خيرا كثيرا •

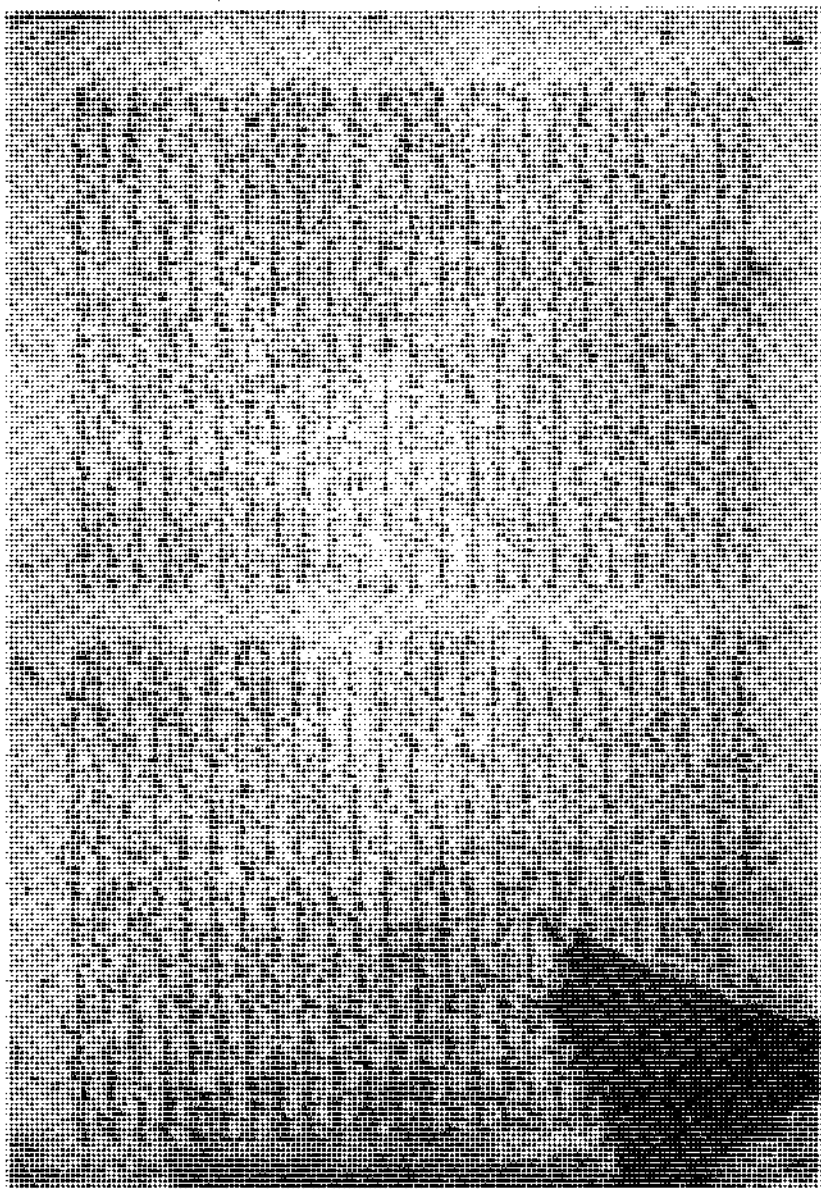
فهذا جهدي كله ، لا أبتغي به غير أداء الأمانة في مثل هذا العمل ، وتبيّن معالم الطريق القويم إليه ، والله عز وجل في ذلك وفي كل حال هو حسبي ، والحمد لله ربّ العالمين •

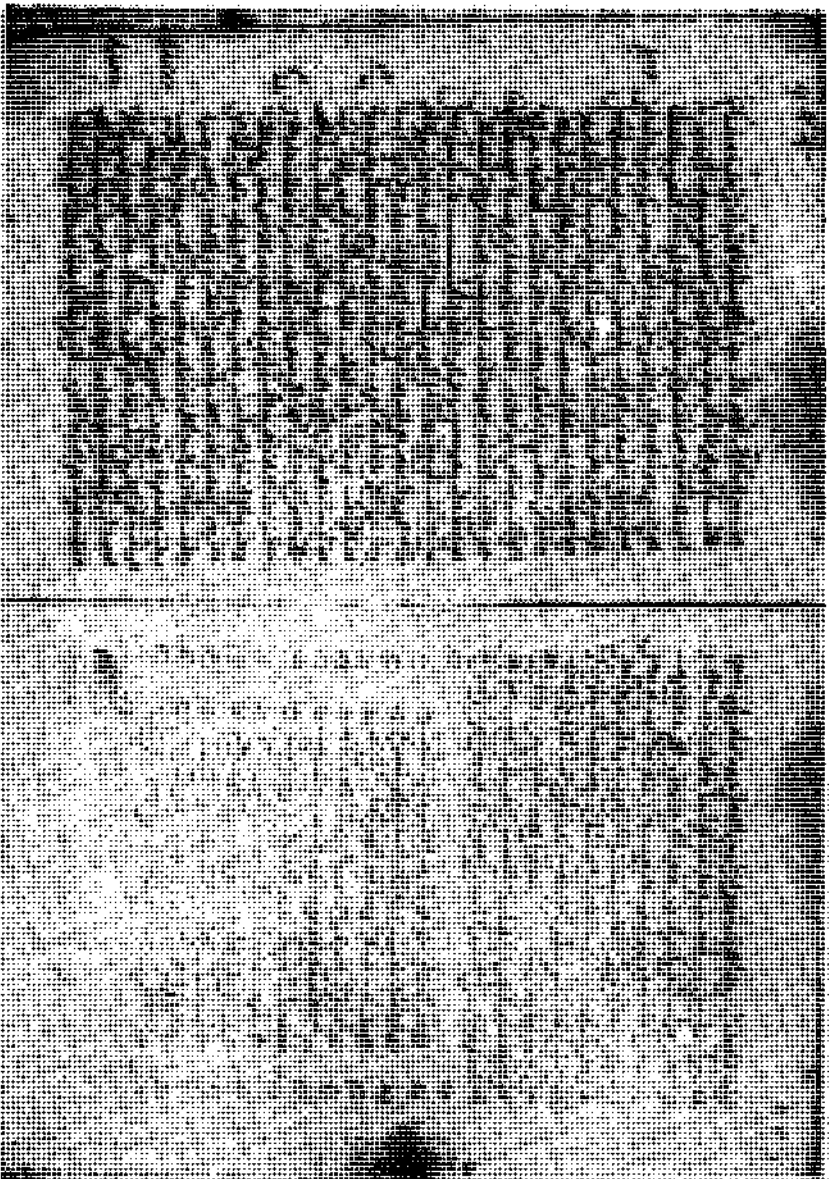
دمشق في ١٤ من رجب ١٣٩٣

الموافق ١٢ من آب ١٩٧٣

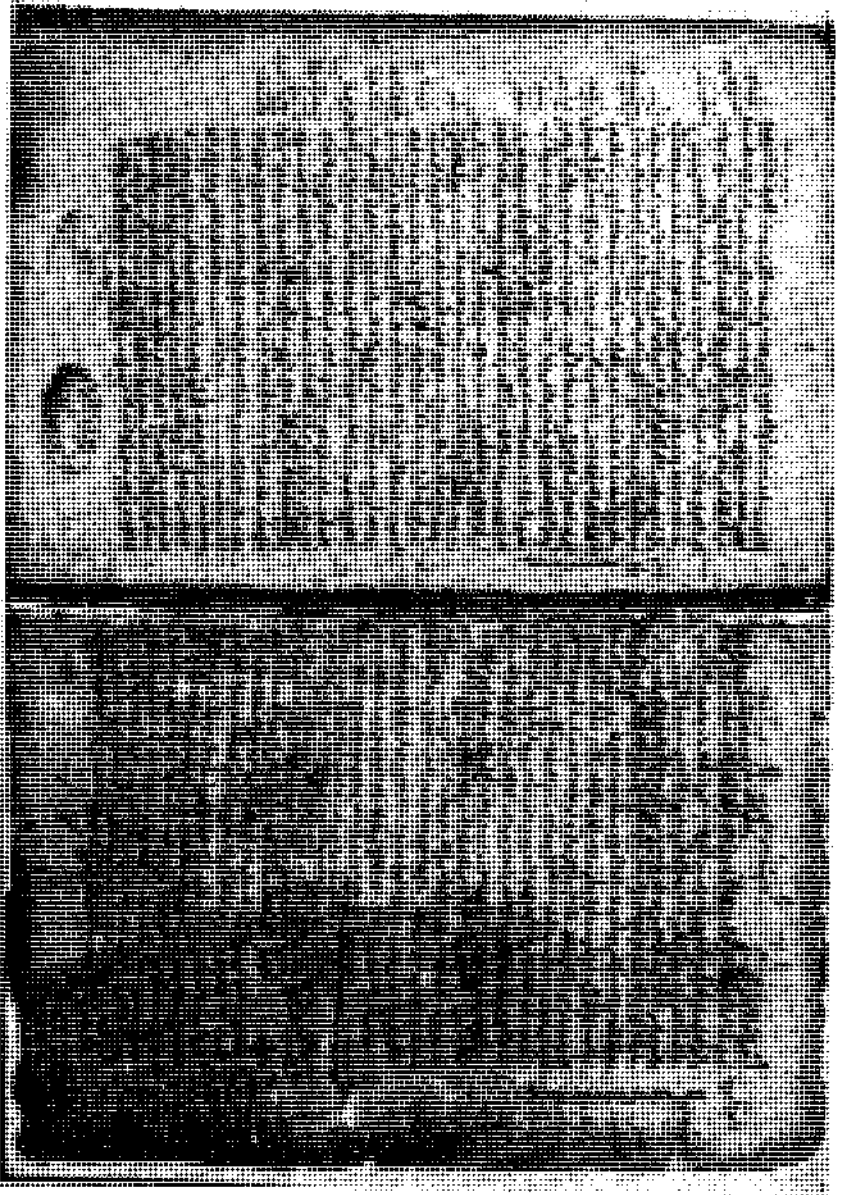
محيي الدين عبد الرحمن رمضان

الوح الاول بعد ورقة العنوان من نسخة برلين - ألمانيا ، ورسوم لها بحرف «ب»

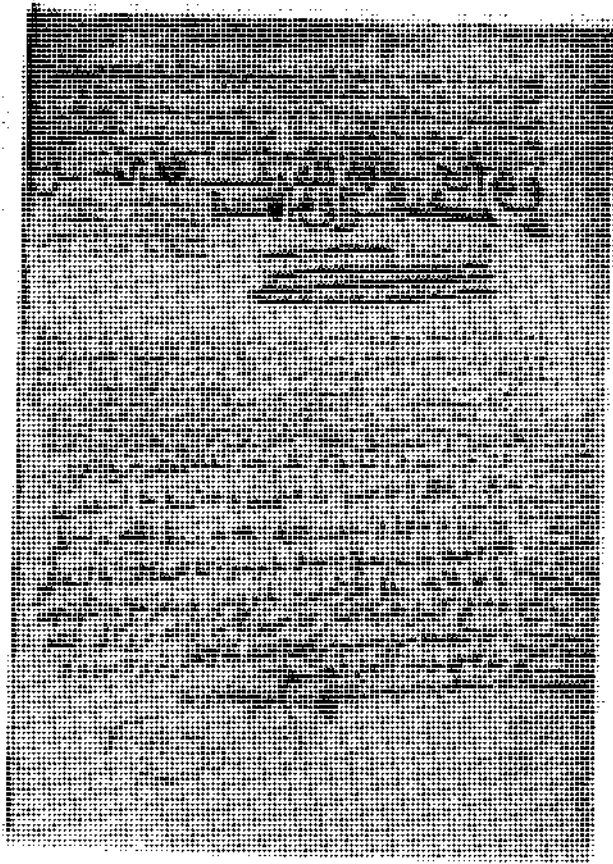




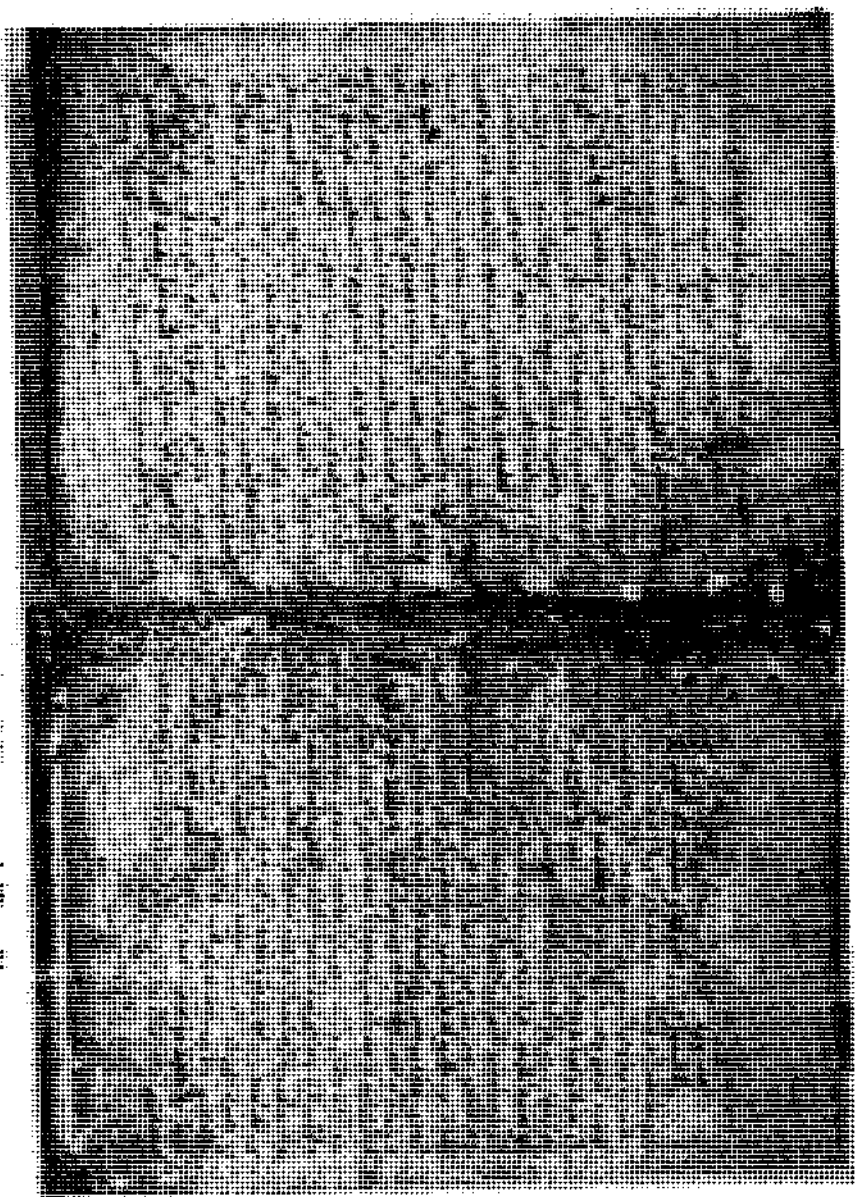
اللوحة الأخرى من نسخة برلين - ألمانيا ، فيها الصفحة الأخيرة من الكتاب  
والصفحة الأولى من كتاب «الإبانة»



اللوحة الأولى بعد ورقة العنوان من نسخة الرباط - المغرب الأقصى  
ورمز لها بحرف «ص»

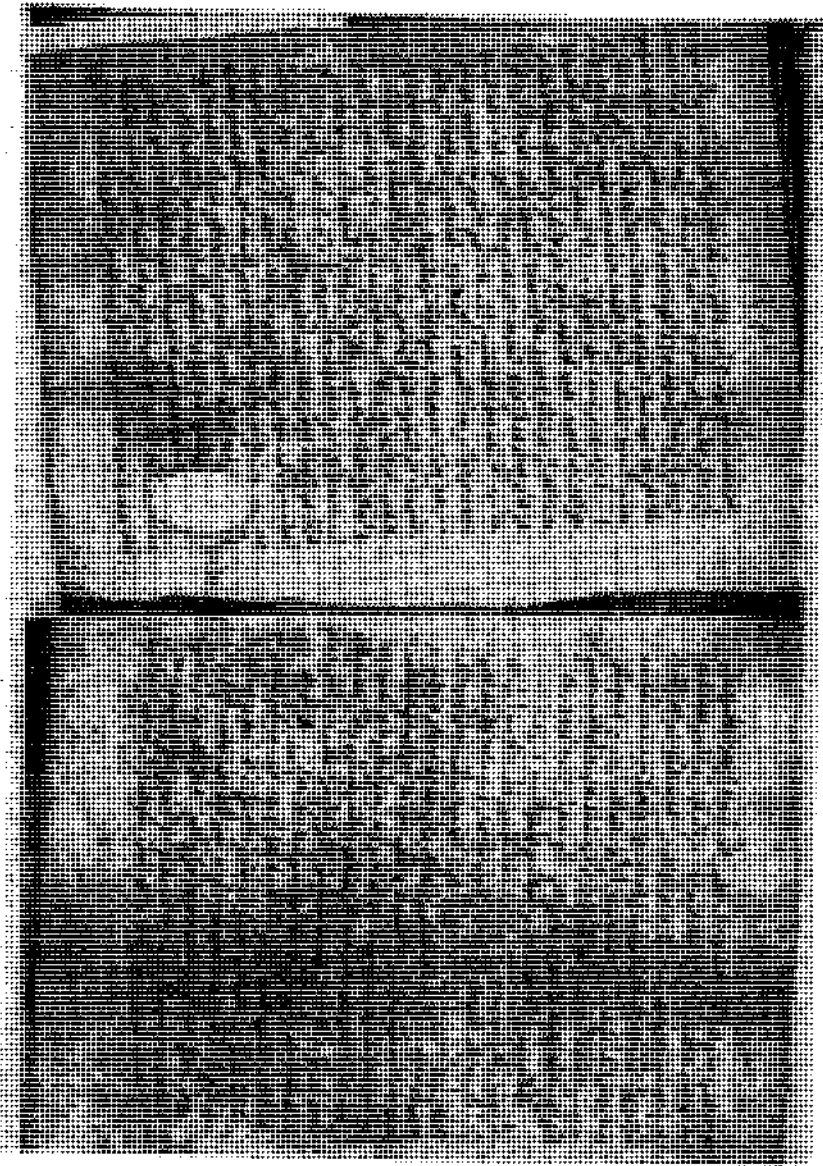


اللوحة الاخير من نسخة الرباط - المغرب الاقصى



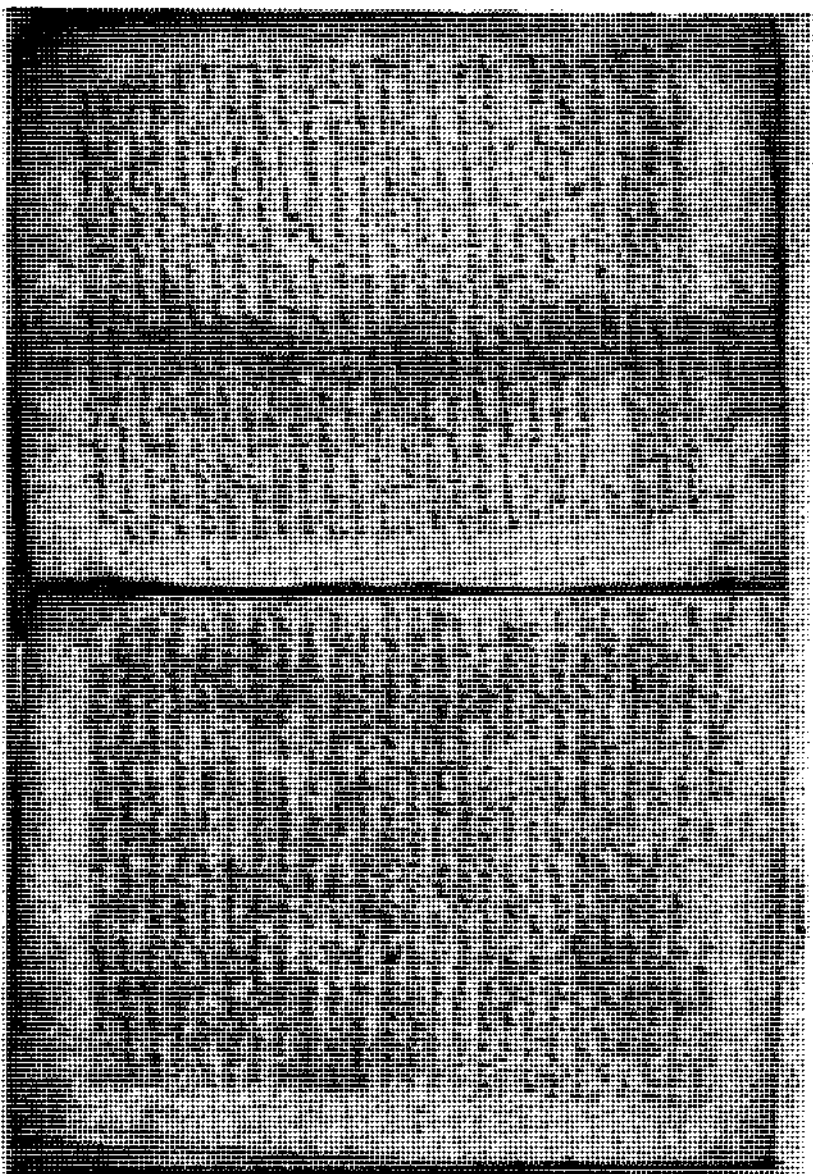
الروح الأول بعد ورقة العنوان من نسخة الرباط - المغرب الأقصى  
ورمز لها بحرف « ا ر »

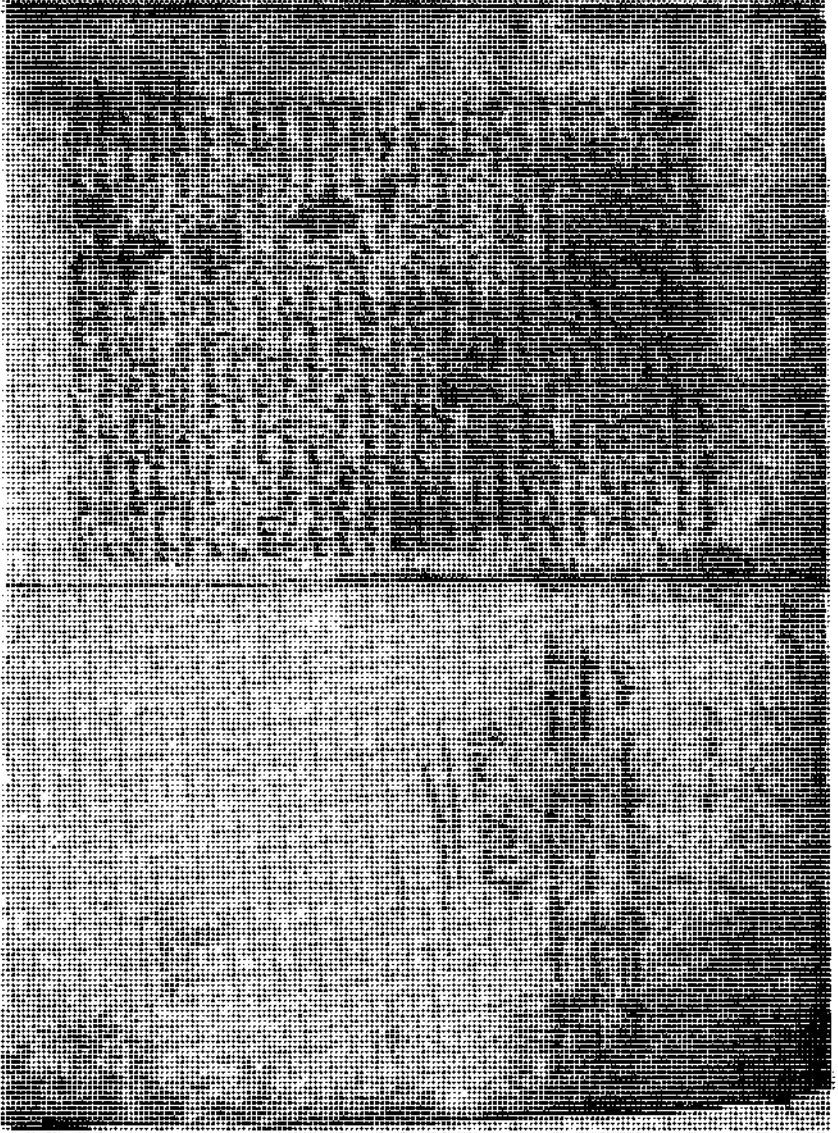
اللوحة قبل الأختير من نسخة الرباط - المغرب الأقصى





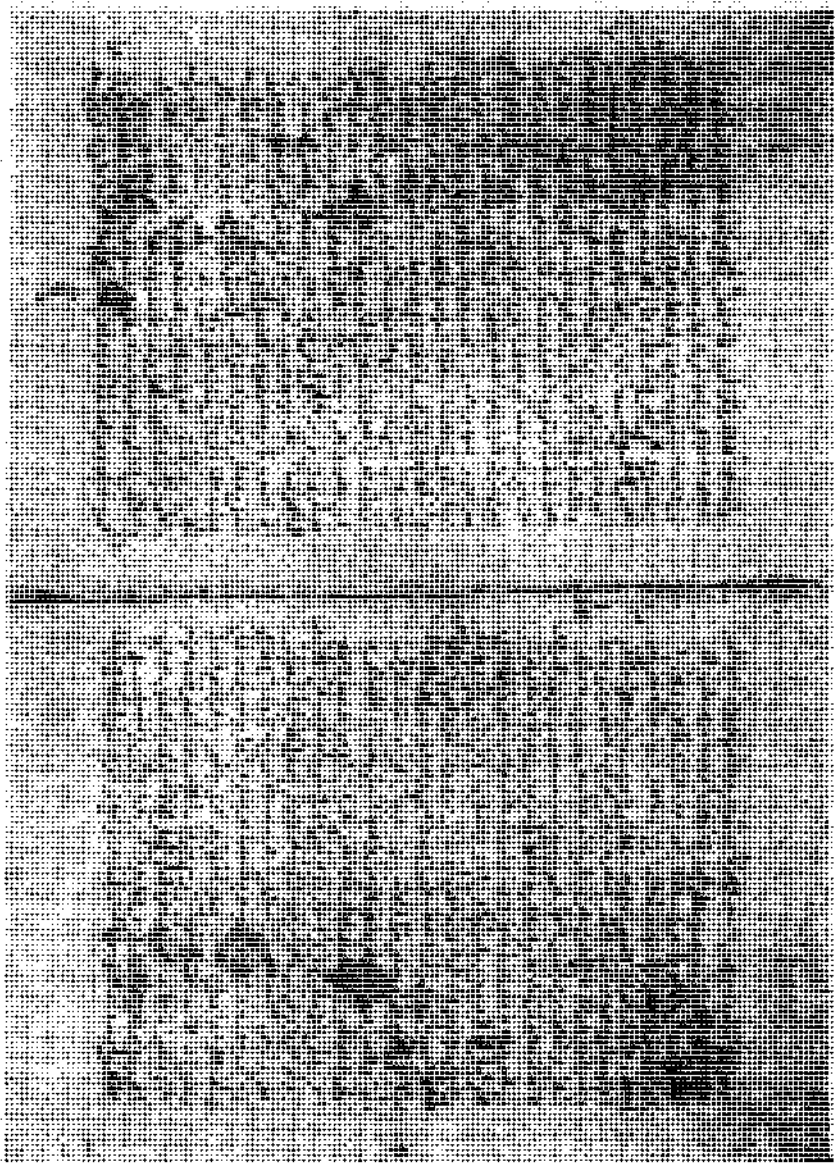
الروح الاخير من نسخة الرباط - المغرب الاقصى  
فيها تسمية كتاب «الكشف» وبعض من كتاب «الاياتة»

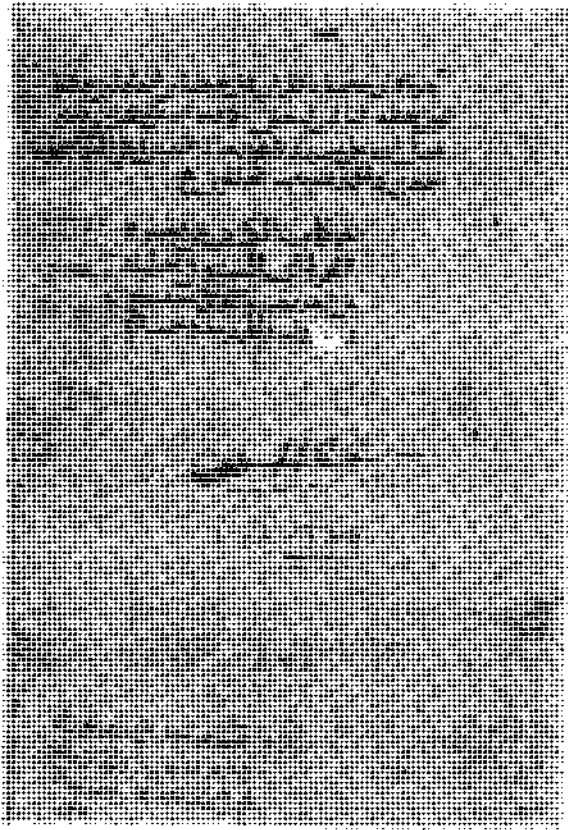




الروح الاول بعد ورقة العنوان من نسخة الاسكودريال - إسبانيا  
ورمز لها بحرف «ال»

اللوحة الثاني من نسخة الاسكوريال - إسبانيا





اللوحة الأخيرة من نسخة الأسكوريال - إسبانيا

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق



كتاب

الكشف عن وجوه القراءات السبع  
وعلاؤها وحججها

لمؤلفه

أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي

« ٣٥٥ - ٤٣٧ هـ »

تحقيق

الدكتور محيي الدين رمضان

الجزء الأول

مكتبة  
موسم الخريف  
الكتاب  
والعلم  
والثقافة

~~~~~  
١٣٩٤ هـ  
١٩٧٤ م

## بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
وسلم تسليما

الحمد لله ذي العزِّ المنيع ، والمجد الرفيع ، والسلطان القاهر ، والجلال  
الظاهر ، والمثلک الغالب الباهر ، والآلاء العظام ، والمنن الجسام ، والنعم التّوام ،  
غافر الآثام ، ورازق الأنام ، ومترضي الإسلام ، ومصوّر الخلق في الأرحام ،  
تعالى عن الأشباه والأنداد ، واحتجب عن الإدراك ، وجلّ عن صفة<sup>(١)</sup> الواصفين ،  
وتعالى عن قول الظالمين ، أحمده على ما أنعم به<sup>(٢)</sup> من نعمة القرآن والإسلام<sup>(٣)</sup> ،  
وأشكره على ما تفضّل به من المنن والآلاء العظام ، فله الحمد والشكر ، لا إله  
إلا هو ، بعث محمداً نبيّه ، صلى الله عليه وسلم ، بالحقّ المبين ، والسراج المنير  
بكتاب<sup>(٤)</sup> ( لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم  
حميد)<sup>(٥)</sup> ، فبلّغ الرسالة ، وأدّى الأمانة ، وجاهد في الله<sup>(٦)</sup> حقّ جهاده حتى أتاه  
اليقين ، صلى الله عليه وعلى آله<sup>(٧)</sup> وجميع النبيّين والمرسلين وسلم وكرّم .  
قال أبو محمد مكيّ بن أبي طالب المغربي : كنت قد ألّقت بالمشرق كتاباً  
مختصراً في القراءات السبع في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة وسمّيته «كتاب  
التبصرة» [وهو] فيما<sup>(٨)</sup> اختلف فيه القراء السبعة المشهورون ، وأضربت فيه عن  
الحجج والعلل ومقاييس النحو في القراءات واللغات طلباً للتسهيل ، وحرصاً على<sup>(٩)</sup>  
التخفيف ، ووعدت في صدره أني سأؤلف كتاباً في علل القراءات<sup>(١٠)</sup> التي ذكرتها

(١) ص : «صفات» .

(٢) ب : «عليه» وليست عبارة «ص» بيّنة .

(٣) ص : «الإسلام والقرآن» .

(٤) قوله : «والسراج المنير بكتاب» هي في الأصل غير بيّنة تماماً ، واثبتتها من : ص .

(٥) سورة فصلت (٤٢٦) .

(٦) ص : «سبيل الله» .

(٧) ب : «أهله» فائت ما رأيت وجهه ، وقوله : «وعلى آله» سقط من : ص .

(٨) ب : «وفيما» والتكلمة لتوجيه العبارة .

(٩) ب : «عن» وصوبتها من : ص .

(١٠) ص : «القراءة» .

في ذلك الكتاب ، «كتاب التبصرة» أذكر فيه حجج القراءات [ووجوهها وأسميه<sup>(١)</sup> «كتاب الكشف عن وجوه القراءات»]<sup>(٢)</sup> ثم تناولت الأيام ، وترادفت الأشغال عن تأليفه وتبيينه ونظمه إلى سنة أربع وعشرين وأربعمائة<sup>(٣)</sup> ، فرأيت أن العمر قد تنهى ، والزوال من الدنيا قد تكداني ، فقويت النيّة في تأليفه وإتمامه خوف فجأة الموت ، وحدوث الفوت ، وطمعا أن ينتفع به أهل الفهم من أهل القرآن وأهل العلم من طلبة<sup>(٤)</sup> القراءات ، فبادرت إلى تأليفه ونظمه ليكون باقيا على مرور الزمان ، وانقراض الأيام ، حرصا مني على بقاء أجره ، وجزيل ثوابه أسأل<sup>(٥)</sup> الله أن ينفع به مؤلّفه والمقتبس العلم منه ، فواجب على كل ذي مروءة وديانة أفاد من كتابنا هذا فائدة أو اقتبس منه علما ، أو تبيّن له به معنى مُشكّل ، أو علّم منه علما لم يكن يعلمه ، أن يترحمّ على مؤلّفه ، ومن أتعّب سرّه وبدنه في نظمه ، واستخراج علله ، واستنباط فوائده ، وأن يستغفر لمُظهِر فوائده ، ومُشهِر نوادره وعلومه ، فما علمتُ أنّ لشغلي وتعبي بتأليف هذا الكتاب وأشباهه فائدة أعظم من أن يترحمّ عليّ من أجله مترحمّ ، أو يستغفر لي عند قراءته مُستغفِر ، أو يذكرني بخير ذاك . فرحم الله من يادر إلى ما رغبتّه فيه من ذكرني بالخير ، والترحمّ عليّ ، والاستغفار لي .

وهأنذا حين أبدأ بذلك أذكر<sup>(٦)</sup> علل ما في أبواب الأصول ، دون أن أعيد

(١) ص : «أسميه» بلا واو .

(٢) قبل لفظ «القراءات» إحالة على العاشية لكن ما أحيل عليه ذهب أكثره فتبينته من : ص .

(٣) أي بدأ بتأليفه قبل وفاته بثلاثة عشر عاما ، رحمه الله تعالى ، ذكر ذلك ابن الأنباري في نزهة الألباء ٣٤٧ ، وياقوت في معجم الأدباء ١٦٨/٩ ، وكان مكّي نفسه يذكر زمن تأليفه لكتبه ومكانه ، انظر كتابه الهداية في التفسير ٤/ب ، وطبقات القراء ٣١٠/٢ .

(٤) ص : «أهل» .

(٥) ص : «وأسأل» .

(٦) ص : «وأذكر» .



ذكر ما في كل (١) باب من الاختلاف إذ ذاك منصوص في الكتاب ، الذي هذا شرحه ، وأرتب الكلام (٢/ب) في علل الأصول (٢) على السؤال والجواب ، ثم إذا صرنا إلى فرش الحروف (٣) ذكرنا كل حرف ، ومن قرأ به ، وعلته ، وحجة كل فريق . ثم أذكر اختياري في كل حرف ، وأنبه على علته اختياري لذلك ، كما فعل من تقدمنا من أئمة المقرئين .

وقد كنت ألفت كتابا مفردا في معاني القراءات السبع (٤) المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم (٥) ، والجواب عما يمكن من السؤال فيها ، وبيته بيانا شافيا متعللا ، فأغتناني ذلك عن أن أعيد في هذا الكتاب اختصارا وإيجازا (٦) . لكن يجب لمن كتب هذا الكتاب (٧) . أن يجعله جزءا في آخره ، فبه تتم الفائدة . وذكرت في

(١) ص : «ذكرها في كل» .

(٢) يفهم من كلام أبي شامة على هذا الاصطلاح أن حكم الواحد منها ينسحب على الجميع . وقال الجرجاني : «جمع أصل ، وهو في اللغة عبارة عما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره» . وقال أيضا : «هو ما يثبتني عليه غيره» ، انظر إبراز المعاني ٢٢٦ ، والتعريفات ١٨

(٣) معنى أول الاصطلاحين في علم القراءة كما يذكر العلامة أبو شامة قوله : «القراء يسمون ما قل دوره من الحروف فرشا لانتشاره ، فكانه انفرش ، ورديفه في الدلالة قول صاحب «البهجة المرضية» : وسمي الكلام على كل حرف في موضعه على ترتيب السور فرشا لانتشاره فكانه انفرش ومعنى ثانيهما يفهم هكذا من كلام ابن قتيبة وكلام ابن جرير الطبري وكذلك مكى إذ يقول : «أما قول الناس : قرأ فلان بالأحرف السبعة فمعناه أن قراءة كل إمام تسمى حرفا ، كما يقال : قرأ بحرف نافع وحرف أبي وبحرف ابن مسعود ، وكذلك قراءة كل إمام تسمى حرفا ، انظر الإبانة عن معاني القراءات ١/٣ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٧ ، وتفسير الطبري ٤٧/١ ، وإبراز المعاني ٢٢٦

(٤) ب «السبعة» ورجحت ما في : ص ، وانظر «باب العدد» في الأشموني .

(٥) هو كتاب «الإبانة عن معاني القراءات» ، ويذكر مكى في أول هذا الكتاب ما ذكره ههنا ، ونشر الكتاب المذكور مكتبة النهضة بالقاهرة ، بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي .

(٦) ص : «أو إيجازا» .

(٧) قوله : «لكن يجب لمن . . . الكتاب» سقط من : ص .

الكتاب الذي هذا شرحه «كتاب التبصرة» أسماء القراء ورواتهم وأسانيدهم ،  
وجملا من أخبارهم وأسمائهم وتاريخ موتهم وطبقاتهم ، وإسنادي إليهم ،  
وأسانيدهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك ذكرت في الكتاب الموجز<sup>(١)</sup>  
فأغناي<sup>(٢)</sup> ذلك عن أن أعيده في هذا الكتاب ، فلا غناء لمن كتب كتابنا هذا ،  
واعتمد عليه ، عن الكتاب الأول الذي هذا شرحه «كتاب التبصرة» أو الكتاب  
الموجز<sup>(٣)</sup> ، وعلى ما فيهما<sup>(٤)</sup> بني الكلام في هذا الكتاب ، فهذا الكتاب كتاب فهم  
وعلم ودراية ، والكتاب الأول كتاب نقل ورواية<sup>(٥)</sup> ، وبالله أستعين على ذلك كله ،  
وإليه ، لا إله إلا هو ، أرغب في العِصمة من الزلل في القول والعمل ، وهو حسبي  
ونعم الوكيل ، وصلى الله على محمد النبي وعلى آله<sup>(٦)</sup> وعلى جميع النبيين  
والمرسلين وسلم .

- 
- (١) هو كتاب آخر سوى كتاب الإبانة ، بل هو بالتبصرة أشبه ، وقد ذكرته في  
ثبت كتبه ، وقوله : « وكذلك ذكرت ... الموجز » سقط من : ص .
- (٢) ص : « فأغني »
- (٣) قوله : « أو الكتاب الموجز » سقط من : ص .
- (٤) قوله : « وعلى ما فيهما » سقط من : ص .
- (٥) كان هذا داب كثير من علماء السلف ، فهم إذا تناولوا موضوعا صرفوا همهم  
إلى حصر أطرافه ولم شعثه وإقامة بنيانه مدعما بالأسانيد والروايات ،  
ثم إذا فرغوا من ذلك عاودوا ذلك الموضوع أو عاوده غيرهم بالشرح  
والتفصيل والتوسع في بحثه واستقصائه لفرض تعميم الفائدة ونشر العلم .
- (٦) ب ، ص : « أهله » والوجه ما أثبتته .

## باب

### عل الاستعاذة

«١» قال أبو محمد<sup>(١)</sup> : إن سأل سائل فقال : لأي شيء جيء بالاستعاذة في أول الكلام ؟

فالجواب أن الاستعاذة دعاء إلى الله جلّ ذكره واستجارة به من الشيطان ، وامتثال لما أمر به نبيه عليه السلام إذ قال له في كتابه : ( فإذا قرأت القرآن فاستمذ بالله من الشيطان الرجيم )<sup>(٢)</sup> «النحل ٩٨» .

«٢» فإن قيل : فما معنى الاستعاذة ، وما أصل «أعوذ»<sup>(٣)</sup> ؟

فالجواب أن معنى الاستعاذة الاستجارة والامتناع بالله<sup>(٤)</sup> من همزات<sup>(٥)</sup> الشياطين بدلالة قوله تعالى : ( وقل ربّ أعوذ بك من همزات الشياطين )<sup>(٦)</sup> «المؤمنون ٩٧» والشيطان في الاستعاذة<sup>(٧)</sup> اسم للجنس<sup>(٨)</sup> يتراد به الشياطين بدلالة الجمع في الآية ، فأما «أعوذ» فأصله «أعوذ» على وزن «أفعل» مثل «أدخل» فألقت حركة الواو على العين ، فسكنت الواو وانضمت العين بمنزلة<sup>(٩)</sup> «أقول» ، وألف «أعوذ» ألف المتكلم في فعل ثلاثي في الماضي .

(١) قوله : «قال أبو محمد» سقط من : ص .

(٢) عبارة «ص» بعد لفظة «فالجواب» هكذا : «فالجواب أن لا إله إلا هو عز وجل واستجارة به من الشيطان الرجيم» وما سوى ذلك سقط منها .

(٣) قوله : «وما أصل أعوذ» سقط من : ص .

(٤) قوله «بالله» سقط من : ص .

(٥) أي نخسها وطمنها وغمزاتها ، ومنه وصف المائب بـ «الهمزة» ، انظر تفسير غريب القرآن ٣٠٠ ، والقاموس المحيط «همز» .

(٦) قوله : «بدلالة قوله ... الشياطين» سقط من : ص .

(٧) قوله : «في الاستعاذة» سقط من : ص .

(٨) ب ، ص : «اسم الجنس» ورجحت ما البتة .

(٩) ص : «بمعنى» .

وعلة فتح<sup>(١)</sup> الألف أنها أخت الياء والتاء والنون اللواتي<sup>(٢)</sup> يدخلن في الفعل المضارع للدلالة على الحال والاستقبال ، فوجب أن تكون حركة الألف كحركتهن إن فتحن فتحت الألف ، وإن ضُمن ضمت الألف ، وكذلك<sup>(٣)</sup> قياس ألف المتكلم حيث وقعت .

«٣» فإن قيل : فهلا بقيت الواو مضمومة لسكون ما قبلها ، وصحّت كما صحت في قولهم : هذادلتو ، لسكون ما قبلها (أ/٣) ؟ .  
فالجواب أن سكون العين في «أعوذ» ليس بأصل كسكون اللام في «دلو» ، وأصل العين الفتح في «عاذ» . وإنما سكنت العين لدخول الزوائد عليها ، ولثلاث تجتمع أربع حركات متواليات في «يضرب ويخرج»<sup>(٤)</sup> ونحوه<sup>(٥)</sup> ، فلما كان سكون العين ليس بأصل لم يُعتد به ، وأعلت الواو . وأيضا<sup>(٦)</sup> فإن الواو قد اعتلت في الماضي في «عاذ» فوجب أن تُعقل<sup>(٧)</sup> في المستقبل اتباعا ، لئلا يختلف حكم الفعل .

«٤» فإن قيل : فما الاختيار في الاستعاذة ؟

فالجواب<sup>(٨)</sup> أن الذي عليه العمل ، وهو الاختيار أن يقول القارئ : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم<sup>(٩)</sup> . وعلة اختيار ذلك ما وقع في النص بلفظ<sup>(١٠)</sup> الأمر الذي معناه الترغيب في قوله : (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم)

(١) ص : «فتحة» .

(٢) قوله : «والتاء والنون اللواتي» سقط من : ص .

(٣) ص : «كذلك» .

(٤) قوله : «في يضرب ويخرج» سقط من : ص .

(٥) ذلك أن ماضي هذين الفعلين اللذين مثل بهما وهما «ضرب وخرج» اجتمعت فيه ثلاث حركات ، فإذا دخل حرف المضارعة سكن أوله ، ولذا لم تجتمع

فيه أربع حركات .

(٦) ص : «أيضا» .

(٧) ص : «تعقل» .

(٨) ص : «قال أبو محمد فالجواب» .

(٩) ص : «من الشيطان الرجيم» سقط من : ص .

(١٠) ص : «لفظ» .

«التحل ٩٨» ، فحفظنا الله على قول «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» عند القراءة ، فعملينا امثال هذا الذي رغبنا فيه عند افتتاح القراءة .

«٥» فإن قيل : فإن لفظ القرآن أتى بلفظ الأمر والحتم به ، أذلك فرض على كل من قرأ القرآن أم لا ؟ .

فالجواب أن لفظ الأمر في القرآن يأتي على وجوه كثيرة ، ليس معناها الفرض والحتم ، نحو قوله : (وإذا حكمتهم فاصطادوا) «المائدة ٢» واللفظ لفظ الأمر ومعناه الإباحة<sup>(١)</sup> . ومثله : (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا) «الجمعة ١٠» ويأتي لفظ الأمر<sup>(٢)</sup> ومعناه الندب والإرشاد كقوله : (وأنكحوا الأيامي منكم) «النور ٣٢» ، و (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) «النساء ٣» وكذلك<sup>(٣)</sup> قوله : (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) معناه الندب والإرشاد ، ليس على الفرض والحتم .

«٦» فإن قيل : فإن ظاهر النص أن يتعوذ القارئ بعد القراءة لأنه قال : «فإذا قرأت القرآن فاستعذ» ، والفاء بعد ما قبلها تتبعه ، هو أصلها<sup>(٤)</sup> .

فالجواب أن المعنى على خلاف الظاهر ، معناه : فإذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله ، ودل على ذلك الإجماع أن الاستعاذة قبل القراءة ، ودليل هذا المعنى<sup>(٥)</sup> قوله تعالى : (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا) «الأعراف ٤» فوقع في ظاهر التلاوة أن مجيء البأس بعد الهلاك ، وليس المعنى على ذلك ، إنما<sup>(٦)</sup> معناه : وكم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا . فمجيء البأس بعد إرادة الهلاك وقبل الهلاك<sup>(٧)</sup> ، وكذلك التعوذ المأمور به يكون بعد إرادة القراءة ، وقبل القراءة على

(١) ص : «معنى الإباحة» .

(٢) قوله : «ويأتي لفظ الامر» سقط من : ص .

(٣) ص : «فكذلك» .

(٤) قوله : «هو أصلها» سقط من : ص .

(٥) قوله : «قبل القراءة . . . المعنى» سقط من : ص .

(٦) ص : «وإنما» .

(٧) قوله : «وقبل الهلاك» سقط من : ص .

أصل الفاء<sup>(١)</sup> .

«٧» فإن قيل : فمن أي شيء اشتق الشيطان ، لعنه الله ، وما وزنه ، وما<sup>(٢)</sup>

معناه ؟

فالجواب أن اشتقاقه فيه قولان : أحدهما أنه مشتق من «شَطَن» إذا بعد ، يقال : دار شَطُون ، أي بعيدة ، وبئر شَطُون ، أي بعيدة القعر ، فيكون وزنه على هذا «فَيْعَالًا» ، سُمِّيَ بذلك لبعده من رحمة الله . والقول الثاني أن يكون مشتقًا من «شاط شَيْط» إذا هلك ، فسُمِّيَ بذلك لهلاكه بمعصيته وغضب الله عليه ، فيكون وزنه على هذا «فَعْلَان»<sup>(٣)</sup> .

«٨» فإن قيل : فما معنى «الرجيم» ؟

فالجواب أن فيه ثلاثة أقوال : الأول أن يكون بمعنى «مرجوم» وصف<sup>(٣/ب)</sup> بذلك لأنه يُرجم بالنجوم عند استراقه السمع ، قال الله جلّ ذكره في الكواكب (وجعلناها رجوماً للشياطين) «الملك ٥» ، والثاني أن يكون بمعنى «المرجوم» أي : المشتوم على معصيته كما قال تعالى : (لئن لم تنته لأرجمَنَّكَ) «مريم ٤٦» أي : لأشتمنك والثالث أن يكون بمعنى المرجوم أي : الملعون ، ومعنى «الملعون» المطرود المبعد من رحمة الله وجواره ، ومنه قوله تعالى : (لعنه الله) «النساء ١١٨» أي : أبعده من رحمته وطرده من جواره<sup>(٤)</sup> .

«٩» فإن قيل : فما وجه ما ذكرته في «كتاب التبصرة» أن خَلَقًا<sup>(٥)</sup> روى عن

(١) تفسير ابن كثير ١٢/١ ، ومجالس ثعلب ٣٠٢ ، وبأشبع منه في إيضاح الوقف والابتداء ٥١١ ، والقرطبي ٨٦/١ ، والنشر ٢٥٧/١

(٢) لفظ «وما» سقط من : ص .

(٣) وعلى الأول ابن قتيبة انظر تفسير غريب القرآن ٢٣ ، والقاموس المحيط «شاط ، شطن» .

(٤) وفيه وجه آخر تستفاد من مادة «رجم» في القاموس المحيط .

(٥) هو خلف بن هشام ، أحد القراء العشرة ، وأحد الرواة عن سَلِيم عن حمزة الزيات ويعقوب . وثقه ابن معين والنسائي (ت ٢٩٩ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٤٨/٧ ، والجرح والتعديل ٣٧٢/٢/١ ، وطبقات القراء ٢٧٢/١

حمزة<sup>(١)</sup> أنه كان يخفي التعموذ<sup>(٢)</sup> ؟ .

فالجواب أنه إنما كان يفعل ذلك لئلا يظن ظان أو يتوهم متوهم أنه من القرآن ، أو أنه<sup>(٣)</sup> فرض لازم فتعموذ في نفسه اتباعا لحض الله على ذلك .

«١٠» فإن قيل : فما وجه ما ذكرت أنه روى سَلَيْم<sup>(٤)</sup> عن حمزة أنه كان<sup>(٥)</sup> يخفي التعموذ والبسلة<sup>(٦)</sup> ؟ .

فالجواب أن ذلك إذا صحّ ، فمعناه أنه أخفاهما لئلا يظن ظان أنهما من القرآن فاكتفى بالإخفاء عن الإظهار ، ولأنه إنما يقرأ عليه القرآن، ولذلك أخفى<sup>(٧)</sup> .  
والتعموذ والبسلة ليا من القرآن ففرّق بالإخفاء<sup>(٨)</sup> ، بين ما ليس بقرآن وبين ما هو قرآن . وأما سائر القراء فأظهروها إذ قد وقر<sup>(٩)</sup> في النفوس ، وعلم أنهما

(١) هو حمزة بن حبيب الزيات ، أحد القراء السبعة ، وفي الطبقة الرابعة من الكوفيين ، وثقه ابن حنبل والنسائي وابن معين (ت ١٥٦ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٢٨٥/٦ ، والجرح والتعديل ٢٠٩/١/١ ، وطبقات القراء ٢٦١/١

(٢) التبصرة ١١/ب ، والتيسير ١٧ ، والنشر ٢٥١/١

(٣) ص : «وأنه» .

(٤) ب : «سليمان» فصول ، وهو سَلَيْم بن عيسى ، مقرئ ضابط ، مرض القرآن على حمزة ، وهو أخص أصحابه واضبطهم وأقومهم بحرفه ، مرض عليه الدوري وخلف بن هشام وخلاد بن خالد وغيرهم ، (ت ١٨٨ هـ) ترجم في ميزان الاعتدال ٢٣١/٢ ، وطبقات القراء ٢١٨/١

(٥) قوله : «أنه كان» سقط من : ص .

(٦) التبصرة ١١/ب ، والتيسير ١٧ ، والنشر ٢٥١/١

(٧) ب ، ص : «جلس» ولا وجه له عندي ، ورجحت ما أبتته .

(٨) ب : «بين الإخفاء» وتصويبه من : ص .

(٩) ب : «وقرت» ، ص : «تقرر» ويحذف التاء الوجه .

ليسا من القرآن ، إنما هما للاستفتاح والدعاء والتبرك ، وهو الاختيار ، وعليه العمل عند القراء في سائر الأمصار .

«١١» فإن قيل : فما وجه مذكرته عن المَمَيَّبِي (١) عن نافع (٢) أنه ترك التعموذ والجهر بالبسلة (٣) ؟

فالجواب أنه على معنى ما ذكرنا ، أنه أخفاهما إذ ليسا من القرآن ، ولئلا (٤) يظن ظان أنهما من (٥) القرآن ، ذلك (٦) أنه أسقطهما مرة واحدة .

والمشهور عن نافع وغيره إظهارهما (٧) .

(١) هو محمد بن إسحاق ، روى القراءات عن أبيه عن نافع ، والحديث عن يزيد ابن هارون وابن عيينة ، وعنه أبو زرعة ومسلم بن الحجاج وأبو داود ، (ت ٢٣٦ هـ) ترجم في التاريخ الكبير ٤٠/١/١ ، والوافي بالوفيات ١٨٩/٢ ، واللباب ١٣٧/٣

(٢) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، أحد القراء السبعة وهو أحد الحرمين مع ابن كثير كما يذكر مكي في التبصرة ١/٥ ، أخذ القراءة عرضا عن جماعة من تابعي أهل المدينة ، ورواها عنه عرضا وسماعا إسماعيل بن جعفر وعيسى بن وردان ومالك بن أنس وغيرهم ، (ت ١٦٩ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٤/١/٥٦ ، وطبقات القراء ٣٣٠/٢ ، وخلاصة التذهيب ٣٤٢

(٣) التبصرة ١١/ب ، والتيسير ١٧ ، والنشر ٢٥١/١

(٤) ص : «لئلا» .

(٥) ص : «أنهما ليسا من» .

(٦) ب : «وليس ذلك» وتوجيه العبارة من : ص .

(٧) هو مذهب جمهور المغاربة وأهل الأندلس ، انظر النشر ٢٥١/١ ، ٢٦٤



## باب علل البسمة

(١) قال أبو محمد : إن سأل سائل عن الإتيان بالبسمة في أول القراءة بالسورة وما (١) علته ؟ .

فالجواب أنه أني بالتسمية على إرادة التبرك بذكر أسماء الله وصفاته في أول الكلام (٢) ولثباتها (٣) للاستفتاح في المصحف ، فهي للابتداء (٤) بالسورة (٥) . فلا يوقف على التسمية دون أن توصل بأول السورة . وليست بآية من « الحمد » ولا من غيرها من السور عند مالك (٦) وغيره من العلماء (٧) . فأما من قال إنها آية من أول

(١) ص : « ما » .

(٢) النشر ٢٦٢/١

(٣) ص : « وإثباتها » .

(٤) ص : « في الابتداء » .

(٥) هذا مذهب الجميع سواء الفاضلون بالبسمة والواصلون والساكنون إذا ابتلوا بسورة من السور سوى براءة ، وفيما سوى ذلك خلاف يطول ، انظر التبصرة ١١/ب ، والتهسير ١٧ ، والنشر ٢٦٢/١ . وفي مسلم الجزء الثاني « كتاب الصلاة - باب حجة من قال : البسمة آية من كل سورة سوى براءة » .

(٦) هو مالك بن أنس أبو عبد الله الأصمعي ، إمام دار الهجرة وفقه الأمة ، حدث عن نافع والمقبري والزهري وغيرهم ، وعنه خلق كثير منهم ابن المبارك والقطان وابن مهدي (ت ١٧٩ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٢٠٧ ، وطبقات القراء ٣٥/٢

(٧) الموطأ « كتاب الصلاة - باب العمل في القراءة » ، ومسلم الجزء الثاني « كتاب الصلاة باب حجة من قال لا يجر بالبسمة » ، ويذكر النحاس تجويز مالك الاستفتاح بها في رمضان . انظر القلع والائتناف ١١/ب .

كل سورة ، فتكون علته أنه أتى بها في تلاوته بأول سورة ، ولأنها آية من كل سورة . ولشباتها في المصحف ، وهو أحد قولَي الشافعي<sup>(١)</sup> وقول ابن المبارك<sup>(٢)</sup> ، وسنذكر ضعف هذا القول إن شاء الله<sup>(٣)</sup> .

«٢» فإن قيل : ما معنى قولهم «التسمية والبسمة» ومما اشتقاقهما<sup>(٤)</sup> ؟

فالجواب أن التسمية مصدر «سميت» . فقيل «التسمية» في «بسم الله الرحمن الرحيم» لأنك سميت (١/٤) «الله» بأسمائه الحسنى ، وذكرته في لفظك . فأما «البسمة» فهي<sup>(٥)</sup> مشتقة من اسمين من «بسم» ومن «الله»<sup>(٦)</sup> . فـ «بسم» ملفوظ به واللام من «الله» جلّ ذكره ، وهي لغة للعرب ، تقول : بَسَمَل الرجل إذا قال : بسم الله الرحمن الرحيم ، وحوّ قتل الرجل وحوّ لَقَّ<sup>(٧)</sup> إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وهكلك الرجل إذا قال : لا إله إلا الله ، وهو كثير . وقد فعلوا ذلك في النسب فقالوا في «عبد الدار» «عَبْدَرِي» وفي «عبد القيس» «عَبْقَيْسي»<sup>(٨)</sup>

- (١) الشافعي هو محمد بن إدريس ، صاحب المذهب (ت ٢٠٤ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٣٦١ ، وطبقات القراء ١/٩٥
- (٢) هو عبد الله بن المبارك ، أحد المجتهدين الأعلام ، أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو بن العلاء ، وردت الرواية عنه في حروف القرآن ، وسمع سليمان التيمي وحميد الطويل (ت ١٨١ هـ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٢٧٤ ، وطبقات القراء ١/٤٤٦
- (٣) وهو ما سوف يتناوله في الفقرة الثالثة من هذا الباب . وانظر ما تقدم في المستدرک وملخصه الجزء الأول «كتاب فضائل القرآن» ، والقطع والأثنا عشر ١١/ب ، والبرهان ١/٤٦٠ ، وتفسير ابن كثير ١/١٦٠ .
- (٤) قوله : «ومما اشتقاقهما» سقط من : ص .
- (٥) لفظ «فهي» سقط من : ص .
- (٦) القاموس المحيط «بسل» .
- (٧) قوله : «الرجل وحوّ لَقَّ» سقط من : ص .
- (٨) إصلاح المنطق ٣٠٣ ، والزهر ١/٤٨٢ ، والقاموس المحيط «حقل ، هل» .

«٣» فإن قيل : فما علة من فصل بين كل سورتين بالتسمية ؟

فالجواب أن الذين فعلوا ذلك هم الحرميّان<sup>(١)</sup> إلا<sup>(٢)</sup> ورشاً<sup>(٣)</sup> وعاصم والكسائي<sup>(٤)</sup> وعلّتهم في ذلك أنهم اتبعوا خطّ المصحف، وأرادوا التبرك بابتداء<sup>(٥)</sup> أسماء الله ، ولما روي عن عائشة<sup>(٥)</sup> رضي الله عنها أنها<sup>(٦)</sup> قالت : «اقرأوا ما في المصحف»<sup>(٧)</sup> . ولأن بعض العلماء قد قال : إنها آية من أول كل سورة إلا «براءة» وهو أحد قولي الشافعي ، وبه قال ابن المبارك ، وهو قول شاذ ، لأنهم زادوا<sup>(٨)</sup> في

- (١) الحرميّان نسبة إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة زادهما الله تعالى تشرifa ورفعة ، فاما أولهما فهو عبد الله بن كثير إمام أهل مكة في القراءة (ت ١٢٠هـ) ترجم في الجرح والتعديل ١٤٤/٢/٢ ، وطبقات القراء ٤٤٢/١ . واما ثانيهما فهو نافع بن أبي نعيم ، وقد تقدمت ترجمته .
- (٢) ورش هو عثمان بن سعيد اختلف في اسمه وكنيته ، رحل إلى نافع بن أبي نعيم وعرض عليه القرآن ختمات ، وهو الذي لقبه ورشاً ، مهر بالقرآن والعربية ، شيخ القراء المحققين وإمام أهل الاداء بالديار المصرية (ت ١٩٧هـ) ترجم في طبقات القراء ٥٠٢/١ .
- (٣) ص : «اختياراً منهم ، وقد رويت عن جميع القراء إلا حمزة والكسائي» واما استثناء ورش فلان الرواية من طريق الأزرق على الوصل كحمزة ، انظر التبصرة ١١/ب ، والتيسير ١٧ ، والنشر ٢٥٨/١ . واما عاصم فهو ابن أبي النجود ، تابعي ، روى القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي وزير بن حبيش وعنه الثوري وشعبة ، أحد القراء السبعة ، (ت ١٢٧هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٣٢٠/٦ ، والجرح والتعديل ٣٤٠/١/٣ . والكسائي فهو علي بن حمزة ، أحد القراء السبعة ، وإمام أهل الكوفة في القراءة والنحو ، (ت ١٨٤ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ١٨٢/١/٣ ، وطبقات القراء ٥٣٥/١ ، ومراتب النحويين ٧٤ .
- (٤) ص : «التبرك بأسماء» .
- (٥) بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما ، روت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم علما كثيرا ، وروى عنها كثير من الأئمة ، أم المؤمنين ، (ت ٥٨هـ) ترجمت في الطبقات ٤٤٧ ، وسير اعلام النبلاء ٩٨/٢ .
- (٦) لفظ «أنا» سقط من : ص .
- (٧) أحسب أنه بعض اثر ، لكنني لم أقف عليه في ما عدت إليه من مصادر الحديث .
- (٨) ب : «لأنهم زادوا» ورجحت ما في : ص .

القرآن مائة آية وثلاث عشرة آية ، والقرآن لا تثبت فيه الزيادة إلا بالإجماع الذي يقطع على غيبه ، ولا إجماع في هذا ، بل الإجماع قد سبق في الصدر الأول من الصحابة ، وفي الصدر الثاني من التابعين على ترك القول بهذا (١) .

«٤» فإن قيل : فما علة من أسقط التسمية بين كل سورتين ولم يثبت التسمية إلا في أول قراءته ، وهو حمزة ؟ .

فالجواب أنه لما كانت «بسم الله الرحمن الرحيم» ليست بآية من كل سورة عنده وعند جماعة الفقهاء أسقطها في وصله السورة بالسورة ، لثلا يظن ظان أنها آية من أول كل سورة ، فالقرآن (٢) عنده كله كالسورة الواحدة ، فكما لا يفصل بين بعض سورة (٣) وبعض بالتسمية كذلك لا يفصل بين سورة وسورة (٤) بالتسمية (٥) . فأما ثباتها في المصحف فإنما ذلك ليُعلم فراغ سورة وإبتداء أخرى .

«٥» فإن قيل : فما حجة من فصل (٦) بين كل سورتين بسكت (٧) ؟

(١) تقدمت الإحالة على مصادره في الفقرة الأولى من هذا الباب الملاحظة (٧) ، ولكن ما يرويه مسلم بسنده عن أنس نفي فيه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ البسمة ، وكذلك لم يسمع أبا بكر وعمر وعثمان ، انظر كتاب الصلاة - باب حجة من قال لا يجهر بالبسمة ، والحديث مروى عن ابن عبد الله بن مقفل عند الخمسة ، ذهب عبد الله بن مقفل صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اعتباره حديثاً ، قال الترمذي بعد أن روى الحديث : حديث عبد الله بن مقفل حديث حسن . والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم ومن بعدهم من التابعين ، انظر سنن الترمذي الجزء الأول «باب ما جاء في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم» ، والمستدرك الجزء الأول كتاب فضائل القرآن ، وفضائل القرآن «باب فضل فاتحة الكتاب» .

ص : «القرآن» . (٢)

ب : «سورة» وتوجيهها من : ص . (٣)

ص : «سورة الأنفال فأما إثباتها» . (٤)

التبصرة ١/١٢ ، والتيسير ١٧ ، والنشر ٢٥٨/١ (٥)

ص : «يفصل» . (٦)

(٧) هو مذهب أبي عمرو وابن عامر وورش ومعهم يعقوب إذ اختلف عنهم بين

الوصل والسكت والبسمة واختلف عن خلف بين الوصل والسكت ،

انظر التبصرة ١/١٢ ، والتيسير ١٨ ، والنشر ٢٥٩/١

فالجواب أنه لما ابتدأ بالتسمية<sup>(١)</sup> في أول ابتدائه بالسورة ثم وصل السورة بالسورة ، أراد أن يبيّن بالسكت بينهما أن الأولى قد تمت ، وأنه ابتدأ بثانية ، ويبيّن أيضاً بحذفه التسمية<sup>(٢)</sup> أن التسمية ليست بآية من كل سورة ، وفي إجماع أكثر القراء على حذف<sup>(٣)</sup> التسمية بين كل سورتين ، وقبول قرن بعد قرن لذلك ، وروايته ذلك عنهم دليل على أنها ليست بآية من كل سورة • فما<sup>(٤)</sup> كان الله ليجمع أمة محمد [ صلى الله عليه وسلم ]<sup>(٥)</sup> على إسقاط مائة آية وثلاث عشرة آية من كتابه منذ ثلاثمائة سنة إلى أن تقوم<sup>(٦)</sup> الساعة ، لا يرد ذلك أحد ولا ينكره ، بل ينقله خلف عن سلف ، ويروونه ويستعملونه في محاريبهم ( ٤/ب ) ويعلّمونه الولدان ، ولا أحد يعرف [ أنه ]<sup>(٧)</sup> أنكر ذلك •

«٦» فإن قيل : فما علة الاختيار لمن لم يفصل بين السورتين بالتسمية أن يفصل بالتسمية بين المدثر والقيامة ، وبين الانفطار والمطففين ، وبين الفجر ولا أقسم ، وبين العصر والهمزة<sup>(٨)</sup> ؟

فالجواب أن وصل آخر السورة بالسورة التي بعدها من هذه السور فيه قبح في اللفظ ، فكره ذلك إجلالاً للقرآن وتعظيماً له ، ألا ترى أن القارئ يقول : ( هو أهل التقوى وأهل المغفرة - لا أقسم ) « المدثر ٥٦ ، القيامة ١ » فيقع لفظ النفي عقيب لفظ المغفرة ، وذلك في السمع قبيح • ويقول : ( والأمر يومئذ لله - ويل للمطففين ) « الانفطار ١٩ ، المطففين ١ » فيقع لفظ الويل عقيب اللفظ باسم

(١) ص : « بالبسطة » .

(٢) ص : « للتسمية » .

(٣) ب : « حذفه » وتوجيهه من : ص •

(٤) ب : « ما » وبالفاء كما في « ص » الوجه •

(٥) تكملة مناسبة من : ص •

(٦) ص : « قيام » .

(٧) تكملة مستحبة من : ص •

(٨) هو مذهب المذكورين في الفقرة الخامسة المتقدمة •

الله جلّ ذكره ، وذلك قبيح . وكذلك السور الأخر<sup>(١)</sup> . فاختر لمن يفصل بالسكت بين كل سورتين أن يفصل بين هذه السور بالتسمية ، ولمن لا يفصل بالسكت بين كل سورتين أن يفصل بين هذه السور بالسكت<sup>(٢)</sup> ، وهو حمزة<sup>(٣)</sup> ، وهذا اختيار من المتعبين ، ولهم حجة قوية في ذلك . روى مالك أن<sup>(٤)</sup> النبي عليه السلام سئل عن العقيقة<sup>(٥)</sup> ، فقال : « لا أحب العتوق » ، قال مالك : فكأنه كره الاسم<sup>(٦)</sup> ، يريد مالك أن فعل العقيقة جائز لم يكره النبي فعلها ، وإنما كرم لفظ اسمها ، فانظر كيف كره النبي عليه السلام قبح اللفظ . وقد روي أن رجلين أتيا النبي صلى الله عليه وسلم فتشهد أحدهما وقال : من يطع الله جلّ وعزّ ورسوله صلى الله عليه وسلم ، فقد رشد ، ومن يعصهما . ووقف على « يعصهما » . فقال له<sup>(٧)</sup> النبي : « بس الخطيب أنت »<sup>(٨)</sup> . وإنما قال له النبي ذلك لقبح لفظه في وقفه ، إذ خلط الإيمان بالكفر في إيجاب الرشد لهما ، وكان حقّه أن يقول : ومن يعصهما فقد غوى ، أو يقف على « رشد » ثم يتدىء : ومن يعصهما فقد غوى<sup>(٩)</sup> . فانظر كيف كره النبي قبح وقفه ولفظه ، وإن كان مراده الخير لم يقصد إلى شيء من الشر ، وبهذا وبنحوه<sup>(١٠)</sup> يُرغب في معرفة الوقف في كتاب الله على الكلام التام ، ولهذا المعنى اخترت أنا في مواضع من الابتداء بالأحزاب أن لا يبتدأ بها ، وأن

- (١) ص : « الأخرى » .
- (٢) قوله : « بالتسمية ولمن ... بالسكت » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .
- (٣) ربما قرّن خلف إليه ، انظر النشر ٢٥٨/١
- (٤) ص : « عن » .
- (٥) المعنى المقصود بها الشاة أو ما شابهها ، يذبح عن المولود ، كما جاء في الموطأ من أخبار تحبب ذلك ، انظر « كتاب العقيقة » فيه ، والقاموس المحيط « عق » .
- (٦) الموطأ : « كتاب العقيقة - باب ماجاء في العقيقة » .
- (٧) لفظ « له » سقط من : ص .
- (٨) صحيح مسلم « كتاب الجمعة - باب تخفيف الصلاة والخطبة » ، والمقطع والائتناف ٧/١
- (٩) قوله : « أو يقف على رشد ... فقد غوى » سقط من : ص .
- (١٠) ص : « ولهذا وشبهه » .

يبتدأ بما قبلها ، مثل الابتداء بأول الحزب في النساء في قوله : ( الله لا إله إلا هو ) « ٨٧ » لأن القارئ يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، الله لا إله إلا هو ، فيصل « الرجيم » بلفظ اسم الله ، وذلك قبيح في اللفظ ، فمنعت من ذلك إجلالاً لله وتعظيماً له ، ومثله أني<sup>(١)</sup> منعت من الابتداء بأول الحزب في السجدة في قوله : ( إليه يرد علم الساعة ) « ٤٧ » لأن القارئ يقول : « من الشيطان الرجيم . إليه يرد علم الساعة » . فيصل ذلك بالشيطان ، وذلك قبيح في اللفظ<sup>(٢)</sup> .

« ٧ » فإن قيل : فما العلة في حذفهم التسمية في المصاحف والقراءة بين براءة والأنفال ؟

فالجواب<sup>(٣)</sup> أنها<sup>(٤)</sup> حذفت من القراءة لحذفها من المصحف ، فأول « براءة » كأول عشر من السور ، والتعوذ في الابتداء بها يكفي كما يفعل ( ٥ / أ ) بالابتداء بالأعشار ، فأما<sup>(٥)</sup> علة حذفها<sup>(٦)</sup> من المصحف فمختلف في ذلك . روي عن مالك أنه قال : إنما ترك من مضى أن يكتبوا في أول براءة « بسم الله الرحمن الرحيم » لأنها<sup>(٧)</sup> سقط أولها يعني ثسخ<sup>(٨)</sup> ، وقال<sup>(٩)</sup> عثمان بن عفان<sup>(١٠)</sup> رضي الله عنه : « براءة » من سورة الأنفال وسقط بينهما شيء لم نجده عند أحد يشب ، فلذلك لم نكتب<sup>(١١)</sup> في أولها « بسم الله الرحمن الرحيم » ، يريد عثمان أنه ثسخ من أولها

(١) ص : « وكذلك منعت » .

(٢) إبراز المعاني ٥٤ ، والبرهان في علوم القرآن ١ / ٤٦٠ .

(٣) ص : « قيل الجواب » .

(٤) ص : « أنها إنما » .

(٥) ص : « وأما » .

(٦) ص : « من حذفها » .

(٧) ص : « لانه » .

(٨) البرهان في علوم القرآن ١ / ٢٦٣

(٩) ص : « وعن عثمان » .

(١٠) أمير المؤمنين ، الصحابي الجليل ، فضائله كثيرة ، منها نسخ المصاحف ،

( ت ٣٥ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣ / ٥٣ ، والجرح والتعديل

٣ / ١٦٠ ، والإصابة ٤ / ٢٢٤

(١١) ص : « ثبت فكتبوا » .

شيء . وعن عثمان أيضاً أنه قال<sup>(١)</sup> : لم يبين لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في براءة شيئاً ، وكانت قصتها تشبه قصة الأتقال ، وكانت من آخر ما نزل<sup>(٢)</sup> . فلذلك لم يكتب بينهما « بسم الله الرحمن الرحيم » . وقال أبي بن كعب<sup>(٣)</sup> : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا في أول كل سورة بـ « بسم الله الرحمن الرحيم » ولم يأمر في سورة « براءة » بشيء<sup>(٤)</sup> . فلذلك ضمت إلى الأتقال ، ولم يكتب بينهما « بسم الله الرحمن الرحيم » وكانت أولى بها لشبهها بها ، وقال المبرّد<sup>(٥)</sup> : إنما لم تكتب « بسم الله الرحمن الرحيم » [ في أول براءة ]<sup>(٦)</sup> لأن « بسم الله الرحمن الرحيم » خير و « براءة »<sup>(٧)</sup> أولها وعيد وتقص لليهود<sup>(٨)</sup> . وقال عاصم : لم يكتب « بسم الله الرحمن الرحيم » أول<sup>(٩)</sup> « براءة » لأنها رحمة ، و « براءة » عذاب<sup>(١٠)</sup>

(١) ص : « شيء وعنه قال » .

(٢) فضائل القرآن ٧٦/ب ، ١٠٦/ب ، والناسخ والنسوخ ١٥٨ ، والبرهان في علوم القرآن ١/٢٦٢ ، وذكر ابن كثير في تفسيره وابن حجر في فتح الباري ، ان أحمد واصحاب السنن وابن حبان والحاكم خرجوا هذا الحديث ، والنشر ١/٢٦٣

(٣) هو سيد القراء وأقرأ هذه الأمة ، قرأ على الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقرأ عليه نفر من الصحابة والتابعين ، اختلف في زمن وفاته ومنه (ت ٢٣ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٢/٣٤٠ ، والجرح والتعديل ١/١/٢٩٠ ، والإصابة ١/١٦

(٤) زاد المسير ٣/٣٩٠

(٥) محمد بن يزيد أبو العباس ، النحوي ، صاحب «الكامل في الأدب» ، وروى القراءة عن المازني وعنه أبو طاهر الصيدلاني ، (ت ٢٨٦ هـ) ترجم في مراتب النحويين ٨٣ ، وطبقات القراء ٢/٢٨٠

(٦) تكملة لازمة من : ص .

(٧) قوله : «خير وبراءة» سقط من : ص .

(٨) ذكر هذا الوجه ابن الجوزي أيضاً عن محمد بن الحنفية وعن سفيان ابن عيينة ، انظر زاد المسير ٣/٣٩٠ ، والبرهان في علوم القرآن ١/٢٦٢

(٩) ص : «في أول» .

(١٠) فضائل القرآن ١/٦١ ، والدر المنثور ٣/٢٠٧



وقال<sup>(١)</sup> ابن لهيعة<sup>(٢)</sup> : يقولون « براءة » من الأتفال فكذلك لم يكتب أولها « بسم الله الرحمن الرحيم » . وقاله الليث<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن عجلان<sup>(٤)</sup> : بلغني أن « براءة » كانت تعدل سورة البقرة أو قريبا منها ، فلذلك لم يكتب في أولها « بسم الله الرحمن الرحيم » ، يريد ابن عجلان أنه نسخ منها ما نقص منها<sup>(٥)</sup> .

« ٨ » قال أبو محمد : فإن سأل سائل فقال : فما اختيارك في التسمية بين كل سورتين وتركها ؟

فالجواب أن الذي اختاره لنفسي أن أفضل بين كل سورتين بالتسمية اتباعاً لخط المصحف ، ولقول عائشة : « اقرأوا ما في المصحف »<sup>(٦)</sup> ولإجماع أهل الحرمين وعاصم على ذلك ، فإجماعهم<sup>(٧)</sup> على القراءة حجة أعتمد عليها في أكثر هذا الكتاب ،

(١) قوله : « وقال ابن لهيعة » إلى ما قبل كلامه على قوله (مالك يوم الدين) اختلط في «ص» ، وهو في وجه الورقة الرابعة منها .

(٢) هو عبد الله بن لهيعة ، قاضي مصر وعالمها ومحدثها ، حدث عن عطاء ابن أبي رباح وعبد الرحمن الأعرج وعمرو بن شعيب وغيرهم ، وعنه ابن المبارك وابن وهب وأبو عبد الرحمن المقرئ وسواهم ، قدمه أحمد والثوري ، وضعفه القطن وجماعة ، (ت ١٧٤ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٢٣٧ .

(٣) هو الليث بن سعد ، شيخ الديار المصرية وعالمها ، حدث عن عطاء بن أبي رباح ونافع العمري والزهري وغيرهم ، وعنه ابن وهب وسعيد بن أبي مريم ومحمد بن عجلان ، إمام ، حجة ، (ت ١٧٥ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٢٢٤ .

(٤) هو محمد بن عجلان ، روى عن أبيه وأنس وعكرمة وسواهم ، وعنه السفيانان وبشر بن المفضل والقطن وآخرون ، وثقه ابن عينة وغيره ، (ت ١٤٨ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ١٦٥

(٥) زاد المسير ٣/٣٩٠ ، والدر المنثور ٣/٢٠٧ .

(٦) تقدمت الإشارة إليه في الفقرة «٥» .

(٧) ب : « فاجتماعهم » وتوجيهه من : ص .

وليتبين بذلك أن السورة الأولى قد تمت وأن الثانية مبتدأ بها ، ولقول أبي :  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا في أول كل سورة بـ « بسم الله الرحمن  
الرحيم » . وللتبرك<sup>(١)</sup> بالابتداء بذكر أسماء الله وصفاته<sup>(٢)</sup> .

« ٩ » قال أبو محمد : ولست ممن يعتقد أنها آية في شيء من القرآن إنما هي  
بعض آية في « النمل »<sup>(٣)</sup> . ومن قال : إنها آية في أول كل سورة فقد زاد في القرآن  
مائة آية وثلاث عشرة آية ، ولم يقل بذلك أحد من الصحابة ولا من<sup>(٤)</sup> التابعين<sup>(٥)</sup> ،  
فالإجماع قد حصل<sup>(٦)</sup> على ترك عدّها آية من كل سورة ، فما حدث بعد الإجماع  
من الصحابة والتابعين من قول منفرد<sup>(٧)</sup> مُحدّث فقول مرفوض غير مقبول<sup>(٨)</sup>

- (١) ص : « ولتبرك » .  
(٢) هو مذهب مالك وأبي حنيفة والثوري ومن وافقهم ، واجمع هؤلاء أيضا  
على أنها بعض آية من النمل ، انظر تفسير ابن كثير ١٦/١ ، والنشر  
٢٦٦/١ ، ٢٦٩ .  
(٣) حرفها هو : ( ٣ . ٢ ) .  
(٤) حرف « من » سقط من : ص .  
(٥) يذكر الزمخشري أن ابن عباس قال : من تركها فقد ترك مائة وأربع عشرة  
آية من كتاب الله تعالى . انظر الكشاف ٤/١ ، فضائل القرآن ١/٥٣  
(٦) ص : « قد اجمعوا » .  
(٧) لفظ « منفرد » سقط من : ص .  
(٨) ص : « غير معمول به » ، وفي ذلك روى أبو عبيد القاسم بن سلام بسنده  
أن سعيد بن جبير أخبر عمرو بن دينار بأنهم في عهد النبي صلى الله عليه  
وسلم كانوا لا يعرفون انتضاء السورة حتى تنزل « بسم الله الرحمن  
الرحيم » ، فإذا نزلت علموا أن قد انقضت السورة ونزلت الأخرى .  
وروى بسنده أيضا عن محمد بن كعب القرظي أن الفاتحة سبع آيات  
وأن ابن شهاب يقول : من ترك بسم الله الرحمن الرحيم فقد ترك آية من  
كتاب الله . وروى بسنده عن نافع أن ابن عمر كان لا يدعها حين يستفتح ،  
وللسورة بعدها . ثم قال أبو عبيد : أما هذه الأحاديث التي ذكرناها في  
ترك قراءة « بسم الله الرحمن الرحيم » فليس هو على الجهر بها إنما  
عظموا ترك قراءتها في الصلاة أو غير الصلاة إلا أنه يبرّها في الصلاة  
وهذا عندنا هو السنة انظر فضائل القرآن ٥٢/ب ، وإبراز المعاني ٥١

( ٥/ب ) وأيضاً فقد أجمع أهل العدد من أهل الكوفة والبصرة ومكة والمدينة والشام على ترك عدّها آية في أول كل سورة<sup>(١)</sup> ، فهذه حجة قاطعة وإجماع ظاهر<sup>(٢)</sup> ، وإننا اختلفوا<sup>(٣)</sup> في عدّها وتركه<sup>(٤)</sup> في صورة « الحمد » لا غير ، فعدّها آية الكوفي والمكي ، ولم يعدّها آية<sup>(٥)</sup> البصري ولا الشامي ولا المدني ، والمشهور من قول الشافعي أن التسمية آية في « الحمد » لا غير ، وهذا مما اختلف فيه الصدر الأول<sup>(٦)</sup> . وقال جماعة منهم بذلك ، فهو اختلاف غير منكر ، لكننا نقول في هذا<sup>(٧)</sup> إن الزيادة في القرآن لا تثبت بالاختلاف وإنما تثبت بالإجماع ، ولا إجماع في<sup>(٨)</sup> ذلك . وقد روى الشافعي وأصحابه في ذلك أحاديث . وروى مَنْ خالفهم في ترك عدّها آية من « الحمد » أحاديث ، فتوازن الأمران ، وبقي اتقاد صحة الأحاديث ، والكلام في ذلك يطول ، ويخرجنا عمّا قصدنا إليه ، لكننا نقول : لو ثبتت أحاديثهم وصحّت لم يكن لهم<sup>(٩)</sup> فيها حجة في إثبات قرآن ، لأن القرآن لا يثبت بأخبار الآحاد<sup>(١٠)</sup> التي لا يقطع على غيبتها . إنما يثبت القرآن بالإجماع<sup>(١١)</sup> والأخبار المتواترة المقطوع على غيبتها ، ولا تواتر ولا إجماع في أن « بسم الله الرحمن الرحيم » آية من « الحمد »<sup>(١٢)</sup> ، فسقط

- (١) هو من المختلف فيه انظر زاد المسير ٧/١ ، وتفسير ابن كثير ١٦/١ ، والنشر ٢٦٩/١ .  
 (٢) قوله : « في أول ... ظاهر » سقط من : ص .  
 (٣) ص : « اختلف » .  
 (٤) ص : « آية وتركها » .  
 (٥) لفظ : « آية » سقط من : ص .  
 (٦) الكشاف ٤/١ ، وتفسير ابن كثير ١٦/١ ، والنشر ٢٦٩/١ ، وتفسير النسفي ٣/١ .  
 (٧) ص : « المصاحف » .  
 (٨) ص : « على » .  
 (٩) لفظ : « لهم » سقط من : ص .  
 (١٠) ص : « الأحاديث » .  
 (١١) لفظ « بالإجماع » سقط من : ص .  
 (١٢) قوله : « من الحمد » سقط من : ص .

ماذكروا في ذلك من الأحاديث<sup>(١)</sup> ، أنها<sup>(٢)</sup> آية من « الحمد » ، مع ما روينا من الأحاديث الصحاح عن مالك وغيره ، أنها ليست آية من « الحمد »<sup>(٣)</sup> ، فالتأني في هذا أولى من المثبت لأن المثبت لو صح ماروى لم ينفعه ذلك ، لأن ماروي من الأحاديث لم<sup>(٤)</sup> يقطع على غيبه أنه حق ، والقرآن لا يثبت إلا بما يقطع على غيبه أنه حق .

\* \* \*

- 
- (١) قوله : « من الأحاديث » سقط من : ص .  
 (٢) ص : « من أنها » .  
 (٣) تقدم الكلام على هذا : انظر الفقرة الرابعة من هذا الباب .  
 (٤) ص : « لا » .

## «سورة الحمد»

« ١ » قال أبو محمد : إن سأل سائل عن<sup>(١)</sup> علّة اختلافهم في عدد آي

سورة الحمد ؟

فالجواب هو ماقدّمنا من الاختلاف<sup>(٢)</sup> في « بسم الله الرحمن الرحيم » أنها<sup>(٣)</sup> آية من سورة الحمد ، فعدها الكوفي والمكي آية ولم يعدّها ( أنعمت عليهم ) «٧» آية ، وترك البصري والشامي والمدني عدّها آية ، وعدوا ( أنعمت عليهم ) آية ، وعلّة<sup>(٤)</sup> من عدّها « بسم الله الرحمن الرحيم » من « الحمد » آية ماروي في ذلك من الأحاديث أنها آية من « الحمد » ، ولأنها ثابتة في خط المصحف ، ولقول عائشة : « اقرؤوا ما في المصحف » . وعلّة من لم يعدّها آية هو ماقدّمنا من الأدلة ، أنها ليست بآية من « الحمد » إذ لا يثبت القرآن إلا بإجماع أو بأخبار متواترة تقطع على غيبها ، فلما لم يثبت أنها من « الحمد » آية لم يعدّها منها .

« ٢ » قوله : ( مالك يوم الدين ) قرأ غاصم والكسائي بألف . وروي عن

الكسائي أنه خيّر في ذلك<sup>(٥)</sup> . وقرأ الباقون « ملك » بغير ألف<sup>(٦)</sup> .

وحجة من قرأه<sup>(٧)</sup> بألف إجماعهم على قوله : ( قل اللهم مالك الملك ) « آل

(١) لفظ «عن» سقط من : ص .

(٢) قوله : «من الاختلاف» سقط من : ص .

(٣) لفظ «أنها» سقط من : ص .

(٤) حتى هذا اللفظ في نسخة «ص» تغير مكانه ، وهو في وجه الورقة الرابعة منها .

(٥) راوي ذلك عن الكسائي هو أبو الحارث البغدادي ، واسمه الليث بن خالد ، وهو من جلة أصحابه ، عرض عليه ، انظر التبصرة ١٢/ب ، وطبقات القراء ٣٤/٢ .

(٦) التبصرة ١٢/ب ، والتيسير ١٨ ، والنشر ١/٢٧٠ .

(٧) ص : « قرأ » .

عمران ٢٦» ولم يقل «ملك»، وأيضاً فإن «مالكا» معناه المختص بالملك و«ملكا» معناه «سيد ورب» فيقول: هو ملك الناس، أي: ربهم وسيدهم (١/٦) ولا يحسن هذا المعنى في «يوم الدين»، لو قلت: هو سيد يوم الدين، لم يتمكن المعنى. وإذا قلت: هو مالك يوم الدين، تمكن المعنى، لأن معناه<sup>(١)</sup> هو المختص بملك يوم الدين. وقوله: (يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً) «الانقطار ١٩» بكسر اللام<sup>(٢)</sup> يدل على «مالك» لأنه لما<sup>(٣)</sup> تقي عنهم الملك الذي هو مصدر المالك وجب أن يكون هو المالك. ولو<sup>(٤)</sup> قال «تملك» بضم اللام لدلّ على «ملك» لأن المثلث مصدر «ملك» و«الملك» مصدر «مالك»، وأيضاً فإن «مالكا» بألف يجمع لفظ الاسم ومعنى الفعل، فلذلك يعمل «فاعل» عمل الفعل، فينصب كما ينصب الفعل، ف«مالك» أمدح من «ملك»<sup>(٥)</sup>، وأيضاً فإن «مالكا» أعم، تقول: هو مالك الجن والطيور والدواب، ولا تضيف «ملكاً» إلى هذه الأصناف. وتقول: الله مالك كل شيء، ولا تقول: هو ملك كل شيء. ف«مالك» أعم وأجمع للمعاني في المدح<sup>(٥)</sup>. وأيضاً فإن «مالكا» يدل على تكوين يوم الدين وإحداثه، ولا يدل على ذلك «ملك»، إذ ليس له عمل الفعل، تقول: الله مالك يوم الدين، أي: مالك إحداثه وتكوينه، ولا تقول ذلك في «ملك» بهذا المعنى.

وحجة من قرأ «ملك» بغير ألف إجماعهم على (الملك القدوس) «الحشر ٢٣» و (الملك الحق) «طه ١١٤» و (ملك الناس) «الناس ٢». وروي عن أبي

(١) ص: «المعنى».

(٢) قوله: «بكسر اللام» سقط من: ص.

(٣) ب: «لو» وما في «ص» هو الوجه.

(٤) لفظ «لو» سقط من: ص.

(٥) الحجة ١/٨، ١٠، وإعراب ثلاثين سورة ٢٣، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢

عمرو<sup>(١)</sup> أنه قال : « مَلِكٌ » يجمع معنى « مالك »<sup>(٢)</sup> ، و « مالك » لا يجمع معنى « مَلِكٌ » لأن « مالك يوم الدين » [ معناه ]<sup>(٣)</sup> : مالك ذلك اليوم بعينه ، « وملك يوم الدين » معناه : ملك ذلك اليوم بما فيه ، فهو أعم<sup>(٤)</sup> ، وأيضاً فقد أجمعوا على الضم في قوله : ( لمن الملك اليوم ) « غافر ١٦ » يعني : يوم الدين<sup>(٥)</sup> ، و « المَلِكُ » بالضم مصدر من « مَلَكٌ » ، تقول : هو مَلِكٌ يَمُنُّ المَلِكُ . قال أبو محمد : وقد قرأ « ملك » بغير الف جماعة من الصحابة وغيرهم ، منهم أبو الدرداء<sup>(٦)</sup> وابن عباس<sup>(٧)</sup> وابن عمر<sup>(٨)</sup> ومروان بن الحكم<sup>(٩)</sup> ومجاهد<sup>(١٠)</sup>

(١) هو زبان بن العلاء ، أحد القراء السبعة ، سمع أنس بن مالك ، وعنه أحمد

الليثي وأحمد اللؤلؤي ، عالم بالعربية والشعر ، ( ت ١٥٤ هـ ) ترجم في مراتب النحويين ١٣ ، والفهرست ٤٨ ، وطبقات القراء ٢٨٨/١

(٢) الحجة ٦/١ ، ٩ ، في الموضع الأول عن أبي عمرو ، وفي الثاني عن أبي بكر محمد السري .

(٣) تكلمة مناسبة من : ص .

(٤) لفظ « أعم » سقط من : ص .

(٥) ص : « القيامة » .

(٦) اسمه عويمر بن زيد ، الصحابي الجليل ، حكيم هذه الأمة ، وسيد

القراء بدمشق ، ( ت ٣٣ هـ ) ترجم في سير أعلام النبلاء ٢/٢٤٢ ، وطبقات القراء ٦٠٦/١ ، والإصابة ٦/٣

(٧) اسم ابن عباس عبد الله بن عباس ، حبر الأمة ، وبحر التفسير ، الصحابي

ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ( ت ٦٨ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ٢/٣٦٥ ، وطبقات القراء ١/٤٢٥ ، والإصابة ٩/٤

(٨) ابن عمر هو عبد الله ، الصحابي ابن الصحابي ، روى علماً كثيراً عن

الرسول صلى الله عليه وسلم وأبيه ونفر من الصحابة ، وعنه آدم بن علي وأسلم مولى أبيه وأنس بن سيرين وغيرهم ، ( ت ٧٣ هـ ) ترجم في طبقات

ابن سعد ٤/١٠٥ ، وسير أعلام النبلاء ٣/١٣٤ ، وطبقات القراء ١/٤٣٧

(٩) مروان بن الحكم ، من كبار التابعين ، روى عن عمر وعثمان وعلي ، وعنه

سعيد بن المسيب وعلي بن الحسين ومجاهد وغيرهم ، ( ت ٦٥ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ٥/٢٤ ، وسير أعلام النبلاء ٣/٣١٤ ، والإصابة

١٥٧/٦

(١٠) مجاهد بن جبر ، تابعي ، إمام التفسير ، عرض عليه ابن كثير وابن ←

ويحيى بن وثاب (١) والأعرج (٢) وأبو جعفر (٣) وشيبة (٤) وابن جريح (٥)  
والجحدري (٦) وابن جندب (٧) وابن محيصن (٨) وهو اختيار أبي

→ محيصن وثقه ابن معين وأبو زرعة (ت ١٠٣ هـ) ترجم في الجرح والتعديل  
٣١٩/١/٤ ، وطبقات القراء ٤١/٢

(١) يحيى بن وثاب ، تابعي ، روى عن ابن عمر وابن عباس وعرض على  
عائشة والاسود وعليه الأعمش وطلحة ، ثقة (ت ١٠٣ هـ) ترجم في طبقات  
ابن سعد ٢٩٩/٦ ، وطبقات القراء ٣٨٠/٢

(٢) الأعرج هو عبد الرحمن بن هرمز ، تابعي ، أخذ القراءة عرضا عن أبي  
هريرة وابن عباس ، وعنه عرضا نافع بن أبي نعيم ، وروى عنه الزهري ،  
وثقه أبو زرعة وابن سعد ، (ت ١١٧ هـ) ترجم في الجرح والتعديل  
٢٩٧/٢/٢ ، وطبقات ابن سعد ٢٨٣/٥

(٣) أبو جعفر هو يزيد بن القعقاع ، أحد القراء العشرة ، تابعي ، عرض على  
عبد الله بن عياش وابن عباس ، وروى القراءة عنه نافع بن أبي نعيم  
وسليمان بن جمار ، ثقة (ت ١٣٠ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٥٢/٦ ،  
والجرح والتعديل ٢٨٥/٢/٤

(٤) شيبة بن نصاح ، تابعي ، ومقرئ المدينة مع أبي جعفر ، وقاضيهما  
عرض على عبد الله بن عياش ، وعليه نافع بن أبي نعيم وأبو عمرو بن  
العلاء ، (ت ١٣٠ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ٢٣٥/١/٢ ، وطبقات  
القراء ٣٢٩/١

(٥) ابن جريح هو عبد الملك بن عبد العزيز ، فقيه الحرم المكي ، روى  
القراءة عن ابن كثير قدمه ابن معين وأبو زرعة ، (ت ١٤٩ هـ) ترجم في  
طبقات ابن سعد ٤٩١/٥ ، والجرح والتعديل ٣٥٦/٢/٢

(٦) الجحدري هو عاصم بن العجاج ، أخذ القراءة عرضا عن سليمان بن  
قتيبة عن ابن عباس وعليه عرضا عيسى بن عمر الثقفي وسلام بن سليمان  
(ت ١٢٨ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٢٣٥/٧ ، وطبقات القراء  
٣٤٩/١

(٧) ابن جندب هو مسلم بن جندب ، تابعي ، عرض على عبد الله بن عياش ،  
وعليه نافع ، وروى عن أبي هريرة وابن عمر وغيرهما . (ت بعد ١١٠ هـ)  
ترجم في الجرح والتعديل ١٨٢/١/٤ ، وطبقات القراء ٢٩٧/١

(٨) ابن محيصن هو محمد بن عبد الرحمن ، مقرئ أهل المدينة مع ابن  
كثير ، عرض على مجاهد ودرباس مولى ابن عباس وعرض عليه شبل بن  
عباد وأبو عمرو بن العلاء وغيرهما ، (ت ١٢٣ هـ) ترجم في مراتب  
النحويين ٢٥ ، وطبقات القراء ١٦٧/٢



عبيد<sup>(١)</sup> . وقد رُوِيَ أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ : ( مَلِك ) بغير ألف .  
ورُوِيَ عنه بألف أيضاً<sup>(٢)</sup> .

(٣) فإن قيل : فما اختيارك في ذلك ؟

فالجواب<sup>(٣)</sup> أن القراءتين صحيحتان حستان ، غير أن القراءة بغير ألف أقوى في نفي ما ذكرته من الحجج في<sup>(٤)</sup> ذلك ، ولما فيه من العموم ، تقول : كل مَلِكٍ مالك ، ولا تقول : كل مالك ملك ، وتقول : كل مَلِكٍ ذو<sup>(٥)</sup> مَلِكٍ ، ولا تقول : كل مالك ذو مَلِكٍ ، وإنما هو ذو مَلِكٍ لا غير ، فـ « مَلِكٍ » أعم في المدح وأيضاً فإن أكثر القراء العامة<sup>(٦)</sup> على « مَلِكٍ » . و « مالك » أيضاً حسن قوي في الرواية . فقد روى أبو هريرة<sup>(٧)</sup> أن النبي عليه السلام كان يقرأ : ( مالك يوم الدين ) بألف . وكذلك روت أم حُصَيْن<sup>(٨)</sup> أنها

- (١) أبو عبيد هو القاسم بن سلام ، إمام عصره في كل فن ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي وإسماعيل بن جعفر وهشام بن عمار وغيرهم ، وعنه أحمد بن إبراهيم وأحمد بن يوسف الثعلبي والبقوي ، وثقه غير إمام مثل الذهبي ، ( ت ٢٢٤ هـ ) ترجم في مراتب النحويين ٩٣ ، وميزان الاعتدال ٣٧١/٣ ، وطبقات القراء ١٧/٢ .
- (٢) إعراب ثلاثين سورة ٢٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢ ، وزاد المسير ١٣/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٤/١ ، والنسفي ٦/١ .
- (٣) لفظ « فالجواب » سقط من : ص .
- (٤) قوله : « من الحجج في » سقط من : ص .
- (٥) قوله : « كل ملك ذو » سقط من : ص .
- (٦) ص : « المدح كذلك أسماء والعامة » ، ولا وجه لذلك إلا أن تعطف « العامة » على « القراء » .
- (٧) اسمه عبد الرحمن بن صخر على الأشهر ، صحابي جليل ، أخذ القرآن عرضاً عن أبي بن كعب ، عرض عليه الأعرج وأبو جعفر ، ( ت ٥٩ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ٤/٣٢٥ ، والجرح والتعديل ٢/٢٤٦ .
- (٨) هي بنت إسحاق الأحمسية ، شهدت حجة الوداع ، ورات أسامة وبلا ، وروى عنها يحيى بن الحصين والعزيز بن حريث ، وحديثها في صحيح مسلم من طريق زيد بن أبي أنيسة عن يحيى بن الحصين ، انظر الإصابة ٨/٢٢٣ ، وتهذيب التهذيب ١٢/٤٦٣ .

سمعت النبي عليه السلام يقرأ في الصلاة : ( مالك يوم الدين )<sup>(١)</sup> . وكذلك (٦/ب) روت أم سلكمة<sup>(٢)</sup> . ولما روى الزهري<sup>(٣)</sup> عن أنس<sup>(٤)</sup> أن النبي وأبا بكر<sup>(٥)</sup> وعمر<sup>(٦)</sup> وعثمان وطلحة<sup>(٧)</sup> والزبير<sup>(٨)</sup> وعبد الرحمن بن عوف<sup>(٩)</sup> وأبي بن كعب ، ومعاذ

- (١) ص : «الدين بالف» ، وانظر الدر المنثور ١٤/١
- (٢) واسمها هند بنت أبي أمية ، أم المؤمنين ، لها جملة أحاديث ، وروى عنها الشعبي وسعيد بن المسيب ومجاهد ، (ت ٥٩ هـ) ترجمت في طبقات ابن سعد ٨٦/٨ ، وسير أعلام النبلاء ٤/٤٢٢
- (٣) هو محمد بن مسلم ، تابعي ، إمام ، عالم الحجاز والامصار ، قرأ على أنس ، وروى عن ابن عمر ، ووردت عنه الحروف ، قدمه ابن معين وسفيان ونحوهما ، (ت ١٢٤ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ١/٤/٢٧١ ، وطبقات القراء ٢/٢٦٢
- (٤) هو أنس بن مالك ، خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وردت عنه الحروف ، قرأ عليه قتادة والزهري وغيرهما ، روى عن الرسول علما جما ، وعن الصحابة ، وعنه خلق ، (ت ٩١ هـ) ترجم في سير أعلام النبلاء ٣/٢٦٥ ، وطبقات القراء ١/١٧٢
- (٥) أبو بكر الصديق ، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واسمه عبد الله بن أبي قحافة ، (ت ١٣ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣/١٦٩ ، والجرح والتعديل ٢/٢٩٤
- (٦) عمر بن الخطاب ، الصحابي الجليل ، ثاني الخلفاء الراشدين ، (ت ٢٣ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٣/٢٦٥ ، والإصابة ٤/٢٩٧
- (٧) طلحة بن عبيد الله بن عثمان ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وردت عنه الحروف ، (ت ٣٦ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٣/٢١٤ ، وطبقات القراء ١/٣٤٢
- (٨) الزبير بن العوام ، حواري الرسول صلى الله عليه وسلم ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، له أحاديث ، وعنه مثل الاحنف بن قيس ومسلم بن جندب ، (ت ٣٦ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣/١ ، وسير أعلام النبلاء ١/٢٧
- (٩) عبد الرحمن بن عوف ، أحد العشرة ، البصري السابق ، الصحابي الجليل ، روى عنه الصحابة ، (ت ٣٢ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ١/٣ ، وسير أعلام النبلاء ١/٤٦

ابن جبل<sup>(١)</sup> كانوا يقرؤون : مالك ، بألف . وكذلك روى أبو هريرة والحسن<sup>(٢)</sup> ومعاوية<sup>(٣)</sup> وابن مسعود وعلقمة<sup>(٤)</sup> والأسود<sup>(٥)</sup> وابن جبير<sup>(٦)</sup> وأبوجاء<sup>(٧)</sup> والنخعي<sup>(٨)</sup>

- (١) معاذ بن جبل ، أحد الأربعة الذين أشار الرسول صلى الله عليه وسلم ، بأخذ القرآن منهم ، صحابي جليل ، ( ت ١٨ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٤٧/٢ ، والجرح والتعديل ٢٤٤/١/٤
- (٢) الحسن بن يسار البصري ، إمام زمانه علما وعملا ، قرأ على حطان الرقاشي عن أبي موسى الأشعري وعلى أبي العالية عن أبي زيد ، وعنه أبو عمرو بن العلاء وسلام بن سليمان ويونس بن عبيد وغيرهم ، ( ت ١١٠ هـ ) ترجم في الطبقات ٥٠٢ ، وطبقات القراء ٢٣٥/١
- (٣) معاوية بن أبي سفيان ، مؤسس دولة أمية ، وأحد كتاب الوحي ، وحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه ابن عباس وسعيد بن المسيب وأبو صالح السمان ومثلهم . ( ت ٦٠ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ٤٢٦/٧ ، والجرح والتعديل ٣٧٧/١/٤
- (٤) علقمة بن قيس النخعي ، تابعي ، فقيه ، عرض على ابن مسعود ، وسمع من عمر وعلي وعائشة ( ت ٦٢ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ٨٦/٦ ، والجرح والتعديل ٤٠٤/١/٣
- (٥) الأسود بن يزيد ، ابن أخي المتقدم ، وخال إبراهيم النخعي ، اخذ عن الكبار مثل معاذ وابن مسعود ، وعنه ابنه عبد الرحمن وأبو إسحاق السبيعي وعدة ، ( ت ٧٥ هـ ) ، ترجم في الطبقات ٣٣٥ ، وتذكرة الحفاظ ٥٠ ، وطبقات القراء ١٧١/١
- (٦) هو سعيد بن جبير ، التابعي ، الإمام ، عرض على ابن عباس وعليه أبو عمرو بن العلاء والمِنْهال بن عمرو ، ( شهيداً ت ٩٥ هـ ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٩/١/٢ ، وطبقات القراء ٣٠٥/١
- (٧) اسمه عمران بن تيم العطاردي ، تابعي ، كبير ، عرض القرآن على ابن عباس ، وتلقنه من أبي موسى ، حدث عن بعض الصحابة مثل عمر بن الخطاب ، وروى عنه القراءة أبو الأشهب العطاردي ، ( ت ١٠٥ هـ ) ترجم في الطبقات ٤٦٤ ، وطبقات القراء ٦٠٤/١
- (٨) هو إبراهيم بن يزيد ، الإمام الزاهد ، قرأ على الأسود بن يزيد وعلقمة ابن قيس وعليه الأعمش وطلحة بن مصرف ، ( ت ٩٦ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ٢٧٠/٦ ، والجرح والتعديل ١٤٤/١/١

وإبن سيرين<sup>(١)</sup> وأبو عبد الرحمن الشلمسي<sup>(٢)</sup> ويحيى بن يعنمر<sup>(٣)</sup> ، وغيرهم . وقد اختلف فيه<sup>(٤)</sup> عن علي<sup>(٥)</sup> وعمر بن عبد العزيز<sup>(٦)</sup> ، وأيضاً فإن « مالكا » بألف هو اختيار أبي حاتم<sup>(٧)</sup> وأبي الطاهر<sup>(٨)</sup> وغيرهما . و « ملك » بغير ألف أقوى<sup>(٩)</sup>

(١) هو محمد بن سيرين ، مولى أنس بن مالك ، إمام البصرة مع الحسن ، روى عن مولاة وعن زيد بن ثابت وعائشة أم المؤمنين وسواهم ، وعنه الشعبي وقتادة وأيوب ، (ت ١١٠ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ١٩٣/٧ ، والجرح والتعديل ٢٨٠/٢/٣

(٢) هو عبد الله بن حبيب ، مقرئ الكوفة ، أخذ القراءة عن عثمان عرضا وعلي وابن مسعود وعنه يحيى بن وثاب وأبو إسحاق السبمي وعطاء ابن السائب ، (ت ١٩٤ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ١٧٢/٦ ، والجرح والتعديل ٣٧/٢/٢

(٣) يحيى بن يعنمر ، تابعي جليل ، عرض على ابن عمر وابن عباس ، وعليه أبو عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحاق ، (ت ١٢٩ هـ) ترجم في طبقات ابن سعد ٣٦٨/٧ ، والجرح والتعديل ١٩٦/٢/٤

(٤) ص : « فيهم » .

(٥) علي بن أبي طالب ، أمير المؤمنين ، أحد السابقين ، رابع الخلفاء الراشدين ، عرض على النبي صلى الله عليه وسلم وعرض عليه أبو عبد الرحمن الشلمسي والدؤلبي وإبن أبي ليلى ، (ت ٤٠ هـ شهيدا) ، ترجم في طبقات ابن سعد ١٩/٣ ، والوزراء والكتاب ٢٣ ، وطبقات القراء ٥٤٦/١ .

(٦) عمر بن عبد العزيز ، أمير المؤمنين ، وردت عنه رواية الحروف ، (ت ١٠١ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٣٣٠/٥ ، والوزراء والكتاب ٥٢ ، وطبقات القراء ٥٩٣/١

(٧) اسمه سهل بن محمد ، السجستاني ، عرض على يعقوب الحضرمي وأيوب بن المتوكل ، وعنه محمد بن سليمان وعموت بن المزروع وأحمد ابن حرب ، (ت ٢٥٥ هـ) ، ترجم في مراتب النحويين ٨٠ ، وطبقات القراء ٣٢٠/١

(٨) اسم أبي الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد ، قرأ على عبد الجبار الطرسوسي وعليه جماهر بن عبد الرحمن وابنه جعفر بن إسماعيل ويحيى بن علي ، وأقرأ الناس بجامع عمرو بن العاص بمصر وله كتاب العنوان وغيره في الفن ، وهو نحوي ، (ت ٤٥٥ هـ) ترجم في الصلة ١٠٥ ، ووفيات الأعيان ٢٣٣/١ ، وطبقات القراء ١٦٤/١

(٩) ص : « وغيرهما فهو يقوى » .

في نفسي لما ذكرت لك (١) .

« ٤ » فإن سأل سائل فقال : ما العلة التي أوجبت ذكرك لكسر الكاف من « ملك » دون ياء ، وبضم الدال من « نعبد » دون واو ولم خصصت هذين الأصلين بالذكر ؟

فالجواب أنه إنما ذكرت ذلك لأن بعض أهل مصر والمغرب روى عن ورش أنه يشبع الكسرة إذا أتت بعدها ياء ، حتى يتولد من الكسرة ياء ، فيقول : « ملكي يوم الدين » وكذلك ما أشبهه . وروى أنه يشبع الضمة إذا أتت بعدها واو ، حتى يتولد من الضمة واو ، فيقول : « نعبدو وإياك » ، وكذلك ما شابهه (٢) في القرآن (٣) ، فأردت بذكرى لذلك إنكار هذه الرواية ، ومنعها لشذوذها ، وقلة روايتها ، وترك الناس لاستعمالها في صلاتهم ومساجدهم ومكاتيبهم (٤) .

« ٥ » فإن قيل : فما العلة في منعها ، وقد رويت ؟

فالجواب أن الإجماع من القراء والرواة عن ورش على خلافها لشذوذها ، ولأنها إنما هي لغة تجوز في الشعر للضرورة ، وحمل كتاب الله على ذلك لا يحسن ولا يجوز ، مع ما في ذلك من الإشكال ، إذا قرئ به ، لأنه إذا قرئ : « ملكي يوم » أمكن أن يكون جمع « ملك » المثلّم ، وحذفت النون للإضافة وإذا قرئ : « نعبدو » أمكن أن تزداد واو ضمير الجمع ، فيجمع بين النون التي تدل على الجمع وبين (٥) الواو ، مع أن الواو لو كانت ضميرا للجمع للزمتها النون ،

(١) التبصرة ١٢/ب ، وتفسير ابن كثير ٢٤/١ ، وانظر المصاحف ٩٢ ،

والبحر المحيط ٢٠/١

(٢) ص : « أشبهه » .

(٣) هي قراءة أحمد بن صالح عن ورش عن نافع انظر البحر المحيط ٢٠/١ ، وأيضا تفسير ابن كثير ٢٤/١ .

(٤) قوله : « ومنعها . . . ومكاتيبهم » سقط من : ص .

(٥) قال الحريري : ويقولون : المال بين زيد وبين عمرو ، بتكرير لفظة بين ، فيوهمون فيه . والصواب أن يقال : بين زيد وعمرو كما قال سبحانه : من بين فرث ودم . والعلة فيه أن لفظة بين تقتضي الاشتراك ، فلا تدخل إلا على مثنى أو مجموع كقولك : المال بينهما والدار بين الإخوة .

انظر درة الفواص ٣٦

الكشف : ٣

وهذا كله إشكال ، وخروج عن لغة العرب ، ولحن خطأ .  
 « ٦ » قوله : ( الصراط ، وصراط ) وحجة من قرأ « السراط » بالسين ، وهو  
 قبيل<sup>(١)</sup> عن ابن كثير<sup>(٢)</sup> ، أن السين في هذا هو الأصل ، وإنما أبدل منها صاداً لأجل  
 الطاء التي بعدها ، فقرأها على أصلها ، ويدل على أن السين هو الأصل أنه لو كانت  
 الصاد هي الأصل لم تتردد إلى السين لضعف السين ، وليس من أصول كلام العرب  
 أن يردوا الأقوى إلى الأضعف ، وإنما أصولهم في الحروف إذا أبدلوا أن يردوا  
 الأضعف إلى الأقوى أبداً .

وحجة من قرأه بالصاد أنه اتبع خط المصحف ، وأن السين حرف مهموس فيه  
 تسفل ، وبعدها حرف مَطْبَقٌ مجهور مُستعلٍ ، واللفظ بالمطبق المجهور بعد  
 المستفل المهموس ، فيه تكلف وصعوبة ، فأبدل من السين صاداً لمؤاخذتها الطاء في  
 الإطباق والتصدد ليكون ( ١/٧ ) عمل اللسان في الإطباق والتصدد عملاً واحداً ،  
 فذلك أسهل وأخف ، وعليه جمهور العرب وأكثر القراء . وكانت الصاد أولى  
 بالبدل من غيرها لمؤاخذتها السين في الصفير والمخرج ، فأبدل من السين حرف يؤاخيها  
 في الصفير والمخرج ، ويؤاخي الطاء في الإطباق والتصدد ، وهو الصاد .

« ٧ » وحجة من قرأه<sup>(٣)</sup> بين الصاد والزاي وهو خلتف عن حمزة<sup>(٤)</sup> ، أنه  
 لما رأى الصاد فيها مخالفة للطاء في الجهر ، لأن الصاد حرف مهموس والطاء حرف  
 مجهور ، أشمَّ الصاد لفظ الزاي ، للجهر الذي فيها ، فصار قبل الطاء<sup>(٤)</sup> حرف  
 يشابهها في الإطباق وفي الجهر ، اللذين هما من صفة الطاء ، وحسن ذلك لأن الزاي

(١) هو محمد بن عبد الرحمن أبو عمر الخزمي ، شيخ القراء بالحجاز ،  
 أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد النبال ، ورواها عن البرقي ، وعنه  
 عرضاً محمد بن إسحاق ومحمد بن عبد العزيز وإسحاق بن أحمد ،  
 (ت ٢٩١ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٦٥٩ ، وطبقات القراء ١٦٥/٢ .

(٢) الحجة ٣٦/١ ، والتبصرة ١/١٣ ، والتيسير ١٨ ، والمختار في معاني  
 قراءات أهل الأمصار ١/٢ .

(٣) ص : « قرأ » .

(٤) ص : « فصار حرف الطاء التي » .

من<sup>(١)</sup> مخرج السين ، والصاد مؤاخية لها في الصغير ، والعرب تبدل السين صاداً إذا وقع بعدها طاء أو قاف أو غين أو خاء ، لتسفل السين وهمسها ، وتصد ما بعدها وإطباقه وجهره ، ليكون عدل اللسان من جهة واحدة ، فذلك أخف عليهم<sup>(٢)</sup> .

« ٨ » فإن قيل : فما اختيارك في ذلك ؟

فالجواب أن الاختيار القراءة بالصاد اتباعاً لخط المصحف ، ولإجماع القراء عليه ، ولما ذكرنا من مشابهة الصاد بالطاء في الإطباق ، وبعد السين من الطاء في الهمس والتسفل اللذين فيها .

« ٩ » قوله : ( وعليهم ، وإليهم ، ولديهم ) وبابه ، إن سألت سائل فقال : ماعلة حمزة في ضم الهاء في هذه الثلاثة ، في وصله ووقفه<sup>(٣)</sup> ؟

فالجواب أن الهاء والميم من « هم » أصلها الضم ، وصلت<sup>(٤)</sup> واو بالميم ، لكن الميم أسكنت استخفافاً ، وحذفت الواو اختصاراً ، لأن المعنى لا يشكل ، فلما<sup>(٥)</sup> دخلت « على والى ولدى »<sup>(٦)</sup> على الهاء أبقاها مضمومة على أصلها قبل دخولهن ، لأن الداخلة عليها عارض ، ولأن هذه الياءات في « عليهم وإليهم ولديهم » عارضة أيضاً ، إنما أصلهن ألف ، وإنما ينقلبن إلى الياء عند اتصالهن بالمضمر<sup>(٧)</sup> ، والياء عارضة غير لازمة ، فلم يعتد<sup>(٨)</sup> بها وترك الهاء على ضميتها الأصلية .

(١) ص : « بين » .

(٢) الحجة ٣٨/١ ، والتبصرة ١/١٣ ، ورد أبو علي الفارسي مانقله الأصمعي روايته عن أبي عمرو قراءة الزاي في هذا الحرف ، وكره هذه اللفظة ، انظر الحجة ٣٧/١ ، وزاد المسير ١٤/١

(٣) التبصرة ١/١٣ ، والحجة ٤٢/١ ، ويذكر ابن خالويه أنها لفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، انظر إعراب ثلاثين سورة ٣٢ ، ووافق حمزة على ذلك يعقوب بن زياد الأخير فضم كل هاء قبلها ياء ساكنة ، انظر المختار في معاني قراءات أهل الأماص ١/٢ ، والنشر ٢٧/١

(٤) ب : « وصله » وتصويبها من : ص .

(٥) ص : « كلما » .

(٦) لفظ « لدى » سقط من : ص .

(٧) ص : « الضمير » .

(٨) فاعل هذا الفعل والأفعال التالية له هو ضمير الفيبة يعود على « حمزة » .

وأيضاً فإنه توهم الألف الأصلية قبل الهاء ، والألف إذا وقعت قبل هاء (١) المضم (٢) لم تكن الهاء إلا مضمومة ، لا يجوز غير ذلك ، فأجرى الهاء مع الياء العارضة ، التي هي بدل من الألف ، مجراها مع الألف ، فضم على الأصل ثم أجرى الوقف على الوصل ، لأن العلة واحدة ، وثلاث تختلف الكلمة ، وأيضاً فإنه ألزم الهاء الضم في هذه ثلاث الكلمات (٣) ، وخصها بذلك ليفرق بين الياء ، التي أصلها الألف وبين الياء ، التي لا أصل لها في الألف ، فكسر الهاء مع الياء ، التي لا أصل لها في الألف [ نحو ] (٤) : « فيهم ويربهم » للياء اللازمة التي قبلها ، وضم التي قبلها ياء ، وأصلها الألف ، نحو : « عليهم وإليهم ولديهم » للفرق (٥) وقوي ذلك وحسن للضمة المقدرة في الميم ، لأن أصلها الضم ، وصلتها بواو ، فأتبع الضمّ الضمّ المقدّر في الميم ( ٧ / ب ) .

« ١٠ » فإن قيل : فما باله لم يضمّ الهاء في « عليهن وإليهن » وأصلها الضم في « هن » ، والياء عارضة أيضاً ؟

فالجواب أن « عليهم وإليهم ولديهم » تقوّت ضمة الهاء فيهن (٦) ، لكون الميم مضمومة في الأصل ، فأتبع الهاء أصل ضم الميم ، وليس ذلك في « عليهن وإليهن » . لا يقول أحد (٧) إن النون أصلها الضم . فلما لم يكن بعد الهاء ما يثبوت الضمة فيها كسرها للياء ، التي قبلها في اللفظ ، والضم فيها جائز على أصلها في الكلام (٨) .

(١) ب : « هذا وتصويبه » من : ص .

(٢) ص : « الضمير » .

(٣) كذا في : ب ، ص ، فصولته بما هو الفصيح والوجه ، قال الحريري :

« ولو أنهم عرفوا الاسم الأول وحده لتناقض الكلام لأن إدخال الألف واللام على الاسم الأول يعرفه وإضافته إلى النكرة تنكره ، فلم يبق إلا أن يعرف الثاني ليتعرف هو بلام التعريف ، ويتعرف الأول بالإضافة إليه فيحصل لكل منهما التعريف من طريق غير طريق صاحبه . انظر درة الفواص ٥٧ ، وإصلاح انطق ٣٠٢ .

(٤) نكلمة مناسبة من : ص .

(٥) قوله « للفرق » سقط من : ص .

(٦) قوله « فيهن » سقط من : ص .

(٧) لفظ « أحد » سقط من : ص .

(٨) أي أنها قبل دخول الجار عليها مضمومة الهاء نحو : « هن » .



وكذلك الجواب في كسرة<sup>(١)</sup> الهاء في عليهما ، ولم يضم الهاء على أصلها ، إذ ليس بعد الهاء ما يقوّي الضم فيها ، من حرف أصله الضم كالميم ، إنما بعدها في « عليهما » فتحة .

« ١١ » فإن قيل : فما علة حمزة والكسائي في ضمهما الهاء والميم إذا أتى بعدهما ساكن ، وقبل الهاء ياء أو كسرة يوجيان كسر الهاء<sup>(٢)</sup> نحو : ( يريم الله ) « البقرة ١٦٧ » و ( من دونهم امرأتين ) « القصص ٢٣ » ؟

فالجواب أنهما لما اضطرّا إلى حركة الميم ، للساكن الذي<sup>(٣)</sup> أتى بعدها ، ردّها الميم إلى الضمة التي هي أصلها ، وكان ردّها إلى أصلها<sup>(٤)</sup> ، عند الحاجة ، بحركتها أولى من ردّها إلى حركة ، ليست بأصل لها ، فلما وجب ضم الميم أتبعته الهاء حركة الميم ، وردت أيضاً إلى أصلها ، وهو الضم ، وقوي ردّها إلى أصلها ، لأن بعدها ميماً فرّدت إلى الضمّ ، الذي هو أصلها ، فإذا وقفا انفصل الساكن ، وسكنت الميم ، فرجعت الهاء إلى الكسر للياء التي قبلها .

وحجة أبي عمرو في كسرة<sup>(١)</sup> الهاء والميم ، إذا أتى بعدهما ساكن وقبل الهاء ياء أو كسرة<sup>(٥)</sup> ، أنه لما اضطر إلى حركة الميم ، لالتقاء الساكنين كسرهما لذلك على أصل الكسر<sup>(٦)</sup> في التقاء الساكنين ، وكان ذلك عنده أولى بها<sup>(٧)</sup> لكسرة الهاء قبلها ، فأتبع الكسر الكسر<sup>(٦)</sup> ، فلما كسر الميم أتبعها كسرة الهاء قبلها ، وكان قد كسر الهاء للياء التي قبلها . وقد يحتمل أنه قدّر في الميم الكسر على لغة من يقول : « عليهم »

(١) ص : « كسر » .

(٢) التبصرة ١/١٣ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ٢٧/١ ، والمختار في معاني قراءات

اهل الامصار ١/٢

(٣) ص : « التي » .

(٤) لفظ « أصلها » سقط من : ص .

(٥) مذهب أبي عمرو في ذلك الوصل خاصة ، انظر المصادر المذكورة في

الملاحظة « ٢ » .

(٦) لفظ « الكسر » سقط من : ص .

(٧) لفظ « بها » سقط من : ص .

فيكسر الميم لكسر الهاء قبلها ، ويبدل من الواو ياء ، فيكون قد حذف الياء لالتقاء الساكنين ، وأبقى الميم على كسرتها ، وقوي ذلك لكسر الهاء قبلها<sup>(١)</sup> .

« ١٢ » فإن قيل : من أين كان الكسر أصلاً لالتقاء الساكنين ؟

فالجواب أنه لما وجب تحريك الأول لالتقاء الساكنين كان الكسر أولى به في الأسماء ، إذ ليس فيها كسر يراد به الإعراب إلا ومعه تنوين ، فأمنوا أن يلتبس بالمعرب ، إذ لو ضكوا أو فتحوا ، لالتقاء الساكنين ، لالتبس بالمعرب الذي لا ينصرف ، لأن<sup>(٢)</sup> الضم والفتح يكونان إعراباً بغير تنوين في الأسماء . ولا يكون الكسر إعراباً في الأسماء إلا بالتنوين ، فدّل الكسر ، بغير تنوين ، أنه ليس بإعراب ، وأنه بناء ، إذ لو كان إعراباً لاتبعه التنوين . فأما علة الكسر لالتقاء الساكنين في الأفعال ، فإنه لما كان الخفض ، لا يدخل الأفعال ، حرّكها لالتقاء الساكنين<sup>(٣)</sup> بحركة ، لا تشكّل بالإعراب ، إذ لا خفض فيها ، ولو حركت بالفتح أو الضمّ لالتبس بالإعراب ، لأن الفتح والضم من إعراب ( ٨/أ ) الأفعال .

« ١٣ » وحجة من قرأ بكسر الهاء وضم الميم إذا<sup>(٤)</sup> أتى بعدها ساكن ، وقبل الهاء ياء أو كسرة ، أنه لما احتاج إلى حركة الميم ردّها إلى أصلها ، وهو الضم ، وبقيت الهاء على كسرتها ، للياء أو الكسرة [ التي ] قبلها ، ولم<sup>(٥)</sup> يعتدّ بضمّة الميم ، لأنها عارضة . وهي قراءة نافع وأكثر القراء<sup>(٦)</sup> .

« ١٤ » وحجة من قرأ بكسر الهاء وضمّ الميم ، وصلتها بواو ، حيث

(١) ذكر ابن الجوزي أن ابن الأنباري حكى عن اللغويين في « عليهم » عشر لقات ستاً منها أثرت عن القراء وأربعاً نقلت عن العرب ، انظر زاد المسير ١٦/١

(٢) ص : « ولأن » .

(٣) ص : « فالتقاء الساكنين في الأفعال » .

(٤) ص : « أنه » .

(٥) تكلمة مناسبة من : ص .

(٦) ص : « وما » .

(٧) وموافقو نافع على ذلك هم سوى حمزة في الأغلب إذ أن الكسائي يوافق حمزة على ضم الهاء في حال ذكرت ، انظر التبصرة ١/١٣ ، والحجة ٤٣/١ ، واليسير ١٩ ، والنشر ٢٧١/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢ .

وقعت<sup>(١)</sup> ما لم يأت بعدها ساكن ، وقرأ بضم الميم التي للجمع حيث وقعت ، وصلتها بواو ، كان قبلها هاء أو غيرها ، أنه لما أتى بالميم على أصلها ، وأصلها الضم ، وصلتها<sup>(٢)</sup> بواو ، لأن المضر الغائب ، إذا جاوز الواحد ، يحتاج إلى حرفين<sup>(٣)</sup> بعد الهاء ، كما قالوا في التثنية « عليهما » فزادوا ميما وألفاً . فالواو في الجمع بإزاء<sup>(٤)</sup> الألف في التثنية . فأما الهاء<sup>(٥)</sup> فإنه أبقاها على كسرتها لئلا أو للكسرة<sup>(٦)</sup> قبلها ، وهي قراءة ابن كثير ، وخير قالون<sup>(٧)</sup> في ذلك . وإنما حذف الواو التي بعد الميم من حذفها من القراء للاستخفاف ، ولأن<sup>(٨)</sup> المعنى لا يتشكل بغيره .

« ١٥ » وحجة من وصل الميم التي للجمع بواو ، إذا أتى بعدها همزة خاصة ، وهو ورش<sup>(٩)</sup> ، أنه لما وجد سيلا إلى بيان الواو بالمد ، لوقوع همزة بعدها ، أثبتتها ومدّها للهمزة التي بعدها ، وإذا لم يأت بعد الميم همزة حذفها ، إذ لم يجد سيلا من علة ، توجب مدّ الواو وإظهارها<sup>(١٠)</sup> .

« ١٦ » وحجة من أسكن الميم التي للجمع ، في كل موضع ما لم يأت

(١) هو ابن كثير كما سيأتي ، وكذلك أبو جعفر ، وقالون ، عنه باختلاف ، كما في المصادر المذكورة في الملاحظة المتقدمة .

(٢) ب ، ص : « وصلتها » فرأيت توجيهها بما تقتضيه العبارة .

(٣) ص : « حرف » .

(٤) ص : « فإن » .

(٥) ص : « الياء » .

(٦) ص : « والكسرة » .

(٧) هو عيسى بن مينا ، قارئ المدينة ونحوها ، اختص بنافع كثيرا ، وهو الذي سماه قالون لجودة قراءته ، فأخذ القراءة عنه عرضاً وقراءة أبي جعفر ، وعرض على عيسى بن وردان ، ورواها عنه ابنه إبراهيم وأحمد وإبراهيم الكسائي وإبراهيم المدني وغيرهم ، ( ت ٢٢٠ هـ ) ، ترجم في ميزان الاعتدال ٣/٣٢٧ ، وطبقات القراء ٦١٥/١

(٨) ب : « لأن » ورجحت ما في : ص .

(٩) التبصرة ١/١٣ ، والحجة ١/٤٣ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ١/٢٧٢ .

(١٠) ص : « وإظهاره » .

بعدها ساكن ، وعليه أكثر القراء<sup>(١)</sup> ، أنه آثر التخفيف ، فحذَف الواو إذ المعنى لا يُشكَل ، فلما حُذفت الواو حُذفت ضمة الميم ، [ وأُسكنت الميم ]<sup>(٢)</sup> لأنها إنما انضمت من أجل الواو ، فلما زالت الواو زالت الضمة ، فسكنت الميم ، وقد كنا أملينا أقسام التقاء الساكنين والحكم فيها ، وذكرنا أن ذلك ينقسم على تسعة أقسام فيما بعد هذا الموضع ، فأغنانا ذلك عن إعادته في هذا الموضع<sup>(٣)</sup> والاختيار ما عليه أكثر القراء من كسر الهاء للياء التي قبلها ، وإسكان الميم ، إذا لم يأت بعدها ساكن ، وضمها إذا أتى بعدها ساكن ، فذلك أخف وأفصح وعليه جمهور القراء ، وهو الأشهر عن نافع<sup>(٤)</sup> .

« ١٧ » فإن سأل سائل فقال : ما علة ما ذكرت من كسر الهاء وضمها في

وقف<sup>(٥)</sup> حمزة ، وبدلَه ياء<sup>(٦)</sup> من الهمزة في « أنبئهم ونبئهم »<sup>(٧)</sup> ؟

فالجواب أن حمزة أصله أن يسهل كل همزة متوسطة أو متطرفة في وقفه ،

فإذا وقف على « أنبئهم ونبئهم »<sup>(٨)</sup> أبدل من الهمزة ياء للكسرة التي قبلها ،

فصارت الهاء مضمومة قبلها ياء<sup>(٩)</sup> . فمن القراء من يترك الهاء على ضميتها<sup>(١٠)</sup> ،

لأن الياء عارضة ، إنما حُذفت في الوقف ، والوقف أيضاً عارض ، ولأن الهمزة

(١) هم سوى ابن كثير وأبي جعفر ووافقهما ورش إذا ولي الميم همزة فقط ،

انظر المصادر المذكورة في ملاحظة الفقرة المتقدمة .

(٢) تكلمة مناسبة من : ص .

(٣) انظر سورة البقرة ، الفقرة « ٩٤ - ١٠٦ » .

(٤) قال أبو علي الفارسي : « كان نافع لا يعيب ضم الميم ، فهذا يدل على

أن قراءته كانت بالإسكان » انظر الحجة ٤٣/١

(٥) ص : « قراءة » .

(٦) قوله : « وبدلَه ياء » ، سقط من : ص .

(٧) التبصرة ١/١٣ ، والتيسير ١٩ ، والنشر ٤٢٤/١

(٨) الحرف الأول في سورة البقرة ( ٣٣ آ ) ، والثاني في موضعين في الحجر

( ٥١ آ ) وفي القمر ( ٢٨ آ ) .

(٩) التبصرة ١/١٣ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ٤٢٤/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٩٧

(١٠) وهو مذهب حمزة ، وعليه ابن مهران ومكي والمهدوي وابن سفيان

والجمهور وجوَّده ابن الجزري انظر النشر ٤٢٤/١

منوية مقدرة ، والهاء مع الهمزة لا يجوز فيها إلا الضم ، فأبقاها على ضمها كما فعل في « عليهم » وأختيه<sup>(١)</sup> ، حين نوى الألف ( ٨/ب ) التي هي الأصل فضم الهاء . ومنهم من يكسر الهاء ، للياء التي حدثت<sup>(٢)</sup> قبلها ، كما كسرها في « يريهم ، وفيهم »<sup>(٣)</sup> ، وكلا القولين قائم بحجته ، لكن ترك الهاء على ضمها أولى ، لأن الياء غير لازمة ، ولأن الوصل بالضم ، فإجراء<sup>(٤)</sup> الوقف على الوصل أحسن من مخالفته ، ولما ذكرنا من العلل فيها .

(١) ص : « وأختيها » .

(٢) ص : « حذفت » .

(٣) الحرف الاول في سورة البقرة ( ٢ ١٦٧ ) ، والثاني في الانفال ( ٣٣٢ ) .

(٤) ب ، ص : « فجرى » ورجحت ما أثبتته .



## باب

علل هاء الكناية<sup>(١)</sup>

« ١ » اعلم أن (٢) الهاء في « به ، وعليه »<sup>(٣)</sup> وشبهه هي الاسم ، لكن لما قلت حروف الاسم ، فكان على حرف واحد ، وذلك الحرف حرف خفي ضعيف ، قووه بزيادة « واو » فقالوا : « بهو ، وعليهو » فهذا هو الأصل<sup>(٤)</sup> .

« ٢ » فحجة من وصل الهاء بياء ، إذا كان قبلها ياء ، وهو ابن كثير ، أنه كسر الهاء للياء التي قبلها ، لخفض<sup>(٥)</sup> الهاء ، فلما كسرهما أبدل من الواو ، التي زيدت لتقوية الهاء « ياء » ، إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة فقال : « فيهي ، وعليهي »<sup>(٦)</sup> .

« ٣ » وحجة من حذف الياء في هذا الصنف ، وهو مذهب كل القراء إلا ابن كثير<sup>(٧)</sup> ، أنهم كرهوا اجتماع حرفين ساكنين ، بينهما حرف خفي ، ليس بحاجز

(١) هي هاء الضمير المذكور في مثل : « كتابه ، وقرآنه ، وكلمة ، وساله ، ومنه ، وله » انظر التبصرة ١٣/ب

(٢) لفظ « أن » سقط من : ص .

(٣) سيأتي ذكر هذين المثاليين ، وهما دائران في القرآن ، في سورة آل عمران الفقرة « ٤٥ - ٤٩ » ، وسورة الكهف ، الفقرة « ٣٤ » وسورة طه ، الفقرة « ١ - ٢ » .

(٤) ذكر مكي أنها أربعة أقسام اتفق القراء على ثلاثة منها واختلفوا في الرابع ، وذكر الداني وابن الجزري أنها قسمان ، انظر التبصرة ١/١٤ ، والتيسير ٢٩ ، والنشر ٣٠٢/١ ، وإبراز المعاني ٢٧

(٥) ص : « لخفضها » .

(٦) التبصرة ١/١٤ ، والحجة ١/١٢٢ ، والتيسير ٢٩ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢/ب .

(٧) ذكر أبو علي الفارسي اختلاف الرواية في غير هذين الحرفين عن نافع ←

حصين بينهما ، فحذفوا الياء الثانية لسكونها وسكون الياء التي قبل الهاء ، ولم يعتدوا<sup>(١)</sup> بالهاء لخفائها ، وهذا هو مذهب سيويه<sup>(٢)</sup> وقيل : حذفت [ الياء ]<sup>(٣)</sup> الثانية استخفافاً ، وبقيت حركة<sup>(٤)</sup> الهاء تدل عليها . وقيل : حذفت الياء الثانية لحذفها من الخط ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء على ذلك ، [ ولأنه الأصل ]<sup>(٥)</sup> ، ولأن الواو زائدة ، ولأنه<sup>(٦)</sup> أخف ، ولعدم الياء في الخط<sup>(٧)</sup> .

« ٤ » وحجة من أثبت بعد الهاء واو<sup>(٨)</sup> إذا كان قبلها ساكن غير الياء نحو « منهو ، واجتباهو » ، وهو ابن كثير ، أنه أتى بالهاء مع ما هو تقوية لها لخفائها ، وهو الواو ، فجرى على الأصل في إثبات التقوية بعدها .

« ٥ » وحجة من حذف الواو في هذا الصنف ، واكتفى بالضة ، هي مثل الحجة في حذف الياء المتقدم الذكر .

« ٦ » وحجة من وصل الهاء بياء إذا كان قبلها كسرة ، ووصلها بواو ، إذا كان قبلها ضمة أو فتحة ، أنه أتى بالتقوية على أصلها إذ لا علة توجب حذف ما بعد

→ وعاصم فروى المسيبي والكسائي عن نافع إثبات الياء ، وروى حفص عن عاصم الوصل بياء وأبو بكر حذفها ، انظر الحجة ١٣٠/١ ، ١٣١ ، والتبصرة ١/١٤ .

(١) مما بين هذا ما ذكره أبو علي الفارسي قوله : « ومما لم يعتدوا فيه بالحركة لما لم تلزم قولهم : قعدنا وضربنا ، لما كانت الحركة من أجل الألف ، والألف غير لازمة استجازوا الجمع بين أربع متحركات ، ولم يستجيزوا ذلك في ضربت ونحوه . وإنما استجازوا الموالاة بين هذه الحركات في ضربنا كما قالوا : رمنا وقضنا ، فلم يردوا الألف ، فكما لم يردوا الألف حيث كانت الحركة غير لازمة كذلك لم يكرهوا الموالاة بين أربع حركات من حيث لم تكن الحركة في التاء لازمة » انظر الحجة ٩٦/١ .

(٢) اسمه عمرو بن عثمان إمام النحو ، أخذ عن الخليل ويونس وعيسى بن عمر وعنه أبو عمر الجرمي والأخفش وقطرب ، ( ت ١٨٠ هـ ) ترجم في مراتب النحويين ٦٥ ، ونزهة الألباء ٦٠ ، وطبقات القراء ٦٠٢/١ .

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) ص : « كسرة » .

(٥) تكملة لازمة من : ص .

(٦) ص : « ولانها » .

(٧) الحجة ١٣٣/١

(٨) ب : « واو » وتصويبها من : ص .

الهاء ، لأن قبل الهاء متحركاً ، فلم يكن لحذف ما بعدها من التقوية سبيل ، وهو إجماع من القراء<sup>(١)</sup> . فأما وصل الهاء ياء في هذا النوع ، فالياء بدل من الواو ، الواو ياء ، لأن الواو الساكنة لا تكون قبلها كسرة ألبتة . وفي هذه الهاء لغات الواو ياء ، لأن الواو الساكنة لا تكون قبلها كسرة ألبتة . وفي هذه الهاء لغات لم يقرأ بها القراء المشهورون<sup>(٢)</sup> ، فلذلك تركنا ذكرها ، وقد اختلف في شيء من هذه الهاء على غير ما ذكرنا<sup>(٣)</sup> ، نذكر إن شاء الله كل واحدة في موضعها بعلمتها .

(١) التبصرة ١/١٤ ، والتميز ٣٠ ، والنشر ١/٣٠٢  
(٢) ومن تلك اللغات الإسكان والاختلاس انظر النشر ١/٣٠٢  
(٣) هو ما تقدم في الياء نفسه في الفقرة الثالثة .



## باب ( ١/٩ )

المد<sup>(١)</sup> وعلة وأصوله

« ١ » قال أبو محمد : إن سأل سائل فقال : المدّ في أي شيء يكون ، ولاي شيء يكون ؟

فالجواب أن المد لا يكون إلا في حروف المد واللين وهي الألف [ التي قبلها فتحة ]<sup>(٢)</sup> ، والواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة<sup>(٣)</sup> ، وإنما يكون المد في<sup>(٤)</sup> هذه الحروف عند ملاصقتهم<sup>(٥)</sup> لهزمة أو ساكن ، مشدّد أو غير مشدّد ، نحو : « جاء ، وقائم ، ودابة ، واللائي »<sup>(٦)</sup> في قراءة من أسكن الياء<sup>(٧)</sup> ، ويكون المد أيضاً في<sup>(٨)</sup> حرفي اللين ، إذا أتت بعدهما همزة أو مشدّد<sup>(٩)</sup> ، وحرفا اللين الواو والياء الساكتان ، اللتان قبلهما فتحة نحو « شيء وسوء »<sup>(١٠)</sup> .

« ٢ » فإن قيل : فما العلة التي أوجبت المد فيما ذكرت ؟

(١) عرف أبو شامة المد فقال : « عبارة عن زيادة المد في حروف المد لاجل همزة أو ساكن » والقصر نقيضه قال في تعريفه : « ترك الزيادة من المد » انظر إيراز المعاني ٨٣ ، ٨٦

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ص : « همزة » .

(٤) ص : « عند » .

(٥) ص : « للاصقتهم » .

(٦) أول هذه الأحرف في سورة النساء ( ٤٣ آ ) ، وثانيها في آل عمران

( ٣٩ آ ) وثالثها في البقرة ( ١٦٤ آ ) ، ورابعها في الأحزاب ( ٤ آ ) .

(٧) هو مذهب أبي عمرو ، وورش في وقفه ، انظر التبصرة ١/٩٩ ، والمختار

في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٨٨ ، والتيسير ١٧٨

(٨) ب : « من » فصيوته من : ص .

(٩) لفظ « أو مشدّد » سقط من : ص .

(١٠) أول الحرفين في سورة البقرة ( ٢٠ آ ) ، وثانيهما في التوبة ( ٩٨ آ ) .

فالجواب أن هذه الحروف حروف خفية ، والهمزة حرف جكند<sup>(١)</sup> بعيد المخرج ، صعب في اللفظ ، فلما لاصقت حرفاً خفياً ، خيف عليه أن يزداد ، بملاصقة الهمزة له ، خفاء ، فبيّين بالمدّ ليظهر<sup>(٢)</sup> ، وكان بيانه<sup>(٣)</sup> بالمدّ أولى ، لأنه يخرج من مخرجه بمدّ ، فبيّين بما هو منه ، وبيان حرفي اللين بمدّ<sup>(٤)</sup> دون البيان في حروف المد واللين ، لنقص حرفي اللين ، بانفتاح ما قبلهما عن حروف المدّ واللين ، اللواتي حركة ما قبلهن منهن ، فقوين في المدّ<sup>(٥)</sup> لتسكنهن بكون حركة ما قبلهن منهن ، وضعف حرف اللين في المد ، لكون حركة ما قبله ليست منه . وأصل المد واللين للآلف ، لأنها لا تتغير عن سكونها ، ولا يتغير ما قبلها أبداً عن حركته . والواو والياء قد تتحركان ويتغير حركة ما قبلهما . وإنما شابها<sup>(٥)</sup> الألف إذا سكتا ، وكانت حركة ما قبلهما منهما كالألف .

« ٣ » فإن قيل : ماعلة ورش في مدّه : « آمن ، وآدم ، ويستهوون ، ومتكئين ، وأوتي ، وآتينا<sup>(٦)</sup> » وكل حرف مد ولين ، قبله همزة ، قبلها متحرك أو ساكن من حروف<sup>(٧)</sup> المد واللين أو من حروف اللين<sup>(٨)</sup> ؟  
فالجواب أن الهمزة لاصقت<sup>(٩)</sup> حرف المد واللين وهو<sup>(١٠)</sup> خفي فبيّين بالمد ، لتلا يزداد خفاء .

- (١) أي حرف قوي شديد ، وذلك لبعده مخرجها .
- (٢) إبراز المعاني ٨٤
- (٣) ص : « بيانه منه » .
- (٤) ص : « بالمد » .
- (٥) ص : « شابه » .
- (٦) هذه الأحرف على تواليها في النص في سورة البقرة ( ١٣٢ ، ٣١ ) ، والانسام ( ٥٢ ) ، والكهف ( ٣١٢ ) ، والبقرة ( ١٣٦ ، ٥٣ ) . وسيأتي ذكر أولها وثانيها في علل المد في قواطع السور الفقرة « ٧ - ٨ » ، وسورة التوبة ، الفقرة « ١ - ٢ » .
- (٧) ص : « حرف » .
- (٨) قوله : « أو من حروف اللين » سقط من : ص .
- (٩) ص : « لما لاصقت » .
- (١٠) ص : « وهو حرف » .

وحجة من لم يمكن مده ، وعليه سائر القراء ، أن الهمزة لما تقدمت أمِن من خفاء حرف المد واللين معها ، وإنما يخاف من خفائه ، إذا كانت الهمزة بعده ، نحو : « قائم ، وجاء » فلم يمكن مده ، لكون الهمزة قبله ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء على ذلك ، ولأن الرواة غير ورش عن نافع على<sup>(١)</sup> ترك مده ، ولأن البغداديين<sup>(٢)</sup> رووا عن ورش ترك تمكين مده ، فمده في الرواية قليل ، إنما رواه المصريون<sup>(٣)</sup> عن ورش ، ولكنه كثير الاستعمال بالمغرب ، به يتأدبون ، وبه

(١) لفظ « على » سقط من : ص .

(٢) البغداديون ، ويسمى مكي وابن الجزري وغيرهما أيضاً العراقيين كما في التبصرة ١/٧ ، والنشر ١/٣٢٥ ، وأولهم أبو عمر اللاذري واسمه حفص بن عمر ، إمام القراءة وشيخ الناس في زمانه ، قرأ على إسماعيل بن جعفر عن نافع وعلى ستينم عن محمد والكسائي واليزيدي وعليه أحمد بن حرب وأحمد بن فرح وأحمد بن يزيد الحلواني ، ثقة ( ت ٢٤٦ هـ ) ترجم في الجرح والتعديل ١/١٨٣ ، وطبقات القراء ١/٢٥٥ .

وثانيهم سليمان بن أيوب أبو أيوب الخياط ، مقرئ جليل ، قرأ على اليزيدي وعرض عليه ، وقرأ عليه أحمد بن حرب المعدل وإسحاق بن مخلد وبكر ابن أحمد السراويلي ، ثقة ، حافظ ( ت ٢٣٥ هـ ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ١/٤٦١ ، وطبقات القراء ١/٣١٢ .

وثالثهم الطيب بن إسماعيل أبو حمدون الدهلي النقاش ، مقرئ ، ضابط ، قرأ على إسحاق المسيبي وعبد الله بن صالح الفجلي واليزيدي ويعقوب الحضرمي ، وعليه الحسن الصواف وأحمد بن الخطاب الخزاعي وإسحاق بن مخلد ، ثقة ، صالح ، ( ت ٢٤٠ هـ ) ، ترجم في تاريخ بغداد ٩/٣٦٠ ، وطبقات القراء ١/٣٤٣ .

ورابعهم سليمان بن خلاد أبو خلاد ، النحوي ، المؤدب ، قرأ عرضاً وسماعاً على اليزيدي وإسماعيل بن جعفر ، وعنه القاسم بن محمد الأنباري ومحمد بن أحمد ابن قطن وابن شنبوذ ، صدوق ، ( ت ٢٦١ هـ ) ، ترجم في الجرح والتعديل ١/١١٠ ، وطبقات القراء ١/٣١٣ .

(٣) المصريون هم فئة عنهم اشتهرت قراءة ورش بمصر والمغرب ، ورأسهم جميعاً هو : أبو يعقوب الأزرق ، واسمه يوسف بن عمرو بن يسار ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ورش وخلفه بها وبالإقراء بمصر ، وعرض على سقلاب بن شيبه ومعلّى ابن دحية ، وعنه إسماعيل ابن عبد الله النحاس ومحمد بن سميد وعبد الله بن مالك ، ذكر أبو الفضل الخزاعي أنه أدرك أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب عن ورش ←

يقرؤون<sup>(١)</sup> في محاوربهم وبه يدرسون<sup>(٢)</sup> ، ووجهه ماقدّمنا من ملاصقة الهمزة لحرف المدّ واللين ، قياساً على إجماعهم للمدّ ، إذا كانت الهمزة بعد حرف المدّ واللين ، والمدّ في حرف المدّ واللين ، إذا كانت ( ٩/ب ) الهمزة بعده أمكن من مدّه ، إذا كانت قبله ، لتمكّن خفاء حرف<sup>(٣)</sup> المدّ واللين ، إذا كانت الهمزة بعده .

« ٤ » فإن قيل : فما باله لم يمدّ إذا سكن ما قبل الهمزة ، ولم يكن حرف مدّ ولين ، ولا حرف لين نحو : « القرآن ، ومسؤولاً »<sup>(٤)</sup> ؟

فالجواب أنه جمع بين اللتين ، فمدّ في موضع ، وترك المدّ في موضع ، وأيضاً فإنه لما كان قبل الهمزة ما يحسن أن يلقي حركتها عليه ويحذف ، أسقط المدّ لأجلها ، لأنه لو ألقى حركتها على ما قبلها لم يتمكن المدّ ألبتة ، فعامل المعنى ، وحكم لها

→ لا يعرفون غيرها ، ( ت ٢٤٠ هـ ) ترجم في طبقات القراء ٤.٢/٢  
 وبه مكانة يونس بن عبد الأعلى أبو موسى الصدّقي ، أخذ القراءة عرضاً عن وروش وسقّلاب ومعلّى بن دحية ، وعنه رواية مّواس بن سهل وأحمد بن محمد الواسطي وأسامة بن أحمد وسواهم ، فقيه كبير ، ومقرئ محدث ، ثقة صالح ، حدث عنه ابن جرير ومسلم والنسائي ، ( ت ٢٦٤ هـ ) ، ترجم في طبقات القراء ٤.٦/٢ وتذكرة الحفاظ ٥٢٧ ، وبعدهما مّواس بن سهل أبو القاسم المعافري المصري ، عرض على يونس بن عبد الأعلى واود بن أبي طيبة ، وعنه عرضاً محمد بن إبراهيم الأهناسي وعبد الله بن أحمد البلّخي ومحمد بن عبد الرحيم الأصبهاني ، ذكر ابن القضاع أنه ثقة ضابط مشهور في مشيخة المصريين لم يكن في طبقة مثله ، ترجم في طبقات القراء ٤.٦/٢

وإبعهم هو عبد الله بن مالك ابن سيف أبو بكر التجيبي المصري ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً على أبي يعقوب الأزرق ، ورواها عنه إبراهيم بن محمد وأحمد بن محمد وسعيد ابن جابر وسواهم ، مقرئ مصدر ، ومحدث إمام ، ثقة ، وإليه انتهت الإمامة في قراءة وروش ، ( ت ٣٠٧ هـ ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٧٠٩ ، وطبقات القراء ٤٤٥/١

(١) ص : « يقومون » .

(٢) إبراز الماني ٨٦ ، وشرح المفصل ١٠٨/٩

(٣) ص : « حروف » .

(٤) أول الحرفين في سورة البقرة ( ١٨٥ آ ) وثانيهما في الإسراء ( ٣٤ آ )

وسياتي هذا في « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش » ، الفقرة « ١ » .

به ، على إرادته ونيته ، وإن لم يستعمله ، وقد فعله حمزة في وقفه ، وفعله ابن كثير في لفظ « القرآن » حيث وقع (١) .

« ه » فإن قيل : فما باله مدّ وقبل الهمزة ساكن من حروف المد واللين

أو من حروف اللين ؟

فالجواب أنه إذا كان قبلها حرف من حروف المد واللين مدّه فصارت المدّة حائلة بين الهمزة (٢) وبين الساكن ، فمدّ ما بعد الهمزة على أصله ، إذا كان قبلها متحرك (٣) ، وذلك نحو : « جاؤوا ، وبأؤوا » (٤) وإذا كان قبل الهمزة حرف لين ، فمن أصله أن يمدّه من أجل الهمزة (٥) ، كما يمد « شاء ، وسواء » (٦) ، لكنه لما اجتمع له مدّ حرف لين لهمزة بعده ، ومدّ حرف مدّ ولين لهمزة قبله ، آثر مدّ حرف المد واللين ، لتمكّنه على حرف اللين ، فمدّ الثاني ، واستغنى بمدّه عن مدّ الأول لقوة الثاني ، وضعف الأول لانفتاح ما قبله ، وذلك نحو : « سَوَاءتَهما ، والموَعودة » (٧) ، يمد الألف والواو الثانية ، لأنهما حرفا مدّ ولين ، ولا يمد الواو الأولى الساكنة استغناءً بالمدّة التي بعدها ، ويجوز أن يكون لم يمد الواو ، لأن أصلها الحركة لأن جمع « فعلة » يأتي على « فَعَلات » بالفتح ، وإنما أسكن تخفيفاً للواو ، ولأن أصل الواو الأولى في « الموَعودة » الحركة ، لأنه من « وأد » وإنما سكنت لدخول الميم لبناء مفعوله ، كالواو من « مؤثلاً » (٨) أصلها الحركة أيضاً ، فترك المدّ لأن السكون عارض ، فإن فاء الفعل أصلها أبداً

(١) قوله : « حيث وقع » سقط من : ص ، انظر مصادر الفقرة المتقدمة .

(٢) ب : « الهمز » وما في « ص » أرجح .

(٣) ص : « همزة » .

(٤) أول الحرفين في سورة آل عمران ( ١٨٤ ت ) وثانيهما في البقرة ( ٦١ ت )

وسيائي ذكرهما في الباب نفسه ، الفقرة « ١٠ » .

(٥) قوله : « من أجل الهمزة » سقط من : ص .

(٦) الحرفان في سورة البقرة ( ٢٠ ت ، ٦ ) .

(٧) أول الحرفين في سورة الأعراف ( ٢٠ ت ) وثانيهما في التكوير ( ٨ ت ) .

(٨) هذا الحرف في سورة الكهف ( ٥٨ ت ) وسيائي في الباب نفسه ،

الفقرة « ١٢ » .

الحركة ، لأنها أول ، فسكونها عارض أبداً<sup>(١)</sup> .

« ٦ » فإن قيل : فلم مدّ « ييأس ، واستيأس »<sup>(٢)</sup> وسكون الياء عارض ؟

فالجواب أن العارض عند العرب والنحويين على ضربين ، يجوز الاعتداد به ، ويجوز أن لا يعتد به ، قالوا في الاعتداد بالعارض<sup>(٣)</sup> « لَحْمَرٌ ، وَسَلٌّ » ، وقالوا في ترك الاعتداد به « جَيْسَلٌ » في « جَيْئَالٌ »<sup>(٤)</sup> ، و « ضَوٌّ » في « ضَوٌّ » فلم يعتدوا بالحركة ولم يَعْلُوا<sup>(٥)</sup> . وسنذكر هذا في فصل مفرد إن شاء الله<sup>(٦)</sup> . فمدّ ورش ل : « ييأس ، واستيأس » هو مما اعتدّ فيه بالعارض ، وترك مدّه ل « موئلا ، وسوءاتهما » وشبهه ، هو مما<sup>(٧)</sup> لم يعتد فيه بالعارض فاعلمه<sup>(٨)</sup> . وأيضاً فإن حرف المدّ واللين لا تنقل عليه حركة الهمزة كما تنقل [ على الحرفين ليسا بحرفي مدّ ولين ]<sup>(٩)</sup> ، ولا يلقى في « القرآن ، والظمان »<sup>(١٠)</sup> لأنه في نية حركة ، ولا تنقل الحركة على الحركة ، فلما لم يتمكن إلقاء حركة الهمزة عليه وحذفها مدّه إذ لم يتمكن فيه توهّم إلقاء (أ/١٠) الحركة كما يتمكن في « القرآن » وشبهه ، ولما تمكّن إلقاء حركة الهمزة على حرف اللين وحذفها ، توهّم ذلك وبنى عليه ، فلم يمدّ إذ هو مثل « القرآن » وشبهه<sup>(١١)</sup> .

(١) التبصرة ١/١٦ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ١/٣٤٣ ، وإبراز المعاني ١٢٤

(٢) الحرفان في سورة يوسف ( ٨٧ آ ، ١١٠ ) .

(٣) تقدم تعريف هذا المصطلح والتشثيل له في « باب هاء الكناية » الفقرة « ٣ » .

وفي هذه الفقرة بيان أزيد وتمثيل .

(٤) هي الضبع انظر مجالس ثعلب ٣٨٢ ، والقاموس المحيط « جال » .

(٥) المحتسب ٦٨/١

(٦) هو في « باب ذكر علل الهمزة المفردة » الفقرة « ١٦ » .

(٧) ب : « ما » وبما رجحته تنجّه العبارة .

(٨) ب : « فاعلمه » وليس في « ص » وجه ، فوجهته بما فيه معنى العبارة .

(٩) تكلمة أضفتها لتتنجّه العبارة ليست في « ب » وسقط بعض نص في « ص » .

ورجحتها مهتديا بما في إبراز المعاني ١١٥ .

(١٠) الحرف الأول في سورة البقرة ( ١٨٥ آ ) وسيأتي في « باب تخفيف

الهمزة وأحكامه وعلة » ، الفقرة « ١٠ » وثانيهما في النور ( ٣٩ آ ) .

(١١) التبصرة ١/١٦ ، والنشر ١/٣٩٨ ، وإبراز المعاني ١٣٥

« ٧ » فإن قيل : فما باله يمدّ مع إلقاء حركة الهمزة على ما قبلها في « مَنْ آمن ، والآخرة »<sup>(١)</sup> ؟

فالجواب أنه<sup>(٢)</sup> لما كان الساكن ليس من نفس الكلمة ، إنما هو من كلمة أخرى ، لم يمنعه من المدّ ، فلما لم يمنعه من المدّ في حال تحقيق الهمزة لم يمنعه من المدّ في حال تخفيفها<sup>(٣)</sup> ، لأن تحقيقها عارض ، و « القرآن ، والظمان » ليس من هذا ، لأن الساكن من نفس الكلمة ، فتوهّم التسهيل<sup>(٤)</sup> للزوم الساكن<sup>(٥)</sup> للهمزة في كلمة ، فلم يمدّ ، وأيضاً فإنه لما كان إلقاء حركة الهمزة على الساكن من كلمة أخرى عارضاً ، لم يعتدّ بزوال لفظ الهمزة ، ومدّ مع زوال لفظها ، لأنها مقدرة منوية ، إذ إلقاء الحركة على الساكن عارض . فأما « الآخرة والأولى »<sup>(٦)</sup> وشبه ذلك ، فإنه في تقدير ما هو من كلمتين ، لأن الألف واللام في تقدير الانفصال . ألا ترى أنك تحذفها إذا شئت ، ولا تقدر على حذف الراء من « القرآن » وشبهه ؟

« ٨ » فإن قيل : فما باله لم يمد (عاداً الأولى) في « والنجم » « ٥٠ » ، وقد القى الحركة على اللام ك « الأولى » في غير « والنجم » هي ممدودة لورش بلا اختلاف<sup>(٧)</sup> ؟

(١) الحرفان في سورة البقرة ( ٤٦ ، ٦٢ ) وسيأتي ذكر ثانيهما في باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز الفقرة « ٨ » ، انظر التبصرة ١/١٦ ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ١/٣٣٩ .

(٢) ص : « لأنه » .

(٣) قوله : « فلم لم يمنعه .. في حال تخفيفها » سقط من : ص .

(٤) ص : « التسكين » .

(٥) ص : « السواكن » .

(٦) حرف « الأولى » في سورة طه ( ٢١٢ ) .

(٧) التبصرة ١/١٥ ، والتيسير ٢٠٤ ، وإبراز المعاني ٨٨ ، والنشر ١/٣٥١ ،

٤٠٤ ، وسيأتي ذكر إلقاء الحركة في « باب ذكر علل الهمزة المفردة » الفقرة « ١٦ » ، و « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش » ، الفقرة « ٥ » ، وسيأتي ذكر حرف ( عاداً الأولى ) في « ذكر علل الهمزة المفردة » « ١٦ » ، وسورة النجم ، الفقرة « ٧ » .

فالجواب أن « عاداً الأولى » قد<sup>(١)</sup> وقع فيه من الإدغام في « والنجم » ما أخرجه عن أن تكون الحركة الملقاة على اللام عارضة ، لأنه لما أدغم التتوين في اللام صارت حركتها لازمة ، فسقط المد ، إذ لا يمكن أن تنوى الهمزة إذ الحركة لازمة ، وإنما تنوى الهمزة إذا كانت حركتها الملقاة على<sup>(٢)</sup> ما قبلها عارضة ، فلما<sup>(١)</sup> سقط توهّم كون الحركة في [ الحرف ]<sup>(٤)</sup> المدغم عارضة<sup>(٥)</sup> ، إذ لا يمكن أن يلفظ به بالإدغام إلا بحركة اللام ، سقط المد ، ولما صحّ توهّم الهمزة ، الملقاة حركتها على ما قبلها ، صح المد وصحّ توهّمها وتقديرها ، وسنذكر هذا بأبين من حد في باب إلقاء الحركة لورش .

« ٩ » فإن قيل : فما بال ورش لم يمدّ الألف في « يؤاخذكم »<sup>(٦)</sup> للهمزة المخففة قبلها ، ومن شأنه أن يمدّ « من آمن » وقد خففت الهمزة ، ويمدّ « من السماء آية ، وهؤلاء آلهة »<sup>(٧)</sup> ، وقد أبدل من الهمزة التي قبل الألف ، أعني مدّ « آية » و « آلهة »<sup>(٨)</sup> ؟

فالجواب أنه لما ألقى حركة الهمزة في « من آمن » وشبهه على الساكن قبلها بقيت الهمزة ساكنة ، فحذفت لسكونها وسكون ما قبلها ، لأن الحركة عليه عارضة .

(١) لفظ « قد » سقط من : ص .

(٢) لفظ « على » سقط من : ص .

(٣) ص : « فلما لم يمنعه من المد في حال تحقيق الهمزة لم يمنعه لم يمد .

فلما » .

(٤) في « ب » إحالة على الخاشية لسقط وقع ، ولكن صورة اللفظ غير بيتنة ،

وسقط أيضاً في « ص » فائت مارجحته .

(٥) ص : « عارضة بما اعتد فيه بالعارض في مده » .

(٦) الحرف في سورة البقرة ( ٢٢٥ آ ) وسيأتي ذكره في « علل اختلاف ٣ لقراء

في اجتماع الهمزتين » ، الفقرة « ٤ » « وتخفيف الهمز وأحكامه وعله » الفقرة « ٣ » .

(٧) أول الحرفين في سورة الشعراء ( ٤ آ ) والثاني في الأنبياء ( ٩٩ آ ) .

(٨) ب : « بالهة » ولا وجه لحرف الجر ، انظر التبصرة ١/١٥ ، وإبراز المعاني ٨٨ ،



فالهمزة مخففة منوية مرادة في النية، فمد<sup>(١)</sup> لنلك . و « يؤاخذكم » قد يمكن أن تكون الواو فيه لا أصل لها في الهمز، وأمت على لغة من قال : « واخذته »<sup>(٢)</sup>، فإذا لم يكن للواو في الهمز أصل لم يجب المد من أجلها .

« ١٠ » فإن قيل : قد ذكرت في كتاب « التبصرة » أنه اختلف عن ورش في الابتداء بألف الوصل ( ١٠/ب ) إذا دخلت على همزة أصلية فأبدل منها<sup>(٣)</sup> ياء نحو ( إيت بقرآن ) « يونس ١٥ » ، ونحو : ( أوئمن ) « البقرة ٢٨٣ » وشبهه ، وقلت فيه الوجهان المدّ وتركه ، فما وجه ذلك<sup>(٤)</sup> ؟

فالجواب أن من مدّ هذا الصنف لورش جرى على أصله في مدّ الياء والواو، وإذا أتت قبلهما<sup>(٥)</sup> همزة لخفائهما ، وشبّهه بـ « إيمان »<sup>(٦)</sup> وشبّهه ، فمدّ للهمزة قبل الياء<sup>(٧)</sup> ، وعامل اللفظ ، ومن لم يمدّه أسقط المدّ ، لأن ألف الوصل عارضة والابتداء [ بها ]<sup>(٨)</sup> عارض ، وبديل الياء من الهمزة عارض<sup>(٩)</sup> ، فلما لم يكن شي من ذلك<sup>(١٠)</sup> ترك<sup>(١١)</sup> المدّ ، وهو أقيس لما ذكرنا، ولإجماع القراء على ترك المدّ في الابتداء بهذا ونحوه ، ولهذا قلنا : إن الوقف لورش على قوله : « خطأ ، وملجأ ، وماء ، وجفاء »<sup>(١٢)</sup> بمدّ غير مشبعة ، لأنها ألف حدثت في الوقف.

(١) ص : « يمد » .

(٢) ذكر الفيروزبادي هذه اللفظة ونهى عنها ، انظر القاموس المحيط ( اخذ ) .

(٣) ص : « فأبدلت منهما » .

(٤) هو أصل مطرد عليه الخلاف ، انظر التبصرة ١/١٥ ، والتهسير ٣٤ ،

وإبراز المعاني ١٠٩ والنشر ١/٢٤٠

(٥) ب ، ص : « قبلها » والعبارة تقتضي ما أثبت .

(٦) الحرف في سورة البقرة ( آ ١٠٨ ) .

(٧) لفظ « الياء » سقط من : ص .

(٨) تكلمة مناسبة من : ص .

(٩) قوله : « وبديل ... عارض » سقط من : ص .

(١٠) ص : « من ذلك شيء لازم » .

(١١) ص : « يمد » .

(١٢) أول هذه الأحرف وثالثها في سورة البقرة ( آ ٩٢ ، ٢٢ ) وثانيها في

التوبة ( آ ٥٧ ) ، ورابعها في الزعد ( آ ١٧ ) .

عوضاً عن التنوين<sup>(١)</sup> ، فهي عارضة ، فمدّها غير ممكن ، وليس كمدّ « آمن وآدم »<sup>(٢)</sup> وشبهه ، إنما يقف على همزة بعدها ألف غير مشبعة ، المراد الوقف عارض ، والبديل عارض ، ولا اختلاف في إشباع المدة الأولى في قوله : « ماء ، وجفاء » لأنها حرف مدّ ولين لازم أصلي ، بعده همزة فبيّن بالمدة ، لتلا يخفى مع جسّوّ الهمزة وجلادتها ، وبعد مخرجها . وقد قلنا : إن هذا ليس كقوله : ( بأؤوا ، وجأؤوا )<sup>(٣)</sup> لأن الواو التي بعد الهمزة لازمة أصلية حرف مدّ ولين ، فمدّها لورش ممكن على أصله في مدّ : ( أوتي ، وأوحى )<sup>(٤)</sup> وشبهه .

« ١١ » فإن قيل : فكيف الوقف على : ( تراءى الجمعان ) « الشعراء ٦١ »<sup>(٥)</sup> لورش هل يثكّن المدة الثانية المحذوفة في الوصل لالتقاء الساكنين أو لا يثكّنهما ، ويجعلها كالوقف على « خطأ ، وملجأ » الذي لا يثكّن مدّه ، لأجل أن إثبات الألف [ بعد الهمزة ]<sup>(٦)</sup> عارض ؟ .

فالجواب أن تمكين المدّ لورش في الوقف على « تراءى الجمعان » واجب ، لأن الألف التي بعد الهمزة أصلية ، وحذفها هو العارض ، وهذا بمنزلة الوقف لورش على : ( رأى القمر ) « الأنعام ٧٧ » و ( تبوؤوا الدار ) « الحشر »<sup>(٧)</sup> يقف عليه بتمكين المدّ ، لأن المدّ ذهبَ في الوصل ، بحذف حرف المدّ واللين ، لالتقاء الساكنين ، فإذا وقفت رددته إلى أصله فمددت ، فالحذف هو العارض ، والإثبات هو الأصل ، فتمدّ مع رجوع الأصل ، وأنت إذا وقفت على قوله « خطأ » ، الألف التي تبذلها من التنوين عارضة ، والوقف عارض ، فلا يمكن مدّه<sup>(٨)</sup> .

وحجة ورش في مدّه حرفي اللين ، إذا أتى بعدهما همزة نحو : ( شيء ) « البقرة ٢٠ » و ( سوء ) « البقرة ٤٩ » هي ماقدّمنا من خفاء حرف اللين وجلادة

(١) التبصرة ١٥/ب .

(٢) تقدّم تخريجهما في الباب نفسه ، الفقرة « ٣ » .

(٣) تقدّم تخريجهما في الباب نفسه ، الفقرة « ٥ » .

(٤) أول الحرفين في سورة البقرة ( ١٣٦ ت ) وثانيهما في الأنعام ( ١٩ ت ) .

(٥) سيأتي ذكره في سورة الشعراء ، الفقرة « ٣ » .

(٦) تكلمة موضحة من : ص .

(٧) سيأتي ذكره في « علل المد في فواتح السور » الفقرة « ٨ » .

(٨) التبصرة ١٥/ب ، والتيسير ٣١ ، والنشر ١/٣٤٠ .

الهمزة ، فلما لاصقت الهمزة حرف اللين ، وفيه خفاء ، بيّئ بالمدّ ، لما فيه من اللين ، ومدّه دون مدّ حرف المدّ واللين ، بنقصه وضعفه بانفتاح ما قبله ، ومخالفته بذلك لحروف المدّ واللين ، وإنما بقيت المشابهة بين حرفي اللين وبين حروف المدّ واللين بالسكون لا غير ، وبأنهما قد تكون حركة ما قبلهما منهما ، فكان المدّ فيهما للهمزة دون مدّ ما شابهاه ، ونقصا عن درجته ، وهي حروف<sup>(١)</sup> المدّ واللين ، وترك مدّ ذلك هو الاختيار لضعف حرفي اللين ، ولإجماع<sup>(٢)</sup> القراء على ذلك ، ولإجماع<sup>(٣)</sup> الرواة غير ورش عن (١١/١) نافع على ذلك ، ولأن رواية البغداديين عن ورش في هذا بترك المدّ ، فأما حمزة فإنه كان يقف على الياء وقفة خفيفة ، لأجل الهمزة ، وصعوبة اللفظ بها ثم يهزم<sup>(٤)</sup> ، فورش يمدّ الياء من ( شيء ) للهمزة ، وحمزة يقف على الياء ثم يهزم ، ففي قراءة ورش من المدّ ما ليس في قراءة حمزة . قال أبو محمد : والمدّ في هذا النوع لا ينكره إلا جاهل بالنقل وبوجوه العربية . لم يختلف أن الياء والواو ، وإن انفتح ما قبلهما ففيهما لين ، فلا يمتنع المدّ للهمزة في الحرف الذي فيه لين ، مع وجود الرواية بذلك ، يدلّ على ذلك أن سيويه أجاز : « هذا ثوب بئكر ، وجيب بئكر » بالإدغام<sup>(٥)</sup> فلولا أن الياء يحسن فيها المدّ ، ويأتي ما وقع بعدها حرف مشدد ، إذ لا يقع حرف مشدد أبداً قبله ساكن ، إلا بعد حرف يتأتى فيه المدّ ، ليقوم المدّ مقام الحركة . وحكى سيويه في التصغير : « هذا أصيّم » تصغير « أصم »<sup>(٥)</sup> ، فلولا أن الياء يحسن فيها المدّ ، ويتأتى ما وقع بعدها المشدّد في هذا ، فإذا جاز المدّ في الياء ، وقبلها فتحة مع المشدّد ، جاز مع الهمزة لخفائه .

(١) ص : « درجة حروف المد » .

(٢) ص : « ولاجماع » .

(٣) التبصرة ١/١٦ ، والتهذيب ٦٢ ، والنشر ١/٣٤٤

(٤) كتاب سيويه ٢/٤٩٣

(٥) كتاب سيويه ٢/١٢٢ ، والنشر ١/٣٤٢

« ١٢ » فإن قيل : فما بال ورش لم يمد « موئلا »<sup>(١)</sup> وفيه حرف لين بعده همزة ك « سوء » ؟

فالجواب أنه لما كانت الواو سكونها عارض لدخول<sup>(٢)</sup> الميم عليها ، وأصلها الحركة في « وأل » إذا « لجا »<sup>(٣)</sup> لم يمد ليفرق بين ما أصله الحركة وبين ما لا أصل له في الحركة ك « سوء » . وأيضاً فإنه فرق بين مدّ فاء الفعل وبين مدّ عين الفعل ، فمدّ عين الفعل للزوم السكون لها ، ولم يمدّ فاء الفعل إذ السكون لا يلزمها ، والمدّ لا يكون إلا في ساكن أبداً .

« ١٣ » وحجة ابن كثير والرتقيين<sup>(٤)</sup> عن أبي عمرو والحلثواني<sup>(٥)</sup> عن

(١) تقدم هذا الحرف في الباب نفسه الفقرة « ه » ، انظر التبصرة ١/١٦ ، والنشر ١/٣٤٣ .

(٢) ص : « بدخول » .

(٣) وأل بمعنى لجا ، انظر القاموس المحيط « وأل » .

(٤) الرقيون هم أبو شعيب السوسي وأصحابه على ما ذكر مكي في التبصرة ١/٧ .

فأما أبو شعيب فاسمه صالح بن زياد بن عبد الله ، مقرئ ، ضابط ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد اليزيدي وهو من أجل أصحابه ، وروى القراءة عنه ابنه أبو المعصوم ، وموسى بن جرير وأبو الحارث الطرسوسي وغيرهم ، وهو ثقة ، ( ت ٢٦١ هـ ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٥٥٩ ، وطبقات القراء ١/٣٣٢ . وأما أصحابه فأولهم موسى بن جرير النحوي أبو عمران ، مقرئ ، حاذق ، أخذ القراءة عرضاً عن السوسي وهو أجل أصحابه وعنه أحمد الكتاني والحسين ابن محمد وعبد الله السامري وغيرهم ، ( ت ٣١٦ هـ ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٧٥٩ ، وطبقات القراء ٢/٣١٧ .

وإبن السوسي واسمه محمد أبو المعصوم ، مقرئ ، حاذق ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبيه وهو ممن خلفه بها ، قرأ عليه أبو الحسن ابن شنبوذ ، ترجم في طبقات القراء ٢/١٥٥ .

(٥) واسمه أحمد بن يزيد ، قرأ على أحمد بن محمد القوأس وقالون ، رحل إليه مرتين ، وخلف وغيرهم ، وعليه الفضل بن شاذان والعباس بن الفضل ومحمد ابن بسام وسواهم ، صدوق ، متقن ، ضابط ، ( ت ٢٥٠ هـ ) ترجم في طبقات القراء ١/١٤٩ .

قالون في ترك إشباع المد في حرف المدّ واللين<sup>(١)</sup> ، إذا وقع في آخر كلمة ، وأنت بعده همزة في أول كلمة أخرى ، أن الهمزة لما لم تكن لازمة لحرف المد واللين إذ ينفصل منه في الوقف ، ضعف المدّ لأجلها ، وأمن خفاء<sup>(٢)</sup> حرف المد واللين مع الهمزة ، فمدّ لذلك<sup>(٣)</sup> مدّاً ، كما يخرج ، لا إشباع فيه ، وأيضاً فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، ولا اختلاف أن الوقف لا مدّ فيه<sup>(٤)</sup> .

« ١٤ » وحجة من مدّ هذا النوع ، وهم باقوا القراء ، غير من<sup>(٥)</sup> ذكرنا ، أنه عامل اللفظ ، فمدّ<sup>(٦)</sup> لللاصقة الهمزة حرف المدّ واللين ، لئلا يخفى مع الهمزة ، ولم يعرج على الوقف لأنه عارض ، وأيضاً فإن أنسا سئل عن قراءة النبي عليه السلام فقال : كان يمدّ صوته مدّاً<sup>(٧)</sup> . فهذا عموم في<sup>(٨)</sup> كل مدود ، وذكر الصوت يدلّ على نفس المدّ ، وتأكيده بالمصدر يدلّ على إشباع المدّ . وقد قيل : إن معناه « يصل قراءته بعضها ببعض » من قولهم : مدت السيّر في هذه الليلة ، وذكره في الحديث لـ « الصوت » يدلّ على خلاف هذا التأويل وقوله تعالى ( ١١/ب ) ( ورتّل القرآن ترتيلاً ) « المزمّل ٤ » يدلّ على التمهّل ، والتمهّل يعطي المدّ وهو الاختيار ، لإجماع أكثر القراء على ذلك ، ولما فيه من البيان ، ولما ذكرنا من الحديث ، وليجري ما هو من كلمتين على حكم إجماعهم على المدّ ، فيما هو من كلمة ، فكل حرف مدّ ولين بعده همزة ، والقراء في إشباع

(١) التبصرة ١٦/ب ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ١/٣٢٥

(٢) ص : « من خفاء » .

(٣) لفظ « لذلك » سقط من : ص .

(٤) التبصرة ١٦/١ ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ١/٣٢٥

(٥) ص : « ما » .

(٦) ص : « فيه » .

(٧) وفي رواية : « كانت مداً ، ثم قرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ، يمدّ بسم

الله ، ويمد بالرحمن ، ويمد بالرحيم » ، انظر صحيح البخاري « كتاب فضائل

القرآن » باب مد القراءة ، وسنن النسائي « الرواية الأولى » : كتاب الاستفتاح -

باب مد الصوت بالقراءة ، والدر المنثور ١/١٠

(٨) ص : « في المدني » .

المدّ وتطويله على قدر قراءتهم وتمهلهم أو حدّهم<sup>(١)</sup> ، فليس مدّ من يتمهل ويرتل كمدّ من يحدّث ويسرع ، ولكن قد ذكر الشيخ أبو الطيب<sup>(٢)</sup> أن مدّ أبي نشيط<sup>(٣)</sup> عن قالون والمراقبين عن أبي عمرو أزيد قليلا من [ مدّ ]<sup>(٤)</sup> ابن كثير ومن ذكرنا معه ، ممن تقدم ذكره ، وأن ابن عامر<sup>(٥)</sup> والكسائي أزيد في المد قليلا ، وأن عاصما أزيد قليلا ، وأن ورشا وحمزة أزيد قليلا ، وهذا على التقريب فيما هو من كلمتين<sup>(٦)</sup> ، فأما ما هو من كلمة نحو : « جاء ، وشاء ، وقائمين » ، فما الهمز

(١) الحدّز هو المرتبة الثالثة من قراءة القرآن ، فيها سرعة وخفة ، ومن صفاتها الإدراج والقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ، يليه في المرتبة الثانية التدوير ، وهو وسط بين الحدّز وبين الترتيل ، وذكر ابن الجزري أنه مذهب سائر القراء والصحيح عن جميع الأئمة . وأما الترتيل ويرادفه التحقيق فهو أول المراتب فهو إتباع الكلام بعضه بعضاً على تمهل وتلبث وفهم ، وهو الذي نزل به القرآن . انظر النشر ٢٠٧/١

(٢) اسمه عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون ، الحلبي المصري ، من أجلّ شيوخ مكي ، روى القراءة عرضاً وسماعاً عن إبراهيم بن عبد الرزاق وإبراهيم بن محمد وغيرهما ، وعنه ابنه أبو الحسن وأحمد بن علي الربيعي وأبو عمر الظلمكي ، حافظ ضابط ذو عفاف ونسك ( ت ٣٨٩ هـ ) ، ترجم في وفيات الأعيان ٨٧٧/٥ ، وطبقات القراء ٤٧٠/١

(٣) هو محمد بن هارون أبو جعفر ، وكنيته « أبو نشيط » شهرته ، أخذ القراءة عرضاً عن قالون ، وسمع روح بن عبادة ومحمد الفريابي ، وعنه رواية أحمد بن محمد بن الأشعث وعن هذا انتشرت روايته عن قالون ، وهي الطريق التي في جميع كتب القراءات ، قال ابن أبي حاتم : صدوق ، وكان ثقة ، ( ت ٢٥٨ هـ ) ، ترجم في طبقات القراء ٢٧٢/٢

(٤) تكملة لازمة من : ص .

(٥) ابن عامر اسمه عبد الله أبو عمران اليحصبي ، إمام أهل الشام في القراءة وإليه نهاية مشيخة الإقراء بها ، عرض على أبي الدرداء والغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وسمع من بعض الصحابة ، وروى القراءة عنه يحيى الذمّاري وختلفه بها ، وأخوه عبد الرحمن بن عامر وسواهما ، ( ت ١١٨ هـ ) ترجم في الجرح والتعديل ١٢٢/٢/٢ ، وطبقات ابن سعد ٤٤٩/٧ ، وطبقات القراء ٤٢٣/١

(٦) التبصرة ١/١٦ ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ٣٢٥/١ ، والكافي ١/٥ .

بعد حرف المد واللين أو المشدد أو الساكن نحو : « دابةٌ ومحيائي »<sup>(١)</sup> في قراءة من أسكن الياء<sup>(٢)</sup> ، فأشباع مد هذا لا اختلاف فيه ، وهو أصل المدّ ، وعليه بُني باب المدّ ، ولم يُختلف في هذا الفصل في الوقف أنه<sup>(٣)</sup> بغير مدّ لأن الهزّة قد انفصلت من حرف المد واللين فأَمِنَ خفاؤه ، إذ هما من كلمتين . وإنما اختلف فيه في الوصل على ما بيننا ، فأما الهزّة إذا سَهَلت بعد حرف المد واللين ، في قراءة حمزة في المتطرفة والمتوسطة ، نحو : « جاؤوا ، ويشاء »<sup>(٤)</sup> وفي قراءة هشام<sup>(٥)</sup> في المتطرفة ، فقد ذكرنا أنه يحتمل وجهين المد وتركه . وعلّة من مدّه<sup>(٦)</sup> أن الهزّة المسهّلة بزنتها محققة ، فمدّه مع التسهيل كما مدّه مع التحقيق ، فهو أقيس وأقوى . وأيضاً فإن التسهيل عارض ، فلا يُعتدّ به ، والتحقيق هو الأصل ، فوجب ألا يُترك مدّه . وأيضاً فإن التسهيل<sup>(٧)</sup> إنما هو في الوقف ، والوقف عارض ، فلا يُعتدّ به ، ويمد في الوقف على ما كان في الوصل<sup>(٨)</sup> . وأيضاً فبالمد<sup>(٩)</sup> يعرف الأصل ، فلا يجب حذفه لأنه يدل على الأصل . وأيضاً فإنك إذا وقفت على الأول لم يكن بدّ

(١) تقدم تخريج هذه الأحرف وسيأتي ذكرها سوى آخرها في « باب علل فواتح السور » الفقرة « ٧ » .

(٢) هو نافع بخلاف عن ورش ، وفي هذا فضل بيان ، انظر التبصرة ١/١٧ ، والتيسير ١٠٨ ، وإبراز المعاني ٨٩ ، والنشر ٣١١/١ ، ٣١٥ .  
(٣) لفظ « انه » سقط من : ص .

(٤) أول الحرفين في سورة آل عمران ( ١٨٤ ) وثانيهما في البقرة ( ٩٠ ) .  
(٥) هشام بن عمار أبو الوليد السلمي القاضي الدمشقي ، مقرئ أهل دمشق ومحدثهم ومفتيهم ، أخذ القراءة عرضاً عن أيوب بن تميم ، وعنه أبو عبيد القاسم بن سلام وأحمد الحلواني وروى عن مالك بن أنس ، وثقه ابن معين وغيره ، ( ت ٢٤٤ هـ ) ترجم في طبقات ابن سعد ٤٧٣/٧ ، والجرح والتعديل ٦٦/٢/٤ .  
(٦) ص : « مد » .

(٧) ص : « التسهيل عارض » .

(٨) التبصرة ١٦/ب ، والتيسير ٣٨ ، والنشر ٣٤٥/١

(٩) ص : « فإن المد » .

من المدّ فيجري الوقف على الوصل<sup>(١)</sup> أولى وأقوى ، وهو الاختيار .

« ١٥ » وعلة من لم يمد أن الهمزة ، لما زال لفظها الذي يخاف على حرف المد واللين أن يخفى به ، أسقط المدّ لأن الذي من أجله وجب المد قد زال ، وهو لفظ الهمزة ، فعامل اللفظ ، ولم يرجع على الأصل ، وعلى هذا قياس المد وتركه في قراءة البزّي<sup>(٢)</sup> وقالون بالتخفيف في الهمزة الأولى ، وفي قوله : ( هؤلاء إن كنتم ) « البقرة ٣١ » ، و ( أولياء أولئك ) « الأحقاف ٣٢ » القياس والنظر يوجبان المدّ مع التسهيل على ما قدّمنا لكن الذي قرأت به في هذا الفصل هو ترك المدّ ، لزوال لفظ الهمزة ، وأنا أخذ بالوجهين وأختار المدّ لما قدّمنا فيه من العلل<sup>(٣)</sup> .

« ١٦ » فإن قيل : قد ذكرت علة ( ١٢/أ ) المد لحروف المد واللين مع الهمزة ، فما علة المد لهن مع المشدد أو الساكن بعدهن ؟

فالجواب أن جميع الكلام لا يلفظ فيه ساكن إلا بحركة قبله ، ولا يوصل أبداً إلى اللفظ ساكن ساكن آخر قبله ، لأنه لا يتبدأ ساكن ، ولا يتبدأ إلا بمتحرك ، ولا يوقف على متحرك فلماً وقع ، بعد حروف المد واللين وحرفي اللين ، حرف مشدد وأوله ساكن ، وحروف المد واللين وحرفا اللين سواكن ، لم يمكن أن يوصل ، إلى اللفظ بالمشدد ، ساكن قبله ، فاجتلبت مدّة تقوم مقام الحركة ، يوصل بها إلى اللفظ بالمشدد ، وكانت المدّة أولى ، لأن الحرف الذي قبل المشدد حرف مدّ ، فزيد في مدّه ، لتقوم المدّة مقام الحركة ، فيتوصل بذلك إلى اللفظ بالمشدد ، وهذا إجماع من العرب ومن النحويين . والعلة في المد للساكن غير المشدد ، تقع بعد حروف المد واللين ، كالعلة في المد للمشدد ، لأن بالمدّة يوصل إلى اللفظ

(١) ب : « الأصل » ، ص : « فجزى الوصل على الوقف » وتوجيهه من هذه ومن : ل .

(٢) اسمه أحمد بن محمد بن عبد الله ، قارئ ، قرأ على أبيه محمد وعبد الله ابن زياد وعكرمة بن سليمان ، وعليه الحسن بن الحباب وأحمد بن فرج ، أستاذ ، متقن ثبت ، على أنه لين ، ( ت ٢٥٠ هـ ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٧١/١/١ ، وميزان الاعتدال ١٤٤/١ ، وطبقات القراء ١١٩/١

(٣) التبصرة ١٦/ب - ١/١٧ ، والتيسير ٣٣ ، والنشر ٣٧٧/١



بلساكن بعد حرف المد واللين ، فليس ، في كلام العرب ، ساكن يلفظ به ، إلا وقبله حرف متحرك ، أو مدة على حرف مد ، تقوم مقام الحركة ، ألا ترى أن بعض العرب يحرك الساكن الذي قبل المشدد ليصل بالحركة إلى اللفظ بالمشدد ، فأثر الحركة على زيادة المد فيقول في : دابة ، دابة ، وقد قرئ « ولا الضالين » أبدل من الألف همزة مفتوحة ، ليصل بها إلى النطق باللام<sup>(١)</sup> المشددة<sup>(٢)</sup> ، ومن هذا الباب في المد قوله : ( الله ) « التمل ٥٩ » و ( الذكرين ) « الأنعام ١٤٤ » لأنه أبدل من ألف الوصل ألف صحيحة<sup>(٣)</sup> ليفرق بين الاستفهام والخبر ، فلما أتى بعدها حرف مشدد لأجل إدغام لام التعريف فيما بعدها ، زادوا في مدّ الألف ، التي هي عوض من ألف الوصل ، لتقوم المدة مقام الحركة ، فيوصل بها إلى اللفظ بالمشدد<sup>(٤)</sup> ، وقوي المد في ذلك ، لأن لفظة الاستفهام ، وليس في الكلام موضع يثبت لألف الوصل فيه عوض<sup>(٥)</sup> في الوصل غير هذا النوع « وايم الله » في الاستفهام وفي القسم<sup>(٦)</sup> .

« ١٧ » وعلّة ذلك أنك لو حذف ألف الوصل في هذا ، على أصل حذفها في الوصل في جميع الكلام ، لم يكن بين الخبر والاستفهام فرق ، لأن الخير في هذا ألفه مفتوحة ، والاستفهام ألفه مفتوحة ، فلا يكون بينهما<sup>(٧)</sup> فرق ، فأبدلوا من ألف الوصل ألفا صحيحة زائدة ، ليفصل<sup>(٨)</sup> بين الاستفهام والخبر ، فلما وقع بعدها

(١) ص : « إلى اللام » .

(٢) قراءة « ولا الضالين » بالهمز لأبواب السخّتياني انظر المحتسب ٤٦ ، وإعراب

ثلاثين سورة ٣٤

(٣) ب : « صحيح » والاولى ما في : ص .

(٤) التبصرة ١/١٧ ، وإبراز المعاني ٨٩ ، والنشر ١/٣١٥ ، ٣٦٠ .

(٥) ص : « يثبت فيه ألف الوصل عوض » .

(٦) اسرار العريبة ٤٠٠ ، ٤٠٢ .

(٧) قوله : « فرق لأن الخبر ... بينهما » سقط من : ص ، بسبب

انتقال النظر .

(٨) ص : « ليفرق » .

المشدد زيد في مدها للعلة التي ذكرنا ، والوقف في هذا كالوصل ، لأن العلة باقية في الوقف كالوصل (١) .

فأما الوقف على أواخر الكلم ، التي قبل الآخر (١٢/ب) منها حرف مد ولين ، نحو : « عليم ، وخير ، ويعلمون » (٢) وشبهه ، فإنه يلزم من وقف بالسكون أو بالإشمام فيما يجوز فيه الإشمام ، أن يمد بين الساكنين مدًّا غير مشبع ، لالتقائهما في الوقف ، ولا يلزم إشباع المد لأن الوقف والسكون عارضان (٣) .

« ١٨ » فإن قيل : فلم لا يمدّ هذا كمد « معياني ، واللائي » (٤) في الوقف ، في قراءة من أسكن الياء في الوصل ، وكلاهما اجتمع فيه ساكنان في الوقف (٥) ؟

فالجواب أن سكون الياء في « معياني ، واللائي » لازم في الوصل والوقف على قراءة من قرأ بذلك (٦) ، فوجب أن يلزم فيه المد المشبع ، لالتقاء الساكنين ، لتقوم المدة مقام حركة يوصل بها إلى النطق بالساكن الثاني . و « يعلمون ، وخير » وشبهه إنما سكن في الوقف ، فسكونه عارض ، والحركة فيه منوية مرادة ، فضعف إشباع (٧) مدّه لذلك ، وأيضاً فإنه قد وصل إلى اللفظ به بحركته ثم أسكن للوقف ، وليس كذلك « معياني ، واللائي » في قراءة من أسكن في الوصل ، فمدّ « يعلمون » وشبهه في الوقف غير مشبع لما ذكرنا ، فإن رمت الحركة فيما يجوز فيه روم الحركة فمدّته أقل من ذلك ، لأنه قريب من المتحرك ، لإتيان الروم للحركة فيه ، وحروف المد واللين هنّ مدّات في خلقهن ، لا بدّ فيهن من

(١) إيضاح الوقف والابتداء ١٩١

(٢) الأحرف الثلاثة في سورة البقرة على ترتيبها : ( ٢٩ ٢ ، ٢٣٤ ، ١٣ ) .

(٣) التبصرة ١/١٧ - ١٨/ب ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ١/٢٤٥

(٤) أول الحرفين في سورة الأنعام ( ١٦٢ ٢ ) والثاني في الأحزاب ( ٤٢ ) .

(٥) التبصرة ١/١٧ ، والتيسير ٦٨ ، ١٠٨ ، ١٧٧ ، والنشر ١/٢١١

(٦) الحرف الأول روي عن نافع الوجهان فيه : الإسكان والفتح غير أن

الداني استحج له الفتح ، انظر التيسير ١٠٨ ، والحرف الثاني مروى عن أبي عمرو

والبزي وورش في حال الوقف انظر التيسير ١٧٧

(٧) لفظ « إشباع » سقط من : ص .

المد على (١) انفرادهن ، وإن قل (٢) . ولا يحسن ترك المدّ في اسم « الله » لأن تركه يوجب حذف الألف منه ، وذلك غير جائز إلا في شعر (٣) ، والوقف عليه بالإسكان أو بالإشمام لا بدّ فيه من مد زائد على ما ذكرنا ، لالتقاء الساكنين ، وإن وقفت عليه بروم الحركة كان المدّ أقل .

(١) ص : « عند » .

(٢) ص : « قيل » .

(٣) ذكر مكّي أن الفراء نسب لفة قصر لفظ الجلالة لبعض قيس وردّها،

انظر التبصرة ١٧/ب .

## أول الثاني

### باب

### علل المد في فواتح السور

« ١ » قال أبو محمد : اعلم أن المد في فواتح السور إنما يحذف لاجتماع ساكنين لازمين ، فحيثما اجتمعا فمدد لتفصل بين الساكنين بالمد ، الذي يقوم مقام حركة ، يتوصل بها إلى اللفظ<sup>(١)</sup> بالساكن الثاني ، فهو مبني على ماقدّمنا من العلل ، في المد للمشدود والساكن ، يقعان بعد حرف المد واللين ، فهو مثله في العلة المتقدمة<sup>(٢)</sup> ، فتمدد « قاف ، وصاد ، وسين ، وميم ، ونون » لاجتماع الساكنين ، وأصل هذه الحروف الوقف عليها لأنها حروف التهجي محكية ، غير مخبر عنها بشيء ، فالسكون والوقف عليها هو أصلها<sup>(٣)</sup> ، فإن تحرك الساكن الثاني لعلة أوجبت ذلك ، فمن القراء من يترك المد على حاله ، كورش خاصة ، على الأصل ، ولا يعتد بالحركة ، لأنها عارضة حدثت لعلة الوقف عليها ، والسكون هو الأصل ، وذلك نحو : ( الم ، الله ) « آل عمران ١ ، ٢ » ( ١٣ / ١ ) و ( الم . أحسب الناس ) « العنكبوت ١ ، ٢ » في قراءة ورش ، لأنه يلقي حركة الهمزة من « أحسب » على الميم ، فلما

(١) ص : « لنطق » .

(٢) انظر الفقرة « ١٦ » من الباب المتقدم .

(٣) معاني القرآن ١ / ٩ ، ومجاز القرآن ١ / ٢٨٧ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٣٠ ،

وتفسير الطبري ١ / ٦٧ ، ٢٠٨ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٧٩ ، وكتاب سيبويه

٢ / ٣٤ ، والكشاف ١ / ١٢ ، والبحر المحيط ١ / ٣٤ ، والقطع والائتناف ١ / ١٢ .

كانت الحركة في الميم ، ليست بلازمة ، أبقى المد على حاله ، لسكون الميم وسكون الياء قبلها ، وهو القياس ، والاختيار في « الم • أحسب الناس » ومنهم من لا يمدّه ، لأن الثاني قد تخرّك ، فزال لفظ [ الميم ]<sup>(١)</sup> لالتقاء الساكنين وعليه أكثر القراء في « الم الله » ، وهو الاختيار لإجماعهم على ذلك<sup>(٢)</sup> .

« ٢ » فإن قيل : فلايّ علة حرّكت الميم في « الم الله » ، وما الفرق بينه وبين « الم • أحسب الناس » ؟

« ٣ » فالجواب أن في حركة الميم في « الم الله » ثلاثة أقوال : الأول أنها فتحت لسكونها وسكون ما بعدها ، وهو اللام المشددة ، على نية الوصل بما بعدها ، ووجبت الحركة فيها ، لأنها ليست من حروف المدّ واللين ، التي تمدّ للمشدّد ، فتقوم المدة مقام الحركة • والقول الثاني أنها فتحت لسكونها وسكون الياء قبلها ، على نية وصلها بما بعدها ، لا على نية الوقف عليها ، فهي في هذا الوجه كـ « أين ، وكيف » • والقول الثالث أنها ألقي عليها حركة الألف من اسم « الله » جل ذكره ، على نية الوقف عليها ، وقطع ألف اسم « الله » للابتداء بها ، وعلى أن الألف من اسم « الله » ألفت قطع ، على قول ابن كيسان<sup>(٣)</sup> ، وإنما وضعت عنده لكثرة الاستعمال ، وكذا هي عنده<sup>(٤)</sup> في كل موضع ، أصلها الهمزة والقطع ، لكن رفض أصلها ، ووُضعت بما قبلها لكثرة الاستعمال فهي واللام بعدها بمنزلة « قد » فلما أُلقيت حركة الهمزة على الميم تحركت ، وصارت بمنزلة « الم • أحسب الناس » في هذا الوجه على قراءة ورش ، فأما الفرق ، بين « الم الله » و « الم • أحسب الناس » لورش ، فهو ماقدّمنا ، من أن حركة الميم في

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) التبصرة ١/١٨ ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ١/٣٥٥

(٣) هو محمد بن أحمد بن كيسان أبو الحسن ، كان قيّمًا بمذهب البصريين والكوفيين ، أخذ عن المبرد وثلعب ، وقال ابن مجاهد : كان أنحى منهما ، يعني المبرد وثلعبا ، (ت ٢٩٩ هـ) ترجم في انباه الرواة ٣/٥٧ ، وبغية الوعاة ١/١٨

(٤) ص : « وكذلك القول عنده » .

« الهم الله » تحتل ثلاثة أوجه على ما ذكرنا ، فهي متمكنة في الحركة ، و « الم . أحسب الناس » لا تحتل حركة الميم في قراءة ورش ، إلا وجهاً واحداً ، وهو إلقاء حركة الهمزة عليها ، فهي عارضة ، فالمد فيه أقوى من المد في « الهم الله » وبالمد قراءة ورش (١) فيهما (٢) .

« ٣ » قال أبو محمد : فالمد في هذا الفصل ، في أوائل السور لا لتقاء الساكنين مشبع عند القراء كلهم ، غير أن ما وقع بعده مشدد أمكن في المد ، من الذي ليس بعده مشدد (٣) نحو : ( طسم ) « الشعراء ١ » في قراءة من أدغم النون في الميم ، هو أمكن مدّاً من المد في قراءة من أظهر النون (٤) وكذلك المد في : ( كهيعص . ذكر ) « مريم ١ ، ٢ » مد الصاد أشبع على قراءة من أدغم الـدال ، من هجاء صاد في الـدال من « ذكر » ، من مدّ من أظهر الـدال (٥) .  
والعلة في ذلك أن ( ١٣/ب ) المشدد حرف يقوم مقام حرفين ، وفي زنة حرفين ، فطال المد قبله باشتغال اللسان بإخراج حرف هو في الأصل حرفان .  
وأيضاً فإن جواز التقاء الساكنين إنما هو في الأصل للمشدد ، وقيس عليه غير المشدد ، فالأصل أقوى وأولى بالمد من الفرع ، ومن القراء من يسوّي بينه وبين غير المشدد في المد (٦) . وعلة في ذلك أن المد إنما وجب لاجتماع ساكنين ،

(١) ص : « قرأت لورش » .

(٢) التبصرة ١٨/ب ، والتيسير ٣٠ ، والنشر ٣٥٥/١

(٣) ص : « الذي لم يقع بعده غير مشدد » .

(٤) الذين أدغموا في هذه السورة وفي القصص في الإدراج هم سوى حمزة وأبي جعفر انظر النشر ١٨/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٨٠

(٥) الذين أدغموا الـدال في الـدال هم أبو عمرو وحمزة والكسائي ، انظر المختار

في معاني قراءات أهل الأمصار ٣/ب ، والتيسير ٤٢ ، والنشر ٣٥٧/١ ، ٤/٢

(٦) هو ورش على ما ذكر ابن الجزري من رواية إسماعيل النحاس ومحمد الفيرواني عن أصحابهما عن ورش ، وكذا الداني جوّد الوجهين . وأما مكّي فقد ذكر وجوه ما تقدم ، لكنه آثر المد لجميعهم لأنه أقيس ، انظر التبصرة ١٨/ب ، والنشر ٣٥٥/١ ، ٣٥٧ ، وانظر أيضاً كتاب سيويه ٥٠٤/٢

فكيفما اجتماعا وجب المد لهما ، فالمد يوصل بها إلى النطق بالساكن ، كان مشدداً أو غير مشدد ، فذلك سواء .

« ٤ » قال أبو محمد : وزيادة المد للمشدد أقوى ، وذلك أن الذي آجمع على جوازه من التقاء الساكنين هو أن يكون الأول حرف مد ولين ، والثاني حرفاً مشدداً ، فهو (١) الأصل ، ثم قيس عليه في الجواز فرع (٢) الساكن غير المشدد بعد حرف المد واللين . وسيبويه لا يبيحه ، وكثير من أصحابه على منع جوازه إلا مع المشدد (٣) ، والمشدد هو الأصل (٤) ، والأصل له ميزة على الفرع ، والمشبّه بالشيء ليس كمثله في قوته وتمكنه ، فزيادة المد مع المشدد أحسن ، لأنه الأصل في جواز التقاء الساكنين ، وكلا الوجهين حسن . فأما مد « عين » في « كهيعص » وفي « عسق » (٥) دون مد « ميم » قليلاً لافتتاح ما قبل الياء في هجاء « عين » وانكسار ما قبل الياء في هجاء ميم ، فحرف المد واللين أمكن في المد من مد حرف اللين ، وكلا الوجهين ممدود لالتقاء الساكنين . ولو قال قائل : إني أسوي بينهما في المد لأن في كليهما ساكنين ، اجتماعاً ، لكان قياساً ، لكن تفضيل مد « ميم » على مد « عين » أقوى في النظر ، وفي الرواية في ذلك لجميع القراء ، وأكثر هذا المد إنما أخذ (٦) مشافهة ، وليس هو كله بمنصوص .

« ٥ » فأما تفضيل حرف المد واللين في المد على حرف اللين ، مع الهزمة ، فلا اختلاف فيه نحو : « سَوء ، وسَوءة ، وشيء ، وسيئت » (٧) في قراءة ورش ،

(١) ص : « فهذا » .

(٢) ب : « وفرع » ، ص : « وقوع » وما أثبتته وجهه ، وانظر مصادر إحالة الفقرة

الثانية من الباب نفسه .

(٣) كتاب سيبويه ٢/٤٩٤

(٤) ص : « فالمشدد الأصل » .

(٥) الحرف الأول في سورة مريم (آ ١) ، والثاني في الشورى (آ ٢) .

(٦) ص : « أخذ به » .

(٧) الحرف الأول والثالث في سورة البقرة (آ ٤٩ ، ٢٠) والثاني في المائدة

(٣١ آ) والرابع في الملك (آ ٢٧) ، وسيأتي ذكر هذه الأحرف في « باب تخفيف الهزمة

وأحكامه وعلله » ، الفقرة « ٨ » .

وليس « عين » في المد كمد « شيء » في الوقف ، لأن « عين » الساكنان فيه لازمان في الوصل والوقف ، و « شيء » إنما عرض فيه لاجتماع ساكنين في الوقف ، فهو ك « يعلمون » في الوقف وشبهه الذي مدته غير مشبع ، وقد مضى ذكر ذلك وعلته<sup>(١)</sup> . ف « عين » ألزم في المد من « شيء » في الوقف ، في غير قراءة ورش ، ألا ترى أنك لا تصل « عين » بما بعدها إلا بالمد ، وتصل « شيئاً » بما بعدها في غير قراءة ورش ، بغير مد ، فهما مختلفان ، فإن وقفت عليهما كان مد « عين » في الوقف كمدّها في الوصل ، ويدخل في « شيء » في الوقف من المد مثل ما يكون في « يعلمون » ونحوه في الوقف ، غير أن « شيئاً » أقل مدأ ، لأنه ليس فيه حرف مد ولين ، إنما فيه حرف لين ، وقد ( ١٤ / ١ ) بيئنا أن حرف المد واللين ، إذ وجب له المد ، فهو أمكن في المد من حرف اللين ، إذا وجب له المد .

« ٦ » واعلم أن المد مع الساكن بعد حرف المد واللين ، والمشدد بعد حرف المد واللين ، أقوى منه مع الهمزة ، بعد حرف المد واللين ، وعلّة ذلك أن حرف المد واللين ، إذا وقع بعده ساكن مشدد أو غير مشدد ، لا<sup>(٢)</sup> بدء فيه من المد ضرورة ، ليضل بالمدّة إلى اللفظ بالساكن ، والهمزة إذا وقعت بعد حرف المد واللين لك<sup>(٣)</sup> أن تدع إشباع المد في الكلام ، فتقول : صائم ، وقائم ، بغير إشباع ، قد تثبت الألف والهمزة ، ولا تشبع المد ، فأما في القرآن فلا بد من إشباع المد اتباعاً للرواية ، وإلا فترك إشباع المد جائز فيه في الكلام ، فما كان المدّ فيه لازماً لا بدّ منه ، أقوى في المدّ مما يجوز فيه ترك إشباع المد<sup>(٤)</sup> .

« ٧ » واعلم أن كل كلمة مددتها ، لهزمة أو ساكن بعد حرف المد واللين ، فإنك إذا وقفت عليها مددتها ، والعلّة التي من أجلها مددت باقية ، مددت أيضاً كالوصل ك « جاء ، وشاء ، وقائم ، ودابة »<sup>(٤)</sup> ونحوه ، فإن زالت العلة ، التي

(١) انظر الباب المتقدم الفقرة « ١٧ » ومصادر إحالة رقم « ١ » .

(٢) الوجه ربط جواب « إذا » بالفاء .

(٣) التبصرة ١٨ / ١ - ب ، والنشر ٣٤٤ / ١ .

(٤) أول هذه الأحرف في سورة النساء ( ٤٣ آ ) والثاني والثالث في البقرة

( ٢٠ آ ، ١٦٤ ) والرابع في آل عمران ( ٣٩ آ ) .



مددت من أجلها في الوقف ، تركت المد نحو : ( في أنفسهم ) « آل عمران ١٥٤ » و ( قوا أنفسكم ) « التحريم ٦ » وشبهه ، إذا وقفت على الكلمة الأولى لم تمد ، فإن زالت العلة ، التي توجب المد في الوصل ، مددت على تقدير إثبات تلك العلة ، لأن زوالها عارض نحو : « من آمن ، والآخرة »<sup>(١)</sup> في قراءة ورش . ونحو : « هؤلاء إن كنتم ، وأولياء ، وأولئك »<sup>(٢)</sup> في قراءة قالون والبزري يخفان الهمزة الأولى . وقد ذكرنا أن من القراء من لا يمدّ هذا الفصل لقالون والبزري ، وعللناه فيما تقدّم بزوال لفظ الهمزة<sup>(٣)</sup> .

« ٨ » واعلم أنه ، إذا زال الحرف الذي يجب<sup>(٤)</sup> له المد في الوصل لعله ، تركت المد لزوال الحرف الممدود ، فإن وقفت رجع الحرف ، ومددت نحو قوله تعالى : ( تبوءوا الدار ) « الحشر ٩ » تصل بغير مدّ لزوال الواو ، لالتقاء الساكنين ، الواو واللام ، فإن وقفت مددت لرجوع الواو ، وقبلها همزة في قراءة ورش .

(١) تقدّم ذكر هذين الحرفين في الباب المتقدم أولهما في فقرة « ١٠ » وثانيهما في فقرة « ٧ » وسيأتي ذكر الثاني في «باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش» الفقرة « ٢ » ، و«علل الاختلاف في الوقف على الهمز» ، الفقرة « ٨ » .  
(٢) أول هذه الأحرف وثالثها في سورة البقرة (١٦٣ ٣١٥) ، وثانيهما في آل عمران (٢٨١) وسيأتي ذكرها جميعا في «باب ذكر جمل من تخفيف الهمز» .  
(٣) البصرة ١٨/ب ، والتيسير ٣٣ ، وإبراز المعاني ١١٥ ، والنشر ٣٥١/١ ،

## باب

### علل اختلاف القراء

#### في اجتماع همزتين

« ١ » اعلم أن أصل هذا الباب على ضربين : ضرب لم يَختلف في تخفيف الثانية فيه ، وذلك إذا كانت الثانية ساكنة نحو : « أمن ، وأدم ، وأوتي ، وأتانا<sup>(١)</sup> » ونحوه ، كلهم على تخفيف الثانية وإبدالها<sup>(٢)</sup> بألف ، إذا انفتح ما قبلها ، وياء إذا انكسر ما قبلها ، وبواو إذا انضم ما قبلها ، وعلى ذلك لغة العرب فيها ، قد رفضوا استعمال تحقيق الثانية في هذا النحو حيث وقع • وعلّة ذلك أن الهمزة الثانية لمّا ( ١٤/ب ) كانت لا تنفصل منها الأولى ، ولا تفارقها في جميع تصاريف الكلمة ، استقلوا ذلك فيها ، مع كثرة استعمالهم لذلك ، وكثرة تصرفه في الكلام ، فتركوا تحقيقها استخفافاً ، إذ كانوا يخفّفون المفردة استخفافاً ، لثقل الهمزة المفردة ، فإذا تكرّرت كان ذلك أعظم ثقلاً ، فإذا لزمت كل واحدة منهما الأخرى كان ذلك أشد ثقلاً ، فرفضوا استعمال التحقيق للثانية في هذا النوع ، لما ذكرنا ، وعليه لغة العرب وكل القراء<sup>(٣)</sup> • والضرب الثاني اختلفت العرب والقراء في تحقيق الثانية وتخفيفها فيه ، وهو كل همزتين اجتمعتا ، ويجوز أن تنفصل الأولى من الثانية نحو : « جاء أحدهم ، وهؤلاء إن كنتم ، ويشاء إلى<sup>(٤)</sup> »

(١) تقدّم ذكر هذه الأحرف في «باب المدّ علله وأصوله» الفقرة «٤» .

(٢) ص : «وبدلها» .

(٣) كتاب سيويه ١٩٦/٢

(٤) أول هذه الأحرف في سورة المؤمنون (٩٩ آ) وثانيهما تقدّم ذكره في الباب

للمتقدم الفقرة «٧» ، وثالثها في البقرة (١٤٢ آ) ، وسيأتي ذكره في «باب ذكر جمل

من تخفيف الهمز» .

وشبهه • ومثل : « أنذرتهم ، وأأقررتهم »<sup>(١)</sup> لأن حذف الأولى من هذا جائز ، والوقف على الكلمة الأولى جائز ، فالأولى كالمنفصلة من الثانية فيه ، غير لازمة لها في كل حال ، ففارق ذلك علة الهمزتين في « آدم ، وأمن » ونحوه ، وعلة ذلك أنه لما جاز انفصال الأولى من الثانية آل الأمر إلى جواز انفرد كل واحدة من الأخرى ، وذلك غير ثقيل ، فجاز الجمع بينهما مُحَقَّقَتَيْنِ ، إذ الأولى في كلمة والثانية في كلمة أخرى • وهذا النوع على ضربين : ضرب من كلمتين ، يجوز لك أن تقف على الهمزة الأولى وتفصلها من الثانية ، فصار اجتماعهما في الوصل كأنه عارض ، فحسن تحقيقهما في الوصل ، إذ لا اجتماع لهما في الوقف ، وإذ لا بُدَّ من تحقيقهما إذا وقفت على الأولى وابتدأت بالثانية ، فجرى الوصل في حكم الوقف<sup>(٢)</sup> في هذا • والضرب الثاني هو ما اجتمعت الهمزتان فيه ، في ظاهر اللفظ من كلمة ، والتقدير في الأولى أنها منفصلة في النية ، لأن لك حذفها في كلام العرب ، ولأنها داخلة على الثانية<sup>(٣)</sup> قبل أن لم تكن فصارت بمنزلة ما هو من كلمتين ، وذلك كل همزة استفهام دخلت على ما بعدها من همزة أخرى نحو : « أنذرتهم ، وأأقررتهم » وشبهه ، الهمزة الأولى دخلت على « أنذر ، وأقرر » قبل أن لم تكن • وقد قرئء بحذفها في « أنذرتهم »<sup>(٤)</sup> ، فهي بمنزلة همزة من كلمة أخرى ، إذ الانفصال والزيادة فيها مقدران منويان ، فصارت بمنزلة ما هو من كلمتين ، فجاز تحقيقهما بخلاف الهمزتين اللتين لا يمكن أن يقدر في الأولى الانفصال من الثانية ، ولا يمكن حذفها على وجه ، إلا أن تلتقى حركتها

(١) أول الحرفين في سورة البقرة (٦٦) وثانيهما في آل عمران (٨١ آ) ، وسيأتي ذكر الأول في «باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز» ، الفقرة «٧» وفي سورة الاعراف ، الفقرة «٣٤» .

(٢) ص : «حكم الوصل على حكم الوقف» .

(٣) ب : «الأولى» ووجهه ما في : ص .

(٤) ذكر أبو علي مذهب أبي عمرو في القراءة في الدرّج ، على ما حكى سيبويه ،

أنه يلقي حركة الهمزة الأولى على ما قبلها ويحذفها ، انظر الحجة ٢١٦/١ .

على ساكن قبلها ، فتكون مرادة منوية • وتحقيق الهمزتين فيما هو من كلمتين في اللفظ أقوى من تحقيقه فيما هو من كلمة في اللفظ ، وإن كان تقدير الأولى الانفصال ، لأن اللفظ قد جمعهما في كلمة ، فشابه ما قد اجتمع ( ١٥/أ ) على تخفيف الثانية من نحو : « آدم » وما كان من كلمتين ، وإن كان اللفظ قد جمعهما ، فإن الأولى في تقدير الانفصال من الثانية ، إذ الوقف عليها والابتداء بالثانية جأز حسن ، فصار اجتماعهما في اللفظ في الوصل كأنه يشبه<sup>(١)</sup> العارض فحسّن تحقيقهما من كلمتين ، وقوي ذلك •

« ٢ » فإن قيل : فما بال همزة كثره فيها التكرير واستثقل ، ولم يكره ذلك في سائر الحروف إذا تكررت ، إلا على لغة من أدغم الحرف المتكرر في نظيره؟<sup>(٢)</sup>

فالجواب أن الهمزة على انفرادها حرف بعيد المخرج جكّد صعب على التلاطف به ، بخلاف سائر الحروف ، مع ما فيها من الجهر والقوة ، ولذلك استعملت العرب في الهمزة المفردة ما لم يستعمله في غيرها من الحروف ، فقد استعملوا فيها : التحقيق ، والتخفيف ، وإلقاء حركتها على ما قبلها ، وإبدالها بغيرها من الحروف ، وحذفها في مواضعها ، وذلك كله لاستثقالهم لها ، ولم يستعملوا ذلك في شيء من الحروف غيرها ، فإذا انضاف إلى ذلك تكريرها كان أثقل كثيرا عليهم ، فاستعملوا في تكرير الهمزة من كلمتين التخفيف للأولى ، والتخفيف للثانية ، والحذف للثانية ، والحذف للأولى ، وبعضهم يحققهما جميعا ، إذ الأولى كالمنفصلة من الثانية ، إذ هي من كلمة أخرى<sup>(٣)</sup> •

(١) ص : «شابه» .

(٢) قال سيبويه في استئصال الهمزة مكررة : «فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا ، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة» ، وذكر قبل ذلك أن أهل الحجاز استئصلوا تحقيق الواحدة ، ورد<sup>٤</sup> مذهب من حققهما ، انظر الكتاب ١٩٤/٢ ، ٤٩٥ ، وانظر كراهة إدغام الحرف المتكرر ، سوى الهمزة في نظيره في الكتاب أيضا ٤٩٤/٢ ، والحجة ١/٢٠٩ .

(٣) كتاب سيبويه ١٩٠/٢ ، ١٩٤ ، والحجة ١/٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١١ .

« ٣ » فحجة من حَقَّق الهمزتين في كلمة ، وهي قراءة أهل الكوفة<sup>(١)</sup> وابن ذَكْوَان<sup>(٢)</sup> ، في نحو : « أأنذرتهم » وشبهه<sup>(٣)</sup> ، أنه لما رأى الأولى في تقدير الانفصال من الثانية ، ورآها داخلة على الثانية ، قبل أن لم تكن ، حَقَّق كما يحقُّ ما هو من كلمتين ، وحسُن ذلك عنده لأنه الأصل ، وزاده قوة أن أكثر هذا النوع بعد الهمزة الثانية فيه ساكن ، فلو خَفَّف الثانية ، التي قبل الساكن ، لقرب ذلك من اجتماع ساكنين<sup>(٤)</sup> ، لا سيما على مذهب من يدل من الثانية ألفا<sup>(٥)</sup> ، فلمَّا خاف اجتماع الساكنين حَقَّق ، ليسلم من ذلك ، ولأنه أتى بالكلمة على أصلها محققة ، ولأنه لو خَفَّف الثانية لكانت بزتها محققة . فالاستثقال<sup>(٦)</sup> في المقياس مع التخفيف باق ، ولذلك قرئ بإدخال ألف بين الهمزتين مع تخفيف الثانية ، لأن الاستثقال<sup>(٦)</sup> مع التخفيف باق ، إذ المخففة بزتها محققة<sup>(٧)</sup> .

« ٤ » وجحة من خَفَّف الثانية هو ما قدّمنا من استثقال الهمزة المفردة (١٥/ب) فتكريرها أعظم استثقالا ، وعليه أكثر العرب ، وهو مذهب نافع وابن كثير وأبي عمرو وهشام . وأيضاً فإنه لما رأى العرب ، وكلّ القراء قد خَفَّفوا الثانية ، إذا كانت ساكنة استثقالا ، كان تخفيفها إذا كانت متحركة أولى ، لأن المتحرك أقوى من الساكن وأثقل ، وأيضاً فإن جماعة من العرب ومن القراء قد

(١) أهل الكوفة أو الكوفيون كما يذكر أحيانا حمزة والكسائي وعاصم .

(٢) اسمه عبد الله بن أحمد بن بشير أحد من روى القراءة عن ابن عامر ، شيخ الإقراء بالشام ، أخذ عرضاً عن أيوب بن تميم . وقرا على الكسائي وروى الحروف عن ابن المسيب عن نافع ، وعنه ابنه أحمد ، وأحمد بن يوسف التقيلي وأبو زرعة الدمشقي وغيرهم ، (ت ٢٤٢ هـ) ، ترجم في طبقات القراء ٤٠٤/١ .

(٣) التبصرة ١٩/ب ، والتيسير ٣٢ ، والنشر ١/٣٥٩ .

(٤) ص : « من اجتماعهما » .

(٥) هو ورش ، انظر مصادر الإحالة المتقدمة .

(٦) ص : « فالاستعمال » .

(٧) هي قراءة قالون وأبي عمرو وهشام ، انظر مصادر الإحالة المتقدمة في الفقرة ذاتها .

كرهوا اللفظ بالهمزة المفردة ، فحفظوها ساكنة ومتحركة نحو : « يومن ، ويواخذ<sup>(١)</sup> » ، فكان تخفيفها إذا تكررت أولى وأقيس<sup>(٢)</sup> .

« ٥ » وحجة من خفف الثانية من كلمة ، وأدخل بين الهمزتين ألفاً ، وهو مذهب أبي عمرو وقالون عن نافع ، وهشام عن ابن عامر ، أنه لما كانت الهمزة المخففة بزنتها محققة قدر بقاء الاستقلال على حاله مع التخفيف ، فأدخل بينهما ألفاً ليحول بين الهمزتين بجائل ، يمنع من اجتماعهما . وقد روي ذلك أيضاً عن ورش<sup>(٣)</sup> ، والعلّة في الجمع بين الهمزتين من كلمة المختلفتي الحركة نحو : « أئذا ، وأئتكم<sup>(٤)</sup> » وشبهه ، وبه قرأ الكوفيون وابن ذكوان ، وفي تخفيف الثانية ، وهي قراءة أبي عمرو وقالون [ وهشام ]<sup>(٥)</sup> هو ماقدّمنا من العلّة في الهمزتين المتفتحتي الحركة من كلمة نحو : « أأنذرتهم » فقسه عليه ، فالعلّة<sup>(٦)</sup> واحدة .

« ٦ » وحجة من حقق الهمزتين المتفتحتين من كلمتين هو ماقدّمنا من تقدير انفصال الأولى من الثانية ، وأن الوقف يفصل بينهما ، وأن تخفيف الثانية في الوزن كالتحقيق ، فقرأه على الأصل ، وهو التحقيق . فعلى العلل المتقدمة في

(١) أول الحرفين في سورة البقرة (٢٣٢ ت) وسيأتي ذكره «باب علل الهمزة المفردة» الفقرة «٣» ، وثانيهما في النحل (٦١ آ) ، وتقدّم ذكره في باب المد وعلله وأصوله ، الفقرة «٩» .

(٢) التخفيف للهمزة ، وبعمامة هو مذهب أهل الحجاز ، قال سيبويه : «استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة» ، وقال : «ألا ترى أن لو لم تكن إلا همزة واحدة خففوها» انظر الكتاب ١٩٤/٢ ، ١٩٥ ، وأما القراء الذين يخففونها واحدة فهم ورش ، وأبو عمرو في القراءة درجاً أو في الصلاة ، وحزمة أيضاً ، انظر التبصرة ١/٢٣ - ب ، والتيسير ٣٤-٤١ ، والنشر ١/٣٨٥ .

(٣) التبصرة ١٩/ب .

(٤) أول الحرفين في سورة الرعد (٥ آ) ، وثانيهما في سورة آل عمران (١٥ آ) ، وسيأتي ذكرهما في سورة الرعد ، الفقرة «٥» .

(٥) تكلمة لازمة من : ص ، وتوجيهها من التيسير ٣٢ .

(٦) ب : «والعلّة» وبالفاء كما في «ص» وجهه .

الهمزتين من كلمة في هذا الفصل ، وله مزية في القوة في التحقيق أن الأولى منفصلة من الثانية ، في الوقف ، وأن الوصل كأنه عارض ، وبه قرأ الكوفيون وابن عامر<sup>(١)</sup> .

« ٧ » وحجة من خفف الثانية كحجته المتقدمة<sup>(٢)</sup> في تخفيف الثانية ، فيما هو من كلمة نحو : « أنذرتهم » فقيه عليه ، وكانت الثانية عنده أولى بالتخفيف من الأولى ، لأن الثانية تقع للتكرير ، وبها يقع الاستثقال ، فحقتها لأنها أولى بالتخفيف من الأولى ، وأيضاً فإن الأولى قبلها ساكن في أكثر هذا الفصل ، فلو خففتها لقرّب اللفظ من الجمع بين ساكنين ، فأثر تخفيف الثانية لذلك ، إذ قبلها متحرك ، وبه قرأ ورش<sup>(١)</sup> .

« ٨ » وحجة من خفف الأولى<sup>(٢)</sup> أنه لما رأى الثانية ، لا بدّ لها من التحقيق في الابتداء ، أجرى الوصل على ذلك فحقتها ، فوجب تخفيف الأولى ، إذ قد حصل التحقيق للثانية ( ١٦/أ ) لما ذكرنا . وأيضاً فإنه لما كان بالثانية ، يقع التكرير والاستثقال ، خفف الأولى ، ليزول لفظ التكرير والاستثقال عن الثانية .

« ٩ » وحجة من حذف الأولى من الهمزتين المتفتحتي الحركة من كلمتين ، وهو أبو عمرو ، في المكسورتين والمضمومتين ، ووافقه البزّي وقالون على الحذف في المفتوحتين<sup>(٢)</sup> ، أنه جعل الثانية تقوم مقام الأولى وتنوب عنها ، وفي المدة الأولى وجهان : المد لأن الحذف عارض ، ولأن الثانية تقوم مقام الأولى . وعلّة ترك المد أنه لعدم الهمزة التي من أجلها وجب المد ، وكذلك الاختلاف فيها ، في قراءة من ترك مدّ حرف لحرف المد ، وتركه على ما ذكرنا من العلل فيما تقدم<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر مصادر إحالة الفقرة الرابعة .

(٢) ص : « كالحجة المتقدمة » .

(٣) هو مذهب البزّي وقالون ، انظر التبصرة ١/٢٢ ، والتيسير ٣٣ ، والنشر

(٤) انظر الفقرة «٧» من باب علل المد في فواتح السور .

« ١٠ » وحجة من حَقَّق الهمزتين المختلفتي الحركة من كلمتين هو ماقدّمنا من أن الأولى منفصلة من الثانية ، وأنه الأصل ، وأن الوقف على الأولى والابتداء بالثانية بالتحقيق فيهما للجميع ، فأجرى الوصل مجرى الوقف ، وخفّ عليه اجتماعهما ، إذ هما من كلمتين ، وإذ انفصال الثانية من الأولى ممكن مقدّر منوي ، وهي قراءة الكوفيين وابن عامر<sup>(١)</sup> ، في نحو : « جاء أمة رسولها ، والسفهاء إلا »<sup>(٢)</sup> وشبهه ، ففس<sup>(٣)</sup> عليه على ماقدّمنا<sup>(٤)</sup> . فأما ماخالف القراء أصولهم من هذه الفصول فعلمته تذكر مع كل حرف في موضعه . وكلّته جارٍ على ما ذكرنا من العلل . فأما حكم تخفيف الهمزة في هذه الفصول فنذكر منه في هذا الموضع جملة ، ثم نسطه ، إن شاء الله ، في أبواب تخفيف الهمز ونعلله .

(١) انظر الفقرة الأولى من الباب نفسه ، والتبصرة ١٩/ب ، والتيسير ٣٣ ، والنشر ١/٣٦٠

(٢) الحرف الأول من سورة المؤمنون (٤٤ آ) والثاني في البقرة (١٣ آ) ، وسيأتي ذكر هذا في الباب التالي ، و«باب تخفيف الهمز وأحكامه وعمله» الفقرة «١٧» .

(٣) ص : «ففسه» .

(٤) قوله : «على ماقدّمنا» سقط من : ص .



## باب

## ذكر جمل من تخفيف الهمز فيما ذكرنا

أما ما كان من التخفيف في كلمة ، والثانية ساكنة ، فقد قلنا : إنك تبدل من الهمزة ألفا إذا انفتح ما قبلها ، وواو إذا انضم ما قبلها ، وياء إذا انكسر ما قبلها ، وسنذكر علة ذلك فيما بعد<sup>(١)</sup> . وما كان من التخفيف فيما هي من كلمة ، وكلاهما مفتوح ، فإنك تجعل الثانية بين الهمزة والألف ، وقد ذكر عن ورش أنه يبذل من الثانية ألفا ، وبينَ بينَ أقيسَ وأحسن له ولغيره ، ممن خفف الهمزة الثانية ، ومع الألف يشبع المد<sup>(٢)</sup> ، وأما ما كانت الهمزة الثانية في كلمة مكسورة أو مضمومة ، والأولى مفتوحة<sup>(٣)</sup> ، فإنها تجعل في التخفيف ، المكسورة بين الهمزة والياء ، والمضمومة بين الهمزة والواو ، والمفتوحة [ بين الهمزة والألف ]<sup>(٤)</sup> ، وذلك نحو : « أنذا ، أوّلقي »<sup>(٥)</sup> وشبهه . وأما ما كان من كلمتين ، على اتفاق الحركة بالكسر أو الضم ، [ فإنه ]<sup>(٦)</sup> إذا خفّفت ( ب / ١٦ ) الأولى جعلت بين بين أيضاً ، وبين الهمزة والياء نحو : « هؤلاء ان كنتم » والمضمومة بين الهمزة والواو نحو : « أولياء اولئك »<sup>(٧)</sup> ، فإذا<sup>(٨)</sup> خفّفت الثانية ، فكذلك أيضاً مثل تخفيف الأولى ، وأما

- (١) وذلك في «باب تخفيف الهمز وأحكامه وعلله» .  
 (٢) البصرة ٢٠/ب ، ١/٢١ ، والتيسير ٣٢ ، والنشر ٣٥٨/١ .  
 (٣) قوله : « والأولى مكسورة » سقط من : ص .  
 (٤) تكلمة لازمة من : ص .  
 (٥) أول الحرفين في سورة مريم ( ٦٦ ت ) ولتاينهما في القمر ( ٢٥ ت ) ، انظر البصرة ١٩/ب ، والتيسير ٣٢ ، والنشر ٣٦٩/١ .  
 (٦) تكلمة موافقة من : ص .  
 (٧) تقدّم تخريجه والذي قبله في «باب علل المد في فوائح السور» الفقرة «٧» .  
 (٨) ب : « فإن » ورجحت ما في : ص .

ما كان من كلمتين ، باتفاق الحركة بالفتح ، فإنه إذا خُففت الثانية جعلت بين بين ، بين الهمزة والألف ، وعن ورش أنه يبدل من الثانية ألفاً ، والأول أقيس ، ومع الألف يتمكن إشباع المد<sup>(١)</sup> . وأما ما كان من كلمتين ، باختلاف حركة الهمزة ، فإنك إذا خُففت الثانية ، وقبلها حركة ، جعلتها بين بين ، إن كانت مضومة ، فبين الهمزة والواو نحو : « شهداء اذ حضر »<sup>(٢)</sup> إلا أن يكون قبلها ضمة ، فالأخفش<sup>(٣)</sup> يجعلها بين الهمزة والواو<sup>(٤)</sup> . وسيبويه يجعلها بين الهمزة والياء نحو : « يشاء الي »<sup>(٥)</sup> . وسنذكره بأبين من هذا في تخفيف الهمزة ، فإن كانت الهمزة الثانية مفتوحة ، وقبلها ضمة ، أبدلت منها واوا مفتوحة نحو : « السفهاء الا » ، وإن كانت قبلها معلاً كسرة أبدلت منها ياء مفتوحة نحو : « من الشهداء أن تضل »<sup>(٦)</sup> . وهذا كله يأتي معلاً مفسراً في أبواب تخفيف الهمزة ، كحمزة وهشام ، إن شاء الله . وسنذكر « أئمة »<sup>(٧)</sup> ، وما انفرد من الحروف عما ذكرنا ، وعللها في موضعها إن شاء الله<sup>(٨)</sup> .

(١) التبصرة ١٩/ب ، والتيسير ٣٣ ، والنشر ١/٣٥٨ ، ٣٦٠ .

(٢) الحرف في سورة البقرة (١٢٣٦) .

(٣) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن ، من أكابر أئمة نحاة البصرة ، وأعلم من أخذ عن سيبويه ، وأخذ عن شيوخ سيبويه ، وهو الطريق إلى الكتاب ، وحدث عن الكلبي والنخعي ، (ت ٢١٠هـ) ترجم في مراتب النحويين ٦٨ ، ومعجم الأدباء ١١/٢٢٤ ، ووفيات الأعيان ١٤٧/٦ .

(٤) ذكر أبو علي عن الأخفش قوله : « ومع ذلك فإن أبا الحسن قد جَوَّز على قياس أكميكَ في المنفصل فقال : إلا أن تكون المكسورة منفصلة فتكون على موضعها أنها تقلب إلى جنس حركتها » ، وناقش أبو علي المسألة فأشبعها ، انظر الحجة ١/٢٧٢ ، وشرح الفصل ١١٣/٩ .

(٥) تقدّم تخريج هذا الحرف في الباب المتقدم ، الفقرة « ١ » ، وانظر كتاب سيبويه ١٩١/٢ .

(٦) هذا الحرف والذي قبله في سورة البقرة (١٣٦ ، ٢٨٢) ، انظر الباب كله في كتاب سيبويه ١٩٠/٢ ، والحجة ١/٢٧٠ .

(٧) الحرف في سورة التوبة (١٢٦) .

(٨) التبصرة ١٩/ب ، ١/٢٢ ، والتيسير ٣١ ، والنشر ١/٣٥٨ .

فإن قيل : فما الاختيار في ذلك ؟

فالجواب أن الاختيار تخفيف الثانية<sup>(١)</sup> في جميعه لخفة ذلك ، ولاستثقال اجتماع<sup>(٢)</sup> همزتين متحركتين ، وللعلل التي ذكرنا ، ولأن أهل الحرمين وأبا عمرو عليه .

(١) ص : «الهمزة الثانية» .

(٢) ص : «ذلك ولاجتماع» .

## باب

### ذكر علل الهمزة المفردة

قد قدّمنا<sup>(١)</sup> ذكر الهمزة<sup>(٢)</sup> ، واستقال العرب لها ، واستعمالهم فيها لثقلها ،  
 مالم يستعملوا<sup>(٣)</sup> في غيرها من الحروف .

« ١ » فحجة من حقتّها في فاء الفعل وعينه ولامه<sup>(٤)</sup> أنه أتى بها على الأصل ،  
 فأظهرها محقّقة ، كما يفعل بسائر الحروف ، وخفّ ذلك عليه وسهل لانفرادها ،  
 إذ ليس قبلها همزة ، وزاده قوة أن كثيرا من العرب والقراء يحقّقونها ، مع تكررها  
 على أصلها ، فكان تحقيقها وهي مفردة أكد وأخفّ وأقوى . وأيضاً فإنه همز ذلك  
 ليبين أن الأصل الهمزة ، إذ لو خفّف لجاز لظان أن يظن أنه لا أصل للكلمة في الهمز  
 فكان في الهمز بيان أصلها ، ألا ترى أن من ترك همز « مؤصدة »<sup>(٥)</sup> وهمز

(١) ب : « ذكرنا » ورجحت ما في : ص .

(٢) ص : « علل الهمزة المفردة » .

(٣) ص : « يستعملوه » .

(٤) كل القراء حقّقوا فاء الفعل غير ورش إلا أحرفا ، ذكرت في مواضعها ،  
 وأجمعوا على همز عين الفعل غير أن لأبي عمرو مواضع استثنيت له ، إذا قرأ في  
 الصلاة أو أدرج أو ادغم ، ولحمزة وهشام مذاهب مذكورة في الوقف ، وتابع ورش  
 الجماعة على الهمز سوى أحرف سهلها ، وأما لام الفعل فكلهم همز سوى أن نافعاً  
 ترك همز حرف (ردا يصدقني) انظر التبصرة ٢٢/ب ، ١/٢٣ ، والتيسير ٣٤ - ٤١ ،  
 والنشر ١/٢٨٥

(٥) الحرف في سورة الهمزة (٨ ت) ، وانظر الكلام على همزه وتركه في إيضاح

الوقف والابتداء ٤٠٢ ، والتيسير ٣٧ ، والنشر ١/٢٨٧

« ورتباً »<sup>(١)</sup> يجوز أن يكون ما لا أصل له في الهمز ، ففي همزه بيان أن أصله الهمز .

« ٢ » وحجة من خففت الهمزة أنه ( ١٧/أ ) استثقلها محققة فخففتها على ما قدمنا من العلل ، وأيضاً فإن التخفيف لغة أهل الحجاز<sup>(٢)</sup> ، وأيضاً فإن التخفيف أخف على القاريء ، مع موافقة لغة العرب والرواية .

« ٣ » وحجة من ترك همز فاء الفعل خاصة ، وهو ورش ، أن فاء الفعل حكمها أن يكون في أول الكلام ، لأنها أول الوزن ، فحقتها أن تكون مخففة أبداً ، إلا أن يدخل عليها زائد ، فتصير ثانية ، أو زائدان فتصير ثالثة ، وربما كانت الهمزة رابعة بدخول ثلاثة زوائد عليها ، فتثقل فتخففت حينئذ ، فلذلك خففت فاء الفعل ، لأنها ثانية أو ثالثة أو رابعة ، وذلك نحو: « يؤمن ، وسيؤمن واستأمن »<sup>(٣)</sup> فلما بعدت الهمزة من أول الكلام ثقلت فخففت .

« ٤ » وحجة من همز عين الفعل ولامه إجماعهم على ذلك ، فهمز للإجماع ، لئلا يخرج عن الإجماع . وأيضاً فإن الهمز هو الأصل . وأيضاً فإنه لو لم يهمز لظن طان أنه لا أصل له في الهمز ، فأتى به مهموزاً على أصله .

« ٥ » وحجة ورش في همزه « الماوى »<sup>(٤)</sup> ، والهمزة فاء الفعل ، ومن أصله أنه لا يهمز فاء الفعل ، أنه لو سهّل ولم يهمز لاجتمع ثلاثة أحرف من حروف العلة متوالية ، وذلك قليل ، لم يقع إلا في « أوى » لإجماع<sup>(٥)</sup> العرب على ترك همز الهمزة الساكنة ، إذا كان قبلها همزة نحو : « آتى ، وآمن »<sup>(٦)</sup> .

(١) الحرف في سورة مريم (٤٧٦) وسيأتي ذكره في سورة مريم ، الفقرة « ٢٧ » ، انظر مجالس ثعلب ٢١٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ١/٦٨ .

(٢) كتاب سيبويه ١٩٠/٢

(٣) الحرف الأول في سورة البقرة (٢٣٢) وليس للفظتين الآخرين مثال في القرآن ، انظر التبصرة ١/٢٦ ، والتيسير ٤١ ، والنشر ١/٤٣١

(٤) الحرف في سورة السجدة (١٩٦)

(٥) ص : « لإجماع » .

(٦) الحرفان في سورة البقرة (١٧٧ ، ١١٣) .

وأيضاً فإنه لما همز «تؤويه» وتؤوي» (١) لتلا يجتمع واوان في التخفيف ، فذلك أقل من التحقيق ، رجع إلى التحقيق ، لأنه أخف ، فأجرى باب «الإيواء» على سنن واحد في الهمز ، لتلا يختلف ، إذ هو كله من أصل واحد ، من «أوى» ، مع نقله ذلك عن أئمة .

« ٦ » فإن قيل : فما بال ورش همز « فأذن ، ومن تأخر ، ومآرب ، ومآبا ، وتوزهم ، ويؤده ، ويؤوده » (٢) ، والهمزات (٣) فيه كله فاء الفعل ، ومن أصله أن لا يهمز فاء الفعل ؟

فالجواب أنه إنما خفف من فاء الفعل ، ما وجد فيه سبيلا إلى البدل في التخفيف ، وأبدل من الهمزة حرفاً يقوم مقامها ، وينوب عنها ، فاستغنى عنها بحرف يقوم مقامها ، هو أخف منها ، وذلك في «يؤمن ، ويأكل ، ويؤاخذ» (٤) وشبهه ، وهذه الكلمات لا يتمكن في تسهيلها البدل لأنها متحركة ، قبلها حركة ، فلا تكون إلا بين بين . وبعد كل همزة منها ساكن . وهمزة بين بين ، يبعد وقوع ساكن بعدها ، لأنها تصير وصلة إلى اللفظ بالساكن بعدها ، فكانها مبتدأ بها ، وهمزة بين بين لا يبتدأ بها ، فوجب (ب/١٧) فيها التحقيق ضرورة في القياس . وقد تسهل الهمزة ، وإن كان بعدها ساكن في بعض الكلام ، لكن المعمول به ما ذكرت لك ، فلما لم يجد إلى البدل سبيلا وبعد جعلها بين بين ، رجع إلى التحقيق ، إذ لا سبيل إلى غير التحقيق أو التسهيل ، فلما صعب التسهيل رجع إلى التحقيق .

- (١) أول الحرفين في سورة الماعز (١٣ ت) وثانيهما في الأحزاب (٥١ ت) .  
 (٢) هذه الاحرف على ترتيبها في النص في سورة النور (٦٢ آ) ، في البقرة (٢٠٣ آ) في طه (١٨ ت) في النبا (٢٢ ت) في مريم (٨٣ ت) في آل عمران (٧٥ آ) في البقرة (٢٥٥ ت) .  
 (٣) ص : «والهمزة» .  
 (٤) أول الاحرف في سورة البقرة (٢٣٢ ت) وثانيهما في النساء (٦ ت) وثالثهما في النحل (٦١ ت) .

« ٧ » فإن قيل : فما حجة ورش في تخفيفه لـ « الذئب » وبئس ما وأزأيت»<sup>(١)</sup> ومن أصله أن يحقق عين الفعل حيث وقعت ؟  
 فالجواب أنه خفف همزة « الذئب » على لغة من قال : لا أصل له في الهمزة وقد قال الكسائي : لا أعرف أصله في الهمز ، فلم يهزله في قراءته ، وكذلك « البئر »<sup>(٢)</sup> قد قيل : لا أصل لها في الهمز . فأما تخفيفه للهمزة الثانية من « أزأيت » وهي عين الفعل ، فإنه لما اجتمع في كلمة همزتان ، بينهما حرف ، خفف الثانية استخفافاً . وأيضاً فإنه لما رأى بعض العرب يحذف الثانية حذفاً مستمراً ، وبه قرأ الكسائي خففها ، وجعل تخفيفها عوضاً من حذفها ، إذ في حذفها بعض الإجحاف بالكلمة<sup>(٣)</sup> . وسيأتي علة<sup>(٤)</sup> من حذفها ومن خففها في موضعها ، إن شاء الله .

« ٨ » فإن قيل : فما بال ورش ترك همز<sup>(٥)</sup> ( رداء يصدقتي ) « القمصن ٣٤ » والهمزة لام الفعل ، ومن أصله همز لام الفعل حيث وقعت ، ومن أصله أيضاً أنه لا يلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها في كلمة ؟  
 فالجواب أنه لما وجد سبيلاً إلى إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها لم يهزها ، وألقى حركتها على ما قبلها ، قياساً على فعله في إلقاء حركة كل همزة ، أتت<sup>(٦)</sup> في كلمة وقبلها ساكن من كلمة أخرى ، فأجرى ما هو من كلمة مجزئى ما هو من كلمتين ، وقد<sup>(٧)</sup> همز قوله : ( ملء الارض ) « آل عمران ٩١ » على

(١) الأحرف على ترتيبها في سورة يوسف ( ١٣ ت ) وسيذكر في سورته الفقرة « ١١ » في البقرة ( ١٠٢ ت ) في الكهف ( ٦٣ ت ) وسيأتي ذكره في سورة الأنعام ، الفقرة « ١٧ - ١٨ » .

(٢) هذا الحرف في سورة الحج ( ٤٥ ت ) .

(٣) التبصرة ١/٢٣ ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ١/٣٨٨ ، ٣٩٢ ، ومجالس نعلب

٢١٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ١٦٤

(٤) ص : « ونحن نذكر علة » .

(٥) ب ، ص : « همزة » ورجعت ما أثبتته .

(٦) قوله « أتت » سقط من : ص .

(٧) لفظ « وقد » سقط من : ص .

أصله في همزة لام الفعل ، ولم يلق حركة الهمزة ، ليفرق بين ما هو من كلمة ، وما (١) هو من كلمتين ، فاستثقل ما هو من كلمتين لثقله ، فخففت (٢) فيه الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها ، نحو : « من آمن » (٣) ، واستخف ما هو كلمة فهمزه ، ولم يلقى فيه الحركة ، وكان أصله ألا يلقي الحركة في (ردء) لكنه أجراه على حكم ما هو من كلمتين ، فألقى فيه الحركة للجمع بين اللفظين (٤) .

« ٩ » فإن قيل : فلم خص « ردءا » بإلقاء الحركة دون غيرها ، مما هو في كلمة ك « الخبء ، وجزء » (٥) ؟

فالجواب أنك إذا خففت « ردءا يصدقني » أشبه لفظه لفظ كلمتين منفصلتين مفهومتين ، ف « رد » كلفظ الأمر من « وَرَد ، يَرِد » والهمزة والتنوين كالتخفيف في اللفظ ، فصار لفظه كلفظ كلمتين مفهومتين ، فألقى فيه الحركة ، لأنه ككلمتين في اللفظ .

« ١٠ » ومن الهمزة المفردة تخفيف أبي عمرو لكل همزة ساكنة إذا أدرج ( ١/١٨ ) القراءة ، أو قرأ في الصلاة ، وهي رواية الرقيقين عنه ، رواية أبي شبيب السوسي وغيره . وعلته في ذلك أنه أثر التخفيف عند إدراج القراءة وعند الصلاة بالقرآن ، فخففت الهمزة ، إذ التخفيف أبين في اللفظ من التحقيق ، وهي لغة العرب (٦) .

« ١١ » فإن قيل : فلم خص الساكنة وآثرها بالتخفيف إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة دون المتحركة ، والمتحركة أثقل من الساكنة فخففت الخفيف وحققت

- (١) ص : « وبين ما » .  
 (٢) لفظ : « فخفف » سقط من : ص .  
 (٣) الحرف في سورة البقرة (٦٢ آ) .  
 (٤) التبصرة ١/٢٣ ، والتيسير ٣٥ ، ١٧١ ، والنشر ٤٠٧/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٠٥ ، وإبراز المعاني ٨٧ .  
 (٥) أول الحرفين في سورة النمل (٢٥ آ) والثاني في الحجر (٤٤ آ) ، وسيأتي هذا في سورة الزخرف ، الفقرة « ٢ » .  
 (٦) انظر الفقرة الأولى من الباب نفسه .



الثقل ، وهذا ضد النظر والقياس ؟

فالجواب أن الساكنة تجري في التخفيف على سنن واحد وقياس واحد ، وهو البدل ، فسهل ذلك فيها ، واستمر القياس في حكمها ، فخصّها بذلك لجريها على حكم واحد ، وهو البدل . والمتحركة ليست كذلك في التخفيف ، بل تكون مرة بين الهمزة والألف ، ومرة بين الهمزة والواو ، ومرة بين الهمزة والياء ، ومرة يلقي حركتها على ما قبلها ، ومرة يبدل منها حرف غيرها ، ومرة يدغم الحرف الذي قبلها فيما هو بدل منها ، ومرة تحذف . فهي تجري على وجوه كثيرة مضطربة . فلما رآها لا تستقر على أصل واحد ، وتخفيفها أثقل وأصعب على القارئ من تحقيقها حقها ، ولم يخففها . ولما رأى الساكنة تجري على سنن واحد ، وقياس غير منخرم ، وتخفيفها أسهل على القارئ من تحقيقها أثر تخفيفها مع روايته ذلك عن أئمتة .

« ١٢ » فإن قيل : فما باله حَقَّقَ الساكنة التي سكونها بناء أو عكَمَ

للجزم ، وتخفيفها في الحكم مستمر جار على قياس واحد .

فالجواب أن ما سكونه عكَمَ للجزم ، وما سكونه بناء ، أصله كلُّه الحركة ، والسكون فيه عارض . ومن أصله أن يحقَّقَ المتحركة ، فحقَّقَ هذه على ما كانت عليه في أصلها<sup>(١)</sup> قبل الجزم والبناء ، وأيضاً فإن هذين<sup>(٢)</sup> النوعين قد غيِّرا مرة من الحركة إلى السكون ، فكره أن يغيرهما مرة أخرى إلى البدل ، فيقع في ذلك تغير بعد تغير ، فيكون فيه إجحاف بالكلمة<sup>(٣)</sup> .

« ١٣ » فإن قيل : فما باله حَقَّقَ « تُوويه، وتُووي » وحقَّقَ « مؤصدة»

في الموضعين ، وحقَّقَ « ورئيا »<sup>(٤)</sup> في مريم ، والهمزة ساكنة فيها ، يحسن فيها البدل ويتأتى ؟

(١) ص : «أصله» .

(٢) لفظ «هدين» سقط من : ص .

(٣) التبصرة ٢٤/ب ، والتيسير ٣٦ ، والنشر ١/٣٨٦ .

(٤) تقدّم تخريج هذه الأحرف في الباب نفسه الفقرتين « ١ ، ٦ » .

فالجواب أنه إنما سهّل الهمزة الساكنة للتخفيف ، وهو إذا سهّل همزة « تَوَوِيه ، وتَوَوِي » اجتمع فيه واوان وضمة وكسرة ، وذلك ثَقِيلٌ جداً ، فلمّا كان التخفيف للهمز<sup>(١)</sup> أثقل من الهمز آثر الهمز<sup>(٢)</sup> وترك التخفيف لثقله . فأما « مؤصدة » فإنه لمّا كان فيه لغتان في اشتقاقه ، يجوز أن يكون مشتقاً مما أصله الهمز ، من « آصدت » أي : أطبقت (١٨/ب) ومن « أوصدت » لغة فيه بمعنى واحد<sup>(٣)</sup> ، كرهه أن يخفف همزة ، وهو عنده من « آصدت » . فيظن ظان أنه عنده من « أوصدت » ، فخاف أن يخرج بالتخفيف من لغة إلى لغة ، فحقيق همزه لذلك . وكذلك « ورثيا » فيه لغتان : الهمز على معنى « الرثواء » وهو ما يظهر من الرثي ، وترك الهمز على معنى « الرثي »<sup>(٤)</sup> فكره أن يترك همزه ، فيظن أنه عنده من « الرثي »<sup>(٥)</sup> ، فيخرج بترك الهمز من لغة إلى لغة أخرى ، ومن معنى إلى معنى آخر ، فهزه ليتبين ممّ هو مشتق ، وما معناه .

فأما ما ذكرنا من الاختلاف في الهمزة ، إذا أسكنها أبو عمرو في رواية الرقيقين عنه في « بارئكم »<sup>(٦)</sup> ، وأن من القراء من يبدل من الهمزة ياء لسكونها ، على أصله في تخفيف الساكنة<sup>(٧)</sup> ، وأن منهم من لا يخففها ، ويحققها .

« ١٤ » فعلة من خففها فأبدل منها ياء أنه أجراها مجرى كل همزة ساكنة ، أبدل منها ياء إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة ، لتكون الساكنة كلها على قياس واحد .

(١) قوله « للهمز » سقط من : ص .

(٢) ص : « اتى بالهمز » .

(٣) قوله : « بمعنى واحد » سقط من : ص .

(٤) القاموس المحيط مادة « أصد ، وصد ، رأى ، روي » .

(٥) قوله : « فيظن انه ... الري » سقط من : ص .

(٦) الحرف في سورة البقرة (١ ٥٤) ، وسيأتي في « باب علة الاختلاف في الوقف

على الهمز » الفقرة « ٤ » انظر كتاب سيويه ٣٥٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل

الأمصار ١/٧ ، والتبصرة ٥٠/ب ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢/٥٠٢ .

(٧) التبصرة ١/٢٤ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ١/٣٨٨ .

وعلة مَنْ حققها ولم يخففها أنه لما كان أصلها الحركة أجزاها في التحقيق على أصله في المتحركة ، وأيضاً فإنه لما رآها قد تغيرت عن الحركة إلى السكون كره أن يغيرها مرة أخرى بالبدل ، قياساً على مذهبه في تحقيق ماسكونه علم للجزم أو البناء ، إذ قد حققه ، ولم يخففه لتغيره مرة ، فكبره أن يغيره مرة أخرى (١) .

« ١٥ » فإن قيل : فما الاختيار في ذلك ؟

فالجواب أن الاختيار في ذلك الهمز ، لأنه الأصل ، وإجماع القراء عليه ، ولأن التخفيف تغيير ، فتركه أولى .

« ١٦ » فصل : قال أبو محمد : اعلم أيها الناظر في هذا الكتاب أنني لا أعتد على ترك الاعتداد بالعارض (٢) في كثير مما تقدم وما يأتي ، وربما اعتدت به قياساً على مذهب (٣) العرب في ذلك ، وربما اعتدوا بالعارض في قليل من الكلام ، ولا يمتدون به في أكثر الكلام . فمما اعتدوا فيه بالعارض قولهم : سَلَ زَيْدًا (٤) ، اعتدوا (٥) بالفتحة التي على السين وهي عارضة ، إنما هي حركة الهمزة ، نقلت إلى السين ، فلذلك حذفوا ألف الوصل ، وقالوا : لَحْمَرٌ جاء (٤) ، فاعتدوا بالحركة التي على اللام ، وهي عارضة ، إنما هي حركة الهمزة من « أحمر » نقلت إلى اللام ، فحذفوا ألف الوصل واستغنوا عنها بالحركة العارضة . ومن هذا قراءة نافع وأبي عمرو في « عادا الأولى » في « والنجم » (٦) بالإدغام ، وذلك أنهما لما ألقيا حركة الهمزة على لام التعريف اعتدوا بها ، فحسُن ( ١٩ / أ ) الإدغام

(١) التبصرة ١/٢٤ - ب ، والتيسير ٣٦ ، ٧٣ ، والنشر ١/٢٨٧ ، ٣٨٨ ،

وإبراز المعاني ١١١

(٢) تقدم الكلام على الاعتداد بالعارض وتركه في «باب المد وعلة وأصوله» الفقرة «٦» انظر التبصرة ١/٢٤ - ٢٥/ب ، وكتاب سيبويه ١٩٢/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/١٣٠ - ب .

(٣) ص : «مذاهب» .

(٤) سيأتي هذا المثال في آخر الفقرة «٥» من الباب التالي .

(٥) ص : «اعتدوا بالعارض وهو الفتحة» .

(٦) هو الآية (٥٠) ، انظر «باب المد علة وأصوله» الفقرة «٨» .

في اللام إذ عليها حركة مُعتدَّة بها • ولولا ذلك ماجاز إدغام التنوين في لام ساكنة، إذ لا يكون المدغم فيه أبداً إلا<sup>(١)</sup> متحرراً بحركة معتد بها • ومما لم يعتدوا فيه بالعارض في<sup>(٢)</sup> تخفيف همزة « رؤيا »<sup>(٣)</sup> فلم يدغموا الواو في الياء على أصلهم في « ميت ، وهين » لأن الواو عارضة ، إنما هي بدل من همزة • وقالوا : ضوء ، فإذا خففوا الهمزة قالوا : ضَوْءٌ ، فأتوا بواو متحركة ، قبلها فتحة ، وليس ذلك في كلام العرب ، ولم يُعلِّقوها على أصولهم في الكلام ، لأن حركتها عارضة ، إنما هي حركة الهمزة ثقلت اليها • وهذا أكثر في الكلام وأقيس من الاعتداد بها ، و<sup>(٤)</sup> على هذا عَوَّل مَنْ أنكر قراءة نافع وأبي عمرو في « عادا الأولى » بالإدغام<sup>(٥)</sup> • وقال : الحركة على اللام عارضة ، واللام ساكنة على أصلها ، فلا يحسن الإدغام فيها ، لأن المدغم لا يكون إلا ساكناً ، والمدغم فيه لا يكون إلا متحرراً ، فلم يجز عندهم الإدغام في اللام وهي ساكنة في الأصل<sup>(٦)</sup> •

- (١) ب : « لا » وتصويبه من : ص •  
 (٢) ص : « بالحركة العارضة قولهم في » •  
 (٣) الحرف في سورة يوسف (٤٣١) •  
 (٤) ص : « فإن قيل فما الاختيار في ذلك ... فتركه أولى » والظاهر أنها عبارة مكررة ، لتقدمها قبل بدء هذه الفترة •  
 (٥) النحويون هم الذين أنكروا أن يشار إلى المصدر ، وهو سيذكر مفصلاً في الفقرة « ٥ » من الباب التالي •  
 (٦) ص : « الوصل » •

## باب

### علل نقل حركة الهمزة على

#### الساكن قبلها لورش

« ١ » قد<sup>(١)</sup> قدّ منّا القول في ثقل الهمزة ، وبُعد مخرجها ، وصعوبة اللفظ بها ، فلمّا كثرت الهمزة في الكلام ، وأمکن أن تُلقي حركتها على ما قبلها ، فتقوم حركتها مقامها ، وتذهب صعوبة لفظها ، أثر ذلك ورش ، مع روايته ذلك عن أئمتّه . فهو إذا ألقى حركة الهمزة على ما قبلها لم يُخِلّ بالكلام ، وخفّف الثقل الذي في الهمزة ، فأثر ذلك لذلك ، وكان ما هو من كلمتين أولى بالتخفيف ، لثقل اجتماع كلمتين والهمزة ، ولم<sup>(٢)</sup> يفعل ذلك فيما هو من كلمة لخفة الكلمة ، نحو : « مسؤولا ، والظمان ، والمشأمة »<sup>(٣)</sup> ونحوه ، غير أنه فعّله في « رداء يصدقني »<sup>(٤)</sup> وحده ، لأنه بناه على ما هو من كلمتين ، فألقى فيه الحركة . وأيضاً فإنه جمع بين اللغتين .

« ٢ » فإن قيل : فما باله ألقى الحركة في كلمة على لام التعريف نحو :

« الآخرة ، والأرض »<sup>(٥)</sup> وشبهه ؟

(١) لفظ «قد» سقط من : ص .

(٢) ب : «لم» ووجهه ما في : ص .

(٣) أول الأحرف في سورة الإسراء (آ ٣٤) وقد تقدم في «باب المد وعمله وأصوله» الفقرة «٤» ، وثانيهما في النور (آ ٣٩) ، وثالثها في الواقعة (آ ٩) ، وسيأتي في «تخفيف الهمز وأحكامه ...» الفقرة «١٠» .

(٤) تقدّم ذكره في الباب المتقدم ، الفقرة الثامنة .

(٥) كلا الحرفين في سورة البقرة (آ ٤ ، ٢٢) ، ذكر أولهما في «باب المد وعمله

وأصوله» الفقرة «٧» وسيأتي ذكرهما في «تخفيف الهمز وأحكامه وعمله» الفقرة «٨» .

فالجواب أن الألف واللام ، اللذين للتعريف ، ككلمة منفصلة مما بعدها ، لأنهما دخلا بعد أن لم يكونا ، ولأن حذفهما جائز ، ولأن الكلام مع عدمهما مستقل مفهوم ، فصار ذلك بمنزلة ما هو من كلمتين ، فأجراه<sup>(١)</sup> في إلقاء الحركة على الساكن مجرى ما هو من كلمتين<sup>(٢)</sup> .

« ٣ » فإن قيل : فما باله لم يلق حركة الهمزة على الساكن من كلمة أخرى إذا كان [ حرف ]<sup>(٣)</sup> مدّ ولين ؟ (١٩/ب) .

فالجواب أنه لو ألقى الحركة على الألف في نحو قوله : ( فما آمن ) « يونس ٨٣ » لتغيّرت الألف وانقلبت همزة ، ولحال الكلام عن أصله ، فامتنع إلقاء الحركة لذلك على الألف ، وفعل ذلك بأختي الألف : الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ، للتشبيه<sup>(٤)</sup> بالألف ، فامتنع فيهما من إلقاء الحركة عليهما ، مثلما امتنع في الألف . وأيضاً فإن الألف في نية حركة لا يتغيّر ما قبلها أبداً ، والحركة لا تلقى على حركة .

« ٤ » فإن قيل : فلم ألقى ورش حركة الهمزة على حرفي اللين نحو : ( ولو أن أهل ) « المائدة ٦٥ » و ( ابني آدم ) « المائدة ٢٧ » وحرفاً<sup>(٥)</sup> اللين فيهما شبه بالألف ؟

فالجواب أن حرفي اللين لما افتتح ما قبلهما وتغيّر نقصا عن شبه الألف ، إذ الألف لا يتغيّر ما قبلها أبداً . فلما فارقا الألف ، في قوة التشبه ، دخلا في مشابهة سائر الحروف ، التي تتغيّر حركة ما قبلها ، فحسُن إلقاء الحركة عليهما كسائر الحروف<sup>(٦)</sup> .

(١) ص : « فأجراهما » .

(٢) التبصرة ١/٢٥ ، والتيسير ٣٥ ، والنشر ٤٠٢/١ ، والحجة ٢٩٦/١ ،

وإبراز المعاني ١١٥

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) ص : « بالتشبيه » .

(٥) ب : « وحرفي » وتصويبه من : ص .

(٦) انظر مصادر إحالة الفقرة « ٢ » المتقدمة .

« ه » فإن قيل : فما علة قالون وموافقته ورشا<sup>(١)</sup> في إلقاء الحركة في « الآن » في موضعين في يونس<sup>(٢)</sup> ، وفي « رداء يصدقني » ، وفي « عادا الأولى » في « والنجم » ؟

فالجواب أن « الآن » اجتمع فيها مدتان ، مدّة في أوله ، لأجل الألف التي هي بدل من ألف الوصل ، للفرق بين الاستفهام والخبر ، وإتيان الساكن بعدها كقوله : ( آلذكرين ) « الأنعام ١٤٣ » ومدّة بعد الهمزة الثانية ، وهي همزة « آن »<sup>(٣)</sup> فعل ماض ، ودخلت عليه الألف واللام ، وألف الاستفهام . والألف والتغيير ، إذ<sup>(٤)</sup> كان أصلها « أوان » عند القراءة ثم حذفت الواو ، وقيل : أصله « آن »<sup>(٥)</sup> فعل ماض ، ودخلت عليه الألف واللام ، وألف الاستفهام . والألف واللام زوائد فيها ، فثقلت الكلمة ، إذ خالفت سائر ما فيه الألف واللام الداخلتان على همزة ، فخفف قالون الهمزة الثانية ، فألقى حركتها على لام التعريف كورش لذلك . فأما « رداء يصدقني » فقد مضى الكلام عليه لورش ، أنه أجراه مجرى ما هو من كلمتين في إلقاء الحركة<sup>(٦)</sup> . [ وفعل قالون ذلك ليجمع بين اللغتين ]<sup>(٧)</sup> .

فأما « عادا الأولى » في « والنجم » فإنه لما أراد إدغام التنوين في اللام لم يمكن أن يدغمه في ساكن ، إذ لا يدغم حرف أبدا إلا في متحرك ، فألقى عليه حركة الهمزة ، ليتأسي له الإدغام في متحرك ، واعتدّ بالحركة على ما ذكرنا من مذاهب العرب . فأما إتيان قالون همزة ساكنه بعد اللام ، فإنه لما أدغم التنوين في اللام صارت الحركة لازمة غير عارضة ، فسقط المدّ في قراءة ورش ( ٢٠ / أ ) لأن المدّ إنما كان [ يكون ]<sup>(٧)</sup> في هذا ونظيره ، إذا كانت الحركة عارضة ، والهمزة

(١) ص : « لورش » .

(٢) هما الأيتان ( ٥١ ، ٩١ ) .

(٣) ب : « إذا » وتوجيهها من : ص .

(٤) القاموس المحيط مادة « أون ، أين » .

(٥) تقدّم في الباب قبل هذا ، الفقرة « ٨ » .

(٦) تكملة لازمة من « ص » .

(٧) تكملة مناسبة من : ص ، واستؤنس ب : ل .

مقدّرة ، فمدّة لتقدير لفظ الهمزة ، فلمّا لم يقدر الهمزة ، لاعتداده بالحركة في اللام في هذا الوضع ، أسقط المدّة ، ولمّا تحركت اللام بحركة لازمة ، معتدّ بها ، لأجل الإدغام فيها ، ردّ قالون الواو ، التي بعد اللام ، إلى أصلها ، وهو الهمز ، وذلك أن أصل « أولى » « وولى » مشتق من « وأل » إذا لجأ ، فلمّا انضمت الواو أبدل منها همزة ، كما فعل في « وجوه ، ووقّنت »<sup>(١)</sup> فاجتمع همزتان ، الثانية ساكنة ، فخفّقت الثانية فأبدل منها واو لانضمام ما قبلها ، فصارت « أولى » ، فلما ألقى حركة الهمزة المضمومة على اللام ، ووقع الإدغام ، اعتدّ بالحركة ، فلم يتغيّر<sup>(٢)</sup> رجوع المضمومة ، فسقط المد لورش ، ورجعت الواو إلى أصلها ، وهو الهمز في قراءة قالون<sup>(٣)</sup> . وقد تقدّم من هذا<sup>(٤)</sup> جملة في باب المد<sup>(٥)</sup> . وقراءة نافع وأبي عمرو<sup>(٦)</sup> في « عادا الأولى » في « والنجم » ضعيفة عند النحويين حتى إن بعضهم عدّها من اللحن<sup>(٧)</sup> ، وعلتهم في ذلك أنهم أدغموا التنوين في حرف ساكن ، والساكن لا يدغم فيه ، لأن المدغم لا يكون إلا ساكناً ، فامتنع<sup>(٨)</sup> أن يكون المدغم فيه ساكناً أيضاً . وحركة الهمزة ، التي على اللام ، لا يعتدّون بها ، لأنها عارضة ، فاللام في حكم الساكنة ، والساكن لا يدغم فيه ، فلهذا أنكروا قراءة نافع في ذلك . وقد وافقه على ذلك أبو عمرو ، ووجه ذلك ماقدّمنا من أن الحركة العارضة ، قد يعتدّ بها في قولهم : « سلّ ، ولحمر » وشبهه .

(١) القاموس المحيط مادة «وال ، وجه ، وقت» .

(٢) ص : «يقدر» .

(٣) وروى عنه بغير همز جمهور العراقيين كلهم من طريق أبي نشيط ، انظر

التبصرة ٢٥/ب ، والتيسير ٢٠٤ ، والنشر ٤٠٤/١ «يشبع التوجيه» .

(٤) ص : «علة هذا» .

(٥) تقدّم في «باب المد علله وأصوله» ، الفقرة «٤» .

(٦) لفظ «أبي عمرو» سقط من : ص .

(٧) ص : «لحنا» .

(٨) ب : «فممتنع» ، ص : «فممتنع» فوجّهتها .



وقد بيّنا ذلك ، وسنزيده بيانا في موضعه إن شاء الله (١) .

« ٦ » فإن قيل : فما الاختيار في باب نقل الحركة ؟

فالجواب أن الاختيار الهمز وترك الحركة ، لأنه هو الأصل ، ولأن القراء أجمعوا على ذلك ، ولأن نافعاً ، عند جميع الرواة عنه ، لا ينقل الحركة ، إنما رواها عنه ورش وحده ، ولأن الهمز لازم في الابتداء فإجراؤه (٢) الوصل على الوقف أحسن من مخالفته ، ولأن الهمز في جميعه ، في تقدير الابتداء به ، لأنه في أول كلمة ، والابتداء لا يجوز فيه التخفيف ، فأجرى الوصل على ذلك (٣) .

« ٧ » فإن قيل : فما تقول في هاء السكت في قوله تعالى : ( كتابيه .

إتي ) « الحاققة ١٩ ، ٢٠ » هل تنقل إليها حركة الهمزة لورش ؟

فالجواب أن المتعقبين ( ٢٠/ب ) اختلفوا في ذلك ، فمنهم من يلقى حركة الهمزة على الهاء ، وعلته في ذلك أنه أجراه مجرى كل ساكن ، يقع قبل الهمزة ، غير حروف المد واللين ، فألقى على الهاء الحركة لسكونها ، كما يفعل كل ساكن أتى بعده همزة ، غير حروف المد واللين ، ومنهم من لا يلقى على الهاء الحركة ، لأن الوقف على الهاء لازم (٤) ، ولذلك جيء بها ، فإذا كان الوقف على الهاء هو الأصل ، فهي غير متصلة بالهمزة ، والهمزة مبتدأ بها ، فلا يحسن في هذا التقدير إلقاء الحركة ، لأن الحركة إنما تلقى على ساكن متصل لفظه بالهمزة ، وهذه ليس لفظها متصلاً بالهمزة لأن حكمها وأصلها الوقف عليها ، لأنه إنما جيء بها زائدة ليتبين بها حركة ياء بالإضافة في الوقف . ومن ألقى عليها الحركة فقد وصلها بما بعدها ، وترك

(١) تقدم الكلام على ذلك باختصار انظر «باب المد عله وأصوله» ، الفقرة

« ٨ » ، و«باب ذكر علل الهمزة المفردة» الفقرة « ١٦ » .

(٢) ص : «فجري» .

(٣) التبصرة ٢٥/ب ، والحجة ٢٩٧/١

(٤) ورواية الجمهور عنه في ذلك الإسكان وتحقيق الهمزة على مراد القطع

والاستئناف ، قطع به غير واحد من طريق الأزرق ، لكن الوجه الآخر ، أي النقل ظاهر نصوص العراقيين له ، وذكره بعضهم عن الأزرق ، ومنهم من سوتى بين الوجهين ، كالمهدوي ، انظر النشر ٤٠٢/١

الوقف الذي من أجله جيء بها ، ولولا الحاجة إليها في الوقف عليها لتظهر حركة الياء بها ما احتيج إليها ، فهي حرف زائد للوقف . فمن ألقى عليها الحركة فقد جعلها كالأصل ، وأثبتها في الوصل . وترك إلقاء الحركة عليها هو الاختيار فيها<sup>(١)</sup> . وعلى هذا الاختلاف اختلف في إدغام الهاء في الهاء ، التي بعدها ، في قوله : ( ماله . هلك ) « الحاقه ٢٨ ، ٢٩ » ، والوجه والاختيار إظهارها لأن « الأولى » موقوف عليها في اللفظ والنية ، وللوقوف جيء بها ، فالثانية منفصلة منها ، والإدغام لا يكون إلا مع اتصال الحرفين ، وملاصقة الأول للثاني ، فإذا كان الأول منفصلاً من<sup>(٢)</sup> الثاني ، بالوقف عليه ، لم يكن سبيل للإدغام ألبتة . فأما من وصل الهاء في الموضعين بما بعدها ، فقد غلط في ذلك ، وأتى بغير الاختيار ، ولكن الصواب ، أن يوقف على الأول أبداً ، وإن نوى الواقف عليها الوقف ، وهو واصل ، فهو أقرب للصواب . وقد<sup>(٣)</sup> قال المبرد وغيره إن من أثبت هذه الهاء ، وشبهها من هاء الوقف التي للسكت ، التي جيء بها لبيان حركة ما<sup>(٤)</sup> قبلها في وصله فقد لحن . ورؤي عنه أو عن بعض النحويين أنه صلى خلف إمام الصبح ، فقرأ الإمام « الحاقه » ، ووصل الهاءات اللواتي للسكت فيها بما بعدها ، فقطع الصلاة ، ورأى ذلك من أعظم اللحن<sup>(٥)</sup> . فالوقف على هاتين الهاءين هو وجه الصواب ، والاختيار ، وإذا كان الوقف هو الصواب فلا سبيل إلى إلقاء حركة الهمزة ، ولا إلى الإدغام ، لأن الهمزة تصير مُبتدأ بها ، وكذلك الهاء<sup>(٦)</sup> .

(١) التبصرة ٢٥/ب ، والتيسير ٣٦ ، والنشر ٤٠٣/١ ، وإبراز المعاني ١٢١

(٢) ص : « عن » .

(٣) لفظ « وقد » سقط من : ص .

(٤) ص : « الحركة التي » .

(٥) ذكر الحريري في نحو هذا قوله : لحنوا حمزة في قراءته : وانقوا الله الذي تسألون به والأرحام ، حتى قال أبو العباس المبرد : لو أتى صليت خلف إمام فقرأ بها لتقطعت صلاتي ، انظر درة الفواص ٣٧ ، وأيضاً الكامل ٥٦/٢ ، والمقتضب

٢٤٨/٤

(٦) ص : « الهاء فافهم » ، انظر التبصرة ٢٥/ب ، والتيسير ٣٦ ، والنشر

٤٠٢/١ - ٤١٢ وإبراز المعاني ٨٧ - ٩٠ ، ١٠٩ ، ١١٥

## باب (١/٢١)

### علة الاختلاف في الوقف على الهمز

« ١ » تفرّد حمزة بتخفيف كل همزة متوسطة أو متطرفة ، إذا وقف خاصة ، ووافق هشام على تخفيف المتطرفة خاصة ، وحقق ذلك سائر القراء غيرهما في الوقف كالوصل . فإن<sup>(١)</sup> كانت الهمزة بعد حرف زائد ، لا يغير الكلام حذفه ، لم يخفف نحو : « فإن ، ولأن ، وفأي ، والآخرة<sup>(٢)</sup> » وشبهه .  
وحجة من خفف الهمزة هو ما ذكرنا متقدماً من ثقل الهمزة وجلادتها وبعدها مخرجها ، وتصرف العرب في تغيير لفظها<sup>(٣)</sup> ، فخففها طلباً للتخفيف فيها ، لصعوبة التكلف في تحقيقها .

« ٢ » فإن قيل : فلم خصّ الوقف بالتخفيف للهمزة دون الوصل ؟  
فالجواب أن القارئ لا يقف إلا وقد وهنت قوة لفظه وصوته ، فيما قرأ قبل وقفه . والهمزة حرف صعب اللفظ به ، فلما كان الوقف ، يضعف فيه صوت القارئ بغير همز ، كان فيما فيه همزة أضعف ، فخفف الهمزة في الوقف للحاجة إلى التسهيل والتخفيف على القارئ ، مع ما أنها لغة للعرب ، ومع نقله ذلك عن أمته . فأما الوصل فإن قوة القارئ في لفظه وجمام<sup>(٤)</sup> قوته في ابتدائه تكفي

(١) ص : « فإذا » .

(٢) أول الأحرف في سورة البقرة (٢٤ ت) وثانيها في سورة الرحمن (١٣ ت) وثالثها في الأعراف (١٨٥ ت) ، في البقرة (٤٢) وقد ذكر في «باب المدّ وعلة وأصوله» الفقرة «٧» .

(٣) انظر «باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين» الفقرة «٢» .

(٤) الجمام جمع جم وهو من الماء معظمه وجمعه ، والكثير من كل شيء ، انظر القاموس المحيط مادة «جم» .

عن (١) تخفيف الهمزة ، وإذ قد استولى عليها القارئ ، وعلى اللفظ بها مُحَقَّقَةٌ لجِسام قوته ووصله لكلامه (٢) .

« ٣ » فإن قيل : فلمَ لم يخفف الهمزة مع الزوائد ، لأنها في اللفظ بعد حرف أو حرفين كالتوسطة ؟

فالجواب أن الهمزة مع الزوائد قبلها ، اللواتي لا يتغيّر الكلام بحذفهن ، كالمبتدأ بها . فالهمزة المبتدأ بها لا يجوز تخفيفها ، فأجراها مع الزوائد مجراها في الابتداء بها ، فلم يخففها . وقد رُوي تخفيفها مع الزوائد لأنها في اللفظ كالتوسطة . وعلة من فعل ذلك أنه عامل اللفظ عملاً واحداً ، فخفف كل ما كان في اللفظ متوسطاً بزوائد أو بغير زوائد ، وبالأول قرأتٌ ، وهو الاختيار ، للعلل التي ذكرنا . وقد رُوي عنه أيضاً أنه يخفف الهمزة في الوصل ، وهي منفصلة ممّا قبلها ، إذا اتصلت بكلام قبلها نحو : ( يا صالح اثنتا ) « الأعراف ٧٧ » ، يبدل من الهمزة واوا لانضمام الحاء قبلها وبالتحقيق قرأتٌ في ذلك ، وبه آخذٌ ، لأن الهمزة منفصلة ممّا قبلها ، والوصل عارض ، والاسبيل إلى تخفيف الهمزة المنفصلة ممّا قبلها على قياسه ، وهو جائز في ( ٢١/ب ) العربية ، وكذلك قياس كل همزة مبتدأ بها (٣) .

« ٤ » والعلة في ذلك أن الهمزة المبتدأ بها ، لو خُفِّت لم يكن بدٌّ أن تُخفَّف بين بين ، أو على البديل ، أو بإلقاء الحركة ، فلا سبيل إلى جعلها بين بين ، وهي (٤) مبتدأ بها ، لأن همزة بين بين معناها بين الهمزة المتحركة وبين

(١) ص : «أغنى من» .

(٢) ذكر ابن الجزري أن هذا الباب مشكل وذكر عن أبي شامة أنه قال : «هذا الباب من أصعب الأبواب نظماً ونشراً في تمهيد قواعده وفهم مقاصده . قال : ولكثرة تشعبه أفرد له أبو بكر أحمد بن مهران المقرئ رحمه الله تصنيفاً حسناً جامعاً ، وذكر أنه قرأ على غير واحد من الأئمة فوجد أكثرهم لا يقومون به حسب الواجب فيه إلا الحرف بعد الحرف» ، انظر النشر ٤٢١/١ ، وإبراز المعاني ١٢٣ ، وكتاب سيبويه ٤٤٢/٢

(٢) البصرة ١/٢٦ ، والتيسير ٤١ ، والنشر ٤٢٦/١

(٤) ب : «وهو» وتصويبه من : ص .

الحرف الساكن ، الذي هو من حركتها ، فهي تقرب من الساكن ، ولا يتبدأ ساكن ، ولا بما يقرب من الساكن ، لأن الساكن يحتاج إلى حركة يوصل بها إلى اللفظ بالساكن أبداً ، فكنتَ تحتاج أن تجعلها بين بين ، وتجتلب لها حرفاً متحركاً ، تصل به إلى النطق بها ، وذلك تغيير وتكثف وخروج عن لغة العرب ، فليس هذا في لغتهم ، ولا سبيل فيها ، وهي مبتدأ بها ، إلى تخفيفها بالبدل ، لأن التخفيف بالبدل في غيره ، إنما يجري على حكم حركة ما قبل الهمزة ، وهذه الهمزة ليس قبلها شيء لازم لها ، ولا سبيل إلى إلقاء حركتها ، إذ ليس قبلها شيء تلقى عليه حركتها ، فقد امتنع الابتداء بهمزة مخففة على أي وجوه التخفيف كان تخفيفها ، فوجب أن يُبعد تخفيف الهمزة المبتدأ بها ، وإن اتصلت بما قبلها من المتحركات ، وعلى تركه العمل ، وبه نأخذ<sup>(١)</sup> . فأما علة ما أقراني به الشيخ أبو الطيب ، رحمه الله ، لهشام من تحقيق الهمزة المتطرفة ، إذا كان سكونها عكماً للجزم ، فإنها<sup>(٢)</sup> لما تغيرت الهمزة مرة إلى السكون كره تغييرها مرة أخرى إلى التخفيف ، على ما تقدم من قولنا من العلة لأبي عمرو ، في تخفيفه ما سكونه عكماً للجزم ، إذا أدرج القراءة ، أو قرأ في الصلاة ، مع تخفيفه لكل همزة ساكنة<sup>(٣)</sup> ، وعلى ما قدمنا من الاختيار في تحقيق الهمزة لأبي عمرو في « بارئكم » إذا أسكنها وقرأ في الصلاة أو أدرج القراءة ، فعلة ذلك كله واحدة<sup>(٤)</sup> ، وهي أنه كره تغييره مرة أخرى بعد تغييره السكون قبل ذلك<sup>(٥)</sup> ، ولهذا روي عن ابن مجاهد<sup>(٦)</sup> أنه

(١) إيضاح الوقف والابتداء «باب ذكر الألفات اللاتي يكن في أوائل الأفعال»  
١٥١ ، ١٦٢ - ١٦٤ ، والبصرة ١/٢٦ - ب ، وإبراز المعاني ٩٤ ، والنشر  
٤٢٤/١

(٢) ب : «فإنه» وتصويبه من : ص .

(٣) انظر مصادر إحالة الفقرة «١» من «باب ذكر علل الهمزة المفردة» .

(٤) ب : «واحد» وتوجيهه من : ص .

(٥) انظر مصادر الفقرة «١٣» من «باب ذكر علل الهمزة المفردة» .

(٦) هو أحمد بن موسى بن العباس أبو بكر ، أول من سبغ السبعة ، قرأ على عبدالرحمن بن عبدوس وقتبل المكي وعبدالله بن كثير صاحب أبي أيوب ←

كان يختار التحقيق في الوقف لحمزة فيما سكونه عكس للجزم<sup>(١)</sup> . والمشهور عن حمزة في ذلك التخفيف في الوقف ، وإن سكنت للجزم ، أعني المتطرفة ، والمشهور عن هشام تخفيف الهمزة المتطرفة في الوقف، سكنت للجزم أو لم تسكن . وقد قرأت لهشام خاصة بترك التخفيف<sup>(٢)</sup> في هذا النوع رواية<sup>(٣)</sup> .

« ٥ » والعلة في تخصيص هشام لتخفيف المتطرفة خاصة أن المتطرفة هي في آخر لفظ القارئ ، وعندها تقع الاستراحة والسكنت ، وإليها تنتهي قوة ( ٢٢ / ١ ) اللفظ ، وعندها ينقطع نفس القارئ ، فخصها بالتخفيف لصعوبة اللفظ بها محققة ، عند زوال قوة القارئ ، وكان التخفيف عليه أيسر في وقفه<sup>(٤)</sup> .

« ٦ » وحجة من حقق الهمزة في الوقف في جميع ذلك ، من المتوسطة والمتطرفة ، أنه أتى بالهمزة على أصل الكلام ، وأنه وافق بين الوصل والوقف ، وأنه إجماع من القراء غير حمزة ، وأن التخفيف يحتاج إلى معاناة شديدة<sup>(٥)</sup> وكلفة عظيمة من جتين : إحداهما إحكام اللفظ بالهمزة المخففة بين بين ، والأخرى معرفة ما يُخفّف بين بين ، وما يُبدل ويدغم فيه ما قبله ، وما يُبدل ولا يدغم فيه شيء ، وما قبله زائد أو أصلي ، وما تلقى حركته على ما قبله ، وذلك أمر لا يحكمه إلا من تناهى في علم العربية ، وتمرسن في إحكام اللفظ بذلك ، ودرب في اللفظ بالهمزة المخففة ، وهذا الصنف في طلبة القراءات قليل معدوم جداً . وأيضاً قربما أدى التخفيف إلى مخالفة خط المصحف ، وذلك غير مستقيم ولا مختار<sup>(٦)</sup> فما عليه

→ الخياط ، وروى الحروف عن إسحاق الخزامي ومحمد الأصفهاني والكسائي الصغير وثعلب وسواهم ، وعنه إبراهيم الحطاب وإبراهيم الجلاء وأحمد بن بدّهن وآخرون ، ( ت ٢٢٤ هـ ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٨٢٠ ، وطبقات القراء ١ / ١٣٩ .

(١) التبصرة ١ / ٢٦

(٢) ب : « التحقيق » وصوابه ما في : ص .

(٣) التبصرة ٢٥ / ب .

(٤) إبراز المعاني ١٢٥

(٥) ص : « تعب شديد » .

(٦) النشر ١ / ٤٢١

سائر القراء والعرب في تحقيق الهمزة ، في الوقف كالوصل ، أولى وأحسن ، وهو الاختيار لما قدمنا .

« ٧ » قال أبو محمد : فإن سأل سائل عن وقف حمزة على « أئذا وأؤلقي ، وأأندرتهم ، وأفأمن ، وأفأنت ، وها أتم ، وهاؤم »<sup>(١)</sup> وشبهه ، أيخفف الهمزة في هذا كله وشبهه أم يحقق ؟  
فالجواب أن هذه الزوائد إذا قدّرتْ حذفتها تغيير معنى الكلام بحذفها ، فهي كالتوسطة ، فتخفيفها أحسن في قراءة حمزة في الوقف على أصله في المتوسطة . وقد أخذ قوم له في ذلك بالتحقيق في الوقف<sup>(٢)</sup> .

« ٨ » والعلة في ذلك لهم أن الزوائد ، إذا حذفت بقي كلام مفهوم مستعمل ، فالهمزة فيه في تقدير الأولى التي لا تخفف ، وإنما يخفف من الهمز مع الزوائد التي ، إذا حذفت<sup>(٣)</sup> لم يبق كلام مفهوم ولا مستعمل ، فيكون حينئذ كالتوسطة ، فيخفف نحو : « يؤمنون ، والمؤلفة »<sup>(٤)</sup> وشبهه ، ويلزم من خفف هذا النوع في الوقف أن يخفف مع لام التعريف كـ « الأرض ، والآخرة »<sup>(٥)</sup> في الوقف لحمزة ، لأنها إذا حذفت تغير الاسم عن التعريف إلى التكبير<sup>(٦)</sup> ، ولا يلزم ذلك من حقت لأنه يقول : إذا حذفت اللام بقي كلام مفهوم مستعمل ، فالهمزة كالمبتدأة<sup>(٧)</sup> . وكلا القولين له قياس حسن ، والهمز في ذلك في الوقف لحمزة (٢٢/ب) أحب إليّ ، لأنه الأصل ، ولأن الهمزة كالمبتدأ بها ، والتخفيف أيضاً لا يمنع<sup>(٨)</sup> .

(١) الأحرف على ترتيبها في سورة الرعد (٥ ت) وتقدم ذكره في «علل اختلاف القراء في اجتماع همزتين» الفقرة «٥» ، القمر (٢٥ ت) ، البقرة (٦ ت) وتقدم في «علل اختلاف القراء في اجتماع همزتين» الفقرة «١» ، الأعراف (٩٧ ت) ، يونس (٩٩ ت) ، آل عمران (١١٩ ت) ، الحاقة (١٩ ت) .

(٢) التبصرة ٢٦/١ ، والتيسير ٤١ ، والنشر ٢٧/١

(٣) ب ، ص : «حذفت الزوائد» وكذلك نسخة «ل» ، وبطرح لفظ «الزوائد» تنجّه العبارة .

(٤) أول الحرفين في سورة البقرة (٣ ت) وثانيهما في التوبة (٦٠ ت) .

(٥) تقدم ذكر الحرفين ، الثاني في «باب المد وعطه وأصوله» الفقرة «٧» .

(٦) ب : «التكبير» وصوبته من : ص .

(٧) ص : «كالتوسطة» .

(٨) انظر الملاحظة «٢» من هذه الصفحة .

وقد روى خلف عن حمزة أنه خَفَّفَ في الوقف الهمزة الثانية من « أئن ذكرتم »<sup>(١)</sup>، فهو أيضاً قياس حسن . فأما « ها أتم » على قراءة حمزة ، بالهمز والمدّ فينه ، فالوقف بالتحقيق ، وعليه<sup>(٢)</sup> العمل ، لأنها ها التي للتببيه ، دخلت على « أتم » ، فهما كلمتان . ومثله « يا أيها »<sup>(٣)</sup> لأنها يا دخلت على « أي » فهي كلمتان ، ولذلك ترك مدءه البرزي ، كما يترك مدّ « ما أتى الذين »<sup>(٤)</sup> وشبهه ، ومثله « هؤلاء »<sup>(٥)</sup> لا يُخَفِّفه لحمزة ، أعني الهمزة الأولى ، ولا يمدّه ، لمن اعتبر المدّ ، لأنها هاء دخلت على « أولاء » ، ولا يحسن أن يقدره في قراءة حمزة ومن تابعه على المدّ والهمز فيه ، أن الهاء بدل من همزة<sup>(٦)</sup> ، لأنه يصير قد أدخل بين الهمزتين ألفاً ، مع بدل الأولى هاء ، وليس هذا من أصولهم مع التحقيق<sup>(٧)</sup> ، فكيف مع البدل والتخفيف ، وسنذكر ما فيها من العلل في موضعه .

« ٩ » فأما « هاؤم » فبالتحفيف تقف لحمزة ، لأنها<sup>(٨)</sup> ليست بـ « ها » التي للتببيه ، دخلت على « أم » ، لأن « أم » مخففاً بضمّ الهمزة ، كلام غير مستعمل . وإنما « هاء » اسم للفعل معناه « خذ ، وتناول » ، تقول للواحد : هاء يارجل ، أي : خذ ، وللثنتين هاؤما ، فتزيد ميماً وألفاً ، كما تزيد ذلك في « أتما » ، وتقول للجميع : هاؤمو ، أي : خذوا ، فتزيد ميماً وواواً ، كما تزيد ذلك في « أتمو »<sup>(٩)</sup> ، فالهمزة متوسطة من نفس الكلمة ، فتخفيفها

- (١) الحرف في سورة يس (١٩٢) .
- (٢) ب ، ص : « عليه » وبإضافة الواو وجهه كما في : « ل » .
- (٣) الحرف في سورة البقرة (٢١٢) .
- (٤) الحرف في سورة الداريات (٥٢٢) .
- (٥) الحرف في سورة البقرة (٣١٢) .
- (٦) هو مذهب قالون إذ يقرأها على مثال « هَمَنْتُمْ » انظر التبصرة ٢٦/ب .
- (٧) يعني الكوفيين وابن عامر والبرزي ، انظر التبصرة ٢٦/ب .
- (٨) ب : « لانه » وتوجيهه من : ص .
- (٩) التبصرة ٢٧/١ ، ومعني اللبيب ٣٤٩



لحمزة في الوقف واجب ، على أصله في المتوسطة ، ولو كانت « ها » التي للتثنية لم تنفرد في قولك : هاء يارجل ، ولم يكن معها همزة . فأصلها في القرآن « هاؤمق »<sup>(١)</sup> ، كتب على لفظ الوصل ، إذ قد حذفت الواو لسكونها وسكون القاف ، ولا يحسن الوقف عليه ، لأنك إن وقفت على الأصل بالواو خالفت الخط ، وإن وقفت بغير واو خالفت الأصل ، ولهذا في خط المصحف نظائر كثيرة<sup>(٢)</sup> ، قد حذفت منها حرف المد واللين لالتقاء الساكنين ، وكتب على لفظ الوصل بالحذف . فهذا قياس الوقف عليها ، وفي « هاء » مع الواحد والتثنية والجمع لغتان ، غير ما ذكرنا ، إحداهما : سكون الهمزة في الواحد فتقول : هاء يارجل ، أي : خذ ، وفي الاثنين<sup>(٣)</sup> : « هاءا » فتزيد ألفا ، كما تقول : قثوما وخذنا ، فتزيد ألفا في التثنية ، وفي الجمع : « هاءوا » ، فتزيد واواً ، كما تزيدا في : قوموا وخذوا . والأخرى أن يأتي بالهمزة مكسورة في الواحد فتقول : « هاء يارجل » ، وفي الاثنين : « هاءيا » ، وفي الجمع « هاءوا » كالذي قبله<sup>(٤)</sup> .

(١) وهو الحرف الذي في سورة الحاقة (آ ١٩) .

(٢) وهو في الكلام والقرآن نحو حذف أحرف العلة لفظاً أو خطأً ولفظاً إذا لقيها ساكن نحو قوله تعالى : « يوم يدع الداع ، وفلا تسألن » . وقولهم : لا أدبر .

(٣) ص : « وللاثنين » .

(٤) إصلاح المنطق ٢٩٠ ، وزاد المسير ٣٥١/٨ « عن الزجاج » ، ومفنى اللبيب ٣٤٩ ، واللسان «ها» نقل عن ابن السكيت .

## باب (١/٢٣)

## تخفيف الهمز وأحكامه وعلة

« ١ » قد<sup>(١)</sup> قدّمتنا علة امتناع تخفيف الهمزة التي تكون أول الكلام ، فأما المتوسطة والمتطرفة فتخفيفها جائز حسن ، على ما ذكره من الأصول ، لمن روي عنه ذلك ، وهو حمزة .

فنبداً بالمتوسطة ، اعلم أن الهمزة المتوسطة تكون ساكنة ومفتوحة ومضمومة ومكسورة . فأما الساكنة<sup>(٢)</sup> فهي تجري على ما قبلها ، فما قبلها من الحركة يدبّرُها ، لأنها لما كانت ساكنة ضعفت ، فلم تدبر نفسها ، إذ لا حركة فيها ، ولا قوة ، فدبّرُها أقرب الحركات منها ، وهي الحركة التي قبلها ، فإذا انفتح ما قبلها أبدلت ألفاً ، لأن الفتحة من الألف ، والألف من إشباع الفتحة تحدث . وكانت الألف أولى بالبدل ، لأنها أخت الهمزة في المخرج ، ولأن الألف ، إذا احتيج إلى حركتها في بعض اللغات أبدل منها همزة ، وإذا انضم ما قبلها أبدل منها واو ساكنة ، لأن الضمة من الواو ، والواو من إشباع الضمة تحدث ، ولأن الواو تبدل منها الهمزة ، إذا انضمت أو تطرقت بعد ألف زائدة ، نحو : « دعاء » وأصله « دعاو » ، ونحو « وجوه »<sup>(٣)</sup> ، فجعلت هي أيضاً في التخفيف للهمزة عوضاً من الهمزة ، وذلك نحو : « تؤمن ، وتؤتي »<sup>(٤)</sup> ، وإذا<sup>(٥)</sup> انكسر ما قبلها أبدل منها ياء

(١) ص : « قال الشيخ رحمه الله قد » .

(٢) ب : « الساكن » وصوبتها من : ص .

(٣) نظير أول المثالين في سورة البقرة (١٧١ آ) وثانيهما في آل عمران (١٠٦ آ) .

(٤) أول الحرفين في سورة البقرة (٢٦٠ آ) وثانيهما في آل عمران (٢٦٢ آ) .

(٥) ب : « وإن » ورجحت ما في : ص .

ساكنة كالمهمزة<sup>(١)</sup> ، لأن الكسرة من الياء ، والياء تحدث من إشباع الكسرة ، ولأن الياء تبدل منها همزة ، إذا تطرقت بعد ألف زائدة نحو « سقاء »<sup>(٢)</sup> أصله « سقاي » فجعلت هي في التخفيف للهمزة عوضاً من الهمزة ، وذلك نحو : « بئس ، وبئر »<sup>(٣)</sup> ، فهذا حكم الساكنة في التخفيف وعلتها<sup>(٤)</sup> .

« ٢ » فصل : فأما حكم تخفيف المفتوحة فإنها ، إذا أنفتحت ما قبلها ، أو كان ألفاً وخرقت ، جعلت بين الهمزة المفتوحة وبين الألف في « رأى ، وجاء »<sup>(٥)</sup> . وعلّة ذلك أنها ، لما لم يكن قبلها ساكن ، تلتقى حركتها عليه ، ولم يحسن فيها البديل كالساكنة<sup>(٦)</sup> ، لقوتها في الحركة<sup>(٧)</sup> ، فكان تديروها بحركتها أولى من تديروها بحركة ما قبلها ، لأنها لو جرت على البديل جرت على حكم حركة ما قبلها ، فكانت حركتها أولى بها ، وحركتها الفتح . فلو أبدلت منها ألف على حكم حركتها لم تكن الألف إلا متحركة بمثل حركة الهمزة ( ٢٣ / ب ) ، فتعود همزة كما كانت ، لأن الحرف الذي يجري على البديل ، يجري على حركة الهمزة مع البديل أو سكونها ، إلا ترى أن المفتوحة ، إذا انضم ما قبلها أو انكسر ، جرت على البديل ، فأبدل منها حرف من جنس ما قبلها ، ويكون ذلك الحرف متحركاً بمثل حركة الهمزة ، وأن الساكنة تجري في البديل على سكون الهمزة ؟ فالهمزة ، التي تجري على البديل ، لها حكمها وأصلها في الحركة أو السكون ، فلو جرت المفتوحة ، التي قبلها فتحة أو ألف ، على البديل لأبدل منها حرف ، تكون حركته كحركة الهمزة ، وذلك

(١) أي تخفف من الهمزة في نحو المثال التالي وهو : « سقاء » .

(٢) لا حرف منه في القرآن .

(٣) تقدّم الحرفان في «باب ذكر علل الهمزة المفردة» ، الفقرة «٧» .

(٤) التبصرة ٢٧/١ ، والتيسير ٢٩ ، والنشر ٤٢٣/١ ، وكتساب سيويو

١٩٠/٢

(٥) أول الحرفين في سورة الأنعام (٧٦ آ) وثانيهما تقدّم في «باب المد وعلله

وأصوله» الفقرة «١٤» .

(٦) لفظ «كالساكنة» سقط من : ص .

(٧) ص : «بالحركة» .

يؤول إلى رجوع لفظ الهمزة ، لأن الألف لا تتحرك<sup>(١)</sup> عند الضرورة إلا بأن تبدل منها همزة ، فامتنع في الهمزة المفتوحة التي قبلها فتحة أو ألف إلقاء حركتها على ما قبلها ، لأنه متحرك ، أو لأنه ألف ، والألف لا تلقى عليها الحركة ، لأنها تصير همزة ، ويعود الأمر مع التخفيف إلى تغيير وحدوث همزة تحتاج أيضاً إلى تخفيفها<sup>(٢)</sup> ، فيصير التخفيف للهمزة يحدث الهمز ، وليس هذا من كلامهم ، فلم يكن بد من جعل الهمزة المفتوحة ، التي قبلها فتحة أو ألف ، بين بين في التخفيف ، وكان جعلها بين الهمزة المفتوحة ، والألف أولى ، لأن حركتها الفتح ، والفتح من الألف ، والألف تحدث من إشباع الفتحة ، فكانت حركتها أولى ، والحرف الذي من حركتها أولى بها<sup>(٣)</sup> .

« ٣ » فصل : فأما المفتوحة ، إذا انضم ما قبلها أو انكسر ، فإنها تبدل منها مع الضم واو مفتوحة ، نحو : « يواخذ »<sup>(٤)</sup> ، ومع الكسرية مفتوحة ، نحو : « مِير » جمع « مِثْر »<sup>(٥)</sup> . وعلّة ذلك أنها لما لم يسكن إلقاء حركتها على ما قبلها ، إذ هو متحرك ، ولا تلقى حركة على حركة ، ولم يسكن فيها أن تجعل بين بين ، لأنها لو جعلت بين بين لجعلت بين الهمزة والألف ، والألف لا يكون قبلها ضم ولا كسر ، فامتنع ذلك أيضاً فيها ، ولو جعلت بين الهمزة المفتوحة والواو لكانت بين الهمزة وبين حرف ، ليس هو من حركتها . وكذلك الياء ، وأيضاً فإن التي قبلها ضمة ، لو جعلت بين الهمزة والياء الساكنة ، لم يتمكن ذلك ، إذ ليس في كلام العرب ياء ساكنة قبلها ضمة . ولو جعلت التي قبلها كسرة ، بين الهمزة والواو الساكنة ، لم يتمكن ذلك ، إذ ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة ، فلم

(١) ب : « تتحرى » وتصويبه من : ص .

(٢) ص : « تحقيقها » .

(٣) التبصرة ٢٧/ب ، والتيسير ٤٠ ، والنشر ١/٤٢٩ ، وكتاب سيبويه ١٩١/٢ ، ١٩٣ .

(٤) تقدّم هذا الحرف في « المد وعلله وأصوله » ، الفقرة « ٩ » .

(٥) والبئر جمع مِثْر بالكسر الدحل والعداوة والنميمة ، ومأر السقاء كمنع

ملاه ، وبينهم أفسد وأغرى ، انظر القاموس المحيط « مار » .

يكن بدّ فيها من البدل على حكم حركة ما قبلها ، يبدل منها واو<sup>(١)</sup> ، مفتوحة ، إذا انضم ما قبلها ، لأن الواو من الضمة تتولد ، وياء مفتوحة إذا انكسر ما قبلها ، لأن الياء من الكسرة تتولد ، وإنما فتحها على حكم ( ١/٢٤ ) فتحة الهمزة التي هما بدلان منها ، والبدل أبدأ تجري حركته على مثل حركة ما أبدل منه<sup>(٢)</sup> .

« ٤ » فصل : فأما المكسورة والمضومة ، إذا تحرك ما قبلها بأي حركة كانت ، أو كان ألفاً ، فإنهما يجعلان في التخفيف بين بين ، المكسورة بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة ، نحو : « سَم ، وقائم ، وسائل ، ويامام »<sup>(٣)</sup> وشبهه . والمضومة بين الهمزة المضومة والواو الساكنة ، نحو : « يؤوده ، وجاؤوا ، ولأمه ، ويؤوس »<sup>(٤)</sup> وشبهه .

« ٥ » وعلة ذلك أنهما ، لما لم يتمكن إلقاء حركتهما على ما قبلهما ، لأنه متحرك أو ألف ، وذلك ممتنع : إلقاء الحركة على الحركة أو على الألف ، ولم يمكن بدلها لقوتها بحركتها ، على ما ذكرنا من العلة في منع البدل في المفتوحة ، التي قبلها فتحة أو ألف ، فقسهما عليها ، فالعلة واحدة . فلما امتنع إلقاء الحركة والبدل لم يبق إلا إن يجعل بين بين ، فجعلنا بين الهمزة والحرف ، الذي منه حركتهما ، إذ هو يتولد عند إشباع حركتهما . وكان أولى بذلك لقربه منهما ، ولأنه يبدل من الحركة التي قبله ، الواو من الضمة ، والياء من الكسرة ، ولم يتمكن أن يجعل بين الهمزة والألف ، لاختلاف حركة ما قبلها ، والألف لا تغير حركة ما قبلها ، فجعلت المضومة بين الهمزة والواو ، لأن الواو أولى بها من الياء والألف

(١) ب : «واو» وصوبتها من : ص .

(٢) التبصرة ١/٢٧ - ب ، والتيسير ٤٠ ، والنشر ١/٤٣٠ ، وكتاب سيبويه ١٩٠/٢

(٣) الأحرف على ترتيبها سوى الأول في سورة آل عمران (٣٩ ت) وتقدم هذا في «باب المد وعلة وأصوله» الفقرة «١» ، المعارج (١ ت) ، الحجر (٧٩ ت) .

(٤) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة (٢٥٥ ت) وتقدم في «باب ذكر علل الهمزة المفردة» الفقرة «٦» ، آل عمران (١٨٤ ت) ، وتقدم في «باب المد وعلة وأصوله» الفقرة «٦» ، النساء (١١ ت) ، هود (٩ ت) .

لِما<sup>(١)</sup> قدّمنا . وجُعِلت المكسورة بين الهمزة والياء ، لأن الياء أولى بها من الواو والألف لما قدّمنا ، كما كانت الألف أولى بالهمزة المفتوحة ، التي قبلها فتحة أو ألف ، لأن الألف أولى بها ، إذ هي منها ، ومن إشباع حركة واحدة يتولد ذلك الحرف ، ويتكوّن في اللفظ . وقد ذهب الأخفش إلى أن تخفيف المكسورة التي قبلها ضمة ، بين الهمزة والواو<sup>(٢)</sup> .

وعلته في ذلك أنه لو جعلها بين الهمزة والياء الساكنة ، كما يقول سيبويه ، لصارت ياء ساكنة قبلها ضمة ، وذلك لا يجوز . وسيبويه يقول إنها ليست يياء ساكنة محضة ، إنما هي بين بين بزتها متحركة ، فكما تكون الضمة قبلها ، وهي متحركة كذلك تكون قبلها ، وهي بين بين<sup>(٣)</sup> ، وهو الاختيار . وكذلك اختلفوا في المضمومة ، التي قبلها كسرة ، فالأخفش يجعلها بين الهمزة والياء ، للكسرة التي قبلها . وسيبويه يجعلها بين الهمزة والواو لأنها بين الهمزة المضمومة والياء الساكنة (ب/٢٤) مضمومة<sup>(٤)</sup> فحركتها أولى بها من حركة ما قبلها ، والعلة في هذه كالعلة فيما قبلها ، وذلك نحو : « سئل ، ولأمه »<sup>(٥)</sup> .

(١) ص : « كما » .

(٢) تقدّم ذكر ذلك والإحالة على مصادره في «باب ذكر جمل من تخفيف الهمز فيما ذكرنا» ، وانظر التبصرة ١/٢٨ .

(٣) كتاب سيبويه ١٩٨/٢

(٤) ب : « الساكنة نحو يؤده و جاؤوا مضمومة » ، وأرى أن هذين المثالين أقحما أو خطفت عين الناسخ إليهما في موضع آخر من الكتاب ، فهما غريبان على المسألة ، والأولى أن يستبدلا بما ذكره أبو علي الفارسي في المسألة ذاتها قوله : « هذا قاري ، وهؤلاء قاريون ويستهبزون » انظر الحجة ١/٢٧٣ ، والنشر ١/٤٣٧

(٥) ثاني المثالين في «ب» هكذا «لامك» وما في «ص» وجهه ، وأول الحرفين في سورة البقرة (١٠٨٢) ، وثانيهما في النساء (١١٢) وهو نحو ما جاء في «باب في هجوم الحركات على الحركات» في نحو : «يرمون ويفضون» انظر الخصائص ١٣٦/٣ ، ١٣٨ ، والحجة ١/٢٧٣ ، وكتاب سيبويه ١٩٨/٢

« ٦ » فصل في الساكن<sup>(١)</sup> يقع قبل الهمزة المتحركة .

فإن سكن ما قبل الهمزة المتحركة بأي حركة كانت فانظر إلى ذلك الساكن ، فإن كان ألفا جعلتها كلها بين بين ، على ما ذكرنا وشرحناه ، المفتوحة بين الهمزة المفتوحة والألف ، والمضومة بين الهمزة المضومة والواو الساكنة ، والمكسورة بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة . وقد قدمنا الكلام في علته قبل هذا في علل المفتوحة . وإن كان الساكن الذي وقع قبل الهمزة المتحركة غير الألف فانظر ، فإن كان واوا أو ياء زائدتين للمدِّ خاصة ، لا لإلحاق بناء ببناء<sup>(٢)</sup> كالألف ، فأبدل من الهمزة ، التي قبلها واو زائدة ، واوا ساكنة ، وأدغم إحداهما في الأخرى ، نحو قولك في : « قروء » « قروء » . وأبدل من الهمزة التي قبلها ياء زائدة ياء ساكنة ، وأدغم إحداهما في الأخرى ، نحو قولك في « هنيئا » « هنيئا » وفي « خطيئة » « خطيئة » ، ألا ترى أن « قروءا » وزنه « فصول » الهمزة لام الفعل ، والواو قبلها زائدة ، ليست بلام ولا عين ولا فاء ، وأن « هنيئا » وزنه « فعيل » ، الهمزة لام الفعل ، والياء قبلها زائدة ، ليست بلام ولا عين ولا فاء . ومثله « النسيء »<sup>(٣)</sup> لأنه « فعيل » ، فهما زائدتان ، لم يدخلوا لإلحاق بناء ببناء ، فيكونا كالأصلين فافهمه .

« ٧ » وعلة ذلك أن الهمزة ، لما كان قبلها حرف مد ولين زائد ، زيد للمد لا لإلحاق ، كالألف ، وأردت تخفيفها ، لم يمكن جعلها بين بين لعلتين<sup>(٤)</sup> :

- (١) ص : « السواكن » .
- (٢) مثال بناء ببناء ما ذكره سيويه قوله : « تقول في حوابة حوابة ، لأن هذه الواو ألحقت بنات الثلاث بنات الأربعة وإنما هي كواو جدول ، إلا تراها لا تغير إذا كسرت للجمع ، تقول : حوائب ، فإنما هي بمنزلة عين جعفر » انظر كتاب سيويه ١٩٣/٢ ، والبصرة ١/٢٨ .
- (٣) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة (٢٢٨ ت) ، النساء (١١٢ ت) ، التوبة (٣٧ ت) .
- (٤) ب : « للعتين » وتصويبها من : ص .

إحداهما أن همزة بين بين قريبة من الساكن ، فكنت تجمع بين ساكنين ، وجاز ذلك في الألف للضرورة ، إذ لم يكن أن تبدل من الهمزة حرفا ، وتدغمه في الألف ، لأن الألف لا تدغم ، ولا يدغم فيها ، لأن ذلك يوجب حركتها وإبدالها همزة ، فتخرج عن لفظها وبنيتها ، ويتغير الكلام ، ولم يكن إلقاء الحركة على الألف ، لأنها تتقلب أيضا همزة ، ولأن الألف في نية حركة ، ولا تلقى حركة على حركة ، وامتنع ذلك أيضا في الواو والياء الزائدين للمد ، لأنها زيدا للمد كالألف ، وهما أختا الألف في المد واللين وفي السكون ، فلم يكن إلقاء الحركة عليهما ، ولا كون الهمزة بعدهما بين بين ، فلم يبق إلا الحذف أو البدل ، فبعد الحذف ، لأنه إخلال بالكلمة ، ولأنه لا يبقى ما يدل على المحذوف ، فلم يبق إلا البدل ، فأبدل من الهمزة حرف مثل الزائد الذي قبلها ، وأدغم الأول في الثاني لاجتماع ( ٢٥ / ١ ) المثلين ، والأول ساكن ، ولكونها في كلمة متلاصقين ، وجاز في أختي الألف الإدغام ، وهو لا يجوز في الألف ، لأنها قد يتحركان ، وقد تتغير حركة ما قبلهما كسائر الحروف ، ولأنهما في كلمة متصلتين لا يقدر فيهما الانفصال ، فجاز فيهما ما يجوز في سائر الحروف عند اجتماع المثلين والأول ساكن ، فالواو والياء أخذنا بحظهما من مشابهتهما الألف ، في امتناع إلقاء الحركة عليهما ، كما امتنع ذلك في الألف ، وأخذنا بحظهما من مشابهتهما سائر الحروف ، غير الألف ، في جواز الحركة فيهما ، وجواز تغير حركة ما قبلهما كسائر الحروف ، فجاز أن يدغما كسائر الحروف ، وهذا أصل في كثير (١) من الحروف ، يكون فيه شبه من حرف وشبه من حرف آخر ، فيحكم له مرة بشبهه أحدهما ، ومرة بشبهه الآخر . وحكم ياء التصغير ، تقع قبل الهمزة ، فتخفف الهمزة ، حكم الزائد في الإبدال والإدغام ، لأنها زائدة ، زيدت لمعنى التصغير ، كما زيدت ياء « خطية » لمعنى المد ، لم يزداد ليلحقا بناء بيناء فيكونا كالأصول (٢) .

(١) ب : « أصل كبير » وما في « ص » وجهه .

(٢) كتاب سبويه ١٩٣ / ٢ ، والتبصرة ١ / ٢٨ - ب ، والتيسير ٣٩ ، والنشر



« ٨ » فصل : فإن كان الساكن ، الذي وقع قبل الهمزة المتحركة ، حرف لين أو حرف مد ولين غير زائدين ، كان لك في الهمزة في التخفيف وجهان : أحدهما ، وهو الأحسن ، أن تلقي عليه حركة الهمزة<sup>(١)</sup> ، والثاني أن تبدل مع الواو واوا ، وتدغم الأول في الثاني<sup>(٢)</sup> ، ومع الياء ياء ، وتدغم الأول في الثاني ، وذلك نحو : « سيئت ، وسوء »<sup>(٣)</sup> ، إن شئت قلت : « سيت ، وسو » في التخفيف ، وهو الأحسن ، تلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها وتحذفها ، وإن شئت قلت : « سيئت ، وسو » تبدل وتدغم . وكذلك في حرفي اللين نحو : « سوء ، وكهية »<sup>(٤)</sup> لك إلقاء الحركة ، وهو الأحسن ، ولك الإبدال والإدغام على التشبيه بالزائدة<sup>(٥)</sup> ، والإبدال والإدغام في هذا أضعف منه في حرف المد واللين الأصلي المذكور قبله ، لأن حرفي اللين أبعد مشابهة للحروف الزوائد<sup>(٦)</sup> من حرفي المد واللين الأصليين ، فحرفا اللين<sup>(٦)</sup> أقرب إلى مشابهة سائر الحروف ، غير حرف<sup>(٧)</sup> المد واللين ، فحملهما<sup>(٨)</sup> على حكم سائر الحروف ، في إلقاء الحركة عليهما ، أحسن وأقوى من الإبدال والإدغام .

« ٩ » وعلة ذلك أن الواو والياء ، لما خرجا عن تمكّن شبه الألف ، بكونهما<sup>(٩)</sup> غير زائدين ، أشبها سائر الحروف غير الألف ، فجاز فيهما أن تلقى

(١) هو مذهب ورش في إلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها سوى حرف المد

واللين ، انظر التيسير ٣٥ ، والنشر ٤٠٢/١ .

(٢) قوله : « وتدغم الأول في الثاني » ، تأخر عن قوله : « ومع الياء ياء » في : ص .

(٣) أول الحرفين في سورة الملك (٢٧ آ) وثانيهما في البقرة (٤٩ آ) .

(٤) أول الحرفين في سورة المائدة (٣١ آ) وثانيهما في آل عمران (٤٩ آ) .

(٥) ص : « الزوائد » .

(٦) لفظ « الزوائد » ، و « حرفا اللين » سقط من : ص .

(٧) ص : « حروف » .

(٨) ب : « فجعلهما » وتصويبه من : ص .

(٩) ص : « لكونهما » .

حركة الهمزة<sup>(١)</sup> عليهما ، كما يفعل ذلك في سائر الحروف غير الألف<sup>(٢)</sup> ، وهو ( ٢٥/ب ) الاختيار . فأما الوجه الثاني فإنه لما بقيت في الواو والياء الأصليتين مشابهة بالواو والياء الزائدتين ، في أنهما ساكنان كالزائدتين ، وأن حركة ما قبلها منهما كالزائدتين ، وأنهما يمدان كالزائدتين<sup>(٣)</sup> ، كان معهما الإبدال والإدغام ، على التشبيه بالزائدتين . وحكم الياء ، التي دخلت ليلحق بناء بيناء ، حكم الأصلي ، إن وقعت قبل الهمزة ، لأنها إنما دخلت لتقوم مقام الأصلي ، في لحق<sup>(٤)</sup> بناء بيناء ، وذلك نحو : « جبال » وهو الضبع<sup>(٥)</sup> ، هو ملحق بيناء جعفر ، فلو حذفت الهمزة جاز إلقاء الحركة ، والإبدال والإدغام ، ومنه قراءة أبي بكر عن عاصم ( بعداذ بيئس ) « الأعراف ١٦٥ » هو « فيعمل » ملحق بـ « جعفر »<sup>(٦)</sup> .

« ١٠ » فصل : فإن كان الساكن ، الذي قبل الهمزة ، ليس<sup>(٧)</sup> بحرف مد ولين ، ولا بحرف لين ، أُلقيت عليه حركة الهمزة في التخفيف ، ولا يجوز غير ذلك ، نحو « المسألة ، والمشامة ، والقرآن »<sup>(٨)</sup> وشبهه ، تقول في التخفيف : « المسلة ، والمشمة ، والقران » فتلقي حركة الهمزة على الساكن قبلها ، وتحذفها استخفاً . وقيل : تحذفها لسكونها وسكون ما قبلها ، لأن الحركة عليه عارضة . والأول أحسن .

(١) قوله : « حركة الهمزة » سقط من : ص .

(٢) قوله : « غير الألف » سقط من : ص .

(٣) قوله : « في أنهما ساكنان .. كالزائدتين » سقط من : ص .

(٤) قوله : « حكم الأصلي .. بيناء » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٥) انظر « باب المد علة وأصوله » الفقرة « ٦ » .

(٦) التبصرة ١/٢٨ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ١/٤٢٥ ، وكتاب سيويه ٢/١٩٣ ، والخصائص ٥٤/٢ .

(٧) ب : « ليست » فصوبته بما اقتضته العبارة واستثناسا ب : ل .

(٨) أولها مثال لاحرف منه في القرآن ، والثاني حرف في سورة الواقعة ( ٩٦ ) ، وثالثها في البقرة ( ١٨٥٢ ) .

« ١١ » وعلة هذا الفصل أن الهمزة لما وقع قبلها ساكن ، غير حرف مد ولين ، ولا حرف لين ، لم يمكن جعلها بين بين ، لأن همزة بين بين لا تقع بعد ساكن غير الألف ، لئلا يجتمع ما هو قريب من الساكن ، ولم يمكن بدلها ، إذ ليس قبلها حركة تدبّرها ، وتبدل على حكمها ، إذ البدل في الهمز إنما يجري على حكم حركة ما قبله ، ولا حركة قبل هذه ، فلم يبق إلا إلقاء حركتها على ما قبلها ، فعليه العمل في هذا . وأيضا فلو أبدلت من الهمزة حرفا ، حملا على البدل مع حرف المد واللين الزائد ، لأبدلته من جنس ما قبله ، فكنت تبدل من الهمزة في « المشمة » شيئا ، وفي « المسلة » شيئا ، وهذا تغيير للكلام<sup>(١)</sup> وإحاطة ، فامتنع ذلك ، ولم يكن بد من إلقاء الحركة<sup>(٢)</sup> .

« ١٢ » فصل في الهمزة المتطرفة :

قال أبو محمد : قد كنا ألقنا كتابا مفردا في تخفيف الهمزة المتطرفة لخمزة وهشام ، وعلّناه وبسطناه بأمثلة ظاهرة ، ومثل<sup>(٣)</sup> ذلك أيضا قد بيّناه في الكتاب الذي هذا شرحه ، وعلّناه ، فأغنا<sup>(٤)</sup> ذلك عن أن يطول الكلام فيه<sup>(٥)</sup> ، في هذا الكتاب ، لكننا نذكر فيه جملا ، تذكّر بها ما في الكتابين المتقدمين .

« ١٣ » اعلم ( ١/٢٦ ) أن الهمزة المتطرفة تجرى في التخفيف على ما قدمنا من الأصول في المتوسطة ، غير أنها لا تكون بين بين إلا في حال الروم للحركة . والمتوسطة تكون بين بين في حال<sup>(٦)</sup> حركتها الكاملة ، فإن وقفت بالسكون أو الإشمام جرت على البدل ، ودبّرها حركة ما قبلها كالساكنة . فإن كان قبلها ألف وأبدلت منها ألفا حذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، نحو : « أولياء ،

(١) ب ، ص : « الكلام » ورجحت ما أثبت صورته .

(٢) التبصرة ١/٢٨ ، والتيسير ٣٩ ، والنشر ٤٠٧/١ ، ٤٢٥ .

(٣) ب : « وقبل » وتوجيهه من : ص .

(٤) ص : « فأغنى » .

(٥) ص : « فيه الكلام » .

(٦) لفظ « حال » سقط من : ص .

وشاء ، وأنباء»<sup>(١)</sup> تبدل في الوقف من الهمزة ألفا ، لانتفاع ما قبلها ، لأنها تسكن ، إذ لا يستعمل الروم في المنصوب عند القراءة ، فيجتمع ألفان ، فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين<sup>(٢)</sup> ، فإذا قدرّت أن الألف الأولى هي المحذوفة ، وهو الأصل ، وقتت بغير مدٍّ ، لأن التي كان المد فيها قد حذفت ، ولما وقتت على الألف ، عوضا<sup>(٣)</sup> من الهمزة ، لم يكن فيها مدٌّ قط . وإن قدرّت أن الألف الثانية ، التي هي بدل من الهمزة ، هي المحذوفة ، وقتت بالمد ، لأن التي كان فيها المد لم تحذف ، فبقيت ممدودة على أصلها ، لأن حذف الهمزة وتخفيفها عارض ، فمددت على الأصل ، ولا يحسن الإشمام بعد البدل . وإذا كان قبل الهمزة المتطرفة ساكن غير الألف جرت على الأصول<sup>(٤)</sup> ، التي ذكرنا في المتوسطة التي قبلها ساكن غير الألف ، فإن كانت المتطرفة ، قبلها حركة ، فانظر ، فإن كانت تلك الحركة بمنزلة حركتها ، وقتت على الهمزة بالسكون ، وأبدلت منها حرفا من جنس الحركة التي قبلها ، نحو « امرؤ ، وذراً ، ولؤلؤ ( المرفوع ) ، وشاطيء ، ولكل امرئ »<sup>(٥)</sup> تبدل مع الفتحة ألفا ، ومع الضمة واوا ، ومع الكسرة ياء .

« ١٤ » وعلة ذلك أن هذه الهمزة ، لما أردت تخفيفها في الوقف ، لم يمكن أن تجعلها<sup>(٦)</sup> بين بين ، لأن همزة بين بين متحركة في الوزن والأصل<sup>(٧)</sup> ، ولا يوقف على متحرك ، ولم يمكن أن تلتقى حركتها على ما قبلها ، لأنه متحرك ، ولم يمكن<sup>(٨)</sup>

- (١) الأحرف على ترتيبها في سورة آل عمران (٢٨ آ) ، في البقرة (٢٠ آ) وتقدم ذكر هذا في «باب المد وعلاجه وأصوله» ، الفقرة «٥» ، البقرة (٩ آ) .
- (٢) ب ، ص : «الألفين» ورجحت ما في «ل» إذ هو أوضح وأعرف .
- (٣) ب : «عوض» فصيوته .
- (٤) ص : «الأصل» .
- (٥) الأحرف على ترتيبها في سورة النساء (١٧٦ آ) ، في الأنعام (١٣٦ آ) في الطور (٢٤ آ) ، في القصص (٣٠ آ) ، في النور (١١ آ) .
- (٦) ب : «تجعل» ورجحت ما في : ص .
- (٧) قوله : «لأن همزة بين ... والأصل» سقط من : ص .
- (٨) قوله : «ولم يمكن» سقط من : ص .

أن تبدل بحرف<sup>(١)</sup> غيرها ، لأنها متحركة ، وما قبلها متحرك بمثل حركتها ، فلم يكن بد من الوقف عليها بالسكون ، إذ هو أصل الوقف ، فلما وقفت عليها بالسكون ، ومن شأن حمزة وهشام فيهما التخفيف ، جرت على البديل مجرى الساكنة ، وحسن ذلك لموافقة الخط للفظ . فمن شأن حمزة أن يتبع الخط في وقفه ، فلا تقف على المتطرفة أبداً إلا وقفاً ، لا يخالف فيه لفظك خط المصحف ، فعلى هذا الأصل قابن في المتطرفة أبداً ، على أن من القراء من يجري هذا الأصل الذي (٢٦/ب) ذكرت لك في الوقف على بين بين في المتوسطة<sup>(٢)</sup> على ما قدمنا ، لكن لا تكون بين بين إلا في حال روم حركة الهمزة ، لا في حال حركتها ، لئلا تقف على متحرك ، وهو أيضا وجه حسن ، موافق للخط ، وهو الأصل في تخفيف المتحركة ، التي قبلها حركة مثل حركتها<sup>(٣)</sup> .

« ١٥ » فصل : فإن كانت حركة ، ما قبل المتطرفة ، مخالفة لحركتها أجريتها على السكون في الوقف ، ثم أبدلتها على حكم حركة ما قبلها ، نحو : « قرىء ، واستهزىء »<sup>(٤)</sup> ، وقوي ذلك لموافقة الخط للفظ<sup>(٥)</sup> ، ولأن المنصوب لا يستعمل فيه القراء الروم ، فإن انفتح ما قبلها ، أو انضمت أو انكسرت ، فالإسكان والبديل فيها جائز ، وبين بين على روم الحركة فيها جائز<sup>(٦)</sup> ، غير أنك تنظر ما يوافق الخط من<sup>(٧)</sup> هذين الوجهين فتؤثره على الآخر ، فتقف على : « تفتؤ ، ومن بأ المرسلين »<sup>(٨)</sup> ، بين بين في حال روم حركة الهمزة ، لأنك توافق الخط ، إذ فيه واو ، في « تفتؤ »

(١) ص : « بحركة » .

(٢) ص : « على ما قدمنا في المتوسطة » .

(٣) التبصرة ٢٨/ب ، ٢٩/أ - ب ، والتيسير ٣٧ ، والنشر ١/٤٢٥ ، ٤٣٨ .

(٤) الحرف الأول في سورة الأعراف (٢٠٤ أ) وثانيهما في الأنعام (١٠ أ) .

(٥) ص : « للفظ » .

(٦) لفظ « فيها جائز » سقط من : ص .

(٧) ص : « تنظر الأقوى من » .

(٨) أول الحرفين في سورة يوسف (٨٥ أ) والآخر في الأنعام (٣٤ أ) .

وياء في « نأ » ولو وقتت<sup>(١)</sup> على هذه بالإسكان والبدل لخالفت الخط ، لأنك كنتَ تبدل من الهمزة ألفا ، لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فتخالفت الخط ، وتقف على : « يُبْدِء ، وما أُبْرِء »<sup>(٢)</sup> بالإسكان ثم تبدل من الهمزة ياء ، لانكسار ما قبلها ، فتوافق أحد وجهي القياس ، ويوافق لفظك خط المصحف ، ولا يحسن في جميع ذلك ، في الحرف الذي أبدلته من الهمزة ، إشمام ، ولا روم ، لأنه لم تكن عليه حركة ، ولأنه غير الهمزة التي كان عليها الإعراب ، قياسا على الوقف المجمع عليه بالسكون في : «رحمة، ونعمة» وشبهه<sup>(٣)</sup> . ولو وقتتَ على «يُبْدِء ، وأُبْرِء» بين بين لجعلته بين الهمزة والواو ، لأن الهمزة مضمومة ، وفي ذلك مخالفة للخط ، إذ<sup>(٤)</sup> الخط إنما فيه<sup>(٥)</sup> ، فيهما<sup>(٦)</sup> ، ياء ، فرجعتَ إلى تخفيف ، يؤدي إلى خط المصحف ، وهو الوقف على السكون ، ثم البدل للتخفيف ، إلا على مذهب الأخفش فإنه يقول بجعل الهمزة في التخفيف في « يُبْدِء ، وأُبْرِء »<sup>(٧)</sup> بين الهمزة والياء في حال الروم ، فيوافق قوله الخط ، وكونها بين الهمزة والواو قول سيويوه ، إلا أنه مخالف للخط فيرجع إلى البدل في الوقف على السكون ، ليوافق الخط . فالوقف على السكون ، في أكثر هذا الباب ، ثم البدل أسلم وأقرب لموافقة الخط . فإن كان بين بين يوافق الخط وقتتَ على ذلك في حال الروم خاصة ، نحو : [ « تَقْفُو ، ويتقَّفُو » ]<sup>(٨)</sup> ولا ( ٢٧ / أ ) تقف على السكون ،

(١) لفظ «وقتت» سقط من : ص .

(٢) الحرف الأول في سورة العنكبوت ( ١٩ أ ) وثانيهما في يوسف ( ٥٢ أ ) .

(٣) ص : «وما أشبهه» .

(٤) ص : «لان» .

(٥) لفظ «فيه» سقط من : ص .

(٦) يريد بالجار والمجرور الإشارة إلى حرفي سورتي العنكبوت ويوسف المذكورين قبل تقدم ذكر هذا في الباب نفسه ، وفي ما تقدم من ذكر الهمزة المتوسطة ، انظر الفقرة «٥» من هذا الباب .

(٧) تقدم تخريج أول الحرفين ، وثانيهما في سورة النحل ( ٤٨ أ ) .

(٨) تكلمة لازمة من : ص .

فيجب أن تبدل من الهمزة ألفا ، فتخالف الخط ، فإذا كان البدل يخالف الخط رجعت [ إلى بين بين ، وإذا كان بين بين يخالف الخط رجعت ]<sup>(١)</sup> إلى البدل ، فاضبط هذا الأصل<sup>(٢)</sup> .

« ١٦ » قال أبو محمد : وقد ذكرنا بعد هذا الباب ، في كتاب التبصرة ، باب ما جرى في التسهيل على غير قياس ، وعللناه ، فأعنانا عن إعادته في هذا الكتاب<sup>(٣)</sup> .  
قال أبو محمد : ونذكر جملة مختصرة تحفظ في تخفيف الهمزة .  
اعلم أن الهمزة في التخفيف لحمزة تجري على ثلاثة أوجه :

الأول : البدل ، وذلك في الساكنة ، وفي المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة ، وفي المتحركة التي قبلها حرف مد ولين زائد غير الألف ، أو غير زائد ، أو حرف لين ، فهذا كله يجري على البدل ، على ما قدّمنا وأصلنا وعللنا .

الثاني : إلقاء الحركة ، وذلك إن<sup>(٤)</sup> كان قبل الهمزة ساكن ، غير ألف وغير حرف مد ولين زائد ، فهذا تلقى فيه حركة الهمزة على ما قبلها ، فيتحرك ما قبلها بحركتها ، أو تحذفها ، على ما قدّمنا وأصلنا وعللنا .

الثالث : بين وبين وذلك في كل همزة متحركة ، قبلها ألف أو حرف<sup>(٥)</sup> متحرك ، إلا المفتوحة التي قبلها ضمة أو كسرة ، فإنها تجري على البدل . فهذا أصل تسهيل الهمز<sup>(٦)</sup> كله مختصر أصله وعمله وبسطه ، وتمثيله قد تقدم قبل هذا .

« ١٧ » قال أبو محمد : والذي ذكرناه في « كتاب التبصرة » مما جرى في

(١) تكلمة لازمة من : ص .

(٢) التبصرة ١/٣٠ ، والتيسير ٤٠ ، والنشر ١/٤٣٨ ، ٤٤٥ .

(٣) التبصرة ١/٣١ - ٣٢ ب .

(٤) ص : « إذا » .

(٥) ب : « وحرف » ورجحت ما أثبتته من : ص .

(٦) ب : « للهمز » وبطرح الجار وجهه كما في : ص .

التسهيل على غير قياس ، إنما ذكرناه ليعرف ، ليس ليقرأ به كله<sup>(١)</sup> ، لشذوذه وخروجه عن القياس وعن الأصول . والصواب فيه أن يُقرأ على الأصول ، من ذلك « الموءودة »<sup>(٢)</sup> الصواب أن تقف لحمزة بإلقاء حركة الهمزة على الواو الساكنة التي قبل الهمزة ، لأنها حرف لين أصلي ، وتحذف الهمزة . ويجوز أن تبدل من الهمزة واوا ، وتدغم الواو الأولى في الثانية ، وهو قبيح لاجتماع الواوات والضمة ، والذي ذكرنا في « الموءودة » عن ابن مجاهد لم يقرأ به ، ولا عليه العمل<sup>(٣)</sup> . فأما ما ذكرنا من وقف حمزة على « هزوا ، وكفوا »<sup>(٤)</sup> فعليه العمل ، تبدل من الهمزة واوا مفتوحة ، كأنه خفّف قبل إسكان الزاي والفاء ، وكان حقه ، على الأصول المتقدمة ، أن يلقي حركة الهمزة على الزاي والفاء فيقول : « هزّأ ، وكفّأ » فلم يفعل ( ٢٧/ب ) . وعلة في ذلك أن أصل الزاي والفاء الحركة ، والسكون عارض ، فلو ألقى عليهما الحركة كان قد ألقى حركة الهمزة على متحرك ، فعامل الأصل فلم يلق الحركة ، وأيضا فإنه لو ألقى الحركة على ما قبلها لذهب لفظ الواو ، وخالف السّواد<sup>(٥)</sup> والخط ، وأصله اتباع خط المصحف ، فرجع إلى البدل ، وتوهّم ضمة الزاي والفاء ، فلما توهّم الضمة الأصلية على الزاي والفاء أبدل من الهمزة واوا [مفتوحة]<sup>(٦)</sup> لانضمام ما قبلها ، وهو الأصل فيها ، على ما قدّمنا من الأصول<sup>(٧)</sup> والذي عليه العمل في قراءة قالون والبرزي ، في قوله تعالى في يوسف : ( بالسوءِ إلا ) «٥٣» أن تبدل من الهمزة واوا وتدغم

(١) لفظ «كله» سقط من : ص .

(٢) الحرف في سورة التكوير (آ ٨) .

(٣) التبصرة ١/٣١ - ب ، والنشر ١/٥٣ ، ٤٧١

(٤) أحد الحرفين في سورة البقرة (آ ٦٧) وسيأتي ذكره في سورته ، الفقرة

« ٤١ » ، وثانيهما في الإخلاص ( آ ٤ ) وسيأتي ذكره في سورة البقرة ، الفقرة «٤١» .

(٥) أي أغلب القراء .

(٦) تكلمة لازمة من : ص .

(٧) التبصرة ١/٣١ ، والتيسير ٣٩ - ٤٠ ، والنشر ١/٤٤١



الأولى فيها . وقد كان القياس إلقاء حركة الهمزة على الواو قبلها ، لكنه لم يرو عنها . وكان أبو الطيب يأخذ للبرزي بأن يجعل الأولى كأنها بين بين ، وهو على غير الأصول والقياس ، لأن همزة بين بين لا تقع بعد ساكن ، إلا بعد الألف خاصة ، لتمكثن الألف في المد واللين . وقرأت للبرزي بالبدل ، وهو أحسن . وقرأت له على مذهب الشيخ<sup>(١)</sup> رواية تتبع لا قياس لها لما ذكرنا<sup>(٢)</sup> . والذي عليه العمل ، فيما روي عن أبي عمرو أنه ينحو بالفتوحة بعد المضمومة نحو الألف ويبدل<sup>(٣)</sup> منها واوا مفتوحة ، ولا وجه لأن ينحى بها نحو الألف ، لأن الألف لا يكون قبلها ضمة . وذلك نحو « السفهاء ألا »<sup>(٤)</sup> ومعنى هذه الرواية أنها على معنى أن ينحى بها نحو فتحة الهمزة<sup>(٥)</sup> . فأما الهمزة المكسورة بعد المضمومة فقد ذكرنا أن مذهب الأخفش أن تجعل بين الهمزة والواو ، لانضمام ما قبلها ، لأنه لو جعلها بين الهمزة والياء لصارت ياء ساكنة<sup>(٦)</sup> ، قبلها ضمة ، وذلك لا يكون . وذكرنا أن مذهب سيويه أن يجعلها بين الهمزة والياء على أصلها ، لأنها مكسورة ، قبلها متحرك ، ولا يلزم إتيان ياء ساكنة في هذا قبلها ضمة ، لأنها ليست ياء ساكنة محضة . إنما هي همزة بين بين ، بزنة المتحركة . والذي عليه العمل ، في الثانية من المضمومتين والمكسورتين ، أن تجعل بين بين ، على<sup>(٧)</sup> الأصول المتقدمة ، والبدل فيها بعيد . وقد روي عن ورش ، وبه تأخذ له . وبين بين أحسن ، وكذلك الذي عليه العمل في الهمزة المضمومة التي قبلها كسرة ، في وقف حمزة ، أن تجعل بين

(١) يعني أبا الطيب .

(٢) التبصرة ٣٧/ب .

(٣) ب : « أن يبدل » وتوجيهه من : ص .

(٤) الحرف في سورة البقرة (١٣٦) وتقدم في «باب علل اختلاف القراء في

اجتماع الهمزتين» ، الفقرة «١٠» .

(٥) التبصرة ٣١/ب .

(٦) لفظ «ساكنة» سقط من : ص .

(٧) قوله : «بزنة المتحركة ... بين على» سقط من : ص .

الهمزة والواو ، على حكم حركتها ، وهو مذهب سيويه نحو ( ٢٨/أ ) « يستهزئون » وبديلها بياء<sup>(١)</sup> ، ولا قياس له ، وهو خارج عن الأصول ، والرواية المشهورة . ورؤوي عن الأخفش جوازه ، وكذلك الذي عليه العمل ، في « مؤثلا » ، أن تُلقي الحركة على الواو لحمزة إذا وقف . ويجوز الإبدال والإدغام ، وبديل الهمزة ياء ، لا قياس له في ذلك . والذي عليه العمل ، في الوقف لحمزة [ على : « رؤوف » ]<sup>(٢)</sup> ، أن تجعل الهمزة بين بين ، بين الهمزة والواو الساكنة . فهو القياس ، وعليه الأصول ، ومثله « يؤوسا » . وقد ذكرنا من علة هذا الفصل جُملا في « كتاب التبصرة »<sup>(٣)</sup> ، فأغنى ذلك عن إعادته في هذا الكتاب<sup>(٤)</sup> .

#### هذه (٥) مسائل من الوقف لحمزة يتدرّب بها الطالب

قال أبو محمد : هذه المسائل جارية على الأصول المتقدّمة غير خارجة عنها ، لكننا ذكرناها ليعلم الطالب كيف يردّ المسائل إلى الأصول المتقدّمة ، وليتدرّب بمعرفتها .

« ١ » إن قيل : كيف يقف حمزة وهشام على ( ولؤلؤا )<sup>(٦)</sup> المخفوض ؟ فالجواب أن الهمزة فيه متطرفة مكسورة ، قبلها ضمة ، فالأصل أن تجعل بين الهمزة المرومة الحركة والياء الساكنة ، وذلك ممتنع فيها ، لأن الخط بالواو ، فيجب أن يرجع فيها<sup>(٧)</sup> إلى السكون ثم يبدل منها واوا ، لانضمام ما قبلها ، ويخفّف

(١) قوله : «وبديلها بياء» سقط من : ص .

(٢) تكلمة لازمة من : ص .

(٣) التبصرة ٣٢/١ - ب .

(٤) جاء بعد لفظ «الكتاب» في «ب» ما يلي : تمّ الجزء ، ويتلوه مسائل من الوقف لحمزة يتدرّب بمعرفتها .

(٥) جاء قبل لفظة «هذه» في «ب» ما يلي : أول الثالث .

(٦) هما حرفان في سورة الحج (٢٣٦) وفي فاطر (٣٣٦) ، وقراءتهما بالخفض

لفغير نافع وعاصم ، انظر التيسير ١٥٦

(٧) ص : «ما قبلها» .

الأولى الساكنة لحمزة فيقول : « ولولو » بواوين ساكنتين • وإن كان القارئ ممن يرى قول الأخص في المكسورة ، التي قبلها ضمة ، فله أن يجعلها بين الهزلة والواو ، للضمة التي قبلها ، فذلك قول ، فيقف على المتطرفة في هذا بين الهزلة المرومة الحركة وبين الواو الساكنة ، فيصح له موافقة الخط ، والقياس على الأصول المتقدمة في أصل تخفيف الهزلة المتحركة التي قبلها متحرك • وقول سيبويه فيها أقيس وأولى ، ولكنه يخالف الخط ، فيجب أن يرجع إلى السكون ثم البديل (١) .

« ٢ » فإن قيل : فكيف الوقف على « لؤلؤ » (٢) المرفوع ؟

فالجواب أن تقف عليه لحمزة وهشام بهزلة بين الهزلة المرومة الحركة والواو ، على الأصل المتقدم ، لأنها مضمومة قبلها ( ٢٨/ب ) ضمة ، فإن لم ترم الحركة وقفت لهما بالإسكان ، ثم تبدل من الهزلة واوا لانضمام ما قبلها ، فيصير لحمزة بواوين ساكنتين ، بينهما لام كالأولى المخفوضة (٣) .

« ٣ » فإن قيل : كيف تقف لحمزة وهشام على : ( ليسوا وجوهكم )

« الإسراء ٧ » ؟

فالجواب أنها همزة مفتوحة (٤) في قراءتهما ، قبلها حرف مدّ ولين أصلي ، ومن شأنهما أن لا يروما الحركة في الوقف على المنصوب [رواية] (٥) ، وإلا فهو جائز ، فإذا وقفت عليه لحمزة وهشام أقيت حركة الهزلة على الساكن قبلها ، ثم يجب إسكانه للوقف ، فتقف على واو ساكنة ، وتمدّ لأن حذف الهزلة عارض ، ولأن الواو التي كانت المدة فيها باقية ساكنة ، لم تتغير ببديل ولا غيره • ويجوز أن تبدل من الهزلة واوا ، وتدغم فيها الواو التي قبلها على الشبه بالزوائد (٦) ،

(١) التيسير ١٥٦ ، والنشر ١/٤٦٢

(٢) الحرف في سورة الطور (٢٤٦) .

(٣) التيسير ٣٧ ، والنشر ١/٤٦٢

(٤) لفظ «مفتوحة» سقط من : ص .

(٥) تكملة لازمة من : ص .

(٦) ص : «التشبيه بالزوائد» .

فتقول « ليسو » فتقف على واو مشددة ساكنة ولا تمدّ ، لأن الواو التي كانت ممدودة قد خالطتها حركة (١) عند إدغامها فيما بعدها ، ولا يقع المدّ في متحرك ، ولأنه منصوب ، والأول أحسن لقبح إدغام حرف مد ولين فيما بعده لاجتماع الواوات (٢) .

« ٤ » فإن قيل : كيف يقف حمزة على : ( الشؤى ) « الروم ١٠ » ؟

فالجواب فيه كالجواب فيما قبله ، يلقى حركة الهمزة على الواو ، ويحذف الهمزة ، لأن الواو أصلية ، فيقول : « الشؤى » . ولا يمدّ هذا لتحرك الواو في اللفظ ، لأن المد لا يقع في حرف متحرك ، كانت حركته عارضة أو لازمة ، ولك أن تبدل من الهمزة واوا تدغم فيها الواو ، التي قبلها على التشبيه بالزائد ، فتقول : « السؤ » . ولا تمدّ أيضا لتحرك الواو التي كان المد فيها ، والأول أحسن . فأما مدّ الألف فلا يلزمه ، وإن كانت ممدودة في البوصل ، لأن المد فيها (٣) إنما كان لأجل الهمزة التي بعدها ، وهي همزة ( أن ) ، فلما وقفت على الكلمة الأولى زال المد ، لزوال الهمزة وانفصالها عن حروف المد واللين ، على ما قدمنا في أبواب المد . فأما ورش فإنه يمد الألف للهمزة التي قبلها في الوقف .

« ٥ » فإن قيل : فكيف الوقف لحمزة وهشام على قوله تعالى :

( ولا المسيء قليلا ) « غافر ٥٨ » ؟

فالجواب أن تلقي حركة الهمزة على الياء ، لأنها أصلية ، إذ هي بدل من حرف أصلي ، وهو الواو ، ثم تسكن الياء للوقف ، وإن شئت رمت الحركة أو أشمكت ، وتمدّ الياء على ما كانت في الأصل ، لأنها لم تتغير عن لفظ السكون ، وحذف الهمزة عارض ، لكن إذا رُمّت الحركة كان المد أقبل ، لما فيها من الحركة

(١) ص : « قد تحركت » .

(٢) التبصرة ٣٣/ب ، والتيسير ٣٨ ، والنشر ١/٤٥٢ ، ٤٦٧ ، وابرار المعاني

(٣) ب : « فيهما » وما في « ص » وجهه .

( ١/٢٩ ) وإن شئت أبدلت من الهمزة ياء ، وأدغمت فيها الياء الأولى فتقول : « المسي » ، ولك الروم والإشمام أيضا . والأول أحسن . وإنما يمتنع الروم والإشمام إذا أبدلت من الهمزة حرفا من غير إدغام [ فيه ] <sup>(١)</sup> ، فحينئذ لا تروم ولا تشميم ، لأن الحرف المبدل من الهمزة لم تكن عليه حركة قط . وهو غير الهمزة قياسا على الوقف على « رحمة ، ونعمة » .

« ٦ » فإن قيل : كيف يقف حمزة على « ملجأ » المنصوب ، و « ملجأ » المخفوض ، و « ملجأ » <sup>(٢)</sup> المفتوح غير منون ؟

فالجواب أنك تتقف له على المنصوب المنون بهمزة ، بين الهمزة والألف ، وبعد ذلك ألف عوض من التنوين : « ملجأ » ، وتتقف على المخفوض بالسكون ، وتبدل من الهمزة ألفا فتقول : « ملجأ » ، لأنك لو وقفت عليه بين الهمزة والياء ، على أصل تخفيف المكسورة خالفت الخط ، إذ لا ياء في الخط . وتتقف على « ملجأ » المفتوحة غير منون مثل المخفوض بالإسكان ، ثم تبدل ألفا من الهمزة فتقول « ملجأ » ، يقاس على هذا ما شابهه <sup>(٣)</sup> .

(١) تكملة موضحة من : ص .

(٢) أول الأحرف وثالثها في سورة التوبة (٥٧ آ ، ١١٨) ، وثانيها في الشورى

(٤٧ آ) وتقدم ذكر أولها في «باب المد وعلله وأصوله» ، الفقرة «١٠» .

(٣) التبصرة ١/٢٩ ، والتيسير ٣٨ ، والنشر ٤٣٨/١

## باب علل الروم والإشمام

« ١ » اعلم أن الروم والإشمام إنما استعملتهما العرب في الوقف لتبيين الحركة ، كيف كانت في الوصل . وأصل الروم أظهر للحركة من أصل الإشمام ، لأن الروم يسمع ويرى ، والإشمام يثرى ولا يسمع . فمن رام الحركة أتى بدليل قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل ، ومن أشمّ الحركة أتى بدليل ضعيف على ذلك . والإشمام لا يكون إلا في المرفوع والمضموم . فالروم إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة ، يسمعا الأعمى ، والإشمام إتيانك بضم شفتيك لا غير من غير صوت ، ولا يفهمه الأعمى بحسّه ، لأنه لرأي العين ، والفرق بين الوقف على الحركة والوقف بروم الحركة ، أنك إذا وقفت على الحركة توكّدت من الفتحة ألف ، ومن الضمة واو ، ومن الكسرة ياء . وإذا وقفت بالروم لم يتوكّد منه شيء . والإشمام لا يكون إلا في حرف ساكن نحو إشمامك ضمة الدال من : « نعبد »<sup>(١)</sup> بعد إسكانها ، وإشمامك ضمة النون الأولى من : « تأمنثا »<sup>(٢)</sup> وهي ساكنة ، لأن أول المدغم لا يكون إلا ساكنا . فإن وقعت الترجمة بالإشمام في المتحرك ، فهو في الحقيقة روم ، لأنه لا يسمع<sup>(٣)</sup> نحو ترجمتهم الإشمام في : « سيئت ، وقيل »<sup>(٤)</sup> وشبهه ، هذا إشمام يسمع ، فهو كالروم ، وهي ترجمة على مذهب الكوفيين لأنهم يترجمون عن الإشمام ، الذي لا يسمع ، بالروم ويترجمون عن<sup>(٥)</sup> ( ب / ٢٩ ) الروم ، الذي يسمع ، بالإشمام ، الذي لا يسمع . فكان

(١) الحرف في سورة الفاتحة (٥٦) .

(٢) الحرف في سورة يوسف (١١٦) وسيأتي ذكره في سورته ، الفقرة « ٦ » .

(٣) ص : « فهو يسمع » .

(٤) أول الحرفين في سورة الملك (٢٧٦) وتقدّم في «باب علل المد في فواتح

الـسور» الفقرة «٥» ، والآخر في البقرة (١١٦) .

(٥) ب : «على» وتصويبه من : ص .

الروم عندهم من قولك : رُمْتُ فعل كذا ، وأنت لم تفعله . والإشمام من قولك : شممت كذا ، إذا وجدت ريحه . فذلك أمكن في وجود الفعل من الروم ، فذلك سموا ما يسمع بالإشمام ، وما لا يسمع بالروم . وإشمام المتحرك إلى غير حركته كإمالة المثال إلى غير حركته<sup>(١)</sup> . وإذا وقفت على هاء التأنيث أو على حركة عارضة ، وحيث بشيء قد فارقتها وبايكتها ، أو على حرف بدل من همزة لم يحسن فيه إشمام أو روم<sup>(٢)</sup> ، لأن الحركة ، التي تريد أن تبينها بالإشمام والروم ، لم تكن على ذلك الحرف ، ولا لزمته ، إلا أن تقف على التاء في هاء التأنيث فيحسن الروم والإشمام ، لأن الحركة كانت على التاء التي وقفت عليها . فإن كانت الحركة العارضة تدل على الحرف ، الذي له الحركة في الأصل ، نحو وقفتك على : « جزء ، وملء »<sup>(٣)</sup> تلقي الحركة على الساكن ، قبل الحركة العارضة على الهمزة المحذوفة ، فيجوز فيها الروم والإشمام ، لأنها<sup>(٤)</sup> تدل على ما الحركة فيه أصل ، وهو الهمزة جاز الروم والإشمام<sup>(٥)</sup> .



#### مسائل من هذا الفصل تبينه

« ٢ » اعلم أنك تقف على : « قل » من : ( قل ادعوا ) « الأعراف ١٩٥ »  
وعلى الدال من : ( ولقد استهزىء ) « الأنعام ١٠ » بالسكون لا غير ، لأن

(١) الملاحظ أن تعريف اصطلاحي الروم والإشمام قد تقدم ذكرهما قبل دون تفسير لهما غير أن عرض المؤلف رحمه الله تعالى لهما بالتوجيه والتفسير حملني على تأخير الكلام عليهما ، ولن يرغب في مزيد بيان أن يرجع إلى الحجة ١٥٨/١ ، والتبصرة ٣٢/ب ، وابرار المعاني ٥٦ ، والتعريفات ١٧ ، وكتاب سيبويه ٣٣٩/٢ .  
(٢) ص : « ولا روم » .

(٣) أول الحرفين في سورة الحجر (٤٤ آ) والثاني في آل عمران (٩١ آ) وتقدم ذكرهما في « باب ذكر علل الهمزة المفردة » ، « الفقرة ٨ ، ٩ » .

(٤) ص : « بكونها » .

(٥) التبصرة ٣٢/ب - ١/٣٣ ، وايضاح الوقف والابتداء ٣٨٥ ، والتيسير ٥٨ ،

الذي تحركت له الدال واللام ، قد انفصل ممّا قبله ، بالوقف على ما قبله ، فلا تقدير له في الوقف ، ولا هو في نيّة ولا إرادة ، ولا يجوز فيه روم ولا إشمام ، وتقف على : « جزء ، ودفء ، وملء »<sup>(١)</sup> في وقف حمزة وهشام بالإسكان ، وإن شئت بالروم والإشمام ، لأن الحركة تدل على الهمزة المخفّفة ، وهي مقدّرة مع ما قبلها منوية مثرادة ، بخلاف ما حرّك لساكن في كلمة أخرى ، أو لهمزة في كلمة أخرى نحو قراءة ورش<sup>(٢)</sup> : ( وانحر ) « الكوثر ٢ » أن تقف على الراء بالسكون لا غير ، لأن الهمزة التي تحركت الراء بحركتها ، قد انفصلت ممّا قبلها في الوقف ، وبانت ، ولا تقدير لها في نيّة ، ولا في<sup>(٣)</sup> غيرها ، وتقف على : ( يبدىء ) « العنكبوت ١٩ »<sup>(٤)</sup> بياء ساكنة لحمزة وهشام ، بغير روم ولا إشمام ، لأن الياء بدل من همزة كانت مضمومة ، ولم يكن على الياء حركة قط ، مثل وقفك على : « رحمة ، ونعمة » ، فإن وقفت على « هؤلاء » في قراءة من حقّق الهمزة وقفت بالروم ، لأن الذي حرّكت الهمزة من أجله ، لالتقاء الساكنين ، لم يذهب من الكلمة ، ولا فارقها ، وهو الألف التي قبل الهمزة ، فصارت الكسرة لازمة ، فوجب فيها جواز الروم ، وكذلك تقف ( ٣٠/أ ) عليه في قراءة حمزة وهشام على همزة بين بين ، في حال الروم للحركة ، لأنها همزة مكسورة قبلها ألف ، هذا وجه الوقف لحمزة وهشام ، وفيه مخالفة للخط ، لأن الخط لا ياء فيه . ويجوز أن تقف بالإسكان ، ثم تبدل من الهمزة ألفا لانتتاح ما قبلها ، ولا يعتدّ بالألف الأولى لخفائها ، فإذا أبدلت من الهمزة ألفا حذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، وتمدّ إن قدرّت الألف الثانية هي<sup>(٥)</sup> المحذوفة ، ولا تمدّ إن قدرّت الألف الأولى هي المحذوفة . وقد تقدّم ذكر هذا ، ومثل هؤلاء في الروم

(١) تقدّم تخريج أولهما وثالثهما في الفقرة السابقة ، وثانيها في سورة النحل

(٥٢) .

(٢) انظر « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش » .

(٣) لفظ « في » سقط من : ص .

(٤) تقدّم هذا الحرف في « باب تخفيف الهمز وأحكامه وعلله » ، الفقرة « ١٥ » .

(٥) ب : « وهي » وتصويبها من : ص .



« حيث »<sup>(١)</sup> لأن الياء التي من أجلها حُرِّكت الاء لازمة ، فالروم والإشمام جائزان فيه . فإن وقفت على : « يومئذ ، وحينئذ »<sup>(٢)</sup> وقفت بالإسكان ، لأن الذي من أجله تحركت الذال ، وهو التنوين ، قد سقط في الوقف ، وانفصل مما قبله ، فرجعت الذال إلى أصلها ، وهو السكون ، فلم يجب فيه روم . فأما الوقف على : « غواش ، وجوار »<sup>(٣)</sup> فالرُّوم ، لأن الشين والراء لا أصل لهما في السكون ، بل أصلهما الكسر ودخل التنوين عليهما ، وهما مكسوران ، ودخل في « يومئذ ، وحينئذ »<sup>(٤)</sup> والذال ساكنة ، فكسرت الذال لالتقاء الساكنين ، لسكون الذال وسكون التنوين ، ولم تكسر الراء في « جوار » ولا الشين في « غواش »<sup>(٥)</sup> لالتقاء الساكنين ، بل<sup>(٦)</sup> الكسرة فيهما أصل لهما ، فلذلك حسن الوقف عليهما بالرُّوم ، وإن كان التنوين قد دخل فيهما للعوض ، كما دخل في « يومئذ ، وحينئذ » للعوض .

« ٣ » فإن قيل : فين لنا العوض في الموضعين كيف هو ؟

فالجواب أنك إذا قلت : رأيتك يوم إذ جلست في الدار ، وحين إذ كَلَّمْت فلانا ، كانت الذال ساكنة ، لأنه ظرف زمان ماض مبني على السكون . وعلّة بناء « إذ » على السكون أنها محتاجة إلى إيضاحها ، وإيضاحها يتمّ المعنى ، وإيضاحها إنما هو في الجملة التي تضاف إليها « إذ » من ابتداء أو خبر ، ومن فعل وفاعل ، فلمّا كان بيانها بغيرها أشبهت « الذي ، والتي » اللذين هما محتاجان إلى

(١) الحرف في سورة البقرة (٣٥٤) .

(٢) أول الحرفين في سورة آل عمران (١٦٧) ، والثاني في الواقعة (٨٤٦) .

(٣) الحرف الأول في سورة الأعراف (٤١) وثانيهما في الشورى (٣٢) .

(٤) ذكر الداني أن ابن كثير أثبتتها في الحاليين ، وفي الوصل نافع وأبو عمرو ،

انظر التيسير ١٩٥ ، وفيه بيان من وجوه آخر في الحجة في القراءات السبع ٢٩٢

(٥) الحرف الأول في سورة الشورى (٣٢) والثاني في الأعراف (٤١) .

(٦) قوله : « لسكون الذال ... بل » سقط من : ص ، واحسبه بسبب انتقال

ما يُبَيِّنُهَا من الصلّة<sup>(١)</sup> بعدها ، فصارت « إذ » بمنزلة بعض اسم ، إذ لا تدل<sup>(٢)</sup> على المعنى إلا بما بعدها ، وبعض الاسم مبني ، فبُئِيت لذلك على ( ٣٠/ب ) السكون ، الذي هو أصل البناء ، فلما حذف مع « إذ » الجملة ، التي تبيِّنُهَا وتوضِّحُهَا ، جعل التنوين عوضاً من تلك الجملة المحذوفة . والتنوين ساكن والذال ساكنة للبناء ، فكسرت الذال لالتقاء الساكنين . فلما وقفت انفصل الساكن الثاني وزال ، ورجعت الذال إلى سكونها ، الذي هو أصلها ، فلم يجوز فيها روم . فأما « غواش ، وجوار » فأصلها « غواشي ، وجواري » في الرفع وفي النصب « غواشي ، وجواري » لا يدخلها الخفض ، ولا التنوين ، لأنها يتعرفان<sup>(٣)</sup> ، لأنه جمع ، ولأنه غاية الجمع ، ولأنه لا نظير له في الواحد . فلما سكنت الياء استثقلاً للضمة في حال الرفع ، دخل التنوين عوضاً من زوال ضمة الياء عن الياء ، والتنوين ساكن والياء ساكنة ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وصار التنوين تابعاً للكسرة التي كانت قبل الياء . فالكسرة أصلية فيه ، فلذلك قلنا : إن الوقف عليه بالروم إذ لا أصل للراء والشين في السكون ، فهذا فرق ما بينهما ، وإن كان التنوين فيهما عوضاً<sup>(٤)</sup> من محذوف ، فإذا قلت : جئتكم يومئذ كان كذا ، ويومئذ قام زيد ، لم تكن الذال إلا ساكنة ، لأنك قد جئت بالقصة بعد « إذ » ، فبقيت على سكونها ، فإن حذفت القصة دخل التنوين عوضاً منها ، فقلت : جئتكم يومئذ يا هذا<sup>(٥)</sup> .

(١) ب : « الجملة » ورجحت ما في : ص .

(٢) ص : « تدل به » .

(٣) ص : « ينصرفان » .

(٤) ب : ص : « عوض » فصولته .

(٥) انظر ما تقدم مستوفى شرحاً وتوجيهاً وتمثيلاً في إيضاح الوقف والابتداء

٢٣٣ وما بعدها ، و٣٤٨ وما بعدها أيضاً ، وانظر التبصرة ٣٣/ب ، وكتاب

سيبويه ٢/٣٤٥

## فصل في الوقف

### على هاء الكناية وميم الجمع

« ٤ » اعلم أن الهاء حرف خفيّ ، فكأن حركة ما قبل الهاء على الهاء ، إذا كانت حركة الهاء مثل ما قبلها ، فإذا وقفت على هاء الكتابة ، وهي مضمومة ، وقبلها ضمة أو واو ، وقفت بالإسكان لا غير ، لأنها لما كانت حركتها بمنزلة ما قبلها ، كأنها موقوف عليها ، وكان ما قبلها هو آخر الكلمة ، فاستغني بها عن الروم . وكذلك إذا<sup>(١)</sup> كانت الهاء مكسورة ، وقبلها كسرة أو ياء ، تقف عليها بالسكون ، ولا تقف بالروم ، لأن الحركة التي قبلها ، كأنها عليها ، وكأنها موقوف عليها ، لخفاء الهاء<sup>(٢)</sup> والياء<sup>(٣)</sup> كالكسرة والواو كالضمة في ذلك . وتقف على ما عدا هذين الأصلين ، ما قبل الهاء فتحة أو ساكن غير الياء والواو ، بالروم أو الإشمام ، كسائر الحروف ، لأنها لما خالفت حركة ما قبلها حركتها ، ولم يستغن في الروم بحركة ما قبلها عن روم حركتها ، لأنها مخالفة لحركتها ، فحسّن في ذلك الروم ( ٣١ / ١ ) وكذلك الإشمام في المضمومة ، فتقف على : « عليه ، وأنسانيه ، ولأهله »<sup>(٤)</sup> بالإسكان لا غير في قراءة الجماعة ، الذين كسروا الهاء ، وتقف على ذلك كله بالروم أو بالإشمام ، في قراءة من ضمّ الهاء ، فافهمه<sup>(٥)</sup> .

« ٥ » وأما ميم الجمع فالقياس يوجب جواز الروم والإشمام فيها ، في

(١) ص : « أن » .

(٢) ص : « لخفائها » .

(٣) ب : « والواو » وتصويبه من : ص .

(٤) أول الأحرف في سورة الأنعام ( ٣٧ آ ) وثانيهما في الكهف ( ٦٣ آ ) ،

وثالثهما في طه ( ١٠ آ ) .

(٥) التبصرة ١/٣٤ ، والتيسير ٢٩ ، والنشر ١/٢٠٢ .

الوقف على قراءة من ضمّها لغير التقاء الساكنين ، لأنها كسائر الحروف . وقد سوا في جواز الروم في الحركات ، التي هي إعراب ، أو هي بناء لساكن لازم ، نحو : « يقول ، وقيل » فميم الجمع<sup>(١)</sup> كسائر الحروف المتحركة ، يلزم فيها ما يلزم<sup>(٢)</sup> في الحروف المتحركة بحركة إعراب ، أو بحركة بناء ساكن لازم . وما علمت أن أحدا نصّ عليها بمنع ولا إيجاب ، غير أنهم أطلقوا الروم والإشمام ، في كل مرفوع أو مخفوض أو مضموم ، لساكن قبله ، أو مكسور لساكن قبله . فالميم من جملة الحروف . فمن كان مذهبه فيها في الوصل<sup>(٣)</sup> الضم ، وجب عليه أن يروم أو يثسّم في الوقف . وأيضاً فإن الروم والإشمام إذا دخلا الكلام ، ليثبّين هما ما كانت حركة الحرف الموقوف عليه في الوصل ، فذلك واجب في الميم ، لأن بالروم والإشمام يتعلم : أنها كانت في الوصل مضمومة . ولو وقف عليها بالإسكان لم يتعلم : هل كانت في الوصل ساكنة أو مضمومة . ففي الروم والإشمام بيان ما كانت حركة الميم عليه في الوصل ، وبيان إن كانت ساكنة أو متحركة ، وليست<sup>(٤)</sup> صلتها بواو بمانع من الروم والإشمام فيها ، كما أنه ليس صلة هاء الكناية بواو في : « قدره ، وأنشده »<sup>(٥)</sup> بمانع فيها من الروم والإشمام في الوقف عليها . وليس كون حركة ما قبل الميم كحركتها بمانع من الروم والإشمام فيها ، كما كان ذلك مانعاً في الهاء ، إذا كان حركة ما قبلها كحركتها ، لأن الميم ليست بحرف خفي كالهاء . ولو كانت الميم كالهاء لم يجز الإشمام والروم في « يقوم ويحكم » وليس كون الميم من الشفتين بمانع فيها من الروم والإشمام ، كما لم تمنع في « يقوم ، ويحكم » وشبهه ، وكما لم يمنع ذلك في الياء والواو ، وهما من الشفتين . والإسكان فيها حسن ، وهو الأصل<sup>(٦)</sup> .

(١) ب : « الجميع » وتوجيهه من : ص .

(٢) ب : « لزوم » والأولى ما في : ص .

(٣) ص : « في الوصل فيها » .

(٤) ب : « وليس » وفضلت ما في : ص .

(٥) أول الحرفين في سورة يونس (٦٥) والثاني في عبس (٢٢) .

(٦) التبصرة ١/٣٤ - ب ، والتيسير ٥٩ ، والنشر ١/٢٧١ ، وكتاب سيبويه

( ٣١/ب ) « فصل في وقف البزّي على « ما »<sup>(١)</sup> التي للاستفهام التي دخل<sup>(٢)</sup> عليها حرف جر » .

« ٦ » اعلم أن « ما » التي للاستفهام ، إذا دخل عليها حرف جر حذفت ألفها ، للفرق بين الاستفهام والخبر ، فنقول في الاستفهام « عمّ تسأل يا هذا » وفي الخبر « عمّا تسأل أسأل أنا » ونقول في الاستفهام : « لمّ تؤذونني » ونقول في الخبر : « لما أذيتني أذيتك » ، فتحذف الألف في الاستفهام للفرق . فإذا وقفت على الميم ، من « ما » [ في ]<sup>(٣)</sup> الاستفهام ، وجب أن تحذف الفتحة ، وهي دالة على الألف المحذوفة ، فكبره ذلك بعض العرب ، فأدخل « هاء » في الوقف ، لتثبت الفتحة ولا تحذف ، فيكون في الكلام ما يدلّ على الألف المحذوفة ، ولئلا يُخلل بالكلمة على قلة حروفها ، فتحذف منها حرفا وحركة ، وهي على حرفين ، فتبقى على حرف واحد ساكن ، ولتظهر<sup>(٤)</sup> الحركة ، فيقوى الاسم ، وتدلّ الحركة على المحذوف منه . وخصّ الوقف بذلك لأن الوصل تكون الميم فيه متحركة ، وهي قراءة البزّي عن ابن كثير ، يقول في الوقف : « عمه ، وبمه ، وفيه »<sup>(٥)</sup> وشبهه . فيأتي بها لبيان حركة الميم ، وهذه الهاء هي هاء السكّت في : « كتابه ، وحسابه »<sup>(٦)</sup> وشبهه ، أتى بها لبيان حركة الياء ، لأنها اسم على حرف واحد متحرك . فإذا سكن في الوقف ضعف كون اسم [ الميم ]<sup>(٣)</sup> على حرف ساكن ،

(١) ص : « لم » .

(٢) ص : « يدخل » .

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) ص : « ساكن فقواها . . في الوقف خاصة لضعف الاسم على حرف ساكن

ولتظهر » .

(٥) الأحرف على ترتيبها في سورة النبأ ( ١ ) ، في النمل ( ٣٥ ) ، في

النازعات ( ٤٣ ) .

(٦) الحرفان في سورة الحاقة ( ٢٠ ، ٢٦ ) . وقد تقدّم الكلام على هذه

الهاء في « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش » ، الفقرة « ٧ » .

فأتى بالهاء لتقوية الاسم ببقاء حركته في الوقف ، فتدلّ الحركة على الألف المحذوفة، وتقوى الميم بالحركة عليها ، ومثله عند البصريين « أنا » الاسم منه الهمزة والنون ، وجيء بالألف لبيان حركة النون في الوقف ، فلذلك أكثرُ القراء على حذف الألف في الوصل ، إذ هي غير أصلية ، إنما جيء بها للوقف . ومن أثبتها في الوصل فعلى لغة من رأى أنّ « أنا » بكماله الاسم ، وهو مذهب الكوفيين . وقد رأى بعض نحويي البصرة أن من أثبت الألف في « أنا » في الوصل فقد لحن ، كما<sup>(١)</sup> رأى من أثبت هاء السكت في « كتابيه » ونحوه في الوصل فقد لحن<sup>(٢)</sup> . فهذه الهاء في الوقف في « عمه ، وفيه » هاء السكت .

« ٧ » وحجة من لم يأت بالهاء في ذلك ، أنه اتبع خط المصحف ، ولا هاء فيه . وأيضاً فإن الوقف عارض ، والسكون في الميم عارض ، فلم يعتد بذلك ، فأبقى الميم على سكونها ، وأيضاً فإن ما وقع من ذلك في القرآن ، لا يحسن الوقف عليه ، إذ ليس بكلام تام ولا صالح ، ولا قطع<sup>(٣)</sup> . وأيضاً ( ٣٢ / أ ) فإن جماعة القراء على ترك الهاء في الوقف إلا البرزي ، والإجماع حجة . فإنه

(١) قوله : « كما رأى ... لحن » سقط من : ص .

(٢) صاحب هذا الرأي هو المتردد ، وقد تقدم ذكر ذلك في « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش » الفقرة « ٧ » . وانظر كلام ابن الأنباري على توجيه قوله تعالى : ( لكنا هو الله ربي ) وإشباعه بحث ألف « أنا » وقفا ووصلا ومذاهب النحو فيها ، إيضاح الوقف والابتداء ٤٠٨ وما بعدها .

(٣) اصطلاحات الوقف اختلف فيها كثيرا ، فهي عند ابن الأنباري : « الوقف التام والوقف الكافي الذي ليس بتام والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف » ، وهي عند أبي جعفر النحاس كما قال : « وهذا كتاب نذكر فيه التمام في القرآن العظيم وما كان الوقف عليه كافيا أو صالحا » وأما عند أبي عمرو الداني فقد اختار تقسيما من أقسام شتى وهو : « الوقف على أربعة أقسام : تام مختار ، وكاف جائز ، وصالح مفهوم ، وقبيح متروك » ، وهي مدلولات بحسب اجتهاد هؤلاء وهؤلاء من علماء الوقف والابتداء ، وأما القطع قبيح فيما مثل به ابن الأنباري أنه الحال ، وفيما ذكره المبرد وكذلك أبو علي الفارسي يعدّ أنه الحال مرة والصفة مرة قال ابن الأنباري : « وأما المقطوع منه دون القطع فقوله : ( وله الدين واصبا ) الوقف على ←

يلزم مَنْ أدخل في هذا هاء ، في الوقف لبيان الحركة ، أن يدخلها في الوقف على ياء الإضافة حيث وقعت ، لأنها تسكن في الوقف ، وهي الاسم ، فيبقى الاسم على حرف واحد ساكن ، وتركب الهاء في ذلك إجماع من القراء ، وهو جائز في الكلام وهو الاختيار<sup>(١)</sup> .

« ٨ » وما تَصَرَّد به البَرَزِي في الوقف أيضا [أنه]<sup>(٢)</sup> كان يقف على : (هيات) الثاني<sup>(٣)</sup> «المؤمنون ٣٦» بالهاء . ورؤي أنه<sup>(٤)</sup> يقف عليهما بالهاء ، وبالأول قرأت . وحجته في ذلك أنه أجراها على الهاء التي تدل على التأنيث في « التوراة ، وكمشكاة »<sup>(٥)</sup> ، ألا ترى أنها في الوصل بالتاء كالتوراة ، وحسن عنده ذلك ، لافتتاح التاء ، وبنائها على الفتح ، بإجماع من القراء ، وذهب القراء إلى أن التاء في «هيات» دلت على تأنيث الكلمة كقولهم : «همت ، ثمت ، جلست»

→ ( الدين ) غير تام لأن ( وأصبا ) قطع منه « ، وقال المبرِّد : والعرب تنشد قول حاتم الطائي رفعا ونصبا :

إن كنتِ كارهة معيشتنا هاننا فحلي في بني بدر  
الضاربين لمدى أعتنتهم والطاعنين وخيلهم تجري

وإنما خفضوهما على النعت وربما رفعوهما على القطع والابتداء» . وقال أبو علي الفارسي : «والقطع عندهم - فيما أخبرته عن أبي بكر - أن يراد بالاسم أن يكون صفة لما قبله بالالف واللام ، فإذا قطع منه الألف واللام تصب ، ولولا قطعك الألف واللام لكان جائزا أن تجريه على ما قبله» ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ١٠٨ ، ١١٦ ، ١٣٠ ، والقطع والائتناف ١/١ ، والمكتفى في الوقف والابتداء ٣/ب ، والكامل في اللفه والأدب ٢/٤٠ ، والبغداديات ٣٦/٢

(١) التبصرة ١/٣٤ - ب ، واليسير ٦١ ، والنشر ١٢٩/٢ ، وكتاب

سيبويه ٢/٣٣٥

(٢) تكلمة لازمة من : ص .

(٣) سيأتي ذكره في سورة المؤمنين الفقرة «٨» .

(٤) ص : «عنه انه» .

(٥) أول الحرفين في سورة آل عمران (٣. آ) وسيأتي ذكره في فصل «معرفة

أصل الألف» الفقرة «٤» ، وثانيهما في النور (٣٥ آ) .

وكقولهم : « ربت رجل رأيت » فدخلت التاء لتأنيث الكلمة . وقد قال قَطْرُبُ (١) هي بمنزلة « مرضاة ، ومرمأة » فجعلها هاء تأنيث ، وإن لم يكن لها مُذَكَّرٌ .  
« ٩ » فَإِنْ قِيلَ : فلم خَصَّ البَزِّيَّ الثانية بالوقف عليها دون الأولى في روايته ؟

فالجواب على ما قاله القراء : أنه جعلهما جميعا ككلمة واحدة ، نحو « اثنتي عشرة » فوقف على الثاني بالهاء ، كما وقف على « عشرة » ، ولا يحسن عنده الوقف على الأولى ، لأنها كاسم واحد .

« ١٠ » وحجة من وقف بالتاء أنه اتبع خط المصحف ، وأن من العرب من يخفضه وينوِّنه ك « غرفات ، وملكوت » (٢) ولا يحسن على هذا فيه إلا الوقف بالتاء . وأيضا فإن الوقف بالتاء إجماع من القراء غير البَزِّيِّ (٣) . وقد قال الأَخْفَشُ : هي بمنزلة قولك (٤) : كان من الأمر كيت وكيت ، وهذا لا يوقف عليه إلا بالتاء . وأيضا فإن سيبويه قال : « هيهات » اسم بمنزلة الأصوات . وفتح التاء عنده تدلُّ على أنه اسم واحد ، وكسرتها إذا كسرت تدلُّ على أنه جمع ، لم ينطق بواحدة (٥) . وأيضا فإن التاء لا يحسن حذفها ، فهي أصلية . والتاء الأصلية لا يوقف عليها إلا بالتاء في جميع الكلام . ومعنى « هيهات » غير منون البعد . وإذا ثَوِّنت فمعناها :

(١) اسمه محمد بن المستنير ، أحد العلماء باللغة والنحو ، أخذ عن سيبويه وجماعة من أهل البصرة ، وعنه أن الجَهْم ، طعن فيه ابن السكيت ( ت ٢٠٦ هـ )  
ترجم في الفهرست ٨٤ ، ونزهة الألباء ٩١ ، وبغية الوعاة ٢٤١/١

(٢) أول الحرفين في سورة سبأ ( ٣٧ آ ) والثاني في الانعام ( ٧٥ آ ) .

(٣) ذكر ابن الأنباري أن عيسى بن عمر وأبا عمرو وقفا عليها بالهاء كما ذكر أن الرواية عن أبي عمرو أيضاً الوقف بالتاء ، وذكر الدَّانِي وابن الجزري أن الكسائي يقف عليها بالهاء أيضاً ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٨ ، والتيسير ٦٠ ، والنشر



بَعْدَ ، وفتحت للبناء والسكون اللذين قبلها ، واختير لها (٣٢/ب) الفتح للآلف ، والفتحة التي قبلها . وفيها لغات : كسر التاء ، والتنوين ، والكسر بغير تنوين ، وكذلك الضم والفتح بتنوين وبغير تنوين ، وهي عند سيويه ظرف غير متمكن ، فلذلك بُني ، فإذا قلت : هيات منزلك ، فمعناه : في البعد منزلك ، وإذا نُوتت فمعناه : في بُعد منزلك . ومن العرب من يبدل من الهاء الأولى همزة فيقول : آيات . ومنهم من يقول : آيهان ، بالنون والهمزة<sup>(١)</sup> . وقد تقدم الكلام في الوقف على هاء التأنيث وعلى الحركة العارضة ، إذا فارقتها ما تحركت من أجله . وأن الوقف على ذلك بالسكون لا غير ، إلا أن تقف على هاء التأنيث بالتاء فيحسن الروم والإشمام . فكل هذا مذكور في باب الروم والإشمام بعلة .

(١) استوفى ابن الأنباري الكلام على لفظ «هيات» من كل وجه ، وذكر اللغات التي فيها ومثل لكل وجه ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢٩٨ ، وأما ابن الجوزي فيذكر هذه الوجوه مسندة قراءة ، ويستوفي على ما فعل ابن الأنباري ، انظر زاد المسير

## باب

في مقدمات أصول الإدغام والإظهار<sup>(١)</sup>

اعلم أن الإظهار في الحروف هو الأصل ، والإدغام دخل لعله تذكّر إن شاء الله . وإنما قلنا : إن الإظهار هو الأصل لأنه أكثر ، لأن الوقف يَظطر فيه إلى الإظهار ، ولاختلاف لفظ الحرفين . واعلم أن أصل الإدغام إنما هو في الحرفين المثليين . وعلّة ذلك إرادة التخفيف ، لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ، ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه ، ليلفظ بحرف آخر مثله صعب ذلك ، وشبّهه النحويون بمشي المقيّد ، لأنه يرفع رجلاً ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه ، وشبّهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين ، وذلك ثقيل على السامع . وذلك نحو : « قال لهم ، وذهب بسعهم »<sup>(٢)</sup> . ولذلك أدغم أبو عمرو هذا النوع ، ويتقوّي حُسن الإدغام في هذا النوع أن الأول ، إذا سكن في<sup>(٣)</sup> هذا النوع لم يكن بد من الإدغام ، نحو : « قل لهم ، وارغب بسم »<sup>(٤)</sup> وشبهه ، إلا الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ، الساكنين ، فإنهما لا يدغمان في مثلهما في أكثر الكلام لمشابهتهما للألف ، نحو : « في يوسف ، وآمنوا وعملوا »<sup>(٥)</sup> . واعلم أن غير المثليين ، إذا تقاربا في المخرج وسكن الأول ، أشبّها المثليين اللذين هما من مخرج واحد ، فجاز فيهما

(١) ص : «الإظهار والإدغام» .

(٢) الحرفان في سورة البقرة (٢٤٧ ت ، ٢٥٠) .

(٣) ص : «من» .

(٤) أول الحرفين في سورة النساء (٦٣ ت) ، وثانيهما في الانشراح (٨ ت) واللفظ الأول من البسطة .

(٥) أول الحرفين في سورة يوسف (٧ ت) ، وثانيهما في البقرة (٢٥ ت) ، انظر

الرعاية لتجويد القراءة ٤٩/ب ، والنشر ١/٢٨١

الإدغام ما لم يمنع من ذلك مانع . فعلى هذا يجري الإدغام ويحسن . واعلم أن الإدغام إنما يحسن في غير المثلين ، ويتقوى إذا سكن الأول ، وهو على ضربين : أحدهما إذا كان الحرفان متقاربين في المخرج ، والحرف الأول أضعف من الثاني ، فيصير بالإدغام إلى زيادة قوة ، لأنك تبدل من الأول ( ٣٣ / أ ) حرفاً من جنس الثاني . فإذا فعلت ذلك نقل لفظ الضعيف إلى لفظ القوة ، فذلك حسن جيد . والضرب الثاني أن يكون الحرفان المتقاربان في القوة سواء كالمثلين ، فيحسن الإدغام ، إذ لا ينتقص الأول من قوته قبل الإدغام . وضرب ثالث من إدغام المتقاربين ضعيف قليل ، وهو أن يكون الحرف الأول أقوى من الثاني ، فيصير بالإدغام أضعف من حاله قبل الإدغام . فالذي يزداد<sup>(١)</sup> قوة مع الإدغام هو كإدغام التاء في الطاء نحو : ( قالت طائفة ، وودت طائفة )<sup>(٢)</sup> لأن التاء حرف ضعيف للهمس الذي فيه ، والطاء حرف قوي للإطباق والجهر والاستعلاء والشدة اللواتي فيها<sup>(٣)</sup> ، فهو أقوى من التاء كثيراً ، فإذا أدغمت التاء نقلتها من ضعف إلى قوة مكررة . فهذا لا تكاد العرب تظهره ، وكذلك أجمع القراء على الإدغام في هذا . فإن نقصت قوة الحرف الثاني ، وهو مع نقص قوته أقوى من الأول<sup>(٤)</sup> ، حسن الإدغام والإظهار ، نحو : ( لهُدِّمَتْ صوامع ) « الحج ٤٠ »<sup>(٥)</sup> و ( حملتْ ظهورهما ) « الأنعام ١٤٦ » ، لأن الصاد نقصت عن قوة الطاء لعدم الجهر ، وكون الهمس فيها ، والطاء نقصت عن قوة الطاء لعدم التشديد<sup>(٦)</sup> ، وكون الرخاوة فيها والذي تساوى قوة الحرفين فيه إدغام الذال في التاء ، وذلك أن الذال فيها ضعف وقوة ، فالضعف من جهة أنها رخوة ، والقوة من جهة أنها مهجورة ، كذلك التاء فيها ضعف وقوة ، فالضعف من جهة أنها مهموسة ، والقوة من جهة أنها شديدة ، فقد تقاربتا في

(١) ب : « يزداد » ووجهه ما في : ص .

(٢) الحرفان في سورة آل عمران ( آ ٧٢ ، ٦٩ ) وسيأتي ذكرهما في « فصل في إدغام التاء في الذال .. » الفقرة « ٤ » .

(٣) ص : « فيه » .

(٤) ص : « الحرف الأول » .

(٥) سيأتي ذكر هذا الحرف في « علل إدغام تاء التانيث » الفقرة « ١ » .

(٦) ص : « الشدة » .

القوة ، والضعف من صفاتها ، فجاوز الإدغام حسن ، والأول حسن في الإدغام ، لأنك تزيد الحرف الأول قوة بالإدغام . والذي يقبح الإدغام فيه لقوة الأول وضعف الثاني فهو نحو إدغام الراء في اللام ، وهو قبيح لقوة الراء بالجهر والتكرير اللذين فيه ، وضعف اللام لعدم التكرير فيه ، وضعف الجهر فيه ، فإذا أدغمت نقلت الأقوى إلى الأضعف ، وذلك مكروه ضعيف ، فقس عليه هذا ، فإنه الأصل الذي يعتمد عليه (١) .

(١) التبصرة ١/٣٥ ، وإبراز المعاني ٦٢-٦٤ ، وجمال القراء ١/١١٧ - ب ، والنشر ١/٢٧٧ ، ٢٩٠ ، ١٢/٢ ، وكتاب سيبويه ٤٩١/٢ ، وأسرار العربية ٧٣ ، ٤٢٥ ، والخصائص ١/٩٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤ .

## باب

### في معرفة الحروف القوية والضعيفة

اعلم أن الضعيف في الحرف<sup>(١)</sup> ، يكون بالهمس وبالرخاوة ، فإذا اجتمع في الحروف كان أضعف له ، والحروف المهموسة عشرة يجمعها [ هجاء ]<sup>(٢)</sup> قولك : سكت فحته شخص . والحروف الرخوة ثلاثة عشر<sup>(٣)</sup> حرفاً وهي ما عدا هجاء قولك : لم يرونا أجدك قطبت<sup>(٤)</sup> . وهي الباء والحاء والغين والخاء والصاد والضاد والزاي ( ب / ٣٣ ) والسين والشين والطاء والثاء والذال والفاء . واعلم أن القوة في الحرف<sup>(٥)</sup> تكون بالجهر وبالشدّة وبالإطباق والتفخيم وبالتكرير وبالاستعلاء وبالصفير وبالاستطالة وبالغنة وبالتنفيش . فالحروف المجهورة هي ما عدا الحروف المهموسة المذكورة قبل هذا ، والحروف الشديدة هي ثمانية ، وهي هجاء قولك : أجدك قطبت . والحروف المطبقة أربعة وهي الطاء والظاء والضاد والصاد ، وهي حروف التفخيم . ويكون أيضاً في الراء واللام ، في بعض المواضع ، تفخيم . وحرف التكرير الراء . وحروف الاستعلاء سبعة وهي : حروف الإطباق المذكورة ، والغين والخاء والقاف ، وحروف الصفير ثلاثة وهي : الزاي والصاد والسين . والمستطيل هو الضاد . وحرفا الغنة اثنان : النون والميم الساكنان<sup>(٥)</sup> . وحرفا التنفيش الشين والفاء ، وهوفي الشين أمكن<sup>(٦)</sup> . وقد

(١) ب : « الحروف » ورجحت ما في : ص .

(٢) تكملة موضحة من : ص .

(٣) ب : « ثلاث عشرة » وتصويبه من : ص .

(٤) قوله : « ما عدا .. قطبت » تأخر عن عد الحروف في : ص .

(٥) ص : « الساكتان » .

(٦) ص : « أقوى وأمكن » .

شرحنا علل هذا كله ، وبيناه في كتاب « الرعاية لتجويد القراءة » ، فأغني ذلك عن إعادته كله . وفيما ذكرنا كفاية لما قصدنا إليه ، فهذه الصفات يقوى الحرف وبعدها يضعف ، وكلّما تكررت فيه الصفة القوية كان أقوى للحرف . وكذلك إذا تكرّرت في الحرف الصفة الضعيفة كان أضعف . ومن الحروف ما يلزمه صفة قوية وصفة ضعيفة . وربما لزمه صفتان قويتان وثلاث وأربع ، كالصاد التي هي مجهورة مطبقة مستعلية مستطيلة مفخّمة ، وكالطاء التي هي مجهورة شديدة مطبقة مستعلية . وربما لزم الحرف صفتان ضعيفتان وصفة قوية ، كالسين التي هي مهموسة رخوة ، وفيها صفير . فعلى هذا من الضعف والقوة يبين حسن الإدغام وقبحه (١) .

(١) كتاب سيويه ٤٨٩/٢ ، والرعاية لتجويد القراءة ١/١٣ - ١٤/ب ،  
وأسرار العربية ٤٢١ ، والنشر ٢٠٢/١

## باب

## في جملة من مخارج الحروف مختصرا

اعلم أن المخارج على الاختصار ثلاثة : الفم والحلق<sup>(١)</sup> والشفقان ، فأما الحروف التي تخرج من الحلق فسته : الهمزة والهاء والخاء والعين والحاء والغين ، وقد زاد قوم<sup>(٢)</sup> الألف ، ومسالك خروجها من الحلق على ترتيبها في الخط الذي مثلنا<sup>(٣)</sup> وعطفنا<sup>(٤)</sup> بعضها على بعض . وأما حروف الفم فقد تتشارك في المخرج ، وهي ثمانية عشر حرفاً : القاف ثم الكاف ثم الشين والجيم والياء ، هن أخوات في المخرج من وسط ( ٣٤ / أ ) اللسان إلى الحنك ، ثم الضاد من أول حافة اللسان ، وما يليه من الأضراس ، ثم اللام من طرف اللسان وأصول الثنايا ، ثم النون من أسفل اللام<sup>(٥)</sup> مما يلي الثنايا ، وكذلك الراء تخرج من مخرج النون ، غير أنها أدخل في ظهر اللسان قليلاً . وقد قيل : إن اللام والنون والراء أخوات في المخرج ، من طرف اللسان وأصول الثنايا . ثم الطاء والذال والتاء أخوات يخرجن من طرف اللسان وأصول الثنايا ، والطاء أمكن مئاسمة للثنايا<sup>(٥)</sup> للإطباق والاستعلاء اللذين فيها . ثم الزاي والصاد والسين أخوات ، يخرجن مما بين طرف اللسان وفتويق الثنايا السفلى . ثم الطاء والتاء والذال أخوات ، يخرجن مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا . وأما حروف الشفتين فأربعة : الفاء منفردة ، ثم الباء والميم والواو أخوات ، وفي بعض هذه المخارج اختلاف ، ولكن ذكرنا الأشهر ،

(١) ص : «الحلق والفم» .

(٢) ص : «مثلناه» .

(٣) ب : «عطف» وتوجيهه من : ص .

(٤) ب : «من اللام» ووجهه ما في : ص .

(٥) ص : «من طرف الثنايا» .

فيجب أن تعلم أن حروف الحلق لا يندغم في حروف النهم ، ولا في حروف الشفتين .  
وقد يندغم بعض حروف الحلق في بعض لتقارب المخرج . وتعلم أن حروف النهم  
لا تندغم في حروف الحلق ، ولا في حروف الشفتين ، ولكن يندغم بعضها في بعض ،  
وفيها يقع أكثر الإدغام خلا الياء ، فلا تندغم في غيرها ، ولا [ يندغم ]<sup>(١)</sup> غيرها فيها .  
وتعلم أن حروف الشفتين لا تندغم في حروف الحلق ، ولا في حروف النهم ، لبعدها  
مايينهن في المخرج ، ويندغم بعضها في بعض خلا الواو ، فلا تندغم في غيرها ، ولا  
غيرها فيها ، خلا أن النون الساكنة والتنوين يدغمان في الياء والواو . وكذلك  
الميم لا تندغم في الياء<sup>(٢)</sup> . وسترى علة ذلك كله إن شاء الله .

(١) تكلمة مناسبة من : ص .

(٢) كتاب سيويه ٤٨٨/٢ ، وأسرار العربية ٤٢٠ ، والرعاية لتجويد القراءة



## فصل

## في إدغام لام التعريف

اعلم أن أكثر إدغام حروف الفم بعضها في بعض يتقوى ويحسن ، لاشتراك [ الحرفين ]<sup>(١)</sup> في إدغام لام التعريف فيهما • [ فلما اشتركا في إدغام لام التعريف فيهما ]<sup>(٢)</sup> حسن إدغام أحدهما في الآخر لذلك الاشتراك ، هذا هو الأكثر في علة إدغام حروف الفم بعضها في بعض ، فاضبط هذا الأصل ، واعلم أن لام التعريف تدغم في أربعة عشر<sup>(٣)</sup> حرفا بلا اختلاف في ذلك ، وهن<sup>(٤)</sup> : التاء والتاء والذال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء واللام والنون ، وعلة إدغام لام التعريف في هذه الحروف أن مخرجها<sup>(٥)</sup> من مخارج هذه ( ٣٤ / ب ) الحروف في الفم • فلما سكنت ولزمها السكون أشبهت اجتماع المثلين ، والأول ساكن ، وكثر الاستعمال لها ، مع أن أكثر هذه الحروف أقوى من اللام ، ليس منها ما ينقص عن قوة اللام إلا التاء ، فكان في إدغامها فيهن قوة لها ، فأدغمت فيها لذلك ، ولا تدغم في باقي حروف الفم ، لتباعدها عن مخرج الفم منهن أو في الصفة أو في القوة ، فإن وقعت ، قبل هذه الحروف ، لام ساكنة ، غير لام التعريف ، لم

(١) تكملة لازمة من : ص ، انظر آخر الباب نفسه أيضا .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) يذكر سيبويه ثلاثة عشر حرفا وكذلك الأنباري ، إذ لم يعدد حرف اللام

كما فعل مكّي وذلك لبداهة إدغامها في اللام ، انظر كتاب سيبويه ٥٠٣/٢ ، وأسرار

العربية ٤٢٦

(٤) ص : «وهي» .

(٥) ب : «يخرجها» وما في «ص» وجهه .

تدغم فيهن<sup>(١)</sup> ، نحو : السنة جمع لسان ، ونحو : « ألزمه وألصقه وألثمه » وشبهه . وعلّة ذلك أن لام التعريف لا تتحرك أبداً ، فلزمها السكون ، فقويت ، في الإدغام ، ولأن لام التعريف كثر استعمالها ، وهذه اللامات ، غير لام التعريف ، قد تتحرك ويقل استعمالها ، وتقول : سنته ولصقت به ولزمته ، فتتحرك اللام<sup>(٢)</sup> ، فلما لم تلزم اللام في هذا لم<sup>(٣)</sup> يلزمها الإدغام . وعلّة أخرى وذلك أنهم فرقوا بين اللام الزائدة ، وهي لام التعريف ، وبين اللام الأصلية ، وهي لام السنة وألصقه وشبهه ، لأنها فاء الفعل ، وأيضاً فإن الأصل الإظهار ، فجرت الأصلية على الأصل ، وهو الإظهار ، وأدغمت لام التعريف للفرق بين اللام الأصلية واللام الزائدة ، وكانت الأصلية أولى بالإظهار ، لأنه الأصل ، فجرى الأصل على الأصل ، وهو الإظهار ، وجرى الزائد على الفرع وهو الإدغام . وكانت لام التعريف أولى بالإدغام لأنه تخفيف ، وهو كثير التصرف لدخولها على النكرات إلا اليسير<sup>(٤)</sup> . وحجة أخرى ، وهو<sup>(٥)</sup> أنك لو أدغمت اللام الأصلية في « السنة » لأثبه قولك « السنّة » وهو النوم ، فكان الإظهار أولى بها . فإذا اشتراك الحرفان في إدغام لام التعريف فيهما قويّ إدغام أحدهما في الآخر ، ما لم يمنع من ذلك علّة<sup>(٦)</sup> .

(١) ص : « فيها » .

(٢) ص : « اللام بها » .

(٣) ص : « هذا من السكون ما لزمه لام التعريف لم » .

(٤) أي سوى أسماء الأعلام والأسماء غير المتمكنة ، انظر أسرار العربية ٤٢٧

(٥) ص : « وذلك » .

(٦) كتاب سيبويه ٥٠٢/٢ ، وأسرار العربية ٤٢٦

## فصل

### في معنى الإدغام

الإدغام معناه : إدخال شيء في شيء ، فمعنى : أدغمت الحرف في الحرف ، أدخلته فيه ، فجعلت لفظه كلفظة الثاني [ فصارا ]<sup>(١)</sup> مثلين ، والأول ساكن فلم يكن بد من أن يلفظ بهما [ لفظة ]<sup>(١)</sup> واحدة، كما يصنع بكل مثلين اجتماعا ، والأول ساكن . قال الخليل : يقال . أدغمت الفرس الثلجاء أي : أدخلته في فيه . وكل مدغم فلا بد أن يسكن قبل الإدغام ، وكل مدغم فيه فلا يكون إلا متحركا ، لثلا يجتمع ساكنان<sup>(٢)</sup> .

(١) تكملة لازمة من : ص .  
 (٢) كتاب سيبويه ٤٩١/٢ ، وجمال القراء ١/١١٧ ، والنشر ١/٢٧٣ ،  
 والتعريفات ٨ ، والتبصرة ١/٣٥ .

## فصل

### في إدغام دال « قد » وإظهارها

اختلف القراء في إدغام دال « قد » وإظهارها عند ثمانية أحرف وهن : الجيم والزاي ( ١/٣٥ ) والذال والصاد والضاد والظاء والسين والشين<sup>(١)</sup> .

« ١ » فحجة مَنْ أدغم دال « قد » في الجيم هي المؤاخاة التي بينهما ، وذلك أنها من حروف النهم ، وأنها مجهوران ، وأنها شديدان ، فحسُن الإدغام لهذا الاشتراك ، والإظهار حسن لأنها منفصلان ، ولأن الإظهار هو الأصل ، ولأن الجيم لا تُدغم فيها لام التعريف ، كما تدغم في الدال فتبايناً بذلك ، فأظهرها ، ولأن أهل الحرمين وعاصما وابن ذكوان على الإظهار وذلك حجة .

« ٢ » وحجة مَنْ أدغم دال « قد » في الدال أو أظهرها كالحجة في الجيم سواء ، وتزيد قوة الإدغام فيهما لأن لام التعريف تُدغم فيهما ، غير أن ابن ذكوان أدغم الدال في الدال .

« ٣ » وحجة مَنْ أدغم دال « قد » في الزاي أنها اشتركا في المخرج من النهم ، وفي أن لام المعرفة تُدغم فيهما ، وأنها مجهوران ، وزاد الإدغام قوة أن الزاي فيها قوة<sup>(٢)</sup> بالصغير الذي فيها ، فإذا أدغمت الدال فيها أبدلت منها زاي ، وهي أقوى من الدال ، فنقلت الدال إلى حرف هو أقوى منها بالإدغام ، فقوي ذلك وحسن ، والإظهار حسن أيضاً لأنه الأصل ، ولأنها قد اختلفا [ في الشدة

(١) التبصرة ١/٣٥ ، والرعاية لتجويد القراءة ١/٣٤ ، والتيسير ٤٢ ، والنشر

٣/٢ ، وإبراز المعاني ٧٣ ، وكتاب سيبويه ٥٠٤/٢ .

(٢) ص : «قراءة» .

والرخاوة ، الدال شديدة والزاي رخوة ولأنهما اختلفا<sup>(١)</sup> في الصفير ، الزاي فيها صفير ، ولا صفير في الدال ، فتباينا بذلك ، فحسّن الإظهار ، وبالإظهار قرأ الحرمين وعاصم ، وذلك حجة .

« ٤ » وحجة من أدغم دال « قد » في الصاد أنهما اشتركا في المخرج من الفم ، لأن لام المعرفة تدغم فيهما ، ولأن الدال فيها قوة بالجهر الذي فيها ، ولأن الصاد فيها قوة مكررة بالإطباق والصفير والاستعلاء اللواتي فيها ، فحصل للدال إدغامها في الصاد قوة زائدة ، لأنك تبدل منها صاداً ، والصاد أقوى من الدال لما ذكرنا ، وهذا مما يحسن جواز الإدغام ويقويه . والإظهار حسن لأنه الأصل ، ولأن الصاد مهموسة رخوة ، وذلك ضعف متكرر فيها ، فقد حصل للدال مزيتان على الصاد وهما : الجهر والشدة اللذان في الدال ، فحسن الإظهار لذلك ، لأنك إذا أدغمته أبدلت من الدال حرفاً مهموساً رخواً ، وقد كانت مجهورة شديدة فعكستها إلى ضعف ، ولولا أن الإطباق والصفير اللذين في الصاد يقويانها ماجاز الإدغام ، وعلى الإظهار الحرمين وعاصم وابن ذكوان ، وذلك حجة . وكذلك الحجة في إدغام دال « قد » في الطاء والضاد ، وإظهارها ، غير أن الضاد والطاء لا صفير فيهما ، وفيهما ( ٣٥/ب ) الجهر كالدال ، فحسن الإدغام ، لأنك تنقل الدال بالإدغام إلى حرف هو أقوى منها . وعلى الإظهار عندهما الحرمين وعاصم غير ورش .

« ٥ » وحجة من أدغم دال « قد » في السين والشين المؤاخاة التي بينهما في المخرج ، وفي إدغام لام التعريف فيهن ، وأن السين قوية بالصفير الذي فيها ، فهي وإن كانت غير مجهورة ، فالصفير الذي يوازي الهمس والرخاوة اللذين في السين ، التي فيها قوة التنفسي ، أو يقرب من ذلك ، فجاز الإدغام في السين . وفيه بعض البعد ، لأنك تبدل من الدال ، وهي مجهورة ، حرفاً ضعيفاً بالهمس الذي فيه والرخاوة ، فإدغام الدال في السين أقوى من إدغامها في الشين ، لأن السين فيها صفير يقويها ، ولا صفير في الشين . وإنما جاز إدغامها في الشين لما في

(١) تكملة لازمة من : ص .

الشين من التفتسي الذي يقويها ، والجهر الذي يزول من الدال عند الإدغام أقوى من التفتسي الذي في الشين ، فالإظهار عندهما [ أحسن ] (١) لما ذكرنا ، ولأنه الأصل ، ولأنهن منفصلات بعضهن من بعض ، ولأنهن قد اختلفن في القوة ، ولأن الإدغام يحدث في الأول ضعفاً بعدقوة إذا أدغمت (٢) في الشين ، وعلى الإظهار عندهما الحرمان وعاصم وابن ذكوان وذلك حجة .

« ٦ » وأما علة ورش في تخصيصه الإدغام للدال في الطاء والصاد فهي ما ذكرنا من قوة الصاد والطاء بالإطباق والاستعلاء والجهر والاستطالة اللواتي في الصاد ، ولأنهن قد اشتركن في إدغام لام التعريف فيهن ، ولأن الدال تزداد قوة عند الإدغام ، لأنها يبدل منها حرف أقوى منها ، مع مشاركة الدال للطاء والصاد في الجهر والخروج من الفم ، فالإدغام فيها حسن قوي (٣) ، فلهذا ، والله أعلم ، خصها ورش بالإدغام فيهما . وكذلك علة ابن ذكوان في إدغامه الدال من « قد » في الطاء والطاء . فأما علة ابن ذكوان في إدغامه الدال في الذال والزاي فهي ما في ذكرنا من قوة الزاي بالصفير والجهر ، وقوة الدال بالجهر ، فحصل في الإدغام في الزاي نقل الدال إلى ما هو أقوى منها . وحصل في إدغامها في الدال نقلها إلى ما هو مثلها ، لانقص يدخلها ، مع أنهن قد اشتركن في المخرج ، وفي إدغام لام التعريف فيهن ، وأن الإدغام لا ينقص الأول من قوته ، فحسن الإدغام لما ذكرنا ، والإظهار هو الأصل .

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) يعني الدال ، وكان الأولى أن يقول « أدغم » بطرح تاء التانيب ليعود

الضمير على لفظ « الأول » وتتضح العبارة .

(٣) ص : « قوى مختار » .

## فصل (١/٣٦)

## في علة ادغام ذال «إذ» وإظهارها

اختلف القراء في إدغام ذال «إذ» وإظهارها عند ستة أحرف ، وهي :  
 السين والتاء والصاد والذال والجيم والزاي ، هجاء<sup>(١)</sup> : ستصدج<sup>(٢)</sup> .  
 « ١ » فحجة من أدغم الذال من «إذ» في التاء أنهما توأخيا<sup>(٣)</sup> في المخرج  
 وفي إدغام لام التعريف فيهما ، وأنهما قد تقاربا في القوة والضعف . فالذال فيها  
 جهر يقويها ، وفيها رخاوة تضعفها ، وكذلك التاء فيها شدة تقويها ، وفيها همس  
 يضعفها ، وقد تقاربا في القوة والضعف ، فجاز الإدغام لذلك . والإظهار حسن  
 لأنه الأصل<sup>(٤)</sup> ، ولأنهما<sup>(٥)</sup> منفصلان ، ولأن الجهر الذي في الذال أقوى من الشدة  
 التي في التاء ، وبالإظهار قرأ الحرميان وعاصم وابن ذكوان ، وذلك حجة .

« ٢ » وحجة من أدغم الذال من «إذ» في الصاد أن الصاد أقوى من  
 الذال بالصغير والإطباق والاستعلاء والتفخيم اللواتي فيها<sup>(٦)</sup> ، فإذا أدغمت فيهما  
 الذال أبدلت من الذال حرفاً أقوى منها بكثير ، فحسن الإدغام لذلك معها ،  
 أنهما قد اشتركا في المخرج ، واشتركا في إدغام لام التعريف فيهما ، فزاد ذلك في

(١) ص : «وهي في هجائها» .

(٢) التبصرة ٣٥/ب ، والرعاية لتجويد القراء ١/٤ ، والتيسير ٤١ ، والنشر

٣/٢ ، وإبراز المعاني ١٤ ، وكتاب سيبويه ٥٠٥/٢ .

(٣) هي مثل أخى ، وضعف الفيروزبادي المثال منه «واخى» انظر القاموس

المحيط «أخو» ، والمزهر ١/٤٦٢ .

(٤) ب : «الوصل» وتصويبه من : ص .

(٥) ب : «لأنهما» والعاطف مستدرك من : ص .

(٦) قوله : «اللواتي فيها» سقط من : ص .

الإدغام قوة ، والإظهار حسن ، لأنه الأصل ، ولأنهما منفصلان . وبالإظهار قرأ أهل الحرمين وعاصم وابن ذكوان وخلف ، فذلك حجة .

« ٣ » وحجة من أدغم الذال من « إذ » في الدال أنهما من حروف النهم ، وأنهما اشتركا في إدغام لام التعريف فيهما ، وأنهما مجهوران ، فحسن الإدغام لاشتراكهما في ذلك ، وزاده قوة أن الدال من الحروف الشديدة ، والذال من الحروف الرخوة ، والرخاوة أضعف من الشدة ، فإذا أدغمت انتقلت<sup>(١)</sup> الذال من الرخاوة إلى الشدة ، وذلك تقوية للحرف ، فحسن الإدغام وقوي ، وعلى ذلك اختار ابن ذكوان الإدغام في الدال وحدها ، وهو حجة خلف في روايته الإدغام في الدال<sup>(٢)</sup> . فأما إدغامه في التاء فعلته ماذكرنا من مساواة قوة الدال للتاء ، لما في كل واحد منهما من الضعف والقوة ، وقد ذكر [ كل ]<sup>(٣)</sup> هذا ، والإظهار أحسن لأنه الأصل ، ولأنهما<sup>(٤)</sup> منفصلان وبالإظهار قرأ الحرمين وعاصم ، وذلك حجة .

« ٤ » وحجة من أدغم الذال من « إذ » في الجيم أن الجيم حرف أقوى من الذال ، لما في الجيم من الجهر والشدة ، والذال حرف رخو مع مؤاخرتهما ( ٣٦/ب ) في المخرج ، فحسن الإدغام لأنك تبدل من الذال ، إذا أدغمت ، حرفاً أقوى منها ، والإظهار حسن ، لأنهما منفصلان ، ولأنه الأصل ، ولأنهما قد افترقا في أن لام التعريف لا تدغم في الجيم ، ولأنه قد بعث ما بين الذال والجيم في المخرج من النهم ، وهذه هي علة خلاد<sup>(٥)</sup> والكسائي في إظهارهما للذال عند الجيم ، وبالإظهار قرأ الحرمين وعاصم وحمزة وابن ذكوان ، وذلك حجة .

(١) ص : « انقلبت » .

(٢) التبصرة ٣٦/أ ، والتيسير ٤٢

(٣) تكملة موضحة من : ص .

(٤) ب : « لأنهما » والعاطف مستدرك من : ص .

(٥) خلاد بن خالد أبو عيسى أو أبو عبد الله ، أخذ القراءة عن سليم عرضا وهو أضبب أصحابه وأجلهم ورواها عن حسين الجعفي عن أبي بكر وعن هذا نفسه عن عاصم ، وعنه عرضا أحمد الحلواني وإبراهيم القصار والقاسم الوزان وسواهم ، إمام ، ثقة ، محقق ، ( ت ٢٢٠ هـ ) ترجم في طبقات القراء ٢٧٤/١



« ٥ » وحجة من أدغم الذال من « إذ » في الزاي أن الزاي أقوى من الذال ، للصفير الذي فيها ، وقد اشتركا في الجهر والرخاوة ، وفي الخروج من الفم ، وفي إدغام لام التعريف فيهما ، فلمّا كان الإدغام يزيد الزاي قوة بالصفير حسن الإدغام وقوي . والإظهار حسن لأنه الأصل ، ولأنهما منفصلان ، وعلى الإظهار الحرمين وعاصم وابن ذكوان وخلف ذلك حجة .

« ٦ » وحجة من أدغم الذال من « إذ » في السين أن السين فيها ضعف وقوة ، والضعف فيها مكرر ، لأنها مهموسة رخوة ، وقوتها أنها فيها صفير ، والذال فيها رخاوة تضعفها كالسين ، وفيها جهر يقويها ، يوازن<sup>(١)</sup> الصفير الذي في السين ، والصفير أقوى ، فجاز الإدغام ، لتقاربهما في القوة والضعف ، ولأنهما من حروف الفم ، ولأن لام التعريف تُدغم فيهما . والإظهار أحسن فيها ، لتكرر الضعف في السين بالهمس والرخاوة ، ولولا قوة الصفير الذي في السين ماجاز الإدغام ، والإظهار أحسن ، لنقلك الذال عند الإدغام إلى الهمس ، ولأنه الأصل ، ولأنهما منفصلان ، وبالإظهار قرأ الحرمين وعاصم وابن ذكوان وخلف ، وذلك حجة قوية .

(١) ب : « يوازن » وفضلت ما في : ص .

## فصل

### في علل ادغام تاء التانيث

« ١ » اختلف القراء في إدغام تاء التانيث وإظهارها عند ستة أحرف وهن (١): الجيم والطاء والصاد والتاء والسين والزاي (٢) .

فعله من أدغم تاء التانيث في الجيم والطاء والصاد والزاي أنهن اشتركن في المخرج ، واشتركن في إدغام لام التعريف فيهن ، سوى الجيم ، ولأن هذه الحروف أقوى من التاء ، لأن التاء حرف مهموس ، وهذه الحروف مجهورة سواء ، والصاد والطاء قويتان بالإطباق الذي فيهما والاستعلاء ، والزاي حرف قوي ، للصغير الذي فيه والجر ، مع ما في التاء من المؤاخاة بينها وبين الصاد من الهمس ، لكن الصاد تقوى ، بالصغير والإطباق والاستعلاء ، على التاء ، فحسن الإدغام ( ٣٧/أ ) لذلك ، لأنك تبدل من التاء عند الإدغام حرفاً أقوى منها ، فتنقلها بالإدغام إلى القوة ، وذلك حسن . والإظهار حسن أيضاً لأنه الأصل ، ولأنه من كلمتين منفصلتين ، وبالإظهار عند الجيم والزاي قرأ الحرميان وعاصم وابن عامر ، وذلك حجة ، ومثله الطاء والصاد ، غير أن ابن عامر أدغم عندهما ، لإقوله : ( لهدمت صوامع الحج ٤٠ » (٣) فإنه أظهر (٤) . وأدغم ورش عند الطاء .

« ٢ » وعلّة من أدغم التاء في التاء أن التاء حرف فيه بعض الشدة ،

- (١) ص : «وهي» .  
 (٢) التبصرة ١/٣٦ ، والرعاية لتجويد القراءة ٣٤/ب ، والتيسير ٤٢ ، والنشر ٥/٢ ، وإبراز المعاني ٧٤ ، وكتاب سيويه ٥٠٥/٢ .  
 (٣) تقدّم هذا الحرف في «مقدمات أصول الإدغام والإظهار» .  
 (٤) التبصرة ١/٣٦ ، والتيسير ١٥٧ ، والنشر ٥/٢

والرخاوة أغلب عليه ، والتاء حرف مهموس ، والهمس ضعف في الحرف ، فكأنما تقاربا لإشتراكهما في الهمس والمخرج ، ويجوز إدغام لام التعريف فيهما ، فجاز لذلك الإدغام ، والإظهار في هذا أحسن وأقوى ، لأن التاء أقوى من التاء ، لما في التاء من الشدة ، ولما<sup>(١)</sup> في التاء من الهمس والرخاوة ، فهما وإن اشتركا في الهمس فإن التاء تنقص عن قوة التاء لما فيها من الرخاوة التي تضعفها ، ولما في التاء من الشدة التي تقويها وبالإظهار قرأ الحرميان وعاصم ، وذلك حجة .

« ٣ » وعلة من أدغم التاء في السين ، أن السين فيها صفيير يقويها ، وهي مؤاخية للتاء في المخرج من الفم ، ومؤاخية لها في الهمس ، ومؤاخية لها في إدغام لام التعريف فيهما ، لكن التاء حرف فيه شدة ، تقوم الشدة في القوة مقام الصفيير ، الذي في السين ، فقد تساويا ، فحسن الإدغام ، لأنك لا تنقل الأول إلى ضعف بل تنقله إلى مثل حاله من القوة والضعف ، على أن الصفيير أقوى من الشدة ، فحسن الإدغام . والإظهار حسن ، لأنهما منفصلان ولأنه الأصل . وبالإظهار قرأ الحرميان وعاصم وابن عامر ، وذلك حجة .

« ٤ » فأما حجة حمزة في إدغامه تاء التانيث في الجمع عند الصاد والزاي والذال فذلك يجري على ما علمنا ، من أن هذه الحروف أقوى من التاء ، لما في الصاد من الإطباق والصفيير والاستعلاء ، مع مؤاخاتها التاء في المخرج والهمس ، ولما في الزاي من الجهر والصفيير ، ولما في الذال من الجهر ، فكلهن أقوى من التاء ، فحسن الإدغام لخروجهن كلهن<sup>(٢)</sup> من الفم ، ولأن الإدغام يقوى به الحرف الأول ، لأنه يبدل بأقوى منه ، والإشتراك في إدغام لام التعريف فيهن . والإظهار حسن ، لأنه الأصل ، ولأن الأول في هذا متحرك بخلاف ما تقدم ، فإذا<sup>(٣)</sup> أدغمت وأسكنت المتحرك تغيرت حركته ثم غيرته مرة ثانية بالإدغام ،

(١) ص : «لأن التاء أقوى من التاء من أجل الشدة التي فيها ولما» .

(٢) قوله «كلهن» سقط من : ص .

(٣) ص : «فأنت إذا» .

فأبدلت ( ٣٧/ب ) منه حرفاً من جنس الثاني ، وذلك تغيير<sup>(١)</sup> بعد تغيير<sup>(١)</sup> ،  
 فضعف الإدغام ، وقوي الإظهار لذلك ، ولأن عليه جماعة من القراء ، غير حمزة  
 وأبي عمرو في الإدغام الكبير<sup>(٢)</sup> ، فذلك حجة .

---

(١) ص : «تغيير» .

(٢) النشر ٢٨٦/٢

## فصل

## في [علل] (١) إدغام «هل» و «بل»

اعلم أن [لام] (٢) «هل» و «بل» اختلف القراء في إظهارهما وإدغامهما (٣) عند ثمانية أحرف وهن : التاء والتاء والزاي والطاء والضاد والظاء والسين والنون (٤) .

« ١ » وحجة من أدغم أن «هل وبل» لما لزم لاميها السكون أشبهتا لام التعريف ، فجاز فيهما من الإدغام معهن ما لا يجوز في لام التعريف إلا هو ، ألا (٥) ترى أنه لم تدغم لام «قل» ، وتبدل لأن سكونها غير لازم ، ففارقنا مشابحة لام التعريف ، فجاز فيهما من الإدغام معهن ما لا يجوز في لام التعريف إلا هو (٥) ، ألا وسكونها عارض ، وذلك لشبهها بلام التعريف في اللفظ بالسكون ، والإدغام فيها قبيح ، لأن سكونها عارض ، ولأنه قد انفرد به أبو الحارث ، وقد كان يلزمه إدغام

(١) تكلمة موضحة من : ص .

(٢) تكلمة لازمة من : ص .

(٣) ص : «إظهارها وإدغامها» .

(٤) التبصرة ٣٦/ب ، والرعاية لتجويد القراءة ١/٣١ ، والتيسير ٤٣ ، والنشر

٧/٢ ، وإبراز المعاني ١٤٣ ، وكتاب سيبويه ٥٠٣/٢ .

(٥) قوله : «الأهو» سقط من : ص .

(٦) اسمه الليث بن خالد البغدادي ، عرض على الكسائي وهو من جلة أصحابه ،

وروي الحروف عن حمزة بن القاسم وعن يزيد ، وعنه عرضا وسماعا سلمة بن

عاصم والفضل بن شاذان ومحمد بن يحيى وسواهم ، ثقة ، حاذق (ت ٢٤٠ هـ) ترجم

في طبقات القراء ٣٤/٢

(٧) الحرف في سورة البقرة (٨٥ ت) ، انظر التبصرة ١/٣٧ ، والمختار في معاني

قراءات أهل الأمصار ١/٤ .

اللام في النون في ( يُبدلُ نعمة الله ) « البقرة ٢١١ » لأن اللام أقرب إلى النون منها إلى الذال .

« ٢ » وحجة من أظهر [ أن ]<sup>(١)</sup> لام « هل وبل » منفصلتان من الكلمة التي بعدهما ، فقارقتا لام التعريف المتصلة بما بعدها ، والانفصال أبداً يقوى معه الإظهار ، لأنك تتقف على الحرف الأول ، فلا يجوز غير الإظهار . والاتصال أبداً يقوى معه الإدغام ، إذ لا ينفصل الأول من الثاني في وقف ولا غيره . وأيضاً فإن الإظهار هو الأصل .

« ٣ » وحجة من أدغم عند بعضها وأظهر عند بعضها أنه جمع بين اللغتين ، مع روايته ذلك عن أئمنته ، والاختلاف في ذلك على ما<sup>(٢)</sup> ذكرنا في كتاب التبصرة<sup>(٣)</sup> .

(١) تكملة لازمة لتوجه العبارة من : ل ، وليست في : ب و ص .

(٢) ص : « كما » .

(٣) ص : « التبصرة الذي هذا شرحه » .

## فصل

في إدغام الباء الساكنة<sup>(١)</sup> في الفاء والميم ،وإدغام الفاء الساكنة<sup>(٢)</sup> في الباء

قرأ أبو عمرو وخلاد والكسائي بإدغام الباء الساكنة في خمسة مواضع ، وهي جملة ما في كتاب الله من ذلك ، وهي قوله : « اذهبْ فَمَنْ تَبِعَكَ » « الاسراء ٦٣ » ، ( أو يَغْلِبْ فسوف ) « النساء ٧٤ » ، ( وإن تَعَجَّبْ فمَجَّبْ » ( الرعد ٥ » ، و ( اذهبْ فَإِن ) « طه ٩٧ » ، ( ومن لم يَسْبْ فأولئك ) « الحجرات ١١ » ، وأظهر ذلك الباقون<sup>(٣)</sup> .

« ١ » وحجة من أدغم أن الفاء حرف فيه تفش ، وذلك قوة فيه ، والباء أقوى منه ، لأنها شديدة مجهورة ، والفاء مهموسة رخوة ، فلما كان في كل واحد منهما قوة واشتركا في المخرج من الشفتين ، وفي أن لام المعرفة لا تدغم في واحدة منهما ، جاز إدغام الأول في الثاني ، والإظهار أحسن وأقوى ، لأن الأول أقوى من الثاني للجهر والشدة اللذين فيه ، ولضعف الثاني بالهمس ( ٣٨/أ ) والرخاوة اللذين فيه ، فإذا أدغمت أبدلت من الأول حرفاً أضعف منه ، فأبدلت من حرف قوي حرفاً ضعيفاً ، وأيضاً فإنهما منفصلان ، وأيضاً فإن على الإظهار أهل الحرمين وعاصما وابن عامر وخلقنا ، وذلك حجة ، وأيضاً فإن الإظهار هو الأصل ، فالإظهار أحسن ، فأما إتيان الميم بعد الباء فذلك موضعان في البقرة : ( يعذب من يشاء )

(١) لفظ «الساكنة» سقط من : ص .

(٢) التبصرة ١/٣٧ ، والرعاية لتجويد القراءة ٤٠/ب ، ٤٠/أ ، والتيسير

٤٣ ، والنشر ٨/٢ ، ١١ ، وكتاب سيبويه ٤٩٧/٢

« ٢٨٤ » أظهره ورش وحده ، وأظهره من رفع الفعل ، وذلك عاصم وابن عامر ، وأدغمه الباقون . والموضع الثاني في هود قوله تعالى : ( اركبْ معنا ) « ٤٢ » أظهره ورش وحمزة وابن عامر ، وأدغمه الباقون .

« ٢ » وحجة من أدغم أن الميم حرف قوي بالغنة التي فيها ، والجهر والشدة اللذين فيها ، فإذا أدغمتَ فيها الباء نقلتَ الباء إلى حرف أقوى منها بكثير ، لأنك تبدل من الباء عند الإدغام ميماً . وأيضاً فإنهما اشتركا في المخرج من الشفتين ، واشتركا في أن لام المعرفة لا تدغم في واحدة منهما ، والإظهار أحسن ، لأنه الأصل ، ولأنهما من كلمتين ، ولأن الام المعرفة لا تدغم في واحدة منهما . فأما إدغام الفاء في الباء فموضع واحد قوله تعالى في سبأ : ( نخسفُ بهم الأرض ) « ٩ » أدغمه الكسائي وحده<sup>(١)</sup> ، وعلّة إدغامه أن الفاء والباء اشتركا<sup>(٢)</sup> في المخرج من الشفة<sup>(٣)</sup> ، واشتركا في منع إدغام لام التعريف فيهما ، والباء حرف قوي ، للشدة التي فيها والجهر ، والفاء أضعف من الباء ، للهمس الذي فيها والرخاوة ، فإذا أدغمتَ نقلتَ الحرف إلى ما هو أقوى منه ، وقد كره الإدغام البصريون ، لزوال التنفسي الذي في الفاء ، وأجازه الكوفيون ، والإظهار في ذلك أحسن لأنه الأصل ، ولأنهما منفصلان ، ولأن التنفسي الذي في الفاء يذهب مع الإدغام ، ولأن لام المعرفة لا تدغم في واحد منهما ، ولأن الفاء تخرج من الشفتين إلى النهم ، لأن للفاء في الشايات العليا نصيباً ، فقد خالفت الباء في المخرج بعض المخالفة ، وأيضاً فإن القراء غير الكسائي أجمعوا على الإظهار وإجماعهم<sup>(٤)</sup> حجة .

(١) التبصرة ١/٣٧ ، والتيسير ٤٤ ، والنشر ١٢/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤ .

(٢) ص : « قد اشتركا » .

(٣) ص : « الشفتين » .

(٤) ص : « وإظهارهم » .



## فصل

## في إدغام الثاء في الذال والذال في الثاء

والراء في اللام واللام في الراء<sup>(١)</sup>

« ١ » أما الثاء في الذال فقوله<sup>(٢)</sup> : ( يلهث ذلك ) « الأعراف ١٧٦ »  
قراءة ابن كثير وورش وهشام بالإظهار ، وأدغم الباقون . وعلّة الإدغام هي<sup>(٣)</sup> أن  
الذال أقوى من الثاء بكثير ، لأن الذال مجهورة ، والثاء مهموسة رخوة ، ( ٣٨/ب )  
فحسّن انتقال الأول إلى القوة بالإدغام ، والإظهار حسن ، لأنه الأصل .

« ٢ » وأما الدال في الثاء فنحو قوله: ( يثرد<sup>٤</sup> ثواب ) « آل عمران ١٤٥ » أظهره  
الحرميان وعاصم ، وأدغم الباقون . وعلّة الإدغام ضعيفة ، لأن الدال أقوى من  
الثاء ، للجر الذي في الدال ، فأنت تنقلها بالإدغام إلى أضعف من حالها<sup>(٤)</sup> ، فالإظهار  
أقوى وأولى .

« ٣ » وأما الراء في اللام فقيح عند سيويه والبصريين ، لأنك تذهب  
التكرير الذي في الراء عند الإدغام ، فيضعف الحرف<sup>(٥)</sup> ، وأدغمه أبو عمرو وحده  
في رواية الرّمّيين عنه<sup>(٦)</sup> ، فالإظهار أقوى وأحسن ، وعليه كل القراء ، فذلك حجة .

(١) التبصرة ٣٧/أب ، والرعاية لتجويد القراءة ١/٣١ ، ٣٢/ب ، ٣٩/ب ،  
١/٤٠ - ب ، والتيسير ٤٤ ، والنشر ١٢/٢ ، وكتاب سيويه ٥٠٠/٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥ .

(٢) ب : « فهو » وأثرت ما في : ص .

(٣) لفظ « هي » سقط من : ص .

(٤) قوله : « من حالها » سقط من : ص .

(٥) كتاب سيويه ٤٩٧/٢ ، ٥٠٧ .

(٦) التبصرة ٣٧/ب ، والتيسير ٤٤ ، والنشر ١٢/٢

« ٤ » وأما اللام في الراء فهو حسن ، وهو قوله تعالى : ( بل رءان )  
« المطففين ١٤ » لأنك تبدل من اللام حرفاً أقوى من اللام بكثير ، فذلك ممّا  
يتقوي جواز الإدغام ، وربما لم يجز غيره ، وهو مثل : ( وكدت طائفة ) « آل  
عمران ٦٩ » ، ( وقالت طائفة ) « آل عمران ٧٣ » ، و ( أتقلت دعوا )  
« الأعراف ١٨٩ » ، و ( إذ ظلموا ) « النساء ٦٤ » فكل هذا الإظهار فيه قبيح ،  
وعلى الإدغام أجمع القراء إلا الشاذ منهم<sup>(١)</sup> ، لأنك إذا أدغمت أبدلت من الأول  
حرفاً قوياً أقوى من الأول بكثير ، ويحسن الإدغام لذلك ، ويختار ، لأنك تزيد  
الكلمة قوة مع ما في الإدغام من تسهيل اللفظ وتخفيفه .

(١) لعل مكيناً يشير إلى ما اختلف عن ابن ذكوان من إظهاره التاء عند بعض  
الأحرف التي اختلف غيره على الإدغام فيها ، انظر النشر ٥/٢

## فصل

## في إدغام ما هو من كلمة

« ١ » اعلم أن هذا الباب يتقوي الإدغام فيه أكثر من السذي قبله ، لأن الحرفين لا يتصل أحدهما من الآخر . فمن ذلك إدغام التاء في التاء<sup>(١)</sup> في : ( لَبِثْتَ ) « البقرة ٢٥٩ » ، و ( لَبِثْتُمْ ) « الإسراء ٥٢ »<sup>(٢)</sup> وذلك حسن لاتصالهما ، ولأن التاء أقوى من التاء ، للشدة التي في التاء ، ولأنهما اتفقا في الهمس ، ولأن لام التعريف تدغم فيهما ، والإظهار حسن ، لأنه الأصل ، ولأن به قرأ التحريمان وغاصم ، وذلك حجة ، ومثله الحجة في ( أَوْرَثْتُمُوهَا ) « الأعراف ٤٣ »<sup>(٣)</sup> قرأه بالإدغام أبو عمرو وهشام وحزمة والكسائي .

« ٢ » ومن ذلك إدغام الذال في التاء في قوله تعالى : ( فَتَبَدَّثَهَا ) « طه ٩٦ » و ( عَذَّتْ بِرَبِّي ) « غافر ٢٧ »<sup>(٤)</sup> أدغمها أبو عمرو وحزمة والكسائي ، وأظهر الباقيون . وحجة من أدغم أن قوة التاء والذال معتدلة ، لأن التاء شديدة ، والذال مجهورة ، والشدة في القوة كالجهر ، ولأن التاء مهموسة . والذال رخوة والهمس في الضعف كالرخاوة ، فاعتدلا في القوة والضعف ، فحسن الإدغام لذلك ، إذ لا يدخل على الحرف الأول نقص في قوته بالإدغام ، على أنهما قد اشتركا في المخرج من الفم ، واشتركا في إدغام لام التعريف فيهما ، وقوي ذلك لاتصالهما

(١) التبصرة ١/٢٧ ، والرعاية لتجويد القرآن ١/٣٤ ، والتيسير ٤٤ ، والنشر

١٥/٢ ، وكتاب سيبويه ٥٠٤/٢

(٢) سيأتي هذا الحرف في سورة المؤمنون ، الفقرة «٢٢»

(٣) سيأتي هذا الحرف في سورته ، الفقرة «٢٧»

(٤) سيأتي ذكر هذين الحرفين في سورة الكهف ، الفقرة «٥٠»

في كلمة ، والإظهار حسن ، لأنه الأصل ( ٣٩ / أ ) ، ولأن التاء في تقدير الانفصال ، لأن الفعل « عاذ ونبذ » ، فالتاء داخله (١) فيهما بعد أن لم تكن ، وأيضاً فإن به قرأ الحرمين وعاصم وابن عامر ، وذلك حجة .

« ٣ » ومن ذلك : ( اتَّخَذْتُمْ ) « البقرة ٥١ » و ( أخذت ) « فاطر ٢٦ » أظهره ابن كثير وحقص ، وأدغم الباقون . والحجة في الإدغام مثل ما قبله ، لكن لما قلت حروف الكلمة حسن الإدغام ، وعليه أكثر القراء .

« ٤ » فإن قيل : لِمَ أدغم نافع «أخذتم» وأظهر «عذت» ؟ فالجواب أن « عذت » فعل قد حذف عينه للاعتلال (٢) ، فلو غير لامه لأخل به ، وليس ذلك في « أخذتم وأخذت » .

« ٥ » فإن قيل : لِمَ أدغم «أخذتم» وأظهر «إذ تقول» (٣) ؟ فالجواب أن الذال من «إذ تقول» وشبهها تنفصل عما بعدها في الوقف ، وأجرى الوصل على الوقف ، وليس كذلك «أخذت» ، لا تنفصل الذال عن التاء في وصل ولا وقف .

« ٦ » فإن قيل : فليمد أدغم «أتخذتم» وأظهر «فنبذتها» ؟ فالجواب أن « أتخذتم » كلمة طالت فحقتها بالإدغام ، وليس كذلك « فنبذتها » وأيضاً فإن « أتخذتم » لما كان أولها مدغماً اتبع آخر بالإدغام ، ليتفق أول الكلمة وآخرها ، وليس كذلك «فنبذتها» .

(١) أي ليست أصلاً في أحرفهما ، فهي زائدة .

(٢) إذ أن أصله «عوذت» .

(٣) الحرف في سورة آل عمران (١٢٤)

## فصل

## في النون الساكنة والتنوين والفنة

النون الساكنة والتنوين يجريان في الكلام والقرآن على ستة أقسام<sup>(١)</sup> :

« ١ » الأول : أنهما يظهران إذا لقيهما حرف من حروف الحلق في كلمتين ، وكذلك النون تظهر مع حروف الحلق في كلمة ، وذلك نحو : (مِنْ هَادٍ) «الرعد ٣٣» ، و (مِنْ عِلْقٍ) «العلق ٢» و (مِنْ غَمُورٍ) «فصلت ٣٢» و (غَفُورٌ غَفُورٌ) «الحج ٦٠» و (أَنْعَمْتَ) «الفاتحة ٧» و (الْمُنْخَنِقَةُ) «المائدة ٣» وشبهه ، وذلك إجماع من القراء . وعلّة ذلك أن النون الساكنة والتنوين بعد مخرجهما من الحلق ، فلم يحسن الإدغام ، لأن الإدغام إنما يحسن مع تقارب المخارج ، فلما تباعدت مخرجهما<sup>(٢)</sup> لم يكن بدء من الإظهار ، الذي هو الأصل ، وإنما يخرج عن الأصل لعلّة تقارب المخارج ، فإذا عُدِم ذلك رجع إلى الأصل ، وهو الإظهار ، والإدغام في هذا يعدّه القراء لحناً بعد جوازه .

« ٢ » الثاني : أن النون الساكنة والتنوين يدغمان بذهاب<sup>(٣)</sup> الفنة في الإدغام إذا لقيتها راء أو لام مشدّان ، وذلك من كلمتين . وعلّة الإدغام هو قرب مخرج اللام والراء من مخرج النون ، لأنهن من حروف طرف اللسان ، فحسن الإدغام في ذلك لتقارب المخارج ، وزاده قوة أن النون والتنوين (ب/٣٩) إذا أدغما

(١) التبصرة ٣٧/ب ، والرعاية لتجويد القراءة ٤٣/ب ، والتهسير ٤٥ ، والنشر ١٢/٢ ، وكتاب سيويه ٥٠٠/٢ ، والحجة في علل القراءات السبع ٣٠٢/١

(٢) ب : «تباعد مخرجها» وتصويبه من : ص .

(٣) ص : «بعد ذهاب» .

في الراء نقلا إلى لفظ الراء ، وهي أقوى منهما فكان في الإدغام قوة للحرف الأول ، وأيضا فإن لام التعريف تدغم فيهن . ولما كان حق الإدغام دخول الحرف الأول في لفظ الثاني يكتئبه أدغمت الغنة ، التي في النون والتنوين معهما ، في الراء واللام ، ولم يبق للغنة لفظ ، وكتمل بذلك التشديد . وأجاز النحويون إظهار الغنة مع اللام خاصة ، والذي أجمع عليه القراء إدغام الغنة مع الراء واللام ، وذلك نحو قوله<sup>(١)</sup> : (من تدنّه ، ومن ربههم)<sup>(٢)</sup> ، وذلك إجماع من القراء ، والإظهار في مثل هذا يعده القراء لحنا لبعد من الجواز ، وقد أتت به<sup>(٣)</sup> روايات شاذة غير معمول بها<sup>(٤)</sup> . ولو وقعت النون الساكنة قبل الراء واللام في كلمة لكانت مظهرة ، بخلاف وقوعها قبلها في كلمتين . وعلة ذلك أنك لو أدغمت لالتبس بالمضاعف ، ألا ترى أنك لو بنيت مثال «فَنَعَلَ» من «عَلِمَ» لقلت : «عَنَلِمَ» بنون ظاهرة . ولو أدغمت لقلت : «عَلِمَ» فيلتبس بـ «فَعَلَلَ» ، فلا يدرى هل هو «فَنَعَلَ» أو «فَعَلَلَ» ، وكذلك لو بنيت مثال «فَنَعَلَ» من : «شَرَكَ» لقلت : «شَنَرَكَ» بنون ظاهرة ، ولو أدغمت لقلت «شَرَكَ» فيلتبس بـ «فَعَلَلَ» ، فلا يدرى هل هو «فَعَلَلَ» أو «فَنَعَلَ»<sup>(٥)</sup> ، وهذا المثال لم يقرأ في القرآن .

« ٣ » الثالث : أن النون الساكنة والتنوين يدغمان في الميم وتبقى الغنة غير مدغمة ، خارجة من الخياشيم ، فينقص حينئذ التشديد ، نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup> : «مِن تَوْرٍ ، وَمِن مَّاءٍ»<sup>(٢)</sup> . والغنة التي كانت في النون باقية مع لفظ الحرف الأول ،

(١) ب : «قولك» وتصويبه من : ص .

(٢) أول الحرفين في سورة النساء (٤٠ آ) وثانيهما في البقرة (٥ آ) وسيأتي

ذكر هذا الحرف في الباب نفسه ، الفقرة «٦»

(٣) ب : «وقرأت له» وتصويبه من : ص .

(٤) ذكر ابن الجزري أن بعض طرق هذه الروايات جاءت عن البرقي وعن

غير حمزة والكسائي وخلف وهشام على ما رواه الهذلي في الكامل وعن أبي جعفر وعن

ورش وسواهم انظر النشر ٢٣/٢

(٥) كتاب سيبويه ٥٠٢/٢

(٦) أول الحرفين في سورة إبراهيم (٤٠ آ) ، وثانيهما في البقرة (١٦٤ آ)

لأنك إذا (١) أدغمتَ في حرفين فيهما غنة ، وذلك الميم والنون ، فبالإدغام تلزم الغنة ، لأنها باقية غير مدغمة ، وبالإظهار أيضا تلزم الغنة ، لأن الأول حرف تلزمه الغنة ، ومثله الثاني . فالغنة ، لا بدَّ منها ظاهرة ، أدغمتَ أو لم تدغم . وعلّة إدغامها في النون هو اجتماع مثلين الأول ساكن ، ولا يجوز الإظهار ألّته ، كما لا يجوز في قوله : ( فلا يسرف في القتل ) « الإسراء ٢٣ » و ( اجعل لنا ) (٢) « النساء ٧٥ » وشبهه إلا الإدغام . فأما علّة إدغامها في الميم فلمشاركتها في الغنة ، ولتقاربها في المخرج ، للغنة التي فيهن ، لأن مخرج النون الساكنة والتنوين والميم الساكنة من الخياشيم ، فقد تشاركن في مخرج الغنة ، فحسُن الإدغام ، مع أن النون مجهورة شديدة والميم مثلها ، فقد تشاركن في الجهر والشدة ، فهما في القوة سواء ، في كل واحد جهر وشدة وغنة ، فحسن الإدغام وقوي ، وبقيت الغنة ظاهرة ، لئلا يذهب الحرف بكلّيته (٣) ، ولأنك لو أذهبت الغنة لأذهبت غنتين ، غنة كانت في الأول ، وغنة في الثاني إذا سكن ، وأيضا فإنه لا يمكن ألّته زوال الغنة ، لأنك لا بدَّ لك في الإدغام من أن تبدل من الأول مثل الثاني ، وذلك لا بدَّ فيه من الغنة ، لأن الأول فيه غنة ، والثاني إذا سكن فيه غنة ، فحيثما حاولت مذهباً لزمّتكَ الغنة ظاهرة ، فلم يكن بدَّ من إظهار الغنة في هذا ، وهذا كله إجماع من القراء والعرب ، ولا يتمكن أبداً في إدغام النون والتنوين في الميم والنون إدغام الغنة إلا بذهاب لفظ الحرفين جميعاً إلى غيرهما من الحروف ، ممّا لا غنة فيه إذا سكن ، وذلك تغيير لم يقع في كلام العرب .

« ٤ » الرابع : أن النون الساكنة والتنوين يدغمان في الياء والواو من كلمتين ، مع إظهار الغنة التي كانت في النون ، في حال اللفظ بالشدة والمدغم ، لا في نفس الحرف الأول ، بخلاف ما ذكرنا قبل هذا ، الذي تبقى الغنة ظاهرة مع لفظ الحرف الأول . والفرق بينهما أنك إذا أدغمت النون في الميم أبدلت من النون ،

(١) لفظ « إذا » سقط من : ص .

(٢) ب ، ص : « اجعل لهم » ولا مثال له في القرآن ، واستدركت ما له

مثال .

وقد كانت فيه غنة ، حرفا فيه غنة أيضا ، وهو الميم ، فصارت الفنة لازمة للفظ الحرف (١) الأول . وإذا أدغمت النون في الياء والواو أبدلت من النون حرفا لا غنة فيه ، فلم تكن الفنة لازمة للحرف الأول ، لأنه لا تلزمه الفنة ، سَكَنَ أو تحرك ، فتصير الفنة ظاهرة في حال اللفظ بالمدغم ، خارجة من الخياشيم . وهذا إجماع من القراء غير خلف عن حمزة ، فإنه أدغم في الياء والواو بغير غنة على أصل الإدغام (٢) . وعلّة إدغام النون الساكنة والتنوين في الياء والواو وإظهار الفنة ، هي (٣) ما بينهن من التشابه ، وذلك أن الفنة التي في النون تشبه المد واللين ، اللذين في الياء والواو ، فحسن الإدغام لذلك . وأيضا فإن الواو من مخرج الميم (٤) فأدغمت النون فيها ، كما تدغم في الميم لمؤاخاة الميم الواو في المخرج ، ولذلك بقيت الفنة ظاهرة ، كما تبقى في الميم والياء والواو . ولأنه لما (٥) كانت الواو تدغم في الياء نحو : طيّا وليّا (٦) ، جاز إدغام النون الساكنة في الياء ، كما جاز في الواو ، وعلى هذا جماعة القراء ، لكن الفنة ظاهرة مع اللفظ بالمشدد ، لا في نفس الحرف الأول ، كأنها بين الحرفين المدغمين ، فهو إدغام ناقص التشديد لبقاء الفنة ظاهرة فيه . والفنة في جميع هذا كله صوت يخرج من (٤٠/ب) الخياشيم ، والحرف الذي فيه الفنة ، إن كان ميما ، فمن بين الشفتين يخرج ، وإن كان نونا ، فمن طرف اللسان وأطراف الثنايا يخرج ، فحرف الفنة له مخرجان ، فإذا أدغمته أدغمت ما يخرج من الفم منه ، وأبقيت ما يخرج من الخياشيم ظاهرا ، فلا يتمكن التشديد مع بقاء الفنة ظاهرة . فإن أدغمت حرف الفنة في الراء واللام أدغمت ما يخرج من المخرجين جميعا ، ولم تبقى شيئا فيتمكن التشديد ، إذ لم (٧) تبقى من الحرف شيئا ، ولو وقعت النون قبل

(١) ب : « الحروف » وتصويبه من : ص .

(٢) التبصرة ٣٨/أ ، والتيسير ٤٥ ، والنشر ٢٤/٢ .

(٣) ب : « وهي » ويطرح الواو صوابه كما في : ص .

(٤) ص : « النون » .

(٥) ص : « ولما » .

(٦) قوله : « نحو طيا وليا » سقط من : ص .

(٧) ص : « وإن لم » .



الواو والياء في كلمة ، لم يكونا إلا مظهرين ، لأنك لو أدغمت لالتبس بالمضاعف ، فتقول : الدنيا وبنيان وقنوان وصنوان ، بالإظهار ، وهذا كله إجماع من القراء على ما بيننا وعللنا<sup>(١)</sup> .

« ٥ » الخامس : أن النون الساكنة والتنوين يتقلبان ميمًا إذا لقيتهما باء ، نحو قوله : (أَنْ بَوْرِك) « النمل ٨ » و (هَيْئًا بِمَا كُنْتُمْ) « الطور ١٩ » ، وكذلك النون تأتي<sup>(٢)</sup> بعدها الباء في كلمة ، نحو : (أَنْبِئُهُمْ) « البقرة ٣٣ » و « عَنَبْرٌ » ، ولا تشديد في هذا<sup>(٣)</sup> ، إنما هو بدل لا إدغام فيه ، لكن الغنة التي كانت في التوذكير باقية ، لأن الحرف الذي أبدلت من التوذكير فيه غنة أيضا ، وهو الميم الساكنة ، فلا بد من إظهار الغنة في البدل ، كما كانت في المُبدل منه ، وهذا البدل إجماع من القراء . وعلّة بدل النون الساكنة ميمًا إذا لقيتها باء أن الميم مؤاخية للباء ، لأنها من مخرجها ومشاركة لها في الجهر ، والميم أيضا مؤاخية للنون في الغنة وفي الجهر ، فلما وقعت النون قبل الباء ، ولم يمكن إدغامها في الباء ، لبعد ما بين مخرجيهما ، وبعد إظهارها لِمَا بينهما من الشبه ، ولِمَا بين النون وأخت الباء من الشبه وهي الميم ، أبدلت منها حرفا مؤاخيا لها في الغنة ، ومؤاخيا للياء في المخرج ، وهو الميم . ألا ترى أنهم لم يدغموا الميم في الباء ، مع قرب المخرجين ، والمشاركة في الجهر ، نحو قوله : (وَهُمْ بِرَبِّهِمْ) « الأنعام ١٥٠ » . وقال سيويه في تعليل امتناع إدغام الميم في الباء قال : لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم<sup>(٤)</sup> : « العنبر » ، ومن بذلك « فلما وقع قبل الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه ، وجعلوه بمنزلة النون ، إذا كانا حرفي غنة . قال : ولم يجعلوا النون باء لبعدها من مخرج الباء ، ولأنها ليست فيها غنة . قال : ولكنهم أبدلوا مكانها أشبه الحروف بالنون وهي الميم<sup>(٥)</sup> .

(١) كتاب سيويه ٥٠١/٢

(٢) لفظ «تأتي» سقط من : ص .

(٣) ص : «غير هذا» .

(٤) ب : «قوله» وتصويبه من : ص .

(٥) كتاب سيويه ٤٩٧/٢

« ٦ » السادس : أن النون الساكنة والتنوين يَخْفِيَان عند باقي الحروف التي لم يتقدّم لها ذكر ، نحو : «من شاء ، ومن (أ/٤١) كان ، ومن جاء ، ومن قبل»<sup>(١)</sup> وشبهه ، ولا تشديد في الإخفاء لأن الحرف أيضا يَخْفَى بنفسه ، لا في غيره ، والإدغام إنما هو أن تدغم الحرف في غيره ، فلذلك يقع فيه التشديد ، والفنة ظاهرة مع الإخفاء ، كما كانت مع الإظهار ، لأنه كالإظهار ، فالغنة التي في الحرف الخفي هي النون الخفية ، وذلك أن النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان وأطراف الشايبا ، ومعها غنة تخرج من الخياشيم ، فإذا خَفِيت لأجل ما بعدها زال ، مع الخفاء ، ما [كان]<sup>(٢)</sup> يخرج من طرف اللسان منها ، وبقي ما كان يخرج من الخياشيم ظاهرا ، وعلّة إخفاء<sup>(٣)</sup> النون والتنوين عند هذه الحروف ، أن النون الساكنة قد صار لها مخرجان : مخرج لها ، وهو المخرج التاسع ، ومخرج لغنتها ، وهو المخرج السادس عشر على مذهب سيويه<sup>(٤)</sup> ، فاتسعت بذلك في المخرج<sup>(٥)</sup> ، بخلاف سائر الحروف ، فأحاطت ، باتساعهم بذلك في المخرج ، بحروف الفم ، فشاركتها بالإحاطة بها ، فخَفِيت عندها ، وكان ذلك أخف ، لأنهم لو استعملوها مظهرًا لعمل اللسان فيها من مخرجها ، ومن مخرج غنتها ، فكان خفاؤها أيسر لعمل اللسان مرة واحدة ، ولذلك قال سيويه في تعليل خفائها قال: وذلك لأنها من حروف الفم ، وأصل الإدغام لحروف الفم لأنها أكثر الحروف ، فلمّا وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم ، يعني من الخياشيم ، كان أخف عليهم ألا

- (١) الأحرف على ترتيبها في سورة الكهف (٢٩ ت) ، الثاني والرابع في البقرة (٩٧٢ ، ٢٥) والثالث في الأنعام (١٦٠ ت) .  
 (٢) شبهة لازمة من : ص .  
 (٣) ب : «خفاء» .  
 (٤) كتاب سيويه ٤٨٩/٢  
 (٥) ص : «فاتسعت المخارج» .

يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة<sup>(١)</sup>، يريد: أنهم لو أتوا بالنون مظهرًا لكرهم استعمال ألسنتهم [بالنون]<sup>(٢)</sup> من مخرج<sup>(٣)</sup> الساكنة، ومن مخرج غنتها، فكان استعمالهم لها من مخرج غنتها أسهل، مع كثرتها في الكلام، فاستعملوها خفية بنفسها، ظاهرة بغنتها، وكان ذلك أخف، إذ لا لبس فيه، فإذا قلت: عنك، ومينك، فمخرج هذه الغنة من الخياشيم. والنون، التي تخرج من طرف اللسان، هي التي خفيت<sup>(٤)</sup>، فإذا قلت: منه: وعنه، فمخرج هذه النون من طرف اللسان، ومعها غنة تخرج من الخياشيم، لأنها غير مخفاة، إنما هي ظاهرة مع حروف<sup>(٥)</sup> الحلق، وإذا قلت: «من ربهم»<sup>(٦)</sup>، فأدغمت، صار مخرج النون من مخرج الراء، لأنك أبدلت منها راء بدلًا محضًا عند الإدغام. وإذا قلت: «من يؤمن»<sup>(٧)</sup> فأدغمت، فتخرج النون من مخرج الياء، لأنك أبدلت منها في حال الإدغام ياء، غير أنك تثقي الغنة خارجة من الخياشيم، على ما كانت (٤١/ب) قبل الإدغام، وكذلك التنوين، يجري مجرى النون في كل هذه الوجوه، فتقول: أخفيت النون عند السين، ولا تقل في السين. وأخفيت النون عند السين، ولا تقل في السين، وتقول: أدغمت النون في اللام، ولا تقل عند اللام<sup>(٨)</sup>، فاعلم ذلك وافهمه تعلم به معنى الإدغام ومعنى الإخفاء، فالحروف التي تدغم فيها النون الساكنة والتنوين ستة يجمعها هجاء [قولك]<sup>(٩)</sup> «يرملون»، والحروف التي تظهر معها الغنة يجمعها هجاء قولك «يومن» على الاختلاف المذكور في الياء والواو.

(١) كتاب سيويه ٥٠١/٢

(٢) تكملة لازمة من: ص.

(٣) ب: «مخارج» ووجه ما في: ص.

(٤) ص: «خفت».

(٥) ب: «حرف» وتصويبه من: ص.

(٦) تقدم هذا الحرف في الباب نفسه، الفقرة «٢»

(٧) هذا الحرف في سورة آل عمران (١٩٩٦)

(٨) قوله: «وأدغمت النون.. عند اللام» تكرر في: ب.

(٩) تكملة موضحة من: ص.

## باب

## تذكر (١) فيه علل الفتح والإمالة

## وما هو بين اللفظين (٢)

اعلم (٣) أن أصل الكلام كله الفتح . والإمالة تدخل في بعضه ، في بعض اللغات لعله ، والدليل على ذلك أن جميع الكلام ، الفتح فيه سائغ (٤) جائز ، وليست الإمالة بداخلة إلا في بعضه ، في بعض اللغات ، لعله . فالأصل ماعم ، وهو الفتح .

واعلم أن معنى الإمالة هو تقريب الألف نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة (٥) . واعلم أن الألف الممالة تكون أصلية بدلا من ياء ، فتميلها ، لتعدل بالإمالة على أصلها ، وتكون ألفا زائدة ، تمال لشبهها (٦) بالأصلية ولأنها لا أصل لها في الواو نحو : معزى ، وقصارى ، وقد يكون أصلها الواو ، ولكنها أميلت

(١) قبل قوله : «تذكر» في «ب» : أول الرابع .

(٢) ص : «اللفظين إن شاء الله» .

(٣) ص : « قال أبو محمد أعلم » .

(٤) ص : « سائغ » وهو تصحيف .

(٥) كتاب سيبويه ٣١٠/٢ ، وأسرار العربية ٤٠٦ ، والتبصرة ٢٨/ب ، وقال السُّخاوي : «والمصنفون من القراء المتقدمين قد يعبرون عن هذين الضريين من الممال بالكسر مجازا واتساعا كما يعبرون عن الفتح بالتفخيم ويعبرون أيضا عنهما بالبطح والإضجاع . قلت : وقد عبر سيبويه بالإجتاح» انظر جمال القراء ١٢٠/ب ، والنشر ٢٩/٢ ، وانظر أيضا التعريفات ٢٥

(٦) ص : « تشبيها » .

لرجوعها إلى الياء [ في نحو « أزكى » ، ولكسرة مقدره نحو: « خاف » ]<sup>(١)</sup> ،  
التي توجب الإمامة<sup>(٢)</sup> .

(١) نكلمة موضحة من : ص . والحرفان في سورة البقرة فهما على الترتيب

(١٨٢ ، ٢٣٢٢)

(٢) قوله : « التي ... الإمامة » سقط من : ص .

## باب

## اقسام العلل (١)

« ١ » اعلم أن العلل التي توجب الإمامة ثلاث : وهي الكسرة وما أميل ليدلّ على أصله ، والإمالة للإمالة • فنبداً بذكر ما أميل لكسرة • ثم تتبعه ما أميل ليدلّ بالإمالة على أصله ثم تتبعه ما أميل (٢) لإمالة (٣) بعده، وهذا أقلّها تصرّفاً .

الأول : ما أميل لكسرة ، فمن ذلك الكسرة تقع بعد الألف على راء ، والكسرة إعراب نحو : « النار ، والنهار » (٤) ، وشبهه ، فما بعد الألف راء مكسورة أمالة أبو عمرو وأبو عمر الدشوري (٥) [ إلا أن أبا عمرو استثنى « الجار » في الموضعين في النساء (٦) ، ففتحهما ، وأمالهما أبو عمر الدشوري وحده كذلك ... ] (٧) وقرأه ورش بين اللفظين ، وفتحه الباقون (٨) • وعلّة من أماله أنه لما وقعت الكسرة بعد الألف قرّب الألف نحو الياء ، لتقرب من لفظ الكسر ، لأن الياء من الكسر ، ولم

(١) ص : « العلل التي توجب الإمامة » .

(٢) قوله : « ليدلّ بالإمالة ... أميل » سقط من : ص ، بسبب انتقال

النظر .

(٣) ص : « للإمالة » .

(٤) المثالن في سورة البقرة (٤٩٢ ، ١٦٤)

(٥) ص : « الدشوري عن الكسائي » .

(٦) وهما في الآية (٣٦)

(٧) نكلمة لازمة من : ل ، ليست في : ب ، ص . انظر التبصرة ١/٤٢ ،

والتيسير ٥٠

(٨) قوله : « وفتح الباقون » سقط من : ص . انظر التبصرة ٤٠/ب ،

والتيسير ٤٧ ، ٥١ والنشر ٢/٣٧ ، ٣٩

يمكن ذلك حتى قربت الفتحة التي قبل الألف نحو الكسر ، فحسن ذلك ليعمل اللسان عملاً واحداً مُتَسَفِلاً ، فذلك أخف من أن يعمل متصعداً بالفتحة والألف ، ثم يهبط مُتَسَفِلاً بكسرة الراء ، وهو مع الراء أحسن ، لأن الكسرة عليها قوة ( ٤٢ / أ ) ، كأنها كسرتان ، فقويت الإمالة لذلك مع الراء لأنها حرف تكرير ، الحركة عليها مقام حركتين . وعلّة مَنْ قرأه بين اللفظين أنه تَوَسَّطَ الأمر ، فلم يثمل ، لئلا يخرج الحرف عن أصله . ولم يفتح لقوة الكسرة في الراء ، فقرأ ذلك بين اللفظين ، أي (١) بين الفتح والإمالة . وعلّة من فتح أنه أتى به على الأصل ، ولم يستثقل التسفل بعد التصعد . وإنما الذي يثقل في اللفظ هو مثل التصعد بعد التسفل نحو إمالة « زاع » (٢) .

« ٢ » ومن هذا الفصل ما تفرّد بإمالاته أبو عمرو الدشوري عن الكسائي (٣) ، وليست الكسرة فيه إعراباً على الراء ، بل هي بناء وذلك قوله : ( مَنْ أنصاري ) في آل عمران « ٥٢ » وفي الصف « ١٤ » و ( جبارين ) في الموضعين « المائدة ٢٢ ، الشعراء ١٣٠ » ومما لا راءَ فيه : ( آذانهم ) « البقرة ١٩ » ، و ( آذاننا ) « فصلت ٥ » و ( طغيانهم ) « البقرة ١٥ » . ومما فيه أيضاً راء : ( سارعوا ) « آل عمران ١٣٣ » و ( تسارع ) « المؤمنون ٥٦ » و ( يسارعون ) « آل عمران ١١٤ » و ( بارئكم ) « البقرة ٥٤ » ، و ( البارئ ) « الحشرة ٢٤ » ( الجوارح ) في ثلاثة مواضع (٤) . أمال ذلك كله لوقوع الكسرة على الراء بعد الألف زائدة ، وأجرى كسرة البناء مجرى كسرة الإعراب ، والإمالة مع كسرة البناء أقوى ، لأنها كسرة لازمة لا تتغير ، وكسرة الإعراب لا تلزم ، إلا في حالة الخفض ، فهي أضعف . وأمال (٥) « آذانهم وآذاننا ، وطغيانهم » للكسرة أيضاً . فهو ، في هذا كله ، يسيل

(١) ص : « ما بين » .

(٢) المثال في سورة النجم (١٧٢)

(٣) قوله : « عن الكسائي » سقط من : ص

(٤) هي على الترتيب في سورة الشورى (٣٢٢) ، الرحمن (٢٤) ، التكوير

(١٦) ، انظر التبصرة ٤٠/ب ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٣٧/٢ .

(٥) ب : « وأما » وتصويبه من : ص .

الألف نحو الياء للكسرة التي بعدها ، ويميل الفتحة التي قبلها نحو الكسرة ، ليعمل اللسان عملاً واحداً ، على نحو ما ذكرنا أولاً .

« ٣ » ومِمَّا أميل للكسرة أيضاً ما تفرّد به هشام ، من إمالة الخمسة المواضع : [ وذلك ]<sup>(١)</sup> « مشارب ، وآنية ، وعابد ، وعابدون » في « قل يا أيها الكافرون » خاصة في ثلاثة مواضع فيها<sup>(٢)</sup> ، أمال الألف للكسرة التي بعد ذلك ، وقَوِي ذلك لأن الكسرة بناء لازمة لا تتغير<sup>(٣)</sup> .

« ٤ » ومن ذلك ما تفرّد به ابن ذكوان من إمالة « المحراب » إذا كان مخفوضاً ، وذلك في آل عمران ومريم<sup>(٤)</sup> ، أمالهما للكسرة التي بعد الألف ، وهو ضعيف من وجهين : أحدهما [ أن الراء ]<sup>(٥)</sup> إذا انفتحت قبل الألف تمنع الإمالة ، والثاني أن الكسرة إعراب غير لازمة ، لكن تتقوى إمالة « المحراب » قليلاً للكسرة التي على الميم ، وللكسرة على الباء ، وكلاهما يوجب الإمالة ، فلما اجتمعا قويت الإمالة بمحض القوة<sup>(٦)</sup> .

« ٥ » ومن ذلك ما تكررت فيه الراء ، نحو : « الأشرار ، والأبرار »<sup>(٧)</sup> إذا كان مخفوضاً ، قرأه الكسائي وأبو عمرو بالإمالة ، للكسرة ( ٤٢ / ب ) التي بعد الألف . وقَوِي ذلك لأن الكسرة على الراء أقوى منها على غيرها ، للتكرير الذي في الراء . وانفتاح الراء قبل الألف يضعف الإمالة فيه ، لكن لما أوجبت<sup>(٨)</sup> إمالة الألف أن ينعى بفتحة الراء إلى الكسر ، حسن قليلاً الإمالة فيه . وقرأ ورش

(١) كلمة مناسبة من : ص .

(٢) الأحرف على ترتيبها في سورة يس ( ٧٣ آ ) ، الفاشية ( ٥ آ ) ، الكافرون

( ٥٣ آ ) ، وسيأتي ذكر هذه الثلاثة الأخيرة في سورتها ، الفقرة « ٤ »

(٣) التبصرة ٤٣ / ب ، والتيسير ٥٢ ، والنشر ٦٣ / ٢

(٤) الحرفان هما ( ٣٩ آ ، ١١ )

(٥) كلمة لازمة من : ص .

(٦) التبصرة ٤٣ / ب ، والتيسير ٥٢ ، والنشر ٥٩ / ٢ ، ٦٢

(٧) الحرفان في سورة ص ( ٦٢ آ ) ، آل عمران ( ١٩٣ آ )

(٨) ب : « وجبت » وتصويبها من : ص .



وحمزة بين اللفظين ، وفتح الباقون على الأصل ، والعللة فيه ماذكرنا من إمالة « النار والقرآن » (١) .

« ٦ » ومن ذلك « الكافرين » (٢) إذا كان بالياء ، أماله أبو عمر الدشوري [ والكسائي ] (٣) وقرأه ورش بين اللفظين . وعللة إمالته للكسر الذي وقع بعد الألف ، وحسن ذلك لإتيان الراء بعد الفاء المكسورة مكسورة ، وبعدها ياء ، والياء من الكسرة ، فتوالت الكسرات ، فحسنت إمالته وقويت . وكذلك عللة قراءته بين اللفظين على التوسط والفتح ، وهو الأصل (٤) .

« ٧ » ومن ذلك إمالة حمزة والكسائي ( أو كلاهما ) (٥) ، أمالاه للكسرة التي على الكاف ، ولم يعتد (٦) باللام ، لأن الحرف الواحد ، لا ينعج ، ولا يحجز . وقد أمالت العرب الألف للكسرة التي قبلها ، وقد حال بينهما حرفان نحو قولهم : « لن تضربها ، وتريد أن تنزعها » ، فأمالوا المكسورة ولم يعتدوا بالهاء لخفائها ولا بالياء ولا بالعين ، لأنه حرف واحد ، فكأنهم قالوا : لن تضربا وتريد أن تنزعا ، فالهاء لنعو وحرف لا يحجز (٧) .

« ٨ » ومن ذلك ما تفرّد بإمالاته حمزة من قوله تعالى : ( أفا آتيتك به ) « النمل » ٣٩ أمال الألف ، على أنها ألف فاعل ، وأمال الهمزة لكسرة التاء في الموضعين في النمل (٨) ليعمل اللسان عملاً واحداً في المتسقط (٩) . وقد روي

(١) التبصرة ١/٤١ ، والتيسير ٥١ ، والنشر ٥٧/٢ ، وانظر الفقرة « ١ » من « اقسام العلل » .

(٢) الحرف في سورة البقرة (١٩٦) .

(٣) نكلمة لازمة من : ص ، انظر التيسير ٥٢ .

(٤) التبصرة ٤٠/٤ ، والتيسير ٥٢ ، والنشر ٥٩/٢ .

(٥) الحرف في سورة الإسراء (٢٣٦) .

(٦) ب ، ص : « يعتد » ورجحت إضافة الألف تصويبا .

(٧) التبصرة ١/٤١ ، ٤٤/ب ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٦٣/٢ ، وكتاب

سيويه ٣١٤/٢

(٨) الحرف الثاني هو (٤٠ أ) .

(٩) ب : « المستقبل » وتصويبه من : ص .

عن خلاد الفتح فيه<sup>(١)</sup> . ومثله إمالة خكف العين من « ضِعَافاً » في النساء<sup>(٢)</sup> لكسرة الضاد . وعن خلاد الفتح ، والإمالة . ومثله ما رُوي عن أبي عمرو من إمالة « الناس »<sup>(٣)</sup> إذا كان مخفوضاً ، لكن بالفتح قرأت له فيه ، والإمالة فيه مشهورة مستعملة<sup>(٤)</sup> .

« ٩ » ومن هذا الفصل ما تفرّد بإمالاته حمزة في عينات الأفعال وذلك نحو : « زاد ، وجاء ، وشاء ، وخاب ، وطاب ، وضاق ، وضاق ، وحاق ، وخافت ، وخاف » حيث وقع ذلك ، ونحو : « زاغ ، وزاغوا »<sup>(٥)</sup> وهذين الموضعين من « زاغ » خاصة ، أمال حمزة الألف من ذلك كله نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة في جميعها ، ووافقه ابن ذكوان في « جاء ، وشاء » حيث وقعا ، وعلى إمالة « زاد » في أول سورة البقرة خاصة<sup>(٦)</sup> .

« ١٠ » وعلّة الإمالة في ذلك أنه ( ١/٤٣ ) أمال ، ليدل على أن الحرف منها ينكسر ، عند الإخبار في قولك : « جئت ، وشئت ، وخفت ، وزغت ، وطبت ، وضقت ، وخبت ، وخفت » فدل بالإمالة على أن الأول مكسور منها عند الإخبار ، فعملت الكسرة المقدرة ، فأملت الألف لها .

« ١١ » قال أبو محمد : وهذه الأفعال يفضل بعضها بعضاً في قوة الإمالة فيها ، فأقواها في الإمالة « جاء ، وشاء » ، وذلك أن فيها أربع علل تقوى الإمالة

(١) قوله : « وقد روي ... فيه » سقط من : ص .

(٢) هو الحرف ( آ ٩ ) وسيأتي في سورته ، الفقرة « ٦ »

(٣) الحرف في سورة البقرة ( آ ٨ )

(٤) التبصرة ١/٤٢ ، والتيسير ٥١ ، والنشر ٥٨/٢

(٥) الأحرف على ترتيبها في سورة التوبة ( آ ١٢٤ ) ، النساء ( آ ٤٣ ) ، البقرة

( آ ٢٠ ) ، إبراهيم ( آ ١٥ ) ، النساء ( آ ٣ ) ، هود ( آ ٧٧ ) ، التوبة ( آ ٢٥ ) ، الأنعام ( آ ١٠ ) ،

النساء ( آ ١٢٨ ) البقرة ( آ ١٨٢ ) ، النجم ( آ ١٧ ) ، الصف ( آ ٥ ) .

(٦) الحرف فيها هو ( آ ١٠ ) ، انظر التبصرة ٣٩/ب ، والتيسير ٥٠ ،

والنشر ٥٧/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤ .

بها : إحداهما أن الأول ينكسر عند الإخبار ، في قولك : « جئت ، وشئت » .  
والثانية أن الألف ، التي هي عين الفعل المثالة ، أصلها الياء فيهما . والثالثة<sup>(١)</sup> أن  
الهمزة في آخرها تشبه الألف ، لأنها أختها في قرب المخرج ، وفي أنها تبدل من الهمزة  
كثيراً ، فصار كأن في آخرها ألفاً ، فقويت الإمالة لذلك . والرابعة أن العين في  
المستقبل منهما مكسورة ، فأميلت الألف في الماضي ، لتدل على كسرة العين في  
المستقبل ، كما أميل « خاف » لكسر الخاء في الإخبار ، فهي إمالة لشيء متقدّم  
في الكلام فيهما ، وفي إمالة « شاء » مزية في القوة على إمالة « جاء » لأن مستقبل  
« شاء » جاء على مثال مستقبل « فعل » بكسر<sup>(٢)</sup> العين ، لأنه جاء على « يفعل »  
بفتح العين لأجل الهمزة ، وأصل عينه الكسرة ، كما كان في « يعيء » ، فكان  
العين من « شاء » يشبه العين من « خاف » التي أصل عينها الكسر ، فقويت  
الإمالة في « شاء » لاجتماع خمس علل ، فيها تقوى الإمالة . ولذلك خصّهما  
ابن ذكوان بالإمالة دون غيرهما . فأما إمالته « زاد » في [ أول ]<sup>(٣)</sup> سورة البقرة  
دون غيرها فللجمع بين اللغتين ، مع نقله ذلك عن أمته . ثم يلي إمالة « شاء ، وجاء »  
في القوة باقي الأفعال المذكورة ، إلا « خاف » ، فهي دون أخواتها في قوة الإمالة ،  
لما نذكره لك ، وذلك أن « طاب ، وخاب ، وضاق ، وزاغ ، وخاق ، وزاد »  
أميلت لعلل ثلاث : أحدها أن أوائلها تنكسر عند الإخبار عن المتكلم في قولك ،  
« زدت ، وخبت ، وطبت ، وضقت ، وزغت » . والثانية أن عيناتها كلها أصلها  
الياء . والثالثة أن العين في المستقبل في جميعها مكسورة ، فقويت الإمالة فيها ،  
لاجتماع هذه العلل الثلاث . ثم دون ذلك في قوة الإمالة « خاف » ، لأنها أميلت  
لعلتين : إحداهما أن الأول منهما ينكسر في الإخبار في قولك : خفت ، ( ٤٣ / ب )  
والثانية أن عين الفعل منها أصله الكسر ، فأميلت لعلتين فقط ، فافهم هذه الرتب ،

(١) ب : « الثالثة » وبالعطف وجهه كما في : ص .

(٢) ب : « لكسر » باللام غير أن تحتها ظل نقطة فكانها باء ورجحت الباء

كما في : ص .

(٣) تكملة لازمة من : ص .

وابنِ عليها . وقد يأتي من الإمالة ما تتسبع فيه الرواية ، ولا تقوى فيه علة .  
فقد أمال حمزة « ضاقت » في الموضعين كما أمال « ضاق » ، وفتح « زاغت »  
في الموضعين ، ولم يثل<sup>(١)</sup> كما أمال « زاغ » ، فهذا للجمع بين اللغتين ولاتباع  
الرواية<sup>(٢)</sup> .

« ١٤ » فإن قيل : فلم تترك القراء إمالة « ساء ، وباء »<sup>(٣)</sup> ونحوه ؟  
فالجواب أن هذا وشبهه لا علة فيه توجب الإمالة ، لأن عينه في الماضي  
مفتوحة ، وفي المستقبل مضمومة<sup>(٤)</sup> ، ولأن عينه أصله الواو ، فلا علة فيه للإمالة ،  
فأتى بالفتح على الأصل ، وأيضاً فإن الأول منهما لا ينكسر في الإخبار ، كما ينكسر  
في جميع الأفعال المذكورة<sup>(٥)</sup> .

- (١) ب : « يميل » وتصويبه من : ص .  
(٢) المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤/أب ، وكتاب سيبويه ٣١١/٢  
(٣) أول الحرفين في سورة النساء (٢٢٦) ولانيهما في آل عمران (١٦٢٦)  
(٤) قوله : «لأن عينه في الماضي ... مضمومه» سقط من : ص .  
(٥) لفظ «المذكورة» سقط من : ص .

## العلة الثانية من علل الإمالة ما أميل لتدل

### امالته على أصله

« ١٥ » قال أبو محمد : على هذه العلة تجري أكثر الإمالات ، وذلك أن تكون الألف أصلها الياء ، أو تكون زائدة رابعة وأكثر ، فيكون حكمها حكم ما أصله الياء ، أو تكون الألف للتأنيث ، فتجب الإمالة لتدل على أصل الألف ، أو على أن الألف في حكم ما أصله الياء ، وذلك باب واسع . فالتى أصلها الياء نحو إمالة حمزة والكسائي لقوله : « أتى ، وتعالى ، ورمى ، وسعى ، ووصى ، وتولى ، وتوفى ، واصطفى ، واستوى ، واستسقى ، واستعلى ، ونادى ، وطفى ، وتنوفاهم »<sup>(١)</sup> . فهذا كله في الأفعال ، وتكون في الأسماء نحو : « الهدى ، والهوى ، والقربى ، والقربى ، وفتى ، ومحيى ، ويحيى ، وموسى ، ومجرى ، ومنتهى »<sup>(٢)</sup> وشبهه . ويأتي في هذا ما أصل ألفه الثاني الواو ثم ترجع إلى الياء في الرباعي نحو : « تزكى ، وزكى ، ويرضى »<sup>(٣)</sup> وشبهه [ فذلك ]<sup>(٤)</sup> ، كله

(١) ما تقدم من جميع الأحرف على ترتيبها في النص ، في سورة النحل (٢٨ آ) ، الأنعام (١٠٠ آ) ، الأنفال (١٧ آ) ، البقرة (١١٧ آ) ، البقرة (١٣٢ ، ٢٠٥ ، ٢٨١ ، ١٣٢) ، طه (٦٠ ، ٦٤ آ) ، الأعراف (٤٤ آ) ، طه (٢٤ آ) ، النحل (٢٨ آ) .  
(٢) الأحرف على ترتيبها في البقرة (١٩٦ آ) ، النساء (١٣٥ آ) ، الأنعام (٩٢ آ) ، البقرة (٨٣ آ) ، الأنبياء (٦٠ آ) ، الروم (٥٠ آ) آل عمران (٣٩ آ) ، البقرة (٥١ آ) ، والحرف قبل الأخير منها ومثاله في القرآن في سورة هود (٤١ آ) ، النجم (١٤ آ)

(٣) أول الأحرف في سورة طه (٧٦ آ) ، النور (٢١ آ) ، النساء (١٠٨ آ)

(٤) كلمة مناسبة من : ص .

يميله حمزة والكسائي ، ليدلا على أن الألف ، قد صارت في حكم ما أصله الياء • وكل ما وقع من هذا رأس آية ، ولا راء فيه ، فأبو عمرو وورش يقرآنه ، بين اللفظين ، فإن كان بعد الألف هاء وألف قرأه أبو عمرو وحده بين اللفظين ، وإن كان في شيء من ذلك راء فأبو عمرو يميله كحمزة والكسائي • وورش يقرؤه بين اللفظين ، على التوسط لا ممال ولا مفتوح ، فهذا وشبهه كلّه أمالاه ، ليدلا بالإمالة على أن أصل الألف الياء ، فينحون بالألف نحو أصلها ، وهو الياء ، ولا يمكن ذلك حتى ينحوا بالفتحة ( ١/٤٤ ) التي قبلها نحو الكسرة<sup>(١)</sup> •

« ١٦ » وأما الألف الزائدة التي تجري على حكم الأصلية فتشمال ، فنحو : « كسالى ، ويتامى ، وحوايا »<sup>(٢)</sup> وشبهه ، أماله أيضاً حمزة والكسائي ، فإن كان فيه راء قبل الألف ، والألف أصلية أو زائدة ، فكذلك حمزة والكسائي وأبو عمرو معهما على الإمالة فيه ، وورش بين اللفظين ، وذلك نحو : « يرى ، ونرى ، وافترى ، وأرى ، وتتمارى ، وأسارى ، وسكارى ، ونصارى »<sup>(٣)</sup> ، ومنه ما فيه ألف التأنيث ، فتشمال ، لأن التأنيث له الكسر والياء في قوله : « أنى لك ، ومتى »<sup>(٤)</sup> وشبهه ، ولأن الألف قد صارت رابعة فيه ، فهي في حكم ما أصل ألفه الياء ، وذلك نحو : « شتى ، وصرعى ، وسيمى ، وقتلى »<sup>(٥)</sup> وشبهه ، يميله حمزه والكسائي ، وأبو عمرو بين اللفظين ، وفتحه الباقون • فإن كان فيه راء نحو : « أسرى ، وذكري ،

- (١) التبصرة ١/٤٠ ، ١/٤٢ ، والتيسير ٤٦ ، والنشر ٣٤/٢ ، ٥١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٥ ، ١/٦ •
- (٢) أول الأحرف في سورة النساء (١٤٢ آ) ، البقرة (٨٣ آ) ، الأنعام (١٤٦ آ)
- (٣) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة (١٦٥ ، ٥٥) ، آل عمران (٩٤ آ) الأنفال (٤٨ آ) النجم (٥٥ آ) ، البقرة (٨٥ آ) ، النساء (٤٣ آ) البقرة (٦٢ آ)
- (٤) الحرفان في سورة آل عمران (٣٧ آ) ، البقرة (٢١٤ آ)
- (٥) الأحرف على ترتيبها في سورة طه (٥٣ آ) ، الحاقة (٧ آ) ، ومثال الحرف الثالث مضاف وهو في البقرة (٢٧٣ آ ، ١٧٨)

وبشرى ، وشورى «<sup>(١)</sup> فيميلة أبو عمرو وحمزة والكسائي ، وورش بين اللفظين ، ويفتحة الباقون<sup>(٢)</sup> .

« ١٧ » وعلّة إمالته لتقرب الألف ، من أصلها أو حكمها ، ولا بد أن ينحى بالفتحة ، التي قبل الألف نحو الكسرة : فبذلك تتمكن إمالة الألف إلى نحو الياء في هذا وغيره . وأمال الكسائي وحده من هذا الباب « محياهم ، ومحياكم ، وقد هداني ، وعصاني ، وأوصاني ، وآتاني الكتاب ، وآتاني الله ، وأنسانيه ، وخطايانا وخطاياهم ، وخطاياكم ، ومرضاتي ، ومرضاة ، وفأحياكم ، وإن الذي أحياها «<sup>(٣)</sup> عطّفَ بالفاء أو لم يعطف ، وأمال « حق ثقافته ، ورؤياك ، ورؤيائي «<sup>(٤)</sup> كله أماله ، لأن أصل ألفه بالياء<sup>(٥)</sup> .

- (١) الأحرف مرتبة في سورة الانفال (٦٧ آ) ، الأنعام (٦٨ آ) ، البقرة (٩٧ آ) ، الشورى (٣٨ آ)
- (٢) التبصرة ١/٤٢ ، والتيسير ٤٦ ، والنشر ٥١/٢ ، ٥٩ ، ٧٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥/أ-ب .
- (٣) الأحرف مرتبة في سورة الجاثية (٢١ آ) ، الأنعام (١٦١ آ) ، إبراهيم (٣٦ آ) ، مريم (٣١ ، ٣٠) ، النمل (٣٦ آ) ، الكهف (٦٣) ، طه (٧٣ آ) ، العنكبوت (١٢ آ) ، البقرة (٥٨ آ) ، المتحنة (١ آ) ، البقرة (٢٠٧ ، ٢٨) ، فصلت (٣٩ آ)
- (٤) أول الأحرف في سورة آل عمران (١٠٢ آ) ، يوسف (٥٥ ، ٤٣)
- (٥) التبصرة ٤٠/ب ، والتيسير ٤٨ ، والنشر ٣٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥/ب .

## فصل في معرفة أصل الألف<sup>(١)</sup>

« ١ » إذا اشتكل عليك أمر الألف في الأفعال فأخبر بذلك الفعل عن نفسك ، فإن رجعت ألفه في الإخبار إلى الياء فأصلها الياء ، وإن رجعت إلى الواو فأصلها الواو ، تقول في : رمى ، وسعى ، رميت ، وسعيت ، فترجع الألف إلى الياء فتميل ذلك . وتقول في : عفا ، ونجا ، عفوت ، ونجوت ، فترجع الألف إلى الواو فلا تميله . وإن شئت أن تقيس بغير ذلك ، وذلك أن تخبر بذلك الفعل عن اثنين ، فإن رجعت الألف إلى الياء فهو مما أصل ألفه الياء ، فأمله . وإن رجعت ألفه إلى الواو فهو مما أصل ألفه الواو ، فلا تميله ، تقول في : رمى ، وسعى ، إذا أخبرت عن اثنين : رميا ، وسعيا فترجع الألف إلى الياء ، فتمال . وتقول في : عفا ، ونجا ، عفوا ونجوا ، فترجع الألف إلى الواو ، فلا تميله . وإن شئت فقهه بالمصدر أبدأ ، فمنه اشتق الفعل ، فإن كان ( ٤٤/ب ) المصدر بالياء فأصل الألف في الفعل الياء ، فتميلها ، وإن كان بالواو فلا تميل الفعل ، تقول في مصدر عفا وصفا : هو العفو ، وهو الصفو ، فتظهر الواو ، فلا تميل الفعل . وتقول في مصدر سعى ، ورمى ، هو السعي ، وهو الرمي ، فتظهر الياء ، فتميل الألف في الفعل إذا شئت . وإن شئت فقهه بتصرف الفعل . فإن أظهرت فيه الواو فهو من الواو ، وإن أظهرت فيه الياء فهو من الياء ، تقول : رمى يرمي ، وصفا يصفو ، ودعا يدعو ، وقضى يقضي ، فتجد الياء فيما أصل ألفه الياء ، وتجد الواو فيما أصل ألفه الواو ، فتميل ذوات الياء ولا تميل ذوات الواو ، فقيس بأي ذلك شئت . فإن كانت الألف الذي تريد معرفة أصلها في اسم ، وهي رابعة أو خامسة ، فأملها ، ولا تنظر إلى أصلها ، لأن ما كان أصلها الياء والواو يرجعان ، إذا تجاوزا ثلاثة أحرف ، إلى الياء ، تقول : دعوت وادعيت ، وصفوت

(١) كتاب سيويه ٣١٢/٢ ، والتبصرة ٣٩/ب .



وأصنفت ، فترجع الألف إذا صارت رابعة إلى الياء • وإن كان أصلها في الثلاثي الواو فتشملها • وإن كانت الألف في اسم ثلاثي فقسه بالتثنية ، فإن ظهرت فيه الواو فألفه أصلها الواو ، وإن ظهرت فيه الياء فألفه أصلها الياء ، وذلك [ نحو ] (١) هدى ، وصفى ، تقول في التثنية : هديان ، وصفوان ، فإن لم تعرف بأي شيء تشبهه ، بالياء أو بالواو ، فانظر إلى فعله ، وامتنحه بالأدلة التي قدمت لك • فإن كانت ألفه واو (٢) فتشبهه بالواو ، وإن كانت ألفه ياء فتشبهه بالياء ، ألا ترى أن « هدى » من « هدي » ، وأنت تقول فيه ، إذا أخبرت عن نفسك : هديت ، وإذا أخبرت عن اثنين : هديا ، فتعلم أن ألف « هدى » من الياء • وتقول : صفا ، وصفوت ، والصفو ، فتعلم أن ألف الصفا من الواو ، فهذه الأشياء فقس كل ألف أصلية ، وردت عليك في القرآن والكلام ، تتقف بذلك على أصلها • فأما الألف الزائدة فلا أصل لها في ياء ولا واو ، وإنما تمال للعلل التي ذكرنا من الكسرات ونحوها •

« ٢ » ومما أميل لأن أصل ألفه الياء « رأى ، وآه » (٣) ، أماله ابن ذكوان وأبو بكر وحزمة والكسائي ، وأمالموا الراء لإمالة الهمزة ، وللألف بعدها ، فهذا مما أميل للإمالة بعده ، وهو قليل ، سنذكره • ومثلهم أبو عمرو ، غير أنه يفتح الراء (٤) وقرأ ذلك ورش بين اللفظين في الراء والهمزة • فهذا يمال ، لأن الألف التي بعد الهمزة ، أصلها الياء ، ألا ترى أنك تقول : رأيت رأيا ، وهو رأي العين • ولم تتمكن إمالة الألف إلى الياء إلا بإمالة فتحة الهمزة ( ٤٥ / أ ) التي قبلها إلى الكسرة ثم أمالموا الراء لما وقع بعدها من الإمالة ، ليعمل اللسان عملا واحدا في الثلاثة الأحرف • وأما أبو عمرو فأبقى الراء على فتحها ، لأنها حرف تكرر ، فلو أمالها اجتمع له أربعة أحرف مماله ، لأن الراء كحرفين ، فأبقى الراء على فتحها ، لبعدها من الألف ، ولما ذكرنا من تكرير الإمالات ، ولأنه قد وصل إلى إمالة الألف نحو

(١) تكلمة لازمة من : ص •

(٢) ب : « واو » وتصويبه من : ص •

(٣) أول الحرفين في سورة الأنعام ( ٧٦ ت ) تقدم في « أقسام غلل الإمالة »

الفقرة « ١٦ » وسيأتي في سورة الأنعام الفقرة « ٣٥ » ، وثانيهما في النمل ( ٤٠ ت )

(٤) البصرة ٣٩/ب ، والتيسير ٤٧ ، والنشر ٤٣/٢ •

الياء ، بإمالة فتحة الهمزة نحو الكسرة ، فلم يحتج إلى تغيير فتحة الراء ، فإن وقع بعد الألف ساكن ، فحذفت الألف ، فحمزة وأبو بكر يُبَيَّن الإمالة في الراء خاصة ، على ما كانت مع الألف ، لأن حذفها عارض ، ولأن الإمالة قد تقوّت بباتها في حرفين ، ولبعد المحذوف من الأول ، فكّرَها أن يُزِيلَا الإمالة من حرفين ، لزوال حرف عارض زواله ، وأبقوا الإمالة في حرف واحد ، بعيد من المحذوف . ولو كانت الإمالة في حرف واحد لأزالها أهل الإمالة عند حرف الألف نحو : « موسى الكتاب ، ونرى الله ، والنصارى المسيح »<sup>(١)</sup> لأن الإمالة لم تقوّ في اللفظ ، إنما هي من حرف واحد ، أميل لأجل إمالة الألف ، فلما حذفت الألف زالت الإمالة من الحرف الذي قبله ، و « رأى » تمكّنت الإمالة مع الألف في حرفين ، فلما حذفت الألف حذفاً عارضاً بقيت الإمالة في الراء ، لتمكّنها في حرفين ، وزالت الإمالة ممّا يقرب من المحذوف ، وهو الهمز ، لأن حذف الألف عارض ، فأعرف الفرق بينهما ، فإن وقعوا رجعوا في الإمالة إلى أصولهم ، ومما أميل ، لأن أصل ألفه الياء قوله : ( بل ران )<sup>(٢)</sup> « المطففين ١٤ » ، أماله أبو بكر وحمزة والكسائي<sup>(٣)</sup> ، وهو من « الرّين » وهو الغلّبة ، تقول : ران ، يرين ، أي : غلب<sup>(٤)</sup> . فالياء ظاهرة في مصدره وفعله ، فلذلك أميل ، ولم تمنعه فتحة الراء من الإمالة ، لأن الألف أصلية ، وأكثر ما تمنع فتحة الراء الإمالة في الألف الزائدة نحو : راق ، ودوران ، وشبهه .

« ٣ » ومن ذلك « أدراك ، وأدراكم »<sup>(٥)</sup> حيث وقع ، أصل ألفه الياء ،

لأنه من « دَرَيْت » ومن « الدراية » ومن « درى ، يدري » فالياء ظاهرة فيه .

(١) الحرفان الأولان في سورة البقرة (٥٣ آ ، ٥٥) ، التوبة (٣٠ آ)

(٢) سيأتي ذكر الحرف في سورة الكهف ، الفقرة « ٣ » .

(٣) التبصرة ٣٩/ب ، والتيسير ٥٠ ، والنشر ٥٨/٢ .

(٤) ومنه رَيْنَ النَّفْسِ أي خبثها وغثائها ، وأران القوم هلكت ماشيتهم ،

ورَيْنَ الخمرة على العقل غلبتها ، انظر القاموس المحيط «ران» ، وتفسير غريب القرآن ٥١٧

(٥) أول الحرفين في سورة الحاقة (٣٢) وثانيهما في يونس (١٦ آ) ،

وسياأتي ذكرهما في سورة يونس ، الفقرة « ٤ ، ٥ » .

فأماله أبو بكر وأبو عمرو وابن ذكوان وحمزة والكسائي ، وقرأه ورش بين اللفظين وفتح الباقون<sup>(١)</sup> . وعلة الإمالة فيه على<sup>(٢)</sup> ما ذكرنا من محاولة تقريب الألف إلى أصلها ، ولا بد من إمالة فتحة الراء إلى الكسر ، فبه تتمكّن إمالة الألف إلى الياء .

« ٤ » ومن ذلك « التوراة »<sup>(٣)</sup> حيث وقعت ، أصل ألفها الياء ، لأنها من « وَرَي الزند » ، وأصلها « وَوَرِيَه » على وزن « فوعلة » ، فأبدلوا من الواو ( ٤٥ / ب ) الأولى تاء كما فعلوه في « تجاه ، وتقاة » ، وهما من الوجه والوقاية ، ثم لما تحركت الياء بالفتح ، وقبلها فتحة قلبت ألفاً ، فصارت « توراة » ، التاء بدل من واو ، والألف بدل من ياء<sup>(٤)</sup> ، فصنّت إمالته لذلك ، وعلى إمالته أبو عمرو والكسائي وابن ذكوان ، وقرأ نافع وحمزة بين اللفظين ، والباقون بالفتحة<sup>(٥)</sup> . وعلة إمالته ما ذكرنا من محاولة تقريب الألف إلى أصلها وهو الياء ، ولا يتمكّن ذلك ، إلا بتقريب فتحة الراء إلى الكسرة ، وبين اللفظين هو التوسط ، على ما ذكرنا ، معناه بين الفتح والإمالة ، لا هو مفتوح محض ، ولا مُمال محض ، ومن قرأه بالفتح فهو [ على ]<sup>(٦)</sup> الأصل .

(١) التبصرة ١/٤٣ ، ٤٤/ب ، والتيسير ١٢١ ، والنشر ٢/٣٩

(٢) لفظ « على » سقط من : ص .

(٣) الحرف في سورة آل عمران (٣١) وسيأتي ذكره في سورتته ، الفقرة « ١ » .

(٤) تفسير غريب القرآن ٣٦ ، والقاموس المحيط (وري) .

(٥) ص : « بالفتح » انظر التبصرة ١/٤٣ ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٢/٥٩

(٦) تكلمة موضحة من : ص .

## باب

### فيه أحرف تمال لما تقدم من العلل لكنها لم يجز القراء في أمالتها على قياس واحد

« ١ » من ذلك « هُدَاي » في موضعين ، و « محيَاي ، ومثوَي ، وكمشكاة ، ورؤْيَاك »<sup>(١)</sup> وتفرّد أبو عمر الدّوري بإمالة هذه الستة ، فيما أصل ألفه الياء ، لتقرب الألف من أصلها وقد ذكرنا ما تفرّد بإمالة الدّوري لكسرة بعد ألف على راء أو غيرها<sup>(٢)</sup> .

« ٢ » ومن ذلك « أعمى » و « أعمى » في بني إسرائيل<sup>(٣)</sup> قرأ الأول بالإمالة أبو عمرو وأبو بكر وحمزة والكسائي ، وقرأ الثاني بالإمالة أبو بكر وحمزة والكسائي<sup>(٤)</sup> . وعلّة أبي عمرو في فتحه الثاني أنه اسم في موضع المصدر ، والأول ليس بمعنى المصدر . فأمال الأول وفتح الثاني للفرق ، وكان المصدر أولى بالفتح ، لأن ألفه إذا لُفّظ به ليست من الياء ، في قول جماعة من النحويين ، إنما هي عوض من التنوين إذا قلت : هو أشد عمى منك ، فوفقت على « عمى » ، وفتت على الألف التي هي عوض من التنوين ، وفيه اختلاف<sup>(٥)</sup> .

« ٣ » ومن ذلك « رمى »<sup>(٦)</sup> أماله أبو بكر وحمزة والكسائي ، لأنك

(١) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة ( ٢٨ آ ) ، طه ( ١٢٣ آ ) ، الأنعام ( ١٦٨ آ ) ، آل عمران ( ١٥١ آ ) ، النور ( ٣٥ آ ) ، يوسف ( ٥ آ ) .

(٢) التبصرة ١/٤٠ ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٣٧/٢ .

(٣) الحرفان هما ( ٧٢ آ ) ، وسيأتي ذكرهما في سورتهما ، الفقرة « ٢٠ » .

(٤) التبصرة ١/٤١ ، والتيسير ٤٨ ، والنشر ٤١/٢ .

(٥) التبصرة ١/٤٤ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٧٧ ، والمختار في معاني قراءات

أهل الأمصار ١/٦٠ ، والنشر ٧٣/٢ .

(٦) الحرف في سورة الانفال ( ١٧ آ ) .

تقول : رميت • ومن ذلك « سوي ، وسدي »<sup>(١)</sup> وقف عليهما بالإمالة أبو بكر وحمزة والكسائي •

« ٤ » « ومن ذلك » أنى « التي بمعنى « كيف ، ومن أين » ، و « يا ويلتي ، يا حسرتي »<sup>(٢)</sup> قرأ ذلك حمزة والكسائي بالإمالة ، وقرأ العراقيون عن أبي عمرو بين اللفظين • وقد روي عن أبي عمرو بين اللفظين في « يا أسفي »<sup>(٣)</sup> ، وبالفتح قرأت • وكذلك « يحيى »<sup>(٤)</sup> ، اسم النبي عليه السلام ، قرأه حمزة والكسائي بالإمالة ، وأبو عمرو بين اللفظين • وقد روي عن أبي عمرو الفتح ، فمن قرأه بين اللفظين جعل وزنه « فعلى » • ومن فتح جعل وزنه « يفعل » ، وهو الصواب فيه ، لأنه عربي (٤٦/أ) من الحياة •

« ٥ » « ومن ذلك » تقاة « أماله حمزة والكسائي ، وتفرّد الكسائي بإمالة « تقاته »<sup>(٥)</sup> وكله أصل ألفه الياء ، وهو علة إمالته •

« ٦ » « ومن ذلك » بشرى « في يوسف »<sup>(٦)</sup> ، أماله حمزة والكسائي ، وقرأه بغير ياء بعد الألف ، وقرأه ورش بين اللفظين ، وعن أبي عمرو بين اللفظين ، والأشهر عنه الفتح •

« ٧ » « ومن ذلك » الجار « في الموضعين في النساء »<sup>(٧)</sup> ، أمالهما أبو عمر الدثوري وحده ، وفتح الباقون ، وعن ورش الفتح ، وبين اللفظين •

(١) الحرفان في سورة طه ( ٥٨ ت ) ، القيامة ( ٣٦ ت ) وسيأتي ذكرهما في سورة طه ، الفقرة « ١٠ » •

(٢) الأحرف في سورة البقرة ( ٢٢٣ ت ) ، المائدة ( ٣١ ت ) ، الزمر ( ٥٦ ت ) •

(٣) الحرف في سورة يوسف ( ٨٤ ت ) •

(٤) الحرف في سورة آل عمران ( ٣٩ ت ) •

(٥) كلا الحرفين في سورة آل عمران ( ٢٨ ، ١٠٢ ) •

(٦) الحرف هو ( ١٩ ت ) •

(٧) الحرفان كلاهما ( ٣٦ ت ) •

« ٨ » ومن ذلك « ولو أراكمهم » في الأنفال<sup>(١)</sup> ، أماله أبو عمرو وحمزة والكسائي وفتح ورش ، وعنه بين اللفظين ، وبقو القراء بالفتح ، فكل هذا أميل ، لأن أصل ألفه الياء ، فدلّ بالإمالة على أصله ، ولا بدّ عند إمالة الألف فيه أن ينحى بالفتحة التي قبل الألف نحو الكسرة .

« ٩ » ومن ذلك أن حمزة قرأ « دار البوار ، والقهار »<sup>(٢)</sup> بين اللفظين كورش ، وقرأ أبو عمرو وأبو عمر بالإمالة .

« ١٠ » ومن ذلك ما تفرّد بإمالاته حمزة في قوله : ( توفّته رسلنا ) « الأنعام ٦١ » و ( استهوته ) « الأنعام ٧١ » لأنه يقرؤهما بالألف ، ويميل ، لأن أصل الألف الياء<sup>(٣)</sup> .



## فصل في إمالة فواتح السور

« ١ » ومن ذلك إمالة فواتح السور ، قرأ ابن كثير وقالون وحقص « الر ، والمر »<sup>(٤)</sup> حيث وقع بالفتح ، وورش بين اللفظين ، والباقون بالإمالة<sup>(٥)</sup> ، وعلّة إمالة هذا النوع أن الألف التي من هجاء « را » في تقدير ما أصله الياء ، لأنها أسماء ما يكتب به ، ففرّق بينهما وبين الحروف التي لا تجوز إمالاتها نحو : « ما ، ولا ، وإلا » . هذا مذهب سيبويه في إجازة إمالة هذه الحروف التي في أوائل

(١) الحرف هو ( ٤٣ آ ) .

(٢) أول الحرفين في سورة إبراهيم ( ٢٨ آ ) ، يوسف ( ٣٩ آ ) .

(٣) فما تقدم من الفقرة الثالثة إلى آخر الفقرة التاسعة انظره في التبصرة

١/٤٠ - ١/٤٢ . والتيسير ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، والنشر ٣٥/٢ ، ٣٩ ، ٤١ .

(٤) أول الحرفين في سورة يونس ( ١ آ ) ، وثانيهما في الرعد ( ١ آ )

وسياتي ذكرهما في أول سورة آل عمران وأول سورة هود ، الفقرة « ١ » فيهما .

(٥) التبصرة ١/٧٥ ، والتيسير ١٢٠ ، والنشر ٦٤/٢ ، وجمال القراء ١٢٣/ب .

السور ، فإن سَمَّيْتَ بشيءٍ من هذه الحروف جازت الإمالة<sup>(١)</sup> .  
 « ٢ » ومن فواتح السور « كهيعص » قرأ أبو بكر والكسائي بإمالة  
 الهاء والياء ، وقرأ أبو عمرو بإمالة الهاء وحدها ، وقرأ ابن عامر وحزمة بإمالة  
 الياء وحدها ، وقرأ نافع بين اللفظين فيهما ، [ وقرأ ابن كثير وحقص بالفتح  
 فيهما ]<sup>(٢)</sup> . فمن أمالهما جميعاً أثر الخروج من تسَقُثِل إلى تسَعُثِد ، لِخِفَّةِ  
 ذلك ، كمن فتحهما جميعاً ، فأثر الخروج من تصَعُثِد إلى تصَعُثِد ، ليعتدل اللفظ .  
 ومن أمال الياء أقوى مَسَّن أمال الهاء ، لأن مَن أمال الياء خرج من تصَعُثِد إلى  
 تسَقُثِل ، وذلك حسن . ومَن أمال الهاء خرج من تسَقُثِل إلى تصَعُثِد ، وذلك  
 صعب قبيح .

« ٣ » ومن فواتح السور « طه »<sup>(٣)</sup> قرأ أبو بكر وحزمة والكسائي  
 بإمالة الطاء والهاء ، وقرأ ورش وأبو عمرو بإمالة الهاء وحدها ، وعن ورش الفتح في  
 الهاء ، وفتح الباقون<sup>(٤)</sup> .

« ٤ » ومن فواتح السور ( ٤٦/ب ) « طس ، وطسم » في الثلاثة<sup>(٥)</sup>  
 قرأ أبو بكر وحزمة والكسائي بإمالة الطاء في الثلاثة ، للعلة التي ذكرت لك<sup>(٦)</sup> .

- 
- (١) كتاب سيبويه ٣٤/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٧٩  
 (٢) تكملة لازمة من : ص ، انظر التبصرة ١/٨٦ ، والتيسير ١٤٧ ، والنشر  
 ٦٥/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٦٥ .  
 (٣) الحرف أول سورة طه .  
 (٤) التبصرة ١/٨٧ ، والتيسير ١٥٠ ، والنشر ٦٦/٢ ، والمختار في معاني  
 قراءات أهل الأمصار ٦٦/ب .  
 (٥) الأحرف الثلاثة الآيات الأوائل في السور : النمل ، والشعراء ، والقصص .  
 (٦) التبصرة ٩٣/ب ، والتيسير ١٦٥ ، والنشر ٦٨/٢ ، والمختار في معاني  
 قراءات أهل الأمصار ١/٧٨ .

« ٥ » ومن فواتح السور « حم » في السبعة<sup>(١)</sup> ، قرأه ابن ذكوان وأبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الحاء فيهن ، وقرأ ورش وأبو عمرو بين اللظنين في الحاء ، وفتح الباقون<sup>(٢)</sup> .

« ٦ » ومن ذلك أيضا « ياسين »<sup>(٣)</sup> قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بإمالة الياء غير أن حمزة أقرب إلى الفتح ، وفتح الباقون<sup>(٤)</sup> .

« ٧ » وعلّة الإمالة في ذلك كله أن هذه الحروف ليست بحروف معان ك « ما ، ولا » ، إنما هي أسماء لهذه الأصوات ، الدالة على الحروف المحكية المقطعة ، والأسماء لا تمتنع إمالة ألفها ما لم تكن من الواو ، وليست الألف فيها من الواو . ويدل على أنها أسماء أنك تخبر عنها فتعربها ، فتقول : حاؤك حسنة ، وصادك مُحكمة ، وإذا عطفت بعضها على بعض أعربتتها كالعدد ، فلما كانت أسماء أمالها من أمالها ، ليفرق بالإمالة بينهما<sup>(٥)</sup> وبين الحروف التي للمعاني ، التي لا تجوز إمالتها نحو : « ما ، ولا ، وإلا » وإنما لم تجز إمالة هذه الحروف ، ليفرق بين الحرف والاسم . ولو سميت بهذه الحروف جازت إمالتها<sup>(٦)</sup> .

« ٨ » ومِمَّا أميل لأن ألفه أصلها الياء قوله تعالى : ( ونأي بجانبه ) في سبحان والسجدة « ٨٣ ، ٥١ »<sup>(٧)</sup> قرأهما خلف عن حمزة والكسائي بإمالة

(١) الأحرف على ترتيبها في السور ، غافر ، فصلت ، الشورى ، الزخرف ، الدخان ، الجاثية ، الأحقاف . وسيأتي ذكرها في سورة الشورى ، الفقرة « ٢ » .

(٢) التبصرة ١/١٠٥ ، والتيسير ١٩١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦٨/٢ ب ، والنشر ٢/٦٨ .

(٣) هو الحرف الأول من سورة ياسين . وسيأتي ذكره في سورته ، الفقرة « ١ » .

(٤) التبصرة ١/١٠١ ب ، والتيسير ١٨٣ ، والنشر ٢/٦٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٩١ .

(٥) ب : « بينهما » وتوجيهه من : ص .

(٦) كتاب سيبويه ٣٦/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٧٩ .

(٧) وسيأتي ذكر هذا الحرف في سورة الإسراء الفقرة « ٢٢ » .



النون والهمزة وقرأهما خلاد بفتح النون وإمالة الهمزة ، وقرأ أبو بكر في سبحان بفتح النون وإمالة الهمزة كخلاد ، وفتحها جميعا في السجدة كالباقين (١) .

« ٩ » وعلّة إمالة هذا أن الألف ، التي بعد الهمزة ، أصلها الياء تقول : نأيت ، والنأي ، فظهر الياء ، وتقول : الرجلان نأيا ، فظهر الياء ، فأمال لتقرب الألف إلى أصلها ، ولم يمكن تقرب الألف إلى الياء إلا بتقريب فتح الهمزة إلى نحو الكسرة . ومما يقوي حُسن الإمالة في جميع ما ذكرنا أن ألفه أصلها الياء ، أن مَنْ أمال أراد اتباع الخط ، وذلك أن أكثره مكتوب في المصحف الإمام بالياء . فمن أمال أتى بلفظ خط المصحف واتبعه ، ومن فتح قارب خط المصحف ولم يستوفه . فأما علّة مَنْ أمال النون أيضا من « نأى » فإنه لما وقع بعدها حرفان مُمالان ، أمال النون للإمالة التي بعدها ، فيكون عمل اللسان من جهة واحدة ، وهذا من الإمالة للإمالة ، وهو قليل (٢) .



« ١٠ » ومما أميلت ألفه على التشبيه بالألف ، التي أصلها الياء ، قوله : « دحاها ، وطحاها ، وتلاها ، وسجى » (٣) أربعة أفعال أصل ألفها الواو ، وقد ذكر بعض (٤٧/أ) العلماء أنه يقال : « دحيت » ، فعلى هذا تكون الإمالة في « دحاها » صحيحة ، لأن أصل ألفه الياء ، ولكن هذه الواو قد ترجع في بعض تصاريف هذه الأفعال إلى الياء ، تقول : « طحي ، وتلي ، ودحي ، وسجى » فترجع الواو إلى الياء ، وكذلك إن نقلتها إلى الرُّباعي ترجع الواو إلى الياء ، فشابهت بذلك الألف التي أصلها الياء ، فأمالها الكسائي وحده على هذا التشبيه . وحسنت

(١) التبصرة ٤١/ب ، والتيسير ١٤١ ، والنشر ٤٢/٢ ، ٢٩٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦٠/ب .

(٢) كتاب سيويه ٣١٣/٢

(٣) حرف على ترتيبها في سورة النزعات ( ٣٠ أ ) الشمس ( ٦٢ ، ٢ ) ،

الضحى ( ٢٢ ) .

إمالتها ، لأن بعدها وقبلها ، ما أصل ألفه الياء ، فأُتبعَتْ لفظ ما قبلها وما بعدها ، من الألفات الممالات اللواتي أصلها الياء . وحسن ذلك أيضا لأنها لغة لبعض العرب ، يحملون الإمالة في ذوات الواو على حكم ذوات الياء في الأفعال خاصة ، فتفرّد الكسائي بإمالتها ، وقرأها أبو عمرو بين اللفظين ، وفتح الباقون<sup>(١)</sup> .

« ١١ » فإن قيل : فلمَ أمال حمزة والكسائي « العلى »<sup>(٢)</sup> وهو من « العلو » والألف ثالثة؟

فالجواب أن « العلى » جمع « علياء » وأصل الياء في « العلياء » الواو ، لأنه من « العلو » ، لكنها رُدّت إلى الياء ، لأنه صفة ، والصفة أثقل من الاسم ، والياء أخفّ من الواو ، فرُدّت إلى الياء للخفة ، كما قالوا : دنيا ، وهو من « الدنو » . وحقّ الجمع أن يتضمن باقي الواحد من الحروف ، فبقيت الياء التي في « علياء » على حالها في الجمع ، وهو « العلى » ، فأميل لذلك . وأيضا فإن الواحد ، وهو « العلياء » يمال لألف التأنيث ، فجرى الجمع في الإمالة على ذلك ، وإن لم تكن فيه ألف التأنيث للإتباع . وأمال الكسائي من الأسماء ذوات الواو « والربا » حيث وقع ، و « الضحى ، وضحاها »<sup>(٣)</sup> ووافق حمزة على ذلك في هذه الأسماء خاصة<sup>(٤)</sup> . وعلّة إمالتها لذلك ، أن لغة كثير من العرب أن يُشَنّوا ما كان من الأسماء من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسورة بالياء ، فيقولون في تنية : ربا ، ربيان ، وفي : ضحى ، ضحيان . والعرب تفرّد من الواو إلى الياء في

(١) التبصرة ١/٣٩ ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٣٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٥ ، وكتا بسيويه ٣١١/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٣٧ ، والقاموس المحيط « دحو ، تلو ، سجو » .

(٢) الحرف في سورة طه ( آ ٤ ) ، انظر التيسير ٤٧ ، والنشر ٣٦/٢ ،

(٣) أول الأحرف في سورة البقرة ( آ ٢٧٥ ) ، الضحى ( آ ١ ) ،

الشمس ( آ ١ ) .

(٤) التبصرة ١/٤٠ ، والتيسير ٤٩ ، والنشر ٣٥/٢

كثير من الكلام ، نحو : ميّت ، وهيّن ، ومرضي<sup>(١)</sup> . وشبهه كثير ، فأمالوا هذه الأفعال من ذوات الواو ، والأسماء ، فراراً من الواو إلى الياء ، فأتوا بلفظ يدلّ على الياء ، وهو الإمالة ، فراراً من الواو<sup>(٢)</sup> ، والفتح أكثر وأصوب ، وهو الأصل .

\* \* \*

« ١٢ » الثالث من علل الإمالة المتقدمة الذكر هو الإمالة للإمالة . وذلك نحو : « رأى ، ورآه ، ورآك »<sup>(٣)</sup> ، أميلت الألف التي بعد الهمزة ، لتقرب ( ٤٧ / ب ) من أصلها وهو الياء ، وأمّيلت فتحة الهمزة ، ليوصل بذلك إلى إمالة الألف ، وأمّيلت الراء ، لإتيان حرفين ممالين بعدها ، ومثله : « ونأى بجانبه » في الموضعين<sup>(٤)</sup> إذا أمّيلت النون .

ومنه وقف حمزة على : « تراءى الجمعان » يقف على ألف بعد الهمزة<sup>(٥)</sup> ، أصلها الياء ، لأنه من « رأى » ، فيميل الألف ليقربها من أصلها ، ولا تتمكن الإمالة في الألف ، حتى تميل ما قبلها نحو الكسر ، وهو الهمزة المفتوحة ، ومن شأنه تخفيف الهمزة في الوقف ، فيخففها بعد ألف مماللة ، فتصير همزة مماللة بين الهمزة المماللة عن الفتح ، وبين<sup>(٦)</sup> الألف المماللة ، وقد كان في وصله ، يميل الألف

(١) أمثلة هذه الألفاظ الأحرف في سورة آل عمران ( ٢٧ آ ) ، مريم ( ٩ آ ) ، النساء ( ٤٣ آ ) .

(٢) كتاب سيبويه ٣١٢/٢ ، وشرح المفصل ٥٨/٩

(٣) الأحرف على ترتيبها في سورة الأنعام ( ٧٦ آ ) ، الأنبياء ( ٣٦ آ ) ، النمل ( ٤٠ آ ) ، وسيأتي ثالثها في « أحكام الرءاءات وعللها » ، الفقرة « ٦ » .

(٤) تقدم ذكره في الصفحة ١٨٨ .

(٥) الحرف في سورة الشعراء ( ٦١ آ ) وسيأتي ذكره فيها الفقرة « ٣ » ، انظر التبصرة ١/٤٥ ، والتيسير ١٦٥ ، والنشر ٦٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٧٨ .

(٦) قوله : « عن الفتح وبين » سقط من : ص .

التي بعد الراء لإمالة حرفين بعدها ، ولم يعتدّ بحذف الألف الأخيرة ، لأنه عارض ، فأبقى الإمالة في الراء والألف التي بعدها ، لبعدهما من المحذوف ، ولم يمكنه إمالة الألف التي بعد الراء ، لإمالة ما بعدها ، حتى يميل فتحة الراء إلى الكسر ، فقويت الإمالة في الألف التي بعد الراء ، لإتيان حرفين ممالين بعدها ، وهما الهمزة والألف التي بعدها ، [ ولذلك ثبت الإمالة في الوصل في الراء والألف التي بعدها ]<sup>(١)</sup> مع سقوط الإمالة من الهمزة ، لذهاب الألف التي بعدها ، لالتقاء الساكنين ، وقوي ثبات ذلك لبعده من المحذوف آخرًا . وهذه كلمة تجتمع فيها في وقف حمزة أربعة أحرف ممالاة متوالية : الراء ، والألف التي بعدها<sup>(٢)</sup> والهمزة المخففة ، والألف التي بعدها ، ولا نظير له ، فأما اجتماع ثلاثة أحرف ممالاة فقليل نحو : « رأى ، ونأى » . وأكثر ما تقع الإمالة في حرفين : ساكن ومتحرك قبله . ووقف القراء كلهم بالفتح ، غير حمزة ، كوصلهم ، إلا الكسائي ، فإنه إذا وقف أمال الهمزة ، والألف التي بعدها ، وفتح الراء ، والألف التي بعدها ، ويفتح جميع ذلك في وصله كسائر القراء ، ولم يمل الراء ، والألف التي بعدها ، غير حمزة في وصله ووقفه . وقد أفردنا هذا الحرف بعلمه واختلافه في كتاب مفرد<sup>(٣)</sup> .



- (١) تكلمة لازمة من : ص .  
 (٢) قوله : « التي بعدها » سقط من : ص .  
 (٣) قوله : « ووقفه وقد . . مفرد » سقط من : ص .

## باب

## جامع في الإمالة بعلة

« ١ » قال أبو محمد : إن سأل سائل فقال : هلا أمالوا « على ، وإلى ، ولدى ، وحتى » لأنهن كتبن في المصحف بالياء كما أمالوا : « قضى ، ورمى ، ورضى ، وسمى »<sup>(١)</sup> . ونحوه ، لأنهن كتبن في المصحف بالياء ؟

فالجواب : أن « قضى ، ورمى ، وسمى » [ وشبهه ]<sup>(٢)</sup> إنما كتبن بالياء ، لأن أصل ألفهن الياء ، فدلّ الخط على الأصل ، فأتمن لتدلّ الإمالة على الأصل ، وليتبع الخط . ( ٤٨ / أ ) فأما ألف « على ، وإلى ، ولدى » فليس لهن أصل في الياء ، إنما كتبن بالياء ، لانقلاب ألفهن مع المضمّر إلى الياء في اللفظ ، تقول : « عليه ، وإليه ، ولديه » فكُتبن على الانفراد بالياء اتباعاً لاتصالهن بالمضمّر . وأيضاً فإن « إلى ، وعلى » حرفان ، والحروف لا أصل لهن في الإمالات ، إذ لا أصل لألفهن في الياء . و « لدى » ظرف غير متمكن بمعنى « عند » ألفه مجهولة ، لو سُمي به لكانت تثنيته بالواو ، وكذلك « إلى » لو سمي به .

قال الأخفش : لو سميت بـ « لدى و إلى » لقلت في التثنية : « لكدوان ، وإلوان » ، ومثله « على » لو سميت به . فهذا يدلّك على امتناع الإمالة في « إلى ، وعلى ، ولدى » ، سميت بذلك أو لم تُسم . فقد فارق هذا علة امتناع « قضى ، ورمى ، وسمى » . وقد قيل : إنما كتبت « على ، وإلى ، ولدى » بالياء ، لأنهن أشبهن في حال كونهن مع المضمّر التثنية في قوله : « غلاميه ، وزبيديه » ،

(١) أمثلة هذه من الأحرف في سورة البقرة ( ١١٧ آ ) ، الأنفال ( ٧٢ )

المائدة ( ١١٩ آ ) ، البقرة ( ١١٤ آ ) .

(٢) تكلمة مناسبة من : ص .

وقيل : أشبهت<sup>(١)</sup> : « قضيت ، ورميت » في انقلاب الألف إلى الياء مع المضمّر ، تقول : « قضى ، ورمى » بلفظ الألف كما تقول : « على ، وإلى ، ولدى » بلفظ الألف ، فإن أضفت إلى مضمّر قلت : « قضيت ، ورميت ، وإليك ، وعليك ، ولديك » . والياء في الخط في : « على ، إلى ، ولدى » ليس بأصل لهن ، وإنما هو على التشبيه بما ذكرنا ، فلم يحكم لهن بالإمالة ، كما حكم للذي شبّهن به . فأما « حتى » فإنها حرف ، ألفها مجهولة لا أصل لها في البناء ، فامتنت من الإمالة لذلك ، لكن كتبت بالياء ، لأنها كانت رابعة ، وقيل إنما كتبت بالياء لأن أصلها « حتّ » ثم زيدت الألف فيها ، فأشبهت الألف<sup>(٢)</sup> الزائدة في : « معزى ، وعلقى » ، وقيل : إنما كتبت ليترقّب بين دخولها على المضمّر والظاهر ، وإذا دخلت على المضمّر كتبت بالألف تقول : « حتاك ، وحتاي ، وحتاه » فلا تكتب إلا بالألف ، وإن قلت : « حتى زيد ، وحتى عمرو » كتبت بالياء ، للفرق بين حالها مع المضمّر ، وحالها مع المظهر . وكان المضمّر أولى بالألف ، لأن الإضمار يردّه الأشياء إلى أصولها . وقد روي إمالة « حتى » عن بعض القراء<sup>(٣)</sup> ، ولم أقرأ به<sup>(٤)</sup> .

« ٢ » فإن قيل : فلم أجمعوا على فتح « افتراء » وقد أمالوا « افتري »<sup>(٥)</sup> ؟

فالجواب أنهم أمالوا « افتري » لأن الألف أصلها الياء ، تقول : « افتريت ، وافتري ، يفتری » ، وتقول : « الفرية » ، فتجده كله بالياء ، فتميل لتدل بالإمالة على الأصل ، وعلى الخط لأنه ( ٤٨ / ب ) بالياء في الخط . وأما « افتراء »

(١) ص : « إنما أشبهت » .

(٢) ب : « بالألف » ويطرح الجار كما في « ص » وجهه .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٤١٥

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ٤١٢ ، وكتاب سيبويه ٣٢٠ / ٢ ، والتبصرة ١ / ٤١ ،

والتيسير ٤٦ ، والنشر ٣٥ / ٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١ / ٦ ، وأدب الكاتب ٢٠٦

(٥) أول الحرفين في سورة الأنعام ( ١٣٤ ت ) ، وثانيهما في آل عمران ( ٩٤ ت )

والذي أمال الثاني أبو عمرو ، انظر التبصرة ١ / ٤٢ ، والتيسير ٤٧

فإن الألف فيه زائدة ، لا أصل لها في ياء ولا واو ، والألف التي كانت في « افتري » انقلبت همزة في « افتراء » ، فألف « افتري » هي همزة في « افتراء » ، فلا سبيل إلى إمالتها لتغيّرها عن حالها وأصلها ، ولا سبيل إلى إمالة الألف التي قبلها ، إذ لا أصل لها في الياء .

ومثله الجواب عن فتحهم ل « أهواء » ، وإمالتهم ل « هوى »<sup>(١)</sup> الهمزة في « أهواء » هي الألف [ التي ]<sup>(٢)</sup> في هوى ، والألف زائدة ، لا أصل لها في الياء ، فلا سبيل إلى إمالتها .

ومن ذلك فتحهم ل « مرأ » وإمالتهم ل « تَمَارِي »<sup>(٣)</sup> ، فالهمزة في « مرأ » هي الياء في « تَمَارِي » ، فافهَمَه . فذلك لم يَمَل . ومثله إمالتهم ل « اعتدى » ولا يميلون « اعتداء »<sup>(٤)</sup> لأن الألف في « اعتدى » صارت همزة في « اعتداء » فافهَمَه .

« ٣ » فإن قيل : فلمَ فتح حمزة وغيره « وخافون » وهو يميل « خاف »<sup>(٥)</sup> حيث وقعت ؟

فالجواب أنه أمال « خاف » لعلتين : إحداهما أن يدلّ بالإمالة على أنه فعل ، وأصله « خَوْف » فبدلت الإمالة على كسرة الواو في الأصل ، والعلّة الأخرى أنه أمال لتدلّ الإمالة على كسر الخاء في الإخبار ، إذا قلت : خِفْتُ ، ألا تَرَى كَيْفَ فَتَحَ « مَات » لأنه فَعِلَ بالفتح ، ولأن الإخبار بضم الميم في أكثر اللغات . وأما « وخافون » فهو فعل مستقبل لا أصل له في الكسر ، بل هو مفتوح الواو في قولك « يخاف » لأن أصله « يَخَوْف » ولأنك إذا أخبرت عن نفسك

(١) أول الحرفين في سورة المائدة ( ٧٧ ٢ ) وثانيهما في طه ( ٨١ ٢ ) .

(٢) تكلمة موضحة من : ص .

(٣) أول الحرفين في سورة الكهف ( ٢٢ ٢ ) ، وثانيهما في والنجم ( ٥٥ ٢ ) .

(٤) الحرف الأول في سورة البقرة ( ١٧٨ ٢ ) ، وليس للثاني مثال في القرآن .

(٥) أول الحرفين في سورة البقرة ( ١٨٢ ٢ ) ، وثانيهما في آل عمران

( ١٧٥ ٢ ) وتقدم ذكره في « باب تذكر فيه علل الفتح والإمالة .. » .

في المستقبل قلت : أخاف ، فأوله مفتوح ، ولا سبيل إلى إمالته ، لامتناع وجود إحدى العلتين فيه . ومثله « يخاف ، ويخافا »<sup>(١)</sup> وشبهه لايمال لما ذكرنا .

« ٤ » فإن قيل : لمَ أمال أبو الحارث « رؤيائي » مثل الدشوري ولم يمل « رؤياك »<sup>(٢)</sup> ؟

فالجواب أنه لما كانت « رؤيائي » في موضع خفض أمالها في قوله : « رؤيائي » ، وتأويل رؤيائي »<sup>(٣)</sup> ، ولما كانت « رؤياك » في موضع نصب لم يملها للفرق بين ما هو في موضع خفض ، وما هو في موضع نصب .

« ٥ » فإن قيل : لمَ فتح حمزة ياءات « الرؤيا » كلها ، وألفها ألف تأنيث ؟

فالجواب أنه فتح لأن تقرب الياء إلى الكسر ثقيل ، ففتح للاستخفاف ، لأن الفتح على الياء أخف من الكسر ، مع أن الهمزة قبل الياء فيه ثقيلة ، فلما اجتمع علتان فتح .

« ٦ » فإن قيل : لمَ لم تمل ألف التثنية عند القراء ، وهي تنقلب ياء في النصب والخفض ، وذلك نحو قوله : « اثنتا عشرة ، وقال رجلان »<sup>(٤)</sup> وشبهه ؟

فالجواب أن ألف التثنية ( ٤٩ / أ ) إنما هي حرف إعراب ، أو دلالة على الإعراب زائدة ، لا أصل لها في الياء ، وإنما انقلبت ياء في النصب والخفض لتدل على الإعراب ، فليس انقلابها علة تدل على أصلها ، إذ لا أصل لها في الياء ، وإنما انقلابها ياء تدل به على النصب والخفض لا غير ، فلما كانت ألف التثنية ، لا أصل لها في الياء ، لم تجز الإمالة فيها عند القراء ، وقد تجوز في الكلام لعله غير هذا .

(١) أول الحرفين في سورة طه ( ١١٢ آ ) ، وثانيهما في البقرة ( ٢٢٩ آ ) .

(٢) تقدم تخريج هذين الحرفين في « باب أقسام العلل » الفقرة « ٣ » . وانظر مصادر الإحالة في الفقرة نفسها .

(٣) الحرفان في سورة يوسف ( ٤٣ آ ، ١٠٠ ) .

(٤) الحرف الأول في سورة البقرة ( ٦٠ آ ) ، والثاني في المائدة ( ٢٣ آ ) .



وقد<sup>(١)</sup> حكي إمالة « الزيدان » للياء التي قبل الألف ، وإمالة « كيال ، وياع » جعلوا الياء كالكسرة في « جمال ، وسناد » إذ أمالوا الألف للكسرة ، وكذلك أمالوا « شيبان ، وغيلان » . ولا يعتدون بالحرف الذي حال بين الألف والكسرة ، على ما تقدم ذكره في إمالة « كلاهما » ، ولم يمل هذا النوع أحد من القراء ، وعلى ذلك أجمعوا على فتح « يخافا ، وخاتاهما »<sup>(٢)</sup> وشبهه لأن الألف الأخيرة زائدة ، تدل على التشبية في الفعل ، لا أصل لها في ياء ولا واو<sup>(٣)</sup> .

« ٧ » فإن قيل : فلم ترك القراء إمالة « أول كافر به » المخفوض وبعد الألف كسرة ، وراء مكسورة ، وأمالوا « الكافرين »<sup>(٤)</sup> ؟

فالجواب أن من أمال « الكافرين » أماله للكسرة في الفاء ، ولكسرة الراء اللازمة لها ، وللياء التي بعد الراء ، فقويت الإمالة لتكرير الكسرات ، ولم يكن ذلك في « كافر » لأن كسرة الراء<sup>(٥)</sup> عارضة في الخفض خاصة ، ثم تزول في الرفع والنصب ، فلما لم تثبت كسرة الراء ضعفت عن مشابهة « الكافرين » ، ففتح « كافر » لذلك ، ولم يمل ، وإمالته حسنة جائزة في الخفض ، لكن لم يفعله أهل الإمالة من القراء ، وعلته ما ذكرت لك .

« ٨ » فإن قيل : فما بال أهل الإمالة لم يميلوا « مارد ، وظارد ، ومشارب ، وبارد ، ولا تمار ، ومارج »<sup>(٦)</sup> ونحوه ؟

(١) ب : « قد » ورجحت العطف كما في : ص .

(٢) تقدم تخريج أول الحرفين ، وثانيهما في سورة التحريم ( ١٠ آ ) .

(٣) انظر الفقرة السابعة « باب أقسام علل الإمالة ، ومصادر الإحالة عليها » .

(٤) الحرفان في سورة البقرة هما ( ٤١ آ ، ١٩ ) انظر التبصرة ٤٢ / ١ .

والتيسير ٥٢ ، والنشر ٥٩ / ٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ٥ / ب .

(٥) ب : « كسرة الياء » ، ص : « الكسرة عارضة » ورأيت تصويبها بما أثبتته .

(٦) الأحرف على ترتيبها في سورة الصافات ( ٧ آ ) هود ( ٢٩ آ ) ، ومنه

الثالث صيغة الجمع في سورة النحل ( ٦٦ آ ) ، ص ( ٤٢ آ ) ، الكهف ( ٢٢ آ )

الرحمن ( ١٥ آ ) .

فالجواب أنهم عدلوا إلى الفتح في ذلك ، لأنه الأصل ، ولأنه ليس فيه من الإمالة (١) اتباع خط ، ليجمع بين اللغتين ، ولأن ما أتى على أصله لا يجب أن يقال فيه : لم أتى على أصله ، والفتح هو الأصل ، وإنما يغفل ماخرج على أصله إمالة أو غيرها ، والإمالة فيه جائزة ، لكن لم ترو عن أحد من القراء علمته (٢) .

« ٩ » فإن قيل : فلم أمالوا « متى ، وأنى ، وبلى » وليست (٣) بأسماء ولا أفعال ؟

فالجواب أن « متى ، وأنى » ظرفان ، فهما أدخل في الأسماء من كونهما في الحروف ، ولما كتبا في المصحف بالياء أميلا ، لتدل الإمالة على أن حكمهما (٤) حكم الأسماء المثالة ، وأنهما في الخط بالياء . فأما « بلى » فهو حرف ، لكن أصلها « بل » ثم زيدت الألف للوقوف عليها فأشبهت ألف التأنيث [ فأملت كما تمال ألف التأنيث ] (٥) . وقد قيل : إنها ألف تأنيث على الحقيقة ، دخلت لتأنيث الأداة ، أو لتأنيث الكلمة أو لتأنيث اللفظة ، كما دخلت التاء في « ثمت ، وربت ، ولات » لتأنيث الكلمة أو اللفظ (٦) .



- 
- (١) ص : « ليس له في الإمالة » .  
 (٢) ب : « يقال » وهو تصحيف .  
 (٣) ب ، ص : « وليس » ورجحت ما أثبتته .  
 (٤) ب : « حكمها » وتصويبه من : ص .  
 (٥) تكملة موضحة من : ص .  
 (٦) ص : « اللفظة أو لتأنيث الأداة » ، انظر مصادر الإحالة على الفقرة « ١ » من الباب ذاته .

## باب

### من الوقوف على المال

« ١ » إذا كانت الإمالة جيء بها ، لتدلّ على الأصل ، فالإمالة لازمة في الوقف كالوصل ، نحو إمالة « رمى ، وسعى ، وقضى »<sup>(١)</sup> وشبهه ، مما أميل ليدلّ على أن أصل الألف ياء . وإذا كانت الإمالة لكسرة ملفوظ بها قبل الألف ، فكذلك الإمالة في الوقف كالوصل ، لأن الكسرة لم تتغيّر نحو « كلاهما »<sup>(٢)</sup> ، وإذا كانت الإمالة لكسرة مقدرة فكذلك الإمالة في الوقف كالوصل نحو : « خاف ، وزاد »<sup>(٣)</sup> لأن الكسرة منوية في الوقف كالوصل . وإذا كانت الإمالة لكسرة بعد الألف ثم وقفت بالروم ضعفت الإمالة قليلا ، لضعف الكسرة التي أوجبت الإمالة ، نحو « النهار ، والنار »<sup>(٤)</sup> ، فإن كنت تقف بالإسكان زالت الإمالة عند بعض القراء لزوال الكسرة ، كما زالت الإمالة من السين في « موسى الكتاب » ، ومن الراء في « النصارى المسيح »<sup>(٥)</sup> لذهاب الألف التي من أجلها أميلت السين والراء ، وبعضهم ييقي الإمالة في ذلك كله ، على ما كانت عليه في الوصل ، لأن الوقف عارض ، ولأن الإمالة سبقت إلى لفظ الحرف المثال قبل الوقف . فبقي على حاله وعلى هذا القول العمل ، ويلزم من اعتلّ بهذا أن ييقي الإمالة في فتحة السين والراء من « موسى الكتاب ، والناصرى المسيح » في الوصل ، لأن

- (١) تقدم تخريج هذه الاحرف وما اشبهها في « باب أقسام علل الإمالة »  
الفقرة « ١٥ » .
- (٢) انظر الفقرة « ٧ » « باب أقسام علل الإمالة » .
- (٣) انظر الفقرة « ٩ » « باب أقسام علل الإمالة » .
- (٤) انظر الفقرة « ١ » « باب أقسام علل الإمالة » .
- (٥) تقدّم تخريج الحرفين في الفقرة « ٢ » « باب معرفة أصل الألف » .

الحذف عارض ، ولأن الإمالة سبقت إلى لفظ السين والراء ، قبل حذف الألف ، وهو لا يفعل ذلك ، وإن زال الحرف المائل بعده ذهب الإمالة من الحرف ، الذي قبل المحذوف ، لزوال ما أوجب الإمالة . وقد كان يلزم من أمال ، مع سكون الكسرة التي أوجبت الإمالة في مثل « النار ، والنهار » ، أن يبقِيَ السين والراء من « موسى الكتاب ، والنصارى المسيح » على إمالتهما ، ولعمري إن بينهما فرقا قويا ، وذلك أن المحذوف في « موسى الكتاب » هو الحرف المائل ، والمحذوف في الوقف على « النار » هي الكسرة ، التي أوجبت الإمالة ، والحرف المائل باق لم يحذف ، فلا<sup>(١)</sup> يشتبهان .

« ٢ » فإن قيل : فما الفرق في الوقف على إمالة النون والألف من « النار » في (٥٠/أ) الوقف مع إسكان الراء التي أوجبت كسرتها الإمالة ، وبين زوال الإمالة من السين من « موسى الكتاب » لزوال الألف التي أوجبت الإمالة ؟

فالجواب أن قولك : « في النار » يمكن سبق الإمالة في النون والألف ثم لفظ بالراء المكسورة بكسرة أوجبت الإمالة ، قبل اللفظ بها ، لتقديرها والنية بها ، ثم أسكنت الراء ، للوقف بعد تمكث الإمالة في حرفين ، والراء التي كانت عليها الكسرة ملفوظ بها لم تحذف . وقولك « موسى الكتاب » إنما أميلت السين لإمالة الألف ، فالألف قد زالت بكليتها ، وقد كانت كالراء التي هي ثابتة . فلما زالت الألف زالت الإمالة عن السين ، ولا يلزم ذلك في النون والألف ، إلا لو زالت الراء بكليتها ، فلما لم تزال الراء بنفسها ، إنما زالت حركتها ، بقيت الإمالة في النون والألف على حالها قبل الوقف .

« ٣ » فإن قيل : كيف الحكم في الوقف على ما دخل التنوين فيه على ألف أصلها الياء نحو : « قرى ، ومفتري ، ومصلى ، وعدى »<sup>(٢)</sup> وشبهه ؟

(١) ب : « فلم » ووجهه ما في : ص .

(٢) انظر الفقرة « ١٥ » « باب أقسام علل الإمالة » .

فالجواب أن مذهب أبي الطيب ، رحمه الله ، فيه أن يقف بالإمالة عليه • وعلته في ذلك أن ما كان منه في موضع رفع أو خفض ، فلا تعويض من التنوين فيه • فالوقف على الألف الأصلية بالإمالة<sup>(١)</sup> لتدل الإمالة على أصلها ، وذلك نحو : « سحر مفترى »<sup>(٢)</sup> هذا في موضع رفع ، ونحو : « عن مولى »<sup>(٣)</sup> هذا في موضع خفض ، والتنوين لا يعوّض منه شيء في الرفع والخفض • فالوقف على الألف الأصلية التي هي عوض من الياء [ بالإمالة لأن ]<sup>(٤)</sup> الإمالة لازمة فيه • وأما ما كان في موضع نصب فالوقف عليه أيضا عند الشيخ أبي الطيب بالإمالة • وعلته في ذلك ، أنك لما وقت عوّضت من التنوين ألفا ، وقبلها ألف أصلية عوض<sup>(٥)</sup> من الياء الأصلية ، فحذفت الثانية لالتقاء الساكنين ، وبقيت الأولى ، وهي الأصلية ، وكان بقاء الأصل أولى من بقاء الزائد ، فأُمِيت في الوقف ، لأنك تقف على ألف ، أصلها الياء • وقد قال قوم : إن الموقوف عليه في هذا الألف ، التي هي عوض من التنوين ، لأن الألف الأصلية قد كان أذْهَبَهَا التنوين ، فلا رجوع لها مع وجود التنوين ، أو وجود ما هو عوض من التنوين ، وأيضا فإن الحذف للساكنين (٥٠/ب) إنما يحذف فيه الأول أبدا • وأيضا فإن التنوين دخل بمعنى دليل الانصراف ، ولا يحذف ما يدل على المعنى • فالوقف على الألف التي هي عوض من التنوين في حال النصب ، فلا إمالة فيه على هذا القول ، وذلك نحو : « غزى ، ومصلى ، وقرى » كله في موضع نصب ، والذي قرأنا به هو الإمالة في الوقف في هذا كله على حكم الوقف على الألف الأصلية ، وحذف ألف التنوين<sup>(٦)</sup> •

(١) ب : « فتمال » وتصويبه من : ص •

(٢) الحرف في سورة القصص ( ٣٦ ت ) •

(٣) الحرف في سورة الدخان ( ٤١ ت ) •

(٤) تكملة لازمة من : ص •

(٥) ص : « ألفا أصلها ألف أصلية عوض » •

(٦) انظر الفقرة « ٢ » « باب فيه أحرف تمال لما تقدم من العلل .. »

وانظر مصادر الإحالة عليها •

« ٤ » فإن قيل : كيف الوقف على قوله : ( طغى الماء ) « الحاققة ١١ »  
والألف في « طغى » يُحتمل أن تكون من الواو لقولهم : « طغوت ، وطغَبُوا ،  
وطغَعُوا » ؟

فالجواب أن الوقف عليه بالإمالة لحمزة والكسائي ، وحجة ذلك أنها لما نقل  
عنهما قوله تعالى : ( اذهبوا إلى فرعون إنه طغى ) « طه ٤٣ » بالإمالة عُلِمَ  
أنهما يُقدِّران أن الألف منقلبة عن ياء على لغة مَنْ يقول : طغَيْتُ ، بالياء ، ولقوله :  
« طغيان » ، فلما ظهر مذهبهما فيما ليس بعده ساكن مُحكم بذلك ، فيما وقع بعده  
ساكن ، فأجري على الإمالة مجرى ما ليس بعده ساكن ، ولو كان « طغى الماء »  
عندهما من « طغوت » لم يميلا « إنه طغى » ، وأيضا فإنه لما التبس قوله :  
« طغى الماء » وجاز أن يكون من « طغوت » ومن « طغيت » حمل على ما  
ليس بعده ساكن ، وهو إماتهما لقوله : « إنه طغى » ، وعلم أن ذلك عندهما من  
« طغيت »

« ٥ » فإن قيل : كيف الوقف على « كلتا » من قوله : ( كلتا الجنتين )  
« الكهف ٣٣ » ؟

فالجواب أنك إن جعلتَ ألف « كلتا » ألف تثنية على مذهب الكوفيين  
فالوقف عليها بالفتح ، لأن ألف التثنية لا تُمال ، إذ لا أصل لها في الياء . وقد  
قدّمنا الكلام على ذلك . وإن قدّرتَ أن ألف « كلتا » ألف تأنيث على مذهب  
البصريين ، وقتَ بالإمالة ، لأنها عندهم « فعلى » ك « ذكري » والتاء بدل من  
واو ، وأصلها « كلوا » ، وهذه أحرف تأخذ فيها بالوجهين ، لاحتمالهما الوجهين  
الذين ذكرنا<sup>(١)</sup> ، وهذا الباب واسع يُقاس عليه ما لم نذكره .

\* \* \*

(١) التبصرة ٤٣/ب - ٤٦/أ ، والتيسير ٥٣ ، والنشر ١٠١/٢ ، وإيضاح  
الوقف والابتداء ٤١٢ ، ٤٣٥ - ٤٣٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٥

## باب

### علل إمالة ما قبل هاء التانيث

« ١ » اعلم أن هاء التانيث أشبهت الألف التي للتانيث من خمس جهات : إحداهما قرب المخرج من الألف ، والثانية<sup>(١)</sup> أنها زائدة كالألف التانيث ، والثالثة<sup>(٢)</sup> أنها تدلّ على التانيث كالألف ، والرابعة<sup>(٣)</sup> أنها تسكن في الوقف كالألف ، والخامسة<sup>(٤)</sup> أن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً كالألف ، إلا في موضع واحد ، لزم لفظ الهاء في الوصل والوقف ، فكسر ما قبلها على التشبيه بهاء الإضمار ، وذلك كقولك : هذه ، ولأن أصل الهاء ياء في هذي ، فلما تمكّن (١/٥١) الشبّه في الوقف بالسكون أجراها الكسائي مجرى الألف في الوقف خاصة ، فأمال ما قبلها من الفتح ، فقرّبه من الكسر كما يفعل بألف التانيث ، إلا أن الف التانيث تقرّب في الإمالة نحو الياء ، وليست كذلك الهاء . فإن وصل فتح ، لأنها تصير تاء ، فلا تشبه حينئذ الألف ، فلذلك حشّن الوقف بالإمالة ، وذلك نحو : « حبة ، ودابة »<sup>(٥)</sup> وشبهه ، تقف بالإمالة عليه للكسائي<sup>(٦)</sup> .

« ٢ » فإن سأل سائل فقال : لم فتح ما قبل هاء التانيث ولزمه الفتح ، وقد كان قبل دخول هاء التانيث يجري عليه الإعراب ، فلما دخلت هاء التانيث لزم الفتح ، وإلا لزم السكون لزوال الإعراب عنه إلى هاء التانيث ؟  
فالجواب أنك إذا قلت : « قائم ، وصائم »<sup>(٧)</sup> جرى الإعراب في الميم ، فإذا

(١) جاءت هذه المراتب بغير عطف في « ب » ورجحت العطف كما في : ص .

(٢) مثال هذين اللفظين في سورة البقرة ( آ ٢٦١ ، ١٦٤ ) .

(٣) التبصرة ٤٦/ب ، والتيسير ٥٤ ، والنشر ٧٩/٢ ، وإيضاح الوقف

والابتداء « ٤٠٠ »

(٤) مثال هذين اللفظين في سورة آل عمران ( آ ٣٩ ) ، ومن الثاني صيغة

الجمع المذكور في الأحزاب ( آ ٣٥ ) .

أدخلت هاء التانيث انتقل الإعراب على الهاء فقلت : « قائمة ، وصائمة » وكذلك ما أشبهه . فلدّا كان الحرف الذي عليه الإعراب ، قبل دخول هاء التانيث ، قد يكون ما قبله ساكناً في نحو : « نعمة ، ورحمة »<sup>(١)</sup> وشبهه ، لم يسكن إسكانه ، ووجبت حركته ، فاخْتِيرَ له الفتحُ لمُشابهة هاء التانيث الألف التي للتانيث ، التي لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، وكان الفتح أولى به لخفته ، ولأن الهاء زائدة ، فلم يجمعوا على الاسم الزيادة مع حركة ثقيلة ، فجعلوها حركة خفيفة ، وهي الفتح ، فلزم ما قبلها الفتح ، كما لزم ما قبل الألف . وأيضاً فإن الفتح من موضع خروج الهاء ، لأنه من الألف ، والهاء من مخرج الألف ، فكان أولى بحركة ما قبلها لذلك . ولما كانت الهاء في هذه بدلا من ياء ، وخالفت الهاء سائر هاءات التانيث ، إذ لا ترجع في الوصل تاء ، خولف بينها ، وبين سائر هاءات التانيث ، فكسر ما قبلها ، ولا نظير لها . وقد قال جماعة من البصريين : إن الهاء إنما فتح ما قبلها لأنها بمنزلة اسم ، ضمّ إلى اسم ، ففتح ما قبلها<sup>(٢)</sup> كما فتح ما قبل عشر من « خمسة عشر » وكما قالوا : شَفَرَ بَعَرَ ، أي : متفرقون<sup>(٣)</sup> . وقال ثعلب<sup>(٤)</sup> لما نَحِيَّ بهاء التانيث نحو أَلَف التانيث لزم ما قبلها الفتح كالألف ، وجازت الإمالة فيها كالألف . فأما علة [ فتح ]<sup>(٥)</sup> ما قبل هاء التانيث في اختيار ابن مجاهد ، إذا كان قبل الهاء حرف من حروف الاستعلاء أو عين أو حاء ، فإن هذه الحروف حروف مستعلية في الحنك ، ومنها حرف الإطباق ، ينطبق اللسان بالحنك مستعليا عند

(١) الحرفان في سورة البقرة ( ٢١١ ت ، ١٥٧ ) .

(٢) قوله : « لأنها بمنزلة ... قبلها » سقط من : ص .

(٣) ومثله : شِدْرٌ بَدْرٌ ، بالكسر والفتح فيهما جميعا أي أولهما ، انظر

الإتباع ١٧ ، وكتاب سيبويه ٢/٦٢ ، ٩٩ ، والقاموس المحيط « شفر » .

(٤) هو أحمد بن يحيى أبو العباس ، إمام أهل الكوفة في النحو واللغة في زمانه ،

أخذ عن ابن الأعرابي وسلمة ومحمد بن سلام وغيرهم ، وعنه أبو الحسن الأخفش

وابن الأنباري وإبراهيم الحنّابي وغيرهم ، ( ت ٢٩١ هـ ) ، ترجم في إنباء الرواة

١٣٨/١ ونزهة الألباء ٢٩٣ ، وطبقات القراء ١٤٨/١

(٥) تكملة لازمة من : ص .



حروفها ، فكره [ ابن مجاهد ]<sup>(١)</sup> أن ينحى بهذه الحروف نحو الكسرة بعد (٥١/ب) استعمالها وتضعدها وانطباقها بالحنك . فكان الفتح أولى بها ، لأنه أشبه بحالها من الكسر ، لأن الكسر ضد حالها ، وحروف الاستعلاء سبعة : الفين ، والحاء ، والقاف ، والطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد ، . وكذلك اختيار القراء الفتح مع الراء ، إذا انفتح ما قبلها ، أو كان ساكناً غير الياء ، قبله فتحة ، لأن الراء حرف تكرير ، الفتحة عليه قوية ، كأنها فتحتان ، فإذا انفتح ما قبلها ، أو انفتح ما قبل الساكن الذي قبلها ، تقوى الفتح فيها ، وصار كأن قبل هاء التانيث ثلاث فتحات . فبعد أن ينحى بذلك نحو الكسرة لتمكّنه في الفتح . وكذلك اختاروا الفتح فيما قبل هاء التانيث ، إذا كان همزة أو هاء ، قبلها فتحة أو ضمة ، أو ساكن غير الياء ، ليس قبلها كسرة ، نحو : « سفاهة ، والنشأة ، ومحشورة ، وبررة »<sup>(٢)</sup> ، كل هذا الاختيار فيه الفتح .

وعلة ذلك أن الهمزة والهاء من حروف الحلق ، وحروف الحلق بعيدة من الكسر ، لبعدها من الياء ، قوية في الفتح ، لقربها من الألف . وكذلك الحاء والعين فيما ذكرنا أولاً ، فلمّا كانت كذلك قوي الفتح وبعّد الكسر ، فتركت على فتحها ، واختير ذلك فيها . فإن انكسر ما قبلها ، أو كان ياء قويّة الإمالة ، وجازت ، واستعملت في قراءة الكسائي ، لأن الكسرة والياء توجبان الإمالة فهلا إمالة ما بعدهما وحسناه نحو : « بالخاطئة ، وفاكهة ، والآخرة »<sup>(٣)</sup> ، وكان أبو الطيب رحمه الله يقول : إذا وقع قبل الهمزة ساكن أمال الكسائي الهمزة في الوقف ، ولا يسأل عن حركة ما قبل الساكن ، غير أنه استثنى « براءة » بالفتح في الموضعين<sup>(٤)</sup> . وقد أضاف قوم امتناع الإمالة مع الكاف ، لقربها من القاف ، ومذهب أبي

(١) كلمة موضحة من : ص .

(٢) الأحرف على ترتيبها في سورة الأعراف ( ٦٦ آ ) ، العنكبوت ( ٢٠ آ ) ،

ض ( ١٩ آ ) ، عبس ( ١٦ آ ) .

(٣) أول الأحرف في سورة الحاقة ( ٩ آ ) ، يس ( ٥٧ آ ) ، البقرة ( ٤ آ ) .

(٤) أولهما في سورة التوبة ( ١ آ ) ، والثاني في القمر ( ٤٣ آ ) .

الطيب الإمالة مع الكاف على كل حال ، وقد أضاف قوم إلى هاء التانيث ، في الإمالة ، إمالة ما قبل هاء السكت في « كتابيه ، وحسابيه »<sup>(١)</sup> وهو<sup>(٢)</sup> غلط ، لا يجوز ذلك ، لأن هاء السكت لا تنقلب تاء في الوصل ، ولا تشبه الألف ، ولا أصل لما قبلها في الإمالة .

فإن وقع قبل هاء التانيث ألف ، منقلبة عن واو ، فلا سبيل إلى الإمالة نحو : « الزكاة ، والصلاة »<sup>(٣)</sup> . وعلة ذلك أنك لو أملت ما قبل هاء التانيث في هذا لأملت الألف ، ولم تقدر على إمالة الألف حتى تميل الفتحة ، التي قبلها نحو الكسرة ، فيخرج الأمر إلى حكم آخر ، وهو حكم إمالة ذوات الواو ، وذلك غير مروى عن أحد ، ويصير إلى إمالة ألف منقلبة عن واو ثالثة ، وهذا غير جائز ، إذ لا علة توجب الإمالة : لا كسرة ، ولا أصل في الياء ، ولا مروى عن أحد .

فأما « الحياة »<sup>(٤)</sup> فلو رويت إمالة الألف لجاز ( ١/٥٢ ) ذلك ، لأنه من الياء ، وتكون إمالاته من إمالة ذوات الياء ، وليس من إمالة ما قبل هاء التانيث في<sup>(٥)</sup> شيء ، لأنك لو أملتته نحوت بالألف نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة ، ولكن لم ترو إمالاته عن أحد ، وذلك ليتبع به نظائره نحو : « الصلاة ، والزكاة »<sup>(٦)</sup> .

« ٣ » فإن قيل : قد ذكرت أن هاء التانيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً أبداً ، وهذه قبلها ساكن ؟

فالجواب أن هذه الألف التي قبل هاء التانيث في « الحياة ، والزكاة ،

(١) تقدم ذكر هذين الحرفين أولهما في « علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها » ، الفقرة « ٧ » .

(٢) ب : « وهذا » ورجحت ما في : ص .

(٣) الحرفان في سورة البقرة ( ٤٣ آ ، ٣ ) .

(٤) الحرف في سورة البقرة ( ٨٥ آ ) .

(٥) ب : « من » وتصويبه من : ص .

(٦) التبصرة ١/٤٦ ، والتيسير ٥٤ ، والنشر ٨٢/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء

٤٠٠ ، وكتاب سيويه ٣٣٧/٢ .

والصلاة، والقضاة»<sup>(١)</sup> وشبهه، أصلها الفتح، ولكنها لما تحركت بالفتح، وقبلها متحركة، قلبت ألفاً على أصول الاعتلال، فالهاء على أصلها، وإنما عرّض فيما قبلها عارض تغيّر به عن الفتح وأصله الفتح، ولتغيّره امتنعت الإمالة فيه<sup>(٢)</sup> لأنك إنما تنحو بالفتحة، التي قبل هاء التأنيث، إلى الكسرة عند الإمالة. فلمّا عدّمت<sup>(٣)</sup> الفتحة من اللفظ امتنعت الإمالة في هذا النوع.

فأما «مناة»<sup>(٤)</sup> فالصواب فيها الوقف على<sup>(٥)</sup> الفتح، لأنها لو أميلت لهاء التأنيث لأُميلت الفتحة التي قبلها، ولو أميلت في الوقف لكانت الإمالة في الوصل أولى، فترك الإمالة في الوصل يدلّ على أنها غير إمالة في الوقف، وليس في كلام العرب ألف ثانية تفتح في الوصل، وتُمال في الوقف ألبتة. وكون ألف «مناة» من الياء لا يوجب إمالتها، لكون هاء التأنيث بعدها، كما لم توجب الإمالة في «الحياة»، والألف أصلها الياء.

فأما «كمشكاة، ومزجاة»<sup>(٦)</sup> وشبهه، فلم تقع الإمالة فيه لأجل هاء التأنيث، إنما وقعت ووجبت لأجل أن الألف رابعة. وكل ألف رابعة فالإمالة حسنة فيها. كانت الألف من الياء أو من الواو، ألا ترى أن «أزكى، وأدعى، ويدعى»<sup>(٧)</sup> وشبهه يمال، وإن كانت ألقه أصلها الواو، لأنها قد صارت رابعة، فخرجت عن حكم الألف الثالثة التي أصلها الواو. ألا ترى أنك تقول: «زكوت وأزكيت». فتثبت الواو إذا كانت ثالثة، وترجع الياء في موضعها إذا كانت رابعة.

(١) تقدّم ذكر الثلاثة الأولى وأما الرابع فلا مثال له في القرآن.

(٢) ص: «في هذا النوع فيه».

(٣) ب: «حذفت» ورجحت ما في: ص.

(٤) الحرف في سورة النجم (٢٠٦).

(٥) قوله: «الوقف على» سقط من: ص.

(٦) تقدّم في «باب علل الروم والإشمام» الفقرة «٨»، والثاني في سورة

يوسف (٨٨).

(٧) أول الأحرف في سورة البقرة (٢٣٢) وليس للأخريين مثال

في القرآن.

فأما الإمالة في « تقاة ، وتقاته »<sup>(١)</sup> فإنما وجبت ، لأجل أن أصل الألف الياء ، فلا مزية للوقف على الوصل ، ولا سبيل لهاء التانيث في هذه الإمالة ، لأن المثال في هذا هو الألف وما قبلها ، يُنحى بالألف نحو أصلها ، ويُنحى بالفتحة نحو الكسرة ، لتتمكن الإمالة في الألف . وهاء التانيث إنما تمال الفتحة التي قبلها نحو الكسرة (ب/٥٢) لا غير ، فاعرف الفرق بينهما ، والاختيار فتح ما قبل هاء التانيث ، لأنها كسائر الحروف ، ولأن الوقف عارض ، ولأنه الأصل ، ولأن القراء أجمعوا عليه غير الكسائي .

قال أبو محمد : قد ذكرنا من علل الإمالة ما حضرنا في وقت تأليفنا لهذا الكتاب ، فما أغفلنا الكلام على علته مما أماله القراء ، فهو جار في علته ، على ما ذكرنا وبيننا وعللنا ، فليس يخرج شيء مما أماله القراء في علته عما ذكرنا .



(١) تقدم ذكرهما في « باب فيه أحرف تمال لما تقدم ... » ، الفقرة « ه » .

## باب

### أحكام الراءات وعللها

« ١ » اعلم أن الراءات أصلها التخليط والتفخيم ما لم تنكسر الراء ، فإن انكسرت غلبت الكسرة عليها ، فخرجت عن التفخيم إلى الترقيق وذلك نحو : « مررت بساتر وغافر »<sup>(١)</sup> وشبهه ، والدليل على أن أصلها التخليط أن كل راء غير مكسورة فتخليطها جائز ، وليس كل راء يجوز فيها الترقيق . ألا ترى أنك لو قلت : « رغدا ، ورقدا »<sup>(٢)</sup> ونحوه بالترقيق لغيرت لفظ الراء إلى نحو الإمالة ، وهذا لا يمال ، ولا علة فيه توجب الإمالة فيه .

« ٢ » واعلم أن الترقيق في الراء إمالة نحو الكسر ، لكنها إمالة ضعيفة لا أفرادها في حرف واحد ، لأن الإمالة القوية ما كانت في حرفين ، وأقوى منها ما كان في ثلاثة أحرف أو أربعة . وقد مضى بيان ذلك وعلته .

« ٣ » واعلم أن الراء ، التي يجوز تخليطها وترقيقها ، تكون ساكنة ومفتوحة ومضمومة ، فأما الراء الساكنة فحرف ضعيف لسكونه ، فهو يديره ما قبله مرة وما بعده مرة لضعفه في نفسه . فإذا كان قبله كسرة لازمة ، غير عارضة ، رُققت الراء ، لقربها من الكسرة التي قبلها . وإذا كان بعدها ياء رُققت ، لقربها من الياء التي بعدها ، وذلك في الكسر نحو : « من فرعون ، وأندرهم » ، وفي الياء نحو : « مريم ، وقرية » ، فإن انكسر ما قبلها وأنت الياء بعدها فذلك أقوى في ترقيقها ، نحو : « مريم »<sup>(٣)</sup> ، فهذا حكمها ما لم يأت بعدها حرف من حروف

(١) الثاني مثال في سورة غافر ( ٣٢ ) .

(٢) الثاني مثال في سورة البقرة ( ٢٥٢ ) .

(٣) الأحرف على ترتيب ذكرها في سورة الاعراف ( ٩٢ ) ، مريم ( ٣٩٢ ) ،

البقرة ( ٨٧٢ ، ٥٨٤ ) ، هود ( ١٧٢ ) .

الاستعلاء ، فإن أتى بعدها حرف من ذلك غلبَ على الراء التغليف للحرف المستعلي ، الذي بعدها ، نحو : « فرقة ، وإرصادا »<sup>(١)</sup> وشبهه إلا أن تكون حركة الحرف كسرا فتضعف عن تغليظ الياء ، فترقق للكسرة التي قبلها وبعدها ، وذلك نحو قوله : ( كلٌّ فِرَقٌ ) « الشعراء ٦٣ » ، فأما قوله تعالى : ( بين المرء وقلبه ) « الأنفال ٢٤ » و ( بين المرء وزوجه ) « البقرة ١٠٢ » فالأشهر عن ورش التريق لقوة الهمزة وكسرتها ، فصارت الكسرة كالياء في « مريم » ويلزم من رقق (١/٥٣) أن يُرِقق في « كرسية »<sup>(٢)</sup> ، والرواية التغليف فيه ، لأن كسرة الهمزة أقوى من كسرة السين ، وهذا الذي ذكرنا في الساكنة إجماع من القراء عليه<sup>(٣)</sup> ، إلا « المر » في الموضعين<sup>(٤)</sup> ، فكأنهم غلظوه إلا ورشاً ، وعن ورش التغليف مثلهم فيه . فأما الراء المفتوحة والمضمومة فكلُّ الراء على تغليظها ، إلا ما يُيمال ، فهو على ما تقدّم من الأصول ، غير أن ورشاً قرأ على أصول في المفتوحة والمضمومة أنا أذكرها<sup>(٥)</sup> .

« ٤ » فمن ذلك أن يكون ما قبلها ياء ساكنة ، أو كسرة لازمة ، غير عارضة ، أو يكون قبلها ساكن غير الياء ، قبله كسرة ، وليس بعد الراء حرف استعلاء ، فورش وحده يرقق الراء إذا كانت على هذه الشروط ، نحو : « خير ، وقدير ، ويصرون ، وذكر الله ، وذكر من معي ، وميراث ، والخيرات ، وإكراه »<sup>(٦)</sup> ونحوه ، فإن انفتح ما قبلها<sup>(٧)</sup> أو انضم ، أو أتى بعدها حرف استعلاء

(١) الحرفان في سورة التوبة ( ١٢٢ آ ، ١٠٧ ) .

(٢) الحرف في سورة البقرة ( ٢٥٥ آ ) .

(٣) ص : « القراء عامة » ولفظ « عليه » سقط منها .

(٤) تقدّم تخريج هذا الحرف وذكره في « فصل في إمالة فواتح السور » ،

الفقرة « ١ » .

(٥) قوله : « أنا أذكرها » سقط من : ص .

(٦) الأحرف على ترتيبها في سورة البقرة ( ٢٣٤ آ ، ٢٠ ) ، الواقعة ( ٤٦ آ ) ،

المائدة ( ٩١ آ ) ، الأنبياء ( ٢٤ آ ) ، آل عمران ( ١٨٠ آ ) البقرة ( ١٤٨ آ ، ٢٥٦ ) .

(٧) ب : « قبلها » ورجّحت ما في « ص » لوضوح عودة ضمير المثني على الراءين

المضمومة والمفتوحة .

غَلَط ورش الراء كجماعة القراء ، نحو : « سراط ، وفراق ، وفراغ ، واليسر ، وضرب الله ، وحصرت صدورهم »<sup>(١)</sup> وشبهه ، لا يعتد به الساكن حائلا قبل حرف الاستعلاء [ فإن وقف على ( حصرت ) رفقت الراء لزوال حرف الاستعلاء ]<sup>(٢)</sup> الذي أوجب التغليظ في الراء ، ولزوم الكسرة قبل الراء .

فإن وقع قبل الراء كسرة عارضة أو على حرف زائد لم يعتد بها ، نحو : « لربهم ، وبرايقين »<sup>(٣)</sup> كأن الحرف لم يذكر ، وكأنه ابتداء براء ، لا شيء قبلها يوجب ترفيقها . وكذلك إن كانت الكسرة عارضة على حرف ، ليس من الكلمة ، نحو قراءته : « بعاد إرم »<sup>(٤)</sup> الراء مغلظة ، لأن الكسرة التي على التنوين عارضة . إنما هي كسرة الهزة أقيت على التنوين ، فإن ابتداء ب « إرم » غلط الراء ، لأن الكسرة عنده عارضة ، إنما تثبت في الابتداء لا غير . وكذلك الراء الساكنة ، إذا كانت الكسرة التي قبلها عارضة ، أو من كلمة أخرى ، لم تعمل في الراء ، وكانت الراء مغلظة نحو : « يا بني اركب »<sup>(٥)</sup> الراء مغلظة ، لأن الكسرة التي قبلها في كلمة أخرى ، فإن ابتدأت ب « اركب » غلظت الراء أيضا ، لأن الابتداء عارض ، وألف الوصل غير لازمة ، فضعفت كسرتها ، فلم تعمل في الراء ، فبقيت مغلظة على أصلها . وقد خرجت عن هذه الأصول أشياء ، نقلت بالوجين بالترقيق والتغليظ ، وأشياء مغلظة ، وقبلها ما يوجب ترفيقها ، لكننا أتت بالتغليظ على الأصل .

« ه » من ذلك « عشرون ، وكبر ، وعمران ، وإبراهيم ، وإسرائيل ، ووزرك ، ووزر أخرى ، وذكرك ، وفينطرة ، وإصرهم ، وحذرکم ، ولعبرة ، وعبرة ،

- (١) الأحرف على ترتيب ذكرها في سورة الفاتحة (٦ ت) ، الكهف (٧٨ ت) ، الداريات (٢٦ ت) ، البقرة (١٨٥ ت) ، إبراهيم (٢٤ ت) ، النساء (٩٠ ت) .  
 (٢) تكملة لازمة من : ص .  
 (٣) أول الحرفين في سورة الأعراف (١٥٤ ت) ، وثانيهما في الحجر (٢٠ ت) .  
 (٤) الحرف في سورة الفجر (٦-٧) .  
 (٥) الحرف في سورة هود (٤٢ ت) .

وكبره (٥٣/ب) ، ومصر « (١) ، وعل ذلك أن أكثر هذه الكسرات على حروف الحلق ، وما قرب منها ، وحروف الحلق بعيدة من الراء ، فكان الكسرة بعدت من الراء ، على قدر بُعد الحرف ، الذي الكسرة عليه ، من الراء في المخرج والصفة ، فبعد عملها في الراء وقوي التغليظ فيها ، ألا ترى أن « عشرون » لما كانت الكسرة بعيدة من الراء ، لكونها على حرف حلق ، وطالت الكلمة ، وقويت الشين في الإحالة ، بين الراء والكسرة بالتفشي الذي فيها ، لم يعتد بالكسرة ، فغلظ الراء ، لأنه الأصل ، ولأن المضمومة لا تحسن الإمالة فيها ألبتة ، فضعت (٢) كونها مرفقة فغلظت .

وأن « كبرا » لما كانت الكسرة على حرف قريب من القاف (٣) ، والقاف قريبة من حروف الحلق ، وبعيدة من الراء ، بعدت الكسرة من الراء لذلك ، وحال بينهما حرف قوي ، وهو الباء ، فكان الفتح هو الأصل ، ولم يعتد بالكسرة ، وغلظ الراء .

وأن « عمران » لما كانت الكسرة على العين [ وهي ] (٤) من حروف الحلق ، وحال بينها وبين الراء الميم ، وفيها غنة ، قوري الحائل ، وبعده ما بين الراء والكسرة لقوة الحائل ، وبعده من الراء ، ولبعد الحرف الذي عليه الكسرة من مخرج الراء ، فكان الكسرة بعدت من الراء لبعد الحرف منها ، وزاده قوة لكون الألف بعد الراء ، والألف من الفتحة ، فقوت الألف فتحة الراء ، وضعف الترقيق ، فغلظت .

(١) أول هذه الحروف على ترتيبها في سورة الأنفال (٦٥ آ) ، الأنعام (٣٥ آ) ، آل عمران (٣٣ آ) البقرة (١٢٤ آ ، ٤٠) ، الانشراح (٢ آ) ، الأنعام (١٦٤ آ) الانشراح (٤ آ) ، البقرة (٢٨٠ آ) ، الاعراف (١٥٧ آ) ، النساء (٧١ آ) آل عمران (١٣ آ) يوسف (١١١ آ) ، النور (١١ آ) ، يونس (٨٧ آ) .

(٢) ب : « فضعت » ورجعت ما أثبتته لوضوح المعنى به كما في : ص .

(٣) يعني : أن الكسرة على الكاف .

(٤) تكلمة لازمة من : ص .



وإن « إبراهيم ، وإسرائيل » لما كانت الكسرة على همزة ، وهي من حروف الحلق بعُدت الكسرة من الراء ، لكونها على حرف بعيد في المخرج من الراء ، فبعُدت الراء ، وقوي الحائل ، وطال الاسم ، وقوي الراء في الفتح الألف التي بعدها في الاسمين ، فضعف الترقيق ، فعكَّظتا .

وإن « وزرك ، ووزر أخرى » لما كان الحائل حرفا قويا من حروف الصفير قوري في الإحالة بين الكسرة والراء ، فضعف الترقيق ، فعكَّظت الراء لأنه أصلها .

وإن « فنظرة » لما حال بين الكسرة والراء حرف من حروف الإطباق والاستعلاء قوري [ ذلك ]<sup>(١)</sup> في الإحالة والحجز بين الكسرة والراء ، فضعف الترقيق ، فعكَّظت الراء ، لأنه أصلها . وكذلك العلة في « إصرهم ، ومصر » ، وإن « حذركم ، ولعبرة ، وكبرة » لما كانت الكسرة على حرف من حروف الحلق ، والكاف تقرب من الحلق بعُدت الكسرة من الراء كبُعَد مخرج حروف الحلق منها . وأيضاً فقد حال بين الراء ( أ / ٥٤ ) والكسرة حرف قوي ، وهو الياء والذال ، فضعف الترقيق ، وقوي التغليظ ، لأنه الأصل ، والأصل أبداً أقوى من الفرع ، وعلى ذلك يعلل مارثوي عن ورش من تغليظ « إجرامي ، وحيران ، وعشيرتكم » في براءة ، و « صهرا » في الفرقان ، وبالوجهين قرأت في هذه الأربعة مواضع .

« ٦ » وعلة التغليظ ما ذكرنا من أنه الأصل ، ولبعُد الكسرة عن الراء في « إجرامي » لكونها على حرف من حروف الحلق ، فبعُدت الكسرة لبعُد حرف الحلق عن الراء ، ولكون الساكن من حروف الحلق ، وكون الكسرة على حرف بعيد من الراء ، وهو الصاد من « صهرا » . فأما « حيران ، وعشيرتكم » فالترقيق والتغليظ فيهما متساوي في العلة ، لأن الياء قريبة من الراء ، ولم يحل بين الراء والياء حائل ، فكلا الوجهين قوي في النظر والقياس ، والتغليظ هو الأصل . وبالوجهين قرأت فيهما .

فأما ما ذكرنا من الراء المفتوحة المنونة في « فعيل » فالأشهر عن ورش فيها

الترقيق في الوصل والوقف ، لان الياء لازمة قبل الرءاء في الوجهين جميعاً ، وليس للتونين في التعليل عمل (١) . وقد روي التفخيم فيها في « الرجال » (٢) خاصة (٣) ، وهو مذهب أبي الطيب ، ولا حجة له في ذلك غير الرواية . فإن كان فتحّم في الوصل لأجل التونين ، ورتق في الوقف لذهاب التونين ، فيلزمه تفخيم « قمطيرا ، وخضرا » (٤) ونحوه في الوصل لأنه مثون ، وهو لا يفعل ذلك ، فليس فيه غير الرواية ، والترقيق هو الصواب لورش ، والتفخيم هو الأصل ، وعليه كل القراء ، وهو الاختيار في الرءاءات كلّها ، لأنه الأصل ، ولإجماع القراء ، ولأنه أفخم في التلاوة ، إلا ما كان يُمال ، فله أصله وروايته ، على ماقدّمنا من الرءاء ، إذا كان بعدها ألف أصلها الياء نحو : « يرى ، وافترى » (٥) أو ما كان بعدها همزة مثالة ، فيُمال ما بعدها نحو : « رأى ، وراآك » (٦) وشبهه وقد قدّمنا علة ذلك والاختلاف فيه .

« ٧ » ومِمّا خرج عن الأصول الرءاء المفتوحة ، يكون قبلها ساكن غير ياء في حال النصب ، وهي منوثة ، وذلك نحو : « ذكرا ، وسترا ، ومصرا » (٧) الرواية فيه عن ورش بالتعليل كجماعة القراء . وعلته في ذلك ما تقدّم ذكره من كون الحائل من قرب الحلق ، وكونه من حروف الصغير ، وكونه من حروف الإطباق والصغير ،

(١) لفظ « عمل » سقط من : ص .

(٢) الحرف في سورة البقرة (٢٢٨ آ) .

(٣) ب : « الرجال فيها خاصة » ، ص : « التفخيم فيها خاصة » وبطرح الجار والمجرور في الأصل الوجه .

(٤) أول الحرفين في سورة الإنسان (١٠ آ) ، والثاني في الكهف (٣١ آ) .

(٥) الحرف الأول في سورة البقرة (١٦٥ آ) ، وثانيهما في آل عمران (٩٤ آ) ،

وتقدّم ذكرهما في «باب أقسام علل الإمامة» ، الفقرة «١٦» .

(٦) تقدّم أولهما في «معرفة أصل الألف» ، الفقرة «٢» وثانيهما في «الإمالة

للإمالة» الفقرة «١٢» .

(٧) الأحرف ترتيبا في سورة البقرة (٢٠٠ آ) ، الكهف (٩٠ آ) ، البقرة

فقوي الحائل لذلك ، فغلّظت الراء ، ولم تعمل الكسرة في الراء لضعفها وبعدها ، وقوة ( ب / ٥٤ ) الحائل .

« ٨ » وما خرج عن هذه الأصول ما تكرر في الراء ، والثانية مفتوحة أو مضمومة ، وقبل الراء الأولى كسرة ، أو ساكن قبله كسرة ، فغلّظه ورش كسائر القراء ، وذلك نحو : « مِدْرَارًا ، وَقَرَارًا ، وَالقَرَار » (١) . وعلّة ذلك أن الراء الثانية ، لما كانت مفتوحة ، وهي حرف تكبير ، كانت الفتحة عليها مقام فتحتين ، فقويت الفتحة في الراء الأولى ، لقوتها أيضاً في التكرير ، وزادها قوة قوة الفتحة في الراء الثانية ، والألف التي بينهما من الفتحة ، فكأنه اجتمع خمس فسحات ، والتغليظ مع الفتح يكون ، فقوي التغليظ لذلك ، وضعفت الكسرات التي قبل الراء لتكرير الفتحات بعدها ، فكان التغليظ في الراء أقوى وأولى لذلك ، وإذ هو الأصل وعليه كل القراء . فأما قوله تعالى : ( بشرر ) (٢) فإن ورشاً تفرّد فيه بترقيق الراء الأولى . وعلّة ذلك أن الراء الأولى ، لما أتى بعدها راء مكسورة وهي حرف تكبير ، والكسرة عليها مقام كسرتين ولم (٣) يحلّ بينهما حائل ، قويت الكسرة ، فعملت في الراء الأولى ، فقترّبت فتحة الأولى إلى الترقيق ، الذي هو بين اللفظين ، ليقرب من كسرة الراء الثانية ، فيعمل اللسان عملاً ، يقربُ بعضه من بعض (٤) . فأما الراء الثانية فلا اختلاف في ترقيقها ، لأنها مكسورة ، ولأنها ، إذا كان يترقّق من أجلها ما قبلها ، فهي أولى بالترقيق ، وأحرى أن لا تكون غير مرفّقة ، وترقيقها إجماع من القراء . وعلّة ذلك أن التفخيم ضرب من إشباع الفتح ، فلو فخّمت المكسورة لأدخلتَ فيها طرفاً من الفتح ، وهذا لا يتمكّن ، ولا يقدر عليه ، ولا هو

(١) الاحرف على ترتيبها في سورة الانعام ( ٦٢ ) ، النمل ( ٦١ آ ) ، إبراهيم

٠ ( ٢٦٢ )

(٢) الحرف في سورة المرسلات ( ٣٢ آ ) .

(٣) ب : « لم » وبالواو وجهه كما في : ص .

(٤) قوله : « كسرة الراء .. بعض » سقط من : ص .

من كلام العرب ، لا يكون فتح في كسر في شيء من الكلام<sup>(١)</sup> . وقد كنا ألفنا كتاباً مفرداً في الراءات وعللها ، فلذلك اختصرنا<sup>(٢)</sup> في هذا الكتاب ، على ما ذكرنا ، ففيه كفاية من ذلك عن غيره<sup>(٣)</sup> .



### ومن باب حكم الوقف على الراء

إذا وقفت على راء مكسورة وقت بالترقيق ، كما كانت في الوصل إذا رُمّت الحركة ، لأنك قد أقيت من الحركة بقية توجب ترقيق الراء ، وهو بعض الكسر ، الذي كان على الراء ، فإن وقت بالإسكان ، وقبلها كسرة ، وقت أيضاً بالترقيق ، كما ترقيق الساكنة ، إذا كان قبلها كسرة نحو : « مرية »<sup>(٤)</sup> وتقف على « بشرر » بالترقيق في الثانية إن رُمّت ( أ/٥٥ ) الكسرة ، وبالتغليظ إن أسكنت ، لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة مثل : « ترميم »<sup>(٥)</sup> وكذلك<sup>(٦)</sup> : « شرر »<sup>(٧)</sup> تقف بالترقيق<sup>(٨)</sup> إن رُمّت الحركة . وإن أسكنت وقت بالتغليظ ، لأنها تصير ساكنة قبلها ضمة مثل : « ترجعون »<sup>(٩)</sup> ، فهذا حكم الوقف على [ الراء ]<sup>(١٠)</sup> المكسورة في الوصل .

(١) قوله : « لا يكون فتح . . من الكلام » سقط من : ص .

(٢) ب : « اختصرنا » ووجه ما أثبتته من : ص .

(٣) ما تقدم في هذا الباب انظره في التبصرة ١/٤٧ - ١/٤٨ ، والتيسير ٥٥ ،

والنشر ٨٧/٢

(٤) تقدم تخريجه في « باب أحكام الراءات وعللها » ، الفقرة « ٣ » .

(٥) الحرف في سورة الفيل ( أ ٤ ) .

(٦) ص : « فتقف على » .

(٧) الحرف في سورة الحجر ( أ ٤٧ ) .

(٨) ص : « بالترقيق في الثانية » .

(٩) الحرف في سورة البقرة ( أ ٢٨ ) .

(١٠) تكملة موضحة من : ص .

فإن كانت الراء ، مفتوحة في الوصل مضممة ، وقتت بالتفخيم أيضاً نحو : « قدر ، وأدبر »<sup>(١)</sup> لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة . ولو استعملت الروم فيها لم تكن أيضاً إلا مضممة ، على حالها في الوصل . فإن كان قبلها كسرة أو ياء وقتت بالترقيق ، نحو « العير ، وفاطر »<sup>(٢)</sup> لأنها تصير ساكنة قبلها كسرة ك « مرية » ، ولو رُمّت لوقت لورش بالترقيق كالوصل ، ولباقي القراء بالتغليظ كوصلهم ، لكن لا يستعمل القراء الروم في المنصوب لخفته .

وقد اختلف عليّ فيه قول أبي الطيب ، فمرة أجازته ومرة منعه ، وتركه أحب إليّ . فإن كانت الراء مضمومة وقتت بالروم ، أجرعتها على حكمها في الوصل ، فإن أشممت الحركة أو أسكنت ، وقبل الراء كسرة ، وقتت بالترقيق نحو : « هو القادر »<sup>(٣)</sup> ، لأنها تصير ساكنة قبلها كسرة ك « مرية » ، فإن كان قبلها فتحة أو ضمة وقتت بالتغليظ ، لأنها تصير ساكنة قبلها فتحة أو ضمة ك « ترجعون ، وترميهم » .

وحكم الياء قبل الراء في جميع ذلك حكم الكسرة قبلها . وكذلك حكم الساكن قبل الراء ، وقبله كسرة ، حكم الكسرة قبل الراء ، فتقف على « خير ، وبصير »<sup>(٤)</sup> المرفوعين بالترقيق إن لم ترم الحركة . فإن رمت الحركة وقتت لورش بالترقيق كما تصل ، ووقت لباقى القراء بالتغليظ كما يصلون ، لأن بعض الحركة باق على الراء ، فتجري في الوقف على حالها في الوصل ، وكذلك « بصير ، وخير »<sup>(٥)</sup> وشبهه ، المخفوض ، تقف عليه كالوصل رُمّت الحركة أو لم ترم ، وكذلك تقف على : « ذكر ، وذكر من معي »<sup>(٦)</sup> المرفوعين بالترقيق ، إن<sup>(٧)</sup> لم

- (١) أول الحرفين في سورة فصلت (١٠٠ آ) ، والثاني في المارج (١٧ آ) .
- (٢) الحرف الأول في سورة يوسف (٧٠ آ) ، والثاني في الأنعام (١٤ آ) .
- (٣) الحرف في سورة الأنعام (٦٥ آ) .
- (٤) الحرفان في سورة البقرة (٢٣٤ آ ، ٩٦) .
- (٥) أول الحرفين في سورة هود (٢٤ آ) ، والثاني في فاطر (١٤ آ) .
- (٦) تقدم ذكرهما في «باب أحكام الراءات وعللها» الفقرة «٤» .
- (٧) ص : «رمت أو لم ترم» .

ترم لجميعهم ، لأنها تصير ساكنة قبلها ساكن ، قبله كسرة ، فإن رُمّت الحركة ووقت لورش بالترقيق ولغيره بالتغليظ كالوصل ، فأجرِ الراء مع روم الحركة أبداً مجراها في الوصل ، وأجرها إذا لم ترم مجرى الساكنة على حكمها ، إذا كان قبلها كسرة أو ساكن ، قبله كسرة أو ياء رَقَّتْ ، وإن كان قبلها فتحة أو ضمة ، أو ساكن قبله فتحة ، غلظت . فعلى هذا يجري الوقف على الراء .

ولو أن قائلًا قال : لا أعتدّ بالوقف لأنه عارض ( ٥٥/ب ) ، وأجري الراء في الوقف على ما كانت عليه في الوصل ، من ترقيق أو تغليظ ، لكان لقوله قياس ، ولكن الأحسن ما ذكرت لك ، فاستعمله ، فإنه قياس الأصول ، وعليه جرت الراءات . وهذا إنما أخذ سماعاً وقياساً على ما سُمع ، ونصته قليل غير موجود في الكتب ، بل كلُّ القراء أغفل الكلام على كثير مما ذكرنا ، ولم يبيّن كيف هو يتفخّم ولا يترقق ، لكن القياس ، على ما نصّوا عليه ، يوجب ما ذكرنا من الأحكام في الراءات (١) .



## باب

### في ترقيق اللام وتغليظها

اعلم أن اللام حرف ، يلزمه تفخيم وتغليظ ، لمشاركته الراء في المخرج . والراء حرف تفخيم ، ولمشاركته النون في المخرج ، والنون حرف غنّنة . فاللام تتفخّم للتعظيم ، وتفخّم أحرف الإطباق ، وحرف الإطباق متفخّم ، يأتي بعدها ليعمل اللسان عملاً واحداً في التفخيم .

(١) انظر ما تقدّم في التبصرة ١/٤٨ ، والتيسير ٥٧ ، والنشر ١٠١/٢

فأما تفخيمها للتعظيم فنحو اللام من اسم « الله » جل ذكره ، هي مفخمة أبداً للتعظيم ، تقول : « الله ربي ، قال الله ، ولا إله إلا الله » (١) لانزال اللام مفخمة ، إلا أن يأتي قبلها كسرة فترقق للكسرة . فإن زالت الكسرة رجعت اللام إلى التفتيح ، تقول : « بالله أتق ، وفي الله عيوض ، ولا سم الله حلاوة » فترقق اللام للكسرة التي قبلها ، فإن زالت الكسرة رجعت اللام إلى أصلها ففخمت ، تقول : « اسم الله عظيم ، الله ثقني ، الله يعوض خيراً » وهذا لا اختلاف فيه بين القراء ، إنه على ما ذكرت لك .

وأما تفخيمها لحرف الإطباق قبلها فتفرّد به ورش عن نافع في بعض المواضع [ وذلك ] (٢) إذا كان قبل اللام طاء أو صاد أو ظاء ، ما لم تنكسر اللام أو تنضم أو تنكسر أو تنضم الظاء ، فالذي يفخّم نحو : « ظلموا ، ومن أظلم ، والصلاة ، ومصلى ، والطلاق ، وطلقتم » (٣) وشبهه ، قرأه ورش وحده بالتفخيم ، ورقته باقو القراء . وعلة من فحّم هذا النوع أنه ، لما تقدّم اللام حرف مفخّم مطبق مستعمل ، أراد أن يقرّب اللام نحو لفظه ، فيعمل اللسان في التفخيم عملاً واحداً ، وهذا هو معظم مذاهب العرب في مثل هذا يقرّبون الحرف من الحرف ، ليعمل اللسان عملاً واحداً ، ويقرّبون الحركة من الحركة ليعمل اللسان عملاً واحداً ، وعلى هذا أتت الإملات في عللها ، وعلى هذا أبدلوا من السين صاداً إذا أتى بعدها ( ٥٦ / أ ) طاء أو قاف أو غين ، أو خاء ، ليعمل اللسان في الإطباق عملاً واحداً ، فذلك أخف عليهم من أن يتسفل اللسان بالحرف ، ثم يتصعد إلى ما بعده . وعلة من رقق أن اللام حرف كسائر الحروف ، فأجراها مع حروف الإطباق قبلها كسائر الحروف . وأيضاً فإن الترقيق هو الأصل ، ألا ترى أنه لا يجوز تفخيم كل لام ،

(١) الحرفان الأولان في سورة آل عمران ( ٥١ ، ٥٥ ) ، والثالث في الصافات

( ٣٥٦ ) .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) الأحرف في سورة البقرة ( ٥٩ ، ١١٤ ، ٣ ، ١٣٥ ، ، ٢٢٧ ، ٢٣١ ) .

ولا يجوز ترقيق كل لام ، فالأعم هو الأصل ، والتفخيم في اللام داخل فيها ، لما ذكرت . لك من مقاربتها للراء وللنون في المخرج ، وأيضاً فإن الترقيق عليه كل القراء ، فإجماعهم حجة .

فإن انكسرت اللام أو انضمت ، أو سكنت ، أو انضمت الطاء ، رقت ورش اللام كسائر القراء نحو : « لظلم ، وفطل ، ويصلون ، ومن يظلم ، وفطلتم ، وظلمات ، ويصلي ، وفصلناه »<sup>(١)</sup> ، وعلمته في ذلك أنه ، إنما فحَم اللام ، إذا كانت مفتوحة ، لأن الفتحة مؤاخية للتفخيم ولأنها من الألف ، ولأن الفتحة مستعلية في المخرج كحروف الاستعلاء ، لأنها من الألف ، والألف حرف يخرج من هواء الفم ، فعامل اللام بالتفخيم مع الفتح ، وحرف الإطباق قبله ، ليعمل اللسان عملاً واحداً . فلما تغيرت اللام عن الفتح رجع إلى الأصل ، وهو الترقيق .

وأيضاً فإن اللام ، إذا انكسرت في نفسها امتنع فيها التفخيم ، لأن التفخيم إشباع فتح ، ومحال أن يشبع الفتح في حرف مكسور أو مضموم ، وكذلك فعل في الطاء ، لما انكسرت بعد وقوع التفخيم بعد الكسر ، لأن فيه تكلفاً وخروجاً من تسفل إلى تعصّد ، وذلك صعب قليل في الكلام ، فردّ اللام للترقيق لكسرة الطاء قبلها ، وكان ذلك أليق وأسهل في اللفظ ، ألا ترى أنه لو فحَم اللام في « يصلي ، ويظلم » لقبح اللفظ ، وخرج عن حدّه ، لأنه يفحَم حرفاً مكسوراً ، « يصلى ، ويظلم » لقبح اللفظ ، وخرج عن حدّه ، لأنه يفحَم حرفاً مكسوراً ، والكسر ضد التفخيم ، فكان يجمع بين الشيء وضده ، وليس هذا في كلام العرب . ولو فحَم في نحو : « ظلال »<sup>(٢)</sup> لوجب أن يخرج من تسفل الكسر إلى تعصّد التفخيم ، وذلك مكروه صعب ، واللام المشددة المفتوحة حكمتها حكم المخففة

(١) الأحرف ترتيباً في سورة إبراهيم (آ ٣٤) ، البقرة (آ ٢٦٥) ، النساء (٩٠ آ) ، الفرقان (آ ١٩) ، الواقعة (آ ٦٥) ، البقرة (آ ١٧) ، آل عمران (٣٩٦) ، الأعراف (٥٢٢) .

(٢) الحرف في سورة يس (آ ٥٦) .



المفتوحة ، ففخّم لورش بعد الحروف المذكورة نحو : « طلّتم ، وظلّلنا وصلّى »<sup>(١)</sup> وشبهه .

وقد قرأت في المشددة بعد الطاء لورش بالترقيق كالجماعة ، والتغليظ أقيس ، وهو ظاهر النص . فأما اللام الناكنة فهي مرقّقة لجميع القراء على كل حال ، وهو الأصل ، سوى « صلصال »<sup>(٢)</sup> ، فقد روي عن ورش تغليظ اللام الأولى فيه ، لأجل كون اللام بين حرفي ( ب / ٥٦ ) الإطباق ، ولا نظير له . فذلك ممّا يقوي التغليظ ، ليعمل اللسان عملاً واحداً ، وروي عنه ترقيقها ، وبالوجهين أخذ ، والترقيق هو الأصل ، وعليه جماعة القراء . وقد كان<sup>(٣)</sup> يلزم من غلظ « صلصال » أن يغلظ اللام من « خلق »<sup>(٤)</sup> لوقوعها بين حرفي استعلاء . وقد روي ، ولم أقرأ به . وبالترقيق قرأت في لقوة اللام بالحركة وضعفها بالسكون في « صلصال » ، فأعرفه<sup>(٥)</sup> .



- 
- (١) الحرف الثاني في سورة البقرة (٥٧ ت) ، القيامة (٣١ ت) .  
 (٢) الحرف في سورة الحجر (٢٦ ت) .  
 (٣) لفظ « كان » سقط من : ص .  
 (٤) الحرف في سورة البقرة (٢٩ ت) .  
 (٥) ص : « فأعرف الأصل » ، انظر ما تقدّم في التبصرة ١/٤٩ ، والتيسير ٥٨ ، والنشر ١٠٧/٢ .

## باب

## حكم الوقف على اللام

اعلم أن اللام ، إذا فتحّت في الوصل لورش ، للعة التي ذكرنا ، من كون حرف الإطباق قبلها ، وكانت اللام متطرة ، فلك في الوقف عليها وجهان : إن شئت فحتمت كما وصلت ، وإن شئت رقتت لأنها تصير ساكنة ، والساكنة لا تنفخ من حرف الإطباق إلا ما ذكرنا « من صلصال » [ ولا يُقاس عليه لأن اللام من « صلصال » ]<sup>(١)</sup> بين حرفي الإطباق ، وليس كذلك غيره ، فتقف لورش على : « فصل ، وتصل »<sup>(٢)</sup> بالتنخيم ، لأن الوقف عارض ، فتجرها لورش في الوقف مجرى حالها في الوصل ، فهو قياس . وإن شئت وقفت بالترقيق ، لأنها سكتت ، والساكن<sup>(٣)</sup> لا يفتح بعد حرف الإطباق في « صلصال » ، و « صلصال » ليس بمنزلة « فصل ، وتصل » ، لأن فيه حرفي إطباق وليس في « فصل ، وتصل » . وهذا جار على قياس ما ذكرنا في الراءات ، فابن عليه .

واعلم أن اللام المفتوحة المنفخمة ، بعد الصاد ، إذا وقعت رأس آية في قراءة ورش ، رقتت ، لأنه يقرؤها بين اللفظين في الألف ، ولا يمكن ذلك حتى تنحو باللام بين اللفظين في الألف أيضاً ، وبين اللفظين إمالة ضعيفة ، ولا تجتمع الإمالة والتنخيم في حرف ، فلا بد أن ترقق اللام فيه كسائر اللامات ، وذلك إذا كانت رأس آية ، وذلك نحو : (عَبْدًا إِذَا صَلَّى) « الملق ١٠ » ، ونحو : (وذكر اسم ربّه

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) أول الحرفين في سورة الكوثر (٢٦) ، والثاني في التوبة (٨٤) .

(٣) ص : « والساكنة »

فصلّى) « الأعلى ١٥ » ونحو : ( فلا صدّقَ ولا صلّى ) « القيامة ٣١ » يقرأ ذلك بين اللفظين ، كما يفعل في رؤوس الآي كلها ، إذا كانت من ذوات الياء ، فإذا قرأه بين اللفظين رفقت اللام ، إذ لا يمكن أن يقرأ الألف بين اللفظين ، فيقرأ بها من الياء ، حتى تقرب الفتحة ، التي قبلها ، نحو الكسر ، ولا يمكن اجتماع تفخيم وكسر ، فلا بدّ من ترقيق اللام لما ذكرنا لورش .

فأما غير ورش ، ممّن يثرق اللام على كلّ حال ، فهو يرققها قرأه بين اللفظين أو لم يقرأ بذلك . وقد ذكرنا الإمالات في « كتاب الرءاءات » بأشبع [ من (١) هذا ، وفي الذي ذكرنا في هذا الكتاب كفاية إن شاء الله .

قال أبو محمد : وكل ما أغفلنا الكلام عليه ، من الأصول المذكورة في كتاب « التبصرة » فعلة ذلك جارية على ما ذكرنا ، ومقيسة على ما بيننا (٢) . فقد اجتهدت فيما ذكرت ، وبيّنت ما استطعت ، والكلام لله جلّ ذكره ، فلست أنكر أن أكون قد أغفلت أشياء ، لم أذكر عليها ، لكنها ترجع في عللها إلى قياس ما ذكرنا ، فقيس ما لم نذكره على ما ذكرت فهو الأكثر والأعم ، والذي أغفلت هو الأقل ، إن كنت أغفلت شيئاً من ذلك ، ولم أترك شيئاً من ذلك عن عمد .

تمّ الجزء الرابع بتمام علل الأصول المذكورة في كتاب « التبصرة » والحمد لله ربّ العالمين .

(١) من ههنا وقع سقط بمقدار ورقة من نسخة الأصل استدركت من : ص ٤١ .

(٢) التبصرة ١/٤٩ ، والتيسير ٥٨ ، والنشر ١١٥/٢

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ذكر علل اختلاف القراء فيما قلَّ دوره من الحروف

فَمِنْ ذَلِكَ سُورَةُ الْبَقْرَةِ ، وَهِيَ مَدَنِيَّةٌ ، وَكُلُّ مَا فِيهَا « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا » (١) فَهُوَ مَدَنِيٌّ ، وَهِيَ مِائَتَا آيَةٍ وَخَمْسٌ وَثَمَانُونَ آيَةً فِي الْمَدَنِيِّ وَسِتٌّ فِي الْكُوفِيِّ .

« ١ » قَوْلُهُ : ( وَمَا يَخْدَعُونَ ) قَرَأَ الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ عَامِرٍ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَإِسْكَانِ الْخَاءِ (٢) ، مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِضَمِّ الْيَاءِ ، وَبِأَلْفٍ بَعْدَ الْخَاءِ ، وَكَسْرِ الدَّالِ (٣) .

« ٢ » وَعِلَّةُ مَنْ قَرَأَهُ بِغَيْرِ أَلْفٍ أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ حَكَّوْا : خَادَعٌ وَخَدَعٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَالْمَفَاعِلَةُ قَدْ تَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ (٤) كَقَوْلِهِمْ : دَاوَيْتُ الْعَلِيلَ ، وَعَاقَبْتُ اللَّصَّ ، فَلَمَّا كَانَ « خَادَعٌ وَخَدَعٌ » ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ اخْتَارَ « خَدَعٌ » فَحَمَلَهُ عَلَى مَعْنَى الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ بِمَعْنَى « يَخْدَعُونَ » ، وَلَمْ يَحْمَلْهُ عَلَى اللَّفْظِ ، فَيَبِّينَ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ مَحْمُولٌ عَلَى « يَخْدَعُونَ » . وَأَيْضاً فَإِنَّ « فَعَلَ » أَخْصَرُ بِالْوَاحِدِ مِنْ فَاعِلٍ إِذْ « فَاعَلَ » أَكْثَرَ مَا يَكُونُ مِنْ اثْنَيْنِ ، وَيُتَّقَوِّي هَذَا الْمَعْنَى أَنَّ مَخَادَعَتَهُمْ ، إِنَّمَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ، وَلَمْ (٥) يَكُنْ مِنَ النَّبِيِّ وَالْمُؤْمِنِينَ لَهُمْ مَخَادَعَةٌ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ وَاحِدٍ بِمَعْنَى « يَخْدَعُونَ » ،

(١) الحرف هو (١٠٤٦) .

(٢) قوله : « وإسكان الخاء » سقط من : ص .

(٣) التبصرة ٤٩/ب ، والتيسير ٧٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل

الأمصار ٢/ب ، والنشر ٢/٢٠٠

(٤) ل : « أحد » وتصويبه من : ص .

(٥) ص : « بقولهم آمنا ولم » .

فجرى الثاني على معنى الأول ، ويدلّ على ذلك قوله لنيه عليه السلام : ( وإن يُريدوا أن يَخدعوك ) « الأفعال ٦٢ » فالخداع منهم خاصة كان<sup>(١)</sup> ، وقد أجمعوا على : ( وهو خادِعُهُمْ ) « النساء ١٤٢ » من « خدع »<sup>(٢)</sup> ، وأيضاً فإن الإخبار جرى عنهم في صدر الآية بالخداعة لله ، فيبعد أن تنفي عنهم تلك الخداعة التي أوجبها لهم ، وأخبرنا عنهم بالخداعة في صدر الآية • ومعنى « يَخدعون الله » أي : أولياء الله وأنبياء الله<sup>(٣)</sup> ، ومعنى الخداع إظهار خلاف ما في النفس<sup>(٤)</sup> ، والنبيّ والمؤمنون لا يفعلون معهم هذا<sup>(٥)</sup> .

« ٣ » وعلّة من قرأه بألف إنما لمّا كان « يَخادعون ويَخدعون » في اللغة بمعنى واحد أجرى الثاني على لفظ الأول إذ<sup>(٦)</sup> معناهما « يَخدعون أولياء الله » ، فذلك أحسن في المطابقة والمشاكلة بين الكلمتين ، أن تكونا بلفظ واحد • وأيضاً فإن المبرّد قال : معناه « وما يَخادعون بتلك الخداعة المذكورة أولاً إلا أنفسهم ، إذ وبالها راجع عليهم »<sup>(٧)</sup> فوجب ألا يختلف اللفظ ، لأن الثاني هو الأول • وقد قال أبو عمرو : ليس أحد يخدع نفسه ، وإنما يَخادعها ، فوجب أن يقرأ : « وما يَخادعون إلا أنفسهم » إذ لا يَخدعون أنفسهم [ إنما يَخادعونها ]<sup>(٨)</sup> .

قال أبو محمد : وقراءة من قرأ بغير ألف أقوى في نفسي ، لأن الخداع فِعْلٌ

(١) زاد المسير ٣/٣٧٦ ، وتفسير ابن كثير ٢/٣٢٣

(٢) زاد المسير ٢/٢٣١ ، والنشر ٢/٢٠٠

(٣) ذكره ابن الجوزي عن الزجاج في زاد المسير ١/٢٩ ، انظر أيضاً تفسير

ابن كثير ١/٤٨

(٤) زاد المسير ١/٣٠ ، وتفسير النسفي ١/١٩ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٨

(٥) زاد المسير ٢/٢٣١

(٦) لفظ « إذ » سقط من : ص .

(٧) أورد هذا المعنى ابن الجوزي بنص قريب غير معزو في زاد المسير ١/٣٠

وكذلك ابن قتيبة في تفسير غريب القرآن ٤٠ ، وانظر تفسير النسفي ١/١٩

(٨) تكملة موضحة من : ص .

قد<sup>(١)</sup> يَقع وقد لا يقع . والخَدَّع فعل وقع بلا شك ، فإذا قرأت : «وما يَخْدعون» أخبرت عن فعل وقع بهم بلا شك ، وكذلك هو إذا قرأت : « وما يَخْدعون » جاز أن يكون لم تقع بهم المخادعة ، وأن تكون قد وقعت ، ف « يَخْدعون » أمكن في المعنى . وبغير ألف قرأ الحسن وأبو جعفر ومُورِّق<sup>(٢)</sup> وقَتَادَة<sup>(٣)</sup> وأبو عبد الرحمن السُّلَمِي وطَلْحَة وابن أبي ليلى<sup>(٤)</sup> وابن أبي إسحاق<sup>(٥)</sup> والجَحْدَرِي والسُّخْتِيَانِي<sup>(٦)</sup> وعيسى بن عمر<sup>(٧)</sup> وابن إلياس<sup>(٨)</sup> وعمرو بن عبيد<sup>(٩)</sup> . قال أبو

(١) لفظ «قد» سقط من : ص .

(٢) مُورِّق بن عبد الله العَجَلِي ، روي عن ابن عمر ، وعنه عاصم الأحول ، (ت ١٠٨ هـ) ، ترجم في طبقات خليفة . . . ٥٥ ، وتاريخ الإسلام وطبقات مشاهير الاعلام ٢٠٦/٤

(٣) قَتَادَة بن دعامة ، التابعي ، أحد أئمة الحروف والتفسير ، حجة في الحديث ، وثقه ابن معين ، (ت ١٧١ هـ) ترجم في الجرح والتعديل ١٣٣/٢/٣ ، وابن سعد ٢٢٩/٧

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن ابن الفقيه التابعي ، مقريء ، مفت ، قاض ، عالم بالقرآن حدث عن أخيه عيسى والشَّعْبِي وعطاء وسواهم ، وعنه شعبة والسُّفْيَانَان ووكيع ، (ت ١٤٨ هـ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ١٧١ ، وطبقات القراء ١٦٥/٢

(٥) هو عبد الله ، بصري ، نحوي ، أخذ عنه كبار النحاة كآبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والأخفش ، (ت ١١٧ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٤/٢/٢ ، وطبقات القراء ٤١٠/١

(٦) هو أيوب بن كيسان أبو بكر ، من الطبقة الخامسة من أهل البصرة ، مولى بني عمار بن شداد ، (ت ١٣٢ هـ) ، ترجم في طبقات خليفة ٥٢٢ ، والجرح والتعديل ٢٥٥/١/١

(٧) هو الشَّقْفِي ، عرض على ابن أبي إسحاق والجَحْدَرِي ، وسمع وروي عن ابن كثير وابن مَحْبِيصن ، وعنه أحمد اللؤلؤي وهارون بن موسى والأصمعي والخليل ابن أحمد ، (ت ١٤٩ هـ) ، ترجم في مراتب النحويين ٢١ ، ونزهة الالباء ٢١ ، وطبقات المقراء ٦١٣/١

(٨) لم أقف له على ترجمة في ما راجعت من مصادر .

(٩) أبو عثمان البصري ، أحد الذين وردت عنهم رواية حروف القرآن ، رواها عن الحسن البصري وسمع منه ، وعنه بشار بن أيوب ، (ت ١٤٤ هـ) ، ترجم في طبقات القراء ٦٠٢/١

حسام : العامة عندنا [ على ]<sup>(١)</sup> « وما يخذعون » ، وهي على قراءة يحيى بن وثاب والأعمش<sup>(٢)</sup> ، وهي اختيار أبي عبيد وأبي طاهر وغيرهما .

قال أبو محمد : والقراءة الأخرى حسنة ، ويتقويها اتفاق أهل المدينة ومكة عليها ، وهي قراءة الأعرج وابن جندب وشيبة وابن أبي الزناد<sup>(٣)</sup> ومجاهد وابن محيصن وشبل<sup>(٤)</sup> .

قال أبو محمد : وحمل القراءة على معنى واحد أحسن ، وهو أن « خادع وخدع » بمعنى واحد في اللغة ، فيكون « وما يخذعون وما يخذعون » بمعنى واحد من فاعل واحد<sup>(٥)</sup> .

« ٤ » قوله : ( بما كانوا يكذبون ) قرأه الكوفيون بفتح الياء مخففاً ، وقرأه الباقون بضم الياء مشدداً<sup>(٦)</sup> .

(١) تكملة موضحة من : ص .

(٢) هو سليمان بن مهران ، تابعي ، أخذ القراءة مرضاً عن إبراهيم النخعي وزر بن حبيش وعنه عرضاً وساماً حمزة وابن أبي ليلى ، ( ت ١٤٨ هـ ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٣٤٢/٦ وطبقات القراء ٣١٥/١

(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان ، أبو محمد ، الحافظ ، سمع أباه وسهيل بن أبي صالح وغيرهما ، وأخذ القراءة مرضاً عن أبي جعفر وعن نافع رواية ، وعنه الحروف حجاج بن محمد ، ( ت ١٦٤ هـ ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ ٢٤٧ وطبقات القراء ٣٧٢/١

(٤) شبل بن عباد ، أبو داود ، مقرئ مكة ، أجل أصحاب ابن كثير ، وعرض على ابن محيصن وابن كثير ، وعنه عرضاً إسماعيل القيسني وعكرمة بن سليمان وغيرهما ، ( ت ١٦٠ هـ ) ترجم في طبقات القراء ٣٢٣/١

(٥) الحجة ٢٢٣/١ ، والحجة في القراءات السبع ٤٤ ، وزاد المير ٢٩/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٣ ، وتفسير ابن كثير ٤٨/١ ، وتفسير النسفي ١٩/١ ، وتفسير غريب القرآن ٤٠

(٦) سيأتي لهذا الحرف نظير في أول سورة الانعام ، الفقرة « ١٥ - ١٦ » ، انظر التبصرة ١/٤٩ ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢/٢٠٠

« ٥ » وعلة مَنْ خَفَّفَ أَمْرَهُ حَمَلَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، لِأَنَّهُ قَالَ تَعَالَى : ( وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ) « ٨ » فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُمْ كَاذِبُونَ فِي قَوْلِهِمْ [ (١) ] : آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ : ( ١/٥٧ ) فَقَالَ : وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ، أَي : مَا هُمْ بِصَادِقِينَ فِي قَوْلِهِمْ ، ثُمَّ قَالَ : ( وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ) أَي بِكَذِبِهِمْ فِي قَوْلِهِمْ : آمَنَّا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَأَيْضاً فَإِنَّ التَّخْفِيفَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا بَعْدَهُ ، لِأَنَّهُ قَالَ تَعَالَى ذَكَرَهُ بَعْدَ ذَلِكَ : ( وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ) « ١٤ » فَقَوْلُهُمْ لِشَيَاطِينِهِمْ إِنَّا مَعَكُمْ ، دَلِيلٌ عَلَىٰ كَذِبِهِمْ فِي قَوْلِهِمْ لِلْمُؤْمِنِينَ : آمَنَّا ، فَحَسَنَتِ الْقِرَاءَةُ بِالتَّخْفِيفِ ، لِيَكُونَ الْكَلَامُ عَلَىٰ نِظَامٍ وَاحِدٍ ، مُطَابِقٌ لِمَا قَبْلَهُ ، وَلِمَا بَعْدَهُ . وَأَيْضاً فَلَا بُدَّ أَنْ يُرَادَ بِالْآيَةِ الْمُنَافِقُونَ أَوْ الْكَافِرُونَ ، أَوْ هُمَا جَمِيعاً . فَإِنْ أُرِيدَ (٢) الْمُنَافِقِينَ فَقَدْ قَالَ (٣) فِيهِمْ : ( وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنْ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ) « الْمُنَافِقُونَ ١ » وَإِنْ أُرِيدَ الْمُشْرِكِينَ فَقَدْ قَالَ فِيهِمْ : ( وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ . مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ) « الْمُؤْمِنُونَ ٩٠ ، ٩١ » وَإِنْ أُرِيدَهُمَا جَمِيعاً فَقَدْ أَخْبَرَنَا عَنْهُمْ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعِينَ بِالْكَذِبِ ، فَالْكَذِبُ أَوْلَىٰ بِالْآيَةِ ، وَبِالتَّخْفِيفِ قَرَأَ الْحَسَنُ [ وَأَبُو ] (٤) عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَقَتَادَةَ ، وَطَلْحَةَ ، وَابْنَ أَبِي لَيْلَى ، وَالْأَعْمَشَ ، وَعَيْسَى ابْنَ عَمِيرٍ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عُبَيْدٍ وَأَبِي طَاهِرٍ وَغَيْرِهِمَا .

« ٦ » وعلة مَنْ شَدَّدَهُ أَنَّهُ (٤) حَمَلَهُ أَيْضاً عَلَىٰ مَا قَبْلَهُ ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ جَلَّ ذَكَرَهُ قَالَ عَنْهُمْ : ( فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَرَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ) ، وَالْمَرَضُ الشُّكُّ ، وَمَنْ شُكَّ فِي شَيْءٍ فَلَمْ يَتَيَقَّنْهُ ، وَلَا أَقْرَبُ بِصِحَّتِهِ ، وَمَنْ لَا يَقْرَبُ بِالشَّيْءِ ، وَلَا آمَنَ بِصِحَّتِهِ ، فَقَدْ كَذَبَ بِهِ وَجَحَدَهُ ، فَهِيَ مَكْذُوبُونَ لَا كَاذِبُونَ . وَأَيْضاً فَإِنَّ التَّكْذِيبَ أَعْمٌ مِنَ الْكَذِبِ ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَذَبَ صَادِقًا فَقَدْ كَذَبَ فِي فِعْلِهِ ، وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ كَذَبَ

(١) انتهى استدراك ما سقط في الأصل من نسخة «ص» .

(٢) فاعل « أراد » هنا وكذلك « قال » في الجملة التالية ضمير مستتر يعود

على لفظ الجلالة سبحانه وتعالى كما هو واضح في أول الفقرة .

(٣) تكلمة لازمة من : ص .

(٤) ب : «أن» ورجحت ما في : ص .



مكذباً لغيره ، فحمل اللفظ ، على ما يعمُّ المعنيتين ، أولى من حمله [ على ] (١) ما يخصُّ أحد المعنيين . وقد قال أبو عمرو : إنما عوقبوا على التكذيب للنبي ، وما جاءوا به ، لم يعاقبوا على الكذب ، ورؤي نحوه عن ابن عباس (٢) . وبالتشديد قرأ الأعرج وأبو جعفر يزيد وشيبة ومجاهد وأبو رجاء وشبل ، وهو اختيار أبي حاتم ، وقال أبو حاتم : قراءة العامة عندنا بالتشديد . قال : والتثقيل أحبُّ إليّ ، مع ما أنها قراءة أهل المدينة ومكة . قال أبو محمد : والقراءتان متداخلتان . ترجع إلى معنى واحد ، لأن من كذب رسالة الرسل وحجة النبوة فهو كاذب على الله ، ومن كذب على الله وجحد تنزيله فهو مكذب بما أنزل الله . قال أبو محمد : والتشديد أقوى في نفسي ( ٥٧/ب ) لأنه يتضمن معنى التخفيف . والتخفيف لا يتضمن معنى التشديد ولأنها قراءة أهل المدينة ومكة (٣) .

« ٧ » قوله : ( قيل ) وأخواتها ، قال أبو محمد : اختلف القراء في إشمام الضمِّ في أوائل ستة أفعال قد اعتلت عيناتها ، وقلبت حركتها على ما قبلها ، فسكنت العينات ، وقلبت ما فيه واو ياءات ، لانكسار ما قبلها ، وتلك الأفعال : « سيء ، وسيق ، وحيل ، وجيء ، وقيل ، وغيض » (٤) . فقرأ هشام والكسائي بإشمام الضمِّ في أوائلها ، وقرأ ابن ذكوان بالإشمام في أول « سيء ، وسيئت » (٥) ، وسيق ، وحيل » وقرأ نافع بالإشمام في « سيء ، وسيئت » خاصة ،

(١) نكلمة لازمة من : ص .

(٢) ذكر الطبري هذا الوجه من التفسير غير معزو انظر تفسيره ٢٨٤/١ ،

والحجة في علل القراءات السبع ٢٥٣/١ ، ٢٥٥ .

(٣) الحجة في علل القراءات السبع ٢٤٦/١ ، والحجة في القراءات السبع ٤٥ ، والمختار في معاني أهل القراءات ٢/ب والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٣ ، وتفسير

ابن كثير ٤٨/١ وتفسير النسفي ١٩/١

(٤) الاحرف على ترتيبها في سورة هود (٧٧ آ) ، الزمر (٧١ آ) ، سبأ (٥٤ آ) .

(٥) هود (٤٤ آ) .

(٥) الحرف في سورة الملك (٢٧ آ) .

وبالكسر في باقيها . وقرأ الباقون بالكسر في أوائل جميعها<sup>(١)</sup> .

« ٨ » وحجة مَنْ قرأ بالإشمام ، في أوائل هذه الأفعال الستة ، أصلها أن تكون مضمومة ، لأنها أفعال لم يُسمَّ فاعلها ، منها أربعة ، أصل الثاني منها واو ، وهي « سيء ، وسيق ، وحيل ، وقيل » ، ومنها فعلان ، أصل الثاني منها ياء وهما « غييض ، وجيء » ، وأصلها : « سوي » ، وقول ، وحول ، وسوق ، وغييض ، وجيء » ثم أُلقيت حركة الثاني منها على الأول<sup>(٢)</sup> فانكسر ، وحذفت ضمته ، وسكن الثاني [ منها ]<sup>(٣)</sup> ، ورجعت الواو إلى الياء ، لانكسار ما قبلها وسكونها . فمن أشم أوائلها الضمَّ أراد ، أن يبيِّن ، أن أصل أوائلها الضم ، كما أن مَنْ أمال الألف ، في « رمى ، وقضى »<sup>(٤)</sup> ونحوه ، أراد أن يبيِّن ، أن أصل الألف الياء ، ومن شأن العرب في كثير من كلامها المحافظة على بقاء ما يدل على الأصول . وأيضاً فإنها أفعال بُنيت للمفعول . فمنَّ أشمَّ أراد ، أن يُبقي في الفعل ما يدل على أنه مبني للمفعول لا للفاعل .

« ٩ » وعلّة من كسر أوائلها أنه أتى بها على ، ماوجب لها من الاعتلال ، كما أتى مَنْ لم يمل « رمى ، وقضى » ونحوه ، بالألف والفتح ، على ماوجب لهما من الاعتلال .

« ١٠ » فإن قيل : فلم أجمعت العرب على ترك الإشارة في « قتل ، وبيع » وأصل حركة الأول فيهما الفتح ، والضم والكسر ليسا بأصل فيهما . وكذلك أجمعوا على ترك الإشارة إلى ضمة الواو ، التي كانت في أصل « يقوم ، ويقول » ، وأصلهما الضم ، فنقلت الضمة ، التي على الواو ، إلى ما قبلها ، وسكنت الواو . وكذلك أجمعوا على ترك الإشارة إلى كسرة الياء في « يبيع ، ويكيل » وأصلهما الكسرة ، ثم نقلت الكسرة إلى الحرف الذي قبلهما ، وسكنت الياء فيهما ؛

(١) التبصرة . ١/٥ ، والتيسير ٧٢ ، وزاد المسير ٣١/١ ، والنشر ٢٠٠/٢ .

(٢) ب : « الأولى » وتصويبه من : ص .

(٣) تكملة موضحة من : ص .

(٤) أول الحرفين في سورة الانفال (١٧٦) ، والثاني في البقرة (١١٧٦) .

« ١١ » فالجواب أن الحركة ، التي كانت على هذه الحروف ، باقية (٥٨/أ) في الكلمة لم تحذف ، وهي ضمة القاف في « يقوم ، ويقول » وكسرة الياء والكاف في « يبيع ، ويكيل » ، فلما كانت الحركة باقية لم تحتج إلى الإشارة . إنما تقع الإشارة لتدلّ على الحركة المحذوفة من الكلام . فلما كانت ضمة<sup>(١)</sup> أوائل الأفعال الستة محذوفة ، أتى بالإشارة ، لتدلّ على الحركة المحذوفة من الكلام . فأما من أشمّ الضمّ في بعضها ، وتركه في بعض ، فإنه قرأ على ما نقل ، وجمع بين اللغتين ، إذ الإشارة وتركها لغتان فاشيتان مشهورتان .

« ١٢ » فإن قيل : هل تسمع هذه الإشارة أو لا تسمع ، وهل تترى أو لا تترى ، وهل تحكم على الحرف الأول ، الذي معه الإشارة ، بالضمّ أو بالكسر ؟

« ١٣ » فالجواب أن الإشارة إلى الضمّ ، في هذه الأفعال ، تسمع ، وتترى في نفس الحرف الأول ، والحرف الأول مكسور ، ومع<sup>(٢)</sup> ذلك الكسر إشارة إلى الضمّ ، تخالطه ، كما أن الحرف المتحرك المثال ، لإمالة فيه ، تسمع وتترى في نفس الحرف المثال ، والمثال مفتوح ، ومع<sup>(٣)</sup> ذلك الفتح إشارة إلى الكسر تخالطه ، لتقريب الألف<sup>(٤)</sup> ، التي من أجلها وقعت الإمالة ، إلى الياء ، وكذلك تقريب<sup>(٥)</sup> الألف المثالة إلى الياء في حال الإمالة تسمع وتترى<sup>(٥)</sup> لأنها ليست بحركة ، وليس الحرف الأول من هذه الأفعال بمضموم ، إنما هو مكسور ، يخالط كسرتة شيء من ضمّ يسمع ، كما أن الحرف ، المفتوح المال ، حكمه الفتح ، ويخالط فتحه شيء من كسرة ، يسمع . فبالحرف المال يشبه هذه الإشارة إلى الضمّ ، في هذه الأفعال ، سيويه<sup>(٦)</sup> وغيره ، ألا تترى أن أوائل هذه الأفعال ، لو

(١) ص : « ضمة هذه الأفعال » .

(٢) ب : « مع » وبواو العطف صوابه كما في : ص .

(٣) ب : « لتقرب بالألف » وتصويبه من : ص .

(٤) ب : « تقرب » وتصويبه من : ص .

(٥) ص : « ولا تترى » .

(٦) كتاب سيويه ٣١١/٢

كانت مضمومة ، أو الضم أغلب عليها ، لانقلبت الياءات واوات ، إذ ليس في كلام العرب ياء ساكنة قبلها ضمة . فلولا أن الحرف الأول مكسور ما ثبت لفظ الياء فيهن ، ويدلّ على ذلك أن بعض العرب يترك أوائل هذه الأفعال على ضمته ، التي وجبت له ، وهو فعل ما لم يَسَمَّ فاعله . فإذا فعل ذلك أتى بالواو في جميعها فقال : « قول ، وحول ، وسوق » ونحوه .

قال أبو محمد : والكسر أولاهما عندي ، كما كان الفتح أولى من الإمالة . وقد قرأ بإشمام الضمّ فيها الحسن ويحيى بن يعمر والأعمش . وقرأ بالكسر الأعرج وأبو جعفر يزيد وشيبة (٥٨/ب) وأيوب<sup>(١)</sup> وعيسى<sup>(٢)</sup> وشبيل وأهل مكة ، وهو اختيار أبي عبيد وأبي حاتم وأبي طاهر . قال أبو طاهر : الكسر سنن العربية . وقال أبو حاتم : الكسر قراءة<sup>(٣)</sup> العامة في جميع ذلك ، وهي في اللغات أفشى ، وفي الآثار أكثر ، وعلى الألسنة أخفّ ، وفي قياس النحو أجود .

قال أبو محمد : فأما ما وقع من هذا من المصادر فلا يجوز فيه إشارة إلى ضم البتة ، وذلك قوله : ( وأقوم قبلا ) « المزمّل ٦ » و ( إلابلا سلا ) « الواقعة ٢٦ » و ( قبيله يارب ) « الزخرف ٨٨ » و ( من أصدق من الله قبلا )<sup>(٤)</sup> « النساء ١٢٢ » . وإنما وجب ذلك ، لأنها مصادر ، لا أصل لأوائلها في الضم<sup>(٥)</sup> .



## الوقف على لام المعرفة

« ١٤ » كان كخلف ، عن حمزة ، يقف على لام المعرفة ، إذا كان بعدها همزة .

- (١) هو السخيتاني .  
 (٢) هو ابن عمر الثقفي .  
 (٣) ب : « في قراءة » ولا وجه بالجار كما في : ص .  
 (٤) قوله : « وإلابلا ... من الله قبلا » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٥) الحجة ٢٥٥/١ ، والحجة في القراءات السبع ٤٥ ، وزاد المسير ٣١/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٣/ب .

وقفه خفيفة ، نحو : « الأولى ، والآخرة »<sup>(١)</sup> وشبهه حيث وقع ، ولم يفعل ذلك الباقون<sup>(٢)</sup> .

« ١٥ » وعلّة الوقف فيه أن الهمزة حرف ثقيل ، بعيد المخرج ، وحكمته في هذه الأشياء الابتداء به ، لأن لام المعرفة زائدة ، فوقف على لام المعرفة ليستفرغ القوة ، في النطق بالهمزة مبتدئاً ، وليشعر أن الهمزة ، حقها الابتداء بها وما قبلها زائد ، داخل عليها ، فكان لام المعرفة كلمة ، وما فيه الهمزة كلمة ، وقد أتى الوقف على لام المعرفة في أشعار العرب مع غير الهمزة<sup>(٣)</sup> . وعلّة من وصل أنه أجرى لام المعرفة مع الهمزة ، كمجراها مع سائر الحروف ، لأنها متصلة بما بعدها ، لا يوقف عليها وقفا منفصلاً بسكّنت ، ويقوّي ذلك قراءة من قرأ بإلقاء حركة الهمزة على اللام ، فلولا أن اللام ، متصلة بما بعدها ، لما<sup>(٤)</sup> ألقى عليها حركة الهمزة ، ويقوّي اتصال<sup>(٥)</sup> لام المعرفة [ بنا ]<sup>(٦)</sup> بعدها أيضاً إدغامها في أربعة عشر حرفاً ، مما تدخل عليه . فلو كانت منفصلة ما جاز إدغامها . وأيضاً فإنه أخف ، وعليه سائر اللغات ، وهو إجماع القراء ، وعليه الصدر الأول من الصحابة والتابعين . فما روي عن أحدٍ منهم أنه وقف على لام التعريف ، إلا ما نقله حمزة من ذلك في رواية خُلف عنه ، وروايته مقبولة لثقتّه وعدالته ، لكن الاختيار ترك الوقف لما ذكرنا<sup>(٧)</sup> .



- (١) أول الحرفين في سورة طه (٢١ ت) ، والثاني في البقرة (٤ ت) .  
 (٢) التبصرة ١/٥٠ ، والتيسير ٦٢ ، والنشر ٤١٣/١  
 (٣) كتاب سيويه ٧٣/٢ ، والحجة ٩١/١ ، والخصائص ٢٩١/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٧١  
 (٤) ب : « ما » ورجحت إضافة الجار ، وسقط الثاني من : ص .  
 (٥) ب : « الضا » وتصويبه من : ص .  
 (٦) تكملة لازمة من : ص .  
 (٧) منع ابن الأنباري الوقف على لام التعريف ونفى أن يكون من مذهب القراء أو من مذهب فصحاء العرب ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٧١ . وانظر التيسير ٦٢ ، والنشر ٤١٣/١ ، والحجة ٢٩٥/١

## الوقف على الياء من (( شيء )) (١)

« ١٦ » قرأ حمزة بوقفة خفيفة على الياء من « شيء » حيث وقع على أي حله (أ/٥٩) كان من الإعراب ، يقف ثم يهزم . وقرأ الباقون بغير وقف ، غير أن ورشاً بمدّ الياء ، على ما ذكرنا عنه في أبواب المد . وعلّة الوقف على الياء ، وتركه كالمعلّة في الوقف على لام التعريف ، والاختيار ترك الوقف للمعلّة التي تقدّمّت (٢) .

« ١٧ » قوله : « وهي : وهو ، وفهي ، ولهي ، وثمّ هو » (٣) ، قرأ ذلك أبو عمرو والكسائي وقالون بإسكان الهاء ، حيث وقع ، إذا كان قبل الهاء واو أو فاء أو لام أو ثم ، وقرأ الباقون بضم الهاء من « هو » وكسرها من « هي » ، غير أن أبا عمرو ضمّ الهاء في « ثم هو » كاليقين (٤) .

وعلّة من أسكن الهاء أنها ، لما اتصلت بما قبلها من واو أو فاء أو لام ، وكانت لا تنفصل منها ، صارت كلمة واحدة ، فخففت الكلمة ، فأسكن الوسط وشبهها بتخفيف العرب لعضد وعجز ، فهو كلفظ « عضد » فخففت كما يخففت « عضدا » ، وهي لغة مشهورة مستعملة ، يقولون : عضد وعجز ، فيسكنون استخفافاً . وأيضاً فإن الهاء ، لما توسّطت مضمومة ، بين واوين ، وبين واو وياء ، ثقل ذلك ، وصار كأنه ثلاث ضمات في « وهو » ، وكسرتان وضمة في « هي » ، فأسكن الهاء لذلك استخفافاً (٥) .

(١) الحرف في سورة البقرة (٢٠ آ) .

(٢) التبصرة ١/٥٠ ، والتيسير ٦٢ ، والنشر ١/٤١٣ ، والحجة ١/٢٩٥ ،

والحجة في القراءات السبع ٤٨

(٣) هذه الأحرف على ترتيبها في سورة الحج (٤٨ آ) ، البقرة (٢٩ آ) ، الفرقان

(٥ آ) ، العنكبوت (٦٤ آ) ، القصص (٦١ آ) . وسيأتي ذكر ثانيها في سورة الحج ،

الفقرة «٦٤» .

(٤) التبصرة ٥٠/أب ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢/٢٠٢

(٥) كتاب سيبويه ٢/٣٠٨

« ١٨ » وعلة مَنْ حرك الهاء أنه أبقاها على أصلها قبل دخول الحرف [عليها] (١) لأنه عارض ، لا يلزمها في كل موضع . وأيضا فإن الهاء في تقدير الابتداء بها ، لأن الحرف الذي (٢) قبلها زائد ، والابتداء فيها لا يجوز إلا مع حركتها ، فحملها على حكم الابتداء [بها] (٣) وحكم لها ، مع هذه الحروف على حالها ، عند عدمهن . فأما اختصاص أبي عمرو بالضم مع « ثم هو » ، وبالإسكان مع الواو ، والفاء واللام ، فإنه لمّا رأى الواو والفاء واللام لا يوقف عليهن ، ولا ينفصلن من الهاء ، أجرى (٤) الهاء مجرى الضاد من « عضد » إذ لا ينفصل من العين ، فأسكن . ولمّا رأى « ثم » تنفصل ، ويوقف عليها ، ويتبدأ بها ، أجرى الهاء مجراها في الابتداء فضّمها . فأما من أسكن مع « ثم » فإنه ، لمّا كانت كلها حروف عطف ، حملها محملا واجدا (٥) . والاختيار في ذلك حركة الهاء في جميعها ، لأنه الأصل ، ولأن ما قبل الهاء زائد ، ولأن الهاء في نية الابتداء بها ، ولأن عليه جماعة القراء ، والإسكان لغة مشهورة حسنة .

« ١٩ » قوله : ( فأزكّهما ) قرأ حمزة بألف مخففة ، وقرأه الباقون بغير ألف مشدّد (٦) .

وعلة مَنْ قرأ بالألف أنه جمعه من الزوال ، وهو التنحية ، واتبع في ذلك مطابقة معنى ما قبله على (ب/٥٩) الضد ، وذلك أنه قال تعالى ذكره لآدم : ( اسكن أنت وزوجك الجنة ) « ٣٥ » فأمرهما بالثبات في الجنة ، وضد الثبات الزوال . فسعى

(١) تكلمة موضحة من : ص .

(٢) ب : « التي » وتصويبه من : ص .

(٣) تكلمة موافقة من : ص .

(٤) ب : « جرى » وتصويبه من : ص .

(٥) التبصرة . ٥/٥٠ ، والتيسير ٧٢ ، والنشر ٢/٢٠٢ ، والحجة ١/٣٠٨ ،  
والحجة في القراءات السبع ٥٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٧ ، وكتاب  
سيبويه ٢/٣٠٨

(٦) التبصرة . ٥/ب ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢/٢٠٣

إليس اللعين فأزالهما بالمعصية عن المكان الذي أمرهما الله بالثبات فيه مع الطاعة ، فكان الزوال به أليق ، لما ذكرنا . وأيضاً فإنه مطابق لما بعده في المعنى لأن بعده ( فأخرجهما مما كانا فيه ) والخروج عن المكان هو الزوال عنه . فلفظُ الخروج عن الجنة يدل على الزوال عنها ، وبذلك قرأ الحسن والأعرج وطلحة (١) .

« ٢٠ » وعلة من قرأ بغير ألف الإجماع في قولهم : ( إنما استفرغهم الشيطان ) « آل عمران ١٥٥ » أي : أكسبهم الزلة ، فليس للشيطان قدرة على زوال أحد من مكان إلى مكان . إنما قدرته على إدخال الإنسان في الزلل ، فيكون ذلك سبباً إلى زواله من مكان إلى مكان بذنبه ، ويثبتي ذلك أنه قال في موضع آخر : ( فوسوس لهما الشيطان ) « الأعراف ٢٠ » ، والوسوسة إنما هي إدخالهما في الزلل بالمعصية ، وليست الوسوسة بإزالة منه لهما من مكان إلى مكان . إنما هي تزوين فعل المعصية ، وهي الزلة لا الزوال . وأيضاً فإنه قد يحتمل أن يكون معنى « فأزالهما » من : زلّ عن المكان ، إذا تنحى عنه ، فيكون في المعنى كقراءة من قرأ بألف من الزوال ، والاختيار القراءة بغير ألف ، لما ذكرنا من العلة ، ولأنه قد يكون بمعنى « فأزالهما » فيتفق معنى القراءتين ، ولأنه إجماع من القراء غير حمزة ، ولأنه مروى عن ابن عباس ، وبه قرأ أبو جعفر يزيد وشيبة ، وأبو عبد الرحمن السلكي وقتادة ومجاهد وابن أبي إسحاق ، وهي قراءة أهل المدينة ، وأهل مكة ، وهو اختيار أبي حاتم وأبي عبيد . قال أبو عبيد من قرأ بغير ألف ذهب إلى الزلل في الدين كقوله : ( فنزلّ قدّم بعد ثبوتها ) « النحل ٩٤ » ومن خفف أراد إزالتها عن موضعها (٢) .

« ٢١ » قوله : ( فتلقى آدم من ربه كلمات ) قرأه ابن كثير بنصب

(١) تفسير ابن كثير ٨٠/١ .

(٢) الحجة في القراءات السبع ٥١ ، وزاد المسير ٦٧/١ ، وتفسير ابن كثير ٨٠/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ١/٦ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٥ .



« آدم » ورفع « كلمات » ، وقرأه الباقون برفع آدم ، ونصب « الكلمات »  
والنساء مكسورة في حال النصب ، على سنن العربية<sup>(١)</sup> .

وعلة مَنْ نصب « آدم » ورفع « الكلمات » أنه جعل « الكلمات »  
استنقذت° « آدم » بتوفيق الله له ، لقوله إياها ، والدشعاء بها ، فتاب الله عليه .  
وأيضاً فإنه لما كان الله ، جلّ ذكره ، من أجل الكلمات تاب الله عليه ، بتوفيقه إياه  
لقوله لها<sup>(٢)</sup> ، كانت هي التي أنقذته ، ويسرت له التوبة من الله ، فهي الفاعلة ، وهو  
المستنقذ بها ، وكان الأصل أن يقال على هذه القراءة : فتلقّت آدم من ربه  
كلمات لكن لما كان<sup>(٣)</sup> بُعد ما بين المؤنث وفعله حسن حذف علامة التأنيث ،  
وهو أصل يجري في كل القرآن ، إذا جاء فعل المؤنث بغير علامة . وقيل : إنما  
ذكر ، لأنه محمول على المعنى ، لأن الكلام والكلمات واحد ، فحمل على الكلام  
فذكر . وقيل : ذكر لأن تأنيث الكلمات غير حقيقي ، إذ لا ذكر لها من لفظها ،  
وبذلك قرأ ابن عباس ومجاهد وأهل مكة<sup>(٤)</sup> .

« ٢٢ » وعلة من قرأ برفع « آدم » ونصب « الكلمات » أنه جعل  
« آدم » هو الذي تلقى الكلمات ، لأنه هو الذي قبلها ودعا بها ، وعمل  
بها ، فتاب الله عليه . فهو الفاعل لقبوله الكلمات ، فالمعنى على ذلك ، وهو الخطاب ،  
وفي تقديم « آدم » على الكلمات تقوية أنه الفاعل . وقد قال أبو عبيد في معنى  
« فتلقى آدم من ربه كلمات » معناه : قبلها ، فإذا كان آدم قابلاً للكلام مقبولاً ،  
فهو المفعول وآدم الفاعل ، وعليها الجماعة ، وهي قراءة الحسن والأعرج وشيبة  
وأهل المدينة وعيسى بن عمر والأعمش ، وهي قراءة العامة ، وهي اختيار أبي

(١) التبصرة . ٥/ب ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢/٢٠٣ .

(٢) ب : « لقولها » ورجحت ما في : ص .

(٣) لفظ « كان » سقط من : ص .

(٤) تفسير النسفي ١/٤٣ .

عبيد وغيره (١) .

« ٢٣ » قوله : ( ولا يُقْبَل ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتاء ، وقرأه

الباقون بالياء (٢) .

وعلة مَنْ قرأه بالتاء انه أثبت لتأنيث لفظ الشفاعة ، فهو ظاهر التلاوة ،  
وبه قرأ الأعرج وابن محيصين وأهل مكة ، وهو الأصل .

« ٢٤ » وعلة من قرأه بالياء أنه ذكر لأربع علل : الأولى أنه [ لما ] (٣)  
فرّق بين المؤنث وفعله ، قام التفريق مقام التأنيث ، وحسن التذكير . والثانية  
أنه لما كان تأنيث الشفاعة غير حقيقي ، إذ لا ذكر لها من لفظها ذكر ، لأن  
التذكير هو الأصل ، والتأنيث داخل [ عليه ] (٤) أبداً . والثالثة أنه لما كان  
الشفاعة والشفيع بمعنى واحد ، حمل التذكير على الشفيع . والرابعة أن ابن  
مسعود وابن عباس قالا : إذا اختلفتم في الياء والتاء فأجعلوها ياء (٥) . وذكر أبو  
عبيد عن ابن مسعود أنه قال : ذكروا القرآن ، وإذا اختلفتم في الياء والتاء  
فأجعلوها ياء (٥) ، فإنه (٦) أكثر ما جاء في القرآن ، وإذا اختلفتم في الياء والتاء  
من القراء . قال الله جل ذكره ( قد كان لكم آية ) « آل عمران ١٣ » وقال :

(١) الحجة في القراءات السبع ٥١ ، وزاد المسير ٦٩/١ ، وتفسير ابن كثير  
٨١/١ ، وتفسير النسفي ٤٣/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٦ ،  
والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٥ .

(٢) سيأتي نظير لهذا الحرف في سورة الانعام ، الفقرة « ٦-٣ » ، وانظر  
التيسير ٧٣ ، وتفسير النسفي ٤٧/١ ، والنشر ٢٠٤/٢ .

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) لم أقف على هذا الأثر في ما رجعت إليه من مصادر .

(٥) لم أقف على هذا الأثر في ما عدت إليه من مصادر غير ما ذكره ابن الأثير  
قوله : « القرآن ذكر فذكروه » أي أنه جليل خطير فأجلّوه انظر النهاية في غريب  
الحديث والأثر ١٦٣/٢ .

(٦) ص : « وأيضاً فإنه » .

( قد جاءكم بيّنة ) « الأنعام ١٥٣ » وقال : ( وأخذ الذين ظلموا الصيحة ) « هود ٦٧ » وقال : ( لولا أن تداركه نعمة ) « القلم ٤٩ » وهو كثير ، أتى على التذكير إجماع ، فكان حمل هذا على ما أجمعوا عليه أولى . ويقوى التذكير إجماع القراء على تذكير ( ٦٠/ب ) الفعل مع ملاصقته للمؤنث في قوله : ( وقال نسوة ) « يوسف ٣٠ » وقوله : ( وإن كان طائفة ) « الأعراف ٨٧ » فإذا جاء التذكير بغير حائل فهو مع الحائل أجود وأقوى ، والاختيار الياء ، لما ذكرنا من العلة ، ولأن به قرأ أكثر القراء<sup>(١)</sup> ، وذلك حجة . وكل ما وقع مثل هذا في التأنيث والتذكير أقول : علته كلمة ( ولا يُقبل ) ، فيستغنى عن إعادة هذه العليل وتكريرها ، فاعلم ذلك .

« ٢٥ » قوله : ( وإذ واعدنا ) قرأ أبو عمرو بغير ألف ، ومثله في الأعراف وطه ، وقرأه الباقون بألف بعد الواو<sup>(٢)</sup> .

« ٢٦ » وعلة من قرأ بغير ألف إجماعهم على قوله : ( ألم يعدكم ) « طه ٨٦ » ولم يقل « يُواعدكم » فالوعد من الله ، جلّ وعزّ ، واعدّه لموسى . وأيضاً فإن المفاعلة أكثر ما تكون من اثنين بين البشر ، والوعد من الله وحده كان لموسى ، فهو منفرد بالوعد والوعيد ، وعلى ذلك جاء القرآن ، قال تعالى ذكره : ( وعدكم ) « إبراهيم ٢٢ » ، و ( إذ يعدكم ) « الأنفال ٧ » و ( النار واعدّها ) « الصحيح ٧٢ » و ( ألم يعدكم ) « طه ٨٦ » . وأيضاً فإن ظاهر اللفظ ، فيه وعد من الله لموسى ، وليس فيه وعد من موسى ، فوجب حملّه على الواحد بظاهر النص ، لأن الفعل مضاف إلى الله وحده ، وهو اختيار أبي عبيد ، وهي قراءة الحسن وأبي رجاء وأبي جعفر وشيبة وعيسى بن عمر ، وبه قرأ قتادة وابن أبي إسحاق . قال أبو حاتم : قراءة العامة عندنا « وعدنا » بغير ألف . وقال : إن الموعدة أكثر ما تكون بين المخلوقين والمتكافئين ، كل واحد يعد صاحبه .

(١) ص : «قرأ الحرميان وعاصم وابن عباس» .

(٢) سيأتي ذكر هذا الحرف في سورتي الأعراف وطه وفي هذه ، الفقرة «١٨» .

انظر التبصرة . ٥/ب ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ٢/٢٠٤ .

« ٢٧ » وعلة من قرأ بألف أنه جعل المواعدة من الله ومن موسى ، وعَدَّ الله موسى لقاءه على الطشور ليكلّمه ويناجيه ، ووعدَ موسى الله المسير لما أمره به . والمواعدة أصلها من اثنين ، وكذلك هي في المعنى ، ويجوز أن تكون المواعدة من الله جلّ ذكره وحده . فقد تأتي المفاعلة من واحد في كلام العرب . قالوا : طارقتُ النَّعْلُ ، وداويتُ العليل ، وعاقبتُ اللص ، والفعل من واحد . فيكون لفظ المواعدة من الله خاصة لموسى كمعنى « وعدنا » . فتكون القراءتان بمعنى واحد ، وليس يبعد أن تكون المواعدة في هذا من اثنين ، فيصح « واعدنا » ، لأن موسى لا بدّ أن يكون منه وعد لإتيانه ما أمر به ، فيكون من باب « واعدنا » ، أو يكون موسى كان منه قبول الوعد والسّحري لإنجازهِ<sup>(١)</sup> ، والوفاء به ، فيقوم ذلك منه مقام الوعد ، ويجري منه قبول إلى معنى المفاعلة ، فتلزم القراءة بالألف في الوجهين جميعاً . وقد قال الله : ( ولكن لا تُواعِدوهنَّ سِرّاً ) « البقرة ٢٣٥ » فأتى بالمواعدة ، لأن التواعد كان من الخاطب ومن المخطوبة ( ١/٦١ ) ، والاختيار « واعدنا » بالألف لأنه بمعنى « وعدنا » في أحد معنَييه ، ولأنه لا بدّ لموسى من وعد أو قبول ، يقوم مقام الوعد ، فتصحّ المفاعلة على الوجهين جميعاً ، ولأنه عليه أكثر القراء ، وهو اختيار أبي طاهر<sup>(٢)</sup> .

« ٢٨ » قوله : ( ينصركم ، وبارئكم ) وشبهه ، قرأه أبو عمرو في رواية الرّقّيين عنه بإسكان الراء والهمزة في « بارئكم » و « يأمرهم » و « يشعركم » و « ينصركم »<sup>(٣)</sup> و « بارئكم » على ما ذكرنا في الكتاب الأول . وقرأ في رواية العراقيين عنه باختلاس حركة الراء والهمزة في ذلك . واختيار اليزيدي<sup>(٤)</sup>

(١) ب : « وإلّإنجازه » ويطرح الوجه كما في : ص .

(٢) الحجة في القراءات السبع ٥٣ ، وزاد المسير ٧٩/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٦/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٥/ب .

(٣) الأحرف ، غير حرف سورة البقرة ، على ترتيبها في سورة البقرة (٦٧ آ) ،

الأنعام (١٠٩٢) ، آل عمران (١٦٠٢) .

(٤) اسمه يحيى بن المبارك أبو محمد ، وعرف بهذه النسبة لصحبته يزيد بن ←

الإشباع كالباقين • وقرأ ابن كثير وأبو عمرو في رواية الرقيقين عنه (أرني ، وأرنا) <sup>(١)</sup> بإسكان ٢ الراء • وقرأ أبو عمرو في رواية العراقيين عنه بالاختلاس <sup>(٢)</sup> • وقرأ ابن عامر وأبو بكر بإسكان الراء في السجدة في قوله : (أرنا اللذَيْن) «٢٩» خاصة • وقرأ الباقون بحركة تامة في ذلك كله <sup>(٣)</sup> •

« ٢٩ » وعلّة من أسكن أنه شبّه حركة الإعراب بحركة البناء ، فأسكن حركة الإعراب استخفافاً ، لتوالي الحركات • تقول العرب : « أراك مُتَّخِفاً » يسكون الفاء ، استخفافاً لتوالي الحركات ، وأنشدوا :

وبات مُتَّصِباً وما تَكَرَّدَسَا <sup>(٤)</sup>

فأسكن الصاد لتوالي الحركات ، فشبّه حركات الإعراب بحركات البناء ، فأسكنها وهو ضعيف مكروه <sup>(٥)</sup> •

« ٣٠ » وعلّة مَنْ اختلس الحركة أنها لغة للعرب في الضمّات والكسرات تخفيفاً ، لا ينقص ذلك الوزن ، ولا يتغيّر المعرب • ولما كان تمام الحركة مستقلاً ، لتوالي الحركات وكثرتها ، والإسكان بعيداً ، لأنه يغيّر الإعراب عن جهته فتوسّط الأمرين ، فاختلس الحركة ، فلم يَخِلْ بالكلمة من جهة الإعراب ، ولا ثقلها من جهة توالي الحركات ، فتوسّط الأمرين •

منصور خال المهدي ، أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو وخلفه بها ، وأخذ عن حمزة ، وروى عنه أولاده ، وأبو عمر الدؤري وأبو شعيب السوسي وأبو حمدون وسواهم ،

(ت ٢٠٢ هـ) ، ترجم في نزهة الألباء ٨١ ، وطبقات القراء ٢/٢٧٥

(١) الحرفان في سورة البقرة (١٢٨ آ ، ٢٦٠)

(٢) النشر ٢/٢٠٦

(٣) التبصرة ٥٠/ب - ٥١/أ ، والتيسير ٧٣ ، ٧٦ ، والنشر ٢/٢٠٤

(٤) الشاهد للعجاج انظر ديوانه ١٣٠ ، ومجموع أشعار العرب ٢/٣٢ ،

واللسان «كردس» ، والحجة في علل القراءات السبع ١/٣٠٩

(٥) كتاب سيويه ٢/٣٠٨

« ٣١ » وعلة مَنْ أتمَّ الحركة ، لم يسكن ، ولا اختلس أنه أتى بالكلمة على أصلها ، وأعطاهما حقها مِنَ الحركات ، كما يفعل بسائر الكلام ، ولم يستقل توالي الحركات ، لأنها في تقدير كلمتين ، المضمَر كلمة ، وما قبله كلمة ، ولأن حذف الإعراب إنما<sup>(١)</sup> يجوز في الشعر ، ولا يُحمل القرآن على ما يجوز في الشعر ، وأيضاً فإنه فرَّق بين حركة الإعراب ، التي تدل على معنى ، وبين حركة البناء ، التي لا تدل على معنى في أكثر الكلام ، وأنه فرَّق أيضاً بين حركة البناء ، التي لا تتغير عن حالها ، وبين حركة الإعراب ، التي تتغير ، وتنتقل عن حالها ، فألزم حركة الإعراب ترك التغييرين ، إذ هي تتغير ، فلم يجوز أن يلحقها ( ٦١/ب ) تغيير آخر ، وجوز ذلك في حركة البناء ، إذ لا تتغير . وأجاز أن تُغيَّر بالإسكان استخفافاً . وأيضاً فإن عليه الجماعة . والإسكان في « أَرْنَا » و « أَرْنِي » أخفّ من<sup>(٢)</sup> الإسكان في « يَا مَرْكُم ، وَبَارئِكُمْ » وشبهه لأن تلك حركة بناء ، لا تتغير . وهذه حركة إعراب تتغير ، وتنتقل ، وإسكان حرف الإعراب بعيد ضعيف . وإسكان حركة البناء ، إذا استنقلت ، مستعمل كثير ، لأن قولك : « أَرْنِي » بمنزلة « كَتَمِي » ، و « أَرْنَا » بمنزلة « كَتَمْنَا » . والعرب تسكن الثاني من هذا استخفافاً ، فحمل « أَرْنِي ، أَرْنَا » على ذلك ، لأن الكسرة في كل ذلك بناء . والاختيار تمام الحركات ، لأنه الأصل ، وعليه جماعة القراء ، وهو اختيار الزبيدي ، ولأن الإسكان إخلال بالكلام ، وتغيير للإعراب ، والاختلاس فيه تكلف وتمشيد ومؤونة ، وهو خارج عن الأصول ، قليل العمل به ، قليل الرواية [ له ]<sup>(٣)</sup> . وقد اختار أبو أيوب<sup>(٤)</sup> إشباع الحركة في « أَرْنَا » ، وهو الأصل والاختيار<sup>(٥)</sup> .

(١) ب : «أيضاً» وتصويبه من : ص .

(٢) ص : «ليس من» .

(٣) تكلمة مناسبة من : ص .

(٤) هو سليمان بن أيوب الخياط ، أحد العراقيين الرواة عن الزبيدي ،

وتقدّمت ترجمته .

(٥) الحجة في القراءات السبع ٥٤ ، وزاد المسير ٨٢/١ ، المختار في معاني ←

« ٣٢ » قوله : ( يَغْفِر لَكُمْ ) قرأه نافع بالياء ، وقرأه ابن عامر بالتاء ، وقرأه الباقون بالنون ، وأدغم أبو عمرو في رواية الرقيين عنه ، الراء في اللام ، وأظهرها الباقون<sup>(١)</sup> .

« ٣٣ » ووجه القراءة<sup>(٢)</sup> بالنون أنه مردود على ما قبله ، وهو قوله : ( وإذ قتلنا ) ، فجرى « نغفر » على الإخبار عن الله ، جلّ ذكره ، كما أتى « قتلنا » على الإخبار . فالتقدير : وقلنا ادخلوا الباب سجداً نغفر لكم .

« ٣٤ » ووجه القراءة بالتاء أنه أثبت ، لتأنيث لفظ « الخطايا » ، لأنها جمع « خطية » على التكرير .

« ٣٥ » ووجه القراءة بالياء أنه ذكر ، لما حال بين المؤنث وفعله ، والعلل المذكورة في « ولا يقبل » تحسن في هذا على قراءة من قرأ بالياء ، وحسن فيه الياء والتاء ، وإن كان قبله إخبار عن الله ، جلّ ذكره ، في قوله : ( وإذ قتلنا ) لأنه قد علم أن ذنوب الخطائين لا يغفرها إلا الله ، فاستغني عن النون ، وردّ الفعل إلى الخطايا المغفورة . فأما من أدغم الراء<sup>(٣)</sup> في اللام فقد ذكرنا ، أنه قبيح لزوال تكرير الراء ، ولأن الحرف ينتقل في الإدغام إلى أضعف من حاله قبل الإدغام ، وذلك مرفوض قبيح ، والإظهار هو الأصل ، وعليه الجماعة ، فهو أبقى لقوة الحذف<sup>(٤)</sup> .

« ٣٦ » قوله : ( النبي ، والنبوة ، والأنبياء ، والنبيين )<sup>(٥)</sup> قرأه نافع وحده

→ قراءات أهل الأمصار ١/٧ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٦ ، وكتاب سيبويه ٣٥٦/٢

(١) ومذهب أبي عمرو في إدغام مثل هذه الراء عام في كل راء ، انظر التبصرة ١/٥١ ، والتيسير ٧٣ ، ١١٤ ، والنشر ٢/٢٠٧ .

(٢) ب : « وحجة القراء » وتوجيهه من : ص .

(٣) ص : « فأما ادغام الراء » .

(٤) الحجة في القراءات السبع ٥٥ ، وزاد المسير ١/٨٥ ، والمختار في معاني

قراءات أهل الأمصار ١/٧ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦/ب .

(٥) الأحراف ، غير حرف سورة البقرة ، في سورة البقرة (٢٤٦ ت) ، آل عمران

(٧٩ ت) ، البقرة (٩١ ت)

بالهمز ، وقرأ الباقون بغير همز ، إلا في موضعين في سورة الأحزاب<sup>(١)</sup> ، فإن قالون لا يهزهما<sup>(٢)</sup> ويشدد الياء على أصله في الهمزتين المكسورتين ، وتسهيله للأولى منها ، فهذه همزة قبلها ياء زائدة ، زيدت للمد ، فحكما أن تبدل منها ياء ، وتدغم فيها الياء الزائدة ، التي قبلها ، ( ٦٢/أ ) على الأصول المتقدمة في تخفيف الهمزة<sup>(٣)</sup> .

« ٣٧ » وحجة مَنْ همز أنه أتى به على الأصل ، لأنه من النبا الذي هو الخبر ، لأن النبي مخبر عن الله ، جلّ ذكره ، فهي تبنى على « فاعل » بمعنى « فاعل » ، أي : منبئ عن الله ، أي مخبر عنه بالوحي ، الذي يأتيه من الله . فأصله بالهمز ، فأتى به على أصله ، ومعناه من الله . قال سيويه : وكل<sup>٤</sup> يقول تنبأ مسيلم<sup>(٤)</sup> ، فيهمزون<sup>(٥)</sup> . وأجمعوا على الهمزة في « النبأ » جمع « نبي » ، فدلّ ذلك على أنه من « النبأ » ، وليس من النباوة ، التي هي الرفة . وأيضا فإن وقوع اسم الأخبار عن الرسول أولى من وقوع اسم الرفة ، لأنه للإخبار عن الله أرسل . فأما من ترك همزه فإنه أجراه على التخفيف ، لكثرة دوره واستعماله ، فأبدل من الهمزة حرفاً من جنس ما قبلها ، وأدغم ما قبلها في البدل ، فقال : « النبي ، والنبوة » . ولما أتى الجمع المكسّر ، ولم يكن قبل الهمزة حرف زائد ، وجب أن يجري على الأصول في التخفيف ، فأبدل منها ياء مفتوحة ، لانكسار ما قبلها . وذلك « الأنبياء » ، فهو مثل قوله : « من الشهداءين تفضل » في قراءة الحرمين

(١) هما الحرفان ( ٥٠٠ ، ٥٣ ) .

(٢) ب : « يهزها » وتصويبه من : ص .

(٣) التبصرة ١/٥١ ، والتيسير ٧٣ ، والنشر ١/٤٠٠ ، ٢/٢٠٧ .

(٤) أحد من كان في وفد بني حنيفة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

وإذ عاد ارتدّ وتبأ ، حتى قتله سيف الله خالد بن الوليد ، انظر الاشتقاق ١٤٤ ،

٢٢٣ ، ٤٥٧ ، وجوامع السيرة ١١ ، ٨٥ ، ١٦٦ ، ٢٥٩ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٥) كتاب سيويه ١٤٥/٢



وأبي عمرو<sup>(١)</sup> . فأما الهمزة الثانية التي بعد الألف فهي همزة ثابتة ، بدل من ياء « فعمل » ك « صديق وأصدقاء » فلا اختلاف في همزه إلا لحمزة وهشام فإنهما إذا وقفا يبدلان من الهمزة ألفا ، لأنهما يقفان بالسكون ، ثم يحذفان إحدى<sup>(٢)</sup> الألفين لاجتماعهما ، على ما قدمنا من الاختلاف في ذلك<sup>(٣)</sup> . وتمدّ إن قدّرت الألف الثانية هي المحذوفة ، ولا تمدّ إن قدّرت الأولى هي المحذوفة . وكان الأصل أن يجعلها في التخفيف بين الهمزة والواو ، في حال روم الحركة ، إذا كانت الهمزة مضمومة ، وبين الهمزة والياء ، إذا كانت الهمزة مكسورة ، لكن يؤدي ذلك إلى مخالفة الخط ، فيرجع إلى السكون والبدل . وقد بيننا هذا فيما تقدّم ، وزدناه بياناً في هذا الموضع . فأما إذا كانت الهمزة مفتوحة فبالإسكان تقف ، ثم تبدل من الهمزة ألفا ، على ما ذكرنا ، لأن الفتح خفيف ، فترك الروم فيه القراء . وترك الهمز ، في هذا الباب كله ، أحب إليّ لأنه أخفّ ، ولإجماع القراء عليه ، ولما روي عن النبي عليه السلام من كراهة همز « النبي »<sup>(٤)</sup> ، وهو اختيار أبي عبيد . ويجوز أن يكون من لم يهز جعله من « النبوة » ، وهي الإرتفاع ، فيكون لا أصل له في الهمز<sup>(٥)</sup> .

« ٣٨ » قوله : ( والصابئين ، والصابئون )<sup>(٦)</sup> قرأه نافع بغير همز ، وهمزه

الباقون<sup>(٧)</sup> .

(١) الحرف في سورة البقرة (٦١) انظر التيسير ٣٢

(٢) ب : « أحد » وتصوبه من : ص .

(٣) التيسير ٣٨

(٤) ب : « همزة النبيين » ووجهه كما في : ص . وأما الأثر المروي في ذلك

فهو : « يأنبيء الله ، قال : لست بنبيء الله ، ولكنني نبي الله » وراويه هو حمران بن أعين الكوفي ذكره الذهبي وذكر أن ابن معين قال فيه : ليس بشيء ، وأن أبا حاتم قال : شيخ ، وأن أبا داود قال : رافضي . والنسائي : ليس بثقة . انظر ميزان الاعتدال ٦٠٤/١ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٣/٥ ، « وفيه شرح » .

(٥) الحجة في القراءات السبع ٥٧ ، وزاد المسير ٩٠/١ ، والمختار في معاني

قراءات أهل الأمصار ٧/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٧ .

(٦) الحرف الثاني في سورة المائدة (٦٩) .

(٧) التبصرة ٥١/١ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٣٩١/١

« ٣٩ » فمن همز جملة من « صبا الرجل في دينه »<sup>(١)</sup> (٦٢/ب) إذا خرج منه وتركه . ومنه قولهم : صبا تاب الصبي ، إذا طلع . ووصبات النجوم إذا ظهرت . فالصابيء التارك لدينه ، الخارج منه . فلام الفعل همزة . فكذلك يجب أن تكون في الصابئين .

« ٤٠ » فأما من لم يهمز فهو على أحد وجهين ، إما أن يكون خفف الهمزة على البدل ، فأبدل منها ياء مضمومة ، أو واو مضمومة ، في الرفع ، فلما انضمت الياء إلى الواو ألقى الحركة على الياء ، استتقالا للضم على حرف<sup>(٢)</sup> علة ، فاجتمع حرفان ساكنان ، فحذف الأول لالتقاء الساكنين ، وهذا الحذف ، والاعتلال كالحذف ، والاعتلال في « العاصين والعاصون » فحذفه عليه . وكذلك أبدل منها ياء ، في النصب ، مكسورة ، ثم حذف الكسرة ، لاجتماع ياءين الأولى مكسورة ، فاجتمع له ياءان ساكنتان<sup>(٣)</sup> ، فحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ، فقال : « الصابئين » . والبدل في مثل هذا ، للهمزة في التخفيف ، مذهب<sup>(٤)</sup> الأخفش وأبي<sup>(٥)</sup> زيد<sup>(٦)</sup> . فأما سيويه فلا يجوز البدل في المتحركة ألبتة ، إلا إذا كانت مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة . وقد ذكرنا ذلك ويثناه ، فإن وقع في شعر أجازته سيويه<sup>(٧)</sup> .

(١) تفسير غريب القرآن ٥٢ ، والقاموس المحيط « صبا » .

(٢) ص : « للضم على الباء فقال الصابون وكان أصله الصابيون لكن لما أبدل

من الهمزة ياء مضمومة وألقى حركتها على حرف » .

(٣) ب : « ساكنان » ورجحت ما في : ص .

(٤) ب : « فهو مذهب » ورجحت طرح الضمير كما في : ص .

(٥) ب : « وأبو » ورجحت ما في : ص .

(٦) اسمه سعيد بن أوس الأنصاري ، عالم بالنحو واللغة ، أخذ عن أبي عمرو ، وعنه أبو عبيد وأبو حاتم وسواهما ، وكان سيويه يصفه بالثقة ، (ت ٢١٥) هـ ،

ترجم في أنباء الرواة ٣/٢ ، ونزهة الالباء ١٢٥ ، وطبقات القراء ٣٠٥/١

(٧) كتاب سيويه ١٩٠/٢

والوجه الثاني أن تكون من « صبا ، يصبو » إذا فعل ما لا يجب له فعله ، كما يفعل الصبي ، فيكون في الاعتلال ، قد حذف الامة في الجمع ، وهي واو مضمومة في الرفع ، وواو مكسورة في النخض والنصب ، فجرى الاعتلال على إلقاء حركة الواو على الياء ، وحذف الواو الأولى لسكونها وسكون واو الجمع أو يائه بعدها ، فهي في الاعتلال مثل اعتلال قولك : رأيت الغازين ، وهؤلاء الغازون ، ففسه عليه<sup>(١)</sup> .

« ٤١ » قوله : ( هزوا ، وكفوا ، وجزءا )<sup>(٢)</sup> قرأ حمزة بإسكان الزاي والفاء ، وضمها الباقون ، وكلهم همز إلا حَقْصًا ، فإنه أبدل من الهمزة واوًا مفتوحة ، على أصل التخفيف ، لأنها همزة مفتوحة ، قبلها ضمة<sup>(٣)</sup> ، فهي تجري على البدل كقوله : « السفهاء لا » في قراءة الحرمين وأبي عمرو<sup>(٤)</sup> ، كذلك يفعل حمزة ، إذا وقف كأنه يعمل الضمة التي كانت على الزاي والفاء في الأصل ، وكان يجب عليه ، على أصل التخفيف ، لو تابع لفظه ، أن يلقى حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها ، كما يفعل في « جزءا » فقال في الوقف « جزًا » ، فكان يجب أن يقول : « كُفًا ، وهزًا » لكنه رفض ذلك ، لتلا يخالف الخط ، فأعمل الضمة الأصلية ، التي كانت على الزاي والفاء في الهمزة ، فأبدل منها واوًا مفتوحة ، ليوافق الخط ، ثم يأتي بالالف ، التي هي ( ٦٣/أ ) عوض من التنوين ، بعد ذلك . وكل القراء أسكن الزاي من « جزءا » إلا أبا بكر فإنه ضمها . فأما « جزء » المرفوع<sup>(٥)</sup> فأبو بكر يضم الزاي وحده ، وكلهم همزه إلا حمزه وهشامًا إذا وقفا ،

- (١) الحجة في القراءات السبع ٥٧ ، وزاد السير ٦١/١ ، والمختار في معاني قراءات اهل الامصار ٧/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٧ .  
 (٢) والحرفان الآخران أولهما في سورة الإخلاص (آ ٤) والثاني في البقرة (٢٦٠ آ) وتقدم ذكر هذه الاحرف في الصفحتين ٨٥ ، ١١٦ .  
 (٣) التبصرة ١/٥١ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ١/٣٨٩ .  
 (٤) الحرف في سورة البقرة (آ ١٣) انظر التيسير ٣٣ .  
 (٥) الحرف في سورة الحجر (آ ٤٤) .

فإنهما يثليان حركة الهمزة على الزاي ، ويقفان بالروم لتلك الحركة ، أو بالإشمام<sup>(١)</sup> . فمن ضمَّ الزاي والفاء أتى بها على الأصل ، ومن أسكنهما فعلى الاستخفاف ، وهي لغة للعرب ، حكى الأخفش عن عيسى بن عمر أن كل اسم على ثلاثة أحرف ، أوله مضموم ، ففيه لغتان : التثقيب والتخفيف نحو : « اليسر ، والعسر ، والهرؤ » ومثله ما كان من المجموع على « فعل » لك فيه التخفيف والتثقيب أيضا . وقد تقدّم ذكر علل تخفيف الهمزة وأحكامه ، لكن لتخفيف الهمزة في : « هزوا وكفوا » مزية على ما تقدّم ، وذلك لما فيه من الثقل ، لهمزة وضمّتان في الأصل<sup>(٢)</sup> .

« ٤٢ » قوله : ( وما لله بغافل عما تعملون ) قرأه<sup>(٣)</sup> ابن كثير بالياء رده على قوله تعالى : ( وما كادوا يفعلون ) « ٧١ » . ورده أيضا على ما بعده من قوله : ( وقد كان فريق منهنم ) ، وقوله ( يحرّفون ) وقوله : ( وهم يعلمون ) « ٧٥ » فلما أتى ما قبله وما بعده ، على لفظ الغيبة ، أجراه على ذلك ، ولم يجره على قوله : ( أفقتطمعون ) ، لأنه خطاب للمؤمنين ، و « يعلمون » يراد به اليهود ، وقرأه<sup>(٣)</sup> الباقون بالتاء ، رده على الخطاب ، الذي قبله ، في قوله : ( ويريكم آياته ) « ٧٣ » وقوله : ( ثم قست قلوبكم ) « ٧٤ » فجري آخر الكلام على أوله ، بالخطاب كله لليهود ، وهو الاختيار ، لأن عليه الجماعة ، وهو اختيار أبي عبيد<sup>(٤)</sup> .

(١) التيسير ٣٨ ، والنشر ٢/٢٠٨

(٢) الحجة في القراءات السبع ٥٨ ، وزاد المسير ١/٩٧ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٧/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٧ ، وكتاب سيويه ٣٠٩/٢

(٣) ب : «قرأ» ورجحت ما في : ص .

(٤) التبصرة ١/٥١ ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢/٢١٠ ، والحجة في القراءات

السبع ٥٩ ، وزاد المسير ١/١٠٢ ، وتفسير ابن كثير ١/١١٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٧/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٨/ب .

« ٤٣ » قوله : ( خطيئته ) قرأه نافع بالجمع ، حمله على معنى الإحاطة ، والإحاطة إنما تكون بكثرة المحيط ، فحمله على معنى الكبائر ، والسيئة الشرك . فالمعنى : بلى من كسب شركا وأحاطت بن كبائره فأحبطت أعماله ، فأولئك أصحاب النار ، والهاء في « خطيئته » بمعنى الجمع ، تعود على « من » ، و « من » للجماعة ، يدل على ذلك قوله : ( فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ) . وقرأ الباقون بالتوحيد على [ أن ]<sup>(١)</sup> تأويل الخطيئة الشرك ، فوحدوه على هذا المعنى ، وتكون السيئة الذنوب ، وهي بمعنى السيئات ، ويجوز أن تكون الخطيئة في معنى الجمع ، لكن وُحِّدَتْ ، كما وُحِّدَتْ السيئة ، وهي بمعنى الجمع ، فتكون كالقراءة بالجمع في المعنى ، وحسن انفراد لفظ الخطيئة ، وهي بمعنى الجمع ، لإضافتها إلى مفرد في اللفظ بمعنى الجمع . وقد يجوز أن يكون لفظ الخطيئة مفردا ، يُراد به (٦٣/ب) الكثرة ، كما قال : ( وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ) « إبراهيم ٣٤ » أي : نعم الله ، لأن المعدود لا يكون إلا كثيرا ، فتكون « الخطيئة » الكبائر و « السيئة » الذنوب<sup>(٢)</sup> .

« ٤٤ » قوله : ( لا تعبدون إلا الله ) قرأه ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء ، ردّوه إلى لفظ الغيبة الذي قبله ، في قوله : ( وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون ) ، وقرأه الباقون بالتاء حملوه على الخطاب<sup>(٣)</sup> ، وعلى ما بعده من الخطاب في قوله : ( ثم تولّيتهم ) وقوله : ( وأنتم مُعرضون ) وقوله : ( ومن يفعل ذلك منكم ) « ٨٥ » ووقوع الأمر بعده ، يدلّ على قوة الخطاب ، وذلك قوله : ( وقلوا للناس حسنا وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ) فجري صدر الكلام في ذلك على حكم آخره . وأيضا فإن نظائر هذا المعنى أتى على لفظ المخاطبة في

(١) تكلمة لازمة من : ص .

(٢) التبصرة ٥١/ب ، والتيسير ٧٤ ، والنشر ٢١٠/٢ ، والحجة في القراءات السبع ٥٩ ، وزاد المسير ١٠٨/١ ، وتفسير ابن كثير ١١٩/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٨ والكشف في نكت المعاني والإعراب ٨/ب .

(٣) ص : « لفظ الخطاب » ، انظر تفسير مشكل إعراب القرآن ١٥/ب .

القرآن ، قال الله جلّ ذكره : ( وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم ) « آل عمران ٨١ » وقال : ( وإذ أخذ الله ميثاق الذين آمنوا الكتاب لتبيننّه للناس ولا تكتمونه ) « آل عمران ١٨٧ » ، والقراءة بالتاء أحبّ إليّ لما ذكرنا . وقد ذكرنا وجه رفع هذا الفعل في كتاب « مشكل الإعراب » (١) .

« ٤٥ » قوله : ( حَسَنًا ) قرأه (٢) حمزة والكسائي بفتح الحاء والسين ، جعلاه صفة لمصدر محذوف ، تقديره : وقولوا للناس قولاً حسناً ، وقرأه الباقر بضم الحاء وإسكان السين على أنها لغة في « الحسن » . يقال : الحَسَنُ والحَسَنُ ، والبُخْلُ والبُخْلُ ، والرَّشِدُ والرَّشِدُ . فهو كالأول ، وتقديره : وقولوا للناس قولاً حسناً . ويجوز أن يكون « الحسن » مصدراً كالكفر والشكر ، فيلزم تقدير حذف مضاف ، تقديره : وقولوا للناس قولاً ذا حسن ، ويؤول في المعنى إلى حسن (٣) .

« ٤٦ » قوله : ( تظاهرون ) (٤) قرأه الكوفيون مخفّفاً ، ومثله في التحريم : ( وإن تظاهرا عليه ) « التحريم ٤ » ، وشدّدهما الباقر .

« ٤٧ » وعلّة ذلك لمن خفّف ، أن الأصل « تظاهرون » بتاءين ، فاستثقل التكرير في فعل ، والفعل ثقيل ، في الجمع (٥) ، والجمع ثقيل ، فحذف إحدى التاءين استخفافاً ، وكأنه استثقل الإدغام ، لأن الحرف باقٍ بدله مع الإدغام ، والمحذوف هي التاء الثانية عند سيبويه ، لأن بها يقع التكرير والاستثقال ، لأن التاء الأولى تدل

(١) الحجة في القراءات السبع ٦٠ ، وتفسير النسفي ٥٩ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٩ .

(٢) ص : « قرأ » وسيأتي ذكر الحرف في سورة الأحقاف ، الفقرة « ٢-٣ » .

(٣) الحجة في القراءات السبع ٦٠ ، وتفسير النسفي ٥٩ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٩ .

(٤) ستأتي له نظائر في هذه السورة ، الفقرة « ١٨٣ - ١٨٦ » ، وسورة النساء ، الفقرة « ١ » ، والأنعام ، الفقرة « ٨٦ » والفرقان ، الفقرة « ٥ » والأحزاب الفقرة « ٣ » .

(٥) ب : « وفي الجمع » ، ص : « وفي جمع » ، وبطرح الواو قبل الجار صوابه .

على الاستثقال ، ولو حُذفت لذهبت الدلالة ، والتاء الأولى هي المحذوفة عند الكوفيين لزيادتها .

« ٤٨ » وعلة من شدد أنه كره الحذف . فأدغم التاء الثانية في الظاء ، فزال لفظ التكرير ، وحسن ( ١/٦٤ ) ، الإدغام لأنك تبدل من التاء في الإدغام حرفاً أقوى من التاء ، وهو الظاء (١) .

« ٤٩ » قوله : ( أسارى متفادوهم ) قرأ حمزة « أسرى » على وزن « فعلى » ، وقرأ الباقون « أسارى » على وزن « فعالي » ، وقرأ نافع وعاصم والكسائي « تفادوهم » بضم التاء وبالالف ، وقرأ الباقون « تفادوهم » بفتح التاء [ وإسكان الفاء ] (٢) من غير ألف .

« ٥٠ » وعلة من قرأ « أسرى » ، على « فعلى » ، أنه جمع أسير كـ « جريح ، وقتيل » بمعنى مأسور ومجروح ومقتول . فلما كان « جريح وقتيل » يُجمعان على « فعلى » ، ولا يُجمعان على « فعالي » ، فلما كان « جريح وقتيل » بضم التاء ، وهو أصله ، وبه قرأ الحسن وابن وثاب وابن أبي إسحاق والنخعي (٣) وطلحة وعيسى والأعمش .

« ٥١ » وحجة من قرأ « أسارى » على [ وزن ] (٤) « فعالي » أنه شبهه بـ « كسالى » ، وذلك أن الأسير ، لما كان محبوباً عن كثير من تصرفه ، صار كالكلان ، الذي حبسه الكسل عن كثير من تصرفه ، فلما اشتبه في هذا المعنى حملاً في الجمع على بناء واحد ، فجمع « كسلان » على « كسلى » وهو باب

(١) الحجة في القراءات السبع ٦٠ ، وزاد السير ١/١١١ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٩/ب ، وكتاب سيبويه ٢/٤٩٣ ، ٥١٣ .  
(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس ، أبو عمران ، الإمام الكوفي ، قرأ على الأسود بن يزيد وعلقمة بن قيس ، وعليه الأعمش وطلحة بن مصرف ، ( ت ٩٦ هـ ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٦/٢٧٠ ، والجرح والتعديل ١/١/١٤٤ .  
(٤) تكملة موافقة من : ص .

أسير ، وجمع « أسير » على « أسارى » ، وهو باب « كسلان » . فكل واحد محمول على الآخر .

« ٥٢ » وعلة من قرأ « متفادوهم » بألف وضمّ التاء أنه بناه على أصل المفاعلة من اثنين لأن كل واحد من<sup>(١)</sup> الفريقين يدفع مَنْ عنده من الأسارى ويأخذ مَنْ عند من الآخرين من الأسرى فكل واحد مفادٍ فاعل ، والفاعلان بابهما المفاعلة . وأيضا فإن المفاعلة قد تكون من واحد ، فيكون [ معناه ]<sup>(٢)</sup> معنى قراءة من قرأ بغير ألف ، فيتنق معنى القراءتين . فأما من قرأه بفتح التاء ، من غير ألف ، فإنه بناه على أن أحد الفريقين يفدي أصحابه من الفريق الآخر ، بمال أو غيره ، مِنْ عَرْض . وكذلك العادة في المغلوب ، هو يفدي ما أخذ له الغالب . فالفاعل من واحد ، إذ لا يكون كل واحد من الفريقين غالبا ، وإنما تتحمل المفاعلة على القراءة بالألف أن لكل<sup>(٣)</sup> واحد من الفريقين أسيرا فيفادي كل واحد [ منهما ]<sup>(٤)</sup> ويدفع ما عنده من الأسرى بما عند الفريق الآخر من الأسرى . ويجوز أن يكون تقاتلا فغلب أحدهما الآخر ، وأسر الغالب ، ثم تقاتلا فغلب المغلوب وأسر ، ثم تفادوا . وإنما أسروا أسرى هؤلاء وأسرى هؤلاء . والاختيار « أسارى » على « فعالي » و « تفدوهم » بغير ألف لما ذكرنا من العلة ، ولأن القراءتين قد ترجعان إلى معنى ، ولأن أكثر القراء على ذلك . وبذلك قرأ مجاهد وابن محيَّصن والأعرج وشبيل ، وبه قرأ قتادة وأبو عبد الرحمن وغيرهم . وكان أبو عمرو يقول : الأسرى الذين جاؤوا مُستأمنين ، والأسارى الذين في الوثاق والسجون أخذوا قسرا<sup>(٤)</sup> (٦٤/ب) .

« ٥٣ » قوله : ( تعملون . أولئك ) قرأه الحرميان وأبو بكر بالياء ،

(١) ص : «منهما من» .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ب : «كل» وتصويبه من : ص .

(٤) الحجة في القراءات السبع ٦١ ، وتفسير النسفي ٦٠/١



ردّوه على قوله : ( يُرَدُّونَ ) وعلى قوله : ( أولئك الذين ) ، وقوله : ( عنهم ) ( ولاهم ) فلما أتى كلفه بلفظ الغائب ، حمل صدر الكلام عليه ، وقرأ الباقون بالتاء ، حملوه على ما تقدّم من الخطاب في قوله : ( يأتوكم أسارى ) و ( محرّم عليكم ) وقوله : ( أفؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ) ، وقوله : ( فما جزاء من يفعل ذلك منكم ) ، فلما تكرّر الخطاب حمل عليه ، وهو الاختيار لكثرة ما قبله من الخطاب ، ولأن أكثر القراء عليه<sup>(١)</sup> .

« ٥٤ » قوله : ( القُدُس )<sup>(٢)</sup> ، هذا الكلام وقع بعد قصة « يعملون » قرأه ابن كثير بالإسكان حيث وقع ، على الاستخفاف لتوالي ضمتين ، وهي لغة ، تقول العرب ، الحلّم والحلّم ، والطنّب والطنّب ، والقُدُس والقُدُس . وقرأه الباقون بالضمّ على الأصل ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولقلة حروف الكلمة وخفتها ، وبذلك قرأ الحسن ومجاهد وابن أبي إسحاق ويحيى وطلحة والأعمش ، وهو اختيار أبي حاتم وغيره<sup>(٣)</sup> .

« ٥٥ » قوله : ( ينزّل ، وتنزّل )<sup>(٤)</sup> قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتخفيف حيث وقع ، إذا كان رباعياً جملاً مستقبلاً من « أنزل » ، وذلك في القرآن كثير بإجماع نحو : ( وأنزل الفرقان ) « آل عمران ٤ » و ( أنزل التوراة ) « آل عمران ٣ » و ( الحمد لله الذي أنزل ) « الكهف ١ » و ( بالحق أنزلناه ) « الإسراء ١٠٥ » وخالف ابن كثير في موضعين في سبحانه فشدّدهما<sup>(٥)</sup> ، جعلهما من « نزّل » وهما قوله تعالى : ( وتنزّل من القرآن ) « الإسراء ٨٢ » و ( حتى

(١) النشر ٢/٢١٢

(٢) سيأتي هذا الحرف في أول سورة النحل ، وجاء بعد هذا الحرف في «ب»

مايلي : « هذا الكلام وقع بعد قصة يعملون » .

(٣) تقدّمت هذه الفقرة عن الفقرة المتقدمة في «ب» وحقها أن تليها كما في :

ص ، انظر النشر ٢/٢٠٨ ، وزاد المسير ١/١١٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل

الأمصار ٨/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١٠/١ .

(٤) الحرف الآخر في سورة الحجر ( آ ٨ ) ، وسيأتي في سورة الشورى

الفقرة «٢» .

(٥) ب : « فشدّد » وتصويبه من : ص .

تَنْزِلَ عَلَيْنَا) «الإسراء ٩٣» وكذلك المُشَدِّد في الحجر في قوله : (وما نَنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ) «٢١» ، وإنما خَصَّ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ ، لِيُبَيِّنَ بِالتَّشْدِيدِ مَعْنَى التَّكْرِيرِ فِي النُّزُولِ ، لِأَنَّ التَّشْدِيدَ يَدُلُّ عَلَى التَّكْرِيرِ . فَلَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ يَنْزِلُ شَيْئًا (١) بَعْدَ شَيْءٍ شَدِيدًا ، لِيَدُلَّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى ، إِذْ لَوْ خَفَّفَ لَجَازَ أَنْ يَنْزَلَ مَرَّةً وَاحِدَةً عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، وَشَدَّدَ (وما نَنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ) لِيَدُلَّ عَلَى نُزُولِ الْمَطْرِ شَيْئًا (١) بَعْدَ شَيْءٍ ، إِذْ لَوْ خَفَّفَ لَجَازَ أَنْ يَنْزَلَ الْمَطْرُ مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَلَيْسَ [الْأَمْرُ] (٢) كَذَلِكَ . وَالتَّشْدِيدُ لِلتَّكْرِيرِ فِي الْفِعْلِ ، فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي . وَخَالَفَ أَيْضًا أَبُو عَمْرٍو فِي مَوْضِعَيْنِ ، فَشَدَّدَ قَوْلَهُ فِي الْأَنْعَامِ : (قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَنْزِلَ) «٣٧» فَشَدَّدَهُ حَمَلًا عَلَى صَدْرِ الْكَلَامِ لِأَنَّ قَبْلَهُ : (وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ) ، وَمُسْتَقْبَلُ «نَزَلَ» «يَنْزِلُ» ، فَحَمَلَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَأَجْرَاهُ عَلَيْهِ ، وَعَلَى لَفْظِهِ . وَالمَوْضِعُ الثَّانِي فِي الْحَجْرِ : (وما نَنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ) «٢١» ، وَقَدْ مَضَتْ عِلَّتُهُ (٤) . وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّشْدِيدِ فِي ذَلِكَ كَلِمَةً ، حَمَلُوهَ عَلَى «نَزَلَ» «١/٦٥» وَالتَّشْدِيدُ أَبْلَغُ ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى تَكْرِيرِ الْفِعْلِ غَيْرَ أَنْ حَمَزَةَ وَالْكَسَائِيَّ خَفَّفَا مَوْضِعَيْنِ فِي لِقْمَانَ : (وَيُنزِلُ الْغَيْثَ) «٢٤» وَفِي الشُّورَى : (يُنزِلُ الْغَيْثَ) «٢٨» جَعَلَاهُ مِنْ «أَنْزَلَ» ، وَحَمَلَاهُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ) «الرعد ١٧» ، وَكَلَّمَهُ فِي نُزُولِ الْقَطْرِ (٥) .

«٥٦» قوله : (جبريل) قرأه ابن كثير بفتح الجيم ، وبياء بعد الراء ، مع كسرهما من غير همز ، ومثله أبو بكر ، غير أنه همز همزة مكسورة بعد الراء ، وفتح الراء . ومثله حمزة والكسائي ، غير أنهما زادوا ياء بعد الهمزة ، وقرأ الباقون

(١) ب : «شيء» . وتصويبه من : ص .

(٢) تكملة موضحة من : ص .

(٣) انظر كلامه على علة الحرف (١٠ آ) في هذه السورة ، الفقرة «٤ - ٦» ،

وكذلك نظيره في سورة الأنعام ، الفقرة «١٥ - ١٦» .

(٤) التيسير ٧٥ ، والحجة في القراءات السبع ٦٢ ، وزاد المسير ١١٤/١ ،

والكشف في نكت المعاني والإعراب ١١/ب .

« جبريل » بكسر الجيم والراء ، وبياء بعد الراء من غير همز ، وهذه كلها لغات فيه . و « جبريل » اسم أعجمي ، فمن كسر الجيم أتى به على مثال كلام العرب ، فهو ك « قنديل و منديل » . ومن فتح أتى به على خلاف كلام العرب ، ليُعلم أنه ليس من كلام العرب ، وأنه أعجمي . وكذلك فعل من همز . ومن أثبت ياء بعد الهمزة أتى به على خلاف كلام العرب ، ليُعلم أنه أعجمي ، ليس من أبنية كلام العرب ، وفيه لغات غير هذا (١) .

« ٥٧ » قوله : ( ميكال ) قرأه (٢) أبو عمرو وحفص « ميكال » على وزن « مفعال » ، ومثلهما نافع ، غير أنه زاد همزة مكسورة بين الألف واللام ، ومثله قرأ الباقون ، غير أنهم زادوا ياء بعد الهمزة ، وهذه القراءات لغات في هذا الاسم ، وهو اسم أعجمي ، غير أن من قرأه ، على وزن « مفعال » ، أتى به على وزن أبنية العرب ، فهو مثل « مفتاح » . ومن قرأه بغير ذلك أتى به على غير أبنية العرب ، ليُعلم أنه أعجمي ، خارج عن أبنية العرب . وقولنا في قراءة أبي عمرو وحفص أنه « مفعال » تمثيل ، لأنه ليس بقوي ، وإلا فلا يجوز أن يكون « مفعالا » ، لأنه رباعي إذ الهمزة المحذوفة يعتدّ بها ، وبنات الأربعة لا يلحقها الزيادة في أولها ، إلا في الأشياء الجارية على أفعالها ، نحو : « مكرم ، ومحسن » وليس « ميكال » من هذا الصنف ، ولا يجوز أن يكون « فيعالا » ، لأن هذا الوزن قد اختصت به المصادر (٣) نحو : « القيتال ، والحيتال » (٤) ، وليس « ميكال » بمصدر ،

(١) التبصرة ١/٥٢ ، وذكر ابن الجوزي أن في « جبريل » إحدى عشرة لفة وعددها انظر زاد المسير ١/١١٧ - ١١٩ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١١/ب .

(٢) ب : « قرأ » ورجحت ما في : ص .

(٣) كتاب سيويه ٢/٢٩١

(٤) ذكر الطبري أن « ميكال » هي لغة أهل الحجاز ، وقراءة عامة قراءة أهل المدينة والبصرة . وأن « ميكائيل » على مثال « ميكاعيل » هي لغة تميم وقيس وبعض نجد وقراءة عامة أهل الكوفة ، انظر تفسيره ٢/٣٨٨ ، وذكر ابن منظور قوله : « وفي الصحاح حوقل حوقلة وحيقالا إذا كبر وفتّر عن الجماع « انظر اللسان » « حقل » .

ولا يجوز إن يكون « فعلا » ، لأن الهزة مقدّرة فيه . فإنما هو اسم أعجمي كـ « إبراهيم ، وإسماعيل » (١) .

« ٥٨ » قوله : ( ولكنّ الشياطين ) ونظائره (٢) ، قرأ نافع وابن عامر : « ولكنّ البر » في الموضعين (٣) في هذه السورة بكسر النون ، ورفع « البر » مخفّفا . وقرأ الباقون بتشديد النون ونصب « البر » ، وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر : « ولكنّ الشياطين » ، و ( لكنّ الله قتلهم ) ، و ( لكنّ الله رمى ) في الأنفال « ١٧ » بتخفيف النون وكسرها (٦٥/ب) ورفع ما بعدها ، وقرأ حمزة والكسائي : ( ولكنّ الناس ) في يونس « ٤٤ » بتخفيف النون وكسرها ، ورفع « الناس » ، وقرأ الباقون بتشديد النون في الأربعة وفتحها ، ونصب ما بعدها (٤) .

« ٥٩ » وحجة من خفّف النون ، ورفع ما بعد « لكن » ، أن « لكن » حرف إذا شدّدت نونه كانت من أخوات « إن » تنصب الاسم وترفع الخبر ، إذا كان « هو » الاسم (٥) ، وإذا خفّفت نونه كان حرف عطف ، لا عمل له ، وربما أتى خفيفا كأن يرتفع ما بعده بالابتداء والخبر ، ويجوز أن تعمل « أن » مخفّفة ، كما يعمل الفعل محذوفا نحو : لم يكُ زيد قائما . ولا يحسن أن تعمل « لكن » مخفّفة لاختلاف مواقعها ، إذ لم تلزم موضعا واحدا ، بل تكون عاطفة ، وتكون للاستدراك ، مخفّفة ومشددة ، وتعمل عمل « إن » إذا شدّدت . فلمّا لم تلزم ولم تعمل مخفّفة رجع الكلام بعدها إلى أصله ، وهو الابتداء والخبر ، لأن « إن » وأخواتها إنما يدخلن على الابتداء والخبر . وأيضا فإنها ، لما غيرت بالتخفيف ، وكانت تحدّث في الكلام معنى الاستدراك فارقت « أن » الخفيفة ،

(١) زاد المسير ١١٧/١ ، وتفسير ابن كثير ١٣٠/١ ، وتفسير السفي

(٢) ونظيره في سورة يونس ، الفقرة « ١٨ » .

(٣) ب : « موضعين » وب « ال » كما في « ص » أصوب .

(٤) زاد المسير ١٢٢/١ ، والنشر ٢١٢/٢

(٥) يعني أن اسمها ضمير مستتر تقديره « هو » .

لأنها لا<sup>(١)</sup> تحدث في الكلام معنى غير التأكيد ، فلم تعمل عمل « أن » الخفيفة<sup>(٢)</sup> .

« ٦٠ » وحجة من شدّد النون ونصب بها [ ما ]<sup>(٣)</sup> بعد « لكن » ، أنه أجرى الكلام على أصله ، فأعمل « لكن » لأنها من أخوات « إن » ، فشدّدها على أصلها ، وحاول في ذلك معنى التأكيد ، الذي فيه معنى الاستدراك<sup>(٤)</sup> .

« ٦١ » قوله : ( ما نَسَخَ ) قرأه<sup>(٥)</sup> ابن عامر بضمّ النون الأولى ، وكسر السين ، جعله رباعيا من « أنسخت الكتاب » على معنى : وجدته منسوخا ، مثل : أحدثت الرجل ، وجدته محمودا ، وأبخلت الرجل ، وجدته بخيلا ، ولا يجوز أن يكون « أنسخت » بمعنى « نسخت » ، إذ لم يُسمع ذلك ، ولا يحسن أن تكون الهمزة للتعدي ، لأن المعنى يتغير ، ويصير المعنى : ما نسختك<sup>(٦)</sup> يا محمد من آية . وإنساخه إياها إزالتها عليه ، فيصير المعنى : ما تنزل عليك من آية أو تنسخها فأت بخير منها ، يؤول المعنى إلى أن كل آية أنزلت أتى بخير منها ، فيصير القرآن كله منسوخا ، وهذا لا يمكن ، لأنه لم ينسخ إلا اليسير من القرآن . فلما امتنع أن يكون « أفعل » و « فعل » فيه بمعنى ، إذ لم يُسمع ، وامتنع أن تكون الهمزة للتعدي ، لفساد المعنى ، لم يبق إلا أن يكون من باب « أحدثت وأبخلت » ، وجدته محمودا وبخيلا . فأما مَنْ قرأه بفتح النون فهو المعنى الظاهر المستعمل ، على معنى ما نرفع من حكم آية ، ونبقي تلاوتها ، فأت بخير منها لكم أو مثلها ،

(١) ص : « لم » .

(٢) مغني اللبيب ٢٩٠ .

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) تفسير النسفي ٦٥/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ١/٩ ،

والكشف في نكت المعاني والإعراب ١١/ب .

(٥) ص : « قرأ » .

(٦) ب : « نسخت » وتصويبه من : ص .

ويحتمل أن يكون المعنى : ما نرفع من حكم آية وتلاوتها أو نسيكها يا محمد ، فلا تحفظ تلاوتها ، نأت بخير منها ، أو مثلها ، أي : نأتي بأصلح ( ١/٦٦ ) منها لكم ، وأصلح في التعبد ، أو نأت بمثلها في التعبد . وقد بيّنا هذا في كتاب « الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه » بأقسامه ومعانيه . والاختيار فتح النون في « نسخ » لأنه الأصل ، ولأنه ظاهر التلاوة ، ولأنه قد أجمع عليه القراء ، وهو اختيار أبي عبيد وغيره (١) .

« ٦٢ » قوله : ( أو نُنسِها ) قرأه أبو عمرو وابن كثير بفتح النون الأولى ، وفتح السين والهمز (٢) ، جعلاه من التأخير على معنى : أو تؤخر نسخ لفظها نأت بخير منها ، فهو من : نسا الله في أجلك ، أي : أختر فيه (٣) . وتأخير النسخ على وجهين : أحدهما أن يؤخّر التنزيل للآية (٤) ، فلا ينزل من اللوح المحفوظ ، والثاني : أن ينزل القرآن ، فيتلى ، ويعمل به ، ثم يؤخّر ، فينسخ العمل به دون اللفظ أو ينسخ العمل به واللفظ ، أو ينسخ اللفظ ويبقى العمل . وكل هذا قد فُسر ومثّل وبُيّن في كتاب « الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه » ، وبه قرأ عمر وابن عباس وعطاء (٥) ومجاهد وأبي بن كعب وعبيد بن عمير (٦)

(١) التبصرة ٥٢/ب ، والتيسير ٧٦ ، والحجة في القراءات السبع ٦٣ ، وزاد المسير ١٢٧/١ ، وتفسير غريب القرآن ٦٠ ، وتفسير ابن كثير ١٤٩/١ ، وتفسير النسفي ٦٧/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٢٧

(٢) ص : « الهمزة » .

(٣) تفسير غريب القرآن ٦١ ، والقاموس المحيط « نسا » .

(٤) ب : « لذاته » وتصويبه من : ص .

(٥) عطاء بن يسار أبو محمد الهلالي ، مولى ميمونه أم المؤمنين ، وردت عنه رواية حروف القرآن ، أدرك زمن عثمان ، وروى عن مولاته وأبي زيد بن ثابت ، وعنه مثل زيد بن اسلم (ت ١٠٢ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ١٧٣/٥ ، وطبقات القراء ٥١٧/١

(٦) عبيد بن عمير ، الليثي ، رويت عنه الحروف ، وروى عن عمر وأبي ، وعنه مجاهد وعطاء ، من كبار التابعين ، ثقة (ت ٧٤ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٤٦٣/٥ وطبقات القراء ٤٩٦/١

والتَّخَمِي وعطاء بن أبي رباح<sup>(١)</sup> وابن مَحْيَصِن • وقرأ الباقون بضم النون الأولى وكسر السين من غير همز ، جعلوه من النسيان الذي هو ضد الذكر ، على معنى : أو نسيكها يا محمد ، فلا تذكرها ، فهو من النسيان الذي هو ضد الذكر<sup>(٢)</sup> ، نقل بالهمز فتعدى الفعل إلى مفعولين ، وهما « النبي » والهاء ، الذي هو ضد الذكر ، فيكون المعنى إذا رفعنا « آية » بـ « نسخ » أو بـ « نسيان » ثَقَدَرَه عليك يا محمد ، أتينا بخير منها في الصلاح لكم ، أو بثلها باللفظين عمّا في اللوح المحفوظ ، فإن كان الإخبار عمّا قد نزل وتلي من القرآن ، فلا يصلح لقوله : ( نأتِ بخير منها ) ، والأقوى البيّن أن يكون من النسيان الذي هو ضد الذكر ، فيكون المعنى إذا رفعنا « آية » بـ « نسخ » أو بـ « نسيان » ثَقَدَرَه عليك يا محمد ، أتينا بخير منها في الصلاح لكم ، أو بثلها في التعبد ، ويدلّ على أنه من النسيان قوله : ( ستقرئك فلا تنسى • إلا ماشاء الله ) « الأعلى ٦ ، ٧ » فقد أعلمه الله أنه لا ينسى شيئاً ، ممّا نزل عليه ، ، إلا ما شاء الله أن ينساه ، ممّا قدّر أن يبدله بأصلح منه للعباد ، أو بثلّه ، ويدلّ على أنه من النسيان أن الضحّاك قرأ : « أو نسيها » بتاء مضمومة ، وفتح السين ، فهو من النسيان لا ( ٦٦/ب ) يجوز غيره • وقد قرأ ابن مسعود : « ما نسيك من آية أو نسخها » ، فهذا أيضاً من النسيان لا غير ، وأيضاً فإن « نسي » ، الذي بمعنى الترك ، لم يستعمل « أفعال » إنما استعمل فيه « فعل » ، فكان يجب أن تكون القراءة بفتح النون الأولى والسين ، ولم يأت ذلك • والاختيار « نسيها » من النسيان ، لصحة المعنى ، ولأن جماعة القراء عليه ، وبه قرأ ابن المسيّب<sup>(٣)</sup> وأبو عبد الرحمن وقتادة والأعرج وأبو جعفر يزيد

(١) هو من سادة التابعين ، روى الحروف عن أبي هريرة ، عرض عليه أبو عمرو ، ( ت ١٠٥ هـ ) ، ترجم في طبقات خليفة ٧٠٢ ، وطبقات القراء ١/٥١٣

(٢) قوله : « الذي ... الذكر » سقط من : ص •

(٣) هو سعيد ، أبو محمد ، عالم التابعين ، قرأ على ابن عباس وأبي هريرة وروى عن عمر وعثمان ، وردت عنه رواية الحروف ، قرأ عليه عرضاً الزهري ، ( ت ٩٤ هـ ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٥/١١٩ ، وطبقات القراء ١/٣٠٨

وشَيْبَةَ وَالضَّحَّاكَ وَابْنَ أَبِي إِسْحَاقَ وَعَيْسَى وَالْأَعْمَشَ (١) .

« ٦٣ » قوله (٢) : ( وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ) قرأه ابن عامر بغير واو ، جعله مستأنفاً غير معطوف على ما قبله . وقد عَلِمَ أن المخبر عنه بهذا القول هو المخبر عنه ، بمنع ذكرِ الله في المساجد ، والسعي في خرابها ، وكذلك هي في مصاحف أهل الشام بغير واو . وقرأ الباقون : « وقالوا » بالواو (٣) على العطف على ما قبله لأن الذين أخبر الله عنهم ، بمنع ذلك في المساجد ، والسعي في خرابها ، هم الذين قالوا : اتخذ الله ولداً ، فوجب عطف آخر الكلام على أوله ، لأنه كله إخبار عن النصارى . وكذلك هي (٤) في جميع المصاحف بالواو إلا في مصحف أهل الشام ، وإثبات الواو هو الاختيار ، اثباتها في أكثر المصاحف ، ولأن الكلام عليه كله قصة واحدة ، ولإجماع القراء عليه سوى ابن عامر (٥) .

« ٦٤ » قوله : ( كَن فَيَكُونُ ) قرأه ابن عامر بالنصب ومثله في آل عمران ( فيكون ، ويعلمه ) « ٤٧ ، ٤٨ » وفي النحل : ( فيكونُ . والذين هاجروا ) « ٤٠ ، ٤١ » وفي مريم : ( فيكونُ . وإنَّ الله ) « ٣٥ ، ٣٦ » وفي ياسين : ( فيكونُ . فسبحان ) « ٨٢ ، ٨٣ » وفي المؤمن : ( فيكونُ . ألم تر ) « ٦٨ ، ٦٩ » (٦) ووافقه الكسائي على النصب في النحل وياسين ، وقرأ ذلك الباقون بالرفع .

(١) تفسير ابن كثير ١٥٠/١ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/١٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١٧/ب .

(٢) ب : « تم الجزء الخامس وهو الربع من كتاب الكشف في القراءات السبع يتلوه إن شاء الله في الربع الثاني قوله : ( قالوا اتخذ الله ولداً ) .

(٣) ب : « الواو » وبالجار وجهه كما في : ص .

(٤) لفظ « هي » سقط من : ص .

(٥) الحجة في القراءات السبع ٦٥ ، وزاد المسير ١٣٥/١ ، وتفسير ابن كثير ١٦٠/١ ، وتفسير النسفي ٧١/١ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١٢/ب ، والمصاحف ٤٤ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٧/أ ، والمقنع ١٠٢ .

(٦) سيأتي ذكر بعض هذه الأحرف في سورة مريم ، الفقرة « ١٧ » ويس ، الفقرة « ١٥ » ، والمؤمن ، الفقرة « ١١ » .



« ٦٥ » فوجه النصب مشكل ضعيف ، وذلك أنه جعله جواباً بالفاء للفظ « كن » ، إذا كان لفظه لفظَ الأمر ، وإن كان معناه غير الأمر فهو ضعيف ، لأن « كن » ليس بأمر ، إنما معناه الخبر ، إذ ليس ثمَّ مأمور ، يكون « كن » أمراً له . والمعنى : فإنما يقول له : كن فيكون فهو يكون ، ويدلُّ على أن « فيكون » ليس بجواب لـ « كن » أن الجواب بالفاء ، مُضارَع به (٦٧/أ) الشرط ، وإلى معناه يُؤول في التقدير ، فإذا قلت : اذهب فأكرمك ، فمعناه : إن تذهب فأمرك ، ولا يجوز أن تقول : اذهب فتذهب ، لأن المعنى يصير : إن تذهب تذهب ، وهذا لا معنى له ، وكذلك « كن فيكون » يُؤول معناه ، إذا جعلت « فيكون » جواباً أن تقول له : أن يكون فيكون<sup>(١)</sup> ، ولا معنى لهذا ، لأنه قد اتفق فيه المفاعلان « لأن الضمير الذي في « كن » وفي « يكون » الشيء<sup>(٢)</sup> ولو اختلفا لجاز كقولك : اخرج فأحسن إليك ، أي : إن تخرج أحسنت إليك . ولو قلت : قم فتقوم ، لم يحسن ، إذ لا فائدة فيه ، لأن الفاعلين واحد ، ويصير التقدير : إن قم قم . فالنصب في هذا على الجواب بعيد في المعنى .

« ٦٦ » ووجه قراءة من رفع « فيكون » في ذلك أنه جعل « فيكون » منقطاً مما قبله مستأنفاً ، لما امتنع أن يكون جواباً في المعنى ، رفعه على الابتداء ، فتقديره : فهو<sup>(٣)</sup> يكون . وهو وجه الكلام ، والاختيار ، وعليه جماعة القراء وبه يتم المعنى . فأما اختصاص الكسائي للنصب في النحل ويأسين فهو حسن قوي ، لأن فيه « أن يقول » فعطف « فيكون » على « يقول » ، ثم<sup>(٤)</sup> ينصب « فيكون » على الجواب . إنما نصبه على العطف على « تقول » ، وكذلك آخر « يس » فيه « أن يقول » ، فعطف على « يقول »<sup>(٥)</sup> وهو حسن ، لكن الرفع عليه

(١) ب : « له يكن يكن » ووجهه كما في : ص .

(٢) ب : « الشيء » وتصويبه من : ص .

(٣) ب : « هو » وبالفاء وجهه كما في : ص .

(٤) ب : « لم » وتصويبه من : ص .

(٥) قوله : « الجواب .. على يقول » . سقط من : ص .

الجماعة ، وهو على الاستئناف والقطع والابتداء كالأول<sup>(١)</sup> .

« ٦٧ » قوله : ( ولا تسأل عن أصحاب الجحيم ) قرأه نافع بفتح التاء والجزم ، على النهي من السؤال عن ذلك ، وفي النهي معنى التعظيم لما هم فيه من العذاب ، أي : لا تسأل يا محمد عنهم ، فقد بلغوا غاية العذاب التي ليس بعدها مستزاد . وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم سأل : أي أبويه أحدث موتاً ليستغفر له ، فنزلت الآية على النهي ، عن السؤال ، عن أصحاب الجحيم ، وروي أنه قال : ليت شعري ما فعل أبواي ؟ فنزل النهي عن السؤال عنهما ، فدلّ النهي على صحة الجزم . وبذلك قرأ ابن عباس ، وقرأه الباقون بضمّ التاء ، والرفع على النهي والعطف على ( بشيراً ونذيراً ) [ فهو في موضع الحال تقديره : إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً ]<sup>(٢)</sup> ، وغير سائل عن أصحاب الجحيم . ويجوز أن يرفع على الاستئناف . والرفع هو الاختيار ، لأن عليه جماعة القراء ، ولأن ابن مسعود قرأه : « وما تسأل » فهذا يبيّن معنى الرفع ويقويه . وأيضاً فإن في قراءة أبيّ : ( وإن تسأل ) . فهذا أيضاً يبيّن معنى الرفع والاستئناف ، ويقوّي الرفع أن قبله<sup>(٣)</sup> خبراً ، وبعده خبر ، فيجب أن يكون هذا خبراً ليطابق ما قبله وما بعده ( ٦٧/ب ) ويدل على قوة الرفع [ قوله : ]<sup>(٤)</sup> ( ليس عليك هداهم ) « البقرة ٢٧٢ » ، وقوله : ( ما على الرسول إلاّ البلاغ ) « المائدة ٩٩ » ويقوّي الرفع أيضاً أنه ، لو كان نهياً لكان بالفاء ، كما تقول : أعطيتك ما لا فلا تسألني غيره . وبالرفع قرأ الحسن وأبو رجاء وقتادة وابن أبي إسحاق والجحدري وعيسى بن عمر وغيرهم<sup>(٥)</sup> .

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٥٢٩ ، وزاد السير ١/١٣٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ٩/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/١٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/١٨ .

(٢) تكلمة لازمة من : ص .

(٣) ص : « أيضاً انه لو كان نهياً لكان بالفاء لان قبله » .

(٤) تكلمة مناسبة من : ص .

(٥) الحجة في القراءات السبع ٦٣ ، وزاد السير ١/١٣٧ ، وإيضاح الوقف

والا ابتداء ٥٣٠ ، وتفسير ابن كثير ١/١٦٢ ، وتفسير النفي ١/٧٢

« ٦٨ » قوله : ( إبراهيم ) قرأه هشام بألف في موضع الياء في ثلاثة وثلاثين موضعاً ، في البقرة خمسة عشر موضعاً ، وقد ذكرنا مواضع الباقي منها في الكتاب الأول<sup>(١)</sup> . وروى عن ابن ذكوان أنه قرأ في البقرة خاصة بألف ، وبالوجهين قرأتاً ، وقرأ باقي القراء ، في ذلك كله ، بالياء ، وهو الاختيار ، اتباعاً للمصحف ، ولأن عليه لغة العامة ، وعليه الجماعة ، والألف لغة شامية قليلة<sup>(٢)</sup> .

« ٦٩ » : ( واتَّخِذُوا مِنْ ) قرأه نافع وابن عامر بفتح الخاء ، على الخبر ، عمّن كان قبلنا من المؤمنين ، أنهم اتَّخَذُوا مِنْ مقام إبراهيم صلى ، فهو مردود على ما قبله من الخبر وما بعده ، والتقدير : واذكر يا محمد إذ جعلنا البيت مثابة للناس وأماناً ، واذكر إذ اتَّخَذَ الناس من مقام إبراهيم صلى ، واذكر إذ عهدنا إلى إبراهيم . فكله خبر ، فيه معنى التثنية والتذكير لما كان ، فحُصِّلَ على ما قبله وما بعده ، ليتَّفِقَ الكلام ويتطابق ، ف « إذ » محذوفة مع كل خبر ، لدلالة « إذ » الأولى الظاهرة على ذلك . وقرأ باقي القراء بكسر الخاء ، على الأمر ، بأن يتخذ من مقام إبراهيم صلى . وبذلك أتت الروايات عن النبي عليه السلام<sup>(٣)</sup> وروى أن النبي عليه السلام أخذ بيد عمر رضي الله عنه ، فلما أتيا المقام قال عمر : هذا مقام أئينا إبراهيم ؟ فقال النبي : نعم . فقال عمر : أفلا تَتَّخِذْهُ صلى ؟ فأنزل الله جلّ ذكره : « واتَّخِذُوا مِنْ مقام إبراهيم صلى » على الأمر بذلك ، أي افعلوه<sup>(٤)</sup> وروى

(١) يعني كتابه « التبصرة » وقد عُددها في الورقة ٥٢/ب - ٥٣/أ ، وكذلك في التيسير ٧٦-٧٧ ، والنشر ٢/٢١٣

(٢) يذكر ابن خالويه في اسم « إبراهيم » أربع لغات ، وابن الجوزي ست لغات ، انظر إعراب ثلاثين سورة ٤ ، وزاد المسير ١/١٣٩ ، وانظر أيضاً المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٠ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١٣/ب .

(٣) يروي مسلم في صحيحه « كتاب الحج - باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم » بسنده عن جابر بن عبد الله في حديث طويل ، ذكر فيها قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بكسر الخاء . وانظر أيضاً تفسير ابن كثير ١/١٧٠

(٤) ذكره ابن كثير في تفسيره عن عثمان بن أبي شيبة من طريق أبي ميسرة انظر التفسير ١/١٦٩

مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر<sup>(١)</sup> أن النبي عليه السلام أتى مقام إبراهيم، فسبقه إليه عمر، فقال عمر: يارسول الله، هذا مقام أبيك إبراهيم الذي قال الله: واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى؟ قال النبي: نعم هذا مقام أينما إبراهيم الذي قال الله: واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى،<sup>(٢)</sup> فسئل مالك أهكذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم: واتخذوا، قال: نعم<sup>(٣)</sup>. يعني بكسر الخاء، على الأمر. وروى أبو عبيد عن جابر بن عبد الله أن النبي عليه السلام استلم الحجر، ورمك ثلاثة أشواط، ومشى أربعة حتى إذا فرغ عمد إلى مقام إبراهيم فصلّى خلفه ركعتين، وقرأ (١/٦٨) (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى)<sup>(٤)</sup>، وقال أبو عبيد: فلا أعلمه قرأها في حديثه، إلا بكسر الخاء، وكسر الخاء على الأمر هو الاختيار، لما ذكرنا عن النبي عليه السلام في ذلك، ولأن عليه جماعة القراء، وهو اختيار أبي عبيد وأبي حاتم وغيرهما، وهي قراءة العامة في أكثر الأمصار. وأسند القراءة بها أبو حاتم إلى النبي عليه السلام وإلى عمر. وبذلك قرأ أبو جعفر يزيد وعطاء وابن محيصن وشبل والأعرج وطلحة والأعمش والجحدري وابن وثاب وأصحاب ابن مسعود<sup>(٥)</sup>.

(١) هو جابر بن عبد الله الذي روى مسلم من طريقه غير حديث في حجة النبي صلى الله عليه وسلم. مفتي المدينة في زمانه، وآخر من شهد بيعة العقبة، حمل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم علما كثيرا، وشهد الخندق وبيعة الرضوان، (تا ٧٨ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٤٣

(٢) ذكره ابن كثير عن ابن أبي حاتم بالطريق نفسه انظر تفسير ابن كثير

١٦٩/١

(٣) ذكره أيضا ابن كثير بالطريق نفسه ثم قال: هكذا وقع في هذه الرواية وهو غريب، وقد روى النسائي من حديث الوليد بن مسلم نحوه، انظر الإحالة المتقدمة.

(٤) انظر الفقرة نفسها الملاحظة «٣».

(٥) التبصرة ١/٥٣ والحجة في القراءات السبع ٦٤، وزاد المسير ١/١٤٢،

وتفسير ابن كثير ١/١٦٨، وتفسير النسفي ١/٧٤، وإيضاح الوقف والابتداء

٥٣٢، والنشر ٢/٢١٤

« ٧٠ » قوله : ( فَأَمْتَعَهُ ) قرأه ابن عامر مخففاً ، وشدده الباقون .

« ٧١ » ووجه التخفيف أنه جملة من « أمتع » ، و « أمتع » لغة في « متع » ، وكلاهما بمعنى ، غير أن التشديد ، فيه معنى تكرير الفعل ، وبالتخفيف قرأ ابن عباس وابن مَحْيِصِنٍ وشِبْلٍ .

« ٧٢ » فأما مَنْ شَدَّدَهُ فإنه حملة على إجماعهم على التشديد في قوله : ( تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ) « هود ٦٥ » و ( تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ ) « الزمر ٨ » و ( يَمَتَّعْكُمْ مَتَاعًا ) « هود ٣ » ، وهو كثير في القرآن من « متع » ، فحمل هذا عليه ، وهو الاختيار ، لما فيه من معنى التكرير ، وإجماع القراء عليه ، وليتحقق بنظائره ، مما لم يختلف في تشديده مما ذكرنا ، وبالتشديد قرأ أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ والأعرج وأبو جعفر يزيد وشيبية ، وبه قرأ أبِيّ والحسن ومجاهد وأبو رجاء والجحدري وعيسى بن عمر والأعمش والأعرج ، وهو اختيار أبي عبيد وأبي حاتم ، وعليه قراءة العامة في الأمصار (١) .

« ٧٣ » قوله : ( وَوَصَّى ) (٢) قرأه نافع وابن عامر بهزة مخففاً ، وشدد الباقون من غير همز ، وهما لغتان : وصَّى وأوصى بمعنى واحد . وقوله : ( تَوْصِيَةً ) « يس ٥٠ » يدل على « وصَّى » مشدداً ، وكذلك قوله : ( وَصَّاكُمْ ) « الأنعام ١٤٤ » وقوله : ( يَوْصِيَكُمْ ) « النساء ١١ » و ( يَوْصِي بِهَا ) « النساء ١١ » و ( تَوْصُونَ ) « النساء ١٢ » يدل على « أوصى » مخففاً ، فالقراءتان متوافقتان ، غير أن التشديد ، فيه معنى تكرير الفعل ، فكأنه أبلغ في المعنى ، وهو الاختيار ، لإجماع أكثر القراء عليه ، ولزيادة الفائدة التي فيه ، وبالتشديد قرأ الحسن وأبو رجاء وقتادة وشبيل ، وفي حرف ابن مسعود « فوصَّى »

(١) زاد المسير ١/١٤٣ ، وشدد ابن كثير قراءة التخفيف انظر التفسير

(٢) سيأتي ذكر هذا الحرف في السورة نفسها ، الفقرة « ١١١ » .

بالفاء (١) مُشدّداً ، والتشديد اختيار أبي حاتم ، والمصاحف تختلف فيه ، فمصاحف أهل المدينة والشام فيها ألف بين الواوين ، وسائر مصاحف الأمصار لا ألف فيها بين الواوين (٢) .

« ٧٤ » قوله : ( أم تقولون ) قرأه ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي بالتاء على المخاطبة ، وحسن ذلك لأنه ( ٦٨/ب ) أتبعه ما قبله من الخطاب وما بعده ، وذلك قوله : ( أتَحاوُنونا في الله وهو ربُّنا وربُّكم ولنا أعمالنا ولكم أعمالكم ) « ١٣٩ » وقوله : ( أأتتم أعلم أم الله ) ، فأجرى الكلام على نسق واحد في المخاطبة ، وقرأه الباقر بن بلياء على أنه إخبار عن اليهود والنصارى ، وهم غييب ، فجرى الكلام على لفظ الغيبة . وأيضاً فإن قبله كلاماً في معناه بلفظ (٣) الغيبة وهو قوله : ( فإن آمنوا ) « ١٣٧ » وقوله : ( فقد اهتدوا ) ، وقوله : « فإن تولّوا فإنما هم في شقاق ) ، وقوله : ( فسيكفيكم الله ) كله بلفظ الغيبة ، إخباراً عن اليهود والنصارى ، فجرى « أم يقولون » بلياء على ذلك كله ، والاختيار الياء ، وبه قرأ الحسن وأبو عبد الرحمن وأبو رجاء وقتادة وأبو جعفر يزيد وشيبة ، وهو اختيار أبي حاتم (٤) .

« ٧٥ » قوله : ( لرؤوف ) قرأه الحرميان وحفص وابن عامر بواو بعد الهمزة ، وقرأه الباقر بن بلياء ، وهما لغتان ، يأتي اسم الفاعل على « فعول »

(١) ب : « مسعود بالصاد » وتصويبه من : ص .

(٢) التيسير ٧٧ ، والنشر ٢/٢١٥ ، والحجة في القراءات السبع ٦٦ ، والمقنع ١٠٢ ، ويعدّد ابن الجوزي نظائر لهذا الحرف انظر زاد السير ١/١٤٨ ، وتفسير ابن كثير ١/١٨٥ ، وتفسير النسفي ١/٧٦ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/١٤ .

(٣) قوله : « الغيبة وأيضاً ... بلفظ » سقط من « ص » بسبب انتقال النظر .

(٤) التبصرة ٥٣/ب ، وتفسير النسفي ١/٧٨ .

وعلى « فعل » لكن باب « فَعْمُول » أكثر من باب « فعل » في الاستعمال ، يقول : رجل ضروب وشكور ، فهو أكثر من قولك : رجل حذر . والقراءتان متوازتان ، لكن حذف الواو أخف في القراءة ، وإثباتها أكثر في الاستعمال لنظائره (١) .

« ٧٦ » قوله : ( هو مؤنثها ) قرأه ابن عامر بالألف بعد اللام ، وقرأ الباقر

بالياء .

« ٧٧ » ووجه القراءة بالألف أنه جعل الفعل للمفعول ، فهو فعل لم يُسَمَّ

فاعله ، فعدى الفعل إلى مفعولين : الأول قام مقام الفاعل ، مُستتر في « مؤنثها » وهو ضمير « هو » ، والثاني الهاء في « مؤنثها » ، تعود على الوجهة ، أي : الله يُؤنثه إياها ، والهاء والألف لوجهة ، والتقدير : ولكل فريق وجهة الله مؤنثها إياه . ويجوز أن يكون الضمير المرفوع لكبرائهم وساداتهم ، هم يولونهم إياها ، كما قال عنهم : ( إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبْرَاءَنَا ) « الأحزاب ٦٧ » وبالألف قرأ ابن عباس وأبو رجاء .

« ٧٨ » ووجه القراءة بالياء أنه بنى الفعل للفاعل ، وهو الله جلّ ذكره ،

والمفعول الثاني محذوف تقديره : ولكل فريق وجهة الله مؤنثها إياه . فالقراءتان ترجعان إلى معنى ، ودلّ على ذلك قوله : ( فَلَنُؤَيِّنَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا ) « ١٤٤ » ، ويجوز في هذه القراءة ، أن يكون الضمير المرفوع ، ويكون التقدير : هو مؤنثها نفسه ، وحسن حذف المفعول الثاني ، لتقدم ذكره في أول الكلام ، والاختيار القراءة بالياء لإجماع القراء على ذلك ، وعليه قراءة العامة في الأمصار (٢) .

« ٧٩ » قوله : ( يعملون ) « ١٤٤ » ، ( ولئن أنيت ) « ١٤٥ » قرأه ابن

(١) زاد السير ١٥٦/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٠/ب .

(٢) الحجة في القراءات السبع ٦٧ ، وزاد السير ١٥٩/١ ، وتفسير ابن

كثير ١٩٤/١ ، وتفسير النسفي ٨٢/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/١٩ .

( ٦٩/أ ) عامر وحزمة والكسائي بالتاء ، وقرأه الباقون بالياء .

ووجه القراءة بالتاء ، أنه أجراه على المخاطبة التي قبله في قوله : ( وحيث ما كنتم فولتوا وجوهكم شطره - وما الله بغافل عما تعملون ) أي : من توليتكم .

« ٨٠ » ووجه القراءة بالياء ، أنه أجراه على ما قرب منه ، من لفظ الغيبة في قوله : ( وإن الذين أوتوا الكتاب ليعلمون ) ثم قال : ( وما الله بغافل عما يعملون ) أي عما يعمل الذين أوتوا الكتاب في أمر القبلة . وقراءة أيضاً ما بعده في قوله : ( ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب ) « ١٤٥ » وقوله : ( ما تبعوا قبلك ) ، وقوله : ( وما أنت بتابع قبلتهم - ولئن اتبعت أهواءهم ) فكله أتى على لفظ الغيبة ، فحمل « يعملون » عليه . والتقدير : وما الله بغافل عما يعملون ، ولئن أتيتهم بكل آية ماتبعوا قبلك ، يعني بذلك كله اليهود ، وهم غيب . والياء في ذلك كله الاختيار ، لتطابق الكلام من قبل ومن بعد ، على لفظ الغيبة ، ولأن المراد بذلك كله اليهود ، وهم غيب ، ولما قدمنا من اختيار الياء ، إذا وقع الاختلاف على الياء والتاء في قول ابن مسعود وابن عباس (١) .

« ٨١ » قوله : ( تعملون . ومن حيث ) قرأه أبو عمرو بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء .

« ٨٢ » ووجه القراءة بالياء أنه أجراه على لفظ الغيبة والإخبار عن اليهود ، الذين يخالفون النبي في القبلة وهم غيب . فالتقدير : ولَّ وجهك يا محمد نحو المسجد الحرام ، وما الله بغافل عما يعمل من يخالفك من اليهود في القبلة .

« ٨٣ » ووجه القراءة بالتاء أنه مردود على ما قبله ، من الخطاب للنبي عليه السلام وأصحابه ، في قوله : ( فولَّ وجهك ) ، والمعنى : فولَّوا وجوهكم شطر

(١) راجع الفقرة الرابعة والعشرين من هذه السورة ، وانظر الحجة في القراءات السبع ٥٩ ، وتفسير ابن كثير ١/١٩٥ ، وتفسير النسفي ١/٨٣



المسجد الحرام ، وما الله بغافل عما تعملون ، أيها المؤمنون من توليتكم نحو المسجد الحرام . وأيضاً فإن بعده مخاطبة أخرى في قوله : ( فولتوا وجوهكم شطره ) وقوله : ( عليكم حجة ) ، وقوله : ( فلا تخشوهم ) ، وقوله ( ولا تيمم نِعْمتي عليكم ولعلكم تهتدون ) ، فكله خطاب ، فحمل « تعملون » عليه في الخطاب للحمل<sup>(١)</sup> على ما قبله وما بعده ، من المخاطبة ، وهو الاختيار ، للإجماع عليه ، ولأنه أحسن مطابقة لما قبله وما بعده<sup>(٢)</sup> .

« ٨٤ » قوله : ( لئلا ) قرأه ورش بياء مفتوحة ، هي بدل من همزة مفتوحة ( ٦٩ / ب ) لانكسار ما قبلها ، فهي بمنزلة الثانية ، في قوله : ( من الشهداء أن تضل ) « البقرة ٢٨٢ » واعتد باللام وبحركتها ، فسهل الهمزة على حكمها ، وقرأه الباقون بالهمز على الأصل ، لأنها « أن » الناصبة للفعل ، دخلت عليها اللام ، فهي في تقدير المبتدأ بها ، لأن اللام زائدة ، وحق الهمزة المبتدأ بها التحقيق ، فأجروها على التحقيق لذلك وهو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن اللام زائدة ، ولأنه إجماع من القراء ، غير ورش ، وغير حمزة ، إذا وقف فإنه يدل من الهمزة بياء مفتوحة كورش ، وعنه فيه اختلاف وقد ذكرناه<sup>(٣)</sup> .

« ٨٥ » قوله : ( ومن تطوع ) قرأه حمزة والكسائي بالياء ، وتشديد الطاء ، والجزم ومثله الثاني في هذه السورة<sup>(٤)</sup> ، وقرأه<sup>(٥)</sup> الباقون بالتاء وتخفيف الطاء ، وفتح العين .

« ٨٦ » ووجه القراءة بالجزم والياء أنه حمل على لفظ الاستقبال في اللفظ والمعنى ، وأصله « يتطوع » فجزم بالشرط بـ « من » ، وأدغمت التاء في الطاء ، فشددت الطاء لذلك . وحسن الإدغام لنقل التاء إلى القوة ، وكان لفظ الاستقبال

(١) ص : « فحمل ما » .

(٢) التيسير ٧٧ ، وتفسير ابن كثير ١٩٥/١ ، وتفسير النسفي ٨٣/١

(٣) راجع «باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز» الفقرتين «٧ و٨» .

(٤) الحرف فيها هو ( ١٨٤٢ ) .

(٥) ب : « وقرأ » ورجحت ما في : ص .

أولى به ، لأن الشرط لا يكون إلا بمستقبل ، فطابق<sup>(١)</sup> بذلك بين اللفظ والمعنى ، والتقدير : فمن تطوع فيما يستقبل خيراً فهو خير له ، فإن الله شاكر لفعله ، عليهم به .

« ٨٧ » ووجه القراءة ، بالتاء وفتح العين ، أنه استغنى بحرف الشرط عن لفظ الاستقبال ، لأن حرف الشرط يدل على الاستقبال ، فأتى بلفظ الماضي ، وكان ذلك أخفّ من لفظ المستقبل ، الذي تلزمه الزيادة والإدغام والتشديد ، والماضي في موضع جزم بالشرط . ويجوز في هذه القراءة أن تكون خبراً غير شرط ، و« من » بمعنى الذي . والماضي ، لفظه كمعناه ، ماض أيضاً ، والمعنى : فالذي تطوع فيما مضى خيراً فإن الله شاكر لفعله عليهم به ، و« فهو خير له » أي : مؤخر له ، ولا يكون للماضي موضع الإعراب على هذا ، والاختيار القراءة بالتاء وفتح العين ، لأنها أعم ، إذ تحتمل معنيين ، ولأن [ أهل ]<sup>(٢)</sup> الحرميين وعاصما عليها ، ولخفتها<sup>(٣)</sup> ، وهي اختيار أبي حاتم وأبي عبيد<sup>(٤)</sup> .

« ٨٨ » قوله : ( الرِّياح ) قرأه حمزة والكسائي بالتوحيد ، ومثله في الكهف والجنّ<sup>(٥)</sup> ، ووافقهما ابن كثير على التوحيد أيضاً في الأعراف والنمل وفاطر ، والثاني من الرشوم<sup>(٦)</sup> وقرأه<sup>(٧)</sup> الباقر بالجمع في السبعة ، وتفرّد نافع بالجمع في إبراهيم والشورى<sup>(٨)</sup> ، وتفرّد حمزة بالتوحيد في سورة

(١) ب : «وطابق» وبالفاء وجهه كما في : ص .

(٢) تكلمة لازمة من : ص .

(٣) ص : «عليهما ، ولخفتها» .

(٤) زاد المسير ١/١٦٤ ، وتفسير النسفي ١/٨٥ ، وتفسير مشكل إعراب

القرآن ١٩/ب .

(٥) الحرفان هما ( ٤٥ ت ، ٥ ) ، وسيأتي نظائره في سورة الأعراف ، الفقرة

« ٢٧ » ، وإبراهيم ، الفقرة « ٣ » ، والملائكة ، الفقرة « ١ » والشورى ، الفقرة « ٢ » .

(٦) الأحرف على ترتيب ذكرها : ( ٥٧ آ ، ٦٣ ، ٤٨ ، ٩٤ ) .

(٧) ب : «وقرأ» ورجحت ما في : ص .

(٨) الحرفان هما ( ١٨ آ ، ٣٣ ) .

الحجر<sup>(١)</sup> ، وتفرّد ابن كثير بالتوحيد في سورة الفرقان<sup>(٢)</sup> ، فذلك أحد عشر موضعاً .

« ٨٩ » ووجه القراءة ( ١/٧٠ ) بالجمع في « تصريف الرياح » هو إثباتها من كل جانب ، وذلك معنى يدل على اختلاف هبوبها ، فهي رياح لا ریح ، لأن الرياح الواحدة ، إنما تأتي من جانب واحد ، فكان لفظ الجمع فيها أولى ، لتصرفها من جهات فيكون لفظها مطابقاً لمعناها في الجمع . وأيضاً فإن هذه المواضع أكثرها لغير العذاب . وقد قال النبي عليه السلام حين رأى ريحاً هبتت : « اللهم اجعلها رياحاً ولا تجعلها ريحاً »<sup>(٣)</sup> ، فعلم أن الرياح بالتوحيد أكثر ما تقع في العذاب والمعقوبات ، وليست هذه المواضع في ذلك . واعلم أن الرياح بالجمع تأتي في الرحمة ، فواجب من الحديث أن يقرأ بالجمع إذ ليست للعقوبات .

« ٩٠ » ووجه القراءة بالتوحيد أن الواحد ، يدل على الجمع ، لأنه اسم للجنس<sup>(٤)</sup> فهو أخف في الاستعمال ، مع ثبات معنى الجمع فيه ، والاختيار الجمع ، لأن عليه الأكثر من القراء ، ولأنه أبين في المعنى ، لأنه موافق للحديث<sup>(٥)</sup> .

« ٩١ » قوله : ( ولو يرى ) قرأه نافع وابن عامر بالتاء ، على المخاطبة للنبي عليه السلام ، لأن عليه نزل القرآن ، فهو المخاطب به ، وهو الفاعل لـ « ترى » ، ويقوي ذلك قوله : ( ويوم القيامة ترى الذين ) « الزمر ٦٠ » وقوله : ( ولو ترى إذ وقفوا ) « الأنعام ٢٧ » و ( ترى إذ فرغوا ) « سبأ ٥١ » و ( لو ترى إذ

(١) هو (٢٢٢) .

(٢) هو (٤٨٢) .

(٣) مسند الإمام الشافعي «باب الاستسقاء» ١٧٥ ، يرويه عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي وهو متروك كما في التقريب ، وشيخه العلاء بن راشد وهو مجهول كما في تسجيل المنفعة .

(٤) ب : «الجنس» ورجحت ما في : ص .

(٥) التيسير ٧٨ ، وزاد المسير ١٦٨/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٠١/١ ،

وتفسير النسفي ٨٦/١

يَتَوَقَّى ) « الأنفال ٥٠ » فكله<sup>(١)</sup> إجماع على الخطاب للنبي [ صلى الله عليه وسلم ، فجرى هذا على نظائره ، الجمع عليها ، ومعنى الخطاب للنبي ]<sup>(٢)</sup> هو التنبيه لغيره ، وخطاب الله عز وجل للنبي خطاب للخلق كافة لأنه صلى الله عليه وسلم ، قد كان عالماً بحال ، ما يصير إليه الذين ظلموا عند رؤيتهم العذاب . ويجوز أن يكون الخطاب للظالمين . والتقدير : قل يا محمد للظالم : لو ترى الذين ظلموا ، فتكون القراءتان بمعنى واحد على هذا التأويل ، وقرأ الباقون بالياء ، جملوا الفعل للذين ظلموا ، لأنهم لم يعلموا قدر ما يصيرون إليه من العذاب كما علمه النبي والمؤمنون ، فهم أولى أن يُسند إلي إليهم الفعل ، لجهلهم بما يؤول إليه أمرهم ، [ من ]<sup>(٣)</sup> أن يسند إلى النبي عليه السلام ، لأنه كان عالماً بذلك . وأيضاً فقد تقدم قبله لفظ غيبة ، في قوله : ( ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا ) بعد قوله : ( إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار ) « ١٦١ » فهم الظالمون المذكورون بعد « ترى » ، فجرى لفظه على الغيبة ، لما تقدم من ذكرهم على لفظ الغيبة أيضاً . فإن بعده لفظ خبر عن غيب في قوله : ( كذلك يريهم الله أعمالهم ) « ١٦٧ » . وقوله : ( ولو ترى ) ، في قراءة من قرأ بالتاء ، يحتمل أن يكون من رؤية البصر ، وأن القوة هي<sup>(٤)</sup> المفعول ، ويحتمل أن يكون من رؤية القلب ، فيسند ان مسد المفعولين ( ٧٠ / ب ) . وإذا قرئ بالتاء بعد أن يكون من رؤية البصر ، لأن « الذين ظلموا » مفعول « ترى » ، لأنه إنما يتعدى [ إلى ]<sup>(٥)</sup> مفعول واحد ، فنبقى « أن » لا عامل فيها ، ويبعد أيضاً أن يكون من رؤية القلب ، لأنه ليس في الكلام مفعول ثان لأنه يتعدى إلى مفعولين<sup>(٦)</sup>

(١) ب : « وكله » . وبالفاء وجهه كما في : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ب : « هو » وتصويبه من : ص .

(٤) ب ، ص : « مفعولين من رؤية القلب » ولا وجه لعبارة « من رؤية القلب »

إلا إذا تقدمتها عبارة : « إذا كان » إيضاحاً لنوع الفعل ، ورجحت طرحها .

الأول « الذين ظلموا » ولا مفعول ثان في الكلام ، ولا يحسن أن يكون « أن القوة » المفعول الثاني ، لأن الثاني في هذا الباب هو الأول في المعنى لأنه إنما يدخل على الابتداء والخبر . وليس « أن القوة » هي « الذين ظلموا » فلا بد من إضمار فعل يعمل في « أن » ، تقديره : لرأيت يا محمد أن القوة ، أو لعلمت أن القوة ، أو لرأوا أن القوة ، أو لعلموا أن القوة ، ونحوه ، ولا بد أن يقتصر بـ « ترى » على رؤية البصر ، إذ ليس في الكلام مفعول ثان . فالتقراءة بالياء أقوى في المعنى ، وفي الإعراب ، وفي قلة الإضمار ، وعليها أكثر القراء ، وعلى الياء حض ابن مسعود وابن عباس ، وهو اختيار أبي عبيد ، وبه قرأ مجاهد وابن محيصن وابن أبي إسحاق وطلحة وعيسى بن عمر والأعمش<sup>(١)</sup> .

« ٩٢ » قوله : ( إذ يرون ) قرأه ابن عامر بضم الياء ، على ما لم يسم فاعله ، فلم يضاف الفعل إليهم ، كما قال : ( كذلك يُرِيهم الله ) فلم يضاف الفعل إليهم<sup>(٢)</sup> ، وقرأ الباقر بفتح الياء ، على أنه أضاف الفعل إلى « الظالمين » ، كما قال : ( وإذا رأى الذين ظلموا العذاب ) « النحل ٨٥ » ، وقال : ( ورأوا العذاب ) « البقرة ١٦٦ » فأضاف الفعل إليهم ، فحمل هذا على ذلك ، وهو الاختيار ، وعليه الجماعة<sup>(٣)</sup> .

« ٩٣ » قوله : ( خَطَّوات ) قرأه ابن عامر والكمثاني وحفص وقنبل بضم الطاء حملا على [ أصل ]<sup>(٤)</sup> الأسماء ، لأن الأسماء يلزمها في الجمع الضم في نحو : « غرفة ، وغرفات » فضم « خطوات » ، على الأصل ، وهي لغة أهل

(١) الحجة في القراءات السبع ٦٨ ، وزاد المسير ١٧٠/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٣٨ ، وتفسير ابن كثير ٢٠٣/١ ، وتفسير النسفي ٨٧/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١١ ، والنشر ٢١٦/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٢٠ .

(٢) قوله : « كما قال ... إليهم » سقط من : ص .

(٣) التبصرة ١/٥٤ .

(٤) تكملة لازمة من : ص .

الحجاز ، وقرأ الباقون بإسكان الطاء تخفيفاً ، لاجتماع ضمتين وواو ، لأنه جمع ، ولأنه مؤنث ، فاجتمع فيه ثقل الجمع ، وثقل التأنيث ، وثقل الضمتين والواو ، فحسُن فيه التخفيف ، وقوي ، وأصله الضمّ ، ولا يحسُن أن يقال : ثركت الطاء على سكونها في الواحد ، لأن الجمع يلزمه الضم . فإنما هي ضمة أسكنت تخفيفاً ، لما ذكرنا ، لأن الضم ، في هذا الباب ، للفرق بين الاسم والصفة ، فالاسم يلزمه الضم لخفته ، والصفة تسكن لتقلها ، وذلك للفرق بينهما ، والإسكان أولى لخفته ، ولأن عليه أكثر القراء (١) .

### « الاختلاف في اجتماع الساكنين »

« ٩٤ » إذا اجتمع ساكنان فالألف التي يبتدأ بها ، قبل الساكن الثاني ، مضمومة تختلف في ذلك ، فقرأ حمزة وعاصم بكسر الساكن الأول ، ومثلها أبو عمرو ، غير أنه ضمّ اللام من « قل » ، والواو من « أو » وقرأ الباقون بالضم في الساكن الأول ، غير أن ابن ذكوان كسر التنوين ( ٧١/أ ) خاصة ، إلا في موضعين ، فإنه ضمّهما ، وهما قوله في الأعراف : ( برحمة ادخلوا ) « ٤٩ » وفي إبراهيم ( خبيثة اجثت ) « ٢٦ » [ وكسر باقوا القراء ] (٢) ذلك كله نحو : ( ولقد استهزىء ) « الأنعام ١٠ » و ( قالت اخرج ) « يوسف ٣١ » و ( مسحوراً ، انظر ) « الإسراء ٤٧ ، ٤٨ » و ( قل ادعوا ) « الأعراف ١٩٥ » و ( أو اخرجوا ) « النساء ٦٦ » و ( أن اعبدا ) « المائدة ١١٧ » وشبهه (٣) .

« ٩٥ » وحجة من كسر الأول أنه أتى به على أصل ما يجب [ له ] (٤) في التقاء

(١) زاد المسير ١/١٧٢ ، والنشر ٢/٢٠٨ .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) راجع « باب علل الروم والإشمام » ، وانظر كتاب سيبويه ٢/٣٢٩ ، والنشر

٢/٢١٧ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٤٥٣ وما بعدها .

(٤) تكملة موضحة من : ص .

الساكنين في الأسماء ، وقد تقدم ذكر علة ذلك ، وحسن الكسر ، لأن هذه الحروف منفصلة من الفعل ، فلم تجر مجرى ألف الوصل في الضم ، لأن الألف متصلة .

« ٩٦ » وحجة من ضمّ أنه شبّه هذه الحروف بألف الوصل ، لأن بها يوصل إلى الساكن كما يوصل<sup>(١)</sup> بألف الوصل ، فضمّتها كما يضمّ ألف الوصل في الابتداء ، لانضمام الثالث . وأيضاً فإنه كره الخروج من كسر إلى ضم ، ليس بينهما غير حرف ساكن ، والساكن غير حائل لضعفه ، فلا يعتدّ به ، وألف الوصل لا حظ لها في الوصل ، ولا يعتدّ بها حاجزاً ، فلما ثقل ذلك ضم الساكن الأول ، ليُتبع الضمّ الضمّ ، فيكون أيسر عليه في اللفظ وأسهل ، وهي لغة . وأما تخصيص أبي عمرو للضمّ في لام « قل » وواو « أو » فإنه استثقل الكسر في « قل » وقبلها ضمة ، ثم يخرج إلى ضم ، فيصير كسرة بين ضمتين ، وذلك ثقل ، فضمّ اللام ، ليُتبع الضمّ الضمّ ، فيخرج من ضم القاف إلى ضمّ اللام إلى ضمّ العين في : ( قل أعوذ ) فيعمل اللسان عملاً واحداً ، فذلك أيسر ، وأخفّ في اللفظ من اللفظ بكسرة بين ضمتين . وأيضاً فإن « قل » حذفت منه واو ، فكان الضم في اللام أدل على الواو المحذوفة من الكسر . فأما ضمة اللواو من « أو » فإن الضم في الواو أخفّ من الكسر فيها ، لأن الضم منها ، وأيضاً فإنه حملها على ما يفعل بواو الجمع في [ قوله ]<sup>(٢)</sup> ( اشتروا الضلالة ) « البقرة ١٦ » وشبهه . فأما اختصاص ابن ذكوان بالضمّ في الموضعين المذكورين ، فإن الكلمة فيهما لما طالت ثقلت ، فيثقل الكسر فيهما ، ثم الخروج إلى ضمّ ، فضمّ ، لأنه أيسر ، فيتبع الضمّ الضمّ ، وليجمع بين اللغتين ، والضمّ في [ ذلك ]<sup>(٣)</sup> كله الاختيار ، لأن عليه أكثر القراء ، ولأنه أخفّ ، والكسر حسن ، لأنه الأصل في حركة التقاء الساكنين .

(١) قوله : « بألف الوصل ... كما يوصل » سقط من : ص ، بسبب انتقال

النظر .

(٢) تكلمة مناسبة من : ص .

(٣) تكلمة لازمة من : ص .

فإن كانت الألف التي قبل الساكن الثاني تبتدأ بالكسر أو بالفتح ، فلا سبيل إلى ضمّ الساكن الأول ، إذ لا ضمّ بعده ، يكون تبعاً له ، نحو ( أن الحمد لله ) « يونس ١٠ » و ( أن استغفروا ) « هود ٣ » . فأما قوله : ( أن امشوا ) « ص ٦ » ونحوه ، فالضمة في الشين عارضة ، وأصلها الكسر ، فلا يعتدّ بالضمة ، ولا بد من كسر الساكن الأول على الأصل ، لا يجوز غيره في هذا وشبهه .  
قال أبو محمد : ( ٧١ / ب ) ونذكر<sup>(١)</sup> في هذا الموضع باباً في الحكم في التقاء الساكنين في الكلام والقرآن ، وأقسام ذلك ، يكون أصلاً يعتمد عليه .

\* \* \*

## باب

### تفسير أقسام التقاء الساكنين

« ٩٧ » اعلم أن التقاء الساكنين يجري في الكلام على تسعة أقسام ، وما علمت أن أحداً جمع هذه الأقسام ، ولا فسرها .  
« ٩٨ » الأول : أن تحرك الساكن الأول بالكسر لا غير ، في كلمة أو في كلمتين ، نحو : « قم الليل ، وكم المال ، ونحو : اضرب ، واصنع » في الابتداء ، ألف الوصل ، كسرت لسكونها وسكون ما بعدها عند بعض النحويين<sup>(٢)</sup> ، فإن كان الثاني ، مما بعدها ، مضموماً ضممتها ، كراهة للخروج من كسر إلى ضم في كلمة ، وكذلك إذا كان الثاني ، ممّا بعد الساكن الثاني من كلمتين مضموماً ، جاز الضم في الأول ، وهو ما ذكرنا نحو : ( ولقد استهزىء ) « الأنعام ١٠ » وممّا كسر الأول فيه لالتقاء الساكنين قولهم : « يومئذ ، وحيثئذ » . وقد مضى تفسيره لأن الدال انكسرت لسكونها وسكون<sup>(٣)</sup> التنوين ، الذي دخل بعدها ، عوضاً من

(١) ب : « وقد ذكرت » ورجحت ما في : ص .

(٢) هم أهل الكوفة انظر إيضاح الوقف والابتداء ١٥٣ وما بعدها .

(٣) ب : « أو سكون » ورجحت ما في : ص .



القصة المحذوفة ، على ما فسرنا . وقد تقدم القول في العلة ، في اختيار الكسر في الأسماء ، لالتقاء الساكنين وفي الأفعال<sup>(١)</sup> .

« ٩٩ » الثاني : أن تحرك الساكن الثاني لالتقاء الساكنين ، بكسر أو ضم أو فتح ، فالكسر هو الأصل ، نحو : « هَوْلَاءِ ، وَجَيْرِ » وافتح لاستتقال الكسر بعد ياء ، نحو : « أين ، وكيف » ، والضم ، نحو : « حيثُ ، وقبلُ ، وبعْدُ » وإنما وجب ذلك ، لأن هذه غايات الكلام ، لأن الحرف وقع بعدها ، فصار غاية الكلام . فلما احتيج إلى حركتها ، لالتقاء الساكنين حُرِّكت بغاية الحركات ، وهي الضمُّ . وقيل : حُرِّكت بالضم ، ليدل ذلك على أنها حُرِّكت بحركة ليست بأصل فيها ، لأنها تفتح وتكسر للإعراب ، تقول : حيثُ قبلك ومن [ حيثُ ]<sup>(٢)</sup> قبلك ، فحُرِّكت بالضم ، ليُعلم أنه ليس بإعراب فيها . وقيل حُرِّكت « حيث » بالضم ، لأن الياء أصلها واو ، وأصلها « حوث »<sup>(٣)</sup> ، فحُرِّكت بالضم ، لتدلّ الضمة على الواو المنقلبة إلى الياء<sup>(٤)</sup> . وقيل : حُرِّكت بالضم لقوتها ، لأنها تدل على مكانين ، تقول : زيد حيثُ عمرو قائم ، فدلّت على مكان لـ « زيد » ومكان لـ « عمرو » ، فلما تضمنت مكانين ، كلُّ واحد منهما رفعَ اسما ، قويت فأعطيت أقوى<sup>(٥)</sup> الحركات وهي الضم . ولو ظهر ما حُذف بعدها لم تكن إلا منصوبة .

« ١٠٠ » الثالث : أن تحذف الساكن الأول من كلمتين ، إذا كان<sup>(٦)</sup> حرف مدٍّ ولين ، فتحذفه لالتقاء الساكنين ، ويبقى ما قبله من الحركة ، يدل عليه ، وذلك قولك : يقي الرجل (٧٣/أ) وقوا الرجل ، وذا<sup>(٧)</sup> المال ، وإنما وجب الحذف لأن

(١) راجع «باب علل الروم والإشمام» المتقدم .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) وهي لفظة طيء انظر مغني اللبيب ١٣١

(٤) قوله : «لأن الياء .. إلى الياء» سقط من : ص .

(٥) ص : «أثقل» وهو بمعناه .

(٦) ب : «كان الأول» ووجهه إسقاط لفظ «الأول» كما في : ص .

(٧) ب : «وما» ورجحت ما في : ص .

حرف المد واللين ، إذا كان منفصلاً لا يُحرك ، ولو حرك لا تقلب همزة ، فتغير (١) الكلمة فلما لم يكن سبيل إلى الحركة رُجع إلى الحذف ، وسهل الحذف ، لأن الحركة ، التي كانت قبل المحذوف ، تدل عليه ، لأن الفتحة تدل على الألف ، والضمّة تدل على الواو ، والكسرة تدل على الياء . ولو انفتح ما قبل الواو والياء لم يحذف الأول لالتقاء الساكنين ، وكنت تُحذفه بالكسر لالتقاء الساكنين ، نحو : ( طر في النهار ) « هود ١١٤ » ، و ( بين يدي الله ) « الحجرات ١ » و ( ألكو استقاموا ) « الجن ١٦ » وإنما امتنع الحذف ، لأنك لو حذفته لم يبق ما يدل على المحذوف ، لأن الذي يبقى هو فتحة ، والفتحة لا تدل على الياء ، ولا على الواو ، فلم يكن بدّ من الحركة .

« ١٠١ » الرابع : أن تحذف الساكن الأول من كلمة ، نحو تشية (٢) « ذواتا » (٣) تدخل ألف التشية فتجتمع ألفان : الألف الأصلية وألف التشية ، فتحذف الأولى لالتقاء الساكنين ، وكانت أولى بالحذف من الثانية ، لأن الثانية تدل على التشية والإعراب ، فلو حذفت لم يبق دليل على « ذينك » ، ولم تجز الحركة في الأول ولا في الثاني ، لأنه يلزم قلب الألف همزة ، فتغير الكلمة ، ومثله الحذف في تشية « ذواتا » المنصوبين والمخفوضين .

« ١٠٢ » الخامس : أن تحذف الساكن الثاني من كلمة ، على مذهب سيويه ، وذلك في : مقول ، ومخوف ، أصله : مقول ، ومخوف ، فنقلت حركة الواو الأولى على الخاء والقاف ، فاجتمع واوان ساكتان ، فحذفت الثانية لالتقاء الساكنين ، لأنها زائدة ، والأولى أصلية . ومذهب الأخفش في هذا أن المحذوفة هي الأولى ، فهو على مذهب الأخفش من القسم الرابع ، وعلى هذا اختلفاً في المحذوف من « مخيط ، ومكيل » أصله : مخيوط ، ومكيول ، ثم أُلقيت حركة الياء على

(١) ب : « فتغير » ورجحت ما في : ص .

(٢) لفظ « تشية » سقط من : ص .

(٣) منه حرف مرفوع في سورة الرحمن (آ ٤٨) ، وحرف منصوب في سورة

ما قبلها • فسيبويه يقول : المحذوف هي الواو الزائدة ، وكثرت الخاء والكاف ، لتصح الياء • والأخفش يقول : إنما حذفت الياء والواو الأصليتان ، وانقلبت الواو ياء ، لانكسار<sup>(١)</sup> ما قبلها ، لأنه انكسر ، قبل حذف الياء ، لتصح الياء<sup>(٢)</sup> •

« ١٠٣ » السادس : أن يمدّ الساكن الأول ، لتقوم المدّة مقام الحركة ، فتحول بين الساكنين ، ويتوصّل بالمد ، إلى النطق بالساكن الثاني ، وقد تقدّم ذكر هذا في أبواب المد ، وذلك نحو : « دابة ، وصاخة » ونحوه • فإن كان [ الساكن ]<sup>(٣)</sup> الثاني غير مشدّد ففي<sup>(٤)</sup> جوازه الاختلاف ، على ما تقدّم ذكره ، والقراءة قد ثبتت بذلك في « محياي ، واللائي » ، وجوازه هو مذهب أبي عمرو ويونس والكوفيين<sup>(٥)</sup> •

« ١٠٤ » السابع : أن تبدل من الساكن الأول همزة ، وهو قليل (٧٢/ب) وذلك إذا كان الأول حرف مدّ ولين ، والثاني مشدداً نحو : « دأبة ، وصاخة » وقد قرئ : ( ولا الضّالين ) بالهمز<sup>(٦)</sup> ، وهي لغة قليلة •

« ١٠٥ » الثامن : أن يثبت الساكنان جميعاً ، ولا يغيّر واحد منهما ، كان في ذلك حرف مدّ ولين أو لم يكن ، وذلك في الوقف خاصة نحو : « والفجر ، والعصر ، وعمرو ، وبكر » وذلك في كل كلمة قبل آخرها ساكن ، إذا وقعت بالإسكان أو بالإشمام •

(١) ص : « والأخفش يقول المحذوف الياء والواو الزائدة لانكسار » •

(٢) كتاب سيبويه ٤٤١/٢

(٣) تكملة موضحة من : ص •

(٤) ب : « في » وصوابه من : ص •

(٥) يونس بن حبيب البصري ، أستاذ سيبويه ، وحكي عنه في كتابه ، أخذ

عن أبي العلاء بن عمرو وسمع من العرب ، وأخذ عنه الكسائي والفراء (ت ١٨٣ هـ) ، ترجم في مراتب النحويين ٢١ ، ونزهة الألباء ٤٩ • ويعني بالكوفيين رؤوسهم ومن انتسبت إليهم آراؤهم منهم : الفراء والكسائي وثعلب وابن الأنباري • راجع «باب المدللة وأصوله» الفقرة «١٨» •

(٦) هي قراءة شاذة تنسب إلى أيوب السخيتاني انظر المحتسب ٤٦/١

« ١٠٦ » التاسع : أن مُتلقى حركة الحرف على ساكن قبله ، فيجتمع ساكنان في المعنى ، وذلك في الوقف خاصة نحو الوقف على : « بكر ، وعمرو » المرفوعين أو المخفوضين ، مُتلقى حركة الآخر على ما قبله ، ثم يُسكن الآخر ، والذي قبله ساكن في الأصل ، وحركته عارضة ، فتصير إلى الجمع بين ساكنين في المعنى لا في اللفظ ، فإن كان الساكن الذي قبل الآخرياء أو واوا لم يجز أن مُتلقى عليهما الحركة نحو : « عود ، وقيل » ونحوه (١) .



« ١٠٧ » قوله : « ليس البر » قرأه حمزة وحفص بالنصب ، وقرأه الباقون بالرفع (٢) .

« ١٠٨ » ووجه القراءة بالنصب أن « ليس » من أخوات « كان » يقع بعدها المعرفتان ، فتجعل أيهما شئت الاسم والآخر الخبر ، فلما وقع بعد « ليس » « البر » ، وهو معرفة ، و « أن تولوا » معرفة ، لأنه مصدر بمعنى (٣) التولية ، جعل « البر » الخبر ، فنصبه ، وجعل « أن تولوا » الاسم فقدّر رفعه ، وكان المصدر أولى بأن يكون اسماً لأنه لا يتنكر ، و « البر » قد يتنكر ، ف « أن » والفعل أقوى في التعريف . وأيضاً فإن « أن » وصلتها تشبه المضمر ، لأنها لا توصف كما لا يُوصف المضمر . ومن الأصول أنه إذا اجتمع مع « ليس » وأخواتها مضمر ومظهر ، فالمضمر هو الاسم ، لأنه أعرف ، فلما كانت (٤) « أن » وصلتها كالمضمر ، كانت أولى أن تكون هي اسم « ليس » ، وقوي ذلك ، لأن « أن » وصلتها في تقدير الإضافة إلى المضمر ، لأن معناها « توليتكم » ، والمضاف إلى المضمر أعرف مما فيه الألف واللام ، والأعرف أولى أن يكون هو الاسم لـ « كان » وأخواتها ، لأنه هو المخبر عنه ، ولا يُخبر إلا (٥) .

(١) كتاب سيبويه ٢/٢٤٠

(٢) التبصرة ١/٥٤ ، والتيسير ٧٩ ، والنشر ٢/٢١٨

(٣) ب : «لعمري» وتصويبه من : ص .

(٤) ب : «كان» ورجحت ما في : ص .

(٥) لفظ «إلا» سقط من : ص .

عن الأعراف دون الأُنكر ، ألا ترى أن النكرات لا يُخْبِر عنها • وأيضا فإن « البر » تعريفه ضعيف ، لأنه يدل على الجنس ، ليس يدل على شخص بعينه ، وتعريف الجنس ضعيف ، لأنه كالنكرة ، فصار « أن » والفعل أقوى من « البر » في التعريف بكثير ، فوجب أن يكون الأعراف هو الاسم ، وهو « أن » وما بعدها ، ووجب نصب البر على الخبر •

« ١٠٩ » ووجه القراءة بالرفع أن اسم « ليس » كالفعل ، ورتبة الفاعل أن يلي الفعل ، فلمّا ولي « البر » (١/٧٣) « ليس » رفع • ولو نصب « البر » لوجب أن يكون الكلام غير رتبة ، وأن يُنوي بـ « البر » التأخير ، فيكون الكلام على رتبة ، التي أتت به التلاوة ، أولى من أن يحدث فيه ما يحتاج معه إلى التقديم والتأخير • ويقوي رفعه<sup>(١)</sup> رفع « البر » الثاني ، الذي معه الباء إجماعا في قوله : ( وليس البر بأن تأتوا ) « ١٨٩ » ولا يجوز فيه إلا رفع « البر » ، فحمل الأول على الثاني أولى من مخالفته له ، ويقوي رفع « البر » أيضا أن في مصحف ابن مسعود : « ليس البر بأن تولوا » بزيادة باء ، وهذا لا يكون معه إلا رفع « البر » ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولأنه رتبة الكلام ، وبه قرأ الحسن والأعرج ، ويقوي ذلك أن<sup>(٢)</sup> في مصحف أبيّ : « ليس البر بأن تولوا » كمصحف ابن مسعود • والرفع في « البر » اختيار أبي عبيد وأبي حاتم وغيرهما ، وبه قرأ الحسن والأعرج وشيبة ومسلم بن جندب وابن أبي إسحاق وعيسى وابن محيصين وشبل وغيرهم • والنصب قوي في « البر » من باب التعريف ، فالقراءتان حستان<sup>(٣)</sup> •

(١) قوله « رفعه » سقط من : ص •

(٢) قوله : « أن في مصحف ... ذلك أن » سقط من : ص •

(٣) الحجة في القراءات السبع ٦٩ ، وزاد المسير ١/١٧٨ ، وتفسير ابن كثير ٢٠٧/١ ، وتفسير النسفي ١/٩٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١١/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٢١ •

« ١١٠ » قوله : « موصى » قرأه أبو بكر وحزمة والكسائي بفتح الواو مشدداً ، حملوه على « وصى به » وعلى « توصية » ف « موص » اسم فاعل من « وصى » ومن « توصية » . وقد تقدم ذكر هذا في ( ووصى بها إبراهيم )<sup>(١)</sup> وقرأ الباقون : ( موص ) بإسكان الواو مخففاً ، حملوه على « أوصى » وعلى « يوصي » و « يوصون » فهو اسم فاعل من « أوصى يوصي » لكن في التشديد معنى التكرير والتكثير . والقراءتان متكافئتان حستان ، [ لكل ]<sup>(٢)</sup> وأحدة منهما شاهد ، قد أجمع عليه ، وكان التخفيف أحب إلي ، لأن أكثر القراء عليه ، ولأنه أخف على القارئ<sup>(٣)</sup> .

« ١١١ » قوله : ( فدية طعام مكين ) قرأ نافع وابن ذكوان « فدية طعام » بالإضافة ، وقرأ الباقون بالتنوين في « فدية » ، وبرفع « الطعام » ، وقرأ نافع وابن عامر « مساكين » بالجمع ، وقرأ الباقون بالتوحيد منونا مخفوضا<sup>(٤)</sup> بالإضافة<sup>(٥)</sup> .

« ١١٢ » ووجه القراءة بالإضافة أنه سمى الطعام الذي يفدى به الصيام فدية ، ثم أضافه إلى طعام ، وهو بعضه ، فهو من باب إضافة بعض إلى كل ، مثل هذا : خاتم حديد ، وثوب خز ، مع ما أن الإضافة أخف من غير أن ينقص المعنى .

« ١١٣ » ووجه القراءة بغير إضافة أنه سمى الشيء الذي يفدى به الصيام فدية ، ثم أبدل الطعام منها ، بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، فبين الله به<sup>(٦)</sup> من أي نوع هي ، أبالطعام أو غيره<sup>(٧)</sup> ، وهو الاختيار (٧٣/ب) لأن المعنى عليه ،

(١) راجع الفقرة «٧٣» من هذه السورة .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) التبصرة ٥٤/ب ، وزاد المسير ١٨٣/١ ، وتفسير النسفي ٩٣/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٢ .

(٤) ب ، ص : « منون مخفوض » فصوبته .

(٥) زاد المسير ١٨٦/١ ، وتفسير ابن كثير ٢١٥/١ .

(٦) ص : « فبين الفدية » .

(٧) لفظ « أو غيره » سقط من : ص .

ولأن أكثر القراء عليه ، ورفع « الفدية » في القراءتين بالابتداء ، والخبر محذوف تقديره : فعليه فدية ، ونحوه .

« ١١٤ » ووجه قراءة من جمع « مساكين » أنه ردّه [ على ما قبله لأن ]<sup>(١)</sup> ما قبله جمعا في قوله : ( وعلى الذين ) فكل واحد من هذا يلزمه إذا أفطرَ طعامٌ مسكين ، فالذي يلزم جميعهم ، إذا أفطروا ، إطعام مساكين كثيرة ، على كل واحد عن كل يوم أفطره مسكين . فالجميع أولى به لهذا المعنى ، وبالجمع قرأ ابن عمر ومجاهد .

« ١١٥ » ووجه قراءة من وحدَ فقراً « مسكين » أن الواحد النكرة يدلّ على الجمع ، فاستغنى به عن لفظ الجمع . وأيضا فإنه ردّه على الفدية ، فوحدَ ، كما وحدت الفدية ، ومعناها فديات كثيرة تجتمع عن كل واحد . فلما وحدت الفدية وحد المسكين . وأيضا فإنه يبيّن بتوحيد مسكين ما يلزم عن كل يوم واحد أفطر ، فيكون قد بيّن به ما على من أفطر يوما . وأيضا فإن التوحيد يفيد الحكم الذي على كل مَنْ أفطر يوما . وإذا قرأ بالجمع لم يقع فيه بيان ، ما يلزم عن كل يوم أفطره الواحد . وإنما الجمع مبهم ، أخبر فيه أن على الجماعة ، إذا أفطروا ، طعام مساكين ، فلا يُدري ما على كل واحد أفطرَ يوما ، من لفظ الجمع . فالتوحيد فيه بيان ذلك ، وبه قرأ ابن عباس ، وهو الاختيار لأن أكثر القراء عليه .

« ١١٦ » قوله : ( ولتكمّلوا ) قرأه أبو بكر مُشدّدا مفتوح الكاف ، وقرأ الباقون مخفّفا ، ساكن الكاف ، وهما لغتان ، يقال : أكملت العدد وكمّلته ، ويثقوي التخفيف إجماعهم على قوله : ( اليوم أكملت لكم دينكم ) « المائة ٣ » ، ويثقوي التشديد أن فيه معنى التأكيد والتكرير ، وبه قرأ الحسن وأبو عبد الرحمن وأبو رجاء وابن أبي إسحاق والجحدري وغيرهم . والتخفيف أولى لخفته ، ولأنه إجماع من القراء ، ولإجماعهم على « اليوم أكملت » ، وهو الاختيار ، وبه

(١) تكملة لازمة من : ص .

قرأ ابن مسعود والأعرج وابن وثاب وطلحة بن مصرف وعيسى والأعمش وغيرهم<sup>(١)</sup> .

« ١١٧ » قوله : « البَيوت ، والغَيوب ، والجَيوب ، الشَيوخ ، والعَيون »<sup>(٢)</sup> قرأ ذلك ورش وحفص وأبو عمرو بالضم في أوائلها ، وقرأ قالون وهشام بكسر الباء من « البيوت » ، وضم باقيها ، وقرأ حمزة بالكسر في أوائلها كلها ، ومثله أبو بكر غير أنه ضم الجيم من « الجيوب » وحدها . وقرأ ابن كثير وابن ذكوان والكسائي بضم الفين من « الغيوب » وكسر باقيها .

« ١١٨ » ووجه القراءة فيهن بالضم أنه أتى (٧٤/أ) بهن على الأصل ، ولم يسأل عن الياء وضمتها ، وباب « فَعَلَّ » في الجمع الكثير « فَعُول » ، ولما كان هذا النوع ، لا يجوز فيه إلا الضم إذا لم يكن الثاني ياء نحو : « كعوب ، ودهور » أجرى ما ثانيه ياء على ذلك ، لأنه أصله ، ولثلا يختلف .

« ١١٩ » ووجه القراءة بالكسر أن الكسرة مع الياء أخف من الضمة معها ، فاستثقل ضمة بعدها ياء مضمومة ، والضمة مع<sup>(٣)</sup> ياء ثقيلة ، فاجتمع حركتان ثقيلتان ، وحرف ثقيل ، عليه حركة ، ثقيلة في جمع ، والجمع ثقيل ، فكسر الأول لخِفَّتِه مع الياء ، ولتقرب الحركة من الحرف الذي بعدها ، فقد قالوا : شَهِد ، ولِعب ، فكسروا الأول لكسر الثاني ، وهو من حروف الحلق للتقريب ، وقالوه أيضاً في الاسم فقالوا : سَعِيد ورغيف وشَهِيد ، فكسروا الأول للثاني ، إذ هو حرف حلق<sup>(٤)</sup> للتقريب من حركته . كذلك كسروا أوائل هذه الجموع للتقريب من الثاني ، وقوي ذلك فيه ، وليس بحرف حلق ، لأنه جمع ، ولأنه حرف ثقيل عليه

(١) الحجة في القراءات السبع ٧٠ ، وزاد المسير ١٨٨/١ .

(٢) الأحرف سوى أولها في سورة المائدة (١٠٩ آ) ، والنور (٣١ آ) ، وغافر

(٦٧ آ) والحجر (٤٥ آ) .

(٣) ب : « على » وتصويبه من : ص .

(٤) قوله : « للتقريب وقالوه ... حلق » سقط من : ص ، بسبب انتقال



حركة "ثقيلة" ، والكسر لإتباع كثير في الكلام ، قالوا : قسي ، وعصي ، وعتي ، وصلي ، ويكي ، وهو كثير . فاما مَنْ ضمَّ بعضا وكسر بعضا ، فإنه جمع بين لفتين ، مع روايته ذلك عن أئمته ، والضمُّ هو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن الكسر تغيير عن الأصل ، والضمُّ هو اختيار أبي حاتم . قال أبو حاتم : لا يجوز غير الضمِّ ولا يُكسر الأول للياء ، لأن الياء متحركة مضمومة ، وليس في الكلام « فِعِيل » (١) فكيف تروم ما لا يكون في الكلام . قال أبو محمد : الكسر لغة مشهورة في هذا الجمع ، والكسرة عارضة ، فلا يُعتدُّ بوزنه ، والضمُّ هو الأصل (٢) .

« ١٢٠ » قوله : ( ولا تُقاتلوهم ، حتى يقاتلوكم ، فإن قاتلوكم ) قرأه حمزة والكسائي الثلاثة بغير ألف ، وقرأ ذلك الباكون بألف .

« ١٢١ » ووجه القراءة بالألف أنه جعل من القتال ، لإجماعهم على قوله : ( وقاتلوهم حتى لا تكون فتة ) « البقرة ١٩٣ » فهذا نصٌ على الأمر بالقتل ، وبالألف قرأ الحسن وأبو عبد الرحمن وشيبة وحُميد وغيرهم .

« ١٢٢ » ووجه القراءة بغير ألف أنه جعله من القتل ، لإجماعهم على قوله عقب ذلك : ( فاقتلوهم ) ، وقوله : ( والفتنة أشدُّ من القتل ) ، والقراءتان متداخلتان حستان ، لأن مَنْ قاتل قتل ، ومَنْ قُتِلَ فَبَعْدَ قِتَالٍ قَتْلٌ ، ومعنى « حتى يقاتلوكم ، فإن قاتلوكم » أي : يقتلون بعضهم فإن قتلوا بعضهم ، والاختيار القراءة بالألف ، لأن عليه الجماعة ، وعليه (٧٤/ب) قراءة العامة ، وهو اختيار أبي حاتم وغيره (٣) .

« ١٢٣ » قوله : ( فلا رفثَ ولا فسوقَ ) (٤) قرأهما ابن كثير وأبو عمرو بالتنوين والرفع ، وقرأ الباكون بالفتح من غير تنوين .

(١) ب : « فعول » وتصويبه من : ص .

(٢) التيسير ٨٠ ، وتفسير النسفي ٩٧/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل

الامصار ١٢/ب ، وكتاب سيويه ٣٠٥/٢ ، ٣١٠

(٣) زاد المسير ٢٠٠/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٧٧/١ ، وتفسير النسفي

٩٩/١

(٤) وسيأتي ذكره في السورة نفسها ، الفقرة « ١٦٣ - ١٦٥ » ، وفي سورة

إبراهيم ، الفقرة « ٣ » ، وسورة الطور ، الفقرة « ٤ » .

« ١٢٤ » ووجه القراءة بالرفع والتنوين أن « لا » بمعنى « ليس » .  
فارتفع الاسم بعدها ، لأنه اسمها ، والخبر محذوف ، تقديره : فليس رفث ولا فسوق  
في الحج ، ودلّ عليه « في الحج » الثاني الظاهر ، وهو خبر « ولا جدال » ، ويجوز  
أن ترفع « رفث وفسوق » بالابتداء ، و « لا » للنفي ، فالخبر محذوف أيضاً ،  
ولا يحسن أن يكون « في الحج » الظاهر خبراً عن الأسماء الثلاثة ، لأن خبر  
« ليس » منصوب ، وخبر « جدال » مرفوع ، لأن « ولا جدال » اسم واحد ، في  
موضع رفع بالابتداء ، ولا يعمل عاملان في اسم واحد ، ولو رفع « ولا جدال »  
وثوّن مثل ما قبله لكان « في الحج » الظاهر خبراً عن الثلاثة الأسماء ، لأن  
الأسماء الثلاثة ، كل واحد مع « لا » في موضع رفع بالابتداء والعطف ، ومنعه  
الأخفش لأنه يرى ارتفاع الخبر بعد « لا » الثانية ، وبالرفع قرأ مجاهد  
وابن محيصر .

« ١٢٥ » ووجه القراءة بالفتح ، من غير تنوين ، أنه أتى بـ « لا » للنفي ،  
لتدلّ على النفي العام ، فنفي جميع الرفث وجميع الفسوق كما تقول : لا رجل في  
الدار ، فنفي جميع الرجال ، ولا يكون ذلك إذا رفع ما بعد « لا » لأنها تصير  
« لا » بمعنى « ليس » ، ولا تنفي إلا الواحد ، والمقصود في الآية نفي جميع  
الرفث والفسوق ، فكان الفتح أولى به لتضمنه لعموم الرفث كله ، والفسوق كله ،  
لأنه لم يُرخص في ضرب من الرفث ولا في ضرب من الفسوق ، كما لم يُرخص في  
ضرب من الجدال ، ولا يدل على هذا المعنى إلا الفتح ، لأنه للنفي العام ، وإجماع  
القراء على فتح « ولا جدال » يقوي فتح ما قبله ، ليكون الكلام على نظام واحد ،  
في عموم المنفي كله ، في الأسماء الثلاثة ، في موضع رفع ، كل واحد مع « لا » .  
وقوله « في الحج » خبر عن جميعها ، والفتح وجه القراءة لعمومه ، وإجماع أكثر  
القراء عليه ، ولاتفاق أول الكلام مع آخره ، وبه قرأ الأعرج وشيبة والأعمش  
وأبو رجاء والحسن وابن أبي إسحاق وعيسى (١) .

(١) زاد المسير ١/٢١٠ ، وتفسير ابن كثير ١/٢٣٦ ، والنشر ٢/٢٠٤ ،  
وتفسير النسفي ١/١٠١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٤٥ ، وتفسير مشكل إعراب  
القرآن ١/٢٣ .

« ١٢٦ » قوله : ( في السِّلْم )<sup>(١)</sup> قرأه الحرميان والكسائي بفتح السين ، وهي لغة في « السلم » الذي هو الاسلام ، قال أبو عبيدة والأخفش : « السلم » بالكسر الإسلام . ويجوز أن يكون « السِّلْم » بالفتح اسما بمعنى المصدر ، الذي هو الإسلام كالعطاء والنباب ، بمعنى : الإيعاءة والإنبات . ويجوز أن (١/٧٥) يكون الفتح في « السلم » بمعنى الصلح ، وهو يريد الإسلام ، لأن من دخل في الإسلام فقد دخل في الصلح . فالمعنى : ادخلوا في الصلح الذي هو الإسلام . وقرأ الباقون بكسر السين . فأما من كسر السين فهو واقع على الإسلام ، وهو المعروف في اللغة « السلم » بالكسر الإسلام ، فحَضُّوا على الدخول في الإسلام ، ولم يَحَضُّوا على الدخول في الصلح ، وبقيهم على كفرهم ، وكلا القراءتين حسن ، وبالكسر قرأ الحسن ومجاهد وعكرمة<sup>(٢)</sup> وقتادة وابن أبي إسحاق وابن وثاب وعيسى والأعمش والجحدري ، وبالفتح قرأ الأعرج وشيبة وشبل<sup>(٣)</sup> . وروى عبد الرحمن بن أبزي<sup>(٤)</sup> أن النبي عليه السلام قرأ : « السلم » في البقرة والأتفال و « الذين كفروا »<sup>(٥)</sup> بالفتح في الثلاثة<sup>(٦)</sup> .

(١) سيأتي ذكره في سورة محمد صلى الله عليه وسلم ، الفقرة « ٨ » .

(٢) عكرمة مولى ابن عباس أبو عبد الله ، المفسر ، رويت عنه الحروف ، وروى عن مولاه وأبي هريرة وابن عمر ، عرض عليه علقباء بن أحمد وأبو عمرو بن العلاء ، وروى عنه ، واعتمده البخاري وأخرج له مسلم ، (ت ١٠٧ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٧/٢/٣ ، وطبقات القراء ٥١٥/١

(٣) الحجة في القراءات السبع ٧٢ ، وزاد المسير ٢٢٤/١ ، وتفسير ابن كثير ٤٧/١ وتفسير النسفي ١٠٤/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ١٣/ب ، وأدب الكاتب ٤٢٤

(٤) هو مولى نافع بن عبد الحارث ، كوفي . روى أحاديث عن عمر بن الخطاب وأبي بن كعب ووردت عنه الرواية في الحروف ، (ت بعد ٧٠ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٤٦٢/٥ ، وطبقات القراء ٣٦١/١

(٥) يعني بقوله « والذين كفروا » سورة محمد صلى الله عليه وسلم إذ تبدأ السورة بهذا القول ، والحرفان هما (٦١٢ ، ٣٥) .

(٦) تفسير الطبري ٢٥٢/٤

« ١٢٧ » قوله : (مرضات) <sup>(١)</sup> أمالها الكسائي وحده ، وفتح الباقون .  
 ووقف عليها حمزة بالتاء ، ووقف الباقون بالهاء . وفي ذلك اختلاف . وقد ذكرنا علة  
 الإمالة <sup>(٢)</sup> فيه ، وأن الألف وقعت رابعة ، فلم يمنعها من الإمالة كونها من الواو ، لأن  
 ذوات الواو إذا صرّحت إلى الرباعي حسن فيهن الإمالة نحو : « أركى ، وادعى » <sup>(٣)</sup> ،  
 ولم تمنعها الضاد من الإمالة كما لم تمنع الإمالة في <sup>(٤)</sup> « خاف ، وضاق ، وطاب » <sup>(٥)</sup> .  
 مع حرف الاستعلاء . فأما من فتح فعلى الأصل قرأ ، مع قوة حرف الاستعلاء ، في  
 المنع من الإمالة في غير هذا ، مع أن الجماعة عليه . فأما من وقف بالتاء فإنه أتى به  
 على لغة من قال في الوقف : طلّحت ° ، بالتاء . وحكاه سيويه ، وحسن ذلك لما  
 كان الاسم مضافا ، والمضاف والمضاف إليه كاسم واحد . فكان التاء متوسطة  
 فوقف بالتاء ، كما يفعل في الوصل ، ليُعلم أن التاء متوسطة ، وأن المضاف إليه  
 متوسط بالمضاف . فأما من وقف بالهاء فإنه أتى به على الأصل ، في كل هاء تأنيث ،  
 ولأنه إذا وقف بالتاء ، على هاء التأنيث ، لم يكن فرق بين التاء الأصلية التي لاتدل  
 على تأنيث ، ولا يوقف عليها إلا بالتاء ، نحو تاء : صوت ، وحوت ، وبين التاء الزائدة  
 التي للتأنيث . والمصاحف الأُمّهات قد اختلفت في هذا ونظائره ، فمنها ما كتبت فيه  
 بالتاء ، ومنها ما كتبت فيه بالهاء . فما كتبت بالتاء فعلى لفظ الوصل ، وثية  
 الوصل . وما كتبت بالهاء فعلى نية الوقف (ب/٧٥) <sup>(٦)</sup> .

- (١) تقدّم هذا الحرف في «أقسام علل الإمالة» ، الفقرة «١٧» .
- (٢) ب : «الاختلاف» وتصويبه من : ص .
- (٣) تقدّم ذكر هذين الحرفين في «باب علل إمالة ما قبل هاء التأنيث»  
 الفقرة « ٣ » .
- (٤) ب : «من» ، ورجحت ما في : ص .
- (٥) تقدّم ذكر هذه الأحرف وأمثالها في «أقسام علل الإمالة» الفقرة «٩» .
- (٦) التبصرة ١/٥٥ ، والتيسير ٦٠ ، والنشر ١٢٧/٢ ، وإيضاح الوقف  
 والابتداء ٢٨٨ ، وكتاب سيويه ٢/٣٣٧ ، والمقنع ٨١ ، والحجة في القراءات السبع  
 ٧١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٣ .

« ١٢٨ » قوله : ( مُرْجِعِ الْأُمُورَ ) قرأه<sup>(١)</sup> ابن عامر وحمزة والكسائي بفتح التاء وكسر الجيم ، حيث وقع ، بنوا الفعل للفاعل ، لأنه المقصود ، ويتقوي ذلك إجماعهم على : ( ألا إلى الله تصير الأمور ) « الشورى ٥٣ » وقوله : ( إلى الله مرجعكم ) « المائدة ٤٨ » فبنى الفعل للفاعل ، فحتمل هذا على ذلك . وقرأ الباقون بضمّ التاء وفتح الجيم ، بنوا الفعل للمفعول ، ويتقوي ذلك إجماعهم على قوله : ( ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ ) « الأنعام ٦٢ » و ( لئن رُدِّدْتُمْ إِلَى رَبِّي ) « الكهف ٣٦ » فبني الفعل للمفعول ، وهو إجماع ، فألحق هذا به ، لأنه مثله ، فالقراءتان حسنتان بمعنى ، والأصل أن يبنى الفعل للفاعل ، لأنه مُحدِثُه بقدره الله جل ذكره ، وبنائُه للمفعول توسّع وفرع<sup>(٢)</sup> .

« ١٢٩ » قوله : ( حتى يقول الرسول ) قرأه نافع بالرفع ، وقرأه الباقون بالنصب . ووجه القراءة بالرفع أن الفعل دالٌّ على الحال ، التي كان عليها الرسول ، ولا تعمل « حتى » في حال . فلما كان ما بعدها للحال لم تعمل فيه . والتقدير : وزلزلوا فيما مضى حتى إن الرسول يقول : متى نصر الله ، فحكى الحال ، التي عليها الرسول قبل ، كما حكيت الحال في قوله : ( هذا من شيعته وهذا من عدوه ) « القصص ١٥ » وفي قوله : ( وكتبهم باسطاً ذراعيه ) « الكهف ١٨ » فإنما حكى حالا كانوا عليها ليست<sup>(٣)</sup> حالا هم الآن عليها ، فكذلك « حتى يقول الرسول » حكى حالا كان عليها الرسول فيما مضى . والرفع بعند حتى على وجهين : أحدهما أن يكون السبب الذي أدى الفعل ، الذي قبل « حتى » قد مضى ، والفعل المسبب لم يمض ، ولم ينقطع ، نحو قولك : مرّض حتى لا يرجونه ، أي :

(١) ص : «قرأ» ، وسيأتي ذكر هذا الحرف في السورة نفسها ، الفقرة «٢٠٢» ،  
وسورة المؤمنين ، الفقرة «٢٣» ، وسورة القصص ، الفقرة «١٠» .  
(٢) النشر ٢/٣٠١ ، وتفسير النسفي ١/١٠٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل  
الأمصار ١٣/ب .  
(٣) ب : «ليس» ورجحت ما في : ص .

مرض فيما مضى حتى هو الآن لا يترجى فيحیی ، الحال التي هم عليها الآن ، فيرفع ، ولا تحمل الآية على هذا المعنى ، لأنها لحال قد مضى ، فحكي ، والوجه الآخر أن يكون الفعلان جميعا قد مضيا ، نحو قولك : سرت حتى أدخلها ، أي : سرت فدخلت ، فالدخول متصل بالسير . وقد مضيا ، فحكيت الحال التي كانت ، لأن ما مضى لا يكون حالا ، إلا على الحكاية . فعلى هذا تحمل الآية<sup>(١)</sup> في الرفع ، لا على الوجه الأول من وجهي الرفع . و « حتى »<sup>(٢)</sup> هذه التي يرتفع الفعل بعدها ليست العاطفة ، وإلا الجارة ، إنما هي التي تدخل على الجمل ، فلا تعمل ، وتدخل على الابتداء والخبر . فإذا كان ما بعد « حتى » محكيا دالا على حال ، قد انقضت ، أو على حال في الوقت لم ينقض ، فلا سبيل إلى النصب بها ، لأنها لا تنصب إلا غير حال ، تنصب بمعنى « كي » أو بمعنى « إلى أن » .

« ١٣٠ » ووجهه (١/٧٦) القراءة بالنصب أن « حتى » جعلت غاية للزلزلة ، فنصبت بمعنى « إلى أن » ، والتقدير : وزلزلوا إلى أن قال الرسول ، فجعل « قول الرسول » غاية لخوف أصحابه ، أي : لم يزالوا خائفين إلى أن قال الرسول ، فالفعلان قد مضيا جميعا ، وينصب بـ « حتى » في الكلام بمعنى « كي » كقولك : أسلمت حتى أدخل الجنة ، أي : كي أدخل الجنة . فالإسلام كان والدخول لم يكن . وهي إذا نصبت الأفعال الجارة في الأسماء ، إذا كانت بمعنى « إلى أن » ، أو تكون هي العاطفة في الأسماء ، إذا نصبت بمعنى « كي » ، فإذا ارتفع الفعل بعد « حتى » على معنى حال مضت محكية ، فالفعل لما مضى ، وإذا ارتفع على معنى حال ، لم تنقض ، فالفعل للحال . وإذا اتصب على معنى « إلى أن » فالفعل ماض . وإذا اتصب على معنى « كي » فالفعل مستقبل ، فافهم هذا فإنه مشكل ، وعليه مدار أحكام « حتى » ، وبالرفع قرأ الأعرج ومجاهد

(١) ب : «الحكاية» وتصويبه من : ص .

(٢) ب : «وعلى» وتصويبه من : ص .

وابن مَحِيصِنٍ وشبية ، وبالنصب قرأ الحسن وأبو جعفر ، وابن أبي إسحاق وشبيل وغيرهم ، وهو الاختيار ، لأن عليه جماعة القراءة (١) .

« ١٣١ » قوله : (إثم كبير) قرأه (٢) حمزة والكسائي بالشاء ، جعلاه من الكثرة حملاً على المعنى ، وذلك أن الخمر تحدث ، مع شربها ، آثام كثيرة من لَغَطٍ وتخليط ، وسببٍ وأيمان ، وعداوة وخيانة ، وتفريط في الفرائض ، وفي ذكر (٣) الله وفي غير ذلك ، فوجب أن توصف بالكثرة . وقد قال بعد ذلك « ومنافع للناس » فجمع المنافع . وكذلك يجب أن تكون الآثام جمعا . والجمع يوصف بالكثرة . وأيضا فإن وصف الإثم بالكثرة أبلغ ، من وصفه بالكبر . وقد قال الله جلّ ذكره : ( وادعوا ثبورا كثيرا ) « الفرقان ١٤ » وقال : ( ذكرا كثيرا ) « الأحزاب ٤١ » ، فأما قوله ( وإثمها أكبر ) « البقرة ٢١٩ » فأتى بالباء ، فإنما ذلك (٤) ، لأن الإثم الثاني واحد ، والأول بمعنى الآثام ، فحسن في الأول الكثرة لكثرته ، ولم يحسن في الثاني الكثرة لقلته في المعنى . وأيضا فإنه إجماع ، ويدل على أن الأول بمعنى الجمع قوله : ( ومنافع ) فعطف عليه بجمع ، فهو مثله ، ولمعنى الكثرة مزية على معنى الكبر ، لأن الكثرة تستوعب معنى العظم ومعنى الكثرة ، ولا يستوعب العظم معنى الكثرة ، لأن الإثم يكون عظيما ، ولا يكون كثيرا إلا وهو عظيم . وتقول : كل كثير كبير ، ولا تقول : كل كبير كثير . فالقراءة بالشاء أعم ، لتضمّنها معنى الكثرة (٧٦/ب) والكبير . وقرأ الباقون بالباء ، من الكبير ، على معنى العظم ، أي : فيهما إثم عظيم . ويتقوي ذلك إجماعهم على قوله : ( وإثمهما أكبر من نفعهما ) بالباء ، من العظم . وقد أجمعوا على أن شرب الخمر من الكبائر ، فوجب أن يوصف إثمه بالكبر . وقد وصف الله الشرك بالعظم فقال : ( إن الشرك لظلم عظيم ) « لقمان ١٣ » فكذلك ينبغي أن يوصف ما قرب من

(١) زاد المسير ٢٣٢/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٥١/١ ، وتفسير النسفي ١٠٧/١ ، وكتاب سيويه ٤٨٣/١ ، ومعنى اللبيب ١٢٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٢٣/ب .

(٢) ب : « قرأ » ورجحت ما في : ص .

(٣) ب : ذكره . وتصويبه من : ص .

(٤) قوله : « فإنما ذلك » سقط من : ص .

الشرك بالعظم ، وهو شرب الخمر ، لأنهما كبائر ، والعظم والكبر سواء . ولما قالوا فيما هو دون الكبائر صفائر ، وصغير وصغيرة وجب أن يقال في الكبائر كثير ، لأن الكثير مقابل للقليل ، والكبير مقابل للصغير . وقد وصف الله الإثم بالعظم في قوله : ( فقد افترى إثماً عظيماً ) « النساء ٤٨ » ، والكبر مقابل للعظم في المعنى . قال أبو محمد : القراءتان حستان متداخلتان ، لأن القراءة بالثاء مُراد بها العظم ، ولا شك أن ما عظم فقد كثر ، وقد كبر ، والباء أحب إلي ، لأن الجماعة عليه ، ولقوله : ( حُبّاً كبيراً ) « النساء ٢ » والحوب الإثم<sup>(١)</sup> ، فوصفه بالكبر . وقال تعالى : ( والفتنة أكبر من القتل ) « البقرة ٢١٧ » والفتنة هنا الكفر والكفر يشتمل على كل الآثام . وقد وصفه بالكبر<sup>(٢)</sup> ، وهو اختيار أبي حاتم وأبي طاهر وأبي عبيد ، وبه قرأ الحسن وأبو رجاء والأعرج وأبو جعفر وشيبة ومجاهد وقتادة وابن أبي إسحاق ، وعليه العامة .

« ١٣٢ » قوله : ( قتل العفوَ ) قرأه أبو عمرو بالرفع ، ونصب الباقون .

« ١٣٣ » ووجه القراءة بالرفع أنه جعل « ما » و « ذا » اسمين ، « ذا »

بمعنى « الذي » و « ما » استفهام ، تقديره : أي شيء الذي تنفقونه . ف « ما » مبتدأ و « الذي » خبره ، فيجب أن يكون الجواب مرفوعاً أيضاً ، من ابتداء وخبر ، تقديره : الذي تنفقونه العفو . فيكون الجواب في الإعراب كالسؤال في الإعراب ، والهاء محذوفة ، من الصلة ، في الجواب ، أي : تنفقونه كذلك ، هي مُقدّرة محذوفة من الصلة<sup>(٣)</sup> ، وهو مثل قوله : ( وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أنزله أساطير الأولين ) « النحل ٢٤ » تقديره : أي شيء الذي أنزله ربكم قالوا الذي أنزله أساطير الأولين . فأتى الجواب على نحو السؤال في الإعراب والإضمار ،

(١) تفسير غريب القرآن ١١٨

(٢) زاد المسير ٢٤٠/١ وتفسير ابن كثير ٢٥٥/١ ، وتفسير النسفي

١٠٩/٢

(٣) قوله : « أي تنفقونه .. من الصلة » سقط من : ض .



لكن حذف الابتداء ، لصلته من الجواب ، لدلالة الأول عليه . وكذلك هو في الآية مع « العفو » .

« ١٣٤ » ووجه القراءة بالنصب أن تكون « ما » و « ذا » اسما واحدا في موضع نصب بـ « ينفقون » ، فيجب أن يكون الجواب أيضا منصوبا ، كما تقول: ما أنفقت ؟ فتقول : درهما ، أي : أنفقت درهما ، ولا هاء محذوفة (أ/٧٧) مع النصب ، ولا ابتداء مضمَر مع النصب . إنما مضمَر فعلا ، تنصب به « العفو » ، يدل عليه الأول ، تقديره : يألونك : أي شيء ينفقون ، قل ينفقون العفو . ومثله قوله تعالى : ( وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا ) « النحل ٣٠ » ف « ما » و « ذا » اسم واحد ، في موضع نصب بـ « أنزل » و « خيرا » جواب منصوب كالسؤال تقديره : قالوا : أنزل خيرا . والاختيار النصب للإجماع عليه ، والقراءتان متقاربتان ، لأن كل واحدة محمولة على إعراب السؤال (١) .

« ١٣٥ » قوله : ( حتى يطهّرَن ) قرأه الحرميان وأبو عمرو وابن عامر وحفص مضموم الهاء ، مخففا ، على معنى ارتفاع الدم وانقطاعه ، ولكن لم تتم الفائدة إلا بقوله : ( فإذا تطهّرَن ) أي : بالماء ، فأتوهن ، فهذا تمت الفائدة والحكم ، لأن الكلام متصل بعبءه ببعض ، فلا يحسن أن يكون « يطهّرَن » مخففا ، تتم عليها الفائدة والحكم ، لأنه يوجب إتيان المرأة ، إذا انقطع عنها الدم ، وإن لم تتطهر بالماء ، ويكون قوله : ( فإذا تطهّرَن ) لا فائدة له ، إذ الوطء قد يتم بزوال (٢) الدم ، فلا بد من اتصال ، فإذا تطهّرَن بما قبله ، وبه يتم الحكم ، والفائدة في أن لا توطأ الحائض إلا بانقطاع الدم ، والتطهير بالماء . فلو حصل الأول على التشديد ، وفتح الهاء محمل الثاني ، لكره أن توطأ الحائض ، إذا تطهّرت ، وإن لم ينقطع عنها الدم . ففي التخفيف بيان الشرطين اللذين ، مع وجودهما ،

(١) تفسير الطبري ٢٩٢/٤ ، ومعاني القرآن ٣٩/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٢٤ ، وتفسير ابن كثير ٢٥٦/١ ، وتفسير النسفي ١١٠/١ ، ومغني اللبيب ٣٠٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٢٤/ب .

(٢) قوله : « الدم وإن لم ... يزوال » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

توطأ الحائض ، وهما : انقطاع الدم ، والتطهر<sup>(١)</sup> بالماء . وليس مع التشديد للطاء فيها دليل على أن انقطاع الدم شرط للوطء . فالقراءة بالتخفيف فيها بيان الحكم وفائدته . وهو الاختيار لأن فيها بيان إباحة الوطء بعد انقطاع الدم والتطهير بالماء . وقرأ الباقون بفتح الهاء مشددا ، على معنى التطهير بالماء دليله إجماعهم على التشديد في قوله : ( فَإِذَا تَطَهَّرْنَ ) فحَصَلَ الأول على الثاني ، وأيضا فإن التخفيف ، في الأول ، يُوهِمُ جواز إتيان الحائض ، إذا ارتفع عنها الدم ، وإن لم تطهر بالماء [ فكأن التشديد فيه رفعُ التوهم ، أو هي في حكم الحائض ما لم تطهر ]<sup>(٢)</sup> ، وهي ممنوعة من الصلاة ما لم تطهر ، ولزوجها مراجعتها ما لم تطهر بالماء . وإن كان الدم قد انقطع ، وهذا قول عمر وعبد الله بن الصامت<sup>(٣)</sup> وأبي الدرداء . وقال الشعبي : رَوِيَ ذَلِكَ عَنْ ثَلَاثَةِ عَشْرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ (٧٧/ب) منهم أبو بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس ، فإذا كان حكم انقطاع الدم ، من غير غسل ، حكم ثبوته ، ووجب<sup>(٤)</sup> أن يُؤَثَّرَ التشديد ، ليفيد الخروج عن حكم الحائض في جواز الوطء ، وإباحة الصلاة ومنع الرجعة . ويدل على قوة التشديد أن في حرف أبيّ وابن مسعود « حَتَّى يَتَطَهَّرْنَ » بياء وتاء . وهذا يدل على التطهر بالماء ، ويدل على إدغام التاء في الطاء<sup>(٥)</sup> . قال أبو محمد : ولولا اتفاق الحرمين ، وابن عامر وأبي عمرو وحفص على التخفيف ، لكان التشديد مختارا أيضا ، لما ذكرنا من العلة .

« ١٣٦ » قوله : ( إِلَّا أَنْ يَخَافَا ) قرأ حمزة بضم الياء ، وفتحها الباقون .

(١) ب : « والتطهير » ووجهه من : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) عبادة بن الصامت ، صحابي جليل ، واحد النقباء ليلة العقبة ، وأعيان البدرين (ت ٣٤ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٥٤٦/٣ ، ٦٢١ ، والجرح والتعديل ٩٥/١/٣ .

(٤) ب : « وجب » وتوجيهه من : ص .

(٥) الحجة في القراءات السبع ٧٢ ، وزاد السير ٢٤٨/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٥٩/١ ، وتفسير النسفي ١١١/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٤ .

« ١٣٧ » وجحة قراءة حمزة بضم الياء أنه بنى الفعل للمفعول ، والضمير في « يخافا » مرفوع لم يسم فاعله ، يرجع للزوجين ، والفاعل محذوف [ وهو ] (١) الولاية والحكام (٢) والخوف بمعنى اليقين . وقيل : بمعنى « الظن » ، وقد ألزم من قرأ بضم الياء أن يقرأ : فإن خيفا ، وهذا لا يلزم ، لأن من قرأ بفتح الياء يلزمه أيضا ، أن يقرأ : فإن خافا ، ولكنه في القراءتين جميعا حسن من باب الخروج من الغيبة إلى الخطاب ، ومن الخطاب إلى الغيبة كقوله : ( حتى إذا كنتم ) ثم قال : ( وجريئِينَ بِهِمْ ) « يونس ٢٢ » وكقوله : ( الحمد لله رب العالمين ) ثم قال : ( إيتاك نعبث ) وهو كثير .

« ١٣٨ » ووجه القراءة بفتح الياء أنه حُمل على ظاهر الخطاب ، يراد به الزوجان ، إذا خاف كل واحد منهما ألا يقيما حدود الله حل الاقتداء ، فهما الفاعلان ، و « أن » في القراءة الأولى مُقدَّرٌ معها حذف حرف الجر ، لأن الفعل قد تعدى إلى مفعوله ، وأقيم مقام الفاعل ف « أن » في موضع جر ، بإضمار حرف الجر ، على قول الخليل (٣) والكسائي ، ولكثرة حذفه مع « أن » فكأنه ملفوظ به ، فحسن عندهما عمله ، وهو محذوف ، ولا يقاس عليه ، و « أن » عند غيرهما من الكوفيين في موضع نصب لحذف حرف الجر . فأما من قرأ بفتح الياء ف « أن » في موضع نصب بالفعل ، لأنه لم يتعد إلى مفعول ، وهو يقتضي التعمد إلى مفعول ، فتعدى إلى « أن » ، فهي في موضع نصب به (٤) ، والاختيار ما عليه الجماعة من فتح الياء .

(١) تكلمة لازمة من : ص .

(٢) ب : « والحكم » ورجحت ما في : ص .

(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي ، الإمام ، النحوي ، صاحب العروض العربية ، (ت ١٧٧ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ١/٢/٣٨٠ ، ومراتب النحويين ٢٧٠ .

(٤) الحجة في القراءات السبع ٧٣ ، وزاد المسير ١/٢٦٥ ، وتفسير النسفي

١/١١٥ ، وكتاب سيويه ١/٥٥٦ ، ومغني اللبيب ٣١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٢٥ .

« ١٣٩ » قوله : ( لا تضارّ والدّة ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالرفع ، وفتحها بالباقون .

« ١٤٠ » ووجه القراءة بالرفع أنه جعله نهيًا لا نهياً ، وأنه أتبعه ما قبله من قوله : ( لا تُكَلِّفْ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ) ، وأيضاً ( ٧٨/أ ) فَإِنَّ النَّفْسَ لَخَبِيرَةٌ ، وَالْخَبِيرُ قَدْ يَأْتِي فِي مَوْضِعِ الْأَمْرِ ، نحو قوله : ( وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ) « البقرة ٢٢٨ » وقوله : ( تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ) « الصف ١١ » فكذلك هذا أتى بلفظ الخبر ، ومعناه النهي ، فذلك شائع في كلام العرب .

« ١٤١ » ووجه القراءة بالفتح أنه جعله نهياً على ظاهر الخطاب ، فهو مجزوم ، لكن تفتح الراء لالتقاء الساكنين ، لسكونها وسكون أول المُشَدِّدِ ، وخصّها بالفتح دون الكسر ، لتكون حركتها موافقة لما قبلها ، وهو الألف ، ويقوي حمله على النهي أن بعده أمراً ، في قوله : ( وعلى الوارث مثل ذلك ) و « والدّة » يحتمل أن تكون فاعلة و « تضارّ » بمعنى يفاعل ، أي : لا تضارِبِ والدّة بولدها ، فتطلب عليه ما ليس لها ، وتمتنع من رضاع ولدها مضارّةً ويحتمل أن تكون مفعولة لم يسمّ فاعلها ، وتضارّ بمعنى تفاعل على معنى : لا تضارِرَ والدّة بولدها ، فتمتنع من ولدها في الرضاع ، وهي تأخذ مثل ما تأخذ غيرها ، ولا تمنع من نفقته ، وعلى ذلك يحتمل : ولا مولود بولده ، ويحتمل الوجهين جميعاً (١) .

« ١٤٢ » قوله : ( ما آتيتهم بالمعروف ) قرأه ابن كثير بغير مدّ ، من باب المجيء ، إذ لم يظهر في الكلام مفعولان ، فيحتمل على باب الإعطاء ، لأن « أتى » (٢) من باب المجيء مقصور ، يتعدّى إلى مفعول ، بحرف وبغير حرف [ جر ] (٣) ومن

(١) زاد المسير ٢٧٢/١ ، والتيسير ٨١ ، وتفسير ابن كثير ٢٨٤/١ ، وتفسير النسفي ١١٨/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٢٥/ب .  
(٢) ب : « التي » وتصويبه من : ص .  
(٣) تكلمة موضحة من : ص .

باب الإعطاء يمدّ فيتعدّى إلى مفعولين ، فلما لم يكن في الكلام إلا مفعول واحد بحرف جر ، فحمل على باب المجيء ، وقوّى ذلك إتيانُ الباء بعده في « بالمعروف » ، وباب المجيء يتعدّى إلى مفعول بحرف جر<sup>(١)</sup> وبغير حرف كما قال تعالى : ( أتيتنا بها ) « الأنبياء ٤٧ » وقال : ( فأتاهم الله ) « الحشر ٢ » . فأما « ما » فيحسن أن تكون مع الفعل مصدرا بمعنى « الإتيان » في قراءة من قصر « آتيتم » ، و « الإتيان » بمعنى « التأتي » ، ويكون في قراءة من مدّ « آتيتم » مع الفعل بمعنى « الإيتاء » ، لأنه رباعي ، و « الإيتاء » بمعنى [ المأتي ، ويجوز أن تكون « ما » بمعنى ]<sup>(٢)</sup> الذي في القراءتين ، فتقدّر « هاء » محذوفة من « آتيتم » ، وتكون الهاء هي المفعول لـ « آتيتم » لمن قصر ، تعدى إليه بغير حرف ، وتكون هي المفعول الأول ، لمن مدّ « آتيتم » ، والثاني محذوف ، كما تقول : أعطيت زيدا ، ولا تذكر العطية ، وقرأ الباقون « آتيتم » بالمدّ ، من باب الإعطاء ، لأنه يراد به ، إعطاء النفقة للأُم أو للرضعة ، في الرضاعة . وقد قال تعالى : ( فاتوهن أجورهن ) « النساء ٢٤ » يعني الرضاعة . وقال : ( إذا آتيتوهن<sup>(٣)</sup> أجورهن ) « المائدة ٥ » فهو إجماع ، فحمل هذا عليه ، وهو الاختيار لإجماع (ب/٧٨) القراء عليه . وكون « ما » بمعنى « الذي » أحسن ، والهاء محذوفة ، وهي المفعول لـ « آتيتم » اقتصر فيه على مفعول واحد<sup>(٤)</sup> .

« ١٤٣ » قوله : ( تَمَسُوهُنَّ )<sup>(٥)</sup> قرأه حمزة والكسائي بضمّ التاء ، وبالف بعد الميم ، ويمدّان ، وقرأ الباقون بفتح التاء ، وبغير ألف ، حيث وقع .

(١) قوله : « حرف جر ومن باب .. بحرف جر » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) قوله : « فاتوهن أجورهن ... إذا آتيتوهن » سقط من : ص ، بسبب

انتقال النظر .

(٤) زاد المسير ٢٧٤/١ ، والنشر ٢٢٠/٢ ، وتفسير النسفي ١١٩/١

(٥) سيأتي ذكر هذا الحرف في سورة الأحزاب ، الفقرة « ٢٠ » .

« ١٤٤ » حجة من قرأ بألف أنه جعل الفعل لاثنين ، لأن كل واحد من الزوجين يمسّ الآخر بالوطة أو بالمباشرة ، فبابه المفاعلة ، ويجوز أن يكون « فاعلٌ » كـ « فَعَلَ » في هذا فتكون القراءتان بمعنى ، والمسّ من الزوج خاصة ، لأنه الواطئي والمباشر ، كما قالوا : داويت العليل وعاقبت اللص ، وجاز أن يقع « فعل » و « فاعل » بمعنى ، كما جاء « فعل واستفعل » قالوا : قرأ واستقرأ ، وعلا قرنه واستعلاه ، وعجبت واستعجبت بمعنى<sup>(١)</sup> . ويدل على قوة القراءة بالألف أنهم أجمعوا على قوله تعالى : ( مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ) « المجادلة ٣ » فوقع الفعل لهما كذلك ، هذا لما كان من كل واحد من الزوجين تماسة للآخر عند الوطة ، حُمل على باب المفاعلة .

« ١٤٥ » حجة من قرأ بغير ألف أن المسّ هنا يتراد به الوطة ، أو المباشرة ، والواطئي الرجل<sup>(٢)</sup> دون المرأة ، فهو فعل واحد ، فبابه « فَعَلَ » لا « فاعل » . وأيضا فقد أجمعوا على ترك الألف ، في قوله تعالى مخبرا عن قول مريم رضي الله عنها : ( وَلَمْ يَمَسَّسْنِي بَشْرٌ ) « آل عمران ٤٧ » ولم يقل : يماسسني ، فدل ذلك على أن الفعل للزوج وحده الواطئي ، وهو الاختيار ، لأن الأكثر عليه من القراء ، ولأنه أصح في المعنى المقصود إليه<sup>(٣)</sup> .

« ١٤٦ » قوله : ( قَدَرَهُ ، وَقَدَرَهُ ) قرأهما ابن ذكوان وحفص وحمزة والكسائي بفتح الـدال ، وأسكنها الباقون ، وهما لغتان<sup>(٤)</sup> . قال الأخفش : القَدْرُ والقَدَرُ ، وهم يختصمون في القَدْرُ والقَدَرُ ، ودليل الفتح إجماعهم على الفتح في قوله : ( فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا ) « الرعد ١٧ » و ( إنا كل شيءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ) « القمر ٤٩ » ، ودليل الإسكان إجماعهم على الإسكان في قوله :

(١) كتاب سيبويه ٢/٢٨٥

(٢) ص : « هو الرجل » .

(٣) الحجة في القراءات السبع ٧٤ ، وزاد المسير ١/٢٧٩ ، وتفسير النسفي

١٢٠/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ١٤/ب .

(٤) القاموس المحيط « قدر » .

(حقَّ قَدْرَهُ) « الأنعام ٩١ » و ( لكل شيء قَدْرًا ) « الطلاق ٣ » و ( ليلة القَدْر ) « القدر ١ » ، فالقراءتان متساويتان . وقد قيل : إن القَدْر ، بالإسكان ، مصدر مثل الوَسْع ، والقَدْر الاسم مثل العدِّ والعدَد ، والمدِّ والمدَد . وقيل : إن القَدْر ، بالفتح ، هو أن تقدر الشيء فتقول : ثوبي على قدر ثوبك ، أي مثله .

« ١٤٧ » قوله : ( وصية ) قرأها الحرميان وأبو بكر والكسائي بالرفع ، ونصبها الباقون .

« ١٤٨ » وحجة (١/٧٩) من قرأ بالنصب أنه حمله على معنى الأمر بالإيضاء لمن ذكر ، وهو منسوخ<sup>(١)</sup> ، فإذا حُمِل على الأمر ، والأمر يحتاج إلى الفعل ، فأضمر الفعل فنصب « وصية » ، والتقدير : فليوصوا وصية . فالنصب يدل على معنى الأمر .

« ١٤٩ » وحجة من رفعه أنه حمله على الابتداء ، وجعل « لأزواجهم » الخبر ، وحسن الابتداء بنكرة ، لأنه موضع تخصيص ، كما حسن « سلام عليك » رفع بالابتداء . ومثله : خير بين يديك . ويجوز أن ترفع « الوصية » بالابتداء ، والخبر محذوف ، ويكون « لأزواجهم » صفة للوصية ، فيحسن الابتداء بنكرة ، إذ هي موصوفة ، والنكرات إذا وُصفت حسن الابتداء بها ، لما فيها من الفائدة ، تقديره : فعليهم وصية لأزواجهم . وقد أجمعوا على الرفع في قوله تعالى : ( فصبر جميل ) « يوسف ١٨ » وعلى قوله : ( فصيام ثلاثة أيام ) « البقرة ١٩٦ » وعلى قوله : ( فتحريروا رقبة ) « النساء ٩٢ » . فكل هذا رفع بالابتداء ، على تقدير حذف الخبر ، ويقوّي الرفع [ أيضا ]<sup>(٢)</sup> أنها في قراءة أبي « فتاع لأزواجهم » وفي حرف ابن مسعود « الوصية لأزواجهم » ، فهذا يقوّي الرفع ، والرفع هو الاختيار لما ذكرنا ولأن عليه الحرمين وأبا بكر<sup>(٣)</sup> وغيرهم ، وهي قراءة

(١) هذا قول الاكثريين على ما يذكر ابن كثير في تفسيره ٢٩٦/١

(٢) تكلمة موافقة من : ص .

(٣) ب : «وعاصما» وتصويبه من : ص ، والتبصرة

علي بن أبي طالب وقتادة ومجاهد وأصحاب ابن مسعود والأعرج وغيرهم (١) .  
 « ١٥٠ » قوله : ( فيضاعفه ) (٢) قرأ ابن كثير وابن عامر بغير ألف مشدداً ، حيث وقع ، ومثله « يضاعف ، ومضاعفة » ، وقرأ الباقون بالألف مخففاً ،  
 وقرأ ابن عامر وعاصم بالنصب ، ههنا ، وفي الحديد ، ورفعها الباقون .  
 « ١٥١ » وحجة من شدد ، وحذف الألف ، أنه حمله على الكثير ، لأن  
 « فعلت » مُشدد العين بابه تكثير الفعل ، وتقول « غلقت الأبواب » ، إذا  
 فعلت ذلك شيئاً بعد شيء ، و « غلقت (٣) الأبواب » ، إذا فعلت ذلك مرة واحدة ،  
 وكذلك « فتحت وفتحت » .

« ١٥٢ » وحجة من خفف ، وأثبت الألف ، أن أبا عمرو حكى أن  
 « ضاعفت » أكثر من « ضعفت » لأن « ضعفت » معناه مرتان (٤) ، وحكى أن  
 العرب تقول : ضعفت درهمك ، أي جعلته درهمين ، وتقول : ضاعفته أي جعلته  
 أكثر من درهمين ، والله يعطي بالحنة عشرة أمثالها إلى سيمائة ضعف ،  
 ف « ضاعفت » أولى به لكثرة المضاعفة (٥) .

« ١٥٣ » وحجة من نصب أنه (٦) حمل الكلام على المعنى ، فجعله جواباً  
 للشرط (٧) ، لأن معنى (ب/٧٩) « من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له » .

(١) تفسير الطبري ٢٥١/٥ ، ومعاني القرآن ١٥٦/١ ، وشواذ القراءات ١٥٥ ،  
 وزاد المسير ٢٨٥/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٩٧/١ ، وتفسير النسفي ١٢٢/١ ، وإيضاح  
 الوقف والابتداء ٥٥٣ ، وكتاب سيبويه ١٨٩/٤

(٢) سيذكر هذا الحرف في سورة الحديد ، الفقرة « ٤-٥ » ، وسورة  
 المنافقين ، الفقرة « ٣ » ، وسورة عبس ، الفقرة « ٣ » .

(٣) ب : « أغلقت » والتوجيه على ضعف هذه اللفظة من : ص .

(٤) ب ، ص : « مرتين » فصويته .

(٥) كتاب سيبويه ٢٨٢/٢ ، والقاموس المحيط « ضعف » .

(٦) ب : « أن » وتصويبه من : ص .

(٧) ب : « جواب للشرط » ، ص ، « جواب الشرط » ورايت ما أثبتته .



أن يكون قرَضٌ "تبعه أضعاف ، فحملَ « فيضاعفه » على المصدر ، فعطف على « القرض » ، و « القرض » اسم ، فأضمر « أن » ليكون مع « فيضاعفه » مصدرا ، فتعطف مصدرا على مصدر<sup>(١)</sup> ، كأنك قلت : إن حدث قرَضٌ فأضعاف يتبعه • ويقبح أن يحمل النصب على جواب الاستفهام بالفاء ، لأن القرض غير مُستفهم عنه ، إنما وقع الاستفهام عن صاحب القرض ، ألا ترى أنك إذا قلت : أتقرضني فأشكره ، نصبت الجواب ، لأن الاستفهام عن القرض وقع ، ولو قلت : أزيدُ يقرضني فأشكره ، لم تنصب الجواب ، لأن الاستفهام إنما هو عن زيد ، لا عن القرض ، ولهذا المعنى أجاز سيويه الرفع في الفعل بعد حتى في قولك : أيهم سار حتى يدخلها ، لأن السير متيقن غير مُستفهم عنه • إنما الاستفهام عن الفاعل ، ولم تجعله بمنزلة قولك : أسرت حتى تدخلها ، في أن الرفع لا يجوز في الفعل ، لأنك في هذا لم تثبت سيرا ، فصار بمنزلة قولك : ما سرت حتى أدخلها • وقد أجاز قوم نصبه على جواب الاستفهام حملا على المعنى ، لأن قولك : من ذا الذي يقرض الله ، وكذلك : إذا قلت أزيدُ يقرضني ، معناه : أيقرضني زيد ، فحمل على المعنى ، فنصب على جواب الاستفهام وفيه بعد<sup>(٢)</sup> •

« ١٥٤ » وحجة من رفعه أنه قطعه مما قبله ، ولم يدخله في صلة « الذي » ، في قولك : من ذا الذي يقرض الله فالله يضاعفه له • ويجوز أن يرفع على العطف على ما في الصلة على « يقرض » ، على تقدير : من ذا الذي يقرض الله فيضاعف الله له ، كأنه قال : ومن ذا الذي يضاعف له ، أي : من الذي يستحق الإضعاف في الأجر على قرضه الله ، أي على صدقته • والرفع هو الاختيار لقوته في المعنى ، ولأن الجماعة عليه وليما<sup>(٣)</sup> ذكرنا من حجته<sup>(٤)</sup> •

(١) قوله : « له أن يكون .. مصدر » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٢) كتاب سيويه ١/٨٥

(٣) ب : « لما » وتصويبه من : ص •

(٤) التبصرة ٥٥/ب ، والحجة في القراءات السبع ٧٥ ، وزاد السير ١/٢٩٠ ،

وتفسير ابن كثير ١/٢٩٩ ، وتفسير النسفي ١/١٢٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٢٦ •

« ١٥٥ » قوله : ( ييسُط ) و ( وبَسْطَة ) في الأعراف « ٦٩ » قرأهما هشام وقنبل وأبو عمرو وحمزة بالسین فيهما ، وقرأهما الباقون بالصاد غير أن حَقْصًا ، روي عنه الوجهان : السین والصاد ، وكلهم قرأ : ( بسطة ) في البقرة بالسین ، غير أن الكسائي ونافعا ، من رواية ابن المسيبي ، روي عنهما الصاد فيه (١) ، وبالسین قرأت لهما وللجماعة .

« ١٥٦ » وحجة من قرأ بالسین أنه الأصل ، والدليل على أن السین هي الأصل (١/٨٠) أنه لا بد أن تكون السین هي الأصل أو الصاد هي الأصل . فلو كانت الصاد هي الأصل ما (٢) جاز أن تُردَّ إلى السین ، إذ لا علة توجب ذلك ، وإذا لا ينقل الحرف إلى أضعف منه ، والصاد أقوى بكثير لإطباقها واستعلائها ، فإذا لم يجز أن تُردَّ الصاد إلى السین ، وجاز ردُّ السین إلى الصاد ، عُلِمَ أن السین هي الأصل ، والصاد داخلة عليها لِعلة .

« ١٥٧ » وحجة من قرأ بالصاد أن السین حرف مستغل (٣) ، غير مُطبَّق ، فلمَّا وقعت بعده الطاء ، وهي مطبقة مستعلية ، صعب أن يخرج اللفظ من تَسْفِثَل إلى تَصْعَثَد ، وذلك صعب ، ولو كان فيه خروج من تَصْعَثَد إلى تَسْفِثَل لحسن ، ولم يصعب ، نحو : « طسم ، وقسوة » (٤) فهذا لا تبدل السین فيه صادًا ، كما تبدل ، إذا كانت الطاء بعدها (٥) ، والقاف بعد صاد ، وهذا في الحكم بمنزلة الذين أمالوا الحروف ليُقرَّبوا لكسرة أو لياء . ومن قرأ بالسین فهو بمنزلة الذين لم يميلوا ، وتركوا الحروف على حالها مفتوحة ، فقربت السین من الطاء ، فأبدل منها حرف يُوَاحِي السین في المخرج والصغير ، ويُوَاحِي الطاء في الإطباق والاستعلاء ،

(١) التبصرة ٥٥/ب ، والنشر ٢٢٢/٢

(٢) لفظ «ما» سقط من : ص .

(٣) لفظ «مستغل» سقط من : ص .

(٤) الحرف الأول في سورة الشعراء (١ آ) ، والثاني في البقرة (٧٤ آ)

(٥) ب : «بعد» ، ص : «بعده» ورأيت ما أثبتته .

وهو الصاد ، فكأن السين التي هي الأصل لم تنزل ، إذ قد خلفها حرف (١) من مخرجها ، ومن صنفها في الصغير ، فعمل اللسان بذلك عملا واحدا ، متصفا ، منطبقا بالحرفين معا ، والصاد هو الاختيار ، للمطابقة في اللفظ والمجانسة بين الحرفين ، ولأن عليه خط المصحف (٢) ، ولأن عليه أكثر القراء (٣) . وقال أبو حاتم : هما لغتان ، فكيف قرأت فأنت مصيب ، واختار في ذلك أن يتبع خط المصحف .

« ١٥٨ » قوله : ( عَسَيْتُمْ ) (٤) قرأه نافع بكسر السين ، وفتحها الباقون ، والكسر لغة في « عسى » إذا اتصل بمضمر خاصة . وقد حكي في اسم الفاعل « عَسِي » فهذا يدل على كسر السين في الماضي (٥) . والفتح في السين هي اللغة النفاشية ، وعليها أجمع القراء ونافع معهم ، إذا لم يتصل الفعل بمضمر . وأيضا فإن مساواة الفعل ، مع المضمر والمظهر ، أولى من المخالفة بينهما ، لأن المضمر عقيب المظهر ، فواجب أن يكون مثله . وهو الاختيار لإجماع القراء عليه مع المضمر والمظهر . وإنما خالفهم نافع وحده مع المضمر (٦) . وقد قال أبو حاتم : ليس للكسر وجه ، وبه قرأ الحسن وطلحة .

« ١٥٩ » قوله ( غَرَفَةٌ ) قرأه الكوفيون وابن عامر بضم الفين وفتحها (٧) الباقون .

(١) لفظ «حرف» سقط من : ص .

(٢) قوله : «ولأن عليه خط المصحف» سقط من : ص .

(٣) زاد المسير ٢٩١/١ ، وتفسير النسفي ١٢٤/١ ، والقاموس المحيط

« بسط » .

(٤) سيأتي ذكر هذا الحرف في سورة محمد صلى الله عليه وسلم ،

الفقرة «٤» .

(٥) كتاب سيبويه ٥٥٨/١ ، وأدب الكاتب ٢٠٦ ، والقاموس المحيط

« عسى » .

(٦) زاد المسير ٢٩٢/١ ، ومفني اللبيب ١٥٣

(٧) ب : « وفتح » ورجحت ما في : ص .

« ١٦٠ » وحجة من ضمّ أنه جملة اسم الماء المُعْتَرَف ، فعدّي الفعل إليه ، لأنه مفعول به ، كأنه قال : إلا من اعترف ماء على قدر مثل ملء اليد ، ويقوي الضمّ أن بعده : ( فشرّبوا منه ) ، والشرب هو الشيء المعروف ، وهو الغرفة بالضم اسم للماء المُعْتَرَف ، وبالضم قرأ عثمان بن عفان والحسن والنخعي وغيرهم .

« ١٦١ » وحجة من فتح أنه جملة مصدرا ، فهو نصب على المصدر ، والمفعول به محذوف ، تقديره : إلا من اعترف ماء غرفة ، أي مرة واحدة . وبعض النحويين من البغداديين والكوفيين يجيزون أن يكون من ضمّ جملة كالمصدر ، ولأنهم يعملون الاسم عمل المصدر ، فيجيزون : عجبت من دهنتك لحيتك ، ومن عطاتك الدراهم . والمصدر الذي يعمل هو الدهن والإعطاء<sup>(١)</sup> . فعلى هذا المذهب تكون القراءتان بمعنى ، يراد بهما المصدر على معنى مرة واحدة<sup>(٢)</sup> . والفتح هو الاختيار ، وبه قرأ ابن عباس وأبان بن عثمان<sup>(٣)</sup> ومجاهد والأعرج وغيرهم .

« ١٦٢ » قوله : ( ولولا دفعُ الله ) قرأه نافع بألف وكسر الدال ، وقرأه الباقر بفتح الدال ، من غير ألف ، ساكن الفاء ، ومثله في الحجج<sup>(٤)</sup> .

« ١٦٣ » وحجة من قرأ بالألف أنه جملة مصدرا ل « فاعل » كالقتال . والمفاعلة قد تأتي من واحد ك « عاقبت اللص »<sup>(٥)</sup> . ويجوز أن يكون مصدرا

(١) الحجة في علل القراءات السبع ١/١٣٥

(٢) زاد المسير ١/٢٩٨ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٥ ،

وتفسير ابن كثير ١/٣٠٢ ، وتفسير النسفي ١/١٢٥

(٣) أبان بن عثمان بن عفان ، أبو سعيد ، له رواية عن أبيه وزيد بن ثابت

وأسماء بن زيد ، وعنه ابنه عبد الرحمن وعمر بن عبد العزيز والزهري ، من فقهاء المدينة ثقة ، من كبار التابعين (ت ١٠٥ هـ) ترجم في جهمرة أنساب العرب ٨٥ ، وتهذيب

التهذيب ١/٩٧

(٤) سيأتي في سورتته ، الفقرة «١٣ - ١٤»

(٥) كتاب سيويه ٢/٢٧٨ ، ٢٨٤

لـ « فعل » كقولهم : آب إيابا ، ولقيته لقاء . ومثله : كتبت كتاباً ، ومنه : ( كتاب الله عليكم ) « النساء ٢٤ » فيكون على هذا « دفاع ودفع » بمعنى ، مصدران لِدَفَعَ .

« ١٦٤ » وحجة من قرأ بغير ألف أن المفاعلة التي من اثنين ، لا معنى لها في هذا الموضع ، لأن الله هو الدافع عن المؤمنين وغيرهم ، ما يضرهم ، ولا يدافعه أحد فيما يدفع ، فحملته على « دفع » أولى ، لأنه مصدره ، الذي لا يصرف عنه إلى غيره إلا بدليل ورواية . والاختيار دفع بغير ألف لأنه تعالى متفرد بالدفع وإجماع القراء عليه . وقد كان أبو عمرو يرى « دفاع » غلطاً يؤهم فيه باب المفاعلة من اثنين ، وهو وهم من أبي عمرو عند أبي حاتم<sup>(١)</sup> .

« ١٦٥ » قوله : ( لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ) قرأ ذلك ابن كثير وأبو عمرو بالفتح ، من غير تنوين . وقرأ الباقون بالرفع والتنوين ، ومثله : ( لا بيع فيه ولا خلال ) في إبراهيم « ٣١ » و ( لا لغو فيها ولا تأثيم ) في الطور « ٢٣ »<sup>(٢)</sup> .

« ١٦٦ » وحجة من فتح [ أنه ]<sup>(٣)</sup> أراد النفي ( ٨١/أ ) العام المستغرق لجميع الوجوه من ذلك الصنف<sup>(٤)</sup> ، فبنى « لا » مع ما بعدها على الفتح ، وكأنه جواب لمن قال : هل فيه من بيع ، هل فيها من لغو ، فآل سؤالاً عاماً ، وغير الاسم بدخول « من » عليه ، فأجيب جواباً عاماً بالنفي ، وغير الاسم بالبناء ، و « لا » مع الاسم المبني معها في موضع رفع بالابتداء والخبر « فيه » .

« ١٦٧ » وحجة من رفع أنه جعل « لا » بمنزلة « ليس » وجعل الجواب

- (١) التيسير ٨٢ ، وزاد المسير ٣٠٠/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٠٣/١ ، وتفسير النسفي ١٢٦/١ ، وكتاب سيبويه ٩٥/١ .  
 (٢) وقد تقدم نظيره في السورة نفسها الفقرة « ١٢٣ » .  
 (٣) تكملة لازمة من : ص .  
 (٤) ب : « الوجوه » وتصويبه من : ص .

غير عام . وكأنه<sup>(١)</sup> جواب من قال : هل فيه بيع ، هل فيها لغو ، فلم يغير السؤال عن رفعه ، فأتى الجواب غير مغير عن رفعه . والمرفوع مبتدأ ، أو اسم « ليس » ، و « فيه » الخبر ، والاختيار الرفع لأن أكثر القراء عليه<sup>(٢)</sup> .

« ١٦٨ » قوله : ( أنا أحبي ) « ٢٥٨ » قرأه نافع بإثبات الألف في الوصل ، إذا أتى بعد « أنا » همزة مفتوحة أو مضمومة<sup>(٣)</sup> ، وذلك اثنا عشر موضعاً في القرآن<sup>(٤)</sup> . وقرأ الباقون بغير ألف ، ولا اختلاف في الوقف أنه بالألف ، وكلهم حذف الألف ، إذا لم يأت بعدها همزة ، وكذلك إن أتت بعد « أنا » همزة مكسورة . وقد ذكرنا مارئوي عن قالون في إثبات الألف في « أنا » في الوصل مع الهمزة المكسورة ، وبالحذف قرأت<sup>(٥)</sup> له . فأما الوقف ، فلا بد من الألف لجميعهم في « أنا » على أي حال كانت .

« ١٦٩ » وحجة من أثبت الألف مع الهمزة المضمومة والمفتوحة ، وهو نافع ، أنه لما تمكن له مد الألف للهمزة ، كره أن يحذف الألف ، ويحذف مدتها ، فأثبتها في الموضع الذي يصحب الألف فيه المد ، وحذفها في الموضع الذي لا تصحب الألف فيه المد نحو : ( أنا ومن اتبعني ) « يوسف ١٠٨ » ، والألف زائدة عند البصريين ، والاسم المضمر عندهم الهمزة والنون ، وزيدت الألف للتقوية . وقيل : زيدت للوقف لتظهر حركة النون . والاسم عند الكوفيين « أنا » بكماله .

(١) ب : « وكان » وتصويبه من : ص .

(٢) زاد السير ٣٠٢/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٠٤/١ ، وتفسير النسفي ١٢٨/١ ، والنشر ٢٠٤/٢ ، ومعنى اللبيب ٢٣٨ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٢٧/ب .

(٣) ب : « أو ضمة » وتوجيهه من : ص .

(٤) أظن أنها ، سوى حرف سورة البقرة المذكور ، هي : الأنعام ١٦٣ ، الأعراف ١٤٣ ، يوسف ٤٥ ، ٦٩ ، الكهف ٣٤ ، ٣٩ ، النمل ٣٩ ، ٤٠ ، غافر ٤٢ ، الزخرف ٨٠ ، المتحنة ١ .

(٥) الذي روى عن قالون هذا الوجه هو أبو نشيط ، انظر التيسير ٨٢ ، والتبصرة ١/٥٦ ، وهو مروى بطرق أخرى ، انظر النشر ٢٢٣/٢

فنافع في إثبات الألف على قولهم على الأصل . وإنما حذف الألف من حذفها استخفافاً ، ولأن الفتححة تدلّ عليها ، ولا بدّ من إثباتها في الوقف . وقد كان يلزم نافعاً إثبات الألف ، إذا أتت بعدها همزة مكسورة ، كما روي عن قالون ، لأنه [ موضع ]<sup>(١)</sup> يمكن فيه المدّ ، وتُحذف فيه الألف ومدتها . ولكن لما قلّ ذلك في القرآن ، فلم يقع منه إلا ثلاثة مواضع ، أجراه مجرى ما ليس بعده همزة لِقَلَّتْهُ ، فحذف الألف في الوصل . وما روي عن قالون ، من إثبات الألف ، هو جار على العلة في المفتوحة والمضمومة .

« ١٧٠ » وحجة من حذف الألف في الوصل ، في جميع الباب كله ، أن<sup>(٢)</sup> ( ٨١/ب ) الألف إنما جيء بها لبيان حركة النون ، كهاء السكّت ، لأن الاسم ، لما قلّت حروفه ، اختلّ في الوقف ، لزوال حركة النون ، فجاء بالألف في الوقف ، لتبقى حركة النون على حالها ، ولا حاجة إلى الألف في الوصل ، لأن النون فيه متحركة . والاسم هو الهمزة والنون ، والألف زائدة كهاء السكّت<sup>(٣)</sup> . « ١٧١ » قوله : ( يَتَسَنَّهُ ) ونحوه ، قرأه حمزة بحذف الهاء في الوصل « من يتسنه » و « اقتده » في الأنعام و « ما أغنى عني ماليه » هلك عني سلطانيه » و « ما أدراك ماهيه » خمسة مواضع<sup>(٤)</sup> ، ووافقه الكسائي على الحذف في « يتسنه ، واقتده » ، وقرأ ذلك الباقون بالهاء في الوصل<sup>(٥)</sup> ، ولا اختلاف في الوقف في ذلك أنه بالهاء ، لثباتها في الخط<sup>(٦)</sup> .

« ١٧٢ » وحجة من حذف الهاء في الوصل أن الهاء ، إنما جيء بها للوقف ، لبيان حركة ما قبلها . ولذلك سُميت هاء السكّت ، فلما كانت ، إنما يُوْتَى بها

(١) تكلمة لازمة من : ص .

(٢) ص : « جميع ذلك ان » .

(٣) قوله : « لثباتها في الخط » سقط من : ص

(٤) كتاب سيبويه ٢/٣٣٥ ، ومفني اللبيب ٢٧

(٥) سيأتي ذكر هذا في سورة الأنعام ، الفقرة « ٤٢ » ، وفي سورة القارعة .

(٦) قوله : « في الوصل » سقط من : ص .

في الوقف ، لبيان الحركة التي هي في [ ياء ]<sup>(١)</sup> الإضافة ، استغنى عنها في الوصل ، لأن الحركة في الياء ثابتة ، فهي مثل ألف الوصل ، التي جيء بها للابتداء . فإذا لم يبتدأ بها ، واتصل الكلام ، استغنى عنها ، وهي مثل ألف « أنا » على مذهب البصريين ، وهذا المذهب عليه أكثر النحويين .

« ١٧٣ » وحجة من أثبتها أنه وصل الكلام ، ونيتته الوقف عليها ، لكنه لم يسترح بالوقف عليها ، بل وصل ، ونيتته الوقف ، كما يفعل ذلك في القوافي ، يوصل البيت بما بعده من الأبيات ، ولا تحذف الصلة ، التي للوقف ، فيقول :

أقلي اللّومَ عادلاً والعتابا وقولي إن أصبتُ لقد أصابا<sup>(٢)</sup>

وأيضاً فإن « يتسنه » تحتل أن تكون الهاء فيه أصلية ، وسكونها للجزم ، فلا بد من إثباتها في الوصل ، ولا يجوز حذفها على هذا ، وذلك أن « السنه » تستعمل على ضربين : أحدهما أن يراد بها الحَوَلُ والعام ، والثاني يراد بها الجَدْبُ ، ومنه قوله تعالى : ( ولقد أخذنا آل فرعون بالسنين ) « الأعراف ١٣٠ » أي : بالجدوب ، ألا ترى أن بعده : ( ونقص من الثمرات ) ، وذلك يكون بالجدب . ومنه قول النبي عليه السلام ، « سنين كسني يوسف »<sup>(٣)</sup> فيكون « يتسنه » ، لمن أثبت الهاء في الوصل ، مشتقاً من « سانهت » ومن « السنه » ، وأصلها « سنهه » ، فيتسنه « يفعل من « سانهت » ، فالهاء لام الفعل ، وسكونها للجزم ، ولا يجوز حذف الهاء على هذا ألبتة ، فيكون المعنى : وانظر إلى طعامك ( ٨٢/أ ) وشرابك لم تذهب طراوته وغضارته بالجدب ، والضرب الثاني أن تكون « السنه » بمعنى العام والحَوَلُ ، ويكون المعنى لم يتغير من قولهم : من ماء مَسْنون ، أي متغير ، ومن قولهم : سَن اللحم إذا تغير ريحُه ،

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) البيت لجرير انظر فهرس شواهد سيبويه ٦٧ ، وكتاب القوافي ١١٣

(٣) صحيح مسلم «كتاب المساجد - باب استحباب القنوت في جميع

الصلاة ...» ومسند أحمد بن حنبل بسنده من طريق ابن مسعود ١/٣٨٠



فيكون المعنى ، وانظر إلى طعامك وشرابك لم يتغير<sup>(١)</sup> ريحه ، فيكون أصل « يتسنه » « يتسنن » على « يتفعل » أيضاً ، ثم أبدلوا من النون الأخيرة ياء ، لاجتماع ثلاث نونات ، وقلبت ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما قالوا : تقضيت في تقضت ، فأبدلوا من الضاد ياء ، ومنه قوله : ( يتمطى ) « القيامة ٣٣ » أصله « يتمط » ثم أبدلوا من الطاء الأخيرة ياء ، لاجتماع ثلاث طاءات ، وقلبت ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ومنه قوله تعالى : ( وقد خاب من دساها ) « الشمس ١٠ » أصله « دساها » ثم أبدل من السين الأخيرة ياء لاجتماع ثلاث سينات ، وقلبت ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلما أبدلت من النون ياء ، وقبلتها ألفاً ، حذفت الألف للجزم ، فبقي « يتسن » ، فالفتحة تدل على الألف المحذوفة ، فلما كان الوقف يذهب بالفتحة ، ولا يبقى دليل على الألف ، أتى بهاء السكت ، لبيان الفتحة ، التي على النون ، والاختيار الوقف على الهاء ، لأنه أصل العربية ، إلا أن تقدّر أن الهاء أصلية في « يتسنه » ، فيكون الاختيار إثباتها ، لأنها لام الفعل ، فتثبت في الوصل والوقف ، وقد قيل إنه مشتق من « أسن الماء » إذا تغير ، ويلزم من قال هذا أن يقرأ « يتأسن » بالهمز ، ولا يقرأ بذلك أحد . وقد قيل : إن من قوله : ( من حمأ مسنون ) « الحجر ٣٦ » وهو قول الشيباني<sup>(٢)</sup> وقال أبو إسحاق<sup>(٣)</sup> : معنى « مسنون » مصبوب ، فلا يحسن أن

(١) قوله : « ريحه فيكون . . يتغير » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٢) هو سعيد بن إياس ، أبو عمرو ، أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره ، عرض على ابن مسعود ، وعليه يحيى بن وثاب وعاصم بن أبي النجود ، وهو عالم باللغة عالم بأيام العرب ، ( ت ٢٠٦ هـ ) ترجم في تاريخ بغداد ٣٢٩/٦ ، وانبأ الرواة ٢٢١/١ ، وطبقات القراء ٣٠٣/١

(٣) هو إبراهيم بن يحيى اليزيدي ، عالم بالأدب ، أخذ عن أبي زيد الأنصاري والأصمعي قرأ على أبيه ، وروى القراءة عنه ابنا أخيه العباس وعبيد الله ابني محمد ، وله مؤلفات كثيرة ، ( ت عهد المأمون ) ، ترجم في نزهة الألباء ١٦٥ ، وطبقات القراء

يكون « يتسنه » منه ، إذ لا معنى له فيه (١) .

« ١٧٤ » قوله : ( نُنشِرُهَا ) قرأه الكوفيون وابن عامر بالزاي ، وقرأه (٢) الباقون بالراء .

« ١٧٥ » وحجة من قرأ بالزاي أنه حمله على معنى الرفع من « التَّنْشِرُ » وهو المرتفع من الأرض ، أي : وانظر إلى العظام كيف نرفع بعضها على بعض في التركيب للإحياء لأن « النَشْرُ » الارتفاع (٣) . يقال لما ارتفع من الأرض نَشْرًا ، ومنه المرأة النَشْوَزُ ، وهي المرتفعة عن موافقة زوجها . ومنه قوله : ( وإذا قيل انشِزوا ) « المجادلة ١١ » أي : ارتفعوا وانضموا . وأيضاً فإن القراءة بالزاي بمعنى الإحياء ، والعظام لا تحيا على الانفراد ، حتى يضم بعضها إلى بعض . فالزاي أولى بذلك المعنى ، إذ هي بمعنى الانضمام دون الإحياء . فالموصوف بالإحياء هو الرجل ، دون العظام على انفرادها ، لا يقال : هذا عظم حي . وإنما المعنى : وانظر إلى العظام كيف نرفعها من أماكنها من الأرض إلى جسم صاحبها للإحياء . فأما قوله تعالى : ( قال مَنْ يُحْيِي العظام وهي رَمِيمٌ . قل يُحْيِيهَا الذي أنشأها أولَ مرة ) « يس ٧٨ ، ٧٩ » فإنما وُصفت العظام بالإحياء ( ٨٢/ب ) على إرادة صاحبها ، لأن إحياء العظام على الانفراد ، لا تقوم منه حياة إنسان . فإنما المراد حياة صاحب العظام ، والعظام إنما تحيا بحياة صاحبها . وهذه الآية نزلت في مشرك أتى النبي ﷺ عليه وسلم برمّة ، وهي العظم البالي ، ففتنه في يده ثم قال : يا محمد أتزعم أن الله يُحْيِي هذه ؟ فقال له النبي : إن الله يحييها ثم يميتك ثم يحييك ثم يدخلك النار . ففي ذلك نزل : ( وضرب لنا مثلا

(١) قوله : « وقد قيل ... له فيه » سقط من : ص ، انظر توجيه هذا الحرف بأكثر من هذا في إيضاح الوقف والابتداء ٣٠٣ ، ومعاني القرآن ١٧٢/١ ، وتفسير الطبري ٤٦٠/٥ ، وتفسير غريب القرآن ٩٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمتصار ١٥/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٢٨ .

(٢) ب : « قرأ » ورجحت ما في : ص .

(٣) تفسير غريب القرآن ٩٥ ، والقاموس المحيط « نشر » .

ونسى خلقه ) الآية • فإنما أراد [ المشرك ] <sup>(١)</sup> : هل يحيي الله الإنسان ، الذي هذه الرمة منه ؟ ودليل ذلك جواب النبي له بأن قال : ثم يميتك ثم يحييك ، أي يحيي صاحب هذه الرمة كما يحييك بعد موتك <sup>(٢)</sup> • وبالزاي قرأ أبي بن كعب وزيد بن ثابت <sup>(٣)</sup> وأبو عبد الرحمن السُّلَمي وأبو العالية <sup>(٤)</sup> وابن وُتَّاب وطلحة وعيسى •

« ١٧٦ » وحجة من قرأ بالراء أنه جعله من النشور ، وهو الإحياء • فالمعنى : وانظر إلى عظام حمارك ، التي قد ابيضَّت من مرور الزمان عليها ، كيف نصيها • وقد أجمعوا على قوله : ( ثم إذا شاء أنشره ) « عيس ٢٢ » فالنشور الإحياء • يقال : نشر الميت أي حيي • وأنشره الله أي أحياه • فالمعنى أن الله يُعجِّبه من إحيائه <sup>(٥)</sup> الموتى بعد فناءهم • وقد كان قارب أن يكون على شك من ذلك إذ قال : أتى يحيي هذه الله بعد موتها • فأراه الله قدرته على ذلك في نفسه ، فأماه مائة عام ثم أحياه ، فأراه وجود ما شك فيه في نفسه ، ولم يكن شك في رفع العظام عند الإحياء ، فيريه رفعها ، إنما شك في الإحياء • فالراء أولى به ، وهو الاختيار ، لهذا المعنى ، ولأن الأكثر عليه ، وهي قراءة مجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة والأعرج وابن محيصن والجحدري والأعمش وابن يعمر ، وإلى

(١) تكملة مناسبة من : ص .

(٢) زاد المسير ٣٠٩/١ ، وتفسير ابن كثير ٣١٤/١

(٣) زيد بن ثابت ، الصحابي الجليل ، أحد كتاب الوحي الأمان ، وولاه عثمان رضي الله عنهما كتابة المصحف ومن قبل أبو بكر رضي الله عنه جمعه ، (ت ٤٥ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٣٥٨/٢ ، والجرح والتعديل ٥٥٨/٢/١

(٤) هو رفيع بن مهران ، أحد كبار التابعين ، أخذ القرآن عرضاً عن أبي بن كعب وزيد بن ثابت ، (ت ٩٠ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ١١٢/٧ ، والإصابة

٢٢١/٢

(٥) ب : «أحياء» ورجحت ما في : ص .

ذلك رجح الحسن . وقد رُوِيَ أن الله جل ذكره أحيا بعضه ثم أراه كيف أحيا باقي جسده (١) .

« ١٧٧ » قوله : ( قال أعلم ) قرأه حمزة والكسائي بوصل الألف والجزم ، وقرأه الباقرن بقطع الألف والرفع .

« ١٧٨ » وحجة من قرأ بالقطع أنه أخبر عن نفسه ، عندما عاين من قدرة الله في إحيائه الموتى ، فتيقن ذلك بالمشاهدة ، فأقر أنه يعلم أن الله على كل شيء قدير . أي : أعلم أنا هذا الضرب من العلم ، الذي لم أكن أعلمه معاينة ، وبه قرأ الحسن والأعرج وأبو جعفر وشيبة وابن أبي إسحاق وعيسى وابن مَحْيِصِن . « ١٧٩ » وحجة ( ٨٣/أ ) من قرأ بوصل الألف أنه جعلها أمراً ، معناه الخبر ، وذلك أنه لما عاين الإحياء وتيقن أنزل نفسه منزلة غيره ، فخطبها ، كما يخاطب غيره ، فقال : اعلم يا نفس هذا العلم اليقين ، الذي لم تكوني تعلمينه معاينة . وجاء بلفظ التذكير ، لأنه هو المراد بذلك ، ويبعد أن يكون ذلك أمراً من الله جل ذكره له بالعلم ، لأنه قد أظهر إليه قدرة وأراه أمراً تيقن صحته ، وأقر بالقدرة ، فلا معنى لأن يأمره الله بعلم ذلك ، بل هو يأمر نفسه بذلك ، وهو جائز حسن ، وفي حرف عبد الله ما يدل على أنه أمر من الله له بالعلم ، على معنى : « الزم هذا العلم لما عاينت وتيقنت » . وذلك أن في حرفه : ( قيل اعلم ) ، وأيضاً فإنه موافق لما قبله من الأمر ، في قوله : « انظر إلى طعامك ، وانظر إلى حمارك ، وانظر إلى العظام » فكذلك : « اعلم أن الله » . وقد كان ابن عباس يقرأها : « قيل اعلم » ، ويقول : أهو خير أم إبراهيم ، إذ قيل له : ( واعلم أن الله عزيز حكيم ) « البقرة ٢٦٠ » فهذا يبيِّن أن « قال اعلم » أمر من الله له بالعلم اليقين ، لما عاين من الإحياء [ وبه قرأ ابن عباس وأبو رجاء وأبو عبد الرحمن ] (٢) . والقراءة بالقطع هي الاختيار ، لأنه على ظاهر الكلام ، لما تبين

(١) الحجة في القراءات السبع ٧٦ ، وزاد المسير ٣١٢/١ ، وتفسير ابن كثير ٣١٤/١ ، وتفسير النسفي ١٣٢/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٥/ب .  
(٢) تكملة لازمة من : ص .

له ما كان على شكّ فيه أخبر عن نفسه بالعلم اليقين . وأيضاً فإنه قد أجمع عليه  
الحرميان وعاصم وابن عامر وأبو عمرو<sup>(١)</sup> .

« ١٨٠ » قوله : ( فَصَّرْهُنَّ ) قرأه حمزة بكسر الصاد ، وضمّها

الباقون .

« ١٨١ » وحجة مَنْ كسر أنها لغة معروفة ، يقال : صاره إذا أماله ، وصاره

إذا قطعه ، يقال : صرت الشيء أمّته ، وصرته قطعته . يقال : صار يصير ،

ويصار يَصور .

« ١٨٢ » وحجة من ضمّ الصاد أنه أتى به على لغة من قال : صار يَصور ،

على معنى أملهن ، وعلى معنى : قطعهن ، فإذا جعلته بمعنى : أملهن ، كان التقدير

أملهن إليك فقطعهن ، وإذا جعلته بمعنى : قطعهن ، كان التقدير : فخذ أربعة من

الطير إليك فقطعهن ، فكل واحد من الكسر والضم [ في الصاد ]<sup>(٢)</sup> لغة في الميل

والتقطيع . فالقراءتان بمعنى . وقد قيل : إن الكسر بمعنى « قطعهن » ، والضم

بمعنى « أملهن وضمّهن » ، وبالضمّ قرأ علي بن أبي طالب والحسن وأبو عبد

الرحمن ومجاهد وعكرمة ، وبالكسر قرأ ابن عباس وشيبة وعلقمة وابن جبير

وأبو جعفر وقتادة وابن وثّاب وطلحة والأعمش ، واختلف عن ابن عباس<sup>(٣)</sup> .

« ١٨٣ » قوله : ( بِرَبَوَّة ) قرأه عاصم وابن عامر بفتح الراء ومثله في

( ٨٣/ب ) « قد أفلح » ، وضمّها الباقون ، وهما لغتان مشهورتان<sup>(٤)</sup> .

« ١٨٤ » قوله : ( أَكَلْهَا ، وَأَكَلَهُ ) قرأ ذلك الحرميان بالإسكان ، حيث

(١) التبصرة ٥٦/ب ، وتفسير الطبري ٤٨١/٥ ، والمصاحف ٥٨ ، وإيضاح

الوقف والابتداء ١٨٧

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) الحجة في القراءات السبع ٧٧ ، وزاد المسير ٣١٤/١ ، وتفسير ابن كثير

٣١٥/١ ، وتفسير غريب القرآن ٩٦ ، والقاموس المحيط « صار » .

(٤) التيسير ٨٣ ، والحجة في القراءات السبع ٧٨ ، وزاد المسير ٣١٩/١ ،

وتفسير النسفي ١٣٤/١ ، والنشر ٢٢٤/٢

وقع ، وقرأ الباقون بالضم في الجميع ، غير أن أبا عمرو أسكن ما أضيف إلى مؤنث ، نحو « أكَلها » ، وضم ما أضيف إلى مذكّر ، ولم يُضف إلى شيء . والضم هو الأصل ، والإسكان على التخفيف . فهما لغتان . فأما علة أبي عمرو ، في قراءته ، فإنه لما كان المؤنث ثقيلًا أسكن استخفافاً<sup>(١)</sup> ، لئلا يجتمع على الاسم ثقل التأنيث وثقل الضم ، وأتى بما ليس فيه ثقل على الأصل بالضم<sup>(٢)</sup> .



## تشديد التاء للبرزي

« ١٨٥ » قرأ البرزي بتشديد التاء ، فيما أصله تاءان ، وحذفت واحدة من الخط ، وذلك في أحد وثلاثين موضعاً ، قد ذكرتها في غير هذا . وذلك نحو : ( ولا تيمّموا ) « البقرة ٢٦٧ » و ( لا تكلمن أنفس ) « هود ١٠٥ » و ( تنازعوا ) « الأتفال ٤٦ » ( فتقرقن ) « الأنعام ١٥٣ » وشبهه ، ولا يُقاس على الأحد والثلاثين الموضع<sup>(٣)</sup> غيرها ، في سورة البقرة منها « ولا تيمّموا » وعلته في ذلك أنه حاول الأصل ، لأن الأصل في جميعها تاءان ، فلم يحسن له أن يظهرهما ، فيخالف الخط في جميعها ، إذ ليس في الخط إلتاء واحدة . فلمّا حاول الأصل ، وامتنع عليه الإظهار ، أدغم إحدى التائين في الأخرى ، وحسن له ذلك ، وجاز الاتصال ، المدغم بما قبله . فإن ابتداء بالتاء لم يزد شيئاً ، وخففت كالجماعة ، لئلا يخالف الخط ، ولم يمكنه إدغام في الابتداء ، لأنه لا يتبدأ بمدغم ، لأن أوله ساكن ، والساكن لا يتبدأ به ، فكان يلزمه إدخال ألف وصل للابتداء ، فيتغير الكلام ، ويزيد في

(١) قوله : « والإسكان على التخفيف . . استخفافاً » سقط من : ص .

(٢) المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٦/ب ، والنشر ٢٠٨/٢ .

(٣) تعريف التمييز على هذا النحو هو مذهب الكوفيين .

الخط ما ليس فيه ، فرجع إلى التخفيف في الابتداء ضرورة . واعلم أن هذا الإدغام يأتي على ثلاثة اضرب .

« ١٨٦ » ضرب قبل المدغم ، متحرك من كلمة ومن كلمتين ، وذلك ثمانية مواضع نحو : ( فتفرّق بكم ) « الأنعام ١٥٣ » ، ونحو : ( إن الذين توفّاهم ) « النساء ٩٧ » ، فهذا إدغام حسن ، لادخل فيه ولا علة .

« ١٨٧ » والضرب الثاني أن يكون قبل المدغم ألف أو واو ساكنة ، قبلها ضمة ، وذلك ثلاثة عشر موضعاً ، فيحتاج<sup>(١)</sup> إلى مدّ ، لوقوع المشدد بعد حرف المد واللين نحو : ( ولا تيمّموا ) ، و ( لا تفرّقوا ) « آل عمران ١٠٥ » ، و ( عنه تكهّى ) « عبس ١٠ » ، فهذا أيضاً حسن ، ولا بدّ من زيادة مدّ فيه للتشديد .

« ١٨٨ » والضرب الثالث أن يكون قبل المشدد حرف ساكن من غير حروف المد واللين نحو : ( ولا تيمّموا ) ، و ( لا تفرّقوا ) « آل عمران ١٠٥ » ، و ( وإذ تلقّونه ) « النور ١٥ » ، و ( إن تولّوا ) « آل عمران ٣٢ » ( ٨٤/أ ) و ( على من تنزل ) « الشعراء ٢٢١ » ، و ( نارا تكلمتى ) « الليل ١٤ » و ( شهر . تنزل ) « القدر ٣ ، ٤ » فهذا وقوع الإدغام بعده قبيح صعب ، لا يجيزه جميع النحويين ، إذ لا يجوز المد في الساكن ، الذي قبل المشدد . وقد قال بعض القراء فيه : إنه إخفاء ، وليس إدغام ، فهذا أسهل قليلاً من الإدغام ، لأن الإخفاء لا تشديد فيه ، ولكن الرواية والنقل فيه ، كله بالتشديد ، وهو على ما ذكرت لك من الضعف ، وقرأ باقو<sup>(٢)</sup> القراء [ في ذلك ]<sup>(٣)</sup> كته مخففاً ، ولم يختلف في الابتداء به أنه مخفّف كله<sup>(٤)</sup> .

(١) ب : « فيخرج » وتصويبه من : ص .

(٢) ب : « باقي » وتصويبه من : ص .

(٣) تكلمة موضحة من : ص .

(٤) التبصرة ٥٦/ب - ٥٧/أ ، واليسير ٨٢ - ٨٤ ، والنشر ٢٢٤/٢ - ٢٢٧

« ١٨٩ » قوله : ( فنعماً هي )<sup>(١)</sup> قرأ أبو عمرو وأبو بكر وقالون بإخفاء حركة العين ، وكسر النون ، ومثله في النساء . وقرأ ابن كثير وحفص وورش بكسر النون والعين ، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي بكسر العين ، وفتح النون فيهما .

« ١٩٠ » وحجة من قرأ بكسر النون والعين أن الأصل فيه « نَعِم » بفتح النون ، وكسر العين ، لكن حرف الحلق ، إذا كان عين الفعل ، وهو مكسور أتبع بما قبله ، فكرر لكسرة ، يقولون : شَهِدَ وشَهِدَ ، وَلَعِبَ وَلَعِبَ ، فقالوا في « نعم » : نَعِم ، وهي لغة هذيل<sup>(٢)</sup> .

« ١٩١ » وحجة من فتح النون وكسر العين أنه أتى بالكلمة على أصلها ، والأصل « نَعِم » كما قالوا : شَهِدَ وَلَعِبَ ، فتركوا الأول على فتحه .

« ١٩٢ » وحجة من أخفى حركة العين ، أنه كسر النون لكسرة العين وأسكن العين استخفاً ، لتوالي كسرتين ، فلما اتصل الفعل بـ « ما » وأُدغمت الميم في الميم ، ثقلت الكلمة بالكسرتين والإدغام ، وطالت ، فلم يمكن إسكان العين للتخفيف ، لئلا يجتمع ساكنان : العين وأول المدغم ، فأخفى كسرة العين استخفاً ، والذي خفيت حركته في الوزن والحكم كالمتحرك ، إلا أنه أخَفَّ من المتحرك . وقد رُوي عن أهل الإخفاء الاختلاس ، وهو حسن . ورُوي الإسكان للعين ، وليس بشيء ، ولا قرأتٌ به ، لأن فيه جمعاً بين ساكنين ، ليس الأول حرف مدٍّ ولين ، وذلك غير جائز عن أحد من النحويين<sup>(٣)</sup> .

« ١٩٣ » قوله : ( وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ )<sup>(٤)</sup> قرأه ابن عامر وحفص بالياء ، وقرأ

(١) سيأتي ذكره في سورة الشعراء ، الفقرة « ١٠ » .

(٢) كتاب سيويه ٢/٣٠٥ ، ٣١٠ .

(٣) التبصرة ١/٥٧ ، والتيسير ٨٤ ، والنشر ٢/٢٢٨ ، والحجة في القراءات السبع ٧٨ ، وزاد السير ١/٣٢٥ ، وتفسير النسفي ١/١٣٦ ، ومفني اللبيب ٣٤٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٦ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٢٩ .

(٤) سيأتي ذكر نظيره في آل عمران ، الفقرة « ٣٥ - ٣٧ » وسورة التغابن ،

الفقرة « ١ » .



الباقون بالنون ، وقرأ نافع وحمة والكسائي بالجزم ، وقرأ الباقون بالرفع .  
 « ١٩٤ » وحجة من قرأه بالياء أن بعده : ( والله بما تعملون خبير ) ولم  
 يقل « ونحن » ، فأتى بلفظ الغائب في « يَكْفُر » لما بعده من لفظ الغائب .  
 ويجوز أن يكون رده على الإعطاء ، في قوله : ( تَوْتُوها الفقراء ) فالمعنى :  
 ويكفر الإعطاء من سيئاتكم ، والقول الأول معناه : ( ٨٤/ب ) ويكفر الله من  
 سيئاتكم .

« ١٩٥ » وحجة من قرأه بالنون أنه أجراه على الإخبار من الله جل ذكره  
 عن نفسه ، لأنه هو المكفّر للسيئات ، وحسن أن يأتي على لفظ المخبر للتفخيم  
 والتعظيم ، وحسن أن يأتي المفرد ، بعد لفظ الجمع ، في قوله تعالى : ( والله )  
 كما قال : ( سبحان الذي أسرى ) « الإسراء ١ » ثم قال : ( وآتينا موسى )  
 « ٢ » فهذا أتى بلفظ التوحيد ، ثم جمع بعد ذلك ، وذلك أتى بلفظ الجمع ،  
 ثم وحده بعد ذلك<sup>(١)</sup> ، فذلك كله شائع حسن ، وهو كثير في القرآن . والقراءة  
 بالنون أحب إليّ ، لأن أكثر القراء على ذلك ، ولأنه أفخم وأعظم ، وبه قرأ ابن  
 عباس والأعرج .

« ١٩٦ » وحجة من جزم الفعل أنه عطفه على موضع الفاء ، في قوله :  
 ( فهو خيرٌ لكم ) لأن موضع ذلك جزم ، إذ هو جواب الشرط ، وله نظائر  
 حُمِلت على الموضع ، وذلك حسن .

« ١٩٧ » وحجة من رفع الفعل أنه قطعه مما قبله ، وجعله خبر ابتداء  
 محذوف . فالمعنى : ونحن نكفر عنكم ، في قراءة من قرأ بالنون . ومن قرأ  
 بالياء فتقديره : والله يكفر عنكم<sup>(٢)</sup> .

« ١٩٨ » قوله : ( يحسبهم ، ويحسبن )<sup>(٣)</sup> قرأه عاصم وحمة وابن عامر

(١) قوله : « أتى بلفظ ... بعد » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٢) الحجة في القراءات السبع ٧٩ ، وزاد المسير ٣٢٦/١ ، وتفسير ابن

كثير ٣٢٣/١ .

(٣) سيأتي نظيره في سورة الانفال ، الفقرة « ١٣ » .

بفتح السين ، حيث وقع ، إذا كان مستقبلاً ، وكسر الباقون ، وهما لغتان مشهورتان ، يقال : حسبَّ يحسب ويحسب . والفتح أقوى في الأصول ، لأن « فعل » في الماضي إنما يأتي مستقبلاً على « يفعل » بالفتح في الأكثر ، والكسر فيه لغة شذت عن القياس ، وله نظائر أتت بالكسر في المستقبل والماضي مسموعة ، وروى أن النبي عليه السلام كان يقرأ بكسر السين ، وهي لغة حجازية ، وهو الاختيار<sup>(١)</sup> . « ١٩٩ » قوله ( فَأَذَّنُوا بِحَرْبٍ ) قرأه أبو بكر وحزمة بالمد ، وكسر الذال ، وقصره الباقون ، وفتحوا المذال .

« ٢٠٠ » ووجه القراءة بالقصر أنه أمر للمخاطبين بترك الربيّا ، أمروا أن يعلموا ذلك هم أنفسهم . فالمعنى : فإن لم تتركوا الربيّا فأيقنوا بحرب من الله ورسوله . فهم المقصودون بأن يعلموا ذلك في أنفسهم ، إن لم يتركوا الربيّا . « ٢٠١ » ووجه القراءة بالمد أنه جعله أمراً للمخاطبين بترك الربيّا ، أن يعلموا بذلك غيرهم ، ممّن هو على مثل حالهم في المقام<sup>(٢)</sup> على الربيّا . فالمدّ يتضمن معنى القصر ، لأنهم إذا أعلموا غيرهم بالحرب من الله ورسوله فقد علموا هم ذلك ، إن أقاموا على فعل الربيّا ، وليس في علمهم ذلك ، لأنفسهم ، دلالة على إعلام (١/٨٥) غيرهم . فالمدّ أعم وأكد في أنهم ، إن لم يتركوا الربيّا في أنفسهم<sup>(٣)</sup> ، ويتركه غيرهم ، ممّن هو على مثل حالهم فالحرب من الله ورسوله لازم لهم ، نازل عليهم ، وعلى من هو مثلهم . ولولا أن الجماعة على القصر لكان الاختيار المدّ . وبالقصر قرأ علي بن أبي طالب وأبو عبد الرحمن والأعرج وشيبة وعيسى وأبو جعفر ، وبالمدّ قرأ طلحة والأعمش . واستبعد أبو حاتم المدّ ، إذ الأمر فيه لغيرهم بالحرب<sup>(٤)</sup> ، والمراد هم ، وهم<sup>(٥)</sup> المخاطبون بترك الربيّا . والمدّ حسن في

- (١) أدب الكاتب ٣٧٢ ، وزاد السير ٣٢٨/١ ، وتفسير النسفي ١٣٧/١ ، والقاموس المحيط «حسب» ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ١٦/ب .  
 (٢) قوله : «في المقام» سقط من : ص .  
 (٣) قوله : «في أنفسهم» سقط من : ص .  
 (٤) ص : «أبو حاتم انفرد الأمر فيه لغيرهم بالجواب» .  
 (٥) لفظ «وهم» سقط من : ص .

المعنى على ما ذكرنا<sup>(١)</sup> .

« ٢٠٢ » قوله : ( مَيْسِرَةٌ ) قرأه نافع بضم السين ، وفتح الباقون . وهما لغتان إلا أن الفتح أكثر وأشهر ، و « مفعّل » بغير هاء ، وفتح العين في الكلام كثير ، وليس في الكلام « مفعّل » بضم العين ، وبغير هاء ، إلا حرفان ونحوهما قالوا : معثون ، ومكثرم ، جمع معونة ومكرمة ، وجاء مآلك ، جمع مألكة ، وهي الرسالة . و « مفعّل » بالفتح كثير مستعمل ، وبالفتح قرأ علي بن أبي طالب وابن عمر والأعرج وأبو جعفر وابن جندب والحن وقكادة وأبو رجاء ، وبالضم قرأ مجاهد وابن محيصن وشيبة وعطاء وحמיד<sup>(٢)</sup> والحن وهي<sup>(٣)</sup> لغة هذيل ، واختلف عن الحسن فيه . والفتح هو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولأنه الأكثر في الاستعمال بالهاء وبغير هاء<sup>(٤)</sup> .

« ٢٠٣ » قوله : ( وَأَنْ تَصَدَّقُوا ) قرأه عاصم بالتخفيف ، وقرأ الباقون مشدداً ، وهو مثل « تظاهرون » في الحجة في التخفيف والتشديد ، لكن في التشديد معنى التكثير ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، وهو الأصل ، والتخفيف حدث<sup>(٥)</sup> .

« ٢٠٤ » قوله : ( يَوْمًا تَرْجَعُونَ فِيهِ ) قرأه أبو عمرو بفتح التاء وكسر الجيم ، أضاف الفعل إلى المخاطبين ، فهم الفاعلون . وقرأ الباقون بضم التاء وفتح الجيم ، أضافوا الفعل إلى مَنْ يَرْجِعُ المخاطبين ، فالمخاطبون مفعول بهم ، قاموا

(١) التبصرة ٥٧/ب ، وزاد المسير ٣٢٣/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٣٠/١ ، وتفسير النسفي ١٣٩/١ ، وتفسير غريب القرآن ٩٨ ، والقاموس المحيط «أذن» .

(٢) حميد بن قيس الأعرج أبو صفوان ، أخذ القراءة عن مجاهد وعرض عليه ثلاثاً ، ورواها عنه أبو عمرو وسفيان بن عيينة وسواهما ، (ت ١٣٠ هـ) ، ترجم في طبقات ابن سعد ٤٨٦/٥ ، والجرح والتعديل ٢٢٧/١/١ .

(٣) ب : «وهو» وتوجيهه من : ص .

(٤) التيسير ٨٥ ، والنشر ٢٢٩/٢ ، وزاد المسير ٣٣٤/١ ، وتفسير مشكل

إعراب القرآن ١/٣٠ ، والقاموس المحيط «يسر» .

(٥) تقدم نظيره في الفقرة «٤٦» من السورة نفسها .

مقام الفاعل . والقول في هذا كالتقول في « ترجع الأمور » وقد مضى الكلام فيه<sup>(١)</sup> .

« ٢٠٥ » قوله : ( أن تَضِلَّ ) قرأه حمزة بكسر الهمزة ، وفتح الباقون . « ٢٠٦ » ووجه القراءة بالكسر أنها « إن » التي للشرط ، و « فتذكر » جواب الشرط ، مرفوع في هذه القراءة ، لأنه بالفاء . فالفاء جواب الشرط<sup>(٢)</sup> وما بعدها مستأنف . فلذلك رفع . والشرط وجوابه في موضع رفع وصف للرجل والمرأتين وخبر . ف « رجل وامرأتان » محذوف . والتقدير : فرجل وامرأتان ممن ترضون (ب/٨٥) من الشهداء يشهدون . و « ممن ترضون من الشهداء » صفة أيضا ل « رجل وامرأتان » .

« ٢٠٧ » ووجه القراءة بالفتح أن « أن » بالفتح في موضع نصب على حذف اللام ، تقديره : لتلا تضل إحداهما ، أي تنسى . وقيل : المعنى : لا تضل ، كما قال : ( فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً ) « القصص ٨ » لم يلتقطوه ليكون لهم عدواً ، لكن لما آل الأمر إلى ذلك في حال من التقطه ، ليكون لهم عدواً ، فأخبر بما آل أمرهم إليه ، كذلك هذا لم يؤمن بشهادة امرأتين عوضاً من رجل ، للضلال الذي هو النسيان ، لكن لما آل الأمر إلى النسيان صار الأمر ، كأنهم أمروا بشهادة امرأتين عوضاً من رجل للنسيان . فيكون « فتذكر » معطوفاً على « تضل » ، تقديره فرجل وامرأتان يشهدون أن تضل إحداهما وأن تذكر إحداهما ، كأنه يبين علة كون امرأتين مقام رجل أي ذلك إنما فعل لتذكر إحداهما الأخرى عند النسيان<sup>(٣)</sup> .

« ٢٠٨ » قوله : ( فتذكر ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتخفيف ، وشدّد الباقون . وكلهم نصب إلا حمزة فإنه رفع ، على ما ذكرنا من الرفع في جواب الشرط

(١) تقدم نظيره في الفقرة « ١٢٨ » من السورة نفسها .

(٢) قوله : « مرفوع في . . الشرط » سقط من : ص .

(٣) تفسير الطبري ٦/٦٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٥٨ ، وإلحجة في القراءات السبع ٨٠ ، وزاد السير ١/٣٣٨ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٣٥ ، وتفسير النسفي ١/١٤٠

مع الفاء . وقد قال الفراء : إن من خُفّف فهو من الذكر ، الذي هو ضد الأثى .  
والمعنى : إن المرأة الثانية إذا شهدت مع الأولى ذكرتها ، أي جعلتها كالذَكَر ، أي  
كالرجل الذي لا يحتاج إلى غيره في الشهادة .

« ٢٠٩ » ووجه القراءة بالتشديد أنه عدّى الفعل إلى مفعولين بالتشديد ،  
فالأول « الأخرى » ، والثاني محذوف ، تقديره : « فتذكّر إحداهما الأخرى  
الشهادة . والتذكير يحتاج إلى مُذكّر ومُذَكَّر به . وقد أجمعوا على التشديد  
في قوله : ( وذكّر فإن الذكرى ) « الذاريات ٥٥ » وهو كثير .

« ٢١٠ » وحجة من خفّف أنه عدّى الفعل بالهمز ، والهمز كالتشديد في  
التعدي ، تقول : ذكرته كذا ، وأذكرته كذا . فالمفعول الثاني أيضاً محذوف ،  
كالأول . فالقراءتان بمعنى ، إلا أن التشديد معه معنى التكرير ، على معنى تذكير  
بعد تذكير ، ويحتمل أن يكون في المعنى كأذكرته . فالقراءتان متعادلتان . ومن  
نصب « فتذكّر » فعلى العطف على « أن تضل » ومن رفع فعلى القطع بعد الفاء<sup>(١)</sup> .  
« ٢١١ » قوله : ( تجارة حاضرة ) قرأ ذلك عاصم بالنصب ، وقرأهما  
الباقون بالرفع .

« ٢١٢ » وحجة من نصب أنه أضر في « تكون » اسمها ، ونصب  
« تجارة » على خبر « يكون » ، و « حاضرة » نعت لـ « تجارة » ،  
والتقدير : إلا أن تكون التجارة تجارة ، وإلا أن تكون المبيعات تجارة ، ولا  
يصح أن يكون ( ١/٨٦ ) المضر التداين والدين ، لتقدّم ذكره ، ولا أن يكون  
الحق ، لتقدّم ذكره ، لأن ذلك غير التجارة ، ولأن التجارة تقلب الأموال في البيع  
والشراء للنماء ، وهو غير الدين ، وغير التداين ، وغير الحق ، والخبر في « كان »  
هو الاسم ، وحسن إضمار التبايع ، لأنه تقلب الأموال للنماء ، فهو التجارة  
في المعنى .

(١) المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٧ ، وتفسير غريب القرآن ٩٩ ،

وكتاب سيبويه ٥٠٣/٢

« ٢١٣ » وحجة من رفع أنه جعل « كان » بمعنى « وقع وحدث » تامة ، لا تحتاج إلى خبر ، بمنزلة : ( وإن كان ذو عسرة ) الذي هو عام في كل معسر ، وبهذا العموم أجمع على الرفع ، إذ لو نصب « ذا » على خبر « كان » لصار الكلام مخصوصاً لصنف بعينه ، غير عام في جميع المُعْسِرِينَ ، لأنه يصير التقدير ، لو نصب « ذا » : وإن كان المشتري ذا عسرة فنظرة ، فتكون النظرة مقصورة عليه . وقد يجوز أن يكون التقدير : وإن كان المداين ذا عسرة ، فيكون عاماً فيمن عليه دين ، وهو معسر . والرفع على كل حال أعم ، لأنه يعمّ مَنْ عليه دين ، من قرض أو من شراء ، وغير ذلك<sup>(١)</sup> .

« ٢١٤ » قوله : ( فرهان ) قرأه أبو عمرو وابن كثير بضم الراء والهاء ، من غير ألف ، وقرأ الباقون بكسر الراء ، وبألف بعد الهاء .

« ٢١٥ » وحجة من قرأ بغير ألف أنه جمع « رهنا » على « رهن » ك « سَقَف » و « سَقَف » و « نَحَرَ » و « نَحَرَ » ، وكان قياسه « أرهانا » في أقل العدد ، ولكن استغنوا بالكثير عن القليل ، كما استغنوا بالقليل عن الكثير ، في قولهم : « رسن وأرسان » . وأصل « رهن » المصدر في قولهم : « رهينة » ، فهو في موضع قولهم : رهينة ثوباً . فلما وقع موقع الاسم جمع ، كما تجمع الأسماء . ولما استغنوا فيه في الجمع بين الكثير عن القليل ، اتسعوا فيه ، فأتوا بجمعه على بناءين للتكثير ، فقالوا : رهن ورهن ، كسَقَف ، وسَقَف . وقالوا : رهن ورهان<sup>(٢)</sup> ، ككعب وكعاب ، وبغل وبِغال ، ونمل ونِعال ، وهو في جمع « فَعَلَ » كثير في الكلام ، وجمع « فَعَلَ » على

(١) الحجة في القراءات السبع ٧٩ ، وزاد المسير ٣٣٩/١ ، وتفسير النسي

١٤١/١

(٢) ص : « وقال الكسائي والقراء : الرهن جمع رهان ، والرهان جمع رهن ،

فهو جمع الجمع ، بمنزلة ثمر وثمار جمع ثمرة ، فثمر جمع الجمع كرهن . وحجة من قرأ بألف أنه جمع رهنا على رهان .

« فَعَثَل » قليل في الكلام . إنما أتى منه أشياء نوادر في الكلام<sup>(١)</sup> . فحمل على الأكثر ، وهو فِعَال ، وهو الاختيار<sup>(٢)</sup> .

« ٢١٦ » قوله : ( فيَغْفِرُ ، وَيُعَذِّبُ ) قرأهما ابن عامر وعاصم بالرفع ، وجزمهما<sup>(٣)</sup> الباقون .

« ٢١٧ » وحجة من جزم أنه عطفه على « يحاسبكم » الذي هو جواب الشرط ، فهو أقرب للمشاكله ، بين أول الكلام وآخره .

« ٢١٨ » وحجة من رفع أن الفاء يَسْتَأْنَفُ ما بعدها ، فرفع على القطع مما قبله ( ٨٦/ب ) إما أن يكون أضمر مبتدأ على تقدير : فإله يغفر ويعذب ، فيكون جملة من ابتداء وخبر ، معطوفة على جملة ، من فعل وفاعل . ويجوز أن يكون الفعل مقدرأ ، فتكون جملة معطوفة<sup>(٤)</sup> من فعل وفاعل على مثلها ، والتقدير على هذا : فيغفر الله لمن يشاء ويعذب من يشاء ، والجزم هو الاختيار ، لاتصال الكلام ، ولأن عليه أكثر القراء<sup>(٥)</sup> .

« ٢١٩ » قوله : ( وكتبه ) قرأ حمزة والكسائي بالتوحيد . وقرأ الباقون بالجمع . فمن وَحَّدَ أراد القرآن ، ومن جمع أراد جميع الكتب التي أنزل الله ، ويجوز في قراءة مَنْ وَحَّدَ أن يراد به الجمع ، يكون الكتاب اسماً للجنس ، فتستوي القراءتان ، والجمع هو الاختيار ، لعمومه ، ولأن عليه أكثر القراء<sup>(٦)</sup> .

(١) قوله : « في الكلام وجمع... نوادر » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٢) زاد السير ٣٤١/١ ، وتفسير غريب القرآن ١٠٠ ، وتفسير النسفي ١٤١/١ ، وادب الكاتب ٤٢٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٠/ب .

(٣) ب : « وخير فيهما » وتصويبه من : ص .

(٤) قوله : « من فعل وفاعل ... معطوفة » سقط من : ص ، بسبب انتقال

النظر .

(٥) زاد السير ٣٤٤/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٤٠/١ ، وتفسير النسفي

١٤٣/١ ، وكتاب سيبويه ٥٢٣/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٧/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣١/١ .

(٦) الحجة في القراءات السبع ٨١ ، وزاد السير ٣٤٥/١

## فصل في بياءات الإضافة وعللها

« ٢٢٠ » اعلم أن ياء الإضافة زائدة أبداً وهي اسم المضاف إليه ، وأصلها الحركة ، لأن الاسم لا يكون على حرف واحد ساكن ، والدليل على أن أصلها الحركة أنها كالکاف في « عليك وإليك » وكالهاء في « عليه وإليه » ، وكالتاء في « رأيت » و « أرأيت » ، وهذه المضمرات لا تكون إلا متحركات ، وكذلك ياء الإضافة . وإنما جاز إسكانها [ إستخفافاً ]<sup>(١)</sup> ولا يجوز ذلك<sup>(٢)</sup> في الكاف والهاء والتاء ، استثقالا للحركة على الياء ، لأن الياء حرف ثقيل ، فإذا تحرك ازداد ثقلاً ، وبدل على ثقل الحركة على الياء أنها تثقل ألفاً ، إذا تحركت وانفتح ما قبلها ، في أكثر الكلام ، وأنهم لما حركوها أعطوها الفتح ، الذي هو أخف الحركات ، ولو أعطوها الكسر ، والذي قبلها لا يكون ، إذا كان متحركاً ، إلا مكسوراً<sup>(٣)</sup> لاجتماع كسرتان<sup>(٤)</sup> ، وياء<sup>(٥)</sup> عليها كسرة ، وذلك ثقيل ، ولو أعطوها الضم لاجتماع ما هو أثقل من ذلك ، فكان الفتح أولى بها ، إذ لا بد من حركة تقويها . والفتح فيها أقوى وأفصح ، لأنه الأصل ، ولخفة الفتحة ، ولأن العرب تأتي بهاء السكت ، بعد ياء الإضافة ، لتثبت حركتها في الوقف ، فإذا كانوا يحرصون على<sup>(٥)</sup> بقاء الحركة في الوقف ، فثبتتها في الوصل أكد . فمن ذلك إدخالهم الهاء في « كتابيه وحسابيه وماليه » وشبهه<sup>(٦)</sup> ، حرصاً على بيان حركة الياء في الوقف ، إذا كانت اسماً على حرف واحد ، فالنزوم الحركة في الوقف

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) لفظ « ذلك » سقط من : ص .

(٣) ص : « قبلها إذا كان متحركاً لا يكون إلا مكسوراً » .

(٤) ص : « لاجتماع كسرتين » .

(٥) ب : « يحرصون في » ، ص : « يحرصون في » وتصويبه من : ل .

(٦) انظر الفقرة « ٧ » : « باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها » .



والوصل لتتقوى • وأنا أذكر في آخر كل سورة الاختلاف في ما فيها من الياءات ،  
( ١/٧٨ ) وأستغني بما يتناه من علتها عن الإعادة لذلك ، وأذكر في هذه  
السورة جملاً من أصول القراء في الياءات ، ينتفع بحفظها مجملة ، وأستغني بذلك  
عن حفظ أكثرها منفردة •

« ٢٢١ » فمن ذلك أصل نافع ، اعلم أن نافعاً ، في رواية ورش عنه ،  
كان يفتح كل ياء إضافة ، واختلف القراء فيها في جميع القرآن ، مما<sup>(١)</sup> ثبت  
خطه في المصحف ، وعدة ما اختلف القراء فيه ، من ياءات الإضافة ، مائة وخمس  
وسبعون ياء ، فتحها ورش عن نافع ، إلا ثلاثاً وعشرين ، فإنه أسكنها ، في  
البقرة : ( اذكروني أذكركم ) « ١٥٢ » ، وفي الأنعام ( وأن هذا صراطي  
مستقيماً ) « ١٥٣ » ، وفي الأعراف : ( معي بني إسرائيل ) « ١٥٥ » و ( إني  
اصطقيتك ) « ١٤٤ » ، وفي براءة : ( معي عدواً ) « ٨٣ » ، وفي إبراهيم  
( وما كان لي عليكم من سلطان ) « ٢٢ » ، وفي الكهف : ( معي ) في ثلاثة  
مواضع « ٦٧ ، ٧٢ ، ٧٥ » ، وفي مريم : ( من ورائي وكانت ) « ٥ » وفي طه :  
( هارون أخي • اشدد ) « ٣٠ ، ٣١ » ، وفي الأنبياء : ( ذكر من معي وذكر )  
« ٢٤ » ، وفي الفرقان : ( ياليتني اتخذت ) « ٢٧ » ، وفي الشعراء : ( إن  
معي ربّي ) « ٦٢ » ، وفي النمل : ( مالي لا أرى ) « ٢٠ » ، وفي القصص :  
( معي رداء ) « ٣٤ » ، وفي العنكبوت : ( إن أرضي واسعة ) « ٥٦ » ، وفي  
صاد : ( ولي نعمة ) « ٢٣ » وفيها : ( ما كان لي من علم ) « ٦٩ » ، وفي  
المؤمن : ( ذروني أقتل موسى ) « ٢٦ » وفيها : ( ادعوني أستجب ) « ٦٠ » ،  
وفي الزخرف : ( يا عبادي لا خوف ) « ٦٨ » ، وفي نوح : ( بيتي مؤمناً ) « ٢٨ » ،  
فذلك ثلاث وعشرون ياء ، أسكنها ورش ، من الياءات التي اختلف فيها جميع  
القراء الذين ذكرنا ، وفتح ما عدا ذلك ، مما اختلفوا فيه ، وهو ثابت في الخط •  
وقرأ بالون بمثل ذلك ، وزاد على ورش فأسكن ثمان ياءات وهن ، في البقرة :

(١) ب : « ما » وتصويبه من : ص •

( وليؤمنوا بي لعلهم ) « ١٨٦ » ، وفي الأنعام : ( محياي ) « ١٦٢ » ، وفي يوسف : ( وبين إخوتي ) « ١٠٠ » ، وفي طه : ( ولي فيها مآرب ) « ١٨ » ، وفي النمل والأحقاف : ( أوزعني أن ) « ١٩ ، ١٥ » ، وفي الشعراء : ( ومن معي من المؤمنين ) « ١١٨ » ، وفي الدخان : ( وإن لم تؤمنوا لي فاعتزلون ) « ٢١ » ، فأسكن هذه الثمانية قالون ، وفتحها ورش • وعنه في « محياي » الوجهان ، أعني ورشاً • وقد روي عن ورش فتح الباء وإسكانها في : ( أتني أو في الكيل ) « يوسف ٥٩ » و ( سبيلي أدعو ) « يوسف ١٠٨ » ، وروي عن قالون الإسكان والفتح في قوله : ( إلى ربّي إن لي عنده ) « فصّلت ٥٠ » ، وبالفتح قرأت في ذلك كله لهما • وأخبرني أبو الطيّب أنه قرأ بالوجهين لقالون في « إلى ربي ، إن لي عنده » •

« ٢٢٢ » ومن ذلك أصل أبي عمرو ( ٨٧/ب ) ، كان أبو عمرو يسكن باء الإضافة إذا كان بعدها همزة مضمومة ، وذلك عشرة مواضع في القرآن ، ولم يفتحها ، على هذا الشرط ، غير نافع نحو : ( فإني أعذبه ) « المائدة ١١٥ » ، و ( عذابي أصيب به ) « الأعراف ١٥٦ » وشبهه • وكان أبو عمرو يسكن كل باء إضافة ، ليس بعدها ألف ، نحو : ( بيتي للطائفين ) « البقرة ١٢٥ » و ( وجهي لله ) « آل عمران ٢٠ » ، إلا حرفين ، فإنه فتحهما ، وهما : ( محياي ) في الأنعام « ١٦٢ » ، و ( مالي لا أعبد ) في يس « ٢٢ » وكان أبو عمرو يفتح كل باء إضافة ، بعدها ألف وصل ، مع لام أو غير لام ، نحو : ( إني اصطفتك ) « الأعراف ١٤٤ » و ( أخي • أشدّ به ) « طه ٣٠ ، ٣١ » ، و ( عن آياتي الذين ) « الأعراف ١٤٦ » ، و ( ربّي الذي ) « البقرة ٢٥٨ » ، و ( ربي الفواحي ) « الأعراف ٣٣ » ، و ( ياليتني اتخذت ) « الفرقان ٢٧ » ، و ( من بعدي اسمه ) « الصف ٦ » ونحوه ، إلا موضعين ، وهما في العنكبوت والزمر : ( ياعبادي الذين آمنوا ) « ٥٦ » ، ( ياعبادي الذين أسرفوا ) « ٥٣ » ، فإنه أسكنهما وحذفهما ، لالتقاء الساكنين ، والوقف للجميع بالياء عليهما • وكان

أبو عمرو يفتح الياء ، إذا أتت بعدها همزة مفتوحة أو مكسورة ، مما اختلف القراء فيه ، إلا أن تكون الكلمة على خمسة أحرف بالياء أو أكثر ، فإنه يسكن الياء ، تخفيفاً لطول الكلمة ، نحو ( حشرتني أعمى ) « طه ١٢٥ » و ( ستجدني إن شاء الله ) « الكهف ٦٩ » و ( لعنتي إلى يوم الدين ) « ص ٧٨ » وشبهه .  
وخالف هذا الأصل في ثلاثة مواضع ، ففتح الياء فيها ، والكلمة على خمسة أحرف ، وهي : ( وما توفيقى إلا بالله ) في هود « ٨٨ » وفيها : ( شقائي ) « ٨٩ » وفيها : ( أرهطي ) « ٩٢ » .

« ٢٢٣ » وعلته ، في فتح هذه الثلاثة المواضع ، أنه اجتمع ، في « توفيقى وشقائي » حرفاً مدّ ولين في كل واحدة ، فلم يعتدّ بالتكرير ، وأتت همزة الاستفهام في « أرهطي » وهي زائدة ، فلم يعتدّ بها ، وجميع ما أسكنه أبو عمرو ، وخالف فيه نافعاً<sup>(١)</sup> أربع وثلاثون ياء ، تستخرج من هذه الأصول التي ذكرناها . وجميع ما فتحه أبو عمرو ، مما أسكنه نافع ، أربع ياءات وهي : ( محياي ) و ( إني اصطفيتك ) ، و ( أخي . اشدد ) ، و ( ياليتني اتخذت ) ، وعن ورش في « محياي » الوجهان : الفتح والإسكان .

« ٢٢٤ » ومن ذلك أصل ابن كثير ، كان ابن كثير<sup>(٢)</sup> يسكن كل ياء إضافة ، اختلف فيها بعدها همزة مضمومة أو مكسورة<sup>(٣)</sup> ، أو ليس بعدها همزة . وخالف أصله ، مع الهمزة المكسورة ، في موضعين ، ففتح الياء فيهما ، وهما قوله في يوسف : ( آباءى إبراهيم ) « ٣٨ » ، وفي نوح : ( دعائي إلا ) « ٦ » . وخالف أصله ، إذا لم يأت بعد الياء همزة ، في خمسة مواضع ، ففتح الياء فيهن ، وهن في الأنعام : ( محياي ) ، وفي مريم : ( من ورأيي ) ( ٨٨ / أ ) وكانت ، وفي النمل : ( مالي لا أرى ) ، وفي يس : ( ومالي لا أعبد ) ، وفي فصلت : ( أين شركائي قالوا )

(١) ب : « نافع » وتصويبه من : ص ، ل .

(٢) قوله : « كان ابن كثير » سقط من : ص .

(٣) ب : « ومكسورة » وتصويبه من : ص .

« ٤٧ » • وكان ابن كثير يفتح ياء الإضافة ، إذا أتى بعدها همزة مفتوحة أو ألف وصل ، وخالف أصله ، مع الهمزة المفتوحة ، في عشرة مواضع ، فأسكن الياء فيها ، في آل عمران : ( اجعل لي آية ) « ٤١ » ، وفي هود : ( ضيفي أليس ) « ٧٨ » ، وفي يوسف : ( قال أحدهما إنني ، وقال الآخر إنني ) « ٣٦ » وفيها : ( يأذن لي ) « ٨٠ » وفيها : ( سيلي أذعو ) « ١٠٨ » ، وفي الكهف ( من دوني أولياء ) « ١٠٢ » ، وفي مريم : ( اجعل لي آية ) « ١٠ » ، وفي طه : ( يسر لي أمري ) « ٢٦ » ، وفي النمل : ( ليلبوني أشكر ) « ٤٠ » خاصة ، فهذه عشرة مواضع ، أسكن الياء فيها ، وبعدها همزة مفتوحة • وخالف قبل البزّي فيما ذكرنا ، من الفتح والإسكان ، في تسعة مواضع ، أسكنها<sup>(١)</sup> قبل ، وفتحها البزّي ، وهنّ في هود ثلاثة مواضع : ( ولكني أراكم ) « ٢٩ » و ( إنني أراكم ) « ٨٤ » و ( فطرنني أفلا ) « ٥١ » ، وفي الفرقان : ( إن قومي اتخذوا ) « ٣٠ » ، وفي النمل والأحقاف ( أوزعني ) ، وفي الأحقاف أيضاً : ( ولكني أراكم ) « ٢٣ » ، وفي الزخرف : ( من تحتي أفلا ) « ٥١ » ، وفي قل يا أيها الكافرون : ( ولي دين ) « ٦ » • وخالف أيضاً ابن كثير أصله مع ألف الوصل في موضعين ، فأسكن الياء فيهما ، في الفرقان : ( ياليتني اتخذت ) وفيها : ( إن قومي اتخذوا ) « ٣٠ » أسكنها ، في رواية قبل عنه ، وقد ذكرت • فأما الياء في : ( يابني ) « هود ٤٢ » وفي : ( بمصرخي ) « إبراهيم ٢٢ » وفي : ( أخفي لهم ) « السجدة ١٧ » و ( أملي لهم ) « محمد ٢٥ » فليست ياء إضافة ، فلذلك لم نذكر ذلك<sup>(٢)</sup> مع ياءات الإضافة ، وسيأتي الاختلاف فيها ، في مواضعها إن شاء الله تعالى • فأما : ( آتاني الله ) فليست بثابتة في المصحف ، فلذلك لم نذكرها •

« ٢٢٥ » ومن ذلك أصل حمزة ، كان حمزة يسكن جميع الياءات ، التي

(١) ب : « وسكنها » وتصويبه من : ص .

(٢) لفظ « ذلك » سقط من : ص .

اختلف فيها القراء ، إلا ياء « محياي » فإنه فتحها ، وكسر [ ياء ] (١) « بمصرخي » وليست بياء إضافة .

« ٢٢٦ » ومن ذلك أصل الكسائي ، كان الكسائي يسكن جميع الياءات ، التي اختلف فيها القراء ، إلا أربع عشرة ياء ، فإنه فتحهن ، وهن في البقرة : (عهدي الظالمين) « ١٢٤ » وفيها : ( ربّي الذي ) « ٢٥٨ » ، وفي الأنعام : ( محياي ) « ١٦٢ » وفي الأعراف : ( ربي الفواحش ) « ٣٣ » وفيها : ( عن آياتي الذين ) « ١٤٦ » ، وفي مريم : ( آياتي الكتاب ) « ٣٠ » ، وفي الأنبياء : ( مسني الضّر ) « ٨٣ » وفيها : ( عبادي الصالحون ) « ١٠٥ » ، وفي النمل : ( مالي لا أرى ) « ٢٠ » وفي سبأ : ( عبادي الشكور ) « ١٣ » ، وفي ياسين : ( مالي لا أعبد ) « ٢٢ » ، وفي ص : ( مسني الشيطان ) « ٤١ » ، وفي الزمر : ( إن أراذني الله ) « ٣٨ » ، وفي الملك : ( إن أهلكني الله ) « ٢٨ » ، ففتح هذه الأربع عشرة فقط .

« ٢٢٧ » ومن ذلك أصل عاصم ( ٨٨ / ب ) كان عاصم في رواية أبي بكر [ عنه ] (٢) يسكن كل الياءات ، التي للإضافة المختلف فيها ، غير تسع عشرة ياء [ فإنه فتحها ] (٢) سترها في ذكرنا للاختلاف في الياءات ، في آخر كل سورة . وقرأ ، في رواية حفص عنه ، يسكن كل الياءات ، إلا اثنتين وأربعين ياء ، فإنه فتحها ، وسترها في أواخر السور .

« ٢٢٨ » ومن ذلك أصل ابن عامر ، كان ابن عامر يسكن جميع ياءات الإضافة المختلف فيها ، إلا ثلاثاً وأربعين ياء ، فإنه فتحها ، وسترها في أواخر السور ، واختلفت الرواية عنه في سبع ياءات ، فأسكن ابن ذكوان ستاً منها ، وفتحها هشام (٣) ، وهن في البقرة : ( بيتي للطائفين ) « ١٢٥ » ومثله (٤) في

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ص : « ياءات وإنما تركت ذكرها للاختلاف الذي وقع بينهما ففتح هشام

ستاً وأسكنها ابن ذكوان » .

(٤) ب : « وكذلك » .

الحج ، وفي نوح : ( بيتي مؤمنا ) « ٢٨ » ، وفي النمل : ( مالي لا أرى )  
« ٢٠ » ، وفي غافر : ( مالي أذعوكم ) « ٤١ » ، وفي الكافرون : ( ولي دين ) ،  
والسابعة : ( أرهطي ) « هود ٩٢ » فتحها ابن ذكوان ، وأسكنها هشام . وإنما  
تركت ذكر ما استثنيت لعاصم وابن عامر لكثرة ذلك ، لتلا يطول الكتاب ، وإذ  
لا بد من ذكر كل ياء اختلف فيها ، في آخر كل سورة ، وما (١) فيها من ذلك .  
والاختيار في ذلك الفتح ، لأنه الأصل . ففي سورة البقرة ، من ذلك ، ثماني يآءات  
إضافة ، قرأ الحرمين وأبو عمرو : ( إني أعلم ) « ٣٠ ، ٣٣ » (٢) بالفتح . قرأ  
حمزة وحفص : ( عهدي الظالمين ) « ١٢٤ » بالإسكان ، والياء محذوفة من  
اللفظ في الوصل ، لالتقاء الساكنين ، وله نظائر كثيرة . وقرأ نافع وحفص وهشام :  
( بيتي للطائفين ) بالفتح ، وقرأ ابن كثير : ( فاذكروني أذكركم ) « ١٥٢ »  
بالفتح . قرأ ورش : ( بي لعلمهم ) « ١٨٦ » بالفتح . وقرأ نافع وأبو عمرو : ( مني  
إلا ) « ٢٤٩ » بالفتح . وقرأ حمزة : ( ربّي الذي يحيي ) « ٢٥٨ » بالإسكان .  
وإذا ذكرنا ، في يآءات الإضافة ، من قرأ بالفتح فالباقون بالإسكان . وإذا ذكرنا من  
قرأ بالإسكان فالباقون بالفتح ، فنستغني بهذه المقدمة عن ذكر الباقيين ، في ذلك ،  
حيث وقع (٣) .



(١) ب : « ما » وتوجيهه من : ص .

(٢) ص : « إني أعلم ، إني أعلم » إذ هما موضعان .

(٣) سيأتي ذكر هذا الباب في سورة الفجر ، الفقرة « ٦ » ، وانظر التبصرة

## فصل في الياءات الزوائد المحذوفة من المصحف

« ٢٢٩ » اعلم أن جميع ما اختلف القراء فيه ، من الياءات الزوائد ، التي لم تثبت في خط المصحف ، إحدى وستون ياء ، كلثها زوائد على خط المصحف ، وهي على ثلاثة أقسام : قسم من ياءات الإضافة التي تصحبها النون، وذلك إذا اتصلت بالأسماء ، نحو : هداني وأتقوني واخشوني ، وقسم لا تصحبها النون ، وذلك إذا اتصلت بالأسماء نحو : وعيدي ونكيري ونذيري ، وشبهه ، فهذان قسمان ، الياء فيهما ( ١/٨٩ ) ياء إضافة ، أصلها الزيادة . والقسم الثالث من الزوائد أن تكون الياء فيه أصلية ، لام الفعل ، وذلك نحو : الداع والهاد والواد ، وشبهه . وكلثها حذفت الياء فيها من المصحف استخفافاً ، لدلالة الكسرة التي قبلها عليها<sup>(١)</sup> ، وهي لغة للعرب مشهورة ، فيها الحذف لهذه الياءات<sup>(٢)</sup> ، يقولون : مررت بالقاض ، وجاءني القاض ، فيحذفون الياء لدلالة الكسرة عليها ولسكونها<sup>(٣)</sup> . وكذلك : هذا وعيد ، وهذا نذير ، وأنا أذكرها مجملة كما صنعت في ياءات الإضافة ، ثم أعيدها في آخر كل سورة مفردة ، إن شاء الله .

« ٢٣٠ » ذكر ما أثبت نافع وغيره ، أثبت نافع ، في رواية ورش عنه ، من الزوائد ، في وصله ، دون<sup>(٤)</sup> وقفه ، سبعا وأربعين ياء ، يفتح منها واحدة ، وهي : ( فما آتاني الله ) « التمل ٣٦ » ، ويقف بغير ياء . ويثبت الياء في ( تسألني ) في الكهف « ٧٠ » في وصله ووقفه ، كجماعة القراء .

(١) ب : « قبله عليه » وتصويبه من : ص .

(٢) ب : « لهذه » وتصويبه من : ص .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٢٣٣

(٤) لفظ « دون » سقط من : ص .

- « ٢٣١ » وأثبت قالون ، في وصله ، عشرين ياء ، ويفتح : ( فما آتاني الله ) ويقف بالياء .
- « ٢٣٢ » وأثبت قبل ، في وصله ووقفه ، اثنتين وعشرين ياء ، إلا موضعاً واحداً ، حذفه في وقفه ، وهو قوله : ( جابوا الصخْرَ بالواد ) « الفجر ٩ » .
- « ٢٣٣ » وأثبت البرزني ، في وصله ووقفه ، خمسة وعشرين موضعاً .
- « ٢٣٤ » وأثبت أبو عمرو ، في وصله خاصة ، أربعة وثلاثين موضعاً ، إلا : ( فما آتاني الله ) ، فإنه يفتح الياء ، ويقف بالياء ، وخيّر في ( أكرمن ، وأهانن ) « الصخر ١٥ ، ١٦ » .
- « ٢٣٥ » وأثبت حمزة من ذلك ثلاث ياءات ، اثنتان في وصله ووقفه ، وهما : ( فلا تسألني ) في الكهف ، و ( أتمدون ) في النمل « ٣٦ » ، غير أنه يدغم النون الأولى في الثانية فيشدّد ، والثالثة ، أثبتها في وصله خاصة ، وهي : ( دعاء ) في إبراهيم « ٤٠ » .
- « ٢٣٦ » وأثبت الكسائي ، من جميع ذلك ، ثلاثة مواضع ، اثنان في وصله [ خاصة ]<sup>(١)</sup> وهما : ( يوم يأت ) في هود « ١٠٥ » ، و ( ما كنا نبغ ) في الكهف « ٦٤ » والثالثة أثبتها في وصله ووقفه ، وهي : ( فلا تسألني ) في الكهف .
- « ٢٣٧ » وأثبت ابن عامر ، في رواية هشام عنه ، من جميع ذلك ، موضعين ، في وصله ووقفه ، وهما : ( ثم كيدون ) في الأعراف « ١٩٥ » ، ( فلا تسألني ) في الكهف ، ومثله ابن ذكوان في ( فلا تسألني ) ، وفيه عنه اختلاف ، والإثبات أشهر .
- « ٢٣٨ » وأثبت عاصم ، من جميع الياءات الزوائد ، في رواية أبي بكر عنه ، موضعين قوله في الزخرف : ( يا عباد لا خوف ) « ٦٨ » ، يثبت الياء في وصله ووقفه ، ويفتح في الوصل ، والثاني : ( فلا تسألني ) في الكهف ، يثبتها في الوصل والوقف ( ١٩/ب ) .
- « ٢٣٩ » وأثبت حفص ، من جميع الياءات الزوائد ، موضعين أيضاً ، في

(١) تكملة موضحة من : ص .



النمل : ( فما آتان الله ) « ٣٦ » يثبتها ، في وصله ووقفه ، ويفتح الياء ، والثاني : ( فلا تسألني ) في الكهف ، يثبتها في وصله ووقفه ، كالجماعة ، وسنذكر الاختلاف ، في كل ياء من الزوائد ، في آخر كل سورة إن شاء الله . ففي سورة البقرة ، من ذلك ، ثلاثة مواضع ، قوله : ( الداع إذا دعان ) « ١٨٦ » قرأها أبو عمرو وورش ياء ، في الوصل خاصة ، والثالث : ( واتقون يا أولي الألباب ) « ١٩٧ » قرأه أبو عمرو يياء في الوصل خاصة .

« ٢٤٠ » وعلة من حذف في الوقف أنه اتبّع خط المصحف في وقفه ، واتبّع الأصل في وصله ، فجمع بين الوجهين . وكان الوقف أولى بالحذف ، لأن أكثر الخط ، كتب على الوقف والابتداء ، فلما لم تثبت الياء في الخط حذفها في الوقف اتباعاً للخط .

« ٢٤١ » ووجه قراءة من أثبتتها في الوقف والوصل أنه أتى بها على أصلها ، ووفق بين الوصل والوقف ، واستسهل ذلك<sup>(١)</sup> في الياء ، لأن حروف المد واللين تحذف من الخط ، في أكثر المصاحف ، وتثقرأ بالإثبات في الوصل والوقف إجماع ، نحو « إبراهيم وإسماعيل وإسحق » وأكثر الألفات كالقراءة بالألف في الوصل والوقف ، والخط بغير ألف ، وهو كثير في القرآن<sup>(٢)</sup> . فأجرى الياء مجرى الألف ، فأثبتها في الوصل والوقف ، وإن كانت محذوفة في الخط ، كما فعل الجماعة في الألف .

« ٢٤٢ » وحجة من حذفها ، في الوصل والوقف ، أنه اتبّع الخط ، واكتفى بالكسرة من الياء في الموصل ، وأجرى الوقف على الوصل فحذف ، والاختيار حذفها استخفافاً ، واتباعاً للمصحف ، ولأن عليه أكثر القراء<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

(١) لفظ « ذلك » سقط من : ص .

(٢) أدب الكاتب ١٩١

(٣) سيأتي ذكر ما مر في هذا الباب في سورة الرعد ، الفقرة « ٦ ، ٧ »

ومريم الفقرة « ٤ » والفجر الفقرة « ٦ » ، وانظر الباب كله في التيسير ٦٩ - ٧١ ، والنشر ١٧٢/٢ - ١٨٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٢٤٦

## سورة آل عمران ، مدينة

## وهي مائة آية في المدني والكوفي

« ١ » قال أبو محمد : قد ذكرنا ، في سورة البقرة ، مَنْ وجدنا مِمَّنْ قرأ في كل حرف من الصدر الأول ، ولست آخذ ذلك في كل القرآن ولا في كل حرف ، إلا عن تطويل كثير ، فيطول الكتاب لذلك . وأنا أقتصر على ذكر القراء المشهورين فقط في باقي القرآن ، إلا أن نجد نصاً على قراءة النبي عليه السلام ، أو قراءة أصحابه رضي الله عنهم ، فنذكر ذلك لا غير ، وما لم نجد فيه شيئاً اكتفيت فيه بذكر القراء المشهورين ، [ فاعلم ذلك ]<sup>(١)</sup> وكل ما تقدم الكلام فيه ، والعلل في قراءته ، من الأصول ، وغير ذلك من الحروف ، نستغني بذكره متقدماً ( ١/٩٠ ) عن إعادته . فذلك أخصر ، فتكرير الشيء صعب سماعه ، كتكرير الحديث ، فاعلم ذلك كله من شرط هذا الكتاب ، قد ذكرنا إمالة « التوراة » وعلتها وأصلها في أبواب الإمالة<sup>(٢)</sup> . وذكرنا فتح الميم من « المر الله » وعلته ذلك في أبواب المد<sup>(٣)</sup> . فأما ما قرأت به للأعشى<sup>(٤)</sup> ، عن أبي بكر<sup>(٥)</sup> ، من قطع الألف من اسم « الله » جل

(١) كلمة مناسبة من : ص .

(٢) انظر « باب أصل الألف » الفقرة « ٤ » .

(٣) راجع « فصل إمالة فوائح السور » الفقرة « ١ » .

(٤) هو يعقوب بن محمد بن محمد بن خليفة أبو يوسف ، أخذ القراءة عرضاً عن أبي بكر

وهو أجل أصحابه ، ورواها عنه عرضاً وسماعاً محمد بن حبيب ومحمد بن غالب

وسواهما ، توفي في حدود المائتين ، ترجم في طبقات القراء ٣٩٠/٢

(٥) قوله : « أبي بكر » سقط من : ص .

ذكره فعلته في ذلك على وجهين : أحدهما أن يكون ينوي الوقف على « الم » ، ثم يتدّى باسم الله ، فيقطع الألف ، وهذه الحروف أصلها السكون ، والوقف عليها ، لأنها حروف مقطعة ، لا أصل لها في الإعراب ، إلا أن يُخبر عنها ، أو يُعطف بعضها على بعض ، فيدخلها الإعراب ، لأنها تصير كسائر الأسماء . فلما كان أصلها الوقف عليها ، وقف على الميم ، ثم ابتداء ما بعدها فهمز .

« ٢ » والوجه الثاني أن تكون الألف من اسم الله جلّ ذكره عنده<sup>(١)</sup> ألف قطع ، كما ذهب إليه ابن كيسان<sup>(٢)</sup> ، فردّها إلى أصلها فهمز . وإنما وصلت لكثرة الاستعمال<sup>(٣)</sup> .

« ٣ » قوله : ( ستغلبون وتحشرون ) قرأها حمزة والكسائي بالياء ، وقرأهما الباقون بالتاء .

« ٤ » وحجة من قرأ بالتاء أنه أمر<sup>١</sup> من الله لئيبه أن يخاطبهم بهذا ، فهو خطاب للكفار من النبي ، بأمر الله له ، والتاء للخطاب لليهود ، بأنهم سيغلبون ويحشرون إلى جهنم . وقد قيل : إن الخطاب لليهود والمشركين ، لأن كل فريق منهم كافر ، فخطبوا وأعلموا بوقوع الغلبة عليهم ، ثم بحشرهم إلى جهنم .

« ٥ » وحجة من قرأ بالياء أنه أتى به على لفظ الغيبة ، لأنهم غيب ، حين أمر الله نبيه بالقول لهم ، وهم اليهود . وقيل : هم المشركون ، وكلاهما غائب . فإذا كانوا المشركين فهم أقوى في الغيبة ، لأن المعنى : قل يا محمد لليهود سيغلب المشركون يبكّد ويحشرون إلى جهنم ، ويقوي ذلك إجماعهم على الياء ، في قوله : ( قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ) « الأنفال ٣٨ » وإجماعهم

(١) ب : « عند » وتصويبه من : ص .

(٢) هو محمد بن أحمد بن كيسان ، أبو الحسن ، أخذ عن البرد وثعلب ، واضطلع بمعرفة مذهب البصرة والكوفة ، له تصانيف ، ( ت ٢٩٩ هـ ) ، ترجم في انبأه الرواة ٥٧/٣ ، وبغية الوعاة ١٨/١

(٣) التبصرة ٥٨/ب ، والتيسير ٨٦ ، والنشر ٢٣٠/٣ ، والحجة في القراءات السبع ٨١ ، وتفسير ابن كثير ٣٤٣/١ ، وتفسير النسفي ١٤٥/١

على آية ، في قوله : ( قتل للذين آمنوا يغفروا ) « الجاثية ١٤ » ، و ( قتل للمؤمنين يغضوا ) « النور ٣٠ » ، والتاء أحب إلي لإجماع الغرنيين وعاصم وغيرهم على ذلك (١) .

« ٦ » قوله : ( يرونهم ) قرأه نافع بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء .

« ٧ » ووجه القراءة بالتاء أن قبله خطابا ، فجرى آخر الكلام عليه ، وهو قوله : ( قد كان لكم ) فجرى « ترونهم » على الخطاب في « لكم » ، فيحسن أن يكون الخطاب للمسلمين ، والهاء والميم للمشركين . وقد كان يلزم من قرأ بالتاء أن يقرأ « مثليكم » ( ٩٠/ب ) وذلك لا يجوز ، لمخالفة الخط ، ولكن جرى الكلام على الخروج من الخطاب إلى الغيبة ، فهو في القرآن وكلام العرب كثير ، بمنزلة قوله تعالى : ( حتى إذا كنتم في الفلك ) ثم قال (٢) : ( وجربن بهم ) « يونس ٢٢ » ، فخطب ثم عاد إلى الغيبة . ومثله : ( وما آتيتم من زكاة ) ثم قال : ( فأولئك هم المضعفون ) « الروم ٣٩ » ، فرجع إلى الغيبة ، والهاء والميم في « مثيلهم » يحتمل أن تكون للمشركين ، أي : ترون أيها المسلمون المشركين مثلي (٣) ما هم عليه من العدد . وهو بعيد في المعنى ، لأن الله لم يكثر المشركين في أعين المؤمنين ، بل أعلمنا أنه قللهم في أعين المؤمنين . ويحتمل أن يكون الضمير للمسلمين ، أي : ترون أيها المسلمون مثلي ما هم عليه من العدد ، أي : ترون أنفسكم مثلي عددكم ، فعلم الله ذلك بهم لتقوى أنفسهم على لقاء المشركين . ويحتمل أن يكون المعنى : ترون أيها المسلمون المشركين مثليكم في العدد . وقد كانوا ثلاثة أمثالهم ، فقللهم الله في أعين المسلمين ، لتقوى أنفسهم ، ويجسروا على لقاءهم . وتصديق هذا القول قوله : ( إذ يريكم الله في منامك قليلا ) « الأنفال ٤٣ » ( وإذ يريكمهم إذ التقيتهم في أعينكم قليلا ) « الأنفال ٤٤ » .

(١) الحجة في القراءات السبع ٨٢ ، وزاد السير ٣٥٥/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٥٠/١ ، وتفسير النسفي ١٤٧/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٨ .

(٢) قوله : « ثم قال » سقط من : ص .

(٣) ب : « مثل » وتصويبه من : ص .

« ٨ » ووجه القراءة بالياء أن قبله لفظ غيبة ، فحمل آخر الكلام على أوله ، وهو قوله : ( فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة ) ، فالرؤية للفئة المقاتلة في سبيل الله والمرئية الفئة الكافرة ، فالهاء والميم في « مثلهم » للفئة المقاتلة في سبيل الله . والمعنى : يثري الفئة المقاتلة في سبيل الله للفئة الكافرة مثلي الفئة المؤمنة ، وقد كانت الفئة الكافرة ثلاثة أمثال المؤمنة ، فقللهم الله في أعينهم ، ليقوي نفوسهم ، وليثبتوا على ما فرض الله عليهم ، من أن لا يفرّ الواحد من اثنين ، على ما ذكر في سورة الأنفال . وإنما أرى الله المسلمين المشركين مثلهم ، لأنه تعالى ضمن لهم الغلبة على المشركين بقوله : ( إن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ) « الأنفال ٦٦ » ، وكذلك قال : ( وإذ يريكموهم إذ التقيتم في أعينكم قليلا ) ، ويعد أن تكون الهاء والميم في « مثلهم » لـ « الفئة الكافرة » ، لأن الله لم يخبر أنه كثر الفئة الكافرة في أعين المؤمنين ، إنما أعلمنا<sup>(١)</sup> أنه قللهم في أعين المؤمنين . والخطاب في « لكم » لليهود . وانتصاب « مثلهم » على الحال ، لأن « ترى » من رؤية البصر ، لا يتعدى إلى مفعولين . ودلّ على أنه من رؤية البصر قوله : ( رأَى العَيْن )<sup>(٢)</sup> .

« ٩ » قوله ( ٩١/أ ) ( رضوان ) قرأه أبو بكر بضم الراء حيث وقع ، إلا قوله في المائة : ( رضوانه سبيل السلام ) « ١٦ » فإنه كسر كالجماعة ، وقرأ الباقون بالكسر حيث وقع ، وهما مصدران بمعنى واحد ، فالكسر كـ « الحرمان » ، والضم كـ « الشكران » . وخصّ أبو بكر [ ما ]<sup>(٣)</sup> في المائة<sup>(٤)</sup> بالكسر للجمع بين اللغتين ، مع اتباعه للرواية ، والكسر هو الاختيار ، لإجماع القراء عليه<sup>(٥)</sup> .

- (١) ب : «علمنا» ووجهه ما في : ص .  
 (٢) تفسير الطبري ٦/٢٣٠ ، وتفسير النسفي ١/١٤٨ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٣٢ .  
 (٣) تكلمة لازمة من : ص .  
 (٤) وهو الحرف (١٦٢) .  
 (٥) زاد السير ١/٣٦٠ .

« ١٠ » قوله : ( إنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ ) قرأه الكسائي بفتح الهمزة ، وكسرها الباقون .

« ١١ » ووجه قراءة الكسائي أنه جعل الكلام متصلاً بما قبله ، فأبدل « أن » ممّا قبلها ، فيجوز أن يكون بدلاً من « أن » في قوله : ( شهد الله أنه ) « ١٨ » فتكون « أن » في موضع نصب ، فالتقدير : شهد الله أن الدين عند الله ، فهو بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، لأن التوحيد والعدل هو الإسلام ، وهو التوحيد والعدل . ويجوز أن يكون بدلاً من « أنه » على بدل الاشتمال ، لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل والشرائع والسنن وغير ذلك ، فيكون الثاني مضملاً على الأول ، ويجوز أن تكون « أن » بدلاً من « القسط » ، في موضع خفض على بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، لأن « القسط » العدل ، والعدل هو الإسلام ، والإسلام هو العدل .

« ١٢ » ووجه القراءة بالكسر أنه على الابتداء والاستئناف ، لأن الكلام قد تمّ عند قوله : ( الحكيم ) ، ثم استأنف وابتدأ بخبر آخر ، فكسر « إن » لذلك ، وهذا أبلغ في التأكيد والمدح والثناء ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ، ولتمام الكلام قبله ، ولأنه أبلغ في التأكيد (١) .

« ١٣ » قوله : ( ويقتلون الذين يأمرون بالقِسْطِ ) قرأه حمزة « يقاتلون » بالألف [ من القتال ] (٢) وقرأ الباقون بغير ألف ، من القتل .

« ١٤ » وحجة من جملة من القتل أنه عطفه على قوله : ( ويقتلون النّبيّين ) فقد أخبر عنهم بقتلهم للأنبياء ، فقتل من (٣) هو دون الأنبياء أسهل عليهم ، في

(١) معاني القرآن ١/١٤٤ ، وتفسير الطبري ٦/٢٨٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٧٢ ، وزاد المسير ١/٣٦٢ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٥٤ ، وتفسير النسفي ١/١٤٩ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٨/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٣٣ .

(٢) تكلمة موضحة من : ص .

(٣) ص : « فقتلهم لمن » .

كفهرهم • ومن تجراً على قَسْتَلِ نبي فهو أجرأً على قتل مَنْ هو دون النبي من المؤمنين ، فحمل آخر الكلام على أوله في الإخبار بالقتل عنهم •

« ١٥ » ووجه القراءة بالألف في حرف ابن مسعود « وقاتلوا الذين يأمرون بالقسط » ، فأخبر عنهم بالمقاتلة لا بالقتل على أن القتل أكثر ما يكون بالمقاتلة فأخبر عنهم بالسبب الذي يكون منه القتل ، وقراءة الجماعة بغير ألف أولى لينتظم آخر الكلام بأوله ، ولأنه إجماع<sup>(١)</sup> •

« ١٦ » قوله : ( الميِّت ، وميِّت )<sup>(٢)</sup> قرأ نافع وحفص وحزمة والكسائي ( ٩١/ب ) في ذلك بالتشديد ، إذا كان الموت قد نزل ، وخفَّفَ الباقيون • وتفرد نافع بالتشديد في ثلاثة مواضع : ( أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا ) « الأنعام ١٢٢ » و ( الأرض الميِّتة ) « يس ٣٣ » و ( لحم أخيه ميِّتًا ) « الحجرات ١٢ » • وكلّهم شدد ما لم يمت ، نحو ( إنك ميِّت ) « الزمر ٣٠ » • وخفَّفَ ما هو نعت لما فيه هاء التأنيث ، نحو : ( بلدة ميِّتة ) ، القراءتان لغتان فاشيتان ، والأصل التشديد ، والتخفيف فرع فيه ، لاستتقال التشديد للياء ، والكسر على الياء • وأصله عند البصريين « ميِّوت » على « فيئعل » ، ثم قلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها الياء التي قبلها • والمحذوف في قراءة مَنْ<sup>(٣)</sup> خفَّفَ هي الواو ، التي قلبت ياء ، وهي عين الفعل ، كما قالوا : هاير وهاار ، وساير<sup>(٤)</sup> وسار ، فغيروا العين ، وحذفوها بعد القلب في موضع لام الفعل • وقال الكوفيون : أصل « ميت » « مويت » على « فعييل » ، ثم أدغموا الواو في الياء ، فقلبت ياء للإدغام ، ويلزمهم أن يفعلوا هذا في : طويل وعويل ، وذلك لا يجوز • والاختيار التخفيف ، لأنه أخفّ ، ولكثرته في الاستعمال • والتثقيب هو الأصل • فأما مَنْ خفَّفَ بعضا

(١) التبصرة ١/٥٩ ، والتيسير ٨٧ ، والنشر ٢/٢٣١ ، وزاد المسير ١/٣٦٥ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٥٥ ، وتفسير النسفي ١/١٥٠

(٢) ص : « ونحوه » ، والحرف الآخر في سورة الأعراف ( آ ٥٧ ) ،

(٣) ص : « والمحذوف عند من » .

(٤) ب : « بمعنى ساير » وتصويبه من : ص •

وشدّد بعضاً فإنه جمع بين اللغتين ، لاشتهارهما ، مع نقله ذلك عن أمته ، وعلى ذلك أجمعوا على التشديد ، فيما لم يمت ، للجمع بين اللغتين . والتخفيف فيما مات ، وما لم يمت جائز ، وكذلك التخفيف والتشديد في « بلدة ميتا » يجوز<sup>(١)</sup> .

« ١٧ » قوله : ( بما وضعت ° ) قرأه أبو بكر وابن عامر بضم التاء ، وإسكان العين ، وقرأ الباقون بفتح العين ، وإسكان التاء .

« ١٨ » وحجة من ضمّ التاء أنه جعله من كلام أم مريم ، لاتصال كلامها بما بعد ذلك ، وما قبله في قولها : ( ربّ إني وضعتها أتى ) وقولها : ( وليس الذكر كالأثى ) ، وقولها : ( وإني سميتها مريم ) ، وقولها : ( وإني أعيدتها بك ) ، فكله من كلام أم مريم ، فحملَ وسطَ الكلام على أوله وعلى آخره ، وذلك حسن في المطابقة والمجانسة ، كما تقول : ربي قد أذنت وأتم أعلم بذلك ، على طريق التسليم والخضوع . وفي القراءة بضم التاء معنى التعظيم لله ، والخضوع والتنزيه له ، أن يخفى عليه شيء ، كأن أمّ مريم لما قالت ربّ إني وضعتها أتى ، أرادت أن تعظم الله ، وتنزّهه عن<sup>(٢)</sup> أن يخفى عليه شيء<sup>(٢)</sup> فقالت : والله أعلم بما وضعت ، لا يحتاج إلى أن تخبره بذلك ، ولم تقل ذلك على طريق الإخبار ، لأنّ علم الله بكل شيء قد تقرّر في أنفس المؤمنين ، وإنما قالته على ( ٩٢/أ ) طريق التعظيم ، والتنزيه لله ، وذكره بما هو أهله .

« ١٩ » وحجة من قرأ بإسكان التاء أنه جعله من الله جلّ ذكره ، والمعنى : أن الله أعلمنا عن طريق التثبت لنا ، وقال : والله أعلم بما وضعت أمّ مريم ، قالته أو لم تقله ، ويثقوي ذلك أنه لو كان من قول أم مريم لكان وجه الكلام : وأنت أعلم بما وضعت ، لأنها نادته في أول الكلام في قولها : « ربّ إني وضعتها » ،

(١) كتاب سيبويه ١٤٣/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٢٣ ، والحجة في القراءات السبع ٨٢ ، وزاد المسير ٣٦٩/١ ، وتفسير النسفي ١٥٢/١  
(٢) ب : «على» ، وقوله : «كان أم ... شيء» سقط من : ص . فوجهه



والمُنادي مُخاطِب ، فلمّا قال : والله أعلم ، كان الإخبار عن نفسه أولى ، فقال :  
وضعت ، وبه قرأ ابن عباس والحسن وغيرهما (١) .  
« ٢٠ » قوله : ( كَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ) قرأه الكوفيون بالشدّيد ، وخفّف  
الباقون ، وقرأ حفص وحمزة والكسائي « زكريا » بغير مدّ ، ولا همز ، ومدّوه  
الباقون وهمزوه (٢) .

« ٢١ » وحجة من شدّد أنه أضاف الفعل إلى الله جل وعز في قوله :  
( فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا وَأَنْبَتَهَا ) ، فأخبر عن نفسه تعالى بما فعل بها ، كذلك يجري  
« كَفَّلَهَا » على ذلك ، يخبر عن نفسه بأنه كَفَّلَهَا زَكَرِيَّا أَي (٣) ألزمه كفالته ،  
وقدّر ذلك عليه ، ويسرّه له ، فيكون « زكريا » المفعول الثاني لـ « كَفَّلَهَا » ،  
لأنه بالشدّيد ، يتعدّى إلى مفعولين ، ويتقوّي التشديد أن في مصحف أبي  
« وَأَكْفَلَهَا » ، والهمزة كالتشديد في التعدّي .

« ٢٢ » وحجة من خفّف أنه أسند الفعل إلى زكريا ، فأخبر الله عنه أنه هو  
الذي (٤) تَوَلَّى كفالته ، والقيام بها ، بدلالة قوله : ( إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ  
يَكْفُلُ مَرْيَمَ ) « ٤٤ » فأخبر عنهم أنهم تنازعوا في كفالته ، وتشاجروا (٥) في  
في الدّين ، حتى رموا بأقلامهم التي كانوا يكتبون بها الوحي ، واستهّموا بها على  
كفالة مريم ، فخرج قلم زكريا بإذن الله وقدرته ، فكفلها زكريا . فالفعل مسند إليه ،  
فيجب تخفيف « كفلها » لذلك ، وهو الاختيار ، لأن التشديد يرجع إلى

(١) تفسير الطبري ٦/٣٣٥ ، ومعاني القرآن ١/٢٠٧ ، وإيضاح الوقف  
والابتداء ٥٧٥ ، والحجة في القراءات السبع ٨٣ ، وزاد المسير ١/٣٧٧ ، وتفسير ابن  
كثير ١/٣٥٩ ، وتفسير النسفي ١/١٥٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٤/ب .

(٢) ب : « وهمزة » ، ص : « ومدّه الباقون » ، فوجهته بما أثبتته .

(٣) ب : « أن » وتصويبه من : ص .

(٤) قوله : « أنه هو الذي » سقط من : ص .

(٥) ب : « وتشاجروا » وتوجيهه من : ص .

التخفيف ، لأن الله إذا كَفَلَهَا زكريا كَفَلَهَا زكريا بأمر الله له ، ولأن زكريا إذا كَفَلَهَا فمن مشيئة الله وقدرته وإرادته . فعلى ذلك فالقراءتان متداخلتان<sup>(١)</sup> . فأما مدّ « زكريا » وقصره فلفغان للعرب مشهورتان ، وهمزة « زكريا » للتأنيث ، وكذلك الألف للتأنيث ، في قراءة من قصره . وقرأ أبو بكر ينصب « زكريا » ، لأنه يقرأ « وكَفَلَهَا » بالتشديد ، فتعدّى الفعل إلى مفعولين : إلى<sup>(٢)</sup> المضمّر وإلى زكريا ، فينصبه ، ولا يلزم ذلك من قرأ بالتخفيف ، لأن الفعل مع التخفيف إنما يتعدّى إلى مفعول واحد ، وهو الضمير العائد على مريم ، وزكريا مع التخفيف فاعل ، ومع التشديد مفعول به<sup>(٣)</sup> .

« ٢٣ » قوله : ( فنَادَتْهُ )<sup>(٤)</sup> قرأه حمزة والكسائي ( ٩٢/ب ) بألف على التذكير ، ويُميلانها<sup>(٥)</sup> ، لأن أصلها الياء ، ولأنها رابعة . وقرأ الباقون بالتاء على لفظ التأنيث .

« ٢٤ » وجحة من قرأ بالألف أنه ذكر على المعنى ، وقد أجمعوا على التذكير في قوله : ( وقال نسوة ) « يوسف ٣٠ » . وقد قيل : إنما نادى جبريل وحده ، فالمعنى فناداه الملك ، فلا وجه للتأنيث على هذا التفسير . وأيضا فقد اختار قوم الألف ، لئلا يوافق التأنيث دعوى الكفار في الملائكة . وأيضا فإن الملائكة والملائك واحد<sup>(٦)</sup> . وأيضا فقد فرق بين المؤنث وفعله بالهاء ، فقوي التذكير .

« ٢٥ » وجحة من قرأ بالتاء أنه أتت لتأنيث الجماعة التي بعدها في قوله : ( الملائكة ) ، والجماعة مَن يعقل في التكسير ، يجري في التأنيث مجرى ما لا

(١) ص : «متداخلتان يقرب بعضها من بعض» .

(٢) ص : «إلى الهاء والألف وهما المضمّر» .

(٣) زاد المسير ٣٧٨/١ ، وتفسير النسفي ١٥٥/١

(٤) سيأتي في سورة الأنعام ، الفقرة « ٩٠ » ، وسياتي له نظائر في سورة الانفال ،

الفقرة « ١٢ » ، والنحل ، الفقرة « ١١ » ، والمعارج ، الفقرة « ٣ » .

(٥) ص : «وهما يميلانه» .

(٦) القاموس المحيط «ملك» .

يعقل • تقول : هي الرجال ، وهي الجذوع ، وهي الجمال ، وقالت الأعراب • ويقوي ذلك قوله : ( إذ قالت الملائكة ) « آل عمران ٤٥ » • وقد ذكر في موضع آخر فقال : ( والملائكة باسطو أيديهم ) « الأنعام ٩٣ » وهذا إجماع • وقال : ( والملائكة يدخلون عليهم ) « الرعد ٢٣ » فتأنيث هذا الجمع وتذكيره جائزان حسنان (١) .

« ٢٦ » قوله : ( أن الله يَبشُرُك ) قرأه حمزة وابن عامر بكسر « إن » ، وقرأ الباقون بالفتح • فمن فتح قدّر حرف الجر محذوفاً ، فـ « أن » في موضع نصب بحذف حرف الجر ، ومذهب الخليل أنها في موضع جر على إعمال حرف الجر ، عمل محذوفاً لكثرة حذفه مع « أن » ، وعلى [ ذلك ] (٢) أجاز سيويه : « الله لقد كان ذلك » (٣) ، فحذف وأعمل حرف الجر ، وهو محذوف لكثرة حذفه في القسم ، تقديره : فنادته الملائكة بأن الله • ومن كسر « إن » أجرى النداء مجرى القول ، فكسر « إن » بعده ، كما تكسر بعد القول ، ويجوز أن يكون أضمر القول بعد « فنادته » « فقالت إن الله » ، ويقوي الكسر أن في حرف عبد الله : « فنادته الملائكة يا زكريا إن الله » • وفتح « أن » على هذه القراءة لا يجوز لأن « نادى » قد استوفى مفعوليه ، أحدهما الضمير والثاني المنادى ، فلا يتعدى لثالث بحرف ولا بغير حرف ، فلا بدّ من الكسر ، وهو الاختيار لأن أكثر القراء عليه ، ولصحة معناه ، وقوة وجهه •

« ٢٧ » قوله : ( يَبشُرُك ) (٤) قرأ حمزة بالتخفيف في كل القرآن ، إلا في ( فسبم تبشرون ) « العنكبوت ٥٤ » ووافق الكسائي على التخفيف في خمسة مواضع : في آل عمران موضعان وفي سبحان موضع وفي الكهف موضع وفي الشورى

(١) النجدة في القراءات السبع ٨٤ ، وزاد المسير ٢٨١/١ ، وتفسير ابن كثير

٣٦٠/١ ، وتفسير النسفي ١٥٦/١

(٢) تكملة لازمة من : ص :

(٣) كتاب سيويه ١٦٧/٢ ، ومجالس ثعلب ٣٢٣

(٤) شيباني في سورة الإسراء الفقرة « ١٧ » .

موضع<sup>(١)</sup> ، وشدّد ذلك الباقون ، غير أن أبا عمرو وابن كثير خفّفا الذي (أ/٩٣) في الشورى خاصة . والتخفيف والتشديد لعتان مشهورتان ، يقال : بَشَرَ يَبْشُر ، وبَشَّرَ يَبْشُرُ مبَشَّرًا وبَشُورًا . وأنكر أبو حاتم التخفيف ، وقال : لا نعرف فيه أصلا يعتمد عليه ، وهي لغة مشهورة . وأكثر ما وقع في القرآن ، مما أجمع عليه التشديد نحو : ( فَبَشِّرْ عِبَادَ . الَّذِينَ ) « الزمر ١٧ ، ١٨ » و ( فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ ) « يس ١١ » ومثله كثير بالتشديد ، وفيه لغة ثالثة وهي « أبشر » قال الله جلّ ذكره : ( وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ ) « فُصِّلَتْ ٣٠ »<sup>(٢)</sup> .

« ٢٨ » قوله : ( وَيُعَلِّمُهُ ) « ٤٨ » قرأ نافع وعاصم بالياء ، وقرأ الباقون

بالنون .

« ٢٩ » وحجة من قرأ بالياء أنه ردّه على لفظ الغيبة التي قبله في قوله : ( إِنْ اللَّهُ يُبَشِّرُكَ ) أي : يشرك بعيسى ، ويعلمه الكتاب . وأيضا فإن قبله : ( كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ) « ٤٧ » ، وقوله : ( إِذَا قُضِيَ أَمْرًا ) ، فكلمته بلفظ الغيبة ، فجرى « ويعلمه » على ذلك .

« ٣٠ » وحجة من قرأ بالنون أنه حمّله على الإخبار لها من الله عن نفسه<sup>(٣)</sup> أنه يُعَلِّمُهُ الكتاب ، وحسن ذلك ، لأن قبله إخبارا من الله عن نفسه ، في قوله تعالى ( قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ )<sup>(٤)</sup> .

« ٣١ » قوله : ( أَتَى خَلْقًا ) « ٤٩ » قرأه نافع بالكسر ، وفتح الباقون . فمن فتح جعل الكلام متصلا ، فأبدل « أن » من « آية » فصار التقدير : جئتكم بأني أخلق ، ف « أن » في موضع خفض ، وهو بدل الشيء من الشيء ، وهو هو . ومن كسر جعل الكلام مستأنفا ، مبتدأ به ، فكسر « أن » ، ويجوز أن تكون « أن »

(١) وهي على ترتيبها ( ٣٩٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٢ ، ٢٣ ) .

(٢) التبصرة ١/٥٩ - ب ، وأدب الكاتب ٣٥٤ ، والقاموس المحيط « بشر » .

(٣) ص : « نفسه بنون العظمة » .

(٤) مرّ له نظير في سورة البقرة الفقرة « ١٩١ » وسيأتي في سورة النساء ،

الفقرة « ٧٧ » وانظر التبصرة ٥٩/ب ، والتيسير ٨٨ ، والحجة في القراءات السبع

٨٥ ، وزاد المسير ٣٩١/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٦٤/١ ، وتفسير النسفي ١٥٨/١

وما بعدها تفسيراً لما قبلها ، فيكون في المعنى بمنزلة من فتح ، وأبدل من « آية » وتكون بمنزلة قوله: ( وعَدَّ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا ) ثم فَسَّرَ الوَعْدَ فقال: ( لهم مغفرة ) « المائدة ٩ » ، وبمنزلة قوله: ( إنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ ) ، ثم فَسَّرَ التمثيل بينهما فقال: ( خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ) « آل عمران ٥٩ » ، والاختيار الفتح ، لاجتماع القراء عليه ، ولصحة معناه<sup>(١)</sup> .

« ٣٢ » قوله: ( طَيْرًا ) قرأ نافع بألف ومثله في المائدة<sup>(٢)</sup> ، وقرأهما الباقون بغير ألف .

« ٣٣ » وحجة من قرأه بغير ألف أنه ردّه على قوله: ( كهية الطير ) ، ولم يقل: كهية الطائر ، فأجرى الآخر على لفظ الأول ، ومعناه الجمع .

« ٣٤ » وحجة من قرأ بالألف أنه أجراه على التوحيد: ( فأنفخ ) في الواحد منها فيكون طائراً ، على تقدير: فيكون ما أنفخ فيه طائراً ، أو فيكون ما أخلقه طائراً ، أو فيكون كل واحد من المخلوق طائراً<sup>(٣)</sup> .

« ٣٥ » قوله: ( فيؤفقيهم )<sup>(٤)</sup> قرأه حفص بالياء ، وقرأ الباقون بالنون .

« ٣٦ » وحجة من قرأ بالنون أنه حمله على الإخبار عن الله جلّ ذكره ، ولأن قبله إخباراً عنه ، وأيضاً في قوله: ( فأعدّ بهم ) « ٥٦ » ( ٩٣/ب ) . والنون في الإخبار كالهزمة في الإخبار ، وأيضاً فإن بعده إخباراً أيضاً في قوله: ( تتلوه ) « ٥٨ » فحمل الكلام على نظام واحد أوسطه كأوله وآخره ، وهو الاختيار ، لاجتماع القراء عليه ، ولما ذكرنا من تطابق الكلام وتجانسه .

« ٣٧ » وحجة من قرأ بالياء أنه حمله أيضاً على ما قبله من لفظ الغيبة ، في قوله: ( إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ) « ٥٥ »<sup>(٥)</sup> .

(١) معاني القرآن ١/٢١٦ ، وتفسير الطبري ٦/٤٣٨ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/١٩ ، والنشر ٢/٢٣٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٥/ب .

(٢) هو الحرف (أ. ١١٠) ، وانظره في السورة المذكورة ، الفقرة «٤٢» .

(٣) زاد المسير ١/٣٩٢ ، وتفسير النسفي ١/١٥٩ .

(٤) سيأتي في سورة الأحقاف الفقرة «٧» .

(٥) زاد المسير ١/٣٩٧ ، وتفسير النسفي ١/١٦٠ .

« ٣٨ » قوله : ( هَاتِمٌ )<sup>(١)</sup> قرأ قنبل بهمزة مفتوحة ، من غير مدّ ،  
وقرأ نافع وأبو عمرو بالمدّ ، من غير همز ، وقرأ الباقون بالمدّ والهمز ، لكن البزّي  
انقص مدأ من غيره .

« ٣٩ » والحجة في قراءة قنبل أن أصله عنده « أاتم » بهمزتين مفتوحتين ،  
ثم أبدل من الهزة الأولى « هاء » كما قالوا : أرت الماء وهرقته ، وترك الثانية  
على تحقيقها .

« ٤٠ » وحجة من مدّ بغير همز أن أصله عنده « أاتم » بهمزتين مفتوحتين  
ثم أبدل من الأولى « هاء » ، وليس الثانية بين بين ، فأدخل بين الهاء والهزة الملية  
ألما [ على مذهب قالون وأبي عمرو ، وعلى مذهب ورش لا يدخل بينهما ألما إلا ]<sup>(٢)</sup>  
على رواية ورش عنه ، قد ذكرناها<sup>(٣)</sup> ، وفعل أبو عمرو وقالون ذلك للفصل بين  
الهزتين ، لأن الأولى مقدره منوية ، كما فعل في « أئذا ، وأئنا » ، وكما أدخلت  
الألف بين النونات في « اخشيان » ، إذا أمرت جماعة المؤنث ، وحسن إدخال  
الألف ، وإن كانت الهزة الأولى قد تغيرت بالبدل ، لأن البدل في حكم المبدل منه ،  
فالأصل متوي مراد ، ألا ترى أنك لو سميت بـ « هريق » لم تصرفه ، كما  
لا تصرف مع الهزة ، فالحكم للأصل وقد قال الأخفش ، لو سميت رجلاً  
بـ « أصيلا » لم تصرفه ، لأن اللام في حكم النون ، التي اللام بدل منها ، فهو<sup>(٤)</sup>  
كـ « عثمان » والنون مقدره منوية لأنه الأصل ، فكذلك هذا ، لما كانت الهزة هي  
الأصل ، جرى الحكم على الأصل ، فأدخلت بين الهاء وهزة بين بين ألما ، كما  
تعمل مع الهزة ، ويجوز فيه وجه آخر ، وهو أن يكون أصله « أاتم » دخلت عليه  
« ها » التي للتنبيه ، ثم حقت همزة « أتم » بين بين ، فعلى هذا القول يترك مدّة  
أبو عمرو ، في رواية الرقيقين ، والحلواني عن قالون ، لأنها كلمتان ، وحسن

(١) سياحي في سورة محمد صلى الله عليه وسلم ، الفقرة « ٤ » .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) راجع «باب علة الاختلاف في الوقف على الهمز» المغفرتين « ٧ ، ٨ » .

(٤) لفظ «فهو» سقط من : ص .

تخفيف همزة « أتم » بعد ألف « ها » لأن الألف يقع بعدها الساكن ، فأحرى أن يقع بعدها ما يقرب من الساكن ، وهو همزة بين بين . ولا يحسن أن يقدر البدل في الهمزة الثانية ، في قراءة ورش ، لتلا يجتمع ألفان ، على أن يجعلها هاء ، دخلت على « أتم » . فإن قدّرت الهاء بدلا جاز أن تقدر لورش البدل في الثانية : كما جاز ذلك له في « أنذرهم » ونحوه ، وبين بين أقوى في العربية<sup>(١)</sup> . في ذلك كلكه ( ٩٤/أ ) لورش .

« ٤١ » وحجة من قرأ بالمد والهمز أن أصله عنده « أتم » دخلت عليه « ها » التي للتبني ، وبقيت همزة « أتم » محققة ، [ على أصلها ، ولا يمدّها البري لأنها من كلمتين ، ويحوز أن يكون أصله ]<sup>(٢)</sup> « أأتم » بهزتين محقتين ، بينهما ألف ، للفصل بين الهمزتين ، ثم يبدل من الهمزة الأولى « ها » ، فتصل ألف الفصل بالهاء ، وفيه بعد ، إن حمّلت قراءة البري على هذا ، لأنه ليس من أصله أن يدخل بين الهمزتين ألفاً . والوجه الأول أولى بقراءة البري ، وعلى ذلك تحمّل قراءة الكوفيين وابن عامر ، إلا هشاما فإنه قد<sup>(٣)</sup> يدخل بين الهمزتين ألفاً ، في غير هذا ، فيجوز أن يحصل هذا على أصله في غيره ، فتحمل قراءته على الوجه الثاني . والاختيار ما عليه الجماعة ، من المد والهمز ، وهو وجه الكلام وعليه المعنى<sup>(٤)</sup> .

« ٤٢ » قوله : ( أن يؤتى ) قرأه ابن كثير بالمد ، ولم يمد الباقون .

« ٤٣ » وحجة من مدّه أنه أدخل ألف الاستفهام على « أن » ، ليؤكد الإنكار الذي قالوه ، بأنه لا يؤتى أحد مثل ما أوتوا ، لأن علماء اليهود قالت لعامتهم : لا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، أي : لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم . و « أن » في موضع رفع على قول من رفع في قولك : أزيد

(١) ب : « والعربية » وتصويبه من : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) لفظ « قد » سقط من : ص .

(٤) زاد السير ٤٠٣/١ ، وتفسير النسفي ١٦٣/١ ، وكتاب سيبويه ٤٤٥/١ .

ضربته ، والخبر محذوف ، تقديره : أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم تصدقون أو تقرون ، ونحوه ، أي : لا تصدقوا بذلك . ويحسن أن تكون « أن » في موضع نصب على إضمار فعل ، كما جاز في قولك : أزيداً ضربته ، فهو أقوى في العربية ، لأن الاستفهام بالفعل أولى لأنك عنه تستفهم . لست تستفهم عن شخص زيد إنما تستفهم عن الفعل ، هل وقع زيد . فالفعل : مع حرف الاستفهام مضمّر ، فهو أولى بالعمل ، فيجب أن يختار النصب ، ومثله الأمر والنهي وشبهه ، مما<sup>(١)</sup> هو أولى بالفعل ، ويكون الإضمار بين الألف وبين الفعل ، تقديره : أتقرون أن يؤتى ، أو أتشيعون ذلك ، أو أتذكرون ذلك ، ونحوه .

« ٤٤ » حجة من لم يمدّ أن النفي الأول ، دلّ على إنكارهم في قولهم : ولا تؤمنوا فالمعنى أن علماء اليهود قالت لهم : لا تصدقوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم . و « أن » في موضع جر على قول الخليل بالخافض المحذوف ، وفي موضع نصب على قول غيره ، لعدم الخافض ، تقديره : لا تصدقوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم ، واللام في « لمن » متعلقة بـ « تؤمنوا » ، على أن تحمل « تؤمنوا » على معنى : تقروا ، فيتعدّى إلى مفعولين بحرفين ، فإن لم تقدّر ذلك لم تتعلق اللام بـ « تؤمنوا » ، لأنه لا يتعدّى إلى مفعولين بحرفين ، ويتعدّى « تقرون »<sup>(٢)</sup> بحرفين ، تقول : أقررت لزيد بمال ، ولا تقول ذلك في « تؤمنوا » إلا على أن تجعله ( ٩٤/ب ) بمعنى « تقروا » . والاختيار ترك المدّ ، لأن الجماعة عليه ، ولأن المعنى في الإنكار يقوم بغير زيادة ألف ، لأن « لا » تعني عن الألف<sup>(٣)</sup> .



(١) ب : « ما » وتوجيهه من : ص .

(٢) قوله : « بحرفين ... تقرون » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٣) التيسير ٨٩ ، والنشر ٣٦١/١ ، والحجة في القراءات السبع ٨٦ ، وإيضاح

الوقف والابتداء ٥٧٨ ، وزاد المسير ٤٠٧/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٧٣/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٦/ب .



الهاء المتصلة بالفعل المجزوم<sup>(١)</sup>

« ٤٥ » قرأ أبو بكر وأبو عمرو وحمزة : ( يؤدّه إليك ، ولا يؤدّه إليك ) و ( يؤتِه منها ) في موضعين في هذه السورة • وفي النساء ( ثوكتِه وثصلِه ) وفي الشورى : ( تؤتِه منها ) يسكان الهاء في السبعة<sup>(٢)</sup> ، وقرأ ذلك قالون بكسر الهاء ، من غير ياء ، وقرأ الباقر بصلة الهاء ياء في الوصل<sup>(٣)</sup> •

« ٤٦ » وحجة القراءة بالإسكان أن هذه الأفعال قد حذفت الياء ، التي قبل الهاء فيها للجزم ، وصارت الهاء في موضع لام الفعل ، فحكّت محلّها فأسكنت ، كما تسكن لام الفعل للجزم ، ألا ترى أنهم قد قالوا : لم يقرّ فلان القرآن ، فحذفوا حركة الهمزة للجزم ، فأبدلوا من الهمزة الساكنة ألفاً ، لافتتاح ما قبلها ، ثم حذفوا أيضاً الألف للجزم ، كذلك حذفوا الياء قبل الهاء للجزم ، وأسكنوا الهاء للجزم ، إذ حكّت محلّ الفعل ، وليست هذه العلة بالقوية •

« ٤٧ » وفيه علة أخرى ، وذلك أن من العرب من يسكن هاء الكناية إذا تحرك ما قبلها ، فيقولون : ضربته ضرباً شديداً ، يحذفون صلتها ، ويسكنونها<sup>(٤)</sup> كما يفعلون بميم الجمع في « أتمم ، وعليكم » يحذفون صلتها ، ويسكنونها ، وهو الأكثر في الميم • فالهاء إضمار ، والميم إضمار ، فجريا مجرى واحداً ، في جواز الإنكار وحذف الصلة ، وهو في الميم كثير ، وعليه جماعة القراء في الميم • وقد

(١) تقدم الكلام على وصل الهاء في «باب علل هاء الكناية» ، وسيأتي الكلام عليه في سورة الزلزلة •

(٢) الأحرف على ترتيبها هي في سورة آل عمران (٧٥ ، ١٤٥) ، وفي النساء (١١٥) وفي الشورى (٢٠٦) •

(٣) التبصرة ٥٩/ب - ١/٦٠ ، والنشر ٣٠٢/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٩/أ - ب ، وكتاب سيبويه ٣٤٩/٢

(٤) ب : «ويسكنون» والتوجيه من : ص •

كان يجب أن يكون الحذف مع الهاء أقوى منه مع الميم ، لأن صلة الميم من الأسماء بمضمر<sup>(١)</sup> ، وصلة الهاء إنما هي تقوية . فإذا حسُن حذف ما هو أصل ، فحذف ما هو غير أصل أقوى ، لكن ترك الحذف في الهاء هو المستعمل القاشي ، وذلك لضعف الهاء وخفائها ، لأنهم زادوا على الهاء حرفاً للتقوية ، وهي متحركة . فإذا حذفوا الحرف ، وحذفوا الحركة عظم الضعف وتأكد ، وهذا الوجه ، في إسكان هذه الهاء ، أقوى من الأول على ضعفه أيضاً .

« ٤٨ » ووجه القراءة بالكسر ، من غير ياء ، أنه أجري على أصله ، قبل الجزم . وذلك أن أصله كله أن يكون ياء ، قبل الهاء ، وهي لام الفعل ، وياء بعدها ، بدلا من واو دخلت للتقوية ، نحو: تؤتيه وتصليه . فلما كانت الهاء خفيا ، لم تحجز بين الياءين ( ٩٥/أ ) الساكتين ، فحذفت الثانية لالتقاء الساكتين وبقيت الهاء مكسورة ، ثم حذفت [ الياء ]<sup>(٢)</sup> التي قبل الهاء للجزم ، فبقيت الهاء مكسورة على ما كانت عليه قبل الحذف ، وهذه علة حسنة لا داخله فيها .

« ٤٩ » وحجة من وصل الهاء بياء أنه أتى بالهاء ، مع تقويتها على الأصل . وأيضاً فإنه لما زالت الياء ، التي قبل الهاء ، التي من أجلها تحذف الياء التي بعد الهاء عند سيويه ، أبقى الياء التي بعد الهاء ، إذ لا علة في اللفظ ، توجب حذفها ، وهذا هو الاختيار ، لأن عليه أكثر القراء ، وهو الأصل ، وإذ لا علة في اللفظ ، توجب حذف الياء التي بعد الهاء .

« ٥٠ » قوله : ( ولا يأمركم ) قرأه عاصم وحزمة وابن عامر بالنصب ، ورفع الباقون .

« ٥١ » وحجة من نصبه أنه عطفه على ( أن يؤتيه ) « ٧٩ » . ففي « يأمركم » ضمير « بشر » المتقدم الذكر ، والمراد به النبي عليه السلام .

(١) ص : « أصل من الاسم المضمر » .

(٢) تكملة مناسبة من : ص .

وذلك أن اليهود قالت للنبي : أتريد يا محمد أن تتخذك رباً . فأنزل الله جلّ ذكره : ( ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عباداً لبي من دون الله - ولا أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً ) .  
 « ٥٢ » وحجة من رفع أنه قطعه ممّا قبله ، ففيه ضمير اسم الله جلّ ذكره ، والمعنى : أنه ابتداء الكلام فقال : ولا يأمركم الله أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً ، رداً لقولهم للنبي : أتريد أن تتخذك رباً . ويثقويّ الرفع على القطع أن في حرف عبد الله : « ولن يأمركم » فهذا يدلّ على الاستئناف . والضمير أيضاً لله جلّ ذكره في « يأمركم »<sup>(١)</sup> .

« ٥٣ » قوله : ( تعلّمون الكتاب ) قرأه الكوفيون وابن عامر بضم التاء ، وكسر اللام ، مشدّداً من التعليم ، وقرأ الباقون بفتح التاء [واللام مفتوحة]<sup>(٢)</sup> مخففاً من العلم .

« ٥٤ » وحجة من شدّد أن التعليم إنما هو من<sup>(٣)</sup> العلم ، لأن كل معلم عالم بما يعلم ، وليس كل عالم بشيء معلماً . فالتشديد يدلّ على العلم والتعليم . والتخفيف إنما يدلّ على العلم فقط . فالتعليم<sup>(٤)</sup> أبلغ وأمدح .

« ٥٥ » وحجة من خفّف أنه حمّله على ما بعده ، من قوله : ( تدرسون ) مخفّفاً ، ولم يقل « تدرسون » ، وكل من درس علّم ، وليس كل من درّس علّم<sup>(٥)</sup> . فحمل الفعلين على معنى واحد أليق ، وأحسن في المطابقة والمجانسة<sup>(٦)</sup> .  
 « ٥٦ » قوله : ( لما آتيتكم ) قرأه حمزة بكسر اللام ، وفتح الباقون ، وقرأ نافع « آتيناكم » بلفظ الجمع ، وقرأ الباقون بلفظ التوحيد .

(١) الحجة في القراءات السبع ٨٧ ، وزاد السير ١/٤١٤ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٧٧ ، وتفسير النسفي ١/١٦٤ ، وكتاب سيويه ١/٥٠٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤٧ .

(٢) تكلمة لازمة من : ص .

(٣) ص : « ابلغ من العلم » .

(٤) ب : « فاعلم » وما في : « ص » وجهه .

(٥) ب : « وليس كل من علم درس » ووجهه ما في : ص .

(٦) التبصرة ١/٦٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١٩/ب ، وتفسير

« ٥٧ » وحجة من كسر اللام أنه جعلها لام جر ، وعلّق اللام بالأخذ ، أي : أخذ الله الميثاق لهذا ( ٩٥/ب ) الأمر ، لأن من أوتي الحكمة يؤخذ عليه الميثاق ، لما أوتوه من الحكمة ، لأنهم الخيار من الناس ، و « ما » بمعنى الذي .

« ٥٨ » وحجة من فتح اللام أنه جعل اللام لام الابتداء [ وما بمعنى الابتداء وجعل اللام ]<sup>(١)</sup> جواباً لما هو في في معنى القسم ، لأن أخذ الميثاق بالإيمان يكون ، فهو في معنى القسم . فاللام جوابه ، كما تقول : والله لزيد خير من عمرو ، وخبر الابتداء « لتؤمنن به » ، والعائد على « ما » هاء محذوفة من « آتيتكم » ، أي : آتيتكموه . أي : أخذ الله الميثاق على النبيين للذي آتيتكموه ، من كتاب وحكمة . ويجوز أن تكون « ما في هذه القراءة للشرط ، فتكون في موضع نصب بـ « آتيتكم » ، و « جاءكم » في موضع جزم عطف على « آتيتكم » . وتكون اللام لام التوطئة للقسم . ويجوز حذفها وإثباتها ، كما قال : ( وإن لم يكتفوا ) « المائدة ٧٣ » و ( لئن لم ينته المنافقون ) « الأحزاب ٦٠ » وتأتي لام القسم بعدها أبداً ، فإنما هي تنبّه أن جواب القسم قوله : ( لتؤمنن به ) . وقد فسرت هذه المسألة في « تفسير مشكل الإعراب » بأشبع من هذا . وفتح اللام هو الاختيار ، لأن عليه الجماعة . وكذلك « آتيتكم » بلفظ التوحيد ، لأن عليه الجماعة .

« ٥٩ » وحجة من قرأ : ( آتيتكم ) على لفظ التوحيد أن قبله اسم الله جل ذكره بلفظ التوحيد . وكذلك إذا أظهر اسم الله لم يأت إلا بلفظ التوحيد ، لأنه واحد ، لا إله غيره ، فلما كان قبله لفظ التوحيد أتى الفعل على ذلك بالمضمر ، عقيب الظاهر ، يأتي مثله في توحيده وجمعه .

« ٦٠ » وحجة من قرأ بلفظ الجمع أنه حمل على معنى التعظيم والتفخيم وله نظائر في القرآن ، نحو قوله : ( وآتيناه موسى الكتاب ) « الإسراء ٢ » ، و ( آتيناه الحكمة ) « ص ٢٠ » ، و ( آتيناهما الكتاب ) « الصافات ١١٧ » ،

(١) تكملة لازمة من : ص .

« ٦١ » قوله : ( يَبْغُونَ ، وإليه يَرْجِعُونَ ) قرأ أبو عمرو وحفص « يَبْغُونَ » بالياء ، وقرأ حفص وحده « يَرْجِعُونَ » بالياء ، وقرأهما الباقر بالتاء .  
« ٦٢ » وحجة من قرأ بالتاء أنه أجراه على الخطاب لهم ، أمر الله نبيّه أن يقول لهم : أفغيرَ دين الله تبغون أيها الكافرون ، وإليه ترجعون ، لأنهم كانوا ينكرون البعث ، ويتحلون غير دين الله ، فخطبوا بذلك على لسان النبي عليه السلام .  
ويؤكد القراءة بالتاء في « ترجعون » قوله : ( إليه مرجعكم ) « الأنعام ٦٥ » ، فالتاء كالكاف ، ولذلك عدل أبو عمرو إلى التاء في « ترجعون » ، وخالف فيها « يَبْغُونَ » .

« ٦٣ » وحجة ( ٩٦/١ ) من قرأ بالياء أنه جملة إخبارا عن مُغِيبٍ ، لأنهم لم يكونوا بالحضرة . وأيضا فإن قبله ذكر مُغِيبٍ ، في قوله : ( فأولئك هم الفاسقون ) « ٨٢ » وقوله : ( فمن تولى بعد ذلك ) فجرى الكلام الذي بعده على أوله في الغيبة<sup>(١)</sup> ، وفي الكلام على القراءتين معنى التهديد<sup>(٢)</sup> والوعيد<sup>(٣)</sup> .

« ٦٤ » قوله : ( حجج البيت ) قرأ حفص وحمزة والكسائي بكسر الحاء وقرأ الباقر بالفتح ، وهما مصدران لـ [ حَجَّ ] يَحُجُّ<sup>(٤)</sup> ، حكى سيويه ، حَجَّ حَجًّا بالكسر ك : ذكر ذِكرًا ، ويقال : حج حَجًّا . والفتح أصل المصدر . وقيل :

(١) ب : « الغيب » وتوجيهه من : ص .

(٢) ب : « الفرد » وتصويبه من : ص .

(٣) الحجة في القراءات السبع ٨٨ ، وزاد المسير ١/٤١٦ ، وتفسير النسفي

(٤) تكملة موضحة من : ص .

الفتح المصدر ، والكسر الاسم • قال أبو زيد : الحجّة السنة ، والحجج السنون • قال الله : ( ثماني حجج ) « القصص ٢٧ » ، وقيل : هما لغتان بمعنى (١) •

« ٦٥ » قوله : ( وما يفعلوا من خير فلن يكفروه ) قرأهما حفص وحمزة والكسائي بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء • والمشهور عن أبي عمرو التاء •

« ٦٦ » وحجة من قرأها بالتاء أنه ردّه على الخطاب الذي قبله في قوله : ( كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ) « ١١٠ » - وما تفعلوا من خير ، وأيضا فقد أجمعوا على الخطاب في قوله : ( إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم ) « الإسراء ٧ » وعلى قوله : ( وما تنفقوا من خير يوفّ إليكم ) « البقرة ٢٧٢ » ، وعلى قوله : ( وما تفعلوا من خير يعلمه الله ) « البقرة ١٩٧ » وهو كثير ، أتى على الخطاب ، فجرى هذا على ذلك •

« ٦٧ » وحجة من قرأ بالياء أنه ردّه على لفظ الغيبة ، الذي هو أقرب إليه من لفظ الخطاب ، وهو (٢) قوله : ( ومن أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون • يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ) « ١٣ ، ١٤ » - وما يفعلوا ، فذلك كلّه لفظ غيبة متصل به ، ليس بينهما حائل ، فذلك أولى به من الخطاب ، الذي بعُد عنه • وأيضا فقد قال ابن مسعود وابن عباس : إذا اختلفتم في الياء والتاء فاقرؤوا بالياء ، ولولا أن (٣) الجماعة على التاء ، لكان (٤) الاختيار الياء ، لصحة معناه ، ولقربه من لفظ الغيبة ، واتصاله بألفاظ كلّها للغائب (٥) •

(١) التيسير ٩٠ ، وزاد المسير ٤٢٧/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأعمار ١/٢٠ ، وتفسير النسفي ١٧٢/١ ، والقاموس المحيط «حج» •

(٢) لفظ «وهو» سقط من : ص •

(٣) ب : «لان» وصوبته من : ص •

(٤) ب : «لكن» وتصويبه من : ص •

(٥) زاد المسير ٤٤٤/١ ، وتفسير ابن كثير ٣٩٧/١ ، وتفسير النسفي

« ٦٨ » قوله: ( لا يَضْرِبْكُمْ ) قرأه الكوفيون وابن عامر بفتح الياء والتشديد ، وضَمَّ الضاد والراء ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، وكسر الضاد ، والتخفيف ، والجزم ، وهما لغتان : ضَرَّه يَضْرِّه ، وضارَه يَضِيرُه . وقال الله جل ذكره : ( قالوا لا ضَيْرٌ ) « الشعراء ٥٠ » فهذا من : ضارَه يَضِيرُه . وقال : ( ما لا يَضْرِبْكُمْ ) « يونس ١٨ » فهذا من : ضره يضره . والتشديد كثير في الاستعمال ( ٩٦/ب ) والقراءة ، والجزم على جواب الشرط ، والضم على إتباع الضم . الضم ، وهو مجزوم أيضاً . حكى النحويون : لم أزد لها ، بضم الدال ، وهو مجزوم ، لكنه أتبع حركته الدال ، لما احتاج إلى تحريكها ، حركة ما قبلها ، وهو الراء ، كذلك فعل في الراء لما احتاج إلى تحريكها ، أتبعها ما قبلها ، وهو حركة الضاد . وقد قيل : إن ضمة الراء ، في قراءة من شدد ، إعراب ، والفعل مرفوع على إضمار الفاء ، وذلك قليل في الكلام . والاختيار التخفيف ، لخفته وأنها لغة موازية للتشديد ، لأن أهل الحرمين عليه مع أبي عمرو (١) .

« ٦٩ » قوله : ( مُنْزَلِينَ ) شدده ابن عامر ، وقرأه الباقون بالتخفيف . وهما لغتان . من شدده جملة من « نزل » ومن خففته جملة من « أنزل » . وفي التشديد معنى التكرير ، والتخفيف الاختيار لأن الجماعة عليه (٢) .

« ٧٠ » قوله : ( مَسْؤَمِينَ ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بكسر الواو ، وفتح الباقون .

« ٧١ » وحجة من كسر الواو أنه أضاف الفعل إلى الملائكة ، فأخبر عنهم أنهم سؤموا الخيل . والسؤومة العلامة تكون في الشيء بلون يخالف لونه ليُعرف بها ، ويقوي ذلك أنه روي أن النبي عليه السلام قال يوم بدر : « سؤموا فإن

(١) زاد المسير ٤٤٨/١ ، وتفسير النسفي ١٧٨/١ ، وأدب الكاتب ٣٧٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٣٩/ب ، والقاموس المحيط «ضر» .

(٢) ص : «لأن عليه الجماعة» ، وانظر الحجة في القراءات السبع ٨٩ ، وزاد المسير ٤٥١/١ ، وتفسير النسفي ١٨٠/١ ، والنشر ٢٣٤/٢

الملائكة قد سُوِّمَتْ»<sup>(١)</sup> فأضاف الفعل إلى الملائكة ، فدلَّ ذلك على وجوب كسر الواو في « مسوِّمين » .

« ٧٢ » وحجة من فتح الواو أنه أضاف التسويم إلى غيرهم ، على معنى أن غيرهم من الملائكة سَوِّمَهُمْ . ويجوز أن يكون معنى مسوِّمين من قولك : سُوِّمَت الخيل ، أي أرسلتها ومنه السائمة . فالمعنى : بألف من الملائكة مرسلين . والاختيار الفتح ، لأن الجماعة عليه . وقد اختار قوم الكسر للحديث المذكور<sup>(٢)</sup> .

« ٧٣ » قوله : ( وسارِعوا ) قرأه نافع وابن عامر بغير واو ، على الاستثناف والقطع ، وكذا هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام بغير واو ، وهو مع الاستثناف ملتبس بما قبله ، لأن الضمائر غير مختلفة والأمورين غير مختلفين . وقرأ الباقون بالواو ، على العطف على ما قبله ، من قوله : ( وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول ) « ١٣٣ » ت سارعوا ، وهو عطف جملة على جملة ، وكذلك هي في مصاحف أهل الكوفة ، وأهل البصرة بالواو<sup>(٣)</sup> .

« ٧٤ » قوله : ( قَرَحَ ) قرأ حمزة وأبو بكر والكسائي بضم القاف ، على أنها ألم الجراحات ، وقرأ الباقون بالفتح ، على أنها الجراحات بعينها ( ٩٧/أ ) وأكثر الناس على أن القراءتين بمعنى الجراحات بلفظين ك : الضعف والضعف ، والكره والكثرة . وقال الأخفش : هما مصدران لـ « قَرَحَ قَرَحًا وقَرَحًا »<sup>(٤)</sup> .

(١) راجع تفسير الطبري ١٨٦/٧ ، وذكره ابن الجوزي في زاد المسير ٤٥٢/١ ، وذكر ابن كثير حديثاً بمعناه ٤٠٢/١ ، ومؤلف المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٠ .

(٢) التبرة ٦٠/ب ، وتفسير غريب القرآن ١٠٩ ، وتفسير ابن كثير ٤٠٢/١ ، والقاموس المحيط «سوم» .

(٣) كان يجب أن يضيف إلى هذه المصاحف مصاحف أهل مكة أيضاً ، انظر فضائل القرآن لأبي عبيد ٩١/ب ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٠/ب ، وزاد المسير ٤٥٩/١ ، وتفسير النسفي ١٨٢/١ .

(٤) زاد المسير ٤٦٦/١ ، وتفسير ابن كثير ٤٠٨/١ ، وتفسير النسفي ١٨٤/١ ، وتفسير غريب القرآن ١١٢ ، والقاموس المحيط «قرح» .



« ٧٥ » قوله : ( وكأين )<sup>(١)</sup> قرأه ابن كثير بهمزة مكسورة ، بين النون والألف ، من غير ياء على وزن « وكاعن » ، ولا بدّ من المد ، وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة بعد الكاف ، وبياء مشددة مكسورة على وزن « كعين » .

« ٧٦ » ووجه قراءة ابن كثير فيه إشكال ، وذلك أن الأصل فيه « كأي » بكاف دخلت على « أي » ، لكن كثر استعمالها بمعنى « كم » التي للتكثير ، فجعلت كلمة واحدة ، فوقع فيها من القلب ما يقع في الكلمة الواحدة ، فقلبت الياء المشددة المكسورة في موضع الهمزة ، ورُدّت الهمزة في موضع الياء ، فصارت « كيئِن » مثل « كيئِن » ، فحذفت الياء الثانية استخفافاً ، كما حذفت في « كيئونة » وأصله « كيئونة » فصارت بعد الحذف « كيئِن » على وزن « فيعل » فأبدلت من الياء الساكنة ألف ، كما أبدلوا في « آية » وأصلها عند جماعة [ النحويين ]<sup>(٢)</sup> « آية » وهو مذهب سيبويه ، وكما قالوا : طائي ، والأصل « طيي » بياءين مشددتين ، لأنه ينسب إلى « طي » ، لكن أبدلوا من الياء الأولى الساكنة ألفاً ، ف وقعت الياء الثانية بعد ألف زائدة ، فأبدلوا منها همزة ، كما فعلوا بـ « سقاء وكساء » بل الهمزة فيهما ، وفي نحوهما ، بدل من ياء ، لوقوعها بعد ألف زائدة ، فصار بعد القلب والبدل « كأيِن » كـ « فاعل » من الكون ، وأصل النون تنوين ، دخل على « أي » ، لكن لما دخله القلب والبدل ، وجعل كلمة واحدة بمعنى « كم » ، صار التنوين كالنون الأصلية ، كما قالوا : لدن غدوة ، فنصبوا ، جعلوا النون كالتنوين ، الذي لا يكون مع إثباته الخفض . فالوجه أن يوقف<sup>(٣)</sup> عليه بالنون<sup>(٤)</sup> ، لما ذكرنا ، ولأنها نون في المصحف . وقد حكي عن الخليل أنه قال في قراءة ابن كثير : إن الأصل كأي ، ثم قدّمت إحدى الياءين في موضع

- (١) سيأتي ذكره في سورة الحج ، الفقرة « ١٦ » ، وسورة محمد صلى الله عليه وسلم ، الفقرة « ٤ » .
- (٢) تكلمة موضحة من : ص .
- (٣) ب : « يقف » وتوجيهه من : ص .
- (٤) ب : « بالتنوين » ورجحت ما في : ص .

الهمزة ، فتحركت بالفتح ، كما كانت حركة الهمزة فقلبت ألفا ، وصارت الهمزة ساكنة كما كانت الياء ساكنة<sup>(١)</sup> ، فاجتمع ساكنان الألف والهمزة ، فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين ، وبقيت إحدى الياءين مُتطرِّفةً ، فزالت حركتها ، كما تذهب من « قاض » في الرفع والخفض ، فبقي الياء ساكنة ، والتنوين ساكن ، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين ، فتصير كـ « فاعل » من : جاء وشاء (٩٧/ب) تقول : جاء وشاء في الرفع والخفض كـ « قاض وعال » ، ويجب على هذا القول أن يوقف عليه بغير نون . وقد روي ذلك عن أبي عمرو ، والعمل على الوقف عليه بالنون ، في جميع القراءات ، اتباعا لخط المصحف . وقد قيل : قراءة ابن كثير محمولة على أنه فاعل من « الكون » ، وهو بعيد في المعنى ، لأنه لا يدلّ على « كم » . وأيضا فإن بعده « من » لازمة له ، و « من » لا تصحب « كأن » ولا تلزمها . وأيضا فإنه ، لو كان فاعلا من الكون ، لأعرب ، ولم يبن على السكون .

« ٧٧ » ووجه القراءة بتشديد الياء ، وتقديم الهمزة ، أنها « أي » دخلت عليها كاف التشبيه ، وكثر استعمالها بمعنى « كم » ، فجعلت كلمة واحدة ، وجعل التنوين نونا أصلية ، فوقف عليها بالنون . وقد كان قياسا أن يوقف بغير نون ، كما يوقف على « أي » حيث وقعت . و « كآين » في القراءتين في موضع رفع بالابتداء ، و « قتل معه ربيون » [ الخبر إلا أن تجعل « قتل معه ربيون » ]<sup>(٢)</sup> صفة لـ « نبي » ، فتضمر خبرا لـ « كآين » ، وتقديره : وكآين من نبي هذه صفته في الدنيا أو مضي ، ونحو ذلك من الإضمار ، وليس للتشبيه<sup>(٣)</sup> في الآية لـ « كآين » معنى ، لأن الكاف قد جعلت مع أي كلمة واحدة ، ونقلت عن معنى التشبيه إلى معنى « كم » التي للتكثير ولزمتها « من »<sup>(٤)</sup> .

(١) قوله : « كما كانت الياء ساكنة » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) ص : « في التشبيه » .

(٤) معاني القرآن ١/٢٢٧ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٨٥ ، وتفسير غريب

القرآن ١١٣ ، وزاد المسير ١/٤٧١ ، وتفسير ابن كثير ١/٤١٠ ، وتفسير النسفي

١/١٨٦ ، ومغني اللبيب ١٨٦ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٠/ب .

« ٧٨ » قوله : ( قاتلَ معه ) قرأه الكوفيون وابن عامر بألف ، من القتال ،

وقرأه الباقون « قتل » ، من القتل .

« ٧٩ » ووجه القراءة بالألف أنه يحتمل وجهين : أحدهما أن يكون قد

أسند الفعل الذي هو القتال إلى النبي عليه السلام ، ويكون « معه ربيون » ابتداء وخبرا ، وترفع « ربيون » بالظرف ، والجملة صفة لـ « نبي » في الموضوعين . ويجوز أن تكون الجملة في موضع الحال من المضمَر في « قاتل » ، والهاء في « معه » تعود على ذلك المضمَر ، وإذا جعلته صفة لـ « نبي » كانت تعود على « نبي » ، ودلَّ المعنى على أن « الربيين » قاتلوا أيضا مع<sup>(١)</sup> قتال النبي ، وحسن ذلك لما روي عن الحسن وغيره أنه قال : ما قتل نبي قطَّ في قتال . وكان إضافة القتال إليه أولى من إضافة القتل إليه .

« ٨٠ » والوجه الثاني أن يكون قد أسند الفعل إلى « الربيين » دون

النبي ، فأخبر عنهم بالقتال دون النبي ، فيكون « قاتل معه ربيون » صفة لـ « نبي » و « ربيون » مرفوعون بفعلهم .

« ٨١ » ووجه القراءة بغير ألف أنه يحتمل أيضا وجهين : أحدهما أن يكون

( ٩٨/أ ) فعلا ، وما بعده صفة للنبي ، والفعل مسند إلى النبي بدلالة قوله : ( أفان مات أو قتل ) « ١٤٤ » فأخبر أن النبي قد يقتل ، وقد قال تعالى : ( ويقتلون النبيين ) « البقرة ٦١ » ، وقال : ( فلم تقتلون أنبياء الله ) « البقرة ٩١ » ، وهذا من قتل النبي في غير قتال ، فحمل ذلك على هذا المعنى ، أنه قتل في غير قتال . وسياق الكلام في قوله : ( فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله ) ، وقوله : « وثبتت أقدامنا » « ١٤٧ » يدلُّ على أن القتل والقتال كان في الحرب في سبيل الله .

« ٨٢ » والوجه الثاني أن « قتل » وما بعده صفة أيضا للنبي<sup>(٢)</sup> ، والفعل

مسند إلى « ربيين » ، فهم في هذا الوجه مرفوعون بـ « قتل » ، على المفعول ،

(١) لفظ «مع» سقط من : ص .

(٢) قوله : « والفعل مسند .. أيضا للنبي » سقط من : ص ، بسبب انتقال

الذي لم "يسم" فاعله . وعلى الوجه الأول مرفوعون بالابتداء و « معه » الخبر ، أو مرفوعون بالظرف . والجملة في الوجهين صفة ل « نبي » ، وهذا الوجه يقويه قول الحسن المذكور عنه . ويجوز ، على الوجه الأول ، أن يكون « معه ربيون » في موضع الحال من المضمري في « قتل » ، فتكون الهاء في « معه » ، تعود على الضمير في « قتل » ، ويعود إذا كان « معه ربيون » صفة ل « نبي » على « نبي » (١) .

« ٨٣ » قوله : ( الرُّعْبُ ) قرأه ابن عامر والكسائي بضم العين ، حيث وقع ، وأسكن الباقون ، وهما لغتان فاشيتان ك « السُّحْتِ والسُّحْتِ » (٢) . « ٨٤ » قوله : ( يَغْشَى طَائِفَةً ) قرأه (٣) حمزة والكسائي بالتاء والإمالة ، رداه على تأنيث « الأمانة » لأن من أجلها تغشوا ، فهي المقصودة بالغشيان لهم ، لأن الناعس لا يغشاه النعاس إلا ومعه أمانة . وقد تحدث الأمانة ولا نعاس معها ، فالأمانة أولى بإضافة الفعل إليها . وقد قدّمتنا علة الإمالة ، وقرأ الباقون بالياء والفتح ، حملوه على تذكير النعاس ، لأنه هو الذي غشيه ، ودليله قوله : ( إذ يغشيكم النعاس ) « الأنفال ١١ » فأضاف الفعل إلى النعاس ، وكان النعاس أولى بذلك ، لأنه أقرب إلى الفعل . وأيضاً فإن المستعمل في الكلام أن يقال : غشيني النعاس إذا نعس ، ولا يقال غشيتني الأمانة . وأيضاً فإن النعاس بدل من الأمانة ، فكان الأمانة محذوفة من الكلام ، لقيام المبدل منها مقامها ، وهو الاختيار ، لما ذكرنا من العلة ، ولأن الجماعة على الياء (٤) .

(١) تفسير الطبري ٢٦٤/٧ ، وتفسير القرطبي ٢٢٩/٤ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٨٢ ، ٥٨٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤١ .

(٢) التيسير ٩١ ، والنشر ٢/٢٠٨ ، والحجة في القراءات السبع ٩٠ ، وزاد المسير ١/٤٧٤ ، وتفسير النسفي ١/١٨٧ .

(٣) ص : « قرا » .

(٤) زاد المسير ١/٤٨٠ ، وتفسير ابن كثير ١/٤١٨ ، وتفسير النسفي

« ٨٥ » قوله : ( قل إن الأمر لله ) قرأ أبو عمرو « كله » بالرفع على الابتداء ، و « الله » الخبر ، والجملة خبر « إن » ، وحسن أن يكون « كل » ابتداء ، وهي مما يؤكّد بها ، لأنها أدخل في الأسماء منها في التأكيد ، إذ تقع ( ٩٨/ب ) فاعلة ومفعولة ومجرورة ، كسائر الأسماء ، ولا يكون شيء من ذلك في « أجمعين » ، تقول : كلهم أتاني ، ورأيت كل القوم ، ومررت بكل أصحابك . ولا يجوز ذلك في « أجمعين » ، فحسن أن تقع مبتدأة ، وقرأ الباقون بالنصب ، على التأكيد للأمر . ويجوز عند الأخفش أن يكون « كله » بدلا من الأمر ، و « الله » الخبر في الوجهين ، والنصب الاختيار ، للإجماع عليه ، ولضحة وجهه ، ولأن التأكيد أصل « كل » لأنها للإحاطة<sup>(١)</sup> .

« ٨٦ » قوله : ( بما تعملون بصير ) قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء ، ردّوه على لفظ الغيبة الذي قبله ، في قوله : ( يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا ) ، وقوله : ( وقالوا لإخوانهم ) ، وقوله : ( حسرة في قلوبهم ) ، وقرأ الباقون بالتاء ، ردّوه على الخطاب الذي قبله ، في قوله : ( لا تكونوا كالذين كفروا ) ، فالضمير في « تعملون » للمؤمنين ، وهو في القراءة بالياء للكفار ، والقراءتان متعادلتان والتاء أحب إليّ لأن الأكثر عليه<sup>(٢)</sup> .

« ٨٧ » قوله : ( مِمّ ، ومِمّا ) قرأ نافع وحفص وحمزة والكسائي بكسر الميم ، حيث وقع ، وقرأ الباقون بضم الميم ، غير أن حفصا ضمّ الميم في هذه السورة خاصة .

« ٨٨ » وحجة من ضمّ [ الميم ]<sup>(٤)</sup> أن المستعمل الفاشي في هذا الفعل

(١) زاد السير ٤٨١/١ ، ومفنى اللبيب ١٩٥ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٢/١ .

(٢) ص : «إلى إجماع أهل الحرمين وعاصم وأبي عمرو عليها» ، وانظر الحجة في القراءات السبع ٩١ ، وزاد السير ٤٨٤/١ ، وتفسير النسفي ١٩٠/١ .

(٣) الحرف الثاني في سورة المؤمنون (٨٢ آ)

(٤) تكملة موضحة من : ص .

« مات يموت » ك : قال يقول ، على : فعل يفعل ، منقول « فعل » منه الى « فعلل » بضم العين ، فضُمَّت فاء الفعل في الإخبار ، لتدل على الواو المحذوفة ، كما تقول : قُلت ووطَّقت ، فإذا كُسر لم تدل الكسرة على الواو المحذوفة ، فأصله ضمّ أوله في الإخبار ، للدلالة على الواو .

« ٨٩ » وحجة من كسر الميم أنه حمله على لفة أتت فيه على « فعل ، يفعل » وذلك قليل في القياس ، أتى في المعتل كما أتى في السالم ، نحو : فضل يفضل ، وهو قليل أيضا في السالم ، فلما كان الماضي على « فعل » كسر أوله في الإخبار ، لتدل الكسرة على أن العين من الفعل أصلها الكسر ، كما كسروا في « كِلت » ، لتدل الكسرة على الياء المحذوفة ، ف « مِت » بالكسر كثير الاستعمال ، شاذ في القياس ، و « مُت » بالضم كثير الاستعمال ، غير شاذ في القياس ، فالضم هو الاختيار ، لما ذكرنا ، ولأن عليه جماعة من القراء ، وقد قيل : [ إن ]<sup>(١)</sup> من كسر الميم أتى به على لفة ( ٩٩/أ ) من قال : مات يمات ، مثل : دام يدام ، فهو : فعل يفعل ك : خاف يخاف ، لغة معروفة ، حكاه الكوفيون ، فتكسر الميم ، لتدل على أن عين الفعل مكسورة ، كما كسروا في : خفت ، لذلك<sup>(٢)</sup> .

« ٩٠ » قوله : ( مِمَّا يَجْمَعُونَ ) قرأه حفص بالياء ، على أنه حمله على لفظ الغيبة ، على معنى : لمغفرة من الله لكم ورحمة خير مما يجمع غيركم ، ممن ترك القتال في سبيل الله لجمع الدنيا ، ولم يقاتل معكم ، وقرأ الباقر بالتاء ، ردّوه على<sup>(٣)</sup> الخطاب الذي قبله ، في قوله : ( ولئن قُتِلْتُمْ في سبيل الله أو مُتِمَّتْ ) على معنى : لمغفرة من الله ورحمة خير مما تجمعون من أعراض الدنيا لو بقيتم ، والتاء الاختيار ، لأن الجماعة على ذلك ، ولا تنظام آخر الكلام بأوله<sup>(٤)</sup> .

(١) تكملة موافقة من : ص .

(٢) التبصرة ١/٦١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢١/ب ، وأدب

الكاتب ٣٧٣ ، والقاموس المحيط «مات» .

(٣) ب : «إلى» ورجحت ما في : ص .

(٤) تفسير ابن كثير ١/١٩٤ .

« ٩١ » قوله : ( أن يَغْلَّ ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم بفتح الياء ، وضم العين ، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح العين .

« ٩٢ » وحجة من فتح الياء وضم العين أنه نفى الغلول عن النبي ، وأضاف الفعل إليه ، ونفاه عنه أن يفعله ، وقد ثبت أن الغلول وقع من غيره ، فلا يحسن أن ينفي الغلول عن غيره ، لأنه أمر قد وقع ، وإنما ينفي الغلول [ عنه ]<sup>(١)</sup> ، وهي الخيانة في المغانم . فالمعنى : ما كان لنبي أن يخون من معه في الغنيمة . وقد نفى ابن عباس القراءة بضم الياء ، وقال : كيف لا يكون [ له ]<sup>(٢)</sup> أن يفعل ، وقد كان جائزا أن يقتل ، قال الله : ( ويقتلون الأنبياء ) « آل عمران ١١٣ » قال : ولكن المنافقين اتهموا النبي في شيء فقيد ، فأنزل الله : ( وما كان لنبي أن يغفل ) أي : يخون أمته في المغانم ، فنفي عنه الغلول . وروى معاذ بن جبل أن النبي عليه السلام كان يقرأه بفتح الياء . وبه قرأ ابن عباس .

« ٩٣ » وحجة من ضم الياء وفتح العين أنه حمل على النفي عن أصحاب النبي ، أن يخونوه في المغانم ، وفيه معنى النهي عن فعل ذلك ، فدل على هذا المعنى قوله : ( ومن يغفل يات بما غل يوم القيامة ) فدل على أنه [ كان في القوم غلول تنزهها للنبي صلى الله عليه وسلم وتعظيما له أن يكون أحد من أمته نسب إليه الغلول بل هم المخطئون والمذنبون ]<sup>(١)</sup> ، فالمعنى : ما كان لنبي أن يغفل في الغنائم ، قال جابر بن عبد الله : أنزلت يوم بدر هذه الآية<sup>(٢)</sup> . وكان ناس غلوا فأنزلت فيهم ، فلم يخونوا بعد ، وقيل : إن أصله « يغفل » أي : يخون ، أي : ما كان لنبي أن يخونه أصحابه ، لكن حذفت إحدى اللامات ( ٩٩/ب ) استخفافا . فالفعل على هذا منفي<sup>(٤)</sup> عن النبي عليه السلام كالقراءة بفتح الياء ،

(١) تكلمة لازمة من : ص .

(٢) تكلمة موضحة من : ص .

(٣) ب : « الآيات » وتوجيهه من : ص .

(٤) ب : « ناف » وما في « ص » أوضح .

ويجوز أن يكون المعنى في هذه القراءة : ما كان لني أن ينسب إلى العلول ، أي : لا يقال له : أغللت ، كقولك : أكفرت الرجل ، أي : نسبته إلى الكفر ، فيكون النفي أيضا عن النبي ، لا عن أصحابه ، ويجوز أن يكون المعنى : ما كان لني أن يوجد غالاً ، كقولك : أحمدت الرجل ، [ أي : (١) ] وجدته محموداً ، فيكون النفي أيضا عن النبي عليه السلام . والاختيار ضم الياء ، لأن عليه أكثر القراء ، ولأن فيه تنزيها للنبي وتعظيما له ، أن يكون أحد من أمته نسب إليه العلول ، بل هم المخطئون المذنبون (٢) .

« ٩٤ » قوله : ( ولا تحسبن الذين قتلوا ) (٣) قرأه ابن عامر بالتشديد ، على التكرير [ لأن القتولين كثر والتشديد للتكثير ] (٤) ، وقرأه الباقون بالتخفيف ، لأن التخفيف للتقليل والتكثير ، فهو كالتشديد في أحد وجهيه ، وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه . ومثله في العلة الذي قبله ، وهو قوله : ( لو أطاعونا ما قتلوا ) « ١٦٨ » قرأه هشام بالتشديد ، وخفف الباقون (٥) .

« ٩٥ » قوله ( وأن الله لا يضيع ) قرأه الكسائي بكسر الهمزة ، على الابتداء والاستئناف ، وهو مع ذلك (٦) متعلق بالأول ، لأنه إذا لم يضعه فهو واصل

(١) تكلمة مناسبة من : ص .

(٢) كل ماجاء من آثار في الكلام على هذه الآية راجعة في تفسير ابن كثير ٤٢١/١ ، وزاد المسير ٤٨٩/١ ، وتفسير غريب القرآن ١١٤ ، وتفسير النفي ١٩١/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤٢ .

(٣) سيأتي ذكره في سورة الانعام ، الفقرة « ٧٩ » ، وسورة التوبة ، الفقرة « ٢٨ » ، وسورة الحج ، الفقرة « ١٦ » .

(٤) تكلمة لازمة من : ص .

(٥) ص : « وقرأ الباقون بالتخفيف » ، انظر الحجة في القراءات السبع ٩٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٢ ، وزاد المسير ٤٩٩/١ ، وتفسير ابن كثير ٤٢٦/١ ، وتفسير النفي ١/١٩٤ ، والنشر ٢/٢٣٥ .

(٦) قوله : « مع ذلك » سقط من : ص .



أجره إليهم ، وقرأ الباقون بالفتح ، عطفوه على « بنعمة » أي : يستبشرون بالنعمة والفضل ، وبأن الله لا يضيع الأجر . ف « أن » في موضع نصب ، بحذف الخافض ، أو في موضع خفض على تقدير الخافض محذوفاً<sup>(١)</sup> .

« ٩٦ » قوله : ( يَحْزَنُ ، وَيَحْزَنُ )<sup>(٢)</sup> وشبهه ، قرأه نافع بضم الياء ، وكسر الزاي ، حيث وقع ، إلا في موضع واحد ، فإنه فتح الياء فيه ، وضمّ الزاي كالجماعة ، وهو قوله : ( لا يَحْزَنُهُمُ الْفِرْعُ الْكَبِيرُ ) « الأنبياء ١٠٣ » ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، وضمّ الزاي في جميع القرآن ، وهما لغتان ، حكى سيويه : أحزنت الرجل ، إذا جعلته حزينا ، فضمّت الياء في المستقبل ، لأنه رباعي . ويقال : حَزَنَ الرجل يَحْزَنُ ، لغة . وحزّن يحزّن لغة . ومنه قوله : ( ولا هم يحزنون ) « البقرة ٣٨ » ، ويقال : حزّته ، جعلت فيه حزنا ، كما تقول : كحلّته ، جعلت فيه كحلا . وخصّ نافع الموضع المذكور بفتح الياء للجمع بين اللغتين ، والقراءتان متساويتان ، وما عليه الجماعة ، من فتح الياء ، وضمّ الزاي ، أحب إليّ ، لأنها اللغة الفاشية المستعملة المجمع عليها<sup>(٣)</sup> .

« ٩٧ » قوله : ( ولا يَحْبِسُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ) قرأه حمزة بالتاء ، وقرأ

الباقون بالياء .

ووجه القراءة بالياء أنه أسند الفعل إلى « الذين كفروا » ، فهم الفاعلون ، وكان ذلك أولى ، لتقدّم ذكرهم قبل الآية . وقوله : ( إنّما تُمَلِّي ) يسدّ مسد مفعولي حسب . و « ما » في « إنّما » بمعنى « الذي » ، والهاء محذوفة من « تُمَلِّي » ، لأنه صلة الذي . ولك أن تجعل « ما » وما بعدها مصدرا ، فلا

(١) ص : « ويجوز أن يكون في موضع خفض على إعمال الخافض محذوفا » ،

انظر زاد المسير ١/٥٠٢ .

(٢) سيأتي ذكره في سورة الأنعام الفقرة « ١٤ » ، والحرف الآخر في سورة

المجادلة (١٠٦) .

(٣) زاد المسير ١/٥٠٧ ، وتفسير النسفي ١/١٩٦ ، والنشر ٢/٢٣٦ ، وكتاب

سيويه ٢/٢٧٩ ، وأدب الكاتب ٣٥٤ .

تقدّر حذف هاء ، والتقدير : ولا يحسن الذين كفروا أن الذي نملي لهم خير لأنفسهم . وإن شئت كان التقدير : ولا يحسن الذين كفروا أن الإملاء خير لهم .

« ٩٨ » ووجه القراءة بالتاء أنه جعل الفعل خطاباً للنبي عليه السلام ، فهو الفاعل ، و « الذين كفروا » مفعول أول « يحسب » و « إنما » ( ١٠٠/أ ) وما بعدها بدل من « الذين » ، في موضع نصب ، فيسدّ مسدّ المفعولين ، كما يسدّ لو لم يكن بدلاً<sup>(١)</sup> ، و « ما » بمعنى « الذي » ، والهاء محذوفة من « نملي » ، والتقدير : ولا تحسبن يا محمد الذين كفروا أن الذي نملي لهم خير لأنفسهم ، فيؤول التقدير : إذا حذف المبدل منه ، إلى : ولا تحسبن يا محمد أن الذي نملي للذين كفروا خير لهم ، ولا تحسبن ، أن تجعل « ما » والفعل مصدرًا ، على هذه القراءة ، لأن المفعول الثاني ، في هذا الباب ، هو الأول في المعنى . والإملاء غير الذين كفروا ، إلا أن تقدّر مع المفعول الأول حذف مضاف ، هو الإملاء ، في المعنى . فيكون التقدير : ولا تحسبن يا محمد شأن الذين كفروا الإملاء هو خير لهم ، أو تضرر « حال الذين كفروا » ، أو « أمر الذين كفروا » ، ونحوه ، مما يكون الإملاء خيراً لهم فيه . ويجوز ، في القراءة بالياء ، أن يكون الفعل للنبي كالتاء ، على تقدير : ولا يحسبن محمد الذين كفروا أنما نملي لهم ، فتكون القراءة بتان بمعنى واحد<sup>(٢)</sup> .

« ٩٩ » قوله : ( ولا يحسبن الذين يبخلون ) قرأه حمزة وحده<sup>(٣)</sup> بالتاء كالأول ، وقرأ الباقر بالياء كالأول .

« ١٠٠ » ووجه القراءة بالياء أنه أضيف الفعل إلى ما بعده ، وهم « الذين

(١) ب : « لو ثم يكون بدلاً » وتصويبه من : ص .

(٢) التيسير ٩٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٢/ب ، وزاد

المسير ٥٠٩/١ ، وتفسير ابن كثير ٤٣٢/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٢/ب .

(٣) لفظ « وحده » سقط من : ص .

يخلون » ، فهم الفاعلون ، وردّ الفعل على ما قبله من الغيبة ، في قوله : ( ولا يحسن الذين كفروا ) ، والمفعول الأول لـ « يحسب » محذوف . والتقدير : ولا يحسن الذين يخلون البخل خيراً لهم ، فحذف البخل للدلالة « يخلون » عليه . ويجوز أن يكون الفعل للنبي عليه السلام على معنى : ولا يحسن محمد الذين يخلون ، على حذف مضاف أيضاً ، أي : ولا يحسن محمد بخل الذين يخلون هو خير لهم .

« ١٠١ » ووجه القراءة بالتاء أنه على الخطاب للنبي عليه السلام ، فهو الفاعل ، و « الذين يخلون » مفعول بهم أول ، على تقدير حذف مضاف ، أي : بخل الذين ، ولا بدّ من الإضمار في القراءةين جميعاً ، ليكون المفعول الثاني هو الأول في المعنى ، لأن « الذين » غير خبر ، ولا بدّ من إضمار شيء يكون هو خبراً في المعنى والنفي إنما وقع على أن البخل ليس هو « خيراً » لهم و « خيراً » هو المفعول الثاني ، وهو فاصلة لا موضع لها من الإعراب<sup>(١)</sup> .

« ١٠٢ » قوله : ( ولا تحسبنّ الذين يفرحون ) قرأه الكوفيون بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء .

« ١٠٣ » وحجة من قرأ بالياء أنه أضاف الفعل إلى « الذين يفرحون » ف « الذين » فاعلون ، ولم يعدّ « يحسبن » إلى شيء . وقد كره ذلك الأخفش ، لأن تعديته أعظم في الفائدة ، لكن من قرأ ( ١٠٠/ب ) « فلا يحسبنهم » بالياء ، وقرأ : « لا يحسبن الذين يفرحون » بالياء أيضاً ، يجوز أن يكون قد أبدل « فلا يحسبنهم » من « لا يحسبن الذين يفرحون » ، وقد تعدّى « فلا تحسبنهم » إلى مفعولين ، فاستغنى بذلك عن تعدّي « ولا يحسبن » ، لأن المبدل منه قام مقامه في التعدّي ، ولا تمنع الفاء البدل ، لأنها زائدة ، ولأنها ليست العاطفة ، وليست التي تدخل في جواب [ الشرط ]<sup>(٢)</sup> ، فهي زائدة . فأما من قرأ الثاني

(١) كتاب سيبويه ٤٦٢/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤٣ .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

بالتاء والأول بالياء فلا يحسن فيه البدل ، لاختلاف فاعلهما ، ومجازه أنه لم يعد الفعل الأول إلى شيء ، كما تقول : حسبت وعلمت وظننت ، فتخبر أنه كان منك حبان وعلم وظن ، ولا تخبر على من وقع ذلك . فالكلام فيه فائدة ، وإن لم تعدّه ، لكن الفائدة مع التعدي أعظم وأبين ، وحسن تركّ تعدي الأول في هذا ، لدلالة تعدي الثاني على ذلك ، وهو : ( فلا تحسبهم بمفازة ) وكأن مفعولي الأول حذفاً لدلالة مفعولي الثاني على ذلك ، وتقديره : لا يحسن الذين يفرحون بما أوتوا ، ويحبون أن يحمدا بما لم يفعلوا ، بمفازة من العذاب ، فلا تحسبهم بمفازة من العذاب ، ثم حذف الأول ، لدلالة الثاني عليه (١) .

« ١٠٤ » وحجة من قرأ بالتاء أنه أضاف الفعل إلى النبي عليه السلام ، فجرى على المخاطبة ، و « الذين يفرحون » مفعول أول ل « حسب » ، وحذف الثاني ، لدلالة ما بعده عليه ، وهو قوله : ( فلا تحسبهم بمفازة من العذاب ) ، ويجوز أن يكون المفعول الثاني قوله : « بمفازة من العذاب » ، الذي بعد « تحسبهم » يُراد به التقديم ، ويكون مفعول « تحسبهم » محذوفاً ، لدلالة الأول عليه ، كما تقول : ظننت زيدا ذاهبا ، وظننت عمرا ، ويحسن أن يكون « تحسبهم » ، في قراءة من قرأه بالتاء ، بدلا من « لا تحسبن » ، في قراءة من قرأه بالتاء ، لاتفاق الفاعلين ، والفاء زائدة على ما ذكرنا ، فإذا حسن البدل فمفعولا « تحسبهم » هما مفعولا « لا تحسبن » لأن المبدل منه كأنه لم يُذكر . فأما من قرأ « لا تحسبن » بالتاء قرأ « فلا يحسبهم » بالياء ، فلا يحسن فيه البدل ، لاختلاف الفاعلين ، ولكن لا بدّ من حذف مفعولي « لا يحسبن » ، لدلالة مفعولي « فلا تحسبهم » على ذلك . ويكون « بمفازة من العذاب » هو المفعول الثاني ، لقوله : ( لا يحسبن الذين يفرحون ) ويكون المفعول الثاني لقوله : ( فلا تحسبهم ) محذوفاً ، لدلالة الأول عليه .

« ١٠٥ » قوله : ( حتى يميز ، ويميز ) قرأه حمزة والكسائي بضم الياء<sup>(١)</sup> والتشديد هنا وفي الأفعال<sup>(٢)</sup> ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، والتخفيف فيهما ، وهما لغتان ، يقال : ماز يَمِيز ، مثل كَالِ يَكِيل ، وميِّز يميِّز (أ/١٠١) مثل : قَتَلَ يقتل ، وفي التشديد معنى التكثير ، يقال : ميَّزت الطعام فميَّز ، وليس التشديد في هذا لتعدّي الفعل كـ « كرم وكرمت » ، لأنه لم يتعدّ بالتشديد ، لأنك تقول : ميَّزت المتاع ، وميَّزت المتاع ، فلا يحدث التشديد تعدّيّاً لم يكن في التخفيف . فالقراءتان بمعنى التخفيف أحب إليّ ، لأن الجماعة عليه<sup>(٣)</sup> .

« ١٠٦ » قوله : ( بما تعملون خير ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالياء ، ردّاه على لفظ الغيبة التي قبله ، في قوله : ( سيُطوّقون ) قوله : ( ولا يحسبن الذين يبخلون ) ، وقرأ الباقون بالتاء ، ردّوه على الخطاب المكرّر الذي قبله ، في قوله : ( وإن تؤمنوا وتسّفوا فلكنم ) « ١٧٩ » وثوري به التقدّم ، ليكون أقرب إليه ، والتقدير : فلكنم أجر عظيم ، والله بما تعملون خير . والتاء أحب إليّ ، لتكرّر لفظ الخطاب الذي قبله ، ولأن الجماعة عليه<sup>(٤)</sup> .

« ١٠٧ » قوله : ( سكتب ما قالوا وقتلهم ) قرأه حمزة « سيكتب » بياء مضمومة « قتلهم » بالرفع ، و « يقول » بالياء ، وقرأ الباقون « سنكتب » بنون مفتوحة ، و « قتلهم » بالنصب و « تقول » بالنون .

« ١٠٨ » وحجة من قرأ بالياء أنه أجراه على لفظ الغيبة ، وجعله فعلاً لم يُسمّ فاعله فـ « ما » في موضع رفع ، لأنه مفعول لم يُسمّ فاعله ، فلذلك رفع « وقتلهم » على العطف على « ما » ، وعطف « ويقول » على « سيكتب » ، فأجرى على الغيبة لتقدّم ذكر اسم الله جلّ ذكره ، لكنه أجرى الفعل الثاني على

(١) قوله : « بضم الياء » سقط من : ص .

(٢) وهو المثبت بعد حرف آل عمران ، وهو فيها (٣٧ أ) .

(٣) التبصرة ٦١/ب ، والحجة في القراءات السبع ٩٣ ، وزاد المسير ١/٥١٠ ،

والقاموس المحيط «ماز» .

(٤) زاد المسير ١/٥١٤ ، وتفسير النسفي ١/١٩٧ .

ما سُمِّيَ فاعله ، وخالف به الأول . ولو أجراه على الأول لقال : ويقال ( ١٠١/ب ) ذوقوا . وعلته في إجرائه « سيكتب » على مالم يُسَمَّ فاعله ، ثم بـ « يقول » على ماسمِّيَ فاعله ، أن الأول وهو « سيكتب » فعل متعد . فلما وجد سبيلا إلى مفعول ، يقوم مقام الفاعل ، وهو ما حمّله على مالم يُسَمَّ فاعله ، ولما كان « يقول » لايتعدى إلى مفعول ، وليس معه مفعول ، يقوم مقام الفاعل ، لم يردّه إلى مالم يُسَمَّ فاعله ، إذ لا مفعول في الكلام ، يقوم مقام الفاعل ، إلا أن يضر مصدرًا يقوم مقام الفاعل ، وذلك تكلف ، وفيه بُعد وخروج عن الظاهر .

« ١٠٩ » وحجة من قرأ بالنون أنه ردّه على الإخبار عن الله جلّ ذكره لما تقدّم في قوله : ( لقد سمع الله ) ، فنصب به ، وعطف « وقتلهم » على « ما » فنصبه ، وعطف عليه « ونقول » ، فجرى كله على الإخبار عن الله جلّ ذكره ، لتقدّم ذكر اسمه جلّ وعزّ ، وهو في القرآن كثير ، وهو الاختيار ، ليرد الكلام على أوله ، ولأن الإجماع عليه (١) .

« ١١٠ » قوله (٢) : ( والزبير والكتاب ) قرأ ابن عامر « وبالزبر » بزيادة باء ، وقرأ هشام « وبالكتاب » بزيادة باء ، أعاد الحرف للتأكيد ، وكذلك هو في مصاحف أهل الشام ، وقرأهما الباقيون بغير باء ، لأن حرف العطف أغنى عن إعادة حرف الجر ، كما تقول : مررت بزيد وعمرو وخالد ، فلا تعيد حرف الجر . فهو المستعمل ، وهو أخصر ، وإثبات الحرف (٣) هو الأصل ، إلا أنه ترك استعماله في أكثر القرآن والكلام استخفافاً . ولو لزم تكرير العامل لوجب أن يقول : جاءني زيد وجاءني عمرو وجاءني خالد . وهذا ثقيل . فالواو تُغني عن تكرير الفعل ، كذلك تُغني عن تكرير حرف الجر . وأيضاً فإنهما بغير باء في مصاحف المدينة ومكة والكوفة والبصرة ، وهو الاختيار ، لأنه المستعمل ، ولأنه أخصر ، ولأن حرف العطف

(١) زاد المسير ١/٥١٥ ، وتفسير ابن كثير ١/٣٢٤

(٢) تأخرت هذه الفقرة عن المقدمة في : ب ، فوجهت ذلك كما في : ص .

(٣) قوله : « كما تقول مررت ... الحرف » سقط من : ص ، بسبب انتقال

يعني عن إعادة حرف الجر (١) .

« ١١١ » قوله : ( لتبيننه للناس ولا تكتمونه ) قرأ أبو بكر وأبو عمرو وابن كثير بياء فيهما ، حملوه على لفظ الغيبة ، لأن المخبر عنه غائب ، وردّوه في الغيبة على ما تقدّم من ذكر الغيبة القريبة منه ، في قوله : ( الذين أوتوا الكتاب ) « ١٨٦ » وعلى ما أتى بعده من لفظ الغيبة ، في قوله : ( فنبدوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمناً قليلاً فبئس ما يشترون ) فجاء كله بلفظ الغيبة ، فحمل ما قبله عليه ، لينتظم الكلام على سنن واحد ، ويأتلف على طريقة واحدة في الغيبة ، وقرأ الباقون بالتاء فيهما ، حملوه على الخطاب ، كما قال : ( وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم ) « آل عمران ٨١ » فرجع إلى الخطاب . ولو حمل على ما قبله لقال : آتيتهم ، وفي القراءة بالتاء معنى توكيد الأمر لأن التاء للمواجهة ، فتقديره : وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب ، فقال لهم (٢) لتبيننه للناس ولا تكتمونه ، وهو الاختيار ، لما فيه من معنى التأكيد ، ولأن أكثر القراء عليه . والقراءة بالياء حسنة قوية مختارة أيضاً ، لكن نفسي تميل إلى الجماعة ، لاسيما إذا كان فيهم أهل المدينة (٣) .

« ١١٢ » قوله : ( فلا تحسبنهم بمفازة ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بالياء وضم الباء ، وقرأ الباقون بالتاء وفتح الباء .

« ١١٣ » وحجة من قرأ بالتاء وفتح الباء أنه جعل الفعل خطاباً للنبي عليه السلام ، لأن القرآن عليه نزل ، فهو المخاطب بأكثره ، فخطوب بذلك ، وعدّى الفعل إلى ضمير « الذين يفرحون » ، وهم (٤) المفعول الأول و « بمفازة »

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد ١/٩٢ ، والمقنع ١٠٢ ، وزاد السير ١/٥١٦ ،

وتفسير النسفي ١/١٩٨

(٢) قوله : « فقال لهم » سقط من : ص .

(٣) زاد السير ١/٥٢١ ، والنشر ٢/٢٣٧ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٣٦ ، وتفسير

النسفي ١/١٩٩

(٤) ب : « وهما » وتصويه من : ص .

( ١٠٢/أ ) الثاني و « تحسبنهم » بدل<sup>(١)</sup> من « تحسبن » الذي قبله ، إذا قرئنا جميعاً بالتاء والياء ، وقد تقدم ذكر هذا ، وتقدم ذكر فتح السين في « نحسب » ، والاختلاف في ذلك .

« ١١٤ » وحجة من قرأ بالياء ، وضمّ الباء أنه أضاف الفعل إلى « الذين يفرحون » لتقدم ذكرهم ، وعدّى فعلهم إلى أنفسهم ، فهم المفعول الأول . و « بمفازة » المفعول الثاني . و « يحسبنهم » بدل من « يحسبن » إذا قرئنا جميعاً بالياء . وقد تقدم ذكر هذا ، وحسن تعدّي فعل الفاعل إلى نفسه ، كما تقول : ظننتني أخاك ، وإنما يجوز هذا في أفعال الظن وأخواته ، ولا يجوز في غير ذلك عند البصريين ، لو قلت : ضربتني وشممتني ، فتعدل الفعل إلى نفسك ، لم يجز ، وإنما هذا هذا في هذه الأفعال ، لأنها داخلة على الابتداء والخبر ، كان واخواتها . ولما كانت « أن » يتصل بها ضمير الفاعل في المعنى ، فيتعدّى إليه ، جاز ذلك في هذه الأفعال ، فجاز : ظننتني كما تقول : إنني ، ألا ترى أنك لو أظهرت الضمير في هذه الأفعال لم يجز تعدّي الفعل إلى المفعول ، وهو الفاعل ، لو قلت : ظن نفسي ذاهبا لم يجز ، كما لا يجوز مع « إن » لو قلت : إن نفسي ، لم يجز ، وإن أنا ذاهب ، لم يجز . وضمّت الباء في « تحسبنهم » لتدل على الواو المحذوفة التي للجمع ، التي حذفت لسكونها وسكون أول المشدد . وقد أثبتوا الواو مع المشدد في : ( أتجاجوني ) « الأنعام ٨٠ » ، وقامت المدة مقام الحركة . وإنما لم تثبت في « تحسبنهم » ، وتمدّ للتشديد ، لأنها قد حذفت مع النون الخفيفة ، في قولك : لا تحسبن زيدا قائما ، فلما حذفت الواو مع الخفيفة ، ولم تمدّ<sup>(٢)</sup> ، كان حذفها مع المشدد لازما ، وحسن ذلك ، لثلا يختلف الفعل . وإنما لم تحذف الواو في « أتجاجوني » في قراءة من شدد ، كما حذفت في « تحسبنهم » لأن النون في « أتجاجوني » أصلها الحركة ، والإسكان عارض ، دخل للإدغام ، وليست

(١) ب : « بدلا » وتصويبه من : ص .

(٢) ص : « تمد وتثبت » .



كذلك نون « تحسبنهم » ، أصل الأول السكون لا الحركة<sup>(١)</sup> . والقراءة بالثاء وفتح الباء أحب إلي ، لما ذكرت من العلة ، ولأن أكثر القراء عليه<sup>(٢)</sup> .

« ١١٥ » قوله : ( وقاتلوا وقتلوا )<sup>(٣)</sup> قرأه حمزة والكسائي « وقتلوا وقاتلوا » بتقديم المفعول على الفاعل هنا وفي براءة<sup>(٤)</sup> ، وقرأ الباقون فيهما بتقديم الفاعل على المفعول ، وكلفهم خفف « قتلوا » ، إلا ابرح كثير وابن عامر فإنهما شدداه .

« ١١٦ » وحجة من قدم المفعول أن الواو ( ١٠٢ / ب ) لا تعطي ترتيبا ، فسواء التقديم والتأخير ، والمعنى هو لتقديم الفاعل على المفعول ، لأن القتل لا يكون إلا بعد قتال ، فالمتقول متأخر عن القتال ، إنما يحدث له القتل بعد القتال ، فهو أولى أن يكون متأخرا ، لكن الواو لا تعطي رتبة قدمت المفعول أو أخرته ، فالتقديم هو لمن له المعنى في التقديم . وقد قيل إن معنى تقديم المفعول : وقتل بعضهم وقاتل الباقون ، ولم يهينوا بعد قتل أصحابهم ، بهذا المعنى يوجب تقديم المفعول ، وهذا أبلغ في مدحهم لأنهم لم يهينوا ، ولا ارتاعوا للقتل أصحابهم ، بل جدوا في القتال بعد قتل أصحابهم ، وهذا مثل قوله : ( وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعنوا وما استكانوا ) « آل عمران ١٤٦ » إذا رفعت « ربيون » بـ « قاتل » ، أي :

(١) قوله : « وحسن ذلك .. لا الحركة » سقط من : ص .

(٢) زاد المسير ١/ ٥٢٥ ، والنشر ٢/ ٢٣٨ ، وتفسير ابن كثير ١/ ٤٣٧ ،

وتفسير النسفي ١/ ٢٠٠ ، وكتاب سيويه ١/ ٣٠ .

(٣) تقدم نظيره في هذه السورة الفقرة « ٧٨ » ، وانظر الفقرة « ٩٤ » من هذه

السورة أيضا .

(٤) الحرف فيها ( ١١١ ) .

- فما ضعُفَ مَنْ بقي منهم بعد قتل أصحابهم ولا ذلَّ ولا وهنَ (١)
- « ١١٧ » فيها ست ياءات إضافة : ( وجهيَ لله ) « ٢٠ » قرأها نافع وابن عامر وحفص بالفتح .
- ( منِّي إتيك ) « ٣٥ » ، ( اجعل لي آية ) « ٤١ » قرأها نافع وأبو عمرو بالفتح .
- ( إتي أعيدُها ) « ٣٦ » ، ( من أنصاري إلى ) « ٥٢ » قرأها نافع بالفتح .
- ( أني أخلق ) « ٤٩ » قرأها الحرميان وأبو عمرو بالفتح .
- « ١١٨ » فيها زائدتان ، قوله : ( ومن اتبعن ) « ٢٠ » قرأه نافع وأبو عمرو ياء في الوصل .
- قوله : ( وخافون ) « ١٧٥ » قرأه أبو عمرو ياء في الوصل ، وقد قدّمنا الحجة في ذلك (٢) .



(١) زاد المسير ١/٥٣٠ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٤٢ ، وتفسير النسفي ١/٢٠٢ ، وراجع مصادر الإحالة الفقرة «٨٢» .

(٢) ص : « كل ذلك » ، راجع الفقرة «٢١٨» من سورة البقرة ، وجاء بآخر هذه السورة في «ب» ما يلي : يتلوه سورة النساء .

## سورة النساء، مدنية

### وهي مائة آية وخمس وسبعون في المدني

### وست في الكوفي

« ١ » قوله : ( تَسَاءَلُونَ ) قرأه الكوفيون مخففاً ، على حذف إحدى التاءين ، اللتين هما أصله ، تخفيفاً ، لأنه اجتمع مثلان ، والسين قريبة منهما ، فكان ثلاثة أمثال ، فلو أعلته بالإدغام لم ينقص عدد الأمثال ، إذ يصير اللفظ بتاء وسينين ، فلم يكن ، عند إرادة التخفيف ، بدّ من الحذف . وقد ذكرنا الاختلاف في المحذوف منهما عند قوله : ( تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ )<sup>(١)</sup> ، وشدّد الباقون ، على إدغام التاء الثانية في السين ، وهو الأصل ، وهو الاختيار . وقوي الإدغام ، لأن التاء والسين من حروف طرف اللسان وأصول الثنايا ، ولأنهما مهموسان ، ولأن التاء تنتقل إلى قوة مع الإدغام ، لأنك تبدل منها حرفاً فيه صفير ، وذلك قوة في الحرف . وهو مثل « تظاهرون » في الحجة والعملة<sup>(٢)</sup> .

« ٢ » قوله ( ١٠٣/١ ) : ( والأرحام ) قرأه حمزة بالخفض على العطف على الهاء في « به » ، وهو قبيح عند البصريين ، قليل في الاستعمال ، بعيد في القياس ، لأن المضمر في « به » عوض من التنوين ، ولأن المضمر المخفوض لا ينفصل عن الحرف ، ولا يقع بعد حرف العطف ، ولأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان ،

(١) راجع الفقرة «٤٦» من سورة البقرة ، وسيأتي نظير له في سورة مريم ، الفقرة «١٢ ، ١٣» .

(٢) التبصرة ١/٦٢ ، والنشر ٢/٢٣٩ ، والحجة في القراءات السبع ٩٤ ، وزاد المسير ٢/٢ ، وتفسير النسفي ١/٢٠٤ .

يحسن في أحدهما ما يحسن في الآخر ، ويقبح في أحدهما ما يقبح في الآخر . فكما لا يجوز : واتقوا الله الذي تسألون بالأرحام ، فكذلك لا يحسن : تسألون به والأرحام ، فإن أعدت الخافض حسن . وقرأ الباقون « والأرحام » بالنصب على العطف على اسم الله حل ذكره ، على معنى : واتقوا الأرحام أن تقطعوها . ويجوز أن يكون معطوفا على موضع (١) الجار والمجرور ، لأن ذلك في موضع نصب ، كما تقول : مرت بزيد وعمرا ، لأن معنى « مرت بزيد » لا بست زيدا ، فهو في موضع نصب ، فحمل « والأرحام » على المعنى ، فنصب ، وهو الاختيار ، لأنه الأصل ، وهو المستعمل ، وعليه تقوم الحجة ، وهو القياس ، وعليه كل القراء (٢) .

« ٣ » قوله : ( قِيَامَا ) قرأه نافع وابن عامر « قِيَا » بغير ألف ، وقرأ الباقون « قِيَامَا » بألف .

« ٤ » وحجة من قرأ بغير ألف أنه جعله جمع « قِيَمَة » ك « دِيْمَة وديم » ، ودل على أنه جمع « قِيَمَة » ، وليس بمصدر أنه اعتل ، ولو كان مصدرا لم يعتل ، ك « العور والحوول » ، فالمعنى : أموالكم التي جعل [ الله ] (٣) لكم قِيَمَة لامتكم ومعايشكم . وقد قيل : إن قِيَا مصدر ، بمعنى القيام ، لغة فيه ، من : قام بالأمر قام به ، ومنه : ( يقيمون الصلاة ) « البقرة ٣ » أي يدومون عليها . وعلى ذلك قوله : ( دينا قِيَا ) « الأنعام ١٦١ » في قراءة من خفف ، أي : دائما ثابتا لا ينسخ بغيره كما نسخت الشرائع قبله ، فهو مصدر صفة ل « الدين » . ولو كان جمع « قِيَمَة » لصار معناه : دينا معادلا بغيره ، وهذا لا يصح ، لأن الإسلام لا يعدل له شيء . وإنما اعتل لأنه أتبع فعله فاعل .

(١) لفظ «موضع» سقط من : ص .

(٢) معاني القرآن ٢٥٢/١ ، وتفسير الطبري ٥١٩/٧ ، وتفسير القرطبي ٢/٥ ، وتفسير ابن كثير ٤٤٨/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٩٢ ، وزاد المسير ٣/٢ ، وكتاب سيبويه ١٨٢/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٦ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤٥ .

(٣) تكملة لازمة من ص .

« ٥ » وحجة من قرأ بالألف أنه جعله مصدرا ، قام يقيم قياما ، على معنى : أموالكم التي تقيمكم طلبها وجمعها • قال أبو عبيد : « قياما » مصدر يقيمكم ، ويجيء في معناها « قوام » غير معتل • وقد حكى الأخفش : طيال وطِوال ، في جمع « طويل » • قال الأخفش في المصدر ثلاث لغات : القوام والقيام والقيم<sup>(١)</sup> •

\*\*\*

## فصل

« ٦ » وقد ذكرنا إمالة « ضعافا » وعلته<sup>(٢)</sup> ، وتزيد ( ١٠٣/ب ) هنا بيانا • اعلم أن الإمالة فيه حسنة مع حرف الاستعلاء في « ضعافا » ، لأن الذي تمتنع معه الإمالة لتصعده مكسور ، وهو الضاد ، فلم يمتدّ به ، للكسرة التي هي عليه<sup>(٣)</sup> لأنها توجب الإمالة ، لأنه لما انكسر تسفلّ عن استعلائه وتصعده بالكسر ، الذي هو من الياء ، فضعف تصعده عن منع الإمالة ، فجازت الإمالة للكسرة ، وحسن ذلك ، لأنهم يميلون مع حرف الاستعلاء ، وبين الممال ، والكسرة حرف ساكن نحو : مقلاة ، ومعطار ، يقدرون الكسرة ، كأنها حرف الاستعلاء لسكونه • فإذا كانت الكسرة ، على المستعلي نفسه ، كان أكد في جواز الإمالة ، وقد أمالوا « خاف » مع حرف الاستعلاء ، وهو الخاء ، ولا كسرة عليه ، ولا قبله • فعلوا ذلك لطلب الدلالة على كسرة « خفت » ، وليست الكسرة في الكلام • فإذا كانت الكسرة ، موجودة في الكلام ، كان أحسن في الجواز ، ولم تمتنع العين من الإمالة ، لانكسار ما قبلها •

(١) الحجة في القراءات السبع ٩٥ ، والتيسير ٩٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٣ ، وزاد المسير ١٣/٢ ، وتفسير النسفي ٢٠٧/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٥/ب •

(٢) راجع « أقسام علل الإمالة » الفقرة « ٨ » •

(٣) ب : « علته » وتصويبه من : ص •

« ٧ » قوله : ( وسيصلون ) قرأه أبو بكر وابن عامر بضم الياء ، على ما لم يسم فاعله ، على معنى : يأمر الله من يصلحهم سعيراً ، فلم يصف الفعل إليهم في الحقيقة . إنما أقيموا مقام من له الفعل في الحقيقة ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، أضافوا الفعل إليهم ، كما قال : ( اصلوها ) « يس ٦٤ » فأضاف الفعل إليهم (١) .

« ٨ » قوله : ( وإن كانت واحدة ) قرأه نافع بالرفع ، ونصبه الباقون .

« ٩ » وحجة من رفع أنه جعل « كان » تامة بمعنى : حدث ووقع ، ويقوي (٢) ذلك أنه لما كان القضاء ، في إرث الواحدة لا في نفسها ، وجب أن يكون التقدير : فإن وقع أو حدث إرث واحدة ، أو حكم واحدة ، ونحوه ، وقد كان يلزم الرفع في « نساء » في قوله : ( فإن كثر نساء ) إلا أنه جمع بين المذهبين والمعنيين ، فأضمر الاسم مع « نساء » وترك الإضمار مع واحدة ، والقياس واحد .

« ١٠ » وحجة من نصب أنه جعلها « كان » هي الناقصة التي تحتاج إلى خبر الداخلة على الابتداء والخبر ، فأضمر اسمها فيها ، ونصب « واحدة » على الخبر ، ووفق في ذلك بين آخر الكلام وأوله ، ألا ترى أن أوله « فإن كن نساء » فنصب ، وأضمر في « كان » اسمها ، فلما أجمع على النصب في « نساء » أجرى « واحدة » على ذلك ، لأن الآخر قسيم الأول ، فجرى على لفظه وحكمه ، لأنه تعالى ذكر جماعة البنات وحكمهن في ميراثهن ، ثم ذكر ( ١٠٤/أ ) حكم الواحدة في ميراثها ، فجرت الواحدة في الإعراب مجرى الجماعة ، لأن قبل كل واحد منهما « كان » ، والتقدير : فإن كان المتروكات نساء ، وإن كانت المتروكة واحدة . وإن أضمرت الوارثات والوارثة فالمعنى واحد ، والنصب الاختيار ، ليتألف آخر الكلام بأوله ، وعليه جماعة القراء (٣) .

(١) زاد المسير ٢/٢٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ٢٣/ب ، وتفسير النسفي ١/٢٠٩ .

(٢) ب : « وقوى » وتصويبه من : ص .

(٣) زاد المسير ٢/٢٦ ، وتفسير ابن كثير ١/٤٥٨ ، وتفسير النسفي ١/٢١٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٤٦/ب .

« ١١ » قوله : ( فلأمة ، في أمها ، وبطون أمهاتكم )<sup>(١)</sup> قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة ، في المفرد والجمع ، في الوصل خاصة ، وتفرّد حمزة بكسر الميم مع الهمزة في الجمع ، وذلك حيث وقع ، وذلك إذا كان قبل الهمزة كسرة أو ياء ، وقرأ ذلك كله الباقون بضم الهمزة ، وكلهم ضمّ الهمزة في الابتداء .

« ١٢ » وحجة من كسر الهمزة أنه اسم كثر استعماله ، والهمزة حرف مستثقل بدلالة ما أجازوا فيها من البدل والتخفيف والحذف ونقل الحركة ، دون غيرها من سائر الحروف . فلما وقع أول هذا الاسم ، وهو « أم » حرف مستثقل ، وكثر استعماله ، وثقل الخروج من كسر ، أو ياء ، إلى ضم همزة ، وليس في الكلام « فعل » ، فلما اجتمع هذا الثقل أرادوا تخفيفه ، فلم يمكن فيه الحذف ، لأنه إجحاف بالكلمة ، ولا أمكن تخفيفه ، ولا بدله ، لأنه أول ، فغيروه بأن أتبعوا حركته حركة ما قبله ، ليعمل اللسان عملاً واحداً ، والياء كالكسرة ، فإذا ابتدؤوا ردّوه إلى الضم ، الذي هو أصله ، إذ ليس قبله في الابتداء ، فاستثقل . وقد فعلوا ذلك في الهاء في « عليهم وبهم » أتبعوا حركته حركة ما قبلها ، وأصلها الضم ، والإتياع في كلام العرب مستعمل كثير .

« ١٣ » وحجة من كسر الميم مع الهمزة في الجمع أنه أتبع حركة الميم حركة الهمزة ، كما قالوا « عليهي » وكسروا الهاء للياء ، وأتبعوا حركة الميم حركة الهاء . فمن قال « عليهي » بكسر الهاء والميم ، هو بمنزلة من كسر الهمزة والميم في قوله : ( بطون أمهاتكم ) « النحل ٧٨ » ، ومن كسر الهاء وضمّ الميم في « عليهمو » هو بمنزلة من كسر الهمزة وفتح الميم ، في قوله : ( بطون أمهاتكم ) ، ومن ضم الهمزة وفتح الميم في « بطون أمهاتكم » ، وهو الأصل ، بمنزلة من قال « عليهمو » بضم الهاء والميم ، فهو الأصل ، إلا أن تغيير الهاء ، مع الكسرة والياء ، أقوى وأكثر وأشهر من تغيير الهمزة مع الياء والكسرة ، وذلك لخفاء الهاء وجلادة الهمزة .

(١) الحرفان الآخراّن أولهما في سورة القصص (٥٩ ت) ، وثانيهما في النحل

(٧٨ ت) ، وسيأتي ذكره في أول سورة النجم .

« ١٤ » وحجة من ضمّ الهمزة وفتح الميم ( ١٠٤/ب ) أنه أتى به على الأصل ، فلم يحدث تغييرا في الهمزة ، لأنها ليست خفية كالهاء في « عليهم وبهم » وأيضا فإن ذلك لا يلزم في كل مضمومة ، قبلها ياء أو كسرة ، فجرت اللام على ما جرى عليه سائر الكلام ، من ترك الهمزة على أصلها ، وهو الضمّ ، ألا ترى أنهم يقولون: في أخيك حسن ، ويا هؤلاء أف أف لكم ، وفي أناس ، ونحوه ، فلا يجوز تغيير ضمة الهمزة ، فكذلك همزة « أم » وهو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن الجماعة عليه ، ولاتفاقهم على الضم في الابتداء ، فجرى الوصل على ذلك . فأما الميم فالفتح أصلها (١) .

« ١٥ » قوله : ( يُوصي بها ) قرأ ابن كثير وابن غامر وأبو بكر « يوصي » الأول بفتح الصاد ، ووافقهم حفص على الفتح في الثاني ، وقرأهما الباقر بكسر الصاد .

« ١٦ » وحجة من كسر أنه لما تقدم ذكر « الميت » ، والمفروض في تركته أضاف الفعل إليه ، لأنه هو الموصي ، كأنه قال : من بعد وصية يوصي الميت بها . ففيه تخصيص للمذكور الميت .

« ١٧ » وحجة من فتح أنه لما كان هذا الحكم ليس يُراد به واحد بعينه ، إنما هو شائع في جميع الخلق ، أجراه على ما لم يسم فاعله ، فأخبر به عن غير معين ، فأما قراءة حفص فإنه جمع بين اللغتين ، واتبع ما قرأ به على إمامه (٢) .

« ١٨ » قوله : ( يَدْخُلُهُ ، وَيَدْخُلُهُ ) قرأهما نافع وابن عامر بالنون ، ومثله موضعان في الفتح « يَدْخُلُهُ ، وَيَعْذِبُهُ » وفي التغابن : ( يَكْفُرُ عَنْهُ ، وَيَدْخُلُهُ ) (٣) وفي الطلاق : ( يَدْخُلُهُ ) « ١١ » ، وقرأ الباقر بالياء في السبعة .

(١) التبصرة ١/٦٢ - ب ، وزاد السير ١/٢٧ ، والحجة في علل القراءات السبع

٤٥ / ١

(٢) التبصرة ١/٦٢ - ب ، وزاد السير ٢/٢٨ ، والحجة في القراءات السبع ٩٦ ،

وتفسير ابن كثير ١/٤٥٩ ، وتفسير النسفي ١/٢١١

(٣) حرفا سورة الفتح هما (١٧٢) ، وحرفا سورة التغابن (٩٢) ، وسيأتي كل

في سورته ، الفقرة « ٦ ، ١ » .



« ١٩ » وحجة من قرأ بالنون أنه أخرج الكلام على الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه ، بعد لفظ الغيبة ، وذلك مستعمل كثير ، قال الله جل ذكره : ( والذين كفروا بآيات الله ولقائه ) « العنكبوت ٢٣ » فجرى الكلام على لفظ الغيبة ثم قال : ( أولئك يسوا من رحمتي ) فرجع بالكلام إلى الإخبار من الله عن نفسه ، فكذلك هذا . وقال تعالى ذكره : ( بل الله مولاكم وهو خير الناصرين ) « آل عمران ١٥٠ » فأتى الكلام على لفظ الغيبة ، ثم قال : ( سنلقي في قلوب ) « ١٥١ » فرجع الكلام إلى الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه .

« ٢٠ » وحجة من قرأ بالناء أنه ردّ آخر الكلام على أوله ، فلما أتى أوله بلفظ الغيبة في قوله : ( ومن يعص الله ورسوله ، ومن يطع الله ورسوله ) قال : « يعذبه ، ويدخله ، ويكفر » بلفظ الغيبة ، ليأتملف الكلام على نظام واحد ، وهو الاختيار ، لأن أكثر القراء عليه ، ولأنه أليق بسياق الكلام<sup>(١)</sup> .

« ٢١ » قوله : ( واللذان يأتيانها ) قرأ ابن كثير بتشديد النون ، ومثله « هذان ، وهاتين ، ( ١/١٠٥ ) وفذانك ، والتذنين »<sup>(٢)</sup> ، ووافقه أبو عمرو على التشديد في « فذانك » خاصة ، وقرأ ذلك<sup>(٣)</sup> الباقر بالتخفيف .

« ٢٢ » وحجة من شدد النون أن في ذلك ثلاثة أقوال : الأول أنه شدد النون ، ليكون التشديد عوضاً من الحذف ، الذي دخل هذه الأسماء المبهمة في التثنية ، لأنه قد حذف ألف منها ، لالتقاء الساكنين ، وهما الألف التي كانت في آخر الواحد ، وألف التثنية ، فجعل التشديد في النون عوضاً من المحذوف . الثاني أن التشديد وجب لهذه النون ، للفرق بين النون ، التي هي عوض من تنوين ملفوظ به في الواحد ، نحو : زيد وعمرو [ وبين النون التي ]<sup>(٤)</sup> لا تنوين في الواحد

(١) المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٤ ، وزاد المسير ٢٣/٢

(٢) الأحرف على ترتيبها في سورة طه (٦٣٦) ، القصص (٢٧٦) ، (٣٢) ، فصلت

(٢٩٢) .

(٣) لفظ « ذلك » سقط من : ص .

(٤) تكملة لازمة من : ص .

ملفوظ به ، تكون النون عوضاً<sup>(١)</sup> منه ، والثالث أن النون شُدِّدَت للفرق بين النون ، التي تحذف للإضافة ، وبين النون التي لا تحذف للإضافة ، لأن المبهَم معرفة ، فهو لا يضاف ألَبَتة . وقد قيل إن التشديد في « فذائك » وجب على إدغام اللام في النون ، وذلك أن أصله ذلك ، ثم دخلت نون التشنية قبل اللام ، فصار « ذائك » فأدغمت اللام في النون ، على طريق<sup>(٢)</sup> إدغام الثاني في الأول ، فوقع التشديد لذلك . ويجوز أن تكون النون ، التي للتشنية ، وقعت بعد اللام ، ثم أدغمت اللام في النون ، على إدغام الأول في الثاني ، فوقع التشديد<sup>(٣)</sup> لذلك .

« ٢٣ » وحجة من خفَّف أنه أجرى المبهَم مجرى سائر الأسماء ، فخفَّف النون ، كما تخفف في كل الأسماء ، وهو الاختيار ، وعليه أتى كلام العرب ، وهو المستعمل ، وعليه أكثر القراء<sup>(٤)</sup> .

« ٢٤ » قوله : ( كرها ) قرأه حمزة والكسائي بالضم ، وفتح الباقون ، ومثله في التوبة والأحقاف<sup>(٥)</sup> غير أن ابن ذكوان وعاصما واقفاهما على الضم في الأحقاف خاصة ، وقرأ ذلك الباقون بالفتح ، وهما لغتان مشهورتان كالفقتر والفقتر والضعف والضعف والشهد والشهد . وقد قيل إن الكثرة ، بالضم ، المشقة ، والكثرة بالفتح الإجمار ، وقيل : الكثرة ، بالضم ، ما كرهته بقلبك ، وبالفتح الإجمار ، وقيل : الكثرة ، بالضم ، ما عملته وأنت كاره له من غير أن تجبر عليه ، والكثرة ، بالفتح ، ما أُجبرت عليه . وقال أبو عمرو : الكثرة بالضم ، كل شيء يكره فعله ، والكثرة ، بالفتح ، ما استكره عليه . وقال الأخفش : هما

(١) ب : « عوض » وتصويبه من : ص .

(٢) لفظ « طريق » سقط من : ص .

(٣) قوله : « فوقع التشديد ... التشديد » سقط من : ص .

(٤) زاد المسير ٢/٣٤ ، والنشر ٢/٢٤٠ ، وتفسير النسفي ١/٢١٤ ، وتفسير

مشكل إعراب القرآن ١/٤٧ .

(٥) أول الحرفين (٥٣ آ) وثانيهما (١٥ آ) وسيأتي ذكر هذا في سورة الأحقاف ،

الفقرة « ٧ » .

لغتان ، بمعنى المشقة<sup>(١)</sup> والإجبار<sup>(٢)</sup> .

« ٢٥ » قوله : ( مَيْئَةٌ ، ومَيْئَات )<sup>(٣)</sup> قرأ ابن كثير وأبو بكر « مَيْئَةٌ » بفتح الياء ، وكسرها الباقون . وقرأ ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي « مَيْئَات » بكسر الياء ، وفتح الباقون ، وذلك حيث وقع .

« ٢٦ » وحجة من فتح الياء أنه أجراه على ( ١٠٥ / ب ) ما لم يسم فاعله ، أي يبين ، أي يبينها من يقوم فيها وينكرها ، ويبين الآيات أنها آيات ، أي يبينها الله أنها آيات .

« ٢٧ » وحجة من قرأ بكسر الياء أنه أضاف الفعل إلى الفاحشة ، لأنها<sup>(٤)</sup> تبين عن نفسها أنها فاحشة يقبح فعلها ، وتبين الآيات عن نفسها أنها آيات لإعجازها . و « الفاحشة » الزنا<sup>(٥)</sup> في قول الحسن والشَّعْبِي ، أي : إن زنت المرأة بزني أُخرجت للحدِّ ، وصلح الخلع . قال عطاء الخُراساني<sup>(٦)</sup> : هو منسوخ ، كان الرجل إذا تزوج المرأة فأتت بفاحشة كان له أن يأخذ منها كل ما ساق إليها ، فنسخ ذلك بالحدود . وقال الضحَّاك<sup>(٧)</sup> وقتادة : الفاحشة النشوز : إذا نشزت

(١) ص : « في المشقة » .

(٢) ب : « وفي الإجبار » ويطرح الخافض وجهه كما في : ص . وانظر الحجة في القراءات السبع ٩٧ ، والتيسير ٩٥ ، وزاد المسير ٤٠ / ٢ ، وتفسير النسفي ٢١٥ / ١ ، وتفسير غريب القرآن ١٢٥ ، وكتاب سيبويه ٢٦٨ / ٢ ، وأدب الكاتب ٤٢٤ -

(٣) أول الحرفين في سورة الأحزاب أيضا والطلاق ( ٣٠ ، ١ ) والثاني في النور ( ٣٤ ، ١ ) وسيأتي نظير الأول في سورة الطلاق ، الفقرة « ١ » .

(٤) ب ، ص : « أنها » فوجهها بإضافة الجار .

(٥) تفسير غريب القرآن ١٢٤ .

(٦) هو ابن أبي مسلم كما ذكر خليفة بن خياط ، وابن عبد الله كما ذكر الذهبي ، له رواية عن بعض الصحابة والتابعين ، وصفه الذهبي بكثرة الإرسال ، ( ت ١٣٥ هـ ) ترجم في الطبقات ٨٠١ ، وميزان الاعتدال ٧٣ / ٣ .

(٧) الضحَّاك بن مزاحم ، تابعي ، مفسر ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن ، سمع سعيد بن جبير وروي عن أبي هريرة وابن عباس ، وعنه قرّة بن خالد وعبد الرحمن ابن عوسجة ، ( ت ١٠٥ هـ ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٤٥٨ / ١ / ٢ ، وطبقات ابن سعد ٣٠٠ / ٦ .

عنه ، كان له أن يأخذ منها الفدية ويدعها • وقيل : المعنى : « إلا أن يزني » فيحسن في البيوت • فهذا كان قبل النسخ بالحدود ، وقيل : الفاحشة البذاءة باللسان • وقيل : هي خروجهن من بيوتهم في العدة • وقد شرحنا هذه الآية في كتاب « الهداية » بغاية الشرح (١) •

« ٢٨ » قوله : ( محصنات ، والمحصنات ) قرأ الكسائي بكسر الصاد في جميع القرآن إلا قوله تعالى : ( والمحصنات من النساء ) (٢) فإنه فتح الصاد فيه ، وقرأ الباقون جميع ذلك بفتح الصاد •

« ٢٩ » وحجة من كسر الصاد أنه أضاف الفعل إليهن ، فجعلهن أحصن أنفسهن بالعفاف والحرية ، نحو قوله : ( والذين يرمون المحصنات ) « النور ٤ » أي العفاف الحرائر (٣) ، وقوله : ( التي أحصنت فرجها ) « الأنبياء ٩١ » يراد به العفاف ، أو بالتزويج نحو قوله : ( فإذا أحصن ) « النساء ٢٥ » أي : تزوجن • أو بالإسلام نحو قوله : ( أن يكتح المحصنات المؤمنات ) « النساء ٢٥ » فهن أحصن أنفسهن بعفاف أو بإسلام •

« ٣٠ » وحجة من فتح (٤) الصاد أنه أجرى الفعل على ما لم يسم فاعله ، فجعلهن أحصن غيرهن من زوج أو ولي • وإنما خص الكسائي ( والمحصنات من النساء ) بالفتح لأنه نزل في ذوات الأزواج ، حرّم الله وطأهن ، واستثنى ملك اليمين من السبايا ، فلمن سباهن وطأهن بعد الاستبراء • وإن كن ذوات أزواج في بلدن ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه (٥) •

(١) التبصرة ١/٦٣ ، والحجة في القراءات السبع ٩٧ ، وزاد السير ٤١/٢ ، وتفسير ابن كثير ٤٦٦/١ ، وتفسير النسفي ٢١٦/١ .  
 (٢) الحرف في السورة نفسها (٢٤٦) •  
 (٣) ب : « الأحرار » ، وتصويبه من : ص .  
 (٤) ص : « كسر » .

(٥) زاد السير ٤٩/٢ ، وتفسير ابن كثير ٤٧٣/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٤/أب ، وتفسير النسفي ٢١٧/١ ، وتفسير غريب القرآن ١٢٤

« ٣١ » قوله : ( وأُحِلَّ لَكُمْ ) قرأه حفص وحزمة والكسائي بضم الهمزة ، وكسر الحاء ، وقرأ الباقون بفتح الهمزة والحاء .

« ٣٢ » وحجة من فتح أنه بنى الفعل للفاعل ، وهو الله ، لا إله إلا هو ، وعطفه على ما قبله ، مما أضيف الفعل فيه إلى الله جلّ ذكره في قوله : ( كتاب الله عليكم ) « النساء ٢٤ » أي : كتب الله ذلك عليكم ، وأُحِلَّ لَكُمْ ما وراء ذلك . ف « ما » في موضع نصب .

« ٣٣ » وحجة من ضم الهمزة أنه بنى ( ١٠٦/أ ) الفعل ، لما لم يسم فاعله على ما جرى من الكلام في أول الآية في قوله : ( حرّمت عليكم ) « ٢٣ » على ما لم يسم فاعله ، فطابق بين أول الكلام وآخره ، فكأنه حرّم عليكم كذا وأُحِلَّ لَكُمْ كذا ، فهذا ألقى بتجانس الكلام وارتباط بعضه ببعض . والاختيار فتح الهمزة ، لقرب اسم الله جلّ ذكره منه ، وبعد « حرمت » منه ، ولأن (١) عليه أهل الحرمين وأكثر القراء (٢) .

« ٣٤ » قوله : ( فإذا أُحصِنَ ) قرأ أبو بكر وحزمة والكسائي بفتح الهمزة والصاد ، وقرأ الباقون بضم الهمزة وكسر الصاد .

« ٣٥ » وحجة من ضمّ أنه أضاف الفعل إلى الأزواج ، أو إلى الأولياء ، فجرى على ما لم يسم فاعله ، وقمن مقام الفاعل لحذفه ، وهنّ الإماء ، فإذا أحصنهن الأزواج بالتزويج ، أو فإذا أحصنهن الأولياء بالنكاح ، فزنيّن ، فعليهن نصف ما على الحرائر من المسلمات ، اللواتي لم يتزوجن من الحد ، إذا زنين . وذلك خمسون جلدة .

« ٣٦ » وحجة من فتح الهمزة أنه أسند الفعل إليهن ، على معنى : فإذا أسلمن . وقيل : فإذا عفنن ، وقيل : فإذا أحصن أنفسهن بالتزويج ، فالحد لازم لهن إذا زنين في (٣) الوجوه الثلاثة . ومن ضمّ الهمزة فإنما يجعل الحد لازما لهن إذا زنين

(١) ب : « لأن » وبالواو عطفًا وجهه كما في : ص .

(٢) معاني القرآن ١/٢٦٠ ، وتفسير الطبري ٨/١٧٠ ، والحجة في القراءات

السبع ٩٨ ، وزاد المسير ٢/٥٢ ، وتفسير النسفي ١/٢١٩

(٣) ب : « من » ورجحت ما في : ص .

بعد التزويج لاغير . وقد أجمع على وجوب الحد على المملوكة إذا زنت ، وإن لم تكن ذات زوج ، ولولا إجماع أهل الحرمين ، مع غيرهم ، على الضم لكان الاختيار فتح الهمزة ، لصحة معناه في الحكم (١) .

« ٣٧ » قوله : ( إلا أن تكون تجارة ) قرأ الكوفيون بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع .

« ٣٨ » وحجة من نصب أنه أضمر في « كان » اسمها ، ونصب « تجارة » على خبر كان ، على تقدير : إلا أن تكون الأموال تجارة ، فأضمر الأموال ، لتقدم ذكرها . وكان ذلك أولى لينتظم بعض الكلام ببعض ، وفيه على هذا حذف مضاف تقديره : إلا أن تكون الأموال أموال تجارة ، ليكون الخبر هو الاسم . وقيل التقدير : إلا أن تكون التجارة تجارة . فهذا تقدير حذف فيه ، لأن الأول هو الثاني .

« ٣٩ » وحجة من رفع أنه جعل « كان » تامة ، بمعنى : وقع وحدث ، فرفع بها ، واستغنى عن الخبر ، على معنى : إلا أن تحدث تجارة ، أو تقع تجارة . والعرب تقول : كان أمر ، أي حدث أمر . ولولا إجماع الحرمين على الرفع وغيرهم لكان الاختيار النصب ، لمطابقة آخر الكلام مع أوله (٢) .

« ٤٠ » قوله : ( مُدْخِلًا ) قرأه نافع بفتح الميم ، وضمها الباقون ، ومثله في الحج (٣) . وكلهم ضم ( مُدْخِلٌ صِدْقٌ ) في بني إسرائيل « ٨٠ » لتقدم قوله : ( وأَدْخِلْنِي ) .

« ٤١ » وحجة من فتح الميم أنه جملة مصدر للفعل ثلاثي مضر ، دل عليه الرباعي الظاهر ( ١٠٦/ب ) ، وهو قوله : ( مُدْخِلِكُمْ ) أي : ندخلكم فتدخلون مدخلا ، أي : دخولا فدخلوا ومدخل مصدران للثلاثي ، بمعنى واحد ، ويجوز أن

(١) زاد السير ٥٨/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٤/ب ، وتفسير ابن كثير ٤٧٦/١ ، وتفسير النسفي ٢٢٠/١ .  
(٢) زاد السير ٦٠/٢ ، وتفسير ابن كثير ٤٧٩/١ ، وتفسير النسفي ٢٢١/١ ، ومغني اللبيب ٥٥٩ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤٨ .  
(٣) الحرف فيها ( ٥٩ أ ) ، وسياتي في سورته الفقرة « ١٦ » .

يكون « مدخلا » ، بالفتح ، مكانا ، أي : يدخلكم مكانا ، فيتعدى إليه « تدخلكم » ، على المفعول به ، وحسن ذلك ، لأنه قد وصف بالكريم ، كما قال :  
( ومقام كريم ) « الشعراء ٥٨ » .

« ٤٢ » وحجة من ضم أنه أجراه مصدرا على ما قبله ، وهو « يدخلكم » ، ولم يحتج<sup>(١)</sup> إلى إضمار ثلاثي ، فنصبه على المصدر . فالميم في حركتها كحرف المضارعة في حركته ، إن كان مفتوحا فتحت الميم ، وإن كان مضموما ضمت<sup>(٢)</sup> الميم ، وفي الكلام مفعول محذوف ، لأن الفعل لما نقل إلى الرباعي تعدى إلى مفعول ، تقول : دخلت في دار زيد وأدخلت عمرا في دار زيد . فأصل « دخلت » أن لا يتعدى ، لأن تقيضه لا يتعدى ، وهو « خرجت » . وحكى النحويون : دخلت الدار ، فعدوه بغير حرف وهو شاذ ، والتقدير : ويدخلكم الجنة مدخلا كريما ، أي إدخالا ، فمدخل وإدخال مصدران لـ « أدخل » ، كما كان « دخول ومدخل » مصدرين لـ « دخل » . ومعنى : « كريم » حسن ، كما قال : ( من كل زوج كريم ) « الشعراء ٧ » أي : من كل جنس حسن . ويجوز أن يكون « مدخل » ، بالضم ، مكانا ، ويتعدى إليه « يدخلكم » ، تعدى به إلى المفعول ، فلا تضر مفعولا آخر ، وحسن ذلك لنته بالكريم ، وكذلك قوله : ( مدخل صدق ومخرج صدق ) في « سبحان ٨٠ » هما مصدران ، جريا على « أدخلني وأخرجني » والمفعول محذوف . ويجوز أن يكونا مكانين فينصبا<sup>(٣)</sup> على المفعول به ، ولا نضر مفعولا ، وحسن ذلك لإضافتهما إلى « صدق » ، كما كان ذلك في قوله : ( في مقعد صدق )<sup>(٤)</sup> « القمر ٥٥ » .  
« ٤٣ » قوله : ( واستلوا ) قرأه ابن كثير والكسائي بغير همز في الفعل

(١) ص : « ولا يحتاج » .

(٢) ب : « ضمت » والوجه ما في : ص .

(٣) ب : « فنصبا » ، ص : « فينصبان » ورجحت ما أثبتته .

(٤) زاد المسير ٦٧/٢ ، وتفسير النسفي ٢٢٢/١

المُواجه به خاصة ، مع الواو والفاء على تخفيف الهمز ، أَلْقِيَا<sup>(١)</sup> حركة الهمزة على السين الساكنة قبلها ، فَحَرَّكَ السَّيْنَ ، وحَدَفَا الهمزة ، على أصل تخفيف الهمز ، وخصَّصًا هذا بالتخفيف لكثرة استعماله ، وتصرفه في الكلام ، وثقل الهمزة ، وذلك في الأمر المُواجه به إذا كان قبله واو أو فاء ، وحسن ذلك لإجماعهم على طرح الهمزة ( ١٠٧/أ ) في قوله : ( سَلَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ) « البقرة ٢١١ » ، وفي قوله : ( سَلَّوْهُمُ آيَاتِهِمْ ) « القلم ٤٠ » وإنما خصَّص المُواجه به بطرح الهمزة دون غيره ، كما فعلت العرب بطرح لام الأمر في المواجهة ، وإثباتها في غير المواجهة ، فيقولون : « قم ، خذ » . فإن كان غير مُواجه به لم تطرح اللام ، نحو : ليقم زيد ، ليخرج عمرو ، فكذلك هذا ، وإنما فعل ذلك مع الواو والفاء ، لأنها يوصل بهما إلى اللفظ بالسين ، لأن أصلها السكون ، وحركة الهمزة عليها عارضة ، لا يُعتدُّ بها ، فقامت الواو والفاء مقام ألف الوصل ، التي للابتداء يؤتى بها . وقرأ الباقون بالهمزة على الأصل ، وهما لغتان ، والهمز أحب إليّ ، لأنه الأصل ، ولأن عليه أكثر القراء ، وإجماعهم على الهمز في غير المُواجه به ، نحو : « وليسألوا »<sup>(٢)</sup> .

« ٤٤ » قوله : ( عَقَدَتِ ) قرأ الكوفيون « عقدت » بغير ألف ، وقرأ الباقون بالألف .

« ٤٥ » وحجة من قرأ بالألف أنه أجراه على ظاهر اللفظ من فاعلين ، لأن كل واحد من المتحالفين كقرَّ يمينا عند المخالفة على الأجر ، فهو من باب المفاعلة ، والتقدير : والذين عاقدت أيمانكم أيمانهم ، ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه . وهذا مما جرى الكلام فيه على غير من هو له ، فجعل الأيمان هي العاقدة ، والمعنى : أن العاقد هو الحالف ، [ وإذا كان العاقد هو الحالف ]<sup>(٣)</sup> وجب أن يجيء على المفاعلة ، لأن كل واحد من الفريقين عقدَ حلفًا للآخر .

(١) ب : « القا » وتوجيهه من : ص .

(٢) التبصرة ٦٣/أب ، وزاد السير ٧٠/٢ ، وتفسير النسفي ٢٢٣/١

(٣) تكملة لازمة من : ص .



« ٤٦ » وحجة من قرأ بغير ألف أنه أضاف [ الفعل ] <sup>(١)</sup> إلى الأيمان ، والمراد إضافة الفعل إلى المخاطبين المتحالفين في المعنى ، دون من خالفهم ، وفيه حذف مفعول ، والتقدير : والذين عقدت أيمانكم حلفهم ، ثم حذف ، فهو محمول على لفظ الأيمان ، فأسند الفعل إليها ، دون أصحاب الأيمان ، فلما أسند الفعل إلى الأيمان ، في ظاهر اللفظ ، لم يحتج إلى المفاعلة ، لأن يمين القوم الآخرين لا فعل لها ، فهذا في هذه القراءة محمول على اللفظ ، لفظ الأيمان ، دون أصحاب الأيمان . وهو في القراءة الأولى محمول على أصحاب الأيمان ، وهم فريقان كل واحد حالف مكحول له ، فحصل على المفاعلة ، وهو باب المعاقدة بالأيمان ، والقراءة بالألف أقوى في نفسي ، لأن المقصود بالآية أصحاب الأيمان لأن الفعل ينسب إليها حقيقة ، فبابه المفاعلة ، مع أن الأكثر من القراء عليه <sup>(٢)</sup> .

« ٤٧ » قوله : ( بالبخل ) قرأ حمزة والكسائي بفتحين . وقرأ الباقون [ بضم ] <sup>(١)</sup> الباء وإسكان الخاء ، ومثله في الحديد <sup>(٢)</sup> ، وهما لغتان ( ١٠٧/ب ) مشهورتان ، وفيه لغة ثالثة وهي فتح الباء وإسكان الخاء ، وكلها مصادر منسوجة . فمن قال : « البُخْل » جعله كـ « الفقْر » ، ومن قال « البُخْل » جعله كـ « الفقْر » ، ومن قال « البُخْل » جعله كـ « الكَرَم » ، حكى سيويه : بَخْل بَخْلًا <sup>(٥)</sup> .

« ٤٨ » قوله : ( وإن تك حسنة ) قرأ الحرميان بالرفع ، جعلوا « كان » تامة غير محتاجة إلى خبر ، بمعنى : حدث ووقع . وقرأ الباقون بالنصب جعلوا : « كان » ناقصة ، تحتاج إلى خبر ، فأضروا فيها اسمها ، ونصبوا « حسنة » .

(١) بكلمة لازمة من : ص .

(٢) التبصرة ٦٣/ب ، والتيسير ٩٦ ، وزاد السير ٧١/٢

(٣) الحرف فيها (٢٤٦) .

(٤) كتاب سيويه ٢٦٨/٢ ، وأدب الكاتب ٤٣٠ ، والحجة في القراءات :

السبع ٩٩ ، وزاد السير ٨٢/٢

على خبر « كان » وحسن الإضمار ، لتقدم ذكر « مثقال ذرة » ، فالتقدير : وإن تكن الحسنه مثل ذرة • وإنما جعلت الحسنه هي الاسم ، وقد كانت خبرا ، لأنها هي مثقال الذرة ، فقدّمت الحسنه ، وجعلتها الاسم ، لإجماعهم على التاء في « تك » وحسن ذلك لأنها هي مثقال الذرة ولو أضمرت المثقال لقبح الإتيان بالتاء في « تك » فأضمرت ما يليق بالتاء ، وهو الحسنه ، وجعلت « مثقال ذرة » الخبر ، لأنه هو الحسنه ، فكل واحد محمول على الآخر ، وهو هو ، ودلّ على هذا التقدير ثبوت التاء في « تك » ، وإجماعهم على قوله : ( من جاء بالحسنه فله عشر أمثالها ) « الأنعام ١٦٠ » فالتضعيف في هذا بعشرة أمثال كالتضعيف في قوله : ( يُضاعفها ) (١) •

« ٤٩ » قوله ( تسوّى بهم الأرض ) قرأه نافع وابن عامر بفتح التاء ، مشدّد السين ، وقرأه حمزة والكسائي كذلك ، إلا أنهما خفّفا السين وأملا • وقرأ الباقون بضم التاء ، وتخفيف السين •

« ٥٠ » وحجة من قرأ بضم التاء أنه جعله فعلا لم يسمّ فاعله ، من التسوية ، مثل قوله : ( على أن تسوّى بنائه ) « القيامة ٤ » وأقام « الأرض » مقام الفاعل ، على معنى : لو يجعلون والأرض سواء ، أي ترابا ، كما فعل بالبهائم ، ودليله قوله : ( ويقول الكافر يا ليتني كنت ترابا ) « النبأ ٤٠ » •

« ٥١ » وحجة من فتح التاء ، وشدّد السين أنه بنى الفعل على « يتفعل » فأسنده إلى « الأرض » ، فارتفعت بفعالها ، وأصله « تسوى » ثم أدغم التاء ، وهي الثانية ، في السين ، فهو في العلة والحجة مثل « تساءلون به » ومثل « تظاهرون » ، وقد مضى تفسيره (٢) • وفي الكلام اتساع ، وذلك أنه جعل « الأرض تتسوى بهم » ، وليس لها فعل ، والمراد به المخبر عنهم ، وهم الذين كفروا ، يودون : لو يصيرون يتسوون بالأرض ، وهو مثل : ألقم فاه الحجر ،

(١) زاد المسير ٨٤/٢ ، والنشر ٢٤١/٢ ، وتفسير السفي ٢٢٦/١ ، وجاء  
 بأخر الفقرة المتقدمة في «ب» مايلي : أول التاسع .  
 (٢) راجع الفقرة «١» من هذه السورة .

وأدخل زيد القبر ، ونحوه ، لما علم المعنى اتسع فيه ، فأقيم الذي ليس له المعنى مقام الفاعل إذ لا يُشكَل (١) .

« ٥٢ » وحجة من فتح التاء ، وخففت السين أنه حذف إحدى التائين استخفافا ( ١٠٨ / أ ) ، كما فعل في « تساءلون وتظاهرون » ، وقد تقدم الكلام على علة ذلك . وحسن حذف التاء ، وترك الإدغام ، لئلا يتوالى مشدّدان : [ وهما (٢) ] السين والواو ، وفي ذلك ثقل . والقراءة بالتشديد ، وفتح التاء أولى (٣) ، لأنه الأصل ، وعليه أهل المدينة ، فأما الإمالة فيه والفتح فقد تقدّمت علة ذلك (٤) . « ٥٣ » قوله : ( أو لامستم ) قرأه حمزة والكسائي ( أو لمستم ) بغير ألف ، ومثله في المائدة (٥) ، أضافا الفعل والخطاب للرجال دون النساء ، على معنى : مس بعض الجسد بمس الجسد ، ومس اليد الجسد ، فجرى الفعل من واحد ، ودليله قوله : ( ولم يمسنني بشر ) « آل عمران ٧٠ » ولم يقل : يماسني . وقوله : ( لم يطمئن ) « الرحمن ٥٦ » ولم يقل : يطمئن ، وأيضا فإن اللمس يكون بغير الجِماع ، كالغمز والإفضاء باليد إلى الجسد ، وهو قول ابن مسعود وابن عمر وعبيدة (٦) وعطاء والشعبي وابن جبّير . وغيرهم يقولون : إن اللمس في هذا الإفضاء باليد إلى الجسد ، وهو قول ابن مسعود وابن عمر (٧) ، ويعض جسده إلى بعض جسدها ، فحمل على غير الجِماع . فهو من واحد كما قال : ( وأتانا لسننا السماء ) « الجن ٨ » فهو لمس بغير يد ، واللمس على وجهين :

(١) ب : « يشتكَل » ورجحت ما في : ص .

(٢) تكملة موضحة من : ص .

(٣) ب : « بفتح التاء وتشديد السين » .

(٤) راجع « أقسام علل الإمالة » الفقرة « ١٥ » ، وانظر زاد ٨٦ / ١ ، والمختار

في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٤ / ب - ١ / ٢٥ .

(٥) الحرف فيها (٦٦) .

(٦) هو عبيدة بن عمرو ، الكوفي ، تابعي كبير ، مخضرم ، أخذ القراءة عرضا عن ابن مسعود وروى عنه وعن علي ، وأخذ القراءة عنه عرضا إبراهيم النخعي وأبو إسحاق وروى عنه ابن سيرين ، ( ت ٧٢ هـ ) ، ترجم في تذكرة الحفاظ . ٥ ، وطبقات القراء ١ / ٩٨

(٧) قوله : « وهو قول . . وابن عمر » سقط من : ص .

لمس باليد ولمس بغير يد ، نحو ما ذكرنا في السماء ، وقرأ الباقون ( لامستم )  
بألف ، جعلوا الفعل من اثنين ، وجعلوه من الجِماع ، فجرى على المفاعلة ، لأن  
الجِماع لا يكون إلا من اثنين ، ويجوز أن يكون اللمس من واحد كـ « عاقبت  
اللص » ، وتتفق القراءتان<sup>(١)</sup> .

« ٥٤ » قوله : ( إلا قليلٌ منهم ) قرأه ابن عامر بالنصب على الاستثناء ،  
وعلى الإتيان لمصاحف أهل الشام ، فإنها في مصاحفهم بالألف ، فأجرى النفي مجرى  
الإيجاب في الاستثناء ، لأن الكلام فيهما يتم دون المُستثنى ، تقول : ما جاءني  
أحد ، فبتمّ الكلام ، وتقول : ما جاءني القوم ، فبتمّ الكلام ، ثم تستثني ، إذا  
شئت فيهما ، بعد تمام الكلام ، فجرى النصب في النفي<sup>(٢)</sup> مجرى الإيجاب ، لاتفاقهما  
في تمام الكلام قبل المستثنى . وقرأ الباقون بالرفع على البدل من الضمير المرفوع  
في « فعلوه » ، وهو وجه الكلام ، وعليه الأصول ، لأن الثاني يعني عن الأول  
تقول : ما جاءني أحد إلا زيد ، وتقول : ما جاءني إلا زيد ، فدل على الأول ،  
ويعني عنه من غير نقص في معناه ، فاختر فيه الرفع مع ذكر « أحد » ، إذ  
لا يجوز فيه غير الرفع ، مع حذف « أحد » ، وهو الاختيار لأن أكثر المصاحف  
لا ألف فيها في « قليل » ، ولأن عليه بُني الإعراب ، وهو الأصل  
في الإعراب ، وعليه جماعة القراء<sup>(٣)</sup> .

« ٥٥ » قوله : ( كأن لم تكن ) قرأه ابن كثير وحفص بالتاء ، لتأنيث المودة ،  
فحمل ( ١٠٨/ب ) على ظاهر اللفظ فأثَّث الفعل لتأنيث لفظ المودة . وقرأ  
الباقون بالياء ، إذ المودة والوُد بمعنى ، فحمل على المعنى ، ولأن تأنيث المودة غير  
حقيقي ، ولأنه قد فرق بين المؤنث وفعله بقوله : ( بينكم وبينهم ) ، والتفريق يقوم  
مقام التأنيث . وقد مضى الكلام على هذا في قوله : ( ولا يقبل منها شفاعة )  
« البقرة ٤٨ » والاختيار الياء ، لأن الجماعة عليه ، ولما قدّمنا من العلة في

(١) زاد السير ٩٢/٢ ، وتفسير ابن كثير ٥٠٢/١ ، وتفسير النسفي ٢٢٧/١ ،  
والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٥ .

(٢) ص : « النفي في النصب » .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٠٠ ، وزاد السير ١٢٥/٢ ، والمقنع ١٠٣ ،  
وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٤٩ .

اختيار الياء، في « يقبل منها شفاعة » في البقرة<sup>(١)</sup> .

« ٥٦ » قوله : ( ولا تظلمون قتيلا ) قرأه ابن كثير وحمزة والكسائي بالياء ، ردّوه على لفظ الغيبة في قوله : ( ألم تر إلى الذين قيل لهم ) . وقرأه الباقون على الخطاب للنبي ومنّ معه ، وقوّى ذلك أن قبله خطابا للنبي ، في قوله : ( قل متاع الدنيا قليل ) ، ومخاطبة النبي خطاب لأُمَّته ، كما قال : ( يا أيها النبي إذا طلقتم النساء ) « الطلاق ١ » وهو الاختيار ، لأن الأكثر من القراء عليه، ولإجماع نافع وابن عامر وعاصم وأبي عمرو عليه<sup>(٢)</sup> .

« ٥٧ » قوله : ( بيّت طائفة ) قرأه أبو عمرو وحمزة بالإدغام ، وأظهر الباقون وفتحوا التاء .

« ٥٨ » وحجة من أدغم أن التاء لما كانت من مخرج الطاء حُسن فيها الإدغام ، إذ كانا من مخرج واحد فأشبهها المثلين ، وقوّى ذلك أنك تنقل التاء بالإدغام إلى حرف قوي ، أقوى من التاء بكثير ، ففي الإدغام زيادة قوة في الدغم ، وذلك ممّا يحسّن جواز الإدغام ويقويه .

« ٥٩ » وحجة من أظهر أن التاء لما كانت متحركة منفصلة ، لأنها لام الفعل ، مفتوحة في الفعل الماضي ، وليست بتاء تأنيث قويت بالحركة ، فبعثد الإدغام فيها ، لأنك تحتاج ، إذا أدغمت ، أن تسكن التاء ، ثم تدغمها ، فتغيرها مرة بعد مرة ، وذلك تغيير بعد تغيير ، بخلاف ( وقالت طائفة ) « آل عمران ٧٣ » التي الإدغام فيها عليه العمل ، والإظهار بعيد لسكونها ، ولذلك فتح التاء من أظهر ، لأنه فعل ماضٍ آخر مبني على الفتح ، والإظهار أحب إليّ ، لأنه الأصل ، وعليه الجماعة<sup>(٣)</sup> .

« ٦٠ » قوله : ( ومنّ أصدق ) قرأه حمزة والكسائي ، في الصاد إذا

(١) راجع الفقرة « ٢٣ ، ٢٤ » من سورة البقرة .

(٢) ص : « ولإجماع أهل الحرمين وعاصم وغيره » ، وانظر زاد المسير

١٣٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٥/ب .

(٣) زاد المسير ١٤٢/٢ ، وراجع الفقرة « ٤ » فصل « إدغام التاء

في الذال .. » .

اسكنت ، وأتت بعدها الدال ، وذلك في اثني عشر موضعا في كتاب الله<sup>(١)</sup> ، بين الصاد والزاي ، لأن الصاد حرف مهموس ، وبعدها الدال حرف مجهور ، فقُرِّبت الصاد من الدال بأن خُلط لفظها بالزاي ، لأنه حرف مجهور ، مثل الدال ، فصار اللسان يعمل في حرفين مجهورين ، وحسن ذلك ، لأن الصاد والزاي من مخرج واحد ، ومن خروف الصغير . وقرأ الباقون بصاد خالصة ( ١/١٠٩ ) على الأصل ، واتباعاً للخط ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، ولأنه الأصل<sup>(٢)</sup> .

« ٦١ » قوله : ( فَتَيِّبْنُوا ) قرأه حمزة والكسائي بالناء ، من التثبت في موضعين ، في هذه السورة وفي موضع في الحجرات<sup>(٣)</sup> . وقرأ الباقون بالياء ، من التبيين .

« ٦٢ » وحجة من قرأ بالناء ، أنه لما كان معنى الآية الحض للمؤمنين على التأيي ، وترك الإقدام على القتل ، دون تثبت وتبين ، أتى بالتثبت ، لأنه خلاف الإقدام ، والتثبت أفسح للمأمور من التبين لأن كل من أراد أن يتثبَّت قَدِرَ على ذلك ، وليس كل من أراد أن يتبين قَدِرَ على ذلك<sup>(٤)</sup> ، لأنه قد يَتَّبِينُ ، ولا يتبين<sup>(٥)</sup> له ما أراد بيانه .

« ٦٣ » وحجة من قرأ بالياء ، من البيان ، أنه لما كان معنى الآية : افحصوا عن أمر من لقيتموه ، واكشفوا عن حاله قبل أن تبطشوا بقتله ، حتى تتبين لكم حقيقة ما هو عليه من الدين حمل على التبين ، لأنه به يظهر الأمر ، وأيضا فإن التبين يعمُّ التثبَّت ، لأن كل من تبين أمرا فليس يتبينه ، إلا بعد تثبت ، ظهر له ذلك الأمر أو لم يظهر له ، لا بد من التثبت مع التبين ، ففي التبين معنى التثبت ، وليس كل من تثبت في أمر تبيَّنَه . قد يَثْبُتَ ولا يَتَّبِينُ له الأمر ، فالتبين أعم [ من التثبت ]<sup>(٦)</sup>

(١) وهذه الأحرف على توالي ترتيب السور في النساء ( ١٢٢ آ ) ، الانعام ( ٤٦ آ ، ٥٧ ) ، الأنفال ( ٥٧ آ ) ، يونس ( ٣٧ آ ) ، يوسف ( ١١١ آ ) ، الحجر ( ٩٤ آ ) ، القصص ( ٢٣٢ ) ، الطارق ( ١٢ آ ) ، الزلزلة ( ٦٢ ) .

(٢) التبصرة ١/٦٤ ، والتيسير ٩٧ ، والنشر ٢/٢٤٢

(٣) هو ( ٦٢ ) ، وسيأتي في أول سورته .

(٤) ص : « عليه » .

(٥) ص : « يتثبت » .

(٦) تكملة لازمة من : ص .

في المعنى لاشتماله على التثب ، وقد جاء عن النبي عليه السلام أنه قال : « التين والمجلة من الشيطان ، فتيبنوا »<sup>(١)</sup> . والاختيار القراءة بالياء ، لعموم لفظها ولأن أكثر القراءة عليها<sup>(٢)</sup> ، ولأن<sup>(٣)</sup> بها قرأ أبو عبد الرحمن والحسن وأبو جعفر وشيبة والأعرج وقتادة وابن جبير ، وهو اختيار أبي حاتم وأبي عبيد . وقرأ ابن مسعود وابن وثاب وطلحة والأعمش وعيسى بالثاء ، وهو اختيار الطبري<sup>(٤)</sup> .

« ٦٤ » قوله : ( السلام لست مؤمنا ) قرأه حمزة ونافع وابن عامر بغير ألف ، على معنى الاستسلام والانقياد ، ومنه قوله : ( وألقوا إلى الله يومئذ السلم ) « النحل ٨٧ » فالمعنى : لا تقولوا لمن استسلم إليكم وانقاد لست مسلما فتقتلوه حتى تتيبنوا أمره . وقرأ الباقر « السلام » بألف ، على معنى السلام ، الذي هو تحية الاسلام ، وعلى معنى : لا تقولوا لمن حياكم تحية الإسلام لست مؤمنا ، فقتلوه ، لتأخذوا سلبه ، ويجوز أن يكون المعنى : لا تقولوا لمن كفَّ يده عنكم واعتزلكم لست مؤمنا . حكى الأخفش أنه يقال : أنا سلام ، أي معتزل عنكم ، لانخالطكم ، ومنه ( ١٠٩/ب ) قوله : ( وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ) « الفرقان ٦٣ » لم يخبر عنهم أنهم حيوهم بالسلام إنما معناه : قالوا براءة منكم لانخالطكم . وبالألف قرأ ابن عباس وابن جبير وابن هرمز وقتادة والجحدري وابن سيرين . والألف أحب إليّ ، لأن أكثر القراءة عليه ، ولأنه أبين في المعنى . وقد روي في ما قال لهم الرجل الذي قتلوه ، ونزلت هذه الآية بسببه ، أنه قال لهم : إني مسلم ، ورؤي أنه شهد أن لا إله إلا الله فلم يصدقوه ، وقتلوه ورؤي أنه قال لهم : السلام عليكم ، فاتهموه وقتلوه ، وهذا

(١) الترمذي «كتاب البر والصلة» وفيه : «الاناة» وليس فيه «فتيبنوا» ، قال ابو عيسى : هذا حديث غريب . وانظر أيضا النهاية في غريب الحديث ١/١٧٥ .  
(٢) ص : «عليه» .

(٣) ب : «ولانه» ورجحت ما في : ص .

(٤) هو محمد بن جرير أبو جعفر ، صاحب التفسير والتاريخ ، اخذ القراءة عن سليمان بن عبد الرحمن والعباس بن الوليد وروى الحروف عن هذا وعن يونس ابن عبد الأعلى والتقليبي وأبي كريب ، وعنه الداجوني وعبد الواحد بن عمر والفرغاني ، (ت ٣١٠ هـ) ترجم في تذكرة الحفاظ ٧١٠ ، وطبقات القراء ١٠٦/٢ .

كله يدل على السلام<sup>(١)</sup> .

« ٩٥ » قوله : ( غير أولي الضرر ) قرأ الكسائي ونافع وابن عامر بالنصب ، على الاستثناء من القاعدين ، لأنه ثبت أنه نزل بعد نزول ( لا يستوي القاعدون ) . فلو كان صفة لم يكن النزول فيهما إلا في وقت واحد ، فلما نزل ( غير أولي الضرر ) في وقت بعد وقت نزل « لا يستوي القاعدون » علم أنه استثناء ، إذ لو كان صفة لنزل مع القاعدين في وقت ، وقد ثبت أنها نزلت في وقتين . وروى زيد<sup>(٢)</sup> بن ثابت أن ابن أمّ مكتوم الأعمى لما نزل « لا يستوي القاعدون » . فلو كان صفة لم يكن النزول فيهما إلا في وقت واحد ، فلما نزل ( غير أولي الضرر ) في وقت بعد وقت نزل « لا يستوي القاعدون » ، علم أنه أن النبي عليه السلام قرأه بالنصب ، وبه قرأ زيد بن ثابت وأبو جعفر وشيبة وأبو الزناد<sup>(٣)</sup> وشبل وابن الهادي<sup>(٤)</sup> وهو أحب إليّ ، وهو اختيار أبي عبيد والطبري وأبي طاهر . وقرأ الباقون بالرفع على أن « غير » صفة لـ « القاعدين » ، كما قال : ( غير المفضوب عليهم ) « الفاتحة ٧ » فأنت [ غير ]<sup>(٥)</sup> صفة لـ « الذين » ، إذ لا يُقصد بهم قصد أشخاص بأعيانهم ، فاللفظ لفظ المعرفة ، والمعنى معنى

(١) ص : «الإسلام» ، انظر الحجة في القراءات السبع ١٠١ ، وزاد المسير ١٧٠/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٦ ، وتفسير ابن كثير ٥٢٩/١ ، وتفسير النسفي ٢٤٤/١ ، وتفسير غريب القرآن ١٢٤

(٢) ص : «عن زيد» .

(٣) هو عبد الله بن ذكوان ، محدث كبير ، وفقه أهل المدينة ، (ت ١٣١ هـ) ، ترجم في الجرح والتعديل ٤٩/٢/٢ ، وميزان الاعتدال ٥٢٦/٤ ، وتذكرة الحفاظ ١٢٤

(٤) هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي أبو عبد الله المدني ، روى عن ثعلبة ابن أبي مالك ، وله رؤية ، وعن مير مولى أبي النجم ومعاذ بن رفاعة وعبد الله بن خباب وعبد الله بن دينار وسواهم ، وعنه شيخه يحيى بن سعيد الأنصاري وإبراهيم ابن سعد ومالك والليث بن سعد ، وثقه ابن معين والنسائي وابن حبان ، (ت ١٣٩ هـ) ، ترجم في تهذيب التهذيب ٣٣٩/١١

(٥) تكملة موضحة من : ص .



النكرة ، وكذلك « القاعدون » ، فذلك وُصفوا بـ « غير » ، وهي لا تكون إلا [ صفة ]<sup>(١)</sup> النكرة<sup>(٢)</sup> .

« ٦٦ » قوله ( يئوت ) الثاني ، قرأه أبو عمرو وحمزة بالياء ، وقرأ الباقون بالنون .

« ٦٧ » وحجة من قرأ بالياء أنه ردّه على لفظ الغيبة الذي قبله ، وهو قوله : ( ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاتِ الله فسوف نؤتيه ) « ١١٤ » أي : يؤتيه الله أجراً عظيماً .

« ٦٨ » وحجة من قرأ بالنون أنه أجراه على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه بمنزلة قوله : ( سنلقي في قلوب الذين كفروا الرّشع ) « آل عمران ١٥١ » بعد قوله : ( بل الله مولاكم ) ، وهو إجماع<sup>(٣)</sup> .

« ٦٩ » قوله : ( يدخلون ) قرأه أبو بكر وأبو عمرو وابن كثير بضم الياء وفتح الخاء ، ومثله في مريم ( ١١٠/١ ) والأول من غافر<sup>(٤)</sup> ، أضافوا الفعل إلى غيرهم ، لأنهم لا يدخلون الجنة حتى يدخلهم الله جلّ ذكره إياها ، فهم مفعولون في المعنى ، فبنوا الفعل للمفعول على ما لم يسم فاعله ، وقد أجمعوا على قوله : ( وأدخل الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) « إبراهيم ٢٣ » ( ويدخلهم جنات ) « المجادلة ٢٢ » وهو كثير . وقرأ الباقون بفتح الياء وضمّ الخاء ، أضافوا الفعل إلى الداخلين ، لأنهم هم الداخلون بأمر الله لهم ، دليله قوله : ( ادخلوا الجنة ) « الأعراف ٤٩ » وقوله : ( ادخلوها بسلام ) « الحجر ٤٦ » وهو أيضاً

(١) تكلمة موضحة من : ص .

(٢) معاني القرآن ٢٨٢/١ ، وتفسير الطبري ٨٥/٩ ، وتفسير القرطبي ٢٤٢/٥ ، وتفسير ابن كثير ٥٤٠/١ ، وزاد المسير ١٧٤/٢ ، وتفسير النسفي ٢٤٥/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٥١ .

(٣) النشر ٢٤٢/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٦/ب .

(٤) الحرفان على التوالي ( ٦ . ٢ ، ٤٠ ) ، وسيأتي ذكرها في السرد

المذكورة ، الفقرة « ١٩ ، ٣ ، ٩ » .

كثير ، فالقراءتان متداخلتان ، لأنهم إذا أمروا بالدخول دخلوا ، ولأنهم لا يدخلونها حتى يدخلهم الله إياها ، فهم داخلون متدخلون • وعلى هذه العلة تجري قراءة أبي عمرو بضم الياء في سورة الملائكة<sup>(١)</sup> تفرّد بذلك ، وعلى ذلك تجري قراءة ابن كثير وأبي بكر في الثاني من غافر ( سيّدخلون ) « ٦٠ » بضم الياء ، والباقون بفتح الياء فيها<sup>(٢)</sup> •

« ٧٠ » قوله : ( أن يُصلِحاً ) قرأ الكوفيون بضم الياء ، وكسر اللام ، من غير ألف مخفّفاً ، وقرأه الباقون بفتح [ الياء و ]<sup>(٣)</sup> اللام والتشديد ، وبألف بعد الصاد •

« ٧١ » وحجة من قرأ بضم الياء أنهم جعلوه مستقبل « أصلح » لأن الإصلاح من المصلح بين المتنازعين مستعمل ، قال الله : ( فأصلحوا بين أخويكم ) « الحجرات ١٠ » ، وقال : ( وأصلحوا ذات بينكم ) « الأنفال ١ » ، وقال : ( أو إصلاح بين الناس ) « النساء ١١٤ » وقال : ( فأصلح بينهم ) « البقرة ١٨٢ » ، وإتيان « صلح » بعده ليس على المصدر ، إنما هو اسم كالعطاء ، فهو نصب بـ « يصلح » نصب المفعول ، كما تقول : أصلحت ثوباً • ويجوز أن تنصب على مصدر فعل ثلاثي مضر ، على تقدير : أن « يصلحاً » فيصلح ما بينهما صلحاً • وفي حرف ابن مسعود : ( فلا جئناح عليهما إن أصلحاً بينهما صلحاً ) ، فهذا يدل على الإصلاح دون التصالح •

« ٧٢ » وحجة من قرأ بألف وفتح الياء أنه لما رأى الفعل من اثنين من زوجة وزوج ، وهما المذكوران في أول الكلام ، أتى الفعل من باب المفاعلة ، التي تثبت للاثنين ، فجاء على : تصالح الرجلان يتصالحان ، ثم أدغمت الياء في الصاد ، ونصب « صلحاً » كنصبه في القراءة الأولى على الوجهين ، والمعروف في كلام العرب

(١) أي سورة فاطر والحرف فيها ( ٢٣ ) •

(٢) تفسير النسفي ٢٥٢/١

(٣) تكلمة لازمة من : ص •

التصالح عند التنازع ، ف « يصلحا » أولى به من « الإصلاح » وهو مروى عن علي وابن عباس وعائشة وغيرهم ، وهو اختيار أبي حاتم وأبي عبيد والطبري ، وهو أحب إلي<sup>(١)</sup> .

« ٧٣ » قوله : ( وإن تكلّوا ) قرأه حمزة وابن عامر بضم اللام ، وبعدها واو واحدة ساكنة ، وقرأ الباقر بإسكان اللام ، وبعدها واوان الأولى منهما<sup>(٢)</sup> مضمومة .

وحجة من قرأ بضم ( ١١٠/ب ) اللام أنه جعله من : ولي يلي ، وأصله « تولوا » ، ثم حذفت الواو ، التي هي فاء الفعل ، على الأصول ، للاعتلال في « يَعد ويَزن » ، فدلّل حمله على « ولي » أن بعده « أو تعرضوا » ، فهو تقيض « تلوا » ، لأن ولاية الشيء الإقبال عليه ، وتقيضه الإعراض عنه ، فإنما قيل لهم : « وإن تلوا الأمر فتعدّلوا فيه أو تعرضوا عنه فلا تلوه ولا تعدّلوا فيه إن وليتموه » فإن الله كان بما تعملون خبيراً . ولما كان من قرأه بضم اللام معناه الإعراض لأن اللّي في الشيء العوج فيه ، والعوج في الحق الإعراض عن إقامته ، ف « تلوا » بواوين<sup>(٣)</sup> في المعنى هو الإعراض ، فالقراءة بضم اللام يفيد معنيين الولاية وتقيضها الإعراض ، والقراءة بواوين تفيده معنى واحداً ، لأن اللّي هو الإعراض ، ويحتمل أن تكون القراءة بضم اللام كالقراءة بإسكانها ، وذلك أن أصله « تلوا » ، فاستثقلت الضمة على الواو ، وبعدها واو أخرى ، وألّقت الحركة على اللام ، وحذفت إحدى الواوین لالتقاء الساكنين ، فهو في القراءة كالقراءة بإسكان اللام واوین . وقيل : إنما أبدل من الواو المضمومة همزة ، ثم خفّفتها بإلقاء حركتها على اللام ، فصارت « تلوا » ، وأصلها « تلوا » ، فتنفق القراءتان على هذا التقدير .

(١) زاد المسير ٢/٢١٨ ، وتفسير ابن كثير ١/٥٦٢ ، وتفسير النيفي ١/٢٥٤ ، والنشر ٢/٢٤٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٢/ب .

(٢) لفظ « منهما » سقط من : ص .

(٣) لفظ « بواوین » سقط من : ص .

« ٧٤ » وحجة من قرأ بإسكان اللام أنه جعله من « لوى يلوي » إذا أعرض ، وأصله « تلو يوا » ثم ألقيت حركة الياء على الواو الأولى ، وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو الأخيرة بعدها ، أو لسكونها وسكون الواو قبلها ، لأن حركتها عارضة . وقد قال ابن عباس : هو لِيَّ القاضي وإعراضه ، وأيضاً فإن قوله : ( فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا ) والعدل هو أن تلي الشيء بالحق ، وضده الإعراض عن الحق ، فقد فهم في هذا أيضاً معنى القراءة بواو واحدة من : ولي ، فكلا القراءتين فيه « أو تعرضوا » بمعنى ما قبله ، فكرر للتأكيد ولاختلاف اللفظ . وقد ذكرنا أنه يحتمل أن تكون القراءتان بمعنى واحد من اللَّيِّ (١) .

« ٧٥ » قوله : ( الذي نزل ) و ( الذي أنزل ) قرأه نافع والكوفيون بفتح أول الفعلين ، وفتح الزاي ، وقرأ الباقون بضم أول الفعلين (٢) ، وكسر الزاي . فمن ضمَّ الفعلين للمفعول على ما لم يسم فاعله ، كما قال : ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) « النحل ٤٤ » وقال : ( أنه منزل من ربك ) « الأنعام ١١٤ » ، ومن فتح رده إلى اسم الله جل ذكره الذي قبله ، وهو قوله : ( آمنوا بالله ورسوله ) . ففي « نزل وأنزل » ضمير اسم الله جل ذكره كما قال : ( إنا أنزلنا إليك الذكر ) « الحجر ٩ » وقال : ( وأنزلنا إليك الذكر ) « النحل ٤٤ » فأضاف الإنزال إلى نفسه ، فجرى هذا على ذلك . وفي الفعلين ، على القراءة بالضم ، ضمير الكتاب ، والقراءتان متداخلتان حسنتان ، لأن في كل واحدة ردة آخر الكلام على أوله ، وانتظام بعضه ببعض (٣) .

« ٧٦ » قوله : ( وقد نزل ) قرأه عاصم بفتح النون والزاي ، على معنى :

- (١) الحجة في القراءات السبع ١٠٢ ، وزاد المسير ٢/٢٢٢ ، وتفسير ابن كثير .  
تفسير النسفي ١/٢٥٦ ، وتفسير غريب القرآن ١٣٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٦/ب - ١/٢٧ .
- (٢) قوله : « وفتح الزاي ... أول الفعلين » سقط من : ص .
- (٣) التبصرة ٦٤/ب ، والتيسير ٩٨ ، وزاد المسير ٢/٢٢٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٧ .

وقد نزل الله عليكم ، وقرأ الباقون بضم النون وكسر الزاي ، على ما لم يمّم فاعله .

والحجة في ذلك كالحجة فيما قبله ، وضمّ النون أحب إليّ ، للإجماع على ذلك<sup>(١)</sup> .

« ٧٧ » قوله : ( في الدرّك ) قرأه الكوفيون بإسكان الراء ، وفتحها الباقون ، وهما لغتان كالسمع والسمع ، والقصّ والقصص والقدر والقدر ، وفتح الراء أكثر في اللغات وفي الاستعمال ، وهو الاختيار لذلك [ ولأن الأكثر عليه ]<sup>(٢)</sup> . وقد روي عن عاصم أنه قال : لو كان « الدرّك » بفتح الراء لكانت « السفلى » يعني لو كانت بفتح الراء لكانت جمع درّكة ، كبقرّة وبقرّ ، فيجب على هذا أن يوصف بالسفلى ، ولا يوصف بالأسفل<sup>(٣)</sup> .

« ٧٨ » قوله : ( سوف يؤتيهم ) و ( سنؤتيهم ) قرأ حفص ( سوف يؤتيهم ) بالياء ، وقرأ حمزة ( سيؤتيهم ) بالياء ، أجرياهما على لفظ الغيبة ، لتقدّم ذكر اسم الله جلّ ذكره ، وقد مضى له نظائر . وقرأهما الباقون بالنون ، على الإخبار من الله عن نفسه جلّ ذكره ، وقد مضى له نظائر<sup>(٤)</sup> .

« ٧٩ » قوله : ( لا تعدوا ) قرأ قالون باختلاس حركة العين ، لأنها حركة عارضة عليها ، لأن أصلها « تعدوا » ، فأصلها السكون ، ثم أدغمت التاء في الدال ، بعد أن أُلقيت حركتها على العين ، فاختلس حركة العين ، ليخبر أنها حركة غير لازمة ، ولم يمكنه أن يسكن العين ، لئلا يلتقي ساكنان : العين ، وأول المدغم . وكره تمكين الحركة ، إذ ليست بأصل فيها ، وحسن ذلك للتشديد الذي

(١) زاد المسير ٢/٢٢٨

(٢) تكلمة لازمة من : ص .

(٣) زاد المسير ٢/٢٣٣ ، وتفسير ابن كثير ١/٥٧٠ ، وتفسير النسفي ١/٢٥٩ ،

وأدب الكاتب ٤٣٢

(٤) راجع تفسير سورة البقرة ، الفقرات « ١٩١ - ١٩٥ » ، وتفسير سورة

آل عمران ، الفقرات « ٣٥ - ٣٧ » .

في الكلمة ، ولطولها ، وقد قيل : إنه إنما أخفى الحركة ، إذ هي غير أصلية ، وأتى هذا في هذه الكلمة سماعا ، وليس بأصل يقاس عليه في كل ما كان قد ألقى عليه حركة ما بعده . وقد روي عنه إسكان العين ، وهو غير جائز ، لأنه يجتمع ساكنان : الأول غير حرف مدّ ولين ، ولا حرف لين ، وقرأ ذلك ورش بفتح العين ، والتشديد على الأصل ، وأصله « تعتدوا » في قراءته ، ثم ألقى حركة التاء على العين ، وأدغمها<sup>(١)</sup> في الدال<sup>(٢)</sup> ، وقرأ الباقر بإسكان العين والتخفيف ( ١١١/ب ) ، على أنه على وزن « تفعلوا » ، وأصله « تعتدوا » بواوين ، لأنه عدا يعدو ، ثم أعلّ فصار « تعدوا » ، مثل قولك : لا تدعوا ولا تعدوا ، إذا نهيت الجماعة ، وشاهده قوله : ( إذ يعدون في السبت ) « الأعراف ١٦٣ » وقال : ( فأولئك هم العادون ) « المؤمنون ٧ » ، وقال : ( غير باغٍ ولا عادٍ ) « البقرة ١٧٣ » ، فكل هذا من : عدا يعدو ، فهو شاهد للإسكان في الآية ، وهو الاختيار لأن الأكثر عليه<sup>(٣)</sup> .

« ٨٠ » قوله : ( زبوراً ) قرأه حمزة بضم الزاي حيث وقع ، وفتح

الباقر .

وحجة من ضمّ أنه جعله جمع « زبر » كدهر ودهور ، وزبر يتراد به المزبور كقولك هو نسج اليمّن ، أي منسوج ، و « زبر » مصدر ، وإنما جاز جمعه لوقوعه موقع الاسم ، وقيل « زبوراً » بالضم جمع « زبور » بالفتح ، على تقدير حذف الزائد ، وهو الواو ، كما قالوا : ظريف وظروف ، كأنه جمع « ظرف » ، ومنه قولهم : كروان وكروان ، وورشان وورشان ، كله جمع ، على تقدير حذف الزائد ، كأنه في التقدير : وآتينا داود كتبنا وصحفاً ، كما قال :

(١) ب : « وادغمان » وتصويبه من : ص .

(٢) النشر ٢٤٤/٢

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٠٣ ، وزاد المسير ٢٤٢/٢ ، وتفسير ابن كثير

٥٧٣/١ ، وتفسير النسفي ٢٦١/١

( صحف إبراهيم وموسى ) « الأعلى ١٩ » وكما قال : ( في صحف  
مكرمة ) « عبس ١٣ » فمعناه : كتب مزبورة ، وبذلك قرأ الأعمش وابن  
وثاب . يقال : زبرت الكتاب جمعه .

« ٨١ » وحجة من قرأ بالفتح أن المعروف أن داود صلى الله عليه وسلم  
أوتى كتابا اسمه الزبور ، كالتوراة والإنجيل والقرآن ، فهو كتاب واحد لكل نبي .  
فالفتح أولى به ، لأنه اسم لكتاب واحد ، وهو الاختيار ، لصحة معناه ، ولأن عليه  
الجماعة<sup>(١)</sup> . لم يختلف فيها في ياء إضافة ولا زائدة .




---

(١) زاد المسير ٢/٢٥٥ ، وتفسير غريب القرآن ٣٧ ، وتفسير النسفي ١/٢٦٣ ،  
والقاموس المحيط « زبر » .

## سورة المائدة

مدنية الآية نزلت بعرفات قوله : ( اليوم أكملت لكم دينكم )  
الآية « ٣ » ، وهي مائة آية واثنان وعشرون آية في المدني ،  
ومائة وعشرون في الكوفي

« ١ » قوله : ( شَنَّانٌ قوم ) قرأه أبو بكر وابن عامر بإسكان النون ،  
في الموضعين في هذه السورة<sup>(١)</sup> ، وقرأهما الباقون بفتح النون ، وهما مصدران  
لـ « شنىء » ، حكى سيويه : لوتيه لِيَّانًا ، فليَّانٌ مصدر علي « فعلان »<sup>(٢)</sup> ،  
والأشهر أن يكون صفة اسما ، إذا أُسكنت ، والأكثر ، في فتح النون في كلام  
العرب ، أن يكون مصدرا نحو النَّزَوَانِ والعَلَيَّانِ والعَشْيَانِ<sup>(٣)</sup> ، فمعنى  
الآية : لا يكسبنكم بعض قوم الاعتداء . فقد حكى أبو زيد : رجل شَنَّانٌ وامرأة  
شَنَّانٌ ، مفضبان وغضبى ، وحكاه أيضا بالهاء والصف فيهما ، فهذا يدل على  
( ١١٢ / أ ) اسم صفة ، فيكون معنى الآية على هذا : لا يكسبنكم بعض قوم  
الاعتداء ، وكذلك تحتمل القراءة ، بفتح النون ، أن يكون اسما كالورسان ، وكونه  
مصدرا أحسن ، لأن التفسير أتى على معنى بعض قوم . وقال أبو عبيدة<sup>(٤)</sup> معناه :  
لا يكسبنكم بغضا قوم ، فهو مصدر أيضا ، ولم يجز أبو حاتم إسكان النون ، ورآه  
غلطا ، لأن المصادر لا تأتي على « فعلان » بالإسكان ، إنما يأتي بالإسكان  
الصفات ، وعلى ذلك تجوز القراءة بالإسكان ، على أنه صفة لا مصدر ، عند أكثر  
الناس ، إلا ما ذكرنا عن سيويه في حكايته « فعلان » بالإسكان في المصادر ،  
وهو قليل ، فحملته على الاسم أولى ، ويكون صفة بمعنى : بغيض قوم<sup>(٥)</sup> .

(١) والموضع الآخر هو ( ٨٢ ) .

(٢) كتاب سيويه ٢/٢٥٥

(٣) كتاب سيويه ٢/٢٦١

(٤) ب : « أبو عبيد » ورجحت ما في : ص .

(٥) الحجة في القراءات السبع ١٠٣ ، وزاد المسير ٢/٢٧٥ ، والنشر ٢/٢٤٥ ،

وتفسير غريب القرآن ١٤٠ ، وتفسير ابن كثير ٢/٥ ، وتفسير النسفي ١/٢٦٩



« ٢ » قوله : ( أن صدّوكم )<sup>(١)</sup> قرأه أبو عمرو وابن كثير بكسر الهمزة ،  
وقرأ الباقون بالفتح .

وحجة من كسر أنه جعله أمرا منتظرا ، تقديره : إن وقع صدّ فيما يستقبل فلا  
يكسبنكم الاعتداء ، ف « إن » للشرط ، والصدّ منتظر وقوعه . وفي حرف  
ابن مسعود « إن صدوكم » فهذا يدل على انتظار صدّ ، ويجوز أن يكون الصدّ  
قد مضى ، مع كسر<sup>(٢)</sup> « إن » ، على معنى : لا يكسبنكم بغض قوم الاعتداء إن  
صدوكم ، كما جرى فيما مضى من الصدّ ، فتحقيقه : « إن عادوا إلى الصدّ  
الذي أكسبكم<sup>(٣)</sup> البغض لهم » ، فيكون الشرط مستقبلا على « بأن » ، وهو مثال  
لأمر قد مضى ، لأن معناه : إن وقع مثل الصدّ الذي مضى فلا يكسبنكم بغض  
قوم الاعتداء . والتفسير والإخبار على أنه أمر قد كان ، وصدّ قد وقع ، فالكرة  
في « إن » أولى ، على أنه مثال لما مضى . وعلى هذا أنشد سيويه قول  
الفرزدق :

أتغضب إن أذنا قتيبة حزننا جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم<sup>(٤)</sup> :  
أنشده بكسر « إن » ، والذي بعدها أمر قد كان ووقع ، لكنه على معنى  
المثال ، على معنى : أتغضب إن وقع مثل حزن أذني قتيبة .

« ٣ » حجة من فتح « أن » أنه هو الظاهر في التلاوة ، وعليه أتى  
التفسير ، لأن المشركين صدوا النبي عليه السلام والمسلمين عن البيت ، ومنعواهم  
دخول مكة ، فهو أمر قد مضى ، قال الله جلّ ذكره : لا يكسبنكم بغض قوم من  
أجل أن صدوكم عن المسجد الحرام الاعتداء . والفتح الاختيار ، لأن عليه أتى  
التفسير أنه أمر قد مضى ، وهو ظاهر اللفظ ، ولأن أكثر القراء عليه<sup>(٥)</sup> .

(١) سيأتي له نظير في سورة الزخرف ، الفقرة « ٢ » .

(٢) لفظ « كسر » سقط من : ص .

(٣) ب : « كسبكم » ووجهه بما في : ص .

(٤) فهرس شواهد سيويه ١٤٢ ، ومراتب النحويين ١٦

(٥) الحجة في القراءات السبع ١٠٤ ، وزاد المسير ٢٧٦/٢ ، والمختار في معاني

قراءات أهل الأمصار ٢٧/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٤/ب .

« ٤ » قوله : ( وأرجلكم ) قرأه نافع وابن عامر والكسائي (١١٢/ب) وحذف بالنصب . وقرأ الباقون بالخفض .

وحجة من خفضه أنه حمله على العطف على « الرؤوس » لأنها أقرب إلى الأرجل من الوجوه ، والأكثر في كلام العرب أن يحمل العطف على الأقرب من حروف<sup>(١)</sup> العطف ومن العاملين ، ألا نرى إلى قوله تعالى : ( وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله ) « الجن ٧ » فأعمل « ظننتم » في « أن » لقربها منها ، ولم يعمل « ظنوا » ، ولو أعمل « ظنوا » في « أن » لوجب أن يقال : كما ظننتموه . فالعامل في « أن » « ظننتم » دون « ظنوا » لقربها . ومثله في أعمال القريب دون البعيد : ( يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ) « النساء ١٧٦ » فعلق الحرف بـ « يفتيكم » لقربه منه ، ولو علقه بـ « يستفتونك » لقال : يفتيكم فيها في الكلالة . وهو كثير في الكلام والقرآن ، لكن لما حمل « الأرجل » على « الرؤوس » في الخفض على « المسح » قامت الدلالة من الشبهة والإجماع ، ومن تحديد البوضوء في الأرجل مثل التحديد في الأيدي المغسولة ، على أنه أراد بالمسح الغسل والعرب تقول : تمسحت للصلاة ، أي توضأت لها . وقد قال أبو زيد : إن المسح خفيف الغسل . وقد قال أبو عبيد في قوله تعالى : ( فطفيق مسحاً ) « ص ٣٣ » إن معنى المسح الضرب ، فقد صار المسح يستعمل في الغسل ، وكذلك مسح الأرجل مستعمل في الغسل نفسه ، وبذلك قرأ الحسن<sup>(٢)</sup> والحسين<sup>(٣)</sup> وأتس بن مالك وعلقمة والشعبي والحسن والضحاك ومجاهد .

(١) ب : «حرف» ورجحت ما في : ص .

(٢) الحسن بن علي بن أبي طالب ، حدث عن جده رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبيه وأمه ، وعنه ابنه الحسن وسويد بن غفلة والشعبي وسواهم ، سيد شباب

أهل الجنة ، ( ت ٥٠ هـ ) ، ترجم في سير أعلام النبلاء ١٦٤/٣ ، وطبقات خليفة ١١

(٣) الحسين بن علي بن أبي طالب ، له أحاديث عن جده رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن أبيه وأمه ، وعنه ولداه علي وفاطمة والشعبي وعكرمة ، سيد شباب أهل الجنة ، استشهد بكر بلاء ( ٦١ هـ ) ، ترجم في سير أعلام النبلاء ٨٨/٣ ،

وطبقات القراء ٢٤٤/١

« ٥ » وحجة من نصب أنه عطفه على الوجوه والأيدي ، وكان ذلك أولى عنده ، لما ثبت من السئنة والإجماع على غسل الأرجل ، فعطف على ما عمل فيه الغسل ، وقَوِيَ ذلك أنه لما كانت الأرجل مجرورة في الآية كان عطفها على ما هو محدود مثلها ، أولى من عطفها على غير مجرور . وأيضاً فإن الخفض يقع فيه إشكال ، من إيجاب المسح أو الغسل ، وعطفه على الوجوه ونصبه ، ليخرجه من الإشكال ، وليحقق الغسل الذي أُريد به ، وهو الفرض ، وهو الاختيار ، للإجماع على الغسل ، ولزوال الإشكال ، وبذلك قرأ علي بن أبي طالب ، ورؤي عنه أنه أنكر على الحسن والحسين الخفض ، وردّه عليهما بالنصب<sup>(١)</sup> ، وبه قرأ ابن مسعود وابن عباس ، وكان يقول : عاد الأمر إلى الغسل ، وبه قرأ عروة بن الزبير<sup>(٢)</sup> وعكرمة ومجاهد والشدّي<sup>(٣)</sup> وغيرهم ، وهو الاختيار لما ذكرنا<sup>(٤)</sup> .

« ٦ » قوله : ( قاسية ) قرأها حمزة والكسائي بغير ألف مشددة<sup>(٥)</sup> الياء ، على وزن « فَعِيلَة » ، وقرأ الباقرن بألف مثل ( ١١٣/أ ) « فاعلة » .

وحجة من قرأ بغير ألف أن « فعلية » أبلغ في الذم من « فاعلة » ، فكان وصف قلوب من حرّف كلام الله ومال عن الحق ، بأبلغ صفات القسوة أولى من غيره . وقيل : إنما تُقرىء على « فعيلة » لأن « قلوبهم » إنما وُصفت بالطبع

(١) ص : «ورد عليهما بالنصب» .

(٢) عزرو بن الزبير وردت عنه الرواية في الحروف ، روى عن ابويه وعائشة أم المؤمنين ، وعنه اولاده والزهرى ، (ت ٩٣هـ) ترجم في سير أعلام النبلاء ٣٠/٢ ، وطبقات القراء ٥١١/١ .

(٣) هو محمد بن مروان ، كوفي ، صاحب التفسير ، وردت عنه رواية الحروف ، روى عن الكلبي ويحيى بن عبيد الله ، وعنه هشام المحاربي ، كذبّه ابن أبي حاتم ، ترجم في الضعفاء الصغير ٣٢ ، والجرح والتعديل ٨٦/١/٤ ، وطبقات القراء ٢٦١/٢ .

(٤) قوله : «وهو ... ذكرنا» سقط من : ص ، انظر التبصرة ١/٦٥ ، وزاد المسير ٣٠١/٢ ، وتفسير ابن كثير ٢٤/٢ ، وتفسير النسفي ٢٧٣/١ .

(٥) ب : «مشدد» وتصويبه من : ص .

عليها كالدّرهم القسيّ ، وهو الذي يخالط فضته نحاسٌ أو رصاص أو نحوه ،  
وبه قرأ ابن مسعود .

« ٧ » وحجة من قرأ بألف أنه بناء على « فاعلة » قياسا على قوله : ( ثم قست  
قلوبكم ) « البقرة ٧٤ » وقوله : ( فقسست قلوبهم ) « الحديد ١٦ » وقوله : ( للقياسية  
قلوبهم ) « الزمر ٢٢ » و « فَعَلَّ »<sup>(١)</sup> إنما يأتي اسم الفاعل منه على « فاعل » ،  
في أكثر كلام العرب ، وأيضا فإن « فعلا » و « فاعلا » أخوان ، نحو :  
رحيم وراحم ، وعليم وعالم ، لكن في « فعيل » معنى التكرير والمبالغة ، و « فاعل »  
أكثر في الكلام من « فعيل » . ومعنى « قاسية » غليظة بائنة عن الإيمان ، قد  
نزعت منها الرحمة والرفقة . والقراءتان متقاربتان . و « قاسية » بالألف أحب  
إليّ ، لأن الأكثر عليه وهو المستعمل<sup>(٢)</sup> .

« قوله » : ( رُسُلْنَا ) و ( سَبُلْنَا ) « إبراهيم ١٢ » قرأه أبو عمرو  
بإسكان السين والباء ، حيث وقع ، إذا كان بعد اللام حرفان في الخط ، على التخفيف  
لتوالي الحركات ، ولأنه جمع . وضم<sup>(٣)</sup> ذلك الباقون على الأصل<sup>(٤)</sup> .  
« ٩ » قوله : ( السُّحُوتِ ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بضم الحاء ،  
في ثلاثة مواضع<sup>(٥)</sup> في هذه السورة ، وأسكن ذلك الباقون . وهما لغتان يُراد بهما  
اسم الشيء المسحوت ، وليسا بمصدرين ، يقال : سحكت الله إذا استأصله ، فكأنه  
يسحت بدّين آكله أي يذهبه . ويقال : سحته إذا ذهب به قليلا ، وأصله  
[ أكل ]<sup>(٦)</sup> الرمشا في الأحكام<sup>(٧)</sup> .

(١) ب : « وفعيل » وتصويبه من : ص .

(٢) التيسير ٩٩ ، وزاد السير ٣١٣/٢ ، وتفسير ابن كثير ٣٣/٢ ، والمختار  
في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٨ ، وتفسير النسفي ١/٢٧٥ ، وتفسير غريب  
القرآن ١٤٢

(٣) ب : « وقرأ » ورجحت ما في : ص .

(٤) النشر ٢/٢٠٨ ، وتفسير النسفي ١/٢٨١

(٥) ص : « في الموضعين » ، والحرفان الآخرا هما ( ٤٢٦ ، ٦٣ ) .

(٦) تكملة موضحة من : ص .

(٧) زاد السير ٢/٣٩١ ، وتفسير ابن كثير ٢/٦٠ ، وتفسير النسفي ١/٢٨٤ .

« ١٠ » قوله : « العينَ والأنفَ والأذنَ والسنَّ والجروحَ »<sup>(١)</sup> قرأ الكسائي برفع الخسة ، ونصبهن الباقون ، غير أن الجروح نصبه نافع وعاصم وحزمة ، ورفعه الباقون ، وأسكن نافع [ الذال ]<sup>(٢)</sup> من ( أذن ) « التوبة ٦١ » و ( الأذن ) « المائدة ٤٥ » و ( أذنيه ) « لقمان ٧ » وضم الباقون .

« ١١ » وحجة من رفع أنه عطفه على موضع « النفس » ، لأن « إن » دخلت على الابتداء ، فلما تمت بخبرها ، وهو « بالنفس » ، عطف « والعين » على موضع الجملة . وموضعها الابتداء والخبر ، فهو عطف جملة على جملة ، وعطف ما بعد العين عليها . ويجوز أن يكون عطف على معنى الكلام ، لأن معنى الكلام : وكتبنا عليهم فيها ، قلنا لهم : النفس بالنفس ، فعطف على المعنى على الابتداء والخبر ، ويجوز أن يكون عطف « والعين » على المضمرة المرفوعة ، الذي في « النفس » ، وحسن ذلك ، وإن لم يؤكد ، كما قال تعالى : ( ما أشركنا ولا آباؤنا ) « الأنعام ١٤٥ » ولا تكون « لا » عوضاً من ( ١١٣ / ب ) التأكيد ، لأنها بعد حرف العطف ، ولو كانت قبل الحرف لحسن أن تكون عوضاً . وقد روى أنس بن مالك أن النبي عليه السلام قرأ بالرفع في « العين » وما بعد ذلك إلى « قصاص » .

« ١٢ » وحجة من نصب أنه عطفه على لفظ « النفس » فهو ظاهر التلاوة . وأعمل « أن » في النفس ، وفيما عطف على « النفس » ولم يقطع بعض الكلام من بعض ، وجعل « قصاصاً » هو خبر « أن » ، إذا نصب « الجروح » ، فإن رفعت « الجروح » ، فعلى الابتداء و « قصاص » خبره ، وخبر « أن » في المجرور في قوله : « بالنفس وبالعين وبالأنف والأذن » كل مخفوض خبر لما قبله .

« ١٣ » وحجة من رفع « الجروح » أنه عطف على ما قبله ، إن كان يقرأ برفع ما قبله ، وإن كان يقرأ بنصب ما قبله ، فإنما رفعه على الابتداء ، والقطع مما

(١) سيأتي ذكر هذا في سورتي لقمان والحاقة ، الفقرة « ٣ » .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

قبله ، و « قصاص » خبره ، فيكون إذا قطعتَه مِمَّا قبله ليس مِمَّا كتب عليهم في التوراة ، إنما هو استئناف شريعة لأمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وقد أجمعوا على الرفع ، على القطع ، في قوله : ( والله وليُّ المؤمنين ) « آل عمران ٦٨ » وعلى قوله : ( والله وليُّ المتقين ) « الجاثية ١٩ » فكذلك « الجروح » وقيل : إنما رفع لأنه عطفه على موضع « النفس » وقيل : عطفه<sup>(١)</sup> على المضمر المرفوع ، الذي في « بالنفس » ، والاختيار الرفع ، للعلل التي ذكرنا ، ولأنه مروى عن النبي عليه السلام ، لأن خبره مخالف لخبر ما قبله من الجمل ، ولمخالفة إعراب ما بعده إعراب خبر ما قبله ، فالرفع في « الجروح » قوي من جهة الإعراب ، والنصب قوي من جهة المعنى ، واتصال<sup>(٢)</sup> بعض الكلام ببعض ، فهو أيضا قوي مختار ، وإذا عطفته على ما قبله ، فنصبته فهو مِمَّا كتب عليهم في التوراة . وبالنصب في « العين » وما بعد ذلك قرأ أبي بن كعب . فأما ضم الذال من « أذن » واسكانها فلغتان ، كالتحُّت والتحُّت . والاختيار في ذلك كله ما عليه الجماعة ، لأنه محمول في النصب على اتصال بعض الكلام ببعض ، غير منقطع بعضه من بعض ، ومحمول على أنه كله مكتوب في التوراة<sup>(٣)</sup> .

« ١٤ » قوله : ( وليحكم ) قرأه حمزة بكسر اللام ، وفتح الميم ، وقرأ الباقون بإسكان اللام والميم ، غير أن ورشا يلقي حركة همزة « أهل » على الميم فيفتحها .

وحجة من كسر اللام أنه جعلها لام « كي » ، فنصب الفعل بها ، على معنى : آتيناها الإنجيل لكي يحكم أهل الإنجيل ، يعني عيسى ، لأن إنزال الإنجيل كان بعد حدوث عيسى فلا يبتدأ به .

(١) ص : « قطعه » .

(٢) ص : « في اتصال » .

(٣) معاني القرآن ٢٠٩/١ ، وسنن الترمذي ١٢٨/٨ ، والحجة في القراءات السبع ١٠٥ ، وزاد المسير ٣٦٧/٢ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٢١ ، وتفسير ابن كثير ٦٢/٢ ، وتفسير السلفي ٢٨٥/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٨ - ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٨/ب .

« ١٥ » وحجة من أسكن اللام أنه جعلها لام ( ١١٤/أ ) الأمر ، فهو إلزام مستأنف يتبدأ به ، أمر الله أهل الإنجيل بالحكم بما [ أنزل ]<sup>(١)</sup> في الإنجيل ، كما أمر النبي عليه السلام بالحكم بما أنزل عليه ، فقال : ( وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ) « المائدة ٤٩ » وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، ولأن ما أتى بعده ، من الوعيد والتهديد ، يدل على أنه أمر لازم<sup>(٢)</sup> ، إلزام من الله لأهل الإنجيل<sup>(٣)</sup> .

« ١٦ » قوله : ( يبيغون ) قرأه ابن عامر بالتاء ، على الخطاب ، على معنى : قل لهم يا محمد أفحكّم الجاهلية تبغون . وقرأ الباقرن بآياء ، ردّوه على قوله : ( وإن كثيراً ممن الناس لفساقون ) « ٤٩ » وعلى قوله : ( إنما يريد الله أن يصيبهم ببعض ذنوبهم ) « ٤٩ » وهو الاختيار ، لارتباط بعض الكلام ببعض ، ولطابقة آخره مع أوله ، ولأن الجماعة عليه<sup>(٤)</sup> .

« ١٧ » قوله : ( ويقول الذين آمنوا ) قرأ الحرميان وابن عامر بغير واو ، وقرأ الباقرن بالواو ، وكلهم رفع « يقول » إلا أبا عمرو ، فإنه نصبه .

وحجة من أثبت الواو أنه جعله عطفا على ما قبله ، عطف جملة على جملة ، واتبع في ذلك أنها ثابتة في مصاحف الكوفة والبصرة .

« ١٨ » وحجة من حذف الواو أنه استغنى عن حرف العطف ، لأن في الجملة الثانية ضميراً يعود على الأول ، فذلك الضمير يعني عن حرف العطف ، كما قال : ( ثلاثة رابعهم ) وقال : ( خمسة سادسهم ) « الكهف ٢٢ » وإثبات حرف العطف حسن ، كما قال : ( سبعة وثامنهم ) ، وأيضاً فإنه بغير واو في مصاحف أهل المدينة ومكة والشام ، والقراءتان حستان ، وإثبات الواو أحب

(١) تكلمة موضحة من : ص .

(٢) لفظ « لازم » سقط من : ص .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٠٦ ، وزاد المسير ٣٦٩/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٨/ب ، وتفسير ابن كثير ٦٤/٢ ، وتفسير لنسفي ٢٨٦/١

(٤) زاد المسير ٣٧٦/٢ ، وتفسير النسفي ٢٨٧/١

إليّ ، لارتباط بعض الكلام ببعض<sup>(١)</sup> ، ولأنه أزيد في الحسنات .  
 « ١٩ » وحجة من نصب الفعل أنه عطفه على « أن يأتي »<sup>(٢)</sup> على تقدير  
 تقدم « أن » إلى جنب « عسى » ، إذ لا يحسن « عسى الله أن يأتي ، وعسى  
 الله أن يقول الذين » كما لا يحسن : عسى زيد أن يقوم عمرو ، فإذا قدرّت  
 التقديم في « أن يأتي »<sup>(٣)</sup> إلى جنب « عسى » حسن لأنه يصير التقدير : عسى  
 الله أن يأتي الله ، وعسى أن يقول الذين ، ويجوز أن يجعل « أن يأتي » بدلا من  
 اسم الله جلّ ذكره ، فيصير التقدير : عسى الله أن يأتي الله بالفتح ويقول الذين .

« ٢٠ » وحجة من رفع الفعل أنه جعل الواو عطفت جملة على جملة ، لم  
 تعطف مفردا على مفرد ، ويقوّي الرفع قراءة مَنْ قرأ بغير واو فلا يجوز مع<sup>(٤)</sup>  
 حذف الواو إلا الرفع على الاستثناف ، والاستغناء بالضمير ، الذي في الجملة  
 الثانية ، عن حرف العطف ، والاختيار الرفع ، إذ عليه ( ١١٤ / ب ) الجماعة ،  
 ولظهور وجهه ، ولترك التكلف فيه ، كما احتج إلى التكلف في النصب ، من  
 تقديم لفظ مؤخر ، وإثبات الواو وحذفها واحد ، وحذفها أحب إليّ ، لأن في حذفها  
 دليلا على قوة الرفع الذي اخترنا ، وفيه ترك النصب ، الذي فيه ترك  
 التقديم والتأخير<sup>(٥)</sup> .

« ٢١ » قوله : ( من يرتد ) قرأ نافع وابن عامر بدالين ، الثانية ساكنة ،  
 وقرأ الباقون بدال واحدة مفتوحة مشددة .

- (١) لفظ «ببعض» سقط من : ص .  
 (٢) قوله : « أن يأتي » سقط من : ص .  
 (٣) قوله : « إذ لا يحسن ... يأتي » سقط من : ص .  
 (٤) ب : « من » وتصويبه من : ص .  
 (٥) معاني القرآن ٣٩٣ / ١ ، وتفسير الطبري ٤٠٧ / ١٠ ، وتفسير القرطبي  
 ٢١٨ / ٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٢٣ ، وزاد المسير ٣٧٩ / ٢ ، وتفسير ابن كثير  
 ٦٨ / ٢ ، وتفسير النسفي ٢٨٨ / ١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ٢٨ / ب -  
 ١ / ٢٩ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١ / ٥٩ .



وحجة من أظهر دالين أن الإدغام ، إنما أصله إذا كان الأول ساكنا فيدغم الأول في الثاني ، فلما كان الثاني في هذا هو الساكن أوثر الإدغام ، لئلا يدغم ، فيسكن الأول للإدغام ، فيجتمع ساكنان ، فكان الإظهار أولى به ، وهي لغة أهل الحجاز ، مع أن الإدغام يحتاج إلى تغيير بعد تغيير ، فكان الإظهار أولى<sup>(١)</sup> ، وهو الأصل ، وكذلك هي بدالين في مصاحف أهل المدينة والشام .

« ٢٢ » وحجة من أدغم أنه أراد التخفيف لما اجتمع له مثلان فأسكن الأول للإدغام ، فاجتمع له ساكنان ، فحرّك الثاني ، ثم أدغم الأول فيه ، وهي لغة بني تميم ، وهي بدال واحدة في مصاحف أهل الكوفة والبصرة ومكة ، والإظهار أحب إليّ لأنه الأصل ولأنه لا تغيير فيه<sup>(٢)</sup> .

« ٢٣ » قوله : ( والكفارَ أولياءَ ) قرأه أبو عمرو والكسائي بالخفض ، ونصبه الباقون .

وحجة من خفضه أنه عطفه على أقرب العاملين منه ، وهو قوله : ( من الذين أوتوا ) فنهاهم الله أن يتخذوا اليهود والمشركين أولياء ، وأعلمهم أن الفريقين اتخذوا دين المؤمنين هزوا ولعبا ، ولما كانت فرق الكفار ثلاثا : مشرك ومنافق وكنابي ، وكل هذه الفرق قد اتخذت دين المؤمنين هزوا بدلالة قوله : ( من الذين أوتوا الكتاب ) ، و ( الكفار ) بدلالة قوله في المنافقين أنهم قالوا : ( إنما نحن مستهزئون ) وبدلالة قوله : ( إنا كفيناك المستهزئين . الذين يجعلون مع الله إلها آخر ) « الحجر ٩٥ ، ٩٦ » فقد أخبر عن الكفار بالاستهزاء ، فحسن دخولهم في هذه الآية ، في الاستهزاء أيضا مع الذين أوتوا الكتاب ، وهم اليهود ، فجعل النوعين تفسيراً للموصول ، وهو قوله : ( لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعبا ) ثم فسّرهم بنوعين : يهود ومشركين ، فوجب الخفض على<sup>(٣)</sup> العطف على قوله : ( من الذين ) ، لظهور المعنى وقوته ، ولقرب المعطوف عليه من المعطوف .

(١) ص : «أولى به» .

(٢) زاد المسير ٢/٣٨٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٩/١ ، والنشر

٢٤٦/٢ ، وكتاب سيبويه ٢/٤٩٥ ، وفضائل القرآن ٩١/ب .

(٣) قوله : «الخفض على» سقط من : ص .

« ٢٤ » وحجة من نصب أنه عطفه على « الذين » الأول ، في قوله :  
 ( لا تتخذوا ( ١١٥/أ ) الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعبا ) ( والكفار أولياء )  
 أي : لا تتخذوا هؤلاء وهؤلاء أولياء ، فالموصوف بالهزء واللعب ، في هذه القراءة ،  
 هم اليهود لا غير ، والمنهي عن اتخاذهم<sup>(١)</sup> أولياء [ هم ]<sup>(٢)</sup> اليهود والمشركون ،  
 وكلاهما في القراءة بالخفض ، موصوف بالهزوء واللعب منهي عن اتخاذهم أولياء ،  
 ولولا اتفاق الجماعة على النصب لاخترت الخفض ، لقوته في الإعراب وفي المعنى  
 والتفسير ، والقرب من المعطوف عليه<sup>(٣)</sup> .

« ٢٥ » قوله : ( وعبد الطاغوت ) قرأه حمزة بضم الباء وكسر  
 التاء ، وقرأ الباقون بفتح الباء والتاء .

وحجة من ضم الباء وكسر التاء أنه جعل « عبد » اسما يبنى على « فَعَل »  
 كعضد ، فهو بناء للمبالغة والكثرة ك « يَقْطُظُ وَتَدْسُ »<sup>(٤)</sup> ، وأصله الصفة ،  
 ونصبه ب « جعل » أي : جعل منهم عبدا للطاغوت ، وأضاف « عبد » إلى  
 « الطاغوت » ، فخفضه ، و « جعل » بمعنى : « خلق » ، كقوله : ( وجعل  
 الظلمات والنور ) « الأنعام ١ » والمعنى : وجعل منهم من يباليغ في عبادة الطاغوت ،  
 وليس « عبد » بجمع ، لأنه ليس من أبنية الجموع .

« ٢٦ » وحجة من فتح الباء والتاء أنه جملة فعلا ماضيا ، وعطفه على فعل  
 ماض ، وهو غضب ولعن وجعل ، ونصب « الطاغوت » به ، في هذه القراءة ، غير  
 بحذفه الموصول ، لأن التقدير : وجعل منهم من عبد الطاغوت ، فحذف « من » ،

(١) ب : « اتخذاه » وتصويبه من : ص .

(٢) تكملة مناسبة من : ص .

(٣) التيسير ١٠٠ ، والحجة في القراءات السبع ١٠٧ ، وزاد المير ٢/٢٨٥ ،  
 وتفسير ابن كثير ٢/٧٢ ، وتفسير النسفي ١/٢٩٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن  
 ٥٩/ب .

(٤) تدس ككتف وعضد الفهم ، انظر القاموس المحيط «ندس» ، وأدب

وأبقى الصلة ، فهو قبيح جائز على بعده ، ولذلك كثر الاختلاف في هذا الحرف ، فقرأ على أحد عشر وجها ، ووحد الضمير في القراءتين ، حملا على لفظ « من » ، وهو الاختيار ، لأن عليه الجماعة ، وهو آيين في المعنى ، لأن التقدير : من لعنه الله ، ومن غضب عليه ، ومن جعل منهم القردة والخنازير ، ومن عند الطاغوت ، فهو آيين في المجانسة والمطابقة ، وحمل آخر الكلام على مثال<sup>(١)</sup> أوله<sup>(٢)</sup> .

« ٢٧ » قوله : ( رسالته ) قرأه نافع وابن عامر وأبو بكر بالجمع ، وكسر التاء ، وقرأ الباقون بالتوحيد ، وفتح التاء ، وفي الأعراف ( برسالاتي ) « ١٤٤ »<sup>(٣)</sup> قرأه الحريمان بالتوحيد ، وقرأه الباقون بالجمع .

وحجة من قرأ بالجمع أنه لما كانت الرسل ، يأتي كل واحد بضروب من الشرائع المرسله معهم مختلفة ، حسن جمعه ليدل على ذلك ، إذ ليس ما جاءوا به رسالة واحدة ، فحسن الجمع لما اختلفت الأجناس .

« ٢٨ » وحجة من وحد أن الرسالة على انفراد لفظها تدل على الكثرة ، وهي كالمصدر في أكثر الكلام ، لا تجمع ولا ( ١١٥/ب ) تثني لدلالته على نوعه بلفظه ، لكن جاز جمعه في هذا لما اختلفت أنواعه وأجناسه ، فتشابه المفعول فجمع ، فهي تدل على ما يدل عليه لفظ الجمع ، وهي أخف ، ألا ترى إلى قوله : ( وإن تعدوا نعمة الله ) « إبراهيم ٣٤ » والنعم كثيرة<sup>(٤)</sup> ، والمعدود لا يكون إلا كثيرا ، لكن الواحد يدل على الجمع ، والاختيار لفظ الجمع في هذه السورة ، لأن المعنى عليه ، لكثرة الرسل ، وكثرة ما أرسلوا به ، فأما في الأعراف فالاختيار التوحيد ، لأن

(١) لفظ «مثال» سقط من : ص .

(٢) التبصرة ٦٥/ب ، وزاد المسير ٢٨٨/٢ ، وتفسير ابن كثير ٧٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٢٩ - ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٥٩/ب .

(٣) سيأتي أيضا في سورة الأنعام ، الفقرة «٦٥» .

(٤) قوله : «والنعم كثيرة» سقط من : ص .

الإخبار بالرسالة عن موسى وحده ، في قوله لموسى : ( إني اصطفيتك على الناس برسالتي ) • وقوى ذلك أن بعده ( وبكلامي ) ، ولم يقل « كلماتي » ، والكلام أيضا مصدر معطوف على « رسالتي » ، وهو مصدر ، فأتيا بالتوحيد جميعا لما ذكرنا (١) •

« ٢٩ » قوله : ( ألا تكون فتنة ) قرأه أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع « تكون » ، ونصب الباقون •

وحجة من رفع أنه جعل « حسب » بمعنى العلم واليقين ، فلزمه أن يجعل « أن » مخففة من الثقيلة ، لأنها لتأكيد ما بعدها ، وما قبلها من اليقين ، فهي أشبه باليقين من الناصبة للفعل ، فيتمسك الكلام على اليقين في أوله وآخره ، فلما جعل « أن » مخففة من الثقيلة ، للمعنى الذي ذكرنا ، من حملها على معنى اليقين الذي قبلها ، أضمر الهاء ، لتكون اسم « أن » ، فارتفع الفعل ، إذ لا ناصب له ، وصارت « لا » عوضا من المحذوف مع « أن » ، والتقدير : وحسبوا أنه لا تكون فتنة ، أي : لا تقع ولا تحدث ، فلا تحتاج « كان » إلى خبر ، لأنها التامة بمعنى « حدث ووقع » •

« ٣٠ » وحجة من نصب أنه أجرى « حسب » على بابه للشك ، فأنت معه « أن » الناصبة للفعل ، لأنها لأمر غير ثابت مثل ما قبلها ، فهي ملائمة لما قبلها ، كما كانت « أن » المخففة من الثقيلة في القراءة الأولى ملائمة ، لما قبلها ، إذ هما جميعا لليقين ، فنصبت « أن » الفعل ، لأنه بابها • وحكى بعض النحويين أنه قال : من رفع هذا الفعل كتب « أن لا » منفصلة ، لأن الهاء المضرة المقدرة تحول في المعنى بين « أن » و « لا » ، ومن نصب الفعل كتبه غير منفصل ، إذ لا شيء يُقدَّر يحول بين « أن » و « لا » (٢) •

(١) الحجة في القراءات السبع ١٠٨ ، وزاد المسير ٢/٣٩٧ ، وتفسير النسفي ٢٩٣/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٩/ب .  
 (٢) زاد المسير ٢/٣٩٩ ، وتفسير النسفي ١/٢٩٤ ، وكتاب سيبويه ١/٥١٥ ، ٥٦٢ ، ومفني اللبيب ٣٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٠/ب .

« ٣١ » قوله : ( عقدتم الأيمان ) قرأه أبو بكر وحمزة والكسائي بالتخفيف ، وقرأ ابن ذكوان بألف بعد العين مخففاً ، وقرأ الباقون مشدداً ، من غير ألف .

وحجة من شدد أنه أراد تكثير الفعل على معنى : عقد بعد عقد ، أو يكون أراد تكثير العاقدين للأيمان ، بدلالة قوله : ( ولكن يؤاخذكم ) فخطب جماعة ، أو يكون شدد لوقوع لفظ الأيمان ( ١١٦/أ ) بالجمع بعده ، فكأنه عقّد يمين بعد عقّد يمين ، فالتشديد يدل على كثرة الأيمان ، ولو<sup>(١)</sup> كان بعده اليمين بالتوحيد لكان حجة للتخفيف .

« ٣٢ » وحجة من خففه أنه أراد به عقّد مرة واحدة ، لأن من حلف مرة واحدة لزمه البر أو الكفارة ، وليست الكفارة لا تلزم إلا من كرر الأيمان ، فيحتاج ضرورة إلى التشديد ، [ والتشديد ]<sup>(٢)</sup> للتكثير ، وتكرير الأيمان يوهمان الكفارة ، لا تلزم إلا من كرر اليمين ، وإذا لزم الكفارة في اليمين الواحدة كانت في الأيمان المكررة على شيء بعينه ألزم وأكد ، فالتخفيف فيه إلزام الكفارة ، وإن لم يكرر ، وفيه رفع للإشكال . فالتشديد فيه إلزام الحالفين الكفارة على عدهم ، وفيه إيهام ترك الكفارة عن من لم يكرر اليمين ، فالقراءتان حسنتان ، وكان التشديد أحب إليّ ، لأن أكثر القراء عليه ، وعليه أهل الحرمين .

« ٣٣ » وحجة من قرأ بألف أنه جعل « فاعل » يراد به المرة الواحدة ، فعل الواحد كما فاءه الله ، فيكون في المعنى بمنزلة قراءة من خفف بغير ألف ، ويجوز أن يراد به اثنان فأكثر ، على باب فاعلين ، فتكون اليمين من كل واحد من الحالفين المتعاهدين ، فالمعنى على هذا القول أن تكون اليمين من كل واحد للأخر ، على أمر عقده ، وعلى القراءة الأولى أن تكون اليمين من واحد على فعمل يفعله ، أو على ترك فعل<sup>(٣)</sup> .

(١) لفظ «ولو» سقط من : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٠٩ ، وزاد المسير ٤١٢/٢ ، وتفسير النسفي

٢٩٩/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٢٩/ب - ١/٣٠ .

« ٣٤ » قوله : ( فجزاء "مثل" ما قتل ) قرأه الكوفيون « فجزاء » بالتونين ، ورفع « مثل » ، وقرأ الباقون بغير تنوين ، وحذف « مثل » .  
 وحجة من نون أنه لما كان « مثل » في المعنى صفة لـ « جزاء » ترك إضافة الموصوف إلى صفته ، وأجراه على بابه ، ورفع « جزاء » بالابتداء ، والخبر محذوف تقديره : فعليه جزاء ، وجعل « مثلاً » صفة لـ « جزاء » ، على تقدير : فجزاء مماثل للمقتول من الصيد في القيمة أو في الخلقة ، وبعثت الإضافة في المعنى ، لأنه في الحقيقة ليس على قاتل الصيد جزاء مثل ما قتل ، إنما عليه جزاء المقتول بعينه ، لا جزاء مثله ، لأن مثل المقتول من الصيد لم يقتله ، فيصير المعنى على الإضافة : عليه جزاء ما لم يقتل .

« ٣٥ » وحجة من أضاف أن العرب تستعمل في إرادة الشيء مثله يقولون : اني أكرم مثلك أي أكرمك . وقد قال الله جلّ ذكره : ( فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به ) « البقرة ١٣٧ » أي بما آمنتم لا بمثله ، لأنهم إذا آمنوا بمثله لم يؤمنوا ، فالمراد بالمثل الشيء بعينه ، وقال تعالى : ( كمن مثله في الظلمات ) « الأنعام ١٢٢ » أي : كمن هو في الظلمات ، والمثّل والمثّل واحد ، ولو كان المعنى على مثل وبابه لكان الكافر ليس في الظلمات ، إنما في الظلمات مثله لا هو ، فالتقدير على هذا في ( ١١٦/ب ) الإضافة : فجزاء المقتول من الصيد ، يحكم به ذوا عدل ، فيصح معنى الإضافة . والقراءتان قويتان لكن التنوين أحب إليّ لأنه الأصل ، ولأنه لا إشكال فيه<sup>(١)</sup> .

« ٣٦ » قوله : ( كفارة "طعام" مساكين ) قرأ نافع وابن عامر بالإضافة ، وقرأ الباقون بالتونين ، ورفع الطعام ، وكلهم قرأ مساكين بالجمع<sup>(٢)</sup> .  
 والحجة في هذا كالحجة فيما ذكرنا<sup>(٣)</sup> في سورة البقرة ، غير أن « الطعام »

(١) زاد المسير ٢/٤٢٣ ، وتفسير ابن كثير ٢/٩٩ ، وتفسير النسفي ١/٣٠٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٠/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦١/ب .  
 (٢) تكملة موضحة من : ص .  
 (٣) ص : « هذا كله ما ذكرنا » .

عطف بيان على « الكفارة » لأن الكفارة هي « الطعام » ، وتبعد إضافة « الكفارة » إلى « الطعام » ، لأنها هي ، ولأن الكفارة ليست للطعام ، إنما الكفارة لقتل الصيد ، لكن من أضاف حشّن عنده ذلك ، لأنه لما تقدّم التخيير بين « الهدى » و « الطعام » و « الصيام » استجاز الإضافة إلى أحدهما ، ليبين من أي جنس تكون « الكفارة » فكأنه في التقدير : فعليه كفارة طعام لا كفارة هدى ولا كفارة صيام ، وإنما أجمعوا على القراءة في « مساكين » بالجمع ، لأن قتل الصيد لا يجرىء فيه إطعام مسكين واحد كما كان في إفطار يوم إطعام مسكين واحد ، وقرئ بالتوحيد في البقرة لهذا<sup>(١)</sup> المعنى ، ولا يجوز التوحيد في هذا الموضع ، لأنه يصير حكماً لمن قتل صيداً أن يجزئه إطعام مسكين واحد ، وذلك لا يجوز ، والاختيار التنوين في « كفارة » ، لأن عليه المعنى ، وهو<sup>(٢)</sup> الأصل ، وعليه أكثر القراء ، ولأن الكفارة هي الطعام بعينه والإضافة بعيدة<sup>(٣)</sup> .

« ٣٧ » قوله : ( قياماً للناس ) قرأه ابن عامر بغير ألف ، وقرأ

الباقون بالألف .

وحجة من قرأ بألف أنه مصدر « قام القيام » كالصيام ، فالتقدير جعل الله حج الكعبة أو قصد الكعبة قياماً لمعاش الناس وأمثالهم في سكونهم بالأخوف عليهم ولا أذى من أحد ، وكذلك جعل الأشهر الحرم لا يؤذيهم فيها أحد بقتال ولا بفارة .

« ٣٨ » وحجة من حذف الألف أنه جعله أيضاً مصدرًا لـ « قام » كالسمع ،

وكان حقه أن لا يعتل كالحول والعمور ، ولكن أمعل لا اعتلال فعله<sup>(٤)</sup> .

« ٣٩ » قوله : ( من الذين استحق عليهم الأوليان ) قرأ حفص

(١) ب : « في هذا » وتصويبه من : ص .

(٢) لفظ « وهو » سقط من : ص .

(٣) زاد المسير ٢/٤٢٥ ، وتفسير ابن كثير ٢/١٠٠ ، وتفسير النسفي ١/٣٠٣ ،

وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٢/ب .

(٤) راجع تفسير سورة النساء ، الفقرات « ٣-٥ » .

« استَحَقَّ » بفتح التاء والحاء ، وقرأ الباقون بضم التاء وكسر الحاء ، وقرأ أبو بكر وحمزة « الأولين » جمع أول المُسَكَّمِ المخفوض ، وقرأ الباقون « الأوليان » تشنية أولى<sup>(١)</sup> المرفوع .

وحجة من فتح [ التاء ]<sup>(٢)</sup> أنه بنى الفعل للفاعل ، فأضاف الفعل إلى « الأوليان » ، فرفعهما بـ « استحق » ، التقدير : من الذين استحق عليهما أوليان بالميت وصيته التي أوصى بها إلى غير أهل دينه ، أو إلى غير قبيلته .

« ٤٠ » وحجة من ضمّ التاء أنه بنى الفعل للمفعول ، وهو الأوليان ، فأقام الأوليان مقام الفاعل على تقدير حذف مضاف ، والمعنى : من الذين استحق عليهم إثم الأولين ، لأن الأولين ( ١١٧/أ ) لا تستحق نفاهما ، إنما استحق الوصية أو الإثم ، ويجوز ذلك ، وقد بينا رفع الأوليان وما يجوز فيه ، في كتاب تفسير مشكل الإعراب<sup>(٣)</sup> .

« ٤١ » وحجة من قرأ « الأوليان » أنه جعله تشنية أولى ، أي : أولى بالشهادة على وصية الميت ، وقيل : معناه أولى بالميت من غيره .

« ٤٢ » وحجة من قرأ « الأولين » أنه جعله جمع أول ، والتقدير : من الأولين الذين استحق عليهم الإيذاء أو الإثم ، وإنما قيل لهم الأولين لتقدم ذكرهم في أول القصة وهو قوله : ( يا أيّها الذين آمنوا شهادةً بينكم ) وهذه الآية في قراءتها وإعرابها وتفسيرها ومعانيها وأحكامها من أصعب آية في القرآن وأشكلها ، ويحتمل أن يبسط ما فيها من العلوم في ثلاثين ورقة أو أكثر ، وقد ذكرنا من ذلك طرفاً صالحاً<sup>(٤)</sup> في « كتاب الهداية » ، وذكرنا من مشكل إعرابها طرفاً في تفسير مشكل الإعراب ، ثم ذكرناها مشروحة بجميع وجوهها في تفسير إعراب

(١) ب : « أول » وتصويبه من : ص .

(٢) تكلمة موضحة من : ص .

(٣) انظر ذلك في الكتاب المذكور ١/٦٥ .

(٤) لفظ « صالحاً » سقط من : ص .



في (١) كتاب مفرد ، والذي عليه الجماعة في قراءتها هو الاختيار ، ضمّ التاء ، والأوليان تشية أولى أي : أولى بالوصية ، أو باليراث ، أو بالميت ، على الاختلاف في ذلك . وقد تقدّم ذكر « طائراً » في آل عمران وحجته (٢) .

« ٤٣ » قوله : ( إلا سحرٌ مشين ) قرأ حمزة والكسائي « ساحر » هنا وفي أول هود والصف ، وقرأ الكوفيون وابن كثير « ساحر » بألف في أول يونس (٣) ، وقرأ الباقون في الأربعة بغير ألف .

وحجة من قرأ بغير ألف أنه جعل الإشارة إلى ما جاء به النبي ، فأخبر عنهم أنهم جعلوا ما جاء به النبي [ صلى الله عليه وسلم ] (٤) سحراً ، ويجوز أن تكون الإشارة إلى النبي ، وفي الكلام تقدير حذف مضاف ، أي : إن هذا إلا ذو سحر ، فيكون مثل القراءة بألف ، وهذا الحذف كثير في القرآن .

« ٤٤ » وحجة من قرأ بألف أنه جعل الإشارة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبر عنهم أنهم قالوا : إن هذا إلا ساحر ، فأخبر عن الاسم باسم الفاعل ، وهو بابه . ويجوز أن يكون « ساحر » بمعنى سحر ، لأن الاسم قد يقع موضع المصدر ، كقولهم : عائداً بالله من شرّها ، أي : عيادا ، فتكون القراءة بالألف كالقراءة بغير ألف ، وكان أبو عمرو يقول : إذا كان بعده « مبین » فهو سحر ، وإذا كان بعده « عليم » فهو ساحر . والمبين يصلح للسحر وللساحر ، فلا حجة له في ذلك ، فأما « عليم » فلا يكون إلا للساحر ،

(١) ص : « الإعراب وأفرادها مشروحة في » .

(٢) راجع حرف « طائراً » في تفسير سورة آل عمران الفقرة « ٣٢ - ٣٤ » ، وانظر ما تقدم في الحجة في القراءات السبع ١١٠ ، وزاد المسير ٤٤٩/٢ ، وتفسير ابن كثير ١١٢/٢ ، وتفسير النسفي ٣٠٧/١ ، وتفسير غريب القرآن ١٤٨ .

(٣) الأحرف في هذه السور على ترتيب ذكرها هي : ( ٧٦ ، ٦ ، ٢٠٦ ) ، وسيأتي ذكرها في أول سورة يونس ، وأول سورة هود ، وأول سورة الصف .

(٤) تكملة مستحبة من : ص .

فهو صحيح . فالقراءتان متداخلتان ( ١١٧/ب ) خستان<sup>(١)</sup> .  
 « ٤٥ » قوله : ( هل يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ) قرأه الكسائي بالتاء ونصب  
 « ربك » ، وقرأ الباقون بالياء ورفع « ربك » ، وأدغم الكسائي اللام من  
 « هل » [ وبل ]<sup>(٢)</sup> في التاء على أصله المذكور .

وحجة من قرأ بالتاء أنه أجراه على مخاطبة الحوارين لعيسى ؛ وفيه معنى  
 التعظيم للرَّبِّ جلَّ ذكره ، على أن يستفهم عيسى عن استطاعته ، إذ هو تعالى  
 مستطيع لذلك ، فإنما معناه : هل تفعل ذلك [ على معنى افعل ذلك ]<sup>(٣)</sup> . وقد  
 هل تستطيع سؤالَ رَبِّكَ في إنزال مائدة علينا ، والمعنى : هل تفعل لنا ذلك ، وقد  
 علموا أن عيسى يستطيع السؤال ، ولا بدَّ من إضمار السؤال ، إذ لا يجوز أن  
 يقال : هل تستطيع أن يفعل غيرك كذا ، ف « أن » مفعول بالمصدر المحذوف ، وهو  
 السؤال ، وهذا كما تقول للرجل : هل تستطيع أن تكلمني ، وقد علمت أنه  
 مستطيع لذلك ، فإنما معناه : هل تفعل ذلك [ على معنى افعل ذلك ]<sup>(٤)</sup> . وقد  
 روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : كان القوم أعلم بالله عزَّ وجلَّ من أن  
 يقولوا : هل يستطيع ربك ، ولكن : هل يستطيع ربك . وروى عنها أنها قالت :  
 كان الحواريون لا يَشْكُونُ أن الله يَقْدِرُ على إنزال مائدة عليهم ، ولكن قالوا :  
 هل يستطيع ذلك . وعن معاذ بن جبل أنه قال : أقرأنا النبي عليه السلام : هل  
 يستطيع ربك . قال معاذ : وسمعت النبي عليه السلام مِراراً يقرأ بالتاء في  
 « يستطيع » ، وبذلك قرأ أيضاً<sup>(٥)</sup> علي بن أبي طالب .

« ٤٦ » وحجة من قرأ بالياء أنه على معنى : هل يفعل ربُّك ذلك ، لأنهم لم

(١) التيسير ١.١ ، وزاد المسير ٤٥٥/٢ ، وتفسير ابن كثير ١١٥/٢ ،  
 وتفسير النسفي ٣.٩/١ ، والنشر ٢٤٧/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار  
 ٣/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٤/ب .

(٢) تكلمة لازمة من : ص .

(٣) تكلمة موضحة من : ص .

(٤) ص : « وكذلك أيضا قرا » .

يشكّوا في استطاعة الباريء على ذلك ، لأنهم كانوا مؤمنين ، فإنما هو كقولك للرجل هل يستطيع فلان أن يأتي ، وقد علمت أنه مُستطيع . فالمعنى : هل يفعل ذلك ، وهل يجيني إلى ذلك ، وقد كانوا عالمين باستطاعة الله لذلك ولغيره علم دلالة وخبر ونظر ، فأرادوا معاينة لذلك ، كما قال إبراهيم : ( ربّ أرني كيف تحيي الموتى ) « البقرة ٢٦٠ » وقد كان عليهم أن الله يحيي الموتى استدلال وحي ونظر ، فأراد عليهم المعاينة التي لا يعترضها شيء ، ولذلك قال إبراهيم : ( بلى ولكن ليطمئن قلبي ) أي : لا تدخل عليه في ذلك شبهة<sup>(١)</sup> ، لأن علم النظر والخبر تدخله الشبهة والاعتراضات وعلم المعاينة لا يدخله شيء من ذلك ، ولذلك قال الحواريون : ( وتطمئن قلوبنا ) ، والاختيار ما عليه الجماعة من الياء ، ورفع « ربك » على المعنى<sup>(٢)</sup> « ٤٧ » قوله : ( إني مُتزلّها ) قرأه نافع وعاصم وابن عامر بالتشديد ، على أنه اسم فاعل من نزلّ . وقرأ الباقون بالتخفيف على ( ١١٨ / أ ) أنه اسم من فاعل من أنزل ، واللغتان موجودتان<sup>(٣)</sup> في القرآن ، قد أجمع على كل واحدة [ منهما ]<sup>(٤)</sup> ، فالقراءتان متساويتان ، غير أن التشديد فيه معنى التكثير<sup>(٥)</sup> .

« ٤٨ » قوله : ( يومَ ينفع ) قرأه نافع بالنصب ، ورفع الباقون .

وجبة من نصب أنه جعل الإشارة بـ « هذا » إلى غير اليوم ، ممّا تقدّم ذكره من الخبر والقصص في قوله : ( وإذ قال الله يا عيسى ) « ١١٦ » وليس ما<sup>(٦)</sup> بعد القول حكاية . فإن جعلته حكاية أضرت ما يعمل في « يوم » ، والتقدير : قال الله هذا الذي اقتض عليكم يحدث أو يقع في يوم ينفع ، وإن لم

(١) ص : « على شبهه » .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٠٩ ، والتبصرة ١/٦٦ ، وتفسير ابن كثير

١٠٩/٢ .

(٣) ص : « والفعالان موجودان » .

(٤) تكملة موضحه من : ص .

(٥) ص : « التكثير والتكرير » ، انظر زاد المسير ٥٤٩/٢ ، والمختار في معاني

قراءات أهل الأمصار ١/٣١ ، وتفسير النسفي ٣١٠/١

(٦) لفظ « ما » سقط من : ص .

نجمه حكاية ، فأعمل القول في « اليوم » على أنه ظرف للقول ، والمعنى : قال الله تعالى هذا القصص الذي قص عليكم أو هذا الخبر الذي أخبرتم به في يوم ينفع الصادقين ، أي : سيقوله في ذلك اليوم ، وأفعال الله جلّ ذكره التي (١) يُخبر أنها ستكون بمنزلة الكائنة الواقعة لصحة وقوعها ، على ما أخبر به عنها ، فلذلك يُخبر عما يستقبل من أفعاله بلفظ الماضي ، وهو كثير في القرآن . ف « يوم » ، وهو منصوب ، ظرف خبر الابتداء الذي هو هذا ، لأنه حدث (٢) . وظروف الزمان تكون أخباراً عن الأحداث ، تقول : القتال اليوم ، والخروج الساعة . والجملته في موضع نصب بالقول ، ومذهب الكوفيين في فتح « يوم » أنه في موضع رفع على خبر « هذا » ، و « هذا » إشارة إلى « اليوم » ولكنه فتح عندهم . وفتح بناء لإضافته إلى الفعل ، لأنه غير متمكن في الإضافة إليه . والبصريون إنما يبنون الظرف إذا أضيف إلى فعل مبني ، فإن أضيف إلى فعل معرب لم يبن .

« ٤٩ » وحجة من رفع أنه جعل « يوم ينفع » خبراً لـ « هذا » ، والجملته في موضع نصب بالقول ، وهو محكي لا يعمل في لفظ القول ، و « هذا » إشارة إلى « يوم القيامة » وهو اليوم الذي ينفع فيه الصادقين صدقهم (٣) .

« ٥٠ » في هذه السورة ست بإاءات إضافة ، قوله ( يديّ إليك ) « ٢٨ » فتحها نافع وأبو عمرو وحفص .

( إنّي أخاف ) « ٢٨ » ، ( لي أن أقول ) « ١١٦ » فتحها الحرمان وأبو عمرو . و ( إنّي أريد ) « ٢٩ » ( فإنّي أعذب به ) « ١١٥ » فتحها نافع . ( وأُمّيّ إلهين ) « ١١٦ » فتحها نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص (٤) .  
فيها زائدة قوله : ( واخشون ) الثاني « ٤٤ » قرأه أبو عمرو بياء في الوصل خاصة .

(١) ب : « الذي » وتصويبه من : ص .

(٢) ب : « حرف » وتصويبه من : ص .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء . ٣٥ ، وكتاب سيبويه ٥٢٨/١ ، وزاد المسير

٤٦٦/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٦٥ .

(٤) قوله : « وأمّي » وحفص سقط من : ص .

## سورة الأنعام مكية ، وهي مائة آية وسبع وستون آية في المدني ، وخمس في الكوفي

وعن ابن عباس : [ أن ]<sup>(١)</sup> ثلاث آيات نزلن بالمدينة ( ١١٨ / ب ) قوله تعالى : ( قل تعالوا ) « ١٥١ » إلى تمام الثلاث آيات .  
« ١ » قوله : ( من يُصِرّف عنه ) قرأه أبو بكر وحمة والكسائي بفتح الياء ، وكسر الراء ، وقرأ الباقون بضم الياء ، وفتح الراء .  
وحجة من قرأ بفتح الياء أنه أخبر بالفعل<sup>(٢)</sup> عن الفاعل المتقدم الذكر ، وإضماره مستتر في « يصرف » ، وشاهده أن في قراءة أبيّ : « من يصرفه الله عنه » ، وفي قراءة ابن مسعود « يصرف الله عنه » ، فالمعنى : من يصرف الرب عنه يومئذ العذاب فقد رحمته ، فالمفعول محذوف ، وهو « العذاب » ، لدلالة الكلام عليه ، ولا يحسن أن يقدّر حرف « ها » مع « يصرف » لأن الهاء ، إنما تحذف من الصلوات ، وليس في الكلام موصول ، لأن « من » للشرط لا صلة لها .  
« ٢ » وحجة من ضمّ الياء أنه بنى الفعل لما لم يسمّ فاعله ، فأضمر فيه ذكر العذاب ، لتقدم ذكره ، وأقامه مقام الفاعل ، فلا حذف في الكلام ، ويقوّي ذلك قوله : ( ليس مصروفا عنهم ) « هود ٨ » يعني العذاب ، فبناه لما لم يسمّ فاعله ، وأضمر فيه العذاب ، أقامه مقام الفاعل أيضا ، وهو إجماع ، وهو الاختيار لأن أكثر القراء<sup>(٣)</sup> عليه ، ولأنه أقلّ إضمارا من القراءة بفتح الياء<sup>(٤)</sup> .

(١) تكلمة موضحة من : ص .

(٢) لفظ « بالفعل » سقط من : ص .

(٣) ص : « الأكثر من القراء » .

(٤) التبصرة ١/٦٦ ، والتيسير ١٠١ ، والنشر ٢/٢٤٨ ، والحجة في القراءات السبع ١١١ ، وزاد المسير ٣/١٢ ، وتفسير النسفي ٢/٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٥/ب .

« ٣ » قوله : ( تكن فتنتهم ) قرأه حمزة والكسائي بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء ، وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص « فتنتهم » بالرفع ، وقرأ الباقون بالنصب .

وحجة من قرأ بالتاء أنه أتت الفعل لتأنيث لفظ<sup>(١)</sup> الفتنة ، إن رفع الفتنة أتت<sup>(٢)</sup> ، لأن الفاعل مؤنث اللفظ ، وإن نصب الفتنة أتت ، لأن الفاعل في المعنى هو الفتنة ، لأن خبر كان هو اسمها في المعنى .

« ٤ » وحجة من قرأ بالياء أنه أتى بلفظ التذكير ، لتذكير « أن » وما بعدها ، في قوله : ( إلا أن ) إذا<sup>(٣)</sup> نصب « فتنتهم » ، فإن رفعها ذكر ، لأن الفتنة المعذرة ، والمعذرة والعذر واحد ، فذكر لتذكير العذر ، ويجوز أن يكون ذكر لأن « الفتنة » « القول » في المعنى ، فذكر لتذكير « القول » ، إذ القول هو الفتنة .

« ٥ » وحجة من رفع الفتنة أنها لما كانت معرفة ، وتقدمت « القول » جعلها اسم كان ، و « أن قالوا » الخبر ، فأتى بالكلام في الإعراب على رتبته ، من غير تقديم ولا تأخير ، لاسيما إذا قرئ بالتاء ، فهو أقوى لرفع الفتنة ، لأن التأنيث في الفعل يدل على إضافة الفعل إلى « الفتنة » ، فقوي الرفع في « الفتنة » ، لتأنيث الفعل ، ولتقدم « الفتنة » في اللفظ ، ولأنها معرفة ، فأما إذا قرئ « تكن » بالتاء فالرفع يقوى ، لتقدم « الفتنة » في اللفظ ، ولأنها معرفة ، ولأنها هي ( ١١٩ / أ ) « القول » الذي حمل التذكير عليه .

« ٦ » وحجة من نصب « الفتنة » أنه لما وقع بعد « كان » معرفتان ، وكان أحدهما أعرف جعله اسم « كان » ، وهو « أن » وما بعدها ، وإنما كانت أعرف لأنها لا توصف ، كما لا يوصف المضمر ، فأشبهت المضمر ، فجعلت اسم [ كان ]<sup>(٤)</sup> كما يجعل المضمر إذا<sup>(٥)</sup> وقع بعد كان اسمها والظاهر خبرها ، ولأنها

(١) لفظ « لفظ » سقط من : ص .

(٢) ب : « فأتت » وتصويبه من : ص .

(٣) ب : « إذ » وتصويبه من : ص .

(٤) تكلمة موضحة ليست في : ب ، ص .

(٥) قوله : « فأشبهت المضمر .. إذا » سقط من : ص .

لا تَتَكْتَرُ أبدأ كما تَتَكْتَرُ «الفتنة»، وتنفصل عما أُضيفت [إليه] (١)، لاسيما إذا قرئ « يكن » بالياء ، فهو أقوى في نصب « الفتنة » ، لأنه قد بان أن الفعل ل « القول » بالتذكير ، والاختيار القراءة بالتاء ، ونصب « الفتنة » ، لأنها هي القول في المعنى [ ولأنها بمعنى العذر ] (٢) ولأن « أن » وما بعدها أعرف ، لأن على ذلك أكثر القراء (٣) .

« ٧ » قوله : ( والله رَبُّنا ) قرأه حمزة والكسائي « ربنا » بالنصب على النداء المضاف ، وفصل به بين القسم وجوابه ، وذلك حسن ، لأن فيه معنى الخضوع والتضرع حين لا ينفع ذلك ، وقرأه الباقون بالخفض ، على النعت ل « الله » عز وجل ، أو على البدل (٤) .

« ٨ » قوله : ( ولا تُكذِّبْ ، ونكون ) قرأه حفص وحمزة « ولا نكذب » بالنصب ، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص « ويكون » بالنصب ، ورفعها الباقون . وحجة من نصب أنه جعل الفعلين جوابا للتمني ، لأنه غير واجب ، ليكونا داخلين في التمني ، على معنى أنهم تمنوا الرد ، وترك التكذيب ، والكون من المؤمنين ، والنصب بإضمار « أن » كما نصب في جواب الاستفهام والأمر والنهي والعرض ، لأن جميعه (٥) غير واجب ، ولا واقع بعد ، فينصب الجواب مع الواو ، كأنه عطف على مصدر الأول ، كأنهم قالوا : يا ليتنا يكون لنا رد ، واتفاء من التكذيب ، وكون من المؤمنين ، فحملا على مصدر « يرد » في

(١) ب : «عما أُضيف» والتصويب والتكملة من : ص .

(٢) قبل هذه التكملة المستدركة من «ص» إحالة على حاشية «ب» لكنها امتحت .

(٣) زاد السير ١٦/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٢٧/٢ ، وتفسير النسفي ٧/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣١ - ب ، وكتاب سيويه ٣٥/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٦٦ .

(٤) التبصرة ٦٦/ب ، والتيسير ١٠٢ ، والحجة في القراءات السبع ١١٢ ، وزاد السير ١٧/٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣١/ب .

(٥) ب : «جمعه» ورجحت ما في : ص .

العطف ، إذ لم يمكن أن يُحملا على العطف على « نرد » لانقلاب المعنى إلى الرفع ، فلم يكن بدّ من إضمار « أن » ، لتكون مع الفعل مصدراً ، فيعطف مصدراً على مصدر ، وبه يتمّ النصب في الفعلين .

« ٩ » وحجة من رفعها أنه عطفتها على « نرد » ، فيكون قوله : « ولا تكذب ونكون » داخليين في التمني ، تمنّوا ثلاثة أشياء على ما ذكرنا<sup>(١)</sup> ، ويجوز أن يرفع ، على أن يقطعه من الأول ، على تقدير : يا ليتنا نردّ ، ونحن لا نكذب بآيات ربنا ، ونكون من المؤمنين ، رُدِّدنا أو لم نردّ ، وقوله : ( وإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ) « ٢٨ » يدل على كذبهم فيما أخبروا به عن أنفسهم ، من أنهم لا يكذبون ويكونون<sup>(٢)</sup> من المؤمنين ، ولم يتمنوا ذلك في هذا التقدير ، ( ١١٩ / ب ) لأن التمني لا يقع معه التكذيب ، إنما يكون التكذيب في الخير ، إنما التزموه رُدِّدوا أو لم يردوا ، حكم سيويه : دعني ولا أعود ، بالرفع على معنى : ولا أعود تركني أو لم تتركني ، ولم يسأل أن يجمع له الترك والعود ، وأهل النظر على أن التكذيب لا يجوز في الآخرة ، لأنها دار جزاء ، على ما كان في الدنيا ، والتأويل عندهم : وإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ في الدنيا ، في تكذيبهم للرسل ، وإنكارهم البعث ، فيكون ذلك حكاية عن الحال [ التي كانوا عليها في الدنيا كما قال ( وإن ربك ليحكم بينهم ) فجعله حكاية عن الحال ]<sup>(٣)</sup> الآية . وقد حكى أن أبا عمرو احتجّ للرفع بقوله : ( وإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ) وأجاز التكذيب في الآخرة .

« ١٠ » وحجة من رفع « تكذب » ونصب « ونكون » أنه رفع الأول على أحد الوجهين المذكورين المتقدمين ، على أن يكون داخلاً في التمني ، فيكون الرفع كالنصب ، ونصب « ونكون » على جواب التمني [ فكلا الفعلين دخل في التمني ]<sup>(٤)</sup> ، ويجوز رفع « ونكذب » على معنى الثبات على

(١) ص : « ذكرنا أولاً » .

(٢) ب : « ويكونوا » وتصويبه من : ص .

(٣) تكملة لازمة من : ص .

(٤) تكملة موضحة من : ص .



ترك التكذيب ، أي : لا تكذب مُرددنا أو لم تُردد ، فيكون غير داخلا في التمني ويكون داخلا في التمني إذا نصبته<sup>(١)</sup> .

« ١١ » قوله : ( أفلا تعقلون ) قرأ نافع وابن عامر وحفص بالتاء ، ومثله في الأعراف ويوسف ، غير أن أبا بكر<sup>(٢)</sup> يكون معهم في يوسف على التاء ، وخير أبو عمرو في التاء والياء في سورة القصص ، والأشهر عنه الياء ، وقرأ نافع وابن ذكوان « أفلا تعقلون » في يس بالتاء<sup>(٣)</sup> ، وقرأ الباقون بالياء في ذلك كله .

وحجة من قرأ بالياء أنه ردّه على ما قبله ، من لفظ الغيبة ، في قوله : ( خير للذين يتقون ) ، وكذلك في الأعراف ، ردّوه على « يتقون » أيضا ، وكذلك في يوسف ، ردّوه على قوله : ( فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ) « ١٠٩ » .  
« ١٢ » وحجة من قرأ بالتاء أنه جعله خطابا للذين أخبر عنهم بما قبله<sup>(٤)</sup> .

« ١٣ » قوله : ( وللدّار الآخرة ) قرأه ابن عامر بلام واحدة ، وحفص « الآخرة » ، وقرأ الباقون بلامين ، ورفع « الآخرة » .

وحجة من قرأ بلامين أنه أدخل لام الابتداء على الدال ، ورفع « الدار » بالابتداء ، وجعل « الآخرة » نعتا لها ، والخبر « خير للذين » كمال قال : ( وإن الدار الآخرة لهي الحيوان ) « العنكبوت ٦٤ » وقال : ( تلك الدار الآخرة ) « القصص ٨٣ » فأثث « الآخرة » صفة لـ « الدار » فيهما ، ولما كانت<sup>(٥)</sup> « الآخرة » صفة

(١) كتاب سبويه ٤٩٨/١ ، وزاد السير ٢٤/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٢٨/٢ ، وتفسير النسفي ٨/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٦/ب .

(٢) ص : «عاصم» .

(٣) الأحرف في السور المذكورة على ترتيب ذكرها هي : (١٦٩ ، ٢٠٢ ، ٦٠ ، ٦٢) .

(٤) سيأتي ذكر نظائره في سورة الأعراف ، الفقرة «٢٧» وسورة يوسف ، الفقرة «٢٤» ، وسورة القصص ، الفقرة «١٣» ، وسورة يس ، الفقرة «١٥» ، وانظر الحجة في القراءات السبع ١١٣ ، وزاد السير ٢٧/٣ ، وتفسير النسفي ٩/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٢ .

(٥) ب : «كان» ورجحت ما في : ص .

لم يصح أن تضيف الموصوف إليها ، وقد اتسع (١) في هذه الصفة فأقيمت مقام الموصوف ، كما أقيمت الأولى مقام الموصوف ، قال الله تعالى ذكره : ( وللآخرة خيرٌ لك من الأولى ) « الضحى » وهو الاختيار ، لإجماع القراء عليه ولصحة معناه في الصفة ، والتعريف لـ « الدار » .

« ١٤ » وحجة ( ١٣٠ / أ ) من قرأ بلام واحدة أنه لم يجعل « الآخرة » صفة لـ « الدار » فأضاف « الدار » إليها ، فلم يسكن دخول الألف واللام عليهما للإضافة ، و « الآخرة » في الأصل صفة للساعة ، كأنه قال ، ولدار الساعة الآخرة ، فوصف الساعة بالآخرة ، كما وصف اليوم بالآخر ، في قوله : ( وارْجُوا اليَوْمَ الآخر ) « المنكبوت ٣٦ » لكن توسع فيها فاستعملت استعمال الأسماء ، فجازت الإضافة إليها كما فعلوا ذلك في « الدنيا » ، وأصلها الصفة من « الدنو » ، وقد تقدم ذكر « ليحزنك » وبابه وعلته (٢) .

« ١٥ » قوله ( لا يَكْذِبُونَكَ ) (٣) قرأ نافع والكسائي بالتخفيف ، وشدّد الباقون .

وحجة من خففه أنه حمله على معنى : لا يجدونك كاذبا ، لأنهم يعرفونك بالصدق ، فهو من باب : أحمدتُ الرجل ، وجدته محمودا ، ودلّ على صحة ذلك قوله : ( ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون ) أي : يجحدون بأنفسهم ما يعلمون صحته يقينا عيانا عنادا منهم . وحكى الكسائي عن العرب « أكذبت الرجل » إذا أخبرت أنه جاء بكذب ، وكذبتّه إذا أخبرت أنه كذاب . وقيل : معنى التخفيف : فإنهم لا يجعلونك كاذبا ، إذ لم يجربوا عليك الكذب . وحكى قطرب : أكذبت الرجل دللت على كذبه ، وقيل : التخفيف والتشديد لغتان .

« ١٦ » وحجة من شدّد أنه حمله على معنى : فإنهم لا ينسبونك إلى الكذب ،

(١) ب : « اتبع » وتصويبه من : ص .

(٢) راجع «باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين» الفقرة «٧،٥،٤» ، الحرف المتقدم في المقنع ١٠٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٦٧ .

(٣) تقدم له نظير في تفسير سورة البقرة ، الفقرة «٦،٥» .

كما يقال : فسقته وخطأته ، نسبته إلى الفسق وإلى الخطأ ، فالمعنى : فإنهم لا يقدرّون أن ينسبوا إلى الكذب ، فيما جتتهم به ، لأنه في كتبهم<sup>(١)</sup> .

« ١٧ » قوله : ( أَرَأَيْتَكُمْ ) و ( أَرَأَيْتُمْ ) و ( أَرَأَيْتَ ) « الكهف ٦٣ » قرأ نافع في ذلك كله ، حيث وقع بتخفيف الهمزة الثانية ، وحذفها الكسائي ، وحققها الباقون .

وحجة من حقق أنه أتى بالكلمة على أصلها ، والأصل الهمز ، لأن همزة الاستفهام دخلت على « رأيت » ، فالهمزة عين الفعل ، والياء ساكنة ، لاتصال المضمر المرفوع بها .

« ١٨ » وحجة من خفف الثانية أنه استثقل اجتماع همزتين في فعل ، مع اتصال الفعل بضمير ، وذلك كله ثقيل ، فخفف الثانية بين الهمزة والألف ، على الأصل المتقدم<sup>(٢)</sup> الذكر ، والياء ساكنة على أصلها ، ولم يمتنع تخفيف الهمزة بين يين ، مع سكون ما بعدها ، لأنها في زنة المخففة المتحركة . وقد روي عن ورش أنه أبدل من الهمزة ألفا ، لأن الرواية عنه أنه يمد الثانية ، والمد لا يتمكن إلا مع البدل ، والبدل فرع<sup>(٣)</sup> على<sup>(٤)</sup> الأصول ، والأصل أن تجعل ( ب / ١٢٠ ) الهمزة بين الهمزة المفتوحة والألف ، وعليه كل من خفف الثانية<sup>(٥)</sup> غير ورش ، وحسن جواز البدل في الهمزة ، وبعدها ساكن ، لأن الأول<sup>(٥)</sup> حرف مدّ ولين ، فالمدّ الذي يُحذف مع الساكن يقوم مقام حركة ، يوصل بها إلى النطق بالساكن الثاني . وقد مضى ذكر هذا<sup>(٦)</sup> .

- (١) زاد المسير ٢٨/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٢٩/٢ ، وكتاب سيبويه ٢٧٨/٢ ،  
 وأدب الكاتب ٢٧٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٧/ب .  
 (٢) ص : « أصول التخفيف المتقدمة » .  
 (٣) ب : « عن » ، ص : « من » ورجحت ما فيه الوجه .  
 (٤) لفظ « الثانية » سقط من : ص .  
 (٥) ب : « الأولى » ورجحت ما في : ص .  
 (٦) راجع « باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين » الفقرة « ٧٥٤ » ،  
 وانظر أيضا زاد المسير ٣٦/٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٢/ب ،  
 وتفسير النسفي ١١/٢

« ١٩ » قوله : ( فَتَحْنَا ) قرأه ابن عامر هنا وفي الأعراف « فتحنا » [ وفي الأنبياء « فتحت » وفي القمر « ففتحنا » ]<sup>(١)</sup> بالتشديد في الأربعة ، وخفضهن الباقون وكلهم خفض ما جاء بعده اسم مفرد نحو : ( ولو فتحنا عليهم بابا ) « الحجر ١٤ » والتخفيف والتشديد لغتان ، غير أن التشديد فيه معنى التكثير والتكرير ، والتخفيف الاختيار للإجماع عليه<sup>(٢)</sup> .

« ٢٠ » قوله : ( بالعداة ) قرأه ابن عامر بالواو ، وضم الغين ، ومثله في الكهف<sup>(٣)</sup> وقرأهما الباقون بفتح الغين بألف بعد الدال .

وحجة من قرأ بألف أن « غداة » في كلام العرب نكرة وأدخل عليها الألف واللام للتعريف ، و « غدوة » أكثر ما تستعمل معرفة بغير ألف ولام ، فترك القراءة بها لثبات الألف واللام في الخط ، وهما لا تدخلان على معرفة ، فالتمز القراءة بـ « غداة » لأنها نكرة ، يحسن فيها دخول الألف واللام ، ولا يحسن في « غدوة » ، لأنها في أكثر اللغات ، معرفة بغير ألف ولام ، ولا تصرفها العرب ، حكي : « أيتك غدوة باكراً » بغير صرف . وقال سيويه : غدوة وبكرة ، جعل كل واحد منهما اسماً للحين ، يعني معرفة . وذلك دليل على أنها معرفة فمئنت الصرف ، للتأنيث والتعريف .

« ٢١ » وحجة من قرأ بضم العين أن بعض العرب ينكر « غدوة » فيصرفها في النكرة ، فلما وجدها تنكر أدخل عليها الألف واللام للتعريف اتباعاً للخط ، والاختيار القراءة بالألف ، لأنها نكرة بإجماع ، لم يستعمل أحد من العرب في « غداة » التعريف فوجب دخول الألف واللام عليها لتعرف<sup>(٤)</sup> .

(١) تكملة لازمة من : ص . والأحرف على ترتيب ذكرها هي : ( ١١٦٩٦٦٩٦٦ ) وسيأتي ذكرها في سورة الأعراف ، الفقرة « ٩ » ، وسورة الزمر ، الفقرة « ١٦ » وسورة القمر الفقرة « ٤ » وسورة النبأ ، الفقرة « ٥ » .

(٢) التبصرة ١/٦٧ ، وزاد المسير ٣/٣٩ ، والنشر ٢/٢٤٩ ، وتفسير النسفي ١٢/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٣ .

(٣) الحرف فيها : ( ٢٨٦ ) .

(٤) الحجة في القراءات السبع ١١٥ ، وزاد المسير ٣/٤٦ ، وتفسير النسفي ١٣/٢ ، وكتاب سيويه ١/١٣٠ ، ٥٢/٢ ، ٥٦

« ٢٢ » قوله : ( أَنَّهُ مَن عَمِلَ ) ، ( فَأَنَّهُ غَفُورٌ ) قرأ نافع وابن عامر وعاصم « أنه » بالفتح ، وقرأ عاصم وابن عامر « فَأَنَّهُ غَفُورٌ » [ بالفتح ]<sup>(١)</sup> ، وقرأ الباقون بالكسر فيهما .

وحجة من كسر « إنه مَن عمل » أنه جعله تفسيرا للرحمة ، فسرها بالجملة التي بعدها و « أن » تكون مكسورة إذا دخلت على الجمل .

« ٢٣ » وحجة من كسر « فإنه غفور » أن ما بعد الفاء حكمه الابتداء والاستئناف ، فكسر لذلك ، لأن حكم « إن » في الابتداء والاستئناف الكسر .

« ٢٤ » وحجة من فتح « أنه مَن عمل » أنه جعل « أن » ( ١/١٢١ ) بدلا من « الرحمة » على بدل الشيء من الشيء ، وهو هو ، فأعمل فيها « كتب » ، كأنه قال : كتب ربكم على نفسه « أنه من عمل » .

« ٢٥ » وحجة من فتح « فإنه غفور » أنه أضمر خبرا مقدما ، ورفع « ان » بالابتداء ، لأن ما بعد الفاء مبتدأ<sup>(٢)</sup> ، كأنه قال : فله أنه غفور له ، أي فله غفران الله ، ويجوز رفع « أن » بالظرف المضمر ، ويجوز أن يضم مبتدأ تكون « أن » خبره ، تقديره : فأمره غفران<sup>(٣)</sup> ربه له ، وقد قيل : إن « أن » الثانية تأكيد وتكرير للأولى<sup>(٤)</sup> .

« ٢٦ » قوله : ( وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلًا ) قرأه أبو بكر وحزمة والكسائي بالياء ، ورفع « السبيل » ، حملوه على تذكير السبيل ، إذ قد أضافوا<sup>(٥)</sup> الفعل إليه فرفعوه<sup>(٥)</sup> به ، و « السبيل » تذكروا وتوثق قال الله تعالى ذكره : ( وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلًا

(١) تكملة موضحة من : ص .

(٢) ب : « يتندا » وتصويبه من : ص .

(٣) ب : ص « لأول » فوجهه بما يقيم العبارة ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٦٣٣ ، وتفسير الطبري ٣٩٢/١١ ، ومعاني القرآن ٣٣٦/١ ، وتفسير القرطبي ٤٣٦/٦ ، والحجة في القراءات السبع ١١٤ ، وزاد المير ٤٩/٣ ، وتفسير النسفي ١٤/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٦٨ .

(٤) ب : « أضاف » وتصويبه من : ص .

(٥) ب : « رفعه » وتصويبه من : ص .

الرُّشْدُ لَا يَخْذُوهُ) « الأعراف ١٤٦ » فذكر ، ومثله الثاني بعده . وقرأ  
الباقون بالتاء على تأنيث « السبيل » ، إذ قد أُسند الفعل إليه فرُفِعَ (١) به . وقد  
قال الله تعالى : ( قتل هذه سبيلي ) « يوسف ١٠٨ » فأُنت .

« ٢٧ » فأما من قرأ بالتاء ونصب « السبيل » ، وهو نافع ، فإنه جعل الفعل  
خطاباً للنبي صلى الله عليه وسلم ، وهو الفاعل ، و « السبيل » مفعول به ،  
والاختيار التاء ورفع « السبيل » ، فهو آيين في المعنى ، وعليه أكثر القراء (٢) .  
« ٢٨ » قوله : ( يَقْتَضِ الحَقُّ ) قرأه الحرميان وعاصم بالصاد ،  
مضمومة غير معجمة ، وقرأ الباقون بالضاد ، معجمة مكسورة ، وأصلها أن يتصل  
بها ياء ، لأنه فعل مرفوع من القضاء ، لكن الخط بغير ياء ، فتكون الياء حذفت  
لدلالة الكسرة عليها .

« ٢٩ » وحجة من قرأ بالصاد غير معجمة أنه جملة من القصاص كقوله :  
( نحن نَقْضُ عليك ) « يوسف ٣ » و ( إنَّ هذا لهو القصص )  
« آل عمران ٦٢ » .

« ٣٠ » وحجة من قرأ بالضاد معجمة أنه جملة من القضاء ، ودلَّ على ذلك  
أن بعده ( خير الفاصلين ) ، والفصل لا يكون إلا عن قضاء دون قصص ،  
ويُتقَوَّى ذلك أن في قراءة ابن مسعود ( إن الحكمُ إلا لله يقضي بالحق ) فدخول  
الياء يؤكد معنى القضاء ، ولا يوقف عليه في هذه القراءة ، لأن أصله الياء ، فإن  
وقفت بالياء ، على الأصل ، خالفت الخط وإن وقتت بغير ياء خالفت الأصل ،  
والقراءة بالصاد غير معجمة أحب إليَّ ، لاتفاق الحرمين وعاصم على ذلك ، ولأنه لو  
كان من القضاء للزمت الياء فيه ، كما أتت في قراءة ابن مسعود (٣) .

(١) ب ، ص : « فرفعه » ووجهه بطرح الضمير لتقوم العبارة .

(١) الحجة في القراءات السبع ١١٦ ، وزاد المسير ٥٠/٣ ، والمختار في معاني  
قراءات أهل الأمصار ١/٣٣ ، والتيسير ١٠٣ ، وتفسير إعراب مشكل القرآن ٦٨/ب ،  
وأمالى ابن السجري ٤٥٥/٢

(٢) زاد المسير ٥٢/٣ ، والمقنع ٣١ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١/١٥ .

« ٣١ » قوله : ( تَوَفَّتْهُ ) و ( اسْتَهْوَتْهُ ) قرأهما حمزة بالألف والإمالة ، على تذكير الجميع ، كما قال ( وقال ثبوة<sup>(١)</sup> ) « يوسف ٣٠ » وقرأ الباقون بالتاء على تأنيث الجماعة ، كما قال : ( قالت الأعراب<sup>(٢)</sup> ) « الحجرات ١٤ » و ( قالت لهم رسلهم ) « إبراهيم ١١ » و ( إذ جاءتهم ( ١٢١/ب ) الرسل ) « فصلت ١٤ » وهو الأكثر ، وهو الاختيار . والإمالة تحسن فيه . لأن الألف أصلها الياء ، لأنه من « هوى يهوى » ، ولأن الألف رابعة وخامسة<sup>(٣)</sup> .

« ٣٢ » قوله : ( وَخَفِيَّةٌ ) قرأه أبو بكر بكسر الخاء ، ومثله في الأعراف<sup>(٤)</sup> ، وضم الباقون ، وهما لغتان مشهورتان<sup>(٥)</sup> .

« ٣٣ » قوله : ( لئن أنجانا ) قرأه الكوفيون بألف ، من غير تاء ، على لفظ الغيبة ، لأن بعده : ( قتل الله ينجيكم ) « ٦٤ » وبعده : ( قتل هو القادر ) « ٦٥ » وقبله : ( تدعونه ) ، والهاء للغائب ، وأجراه على ذلك مما بعده ومما قبله ، وأماله حمزة والكسائي ، لأن أصل الألف الياء ، إذ هي رابعة . وقرأ الباقون بالتاء ، على لفظ الخطاب ، فهو أبلغ في الدعاء والابتهال والسؤال ، وهو الاختيار ، لأن الأكثر من القراءة عليه<sup>(٦)</sup> .

« ٣٤ » قوله : ( قتل الله ينجيكم ) قرأه الكوفيون وهشام بالتشديد ، جعلوه<sup>(٧)</sup> من « نجا ينجي » ، وقرأ الباقون بالتخفيف جعلوه من « أنجي ينجي » والمعنى واحد ، وأصل الفعل « نجا » ، ثم يثقل للتعدية بالهمز<sup>(٨)</sup> وبالتشديد ، فالهمزة فيه كالتشديد في تعديته ، وكل واحد يقوم مقام الآخر في التعدي إلى

(١) الحجة في القراءات السبع ١١٧ ، وزاد المسير ٣/٦٦٦٥٥ ، وتفسير النسفي ١٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٣/ب .

(٢) الحرف فيها : ( ٥٥ آ ) .

(٣) زاد المسير ٣/٥٨ ، وتفسير النسفي ١٧/٢ ، وأدب الكاتب ٤٢٤ .

(٤) المصاحف ٦٣ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١١/ب ، والمقتع ١٠٣ .

(٥) ب : « بالهمزة » ورجحت مافي : ص .

مفعول . واللغتان في القرآن إجماع ، قال الله تعالى جلّ ذكره : ( فأَنْجَاهُ اللهُ مِنَ النَّارِ ) « العنكبوت ٢٤ » وقال : ( وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ ) « الأعراف ١٤١ » وقال : ( فَنجَّيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ ) « يونس ٧٣ » وهما في القرآن كثير ، فالقراءتان متعادلتان ، غير أن التشديد فيه معنى التكرير للفعل ، على معنى « نَجَاةٌ بَعْدَ نَجَاةٍ »<sup>(١)</sup> .

« ٣٥ » قوله<sup>(٢)</sup> : ( وَإِمَا يَنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ ) قرأه ابن عامر بتشديد السين ، وخفّف الباقون . وهو مثل « أَنْجَا وَنَجَا » يقال : « نَسِيَهُ وَأَنْسِيَهُ » ، كما « نَجِيته وَأَنْجِيته »<sup>(٣)</sup> . وقد تقدّم ذكر الإمالة والاختلاف في : ( رأى كوكبا ) « الأنعام ٧٦ » وفي شبهه<sup>(٤)</sup> ، وفي : ( رأى القَمَرَ ) « الأنعام ٧٧ » وفي شبهه ولم يَخْتَلَفْ في فتح ما أتى فيه الساكن بعد الهمزة في كلمة ، نحو : « رَأَيْتَهُ وَرَأَوْهُ وَرَأَيْتَهُ » وشبهه .

« ٣٦ » قوله : ( أَتَحَاجُّونِي ) قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون ، وشدد الباقون .

وحجة من شدّده أن الأصل فيه بنونين ، الأولى علامة الرفع ، والثانية فاصلة بين الفعل والياء ، فلمّا اجتمع مثلان في فعل ، وذلك ثقيل ، أدغم إحدى النونين في الأخرى ، فوقع التشديد لذلك ، ولا بدّ من مد الواو للمشدد ، لثلاثي ساكنان ، الواو ، وأول المشدد ، فصارت المدة تفصل بين الساكنين ، كما تفصل الحركة بينهما .

« ٣٧ » وحجة من خفّف أنه<sup>(٥)</sup> حذف النون الثانية استخفافا ، لاجتماع

(١) التبصرة ٦٧/ب ، والنشر ٢/٢٥٠ .

(٢) قبل بدء هذه الفقرة جاء في حاشية «ب» مايلي : «هذا آخر الجزء التاسع من كتاب الكشف» .

(٣) ب : «نجيته ونجيته» وتصويبه من : ص .

(٤) راجع «باب أقسام علل الإمالة» الفقرة «١٦» و «فصل في معرفة أصل

الألف» الفقرة «٢» ، وانظر التبصرة ٦٧/ب ، وزاد السير ٣/٦٢

(٥) ص : «خفّف النون الثانية انه» .



المثلين متحركين ، وللتضعيف ، الذي في الفعل ، في الجيم ، ولا يحسن أن يكون المحذوف هو النون الأولى ، لأنها عكسُ الرفع في الفعل ، وحذفها عكسُ النصب ( ١/١٢٢ ) والجزم ، فلو حُذفت استخفافا لاشتبه المرفوع بالمجزوم والمنصوب ، وأيضا فإن الاستثقال إنما يقع بالتكرير ، فحذف ما يحدث به الاستثقال أولى من غيره ، وحذف هذه النون في العربية قبيح مكروه ، إنما يجوز في الشعر ، لضرورة الوزن ، والقرآن لا يُحتمل على ذلك ، إذ لا ضرورة ، تلجئ إليه ، وقد لحن بعض النحويين مَنْ قرأ به ، لأن النون الثانية وقاية للفعل ألا تتصل به الياء ، فيكسر آخره فيغيّر ، فإذا حذفتها اتصلت الياء بالنون ، التي هي علامة الرفع ، وأصلها الفتح ، فغيرتها عن أصلها وكسرتها ، فتغيّر الفعل . والاختيار تشديد النون ، لأنه الأصل ، ولأن الحذف يوجب التغيير في الفعل ، ولأن عليه أكثر القراء (١) .

« ٣٨ » قوله : ( دَرَجَاتٍ ) قرأه الكوفيون بالتنوين ، ومثله في يوسف ، وقرأهما الباقون بغير تنوين .

وحجة من نوّن أنه أوقع الفعل على « من » لأنه المرفوع في الحقيقة ليست الدرجات هي المرفوعة المقصود إليها (٢) بالرفع ، إنما المرفوع صاحبها فهو كقوله : ( ورفِعَ بعضُهم درجاتٍ ) « البقرة ٢٥٣ » .

« ٣٩ » وحجة من لم ينوّن أنه أوقع الفعل على « درجات » ، وأضاف « الدرجات » إلى « من » ، لأن الدرجات إذا رفعت فصاحبها مرفوع إليها ، ودليله قوله : ( رفِيعُ الدَّرَجَاتِ ) « غافر ١٥ » فأضاف الرفع إلى « الدرجات » ، وهو

(١) التيسير ١٠٤ ، والحجة في القراءات السبع ١١٨ ، وزاد المسير ٣/٧٦ ، وكتاب سيويه ١٧٩/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٦٩/ب .

(٢) ص : «المقصود بها» .

لا إله إلا هو الرفيع المتعال في شرفه وفضله ، فالقراءتان متقاربتان ، لأن من رفعت (١) درجاته فقد رفّع ، ومن رفّع فقد رفّعت درجاته (٢) .

« ٤٠ » قوله : ( وَالْيَسَعَ ) قرأه حمزة والكسائي بلامين إحداهما (٣) مدغمة في الأخرى ، وإسكان الياء ، ومثله في صاد (٤) وقرأ الباقون بلام واحدة ساكنة ، وفتح الياء .

وحجة من قرأ بلام واحدة أنه جعله اسماً أعجيباً ، والأسماء الأعجمية في أبنيتها مخالفة للعربية في الأكثر ، فهو معرفة بغير ألف ولام ، فالألف واللام فيه زائدتان ، إذ هو معرفة بغيرهما ، فأصله « يسع » كيزيد ويشكر ، معرفتان ، إلا تدخلهما الألف واللام ، إذ لا يتعرف الاسم من وجهين ، فلا بد من تقدير زيادة الألف واللام في « اليسع » عند حذّاق أهل النحو . وقد قيل : إنهما للتعريف كسائر الأسماء .

« ٤١ » وحجة من قرأ بلامين أن أصل الاسم « يسع » ، ثم دخلت الألف واللام للتعريف ، ولو كان أصله « يسع » لما دخلته الألف واللام ، إذ لا تدخلان على « يزيد ويشكر » ، اسمان لرجلين ، ولأنهما معرفتان عكّمان ، فإنما أصله « يسع » نكرة ، وقد دخلته الألف واللام للتعريف ، والقراءة بلام واحدة أحب إليّ لأن أكثر القراء عليه ، والقراءة بلامين حسنة ، قوية في الإعراب ، ولولا مخالفة الجماعة لا اخترتها (٥) .

« ٤٢ » قوله ( ١٢٢ / ب ) : ( اقْتَدِرْ قِتْلَ ) قرأ حمزة والكسائي بغير هاء

(١) ب : « رفّع » ورجعت مافي : ص .

(٢) سيأتي ذكره في سورة يوسف الفقرة « ٢٤ » ، وانظر الحجة في القراءات السبع ١١٩ ، وزاد المسير ٧٨/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٥٤/٢ ، وتفسير النسفي ٢١/٢ ، والنشر ٢٥١/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٧٠ .

(٣) ب ، ص : « إحداهما » وصوبته بما يوجه العبارة .

(٤) الحرف فيها : ( ٤٨ آ ) ، وسيأتي في السورة المذكورة ، الفقرة « ١ » .

(٥) زاد المسير ٧٩/٣ ، وكتاب سيبويه ٤١٢/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٤/ب .

في الوصل ، لأنها هاء سكت ، إنما جيء بها في الوقف خاصة ، لبيان حركة الدال ، فلا وجه لإثباتها في الوصل ، لأن الدال متحركة فيه ، فهي كآلف الوصل التي (١) جيء بها للابتداء ، ولا حظ لها في الوصل ، فمن أثبت الهاء في الوصل كمن همز آلف الوصل في الوصل ، وهي أيضا على مذهب البصريين كآلف « أنا » التي تحذف في الوصل ، وثبت في الوقف ، لبيان حركة النون ، وقرأ الباقون بالهاء في الوصل ، على نية الوقف ، لا على نية الإدراج اتباعا لثباتها في الخط ، وإنما تثبت في الخط ليعلم أن الوقف بالهاء ، لثلاث (٢) تثبت في الوصل ، وأجاز ابن الأنباري (٣) أن تكون الهاء كناية عن المصدر ، فيصح إثباتها في الوصل وتسكن كما أسكنت في ( يُوَدِّهِ ) « آل عمران ٧٥ » ( وثصله ) « النساء ١١٥ » على قراءة من أسكنها ، وقد حكى ابن الأنباري أن من العرب من يثبت هاء السكت في الوصل والوقف ، ، بنوا الوصل على الوقف غير أن ابن ذكوان يصل الهاء بياء وهشام بكسرها ، كأنهما جعلتا الهاء لغير السكت ، جعلتا كناية عن المصدر ، والفعل يدل على مصدره ، كأنه في التقدير « اقتد الاقتداء » ففيه معنى التأكيد ، كأنه قال : فبهذا هم اقتد اقتد ، ثم جعل المصدر عوضا من الفعل الثاني ، لتكرّر اللفظ فاتصل بالفعل الأول فأضمر ، فجاز كسر الهاء ، وصلتها بياء ، على ما يجوز في هاء الكناية (٤) .

(١) لفظ « التي » سقط من : ص .

(٢) ب : « لا لأن » وتصويبه من : ص .

(٣) هو محمد بن القاسم أبو بكر ، من أعلم أهل الكوفة بالنحو والأدب ، سمع إسماعيل القاضي وأحمد بن الهيثم والكديمي وروي عنه أبو عمر بن حيوية وأبو الحسين بن الجواب وأبو الحسن الدارقطني (ت ٣٢٨ هـ) ترجم في تاريخ بغداد ١٨١/٣ ، وإنباه الرواة ٢٠١/٣ .

(٤) راجع سورة البقرة ، الفقرة « ١٦٩ - ١٧١ » ، وانظر سورة الزلزلة بأولها ، وتفسير الطبري ٤٦٠/٥ ، ومعاني القرآن ١٧٢/١ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٠٣ - ٣١١ ، ٤٦٦ ، والتيسير ١٠٥ ، والحجة في القراءات السبع ١٢٠ ، وزاد المسير ٨١/٣ ، وتفسير النسفي ٢٢/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧٠/ب .

« ٤٣ » قوله : ( تَجْعَلُونَهُ قَرَأْتِيسَ تَبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ ) قرأ الثلاث ابن كثير وأبو عمرو بالياء ، ردّاه على لفظ الغيبة في قوله : ( وما قَدَرُوا اللَّهَ ) وقوله : ( إذ قالوا ) ، وقرأ من الباقر بالياء ، ردّوه على المخاطبة التي قبله ، في قوله : ( قل مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ ) ، فذلك أقرب إليه ، وهو أولى أن يُحْمَلَ على ما قرّب منه ممّا بعد ، وأيضا فإن بعده خطابا ، فحُمِلَ على ما قبله ، وما بعده ، وهو قوله : ( وَعَلَّمْتُمْ مَالِمَ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ ) فحُمِلَ على ما قبله وما بعده ، فذلك أحسن في المشاكلة والمطابقة ، واتصال بعض الكلام ببعض ، وهو الاختيار ، لهذه العلة ، ولأن أكثر القراء عليه (١) .

« ٤٤ » قوله : ( وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى ) قرأه أبو بكر بالياء ، ردّاه على « الكتاب » فأسند الفعل ، وهو الإنذار ، إلى « الكتاب » ، كما قال : ( وليُنذِرُوا بِهِ ) « إبراهيم ٥٢ » ، وقال ( إنما أنذركم بالوحي ) « الأنبياء ٤٥ » ، وقرأ الباقر بالياء ، على الخطاب للنبي عليه السلام ، فهو فاعل الإنذار ، كما قال : ( إنما أنت منذرٌ مَنْ يَخْشَاهَا ) « النازعات ٤٥ » ، ( وأنذِرْ بِهِ ) « الأنعام ٥١ » (٢) .

« ٤٥ » قوله : ( لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ) قرأه نافع والكسائي وحفص بالنصب ، وقرأ الباقر بالرفع .

وحجة من رفع أنه جعل « بين » اسما غير ظرف ، فأسند الفعل إليه ، فرفعه به ، ويثقوي جعل « بين » اسما دخول حرف ( ١٢٣ / أ ) الجر عليه ، في قوله : ( وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ) « فصلت ٥ » و ( هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ ) « الكهف ٧٨ » ولا يحسن أن يكون مصدرا ، وترفعه بالفعل ، لأنه يصير المعنى ، لقد تقطع افتراقكم ، وإذا اتقطع افتراقهم لم يفترقوا ، فيحول المعنى ، وينقلب المراد ، وإنما تمّ على أنهم (٣) تفرّقوا . وأصل « بين » أن تبيّن عن الافتراق ، وقد

(١) التبصرة ١/٦٨ ، وتفسير الطبري ١١/٥٢٤ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٤٠ ، وزاد المسير ٣/٨٤ ، وتفسير القرطبي ٧/٣٧ .  
 (٢) زاد المسير ٣/٨٥ ، وتفسير ابن كثير ٢/١٥٦ ، وتفسير النسفي ٢/٢٣ .  
 (٣) ص : « والمعنى أنهم » .

استعملت في هذا الموضع وغيره ، إذا ارتفعت ، بمعنى الوصل ، والمعنى : لقد تقطع وصلكم ، وإذا تقطع وصلهم افترقوا ، وهو المعنى المقصود إليه ، وإنما استعملت بضد ما بُنيت عليه ، بمعنى الوصل ، لأنها تستعمل كثيرا مع السبيين المتلابسين ، بمعنى الوصل ، تقول : بيني وبينه شركة ، وبينه وبينه رحم وصدافة ، فلما استعملت في هذه المواضع بمعنى الوصل<sup>(١)</sup> جاز استعمالها في الآية كذلك .

« ٤٦ » وحجة من نصب أنه جملة ظرفا ، والتقدير : لقد تقطع وصلكنم بينكم . ودلّ على حذف الوصل قوله : ( وما ترى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء ) ، فدلّ هذا على التقاطع والتهاجر بينهم وبين شركائهم ، إذ تبرؤوا منهم ، ولم يكونوا معهم ، وتقاطعهم لهم هو ترك وصلهم لهم ، فحسن إضمار الوصل بعد « تقطع » لدلالة الكلام عليه . وفي حرف ابن مسعود ما يدلّ على النصب فيه قرأ : « لقد تقطع ما بينكم » وهذا لا يجوز فيه إلا النصب ، لأنك ذكرتَ التقطع ، وهو ما كأنه قال : لقد تقطع الوصل بينكم . ويجوز أن تكون القراءة بالنصب كالقراءة بالرفع ، على أن « بيّنا » اسم ، لكنه لما كثر استعماله ظرفا منصوبا جرى في إعرابه ، في حال كونه غير ظرف ، على ذلك ، ففتح ، وهو في موضع رفع ، وهو مذهب الأخفش . فالقراءتان على هذا بمعنى واحد ، فاقراً بأيهما شئت<sup>(٢)</sup> .

« ٤٧ » قوله : ( وجعلَ الليلَ سَكَنًا ) قرأ الكوفيون « وجعل الليل » بغير ألف ، ونصبوا « الليل » بالفعل ، وحملوا « جعل » على معنى « فلق » في الموضعين ، لأنه بمعنى « فلق » ، لأنه أمر قد كان ، فحمل « جعل » على المعنى ، وأيضا فإن بعده أفعالا ماضية ، فحمل عليها ، وهو قوله : ( جعل لكم النجوم ) « ٩٧ » وقوله : ( أنزل من السماء ماء ) « ٩٩ » وكذلك ما بعده ، فحمل أول الكلام على آخره في « فعل » ، لتكرر ذلك ، ويتقوّى ذلك إجماعهم على نصب

(١) ب : «الوصلة» ورجحت ما في : ص .

(٢) زاد المسير ٨٩/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٥٨/٢ ، وتفسير النسفي ٢٤٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ٣٤/ب - ١/٣٥ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٧١ .

« الشمس » وما بعده ، على إضمار « فعل » ، ولم يحملوه على فاعل ، فيخضوه ، فاجري ما قبله عليه ، للمشاكلة لما بعده ، وقرأ الباقون « جاعل » على العطف على « فاعل » ، الذي قبله ، وخفض « الليل » ( ١٢٣/ب ) فشاكلوا بينه وبين ما قبله في اللفظ ، كما شاكل من قرأ « جعل » بينه وبين ما بعده في المعنى ، ويقوي ذلك أن حكم الأسماء أن تعطف عليها أسماء مثلها ، فكان عطف « فاعل » على « فاعل » أولى من عطف (١) « فعل » على اسم ، والقراءتان بمعنى واحد ، فجاء على تقوية ما قبله ، و « جعل » يقويه ما بعده ، فافقرأ بأيهما شئت (٢) .

« ٤٨ » قوله : ( فمستقر ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر القاف ، جعلاه

اسماً غير ظرف ، على معنى : فمستقر في الأرحام ، بمعنى قارئ في الأرحام ، لأن « قرَّ واستقر » بمعنى لا يتعديان ، ورفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، أي فمنكم مستقر ، أي : فمنكم قارئ في الأرحام ، أي : بعضكم قارئ في الأرحام ، وبعضكم مستودع في الأصلاب ، وقيل : في القبور ، وهذا المستودع ، في قراءة من كسر القاف ، هو الإنسان بعينه ، فتعطف اسماً على اسم ، كما قال : ( يخلقكم في بطون أمهاتكم خلقاً من بعد خلق ) « الزمر ٦ » ، وقرأ الباقون بفتح القاف ، جعلوه اسم مكان ، ورفع أيضاً بالابتداء ، والخبر محذوف كالأول ، والتقدير : فلکم مستقر ، أي مقر ، أي مكان تقرون فيه ، وتسكنون فيه ، ويكون « مستودع » أيضاً اسم مكان ، على معنى : فلکم استقرار مكان استيداع ، « فمستقر » ، في قراءة من فتح القاف ، ليس هو الإنسان ، إنما هو اسم لمكان الإنسان ، والمعنى : فلکم مستقر في الأرحام ومستودع في الأصلاب ، على معنى : استقرار ومكان استيداع ، فتعطف مكاناً على مكان ، وهو الاختيار ، لأن أكثر القراء عليه (٣) .

(١) ب : «عطفه» وتصويبه من : ص .

(٢) قوله : «والقراءتان بمعنى ... شئت» سقط من : ص ، وانظر الحجة في

القراءات السبع ١٢١ ، وزاد المسير ٩١/٣ ، وكتاب سيبويه ١٠٩/١ ، ٢٠٩ ،

(٣) زاد المسير ٩٢/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٥٩/٢ ، وتفسير غريب القرآن

١٥٧ ، وتفسير النسفي ٢٥/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٥ .

« ٤٩ » قوله : ( إلى ثمره ) قرأ حمزة والكسائي بضم الـاء والميم ، في موضعين ههنا ، وفي موضع في يس<sup>(١)</sup> ، جعلاه جمع « ثمرة » كخَشَبَة وخَشْب ، ويجوز أن يكون جمع « ثمار » كحمار وحُمُر ، وثمار جمع ثمرة كأكمة وإكام ، فهو جمع<sup>(٢)</sup> جمع الجمع على هذا ، وقرأ الباقون بفتح الـاء والميم ، جعلوه جمع ثمرة كبَقْرَة وبَقَر ، ما بين واحده وجهه الهاء ، والقراءتان حسنتان ، وقد شرحنا هذا في الكهف بأشبع من هذا<sup>(٣)</sup> .

« ٥٠ » قوله : ( وخرقوا ) قرأه نافع بالتشديد ، على التكرير ، لأن المشركين ادعوا أن الله بنات ، وهم الملائكة . والنصارى ادّعت أن المسيح ابن الله ، واليهود ادّعت أن عزيزاً ابن الله ، فكثُر ذلك من كفرهم ، فشدد الفعل لمطابقة المعنى تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ، وقرأ الباقون بالتخفيف ، لأن التخفيف يدلّ على القليل والكثير ، ومعنى خرق واخترق واختلق سواء ، أي أحدث<sup>(٤)</sup> .

« ٥١ » قوله : ( درست ) ( ١٢٤/أ ) قرأ أبو عمرو وابن كثير « دارست » بالـف ، كفاعلت ، وقرأ ابن عامر « دَرَسْت » بإسكان من غير ألف [ وفتح السين ]<sup>(٥)</sup> ، كخرَجْت ، وقرأ الباقون « درَسْت » بفتح الـاء [ وإسكان السين من غير ألف ]<sup>(٦)</sup> ، كخرجت<sup>(٧)</sup> .

(١) الحرف فيها (٣٥٦) وسيأتي ذكره في سورة الكهف الفقرة « ١٤ - ١٦ » ، وبسورة يس ، الفقرة « ١٥ » .

(٢) لفظ « جمع » سقط من : ص .

(٣) انظر سورة الكهف الفقرة « ١٤ - ١٦ » ، والحجة في القراءات السبع

١٢٢ ، وزاد السير ٩٥/٣ ، وتفسير النسفي ٢٦/٢

(٤) زاد السير ٩٧/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٦٠/٢ ، وتفسير غريب

القرآن ١٥٧

(٥) تكملة موضحة من : ص .

(٦) تكملة لازمة من : ص .

(٧) زاد السير ١٠٠/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٦٣/٢ ، وتفسير غريب القرآن

١٥٧ ، وتفسير النسفي ٢٧/٢

وحجة من قرأ بألف أنه حمله على معنى : « يقولون دارست أهل الكتاب ودارسوك » ، أي : ذاكرتهم وذاكروك ، ودلّ على هذا المعنى قوله عنهم : ( وأعانه عليه قوم<sup>١</sup> آخرون ) « الفرقان ٤ » أي : يقولون أعان اليهود النبي [ صلى الله عليه وسلم ]<sup>(١)</sup> على القرآن وذاكروه فيه ، وهذا كله قول<sup>٢</sup> المشركين في النبي عليه السلام وفي القرآن ، ومثله قوله : ( وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين ) « النحل ٢٤ » ومثله قوله عنهم : ( وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة وأصيلا ) « الفرقان ٥ » .

« ٥٢ » وحجة من قرأ بإسكان التاء أنه أسند الفعل إلى الآيات ، فأخبر عنهم أنهم يقولون : عَفَتْ وَاَمَّحَتْ وَتَقَادَمَتْ ، ودلّ على ذلك قوله : ( قالوا أساطير الأولين ) أي : هو شيء قديم ، قد عفا وامتحنى رسمه لقدمه .

« ٥٣ » وحجة من فتح التاء ، من غير ألف ، أنه أضاف الفعل إلى النبي ، فأخبر عنهم أنهم يقولون : درس محمد<sup>٣</sup> الكتب ، كتب الأولين ، فأتى بهذا القرآن منها<sup>(٢)</sup> .

« ٥٤ » قوله : ( أتّها إذا جاءت ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر الهمزة ، وقرأ الباقون بالفتح ، وعن أبي بكر الوجهان .

وحجة من فتح الهمزة أنه جعل « أن » بمنزلة « لعل » لغة فيها ، على قول الخليل ، حكى عن العرب : أتت البوق أنك تشتري لنا شيئاً ، أي : لعلك . ويجوز أن يعمل فيها « يشعركم » فيفتح على المفعول به ، لأن معنى شعرت به دريت ، فهو في اليقين كعلّمت ، وتكون « لا » في قوله : ( لا يؤمنون ) زائدة ، والتقدير : وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآية إذا جاءتهم يؤمنون ، أي : إنهم لا يؤمنون إذا جاءتهم الآية التي اقترحوا بها وهذا المعنى ، إنما يصحّ على قراءة

(١) تكلمة مستحبة من : ص .

(٢) زاد المسير ١٠١/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٦٣/٢ ، والمختار في معاني قراءات

أهل الأمصار ١/٣٥ - ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧١/ب .



من قرأ « يؤمنون » بالياء ، ويكون<sup>(١)</sup> « يشعركم » خطاباً للمؤمنين ، والضمير في « يؤمنون » للكفار في القراءة بالياء . ومن قرأ « تؤمنون » بالتاء ، فالخطاب في « يشعركم » للكفار ، ويقوي هذا المعنى قوله بعد ذلك : ( ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله ) « ١١١ » و « ما » في الآية استفهام ، وفي « يشعركم » ضمير « ما » ، والمعنى : وأي شيء يدريكم أيها المؤمنون إيمانهم إذا جاءتهم الآية ، أي : لا يؤمنون إذا جاءتهم الآية . ولا يحسن أن تكون « ما » نافية ، لأنه يصير التقدير : وليس يدريكم الله أنهم لا يؤمنون . وهذا متناقض ، لأنه تعالى قد أدرانا أنهم لا يؤمنون بقوله : ( ولو أتانا نزلنا إليهم الملائكة ) ( ١٢٤/ب ) إلى قوله : ( يجهلون ) .

« ٥٥ » وحجة من كسر « أن » أنه استأنف بها الكلام بعد « يشعركم » ، والتقدير : وما يشعركم إيمانهم ، فالمفعول محذوف ، ثم استأنف مخبراً عنهم بما علم فيهم ، فقال : ( إنها إذا جاءت لا يؤمنون ) ، ولا يحسن فتح « إن » على أعمال « يشعركم » فيها . و « لا » غير زائدة ، لأن ذلك يكون عذراً لهم ، ويصير المعنى : وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآية ( إذا جاءتهم لا يؤمنون ) أي : لعلهم يؤمنون إذا جاءتهم ، فيكون تأخير « الآية » عنهم عذراً لهم ، في ترك الإيمان ، وهذا لا يجوز لأن الله قد أعلمنا أنهم لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية ، وأن ذلك بمشيئته وإرادته ، فإن جعلت « لا » زائدة حسن عمل « يشعركم » في « أن » ، لأن التقدير : وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون ، أي : لا يؤمنون إذا جاءتهم الآية التي اقترحوا بها ، وهذا كله إنما يصح على قراءة من قرأ « يؤمنون » بالياء ، فأما من قرأ « تؤمنون » بالتاء فالخطاب في « يشعركم » للكفار المقترحين الآية . وقد تقدم ذكر الاختلاس والإسكان في « يشعركم » والحجة في ذلك ، والاختيار الفتح لأن عليه الجماعة<sup>(٢)</sup> .

(١) ب : « يكون » ورجحت ما في : ص .

(٢) كتاب سيبويه ٥٤١/١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٥/ب ، وزاد المسير ١٠٤/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٦٥/٢ ، وتفسير النسفي ٢٨/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٧٢ .

« ٥٦ » قوله : ( لا يؤمنون ) قرأه حمزة وابن عامر بالتاء ، على الخروج من الغيبة إلى الخطاب ، كما قال : ( الحمد لله رب العالمين ) ثم قال : ( إياك نعبد ) ، والمراد به القوم الذين اقترحوا الآية دون المؤمنين ، على معنى : لعلها إذا جاءتكم الآية التي اقترحتموها لا تؤمنون ، أو على معنى : وما يشعركم أيها الكفار المقترحون بالآية أنها إذا جاءتكم تؤمنون ، ف « لا » زائدة على هذا التقدير ، إذا عملت « يشعركم » في « أنها » ، والضمير في « تؤمنون » للكفار في القراءتين جميعاً ، والخطاب في « يشعركم » للمؤمنين ، إذا قرأت بالياء في « يؤمنون » ، وهو للكفار ، إذا قرأت « تؤمنون » [ بالتاء ]<sup>(١)</sup> ، وقرأ الباقون بالياء ، ردّوه على لفظ الغيبة المتقدمة في قوله : ( وأقنموا بالله ) وما بعده بلفظ الغيبة ، فجرى « يؤمنون » على ذلك للمشاكله والمطابقة ، وارتباط بعض الكلام ببعض ، وأيضاً فإن بعده لفظ غيبة في قوله : ( وننقلب أفئدتهم وأبصارهم كما لم يؤمنوا به ) إلى قوله : ( يجهلون ) « ١١١ » كله بلفظ الغيبة ، فحبل « يؤمنون » في لفظه على ما قبله وما بعده ، فانسق الكلام كله على نظام واحد ، وذلك أفصح وأقوى ، وهو الاختيار ، مع أن أكثر القراء على الياء<sup>(٢)</sup> .

« ٥٧ » قوله : ( قبلاً ) قرأه نافع وابن عامر بكسر القاف ، وفتح الباء وقرأ الباقون بضمها .

وحجة من قرأ بالضم أنه جعله جمع « قبيل » كـرغيف ورغيف ، فالمعنى : وحشرنا عليهم كل شيء قبيل قبيل ، أي : صفاً صفاً ، أي : لو عاينوا ذلك ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله ، ويجوز أن يكون جمع « قبيل » الذي هو الكفيل ، على معنى : وحشرنا عليهم كل شيء كقبيل ( ١٢٥/أ ) ، أي : يتكفل لهم ما يريدون ، ويضمنه لهم ليؤمنوا ، وفي كفالة مالا يغفل آية عظيمة لهم ما آمنوا إلا أن يشاء

(١) تكلمة مضمحة من : ص .

(٢) ص : « عليه » ، انظر التيسير ١٠٦ ، والنشر ٢٥٢/٢ .

الله ، ويجوز أن يكون معنى « قبلا » مواجهة ، أي : يعاينونه ويواجهونه<sup>(١)</sup> ، حكى أبو زيد : لقيت فلاناً قبلاً ومقابلة ، وقبلاً وقبلاً ، كلكه بمعنى المواجهة ، فيكون الضم كالكسر في المعنى ، وتستوي القراءتان ، ويدل على أن القراءة بالضم بمعنى المقابلة قوله : ( إن كان قميصه قد من قبيل ) « يوسف ٢٦ » فهذا من المقابلة لا غير ، ألا ترى أن بعده « من دبثر » فالدبر ضد القبل .

« ٥٨ » وحجة من قرأ بالكسر أنه جعله بمعنى المواجهة والمعاناة ، أي : وحشرنا عليهم كل شيء يواجهونه ويعاينونه ما آمنوا إلا أن يشاء الله ، وعلى هذه العلة والحجج يجري مجرى حجج الحرف الذي في الكهف غير أن معنى الكفيل لا يحسن في الكهف وكذلك قوله تعالى : ( أو تأتي بالله والملائكة قبيلاً ) « الإسراء ٩٢ » معناه : معاناة ومواجهة ، ولا يحسن فيه معنى الكفيل ، لأنه كان يلزم أن يجمع على « فعلا » لأنه في الأصل صفة<sup>(٢)</sup> .

« ٥٩ » قوله : ( وتمت كلمة ربك ) قرأه الكوفيون بالتوحيد ، وجمع الباقون ، وقرأ نافع وابن عامر « كلمات » بالجمع في موضعين في يونس الأول<sup>(٣)</sup> « ٣٣ » والآخر<sup>(٤)</sup> في موضع في غافر « ٦ » وقرأهن الباقون بالتوحيد .

وحجة من جمع أن معنى « الكلمات » في هذا هو ما جاء من عند الله من وعد ووعد وثواب وعقاب ، وأخبار عما كان ، وعما يكون ، وذلك كثير ، فجمع « الكلمات » لكثرة ذلك ، وقد أجمعوا على الجمع في قوله : ( لا تبدل لكلمات الله ) « يونس ٦٤ » ، ( ولا تبدل لكلمات الله ) « الأنعام ٣٤ » ولا يحسن أن يراد بالكلمات ، في هذه المواضع ، الشرائع كما قال : ( وإذ ابتلى إبراهيم ربه

(١) ب : « يعاينوه ويواجهونه » ، ص : « يعاينوه ويواجهوه » ورجحت ما أثبتته .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٢٣ ، وزاد المسير ١٠٧/٣ ، وتفسير غريب

القرآن ١٥٨ ، وتفسير النسفي ٢/٢٩ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٦ .

(٣) سيأتي في هذه السورة الفقرة « ١٣ » .

(٤) ب : « الأخيرة » ورجحت ما في : ص .

بكلماتٍ) « البقرة ١٢٤ » وقال : ( وصدقت بكلمات ربها ) « التحريم ١٢ » لأن الشرائع قد تنسخ ، ولا يحسن أن تخبر عنها أنها لا تبدل ، وإنما تتم ولا تتغير ، فإنما المراد بالكلمات ، في هذه المواضع ، الأشياء التي لا يدخلها نسخ .

« ٦٠ » وحجة من قرأ بالتوحيد أن الواحد في مثل هذا يدل على الجمع<sup>(١)</sup> . أجمعوا على التوحيد في قوله : ( وتمت كلمة ربك الحسنى على بني إسرائيل ) « الأعراف ١٣٧ » وقال تعالى : ( وألزمهم كلمة التقوى ) « الفتح ٢٦ » وهي كلمة : لا إله إلا الله ، في قول أكثر المفسرين ، فلما كان لفظ الواحد يدل على الجمع ، وكان أخف ، قرئ بالتوحيد ، إذ هي على معنى قراءة من قرأ بالجمع ، وهو أخف ، والاختيار الجمع ، لأنه الأصل ، وبه يرتفع الإشكال ( ١٢٥/ب ) وعليه أكثر القراء في الأنعام<sup>(٢)</sup> .

« ٦١ » قوله : ( منزّل ) قرأ ابن عامر وحفص بالتشديد ، جعلاه من « نزل » ، وهما لغتان بمعنى [ واحد ]<sup>(٣)</sup> ، يقال : نزل وأنزل ، لكن في التشديد معنى التكرير ، وقرأ الباقون بالتخفيف ، جعلوه من « أنزل »<sup>(٤)</sup> .

« ٦٢ » قوله : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) قرأه نافع والكوفيون « فصل » بالفتح ، وضم الباقون ، وكسروا الصاد ، وقرأ نافع وحفص « حرم » بالفتح . فمن فتح أضاف الفعلين لله جل ذكره ، لتقدم ذكره في قوله : ( مما ذكر اسم الله عليه ) . وقد أجمعوا على الفتح في قوله : ( قد فصلنا الآيات ) « الأنعام ٩٧ » و ( ما حرم ربكم عليكم ) « الأنعام ١٥١ » و ( أن الله حرم هذا ) « الأنعام ١٥٠ » فحمل الفعلان على نظام واحد ، لأن المفضل هو المحرم في المعنى ، وقرأ الباقون بضم الحاء والفاء ، وكسر الراء والصاد<sup>(٥)</sup> ، بنوا الفعلين على

(١) ب : « الكثرة » ورجحت ما في : ص .

(٢) التبصرة ٦٨/ب ، وزاد الميسر ١١٠/٣ ، وتفسير النسفي ٣٠/٢ .

(٣) تكلمة موضحة من : ص .

(٤) راجع سورة النساء ، الفقرة « ٧٤ » .

(٥) لفظ « الصاد » سقط من : ص .

مالم يسمّ فاعله ، كما قال : ( حَرِّمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ) « المائدة ٣ » وقال :  
 ( أنزل إليكم الكتاب مفصّلاً ) « الأنعام ١١٤ » فهو من « فصل » ، ولما ضمّ  
 الأول ضمّ الثاني ، لأنه هو في المعنى ، فأما مَنْ ضمّ « حرّم » وفتح « فصل »  
 فإنه بنى « فصل » للفاعل ، ففتحته لتقدم ذكره ، ولقوله : ( قد فصّلنا الآيات ) ،  
 وحمل « حرّم » على قوله ( حَرِّمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ) فضمّته ، والاختيار فتح الأول  
 والثاني ، لأن الجماعة عليه ، ولصحة معناه<sup>(١)</sup> .

« ٦٣ » قوله : ( وَإِنْ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ ) قرأ الكوفيون « لِيُضِلُّونَ »  
 هنا و ( رَبَّنَا لِيُضِلِّوْا عَنْ سَبِيلِكَ ) في يونس « ٨٨ » بضمّ الياء « لِيُضِلُّوا » ،  
 وقرأ الباقون بالفتح ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء في إبراهيم وفي الحجّ وفي  
 لقمان وفي الزمّ<sup>(٢)</sup> ، وقرأهن الباقون بالضمّ .

وحجة من فتح في جميعها أنه جعله فعلاً<sup>(٣)</sup> ثلاثياً غير متعدّ ، يقال : ضلّ فلان  
 يضلّ في نفسه ، لا يدلّ على إضلاله غيره ، فلا يتعدّى البتة ، لأنه ثلاثي .

« ٦٤ » وحجة من ضمّ الياء أنه جعله فعلاً رباعياً ، متعدّياً إلى مفعول  
 محذوف ، والمعنى : ليضلّون الناس ، فهو أبلغ في ذمهم لأنهم لا يضلّون الناس إلا  
 وهم ضالون في أنفسهم ، وليس إذا ضلّوا في أنفسهم يضلّون أحداً بذلك الضلال ،  
 فالضمّ يتضمن معناه ومعنى الفتح ، فهو أبلغ ، ولا يتضمن الفتح معنى الضمّ ،  
 والضمّ أقوى وهو الاختيار<sup>(٤)</sup> .

« ٦٥ » قوله : ( رسالته ) قرأ ابن كثير وحفص بالتوحيد ، وفتح التاء ،  
 لأنه مفعول به ، وقرأ الباقون بالجمع ، وكسر التاء ، وقد تقدّم الكلام على ذلك في

(١) زاد المسير ١١٢/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٦٨/٢ ، وتفسير النسفي

٣١/٢ ، والنشر ٢٥٣/٢

(٢) الأحرف في هذه السور على ترتيبها ذكرها : ( ٣٠ ، ٩ ، ٦ ، ٨ ) وسيأتي  
 ذكر الحرفين الأولين منها كلا في سورته سوى حرف لقمان ، الفقرة « ٣ » ، ١٦ ، ١٠ .

(٣) لفظ « فعلاً » سقط من : ص .

(٤) زاد المسير ١١٣/٣ ، وتفسير النسفي ٣١/٢

المائدة ، والاختيار الجمع ، لأن عليه أكثر القراء ، ولأنه أدل على المعنى ، لكثرة رسائل الله جلّ ذكره (١) .

« ٦٦ » قوله : ( ضَيْقًا ) قرأ ابن كثير بالتخفيف ، هنا ، وفي الفرقان (٢) على حذف إحدى الياءين ( ١٢٦/أ ) استخفافاً واستثقاليةاً مشددة مكسورة . والمحدوفة هي الثانية ، لأن بها وقع الاستثقال ، ولأنها قد غيّرت ، فهو بمنزلة « ميت » ، وقرأ الباقر بالتشديد للياء ، لأنه الأصل ، كـميت ، وأصله ياءان أدغمت الأولى في الثانية ، فالأولى زائدة ، والثانية عين الفعل أصلية ، لأنه من « ضاق يضيق » مثل « كال يكيل » ، وهو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن أكثر (٣) القراء عليه (٤) .

« ٦٧ » قوله : ( حَرَجًا ) قرأ نافع وأبو بكر بكسر الراء ، جعلاه اسم فاعل كـفَرَقَ وحَدَرَ ، ومعناه الضيق ، كرّر المعنى ، وحسن ذلك لاختلاف اللفظ ، فالمعنى : يجعل صدره ضيقاً ، إنما يقال : فلان حرج أي آثم . وقرأ الباقر بفتح الراء ، جعلوه مصدرأً وصف به ، كـ « دنف وقمن » ، قال أبو زيد : حَرَجَ عليه السحور يحرّج حرجاً ، إذا أصبح قبل أن يتسحر . وحكى أبو زيد : حرج فلان يحرّج حرجاً ، إذا هاب أن يتقدم على الأمر ، أو قاتل فصبر وهو كاره . وقيل : من فتح جملة جمع حرّجة ، وهو ما انف من الشجر ، وقد اختلف في فتح الراء وكسرها عند عمر بن الخطاب ، فسأل ابن الخطاب رجلاً من

(١) راجع سورة المائدة ، الفقرة « ٢٧ ، ٢٨ » .

(٢) الحرف فيها : ( ١٣٦ ) ، وسيأتي ذكره في سورة النحل ، الفقرة « ٢٣ » ، وسورة الفرقان ، الفقرة « ٣ » .

(٣) لفظ « أكثر » سقط من : ص .

(٤) الحجة في القراءات السبع ١٢٤ ، وزاد المسير ١٢٠/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٧٥/٢ ، وتفسير النسفي ٣٢/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٦ / ب .

كِنَانَةٌ<sup>(١)</sup> راعياً فقال : ما الحَرَاجَةُ عندكم ؟ قال الحرجة الشجرة تكون بين الأشجار ، لا تصل إليه راعية ولا وَحْشِيَّةٌ ولا شيء . فقال عمر : كذلك قلبُ المنافق ، لا يصل إليه شيء من الخير ، فيكون المعنى أن الله جلَّ ذكره وصفَ صدر الكافر بشدة الضيق ، عن وصول الموعدة<sup>(٢)</sup> إليه ، ودخول الإيمان فيه ، فشبهه في امتناع وصول المواعظ إليه بالحرجة<sup>(٣)</sup> وهي الشجرة التي لا يوصل إليها لرعي ولا لغيره فهذا يدل على الفتح ، وهو الاختيار لصحة معناه ، لأن أكثر القراء عليه<sup>(٤)</sup> .

« ٦٨ » قوله : ( كَأْتِمَا يَصْعَدُ ) قرأه ابن كثير بإسكان الصاد ، مخففاً الصعود ، وهو الطلوع ، شبه الله جلَّ ذكره الكافر في نفوره عن الإيمان ، وثقله عليه بمنزلة مَنْ تكلف ما لا يطيقه ، كما أن صعود السماء لا يُطاق . وقرأ أبو بكر بالتشديد وبألف ، بناه على مستقبل « تصاعد » ، فأدغم التاء في الصاد ، وأصله « تتصاعد » ، فهو على مثل الأول ، غير أنه فيه<sup>(٥)</sup> معنى فعل شيء بعد شيء ، وذلك أثقل على فاعله ، فهو بمعنى يتعاطى ، معناه : يريد أن يفعل ما لا يطيقه . وقرأ الباقون بالتشديد ، من غير ألف ، وهو كالذي قبله ، معناه : يتكلف ما لا يطيق شيئاً بعد شيء ، كقولك : يتجرع ويتفرَّق<sup>(٦)</sup> .

« ٦٩ » قوله : ( وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ ) قرأه حفص بالياء ، رده في الغيبة على قوله : ( لَّهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ ) « ١٢٧ » وهو الثاني ( ١٢٦ / ب ) في

(١) هي قبيلة ضخمة ، من قبائل كلب ، ومنها بنو عدي وزهير وعكيم ، بني جناب بن هبيل بن عبد الله بن كنانة بن بكر ، وهم بطون ضخمة انظر جمهرة انساب العرب ٤٥٦ ، ٧٤٩

(٢) ص : « الوعظ » .

(٣) ب ، ص : « بالحرج » فائت ما به الوجه .

(٤) التبصرة ١/٦٩ ، وتفسير ابن كثير ٢/١٧٥

(٥) ب : « في » ورجحت ما في : ص .

(٦) تفسير غريب القرآن ١٦٠

هذه السورة ومثله الثاني في يونس وفي الفرقان : ( ويوم نحشرهم ) ومثله في سبأ<sup>(١)</sup> ، وافقه ابن كثير على الياء في الفرقان ، وقرأ الباقون بالنون في الأربعة ، على الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه ، فأتى بلفظ الإخبار بعد لفظ الغيبة ، وهو كثير ، كما قال : ( والذين كفروا بآياتِ الله ولِقائه أولئك يئسوا من رحمتي ) « العنكبوت ٢٣ » ودليله قوله : ( وحشرناهم ) « ٤٧ » وقوله : ( ونحشره يوم القيامة أعمى ) « طه ١٢٤ »<sup>(٢)</sup> .

« ٧٠ » قوله : ( عما يعملون ) قرأه ابن عامر بالتاء ، حملة على الخطاب الذي بعده ، وهو قوله : ( إن يشأ يذهبكم ) « ١٣٣ » وما بعده : ( كما أنشأكم ) ، وقرأ الياقون بالياء ، حملوه على الغيبة التي قبله ، وهو قوله : ( ولكل درجات مما عملوا ) وقوله قبل ذلك : ( أن لكم يكن ربك مهلك القرى بظلم أهلها غافلون ) « ١٣١ » وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه<sup>(٣)</sup> .

« ٧١ » قوله : ( مكاتبتكم ) قرأه أبو بكر بالجمع ، حيث وقع ، جعله جمع مكاتبة ، وهي الحالة التي هم عليها ، فلما كانوا على أحوال مختلفة من أمر دنياهم جمع ، لاختلاف الأنواع وهو مصدر ، فالمعنى : اعملوا على أحوالكم التي أتمت عليها ، فليس يضرنا ذلك ، وفي الكلام معنى التهديد والوعيد بمنزلة قوله : ( كتبوا وتمتّعوا قليلا ) « المرسلات ٤٦ » وقرأ الباقون بالتوحيد ، لأنه مصدر يدل على القليل والكثير من صنفه ، من غير جمع ولا تثنية ، وأصل المصدر أن لا يثنى ولا يجمع ، لأن فائدته فائدة الفعل ، إذ الفعل منه أخذ ، فكما لا يجمع الفعل كذلك لا يجمع المصدر ، إلا أن تختلف أنواعه ، فيشابه المفعول ، فيجوز

(١) الأحرف على ترتيب ذكرها هي : ( ٢٨ ، ١٧ ، ٤٠ ) وسيأتي الأول والثالث كلاهما في سورته ، الفقرة « ١٨ ، ٢٣ » .

(٢) زاد المسير ١٢٣/٣ ، والتيسير ١٠٧ ، وتفسير النسفي ٢٣/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧٣/ب .

(٣) ص : « عليه الجماعة » ، وانظر زاد المسير ١٢٦/٣ ، وتفسير النسفي



جمعه ، وأصله أن لا يُجمع ، يقال : مكن الرجل مكانه ، فكأنه قال : اعملوا على حالكم وأمركم في دنياكم ، على التهديد والوعيد . والتوحيد أحب إليّ ، لأن الجماعة عليه ، ولأنه أخف ، وهو الأصل<sup>(١)</sup> .

« ٧٢ » قوله : ( مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ ) قرأه حمزة والكسائي بالياء ، ومثله في القصص<sup>(٢)</sup> ، ذَكَرَ الفعل لما فرَّق بين المؤنث وفعله ، ولأن العاقبة تأتيها غير حقيقي ، ولأنها لا ذَكَرَ لها مِنْ لفظها ، وقرأهما الياقون بالتاء ، على تأنيث لفظ العاقبة ، وهما سواء في النظر ، وقد قال الله جلَّ ذكره : ( فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنَ رَبِّهِ ) « البقرة ٢٧٥ » ، وقال : ( قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ ) « يونس ٥٧ » ، وقال : ( وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ) « هود ٦٧ » ، وقال : ( وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ) « هود ٩٤ » فالقراءتان متعادلتان ، والتأنيث هو الأصل<sup>(٣)</sup> .

« ٧٣ » قوله : ( بَرَزَ عَلَيْهِمُ ) قرأه الكسائي بضم الزاي ، وفتح الباقون ، وهما لفتان مشهورتان . وقد قيل : مَنْ فَتَحَهُ جَعَلَهُ مَصْدَرًا ، وَمَنْ ضَمَّهُ جَعَلَهُ اسْمًا كَالنَّصَبِ وَالنَّصَبِ<sup>(٤)</sup> .

« ٧٤ » وقوله : ( زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ) قرأ ابن عامر « زَيْنٌ » بضم الزاي ، على ما لم يسم فاعله « قتل » ( ١٢٧/أ ) بالرفع ، على أنه مفعول لم يسم فاعله ، « أولادهم » بالنصب أعمل فيه القتل ، « شركائهم » بالخفض على إضافة القتل إليهم ، لأنهم الفاعلون ، فأضاف الفعل إلى فاعله ، على ما يجب في الأصل لكنه فرَّق بين المضاف والمضاف إليه ، فقدم المفعول ، وتركه منصوباً على حاله ، إذ<sup>(٥)</sup> كان متأخراً في المعنى ، وآخر المضاف ، وتركه مخفوضاً ، على حاله ،

(١) انظر سورة يس الفقرة « ١٥ » ، وزاد السير ١٢٧/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٧٨/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٦٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٧/أ .

(٢) الحرف فيها ( ٢٧٢ ) وسيأتي في سوره ، الفقرة « ٩ » .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٢٥

(٤) زاد السير ١٢٠/٣ ، والقاموس المحيط « زعم » .

(٥) ب : « إذا » وتصويبه من : ص .

إذ كان متقدماً بعد القتل ، وهذه القراءة فيها ضعف ، للتفريق بين المضاف والمضاف إليه لأنه إنما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر ، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظروف ، لاتساعهم في الظروف ، وهو في المفعول به في الشعر بعيد . فإجازته في القرآن أبعد . وقرأ الباقون بفتح الزاي على ما يسمى فاعله ، ونصبوا « قتل » بـ « زين » ، وخفصوا « الأولاد » لإضافة « قتل » إليهم ، أضافوه إلى المفعول ، ورفعوا « الشركاء » بفعلهم التزيين ، فهو الأصل ، والمصدر يضاف إلى المفعول به ، أو إلى (١) الفاعل ، وأصله أن يضاف إلى الفاعل ، لأنه هو أحدته ، ولأنه لا يستغنى عنه ، ويستغنى عن المفعول ، وإنما جاز أن يضاف إلى المفعول كما جاز أن يقوم المفعول مقام الفاعل ، ولا يحسن أن يرتفع « الشركاء » بالقتل ، لأنه يبقى « زين » بغير فاعل ، و « الشركاء » ليسوا قاتلين ، إنما هم مزينون . إنما القاتلون المشركون ، زكّن لهم شركاءهم الذين يعبدونهم قتلهم أولادهم ، فالمعنى : قتلهم أولادهم ، ثم حذف المضاف إليه ، وهو الفاعل ، وأقيم « الأولاد » وهم مفعول بهم ، مقام الفاعل ، كما قال تعالى : ( لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ) « فصلت » ٤٩ « أي : من دعائه الخير ، فالهاء فاعلة « الدعاء » ، فحذفت وأقيم « الخير » مقامها ، فحفض بالإضافة ، فهذه القراءة هي الاختيار ، لصحة الإعراب فيها ولأن عليها الجماعة (٢) .

« ٧٥ » قوله : ( وإن يكن مئيتة ) قرأ أبو بكر وابن عامر « وإن تكن » بالثناء ، وقرأ الباقون بالياء ، وقرأ ابن كثير وابن عامر « مئيتة » بالرفع . وقرأ الباقون بالنصب .

وحجة من قرأ بالثناء ورفع « المئيتة » ، وهو ابن عامر ، أنه أثبت لتأنيث لفظ

(١) ص : « المفعول إلى » .

(٢) تفسير ابن كثير ١٧٩/٢ ، وتفسير النسفي ٣٥/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٧ -- ب ، وكتاب سيويه ١٧٤/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٧٤ .

« الميتة » وجعل « كان » بمعنى « حدثَ ووقع » تامة ، لاحتجاج الى خبر ،  
 فرفع « ميتة » بفعلها •

« ٧٦ » وحجة من قرأ بالياء ورفع « ميتة » ، وهو ابن كثير ، أنه ذكر  
 لما كان تأنيث « الميتة » غير حقيقي ، ولأن « ميتة وميتا » بمعنى ، وجعل « كان »  
 تامة غير محتاجة إلى خبر ، بمعنى « حدث ووقع » ، فرفع « ميتة » بها  
 كالأول •

« ٧٧ » وحجة من قرأ بالياء والنصب ، وعليه أكثر الفراء ، وهو الاختيار  
 أنه ذكر الفعل لتذكير « ما » في قوله : ( ما في بطنون ) لأن الفعل لـ « ما » وجعل  
 « كان » ناقصة ، تحتاج إلى خبر ، فأضمر فيها اسمها ، وهو ضمير « ما » في  
 قوله : ( وقالوا ما في بطنون ) ونصب ( ١٢٧ / ب ) « ميتة » على خبر « كان » ،  
 والتقدير : وإن يكن ما في بطنون الأنعام ميتة فهم في آكله شركاء •

« ٧٨ » وحجة من قرأ بالتاء ونصب « ميتة » وهو أبو بكر أنه أثبت ،  
 لتأنيث معنى « ما »<sup>(١)</sup> ، لأنها هي « الميتة » في المعنى ، فـ « ما » في المعنى مؤنثة ،  
 ألا ترى أن الخبر عنها مؤنث ، في قوله : ( خالصة ) ، فلما كانت « كان » تدخل  
 على الابتداء والخبر ، وهو<sup>(٢)</sup> الابتداء أثبت لفظ الفعل حملا على معنى « ما » ،  
 وصير ما في كان اسم كان و « ميتة » خبرها<sup>(٣)</sup> •

« ٧٩ » قوله : ( فسكوا ) قرأه ابن كثير وابن عامر بالتشديد ، وخفف  
 الباقون<sup>(٤)</sup> وقد تقدم ذكر علته ، وفي التشديد معنى التكرير<sup>(٥)</sup> •

(١) لفظ « ما » سقط من : ص .

(٢) ب : « والخبر والخبر هو » وتوجيهه من : ص .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٢٦ ، وزاد السير ١٣٢/٣ ، وتفسير النسفي  
 ٣٦/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٧/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن  
 ٧٤/ب •

(٤) ص : « وقرأ الباقون بالتخفيف » .

(٥) راجع سورة آل عمران ، الفقرة « ٩٤ » ، وسيأتي في سورة براءة ،  
 الفقرة « ٢٨ » •

« ٨٠ » قوله : ( يَوْمَ حَصَادِهِ ) قرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم بفتح الحاء وكسرها الباقون ، وهما لغتان مشهورتان ، والكسر عند سيويه هو الأصل ، وهو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن الأكثر عليه<sup>(١)</sup> .

« ٨١ » قوله : ( وَمِنَ الْمَعْرُزِ ) قرأ نافع وأهل الكوفة بإسكان العين ، وفتحها الباقون ، وهما لغتان في جمع « ماعز » ، وقيل : من فتح جعله جمع « ماعز » كحارس وحرس ، وخادم وخدم ، كما أن الضأن جمع ضائن ، فعامل المشاكلة في اللفظين ، ومن أسكن جعله جمع « ماعز » أيضا كصاحب وصحب ، فهو عند سيويه اسم للجمع ، يُصغَرُه على لفظه ، وهو عند الأخفش جمع ، يردّه في التصغير إلى واحده ، ثم يجمعه ، فهو في القراءتين جمع « ماعز » على « فاعل » و« فاعل » يأتي جمعه على « فَعَلَّ » وعلى « فَعَلَ » على ما متكلنا وذكرنا ، فالقراءتان متساويتان ، ولا يحسن أن يكون المعنى واحدا<sup>(٢)</sup> لأن بعده اثنتين<sup>(٣)</sup> .

« ٨٢ » قوله : ( إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً ) قرأ ابن كثير وحزمة وابن عامر بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء ، وكلهم نصب « ميتة » إلا ابن عامر ، فإنه رفع .  
وحجة من قرأ بالتاء أنه حمل على المعنى ، لأن المحرّم لا بد أن يكون عَيْنًا أو نِصًا أو جِئَةً ، وهذه كلها مؤنثة ، فأثت لذلك ، وفي « كان » اسمها وهو العين أو النفس أو الجئة ، و« ميتة » الخبر .

« ٨٣ » وحجة من قرأ بالياء أنه حمل الكلام على اللفظ ، لأن « لا أجد » يدلّ على نفي الوجود ، والتقدير : قل يا محمد لا أجد فيما أوحى إليّ محرما على طاعم يطعمه ، إلا أن يكون الوجود ميتة أو كذا أو كذا ، فإنه رجس .

(١) ص : « ولأن عليه أكثر القراء » ، انظر كتاب سيويه ٢/٢٥٧ ، والحجة في القراءات السبع ١٢٧ ، وزاد المسير ٣/١٣٥ ، وتفسير السفي ٢/٢٧ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٨ .

(٢) ب : « وحد » وتصويبه من : ص .

(٣) التيسير ١٠٨ ، والنشر ٢/٢٥٦ ، وزاد المسير ٣/١٣٨ ، وكتاب سيويه

« ٨٤ » وحجة من نصب « مية » أنه أضمر في « كان » اسمها ، لتقدم ما يدل عليه ، ونصب « مية » على الخبر .

« ٨٥ » وحجة من رفع « مية » « أنه » جعل « كان » بمعنى « حدث ووقع » تامة لا تحتاج إلى خبر ، فرفع « مية » بـ « كان » ، وحمل التانيث على لفظ « مية » (١) .

« ٨٦ » قوله : ( تذكرون ) قرأه حفص وحزمة والكسائي بالتخفيف في « الذال » ، على حذف إحدى التاءين استخفاً ، وذلك إذا ( ١٢٨ / أ ) كان أصله « تذكرون » . وذلك حيث وقع ، وقرأ الباقون بالتشديد في « الذال » ، على إدغام التاء الثانية من « تذكرون » في الذال ، وفي التشديد معنى تكرير التذكّر ، كأنه تذكّر بعد تذكّر ، ليتفهم من خوطب بذلك . وعلته كالعلة في « تظاهرون » ، وقد مضى ذكرها (٢) .

« ٨٧ » قوله : ( وأنّ هذا صراطي ) قرأه حمزة والكسائي بكسر الهمزة ، وفتحها الباقون ، وكلهم شدّدوا إلا ابن عامر ، فإنه خفّفها مع فتح الهمزة . وحجة من فتح أنه حمله على إضمار اللام ، فـ « أن » في موضع نصب لحذف الخافض ، والتقدير : ولأنّ هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ، أي اتبعوه لأنه مستقيم ، والفاء في « اتبعوه » بمنزلتها في قولك : يزيد فامرؤ .

« ٨٨ » وحجة من كسر « أن » أنه جعلها مبتدأة مستأنفة ، فكسرها لذلك ، فالفاء في هذه القراءة عاطفة جملة على جملة ، بخلافها في القراءة الأخرى .

« ٨٩ » وحجة من خفّف « أن » أنه جعلها « أن » المخففة من الثقيلة ، وفتحها على إضمار اللام كما تقدم ، ويكون هذا ، في قراءة من خفّف « أن » ، في موضع رفع بالابتداء ، ومع « أن » ضمير القصة ، وعلى هذه الشريطة

(١) البصرة ٦٩/ب ، وزاد المسير ٣/١٤٠ ، وتفسير ابن كثير ٢/١٨٣ ، وتفسير النسفي ٢/٣٨ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٧٥/ب .

(٢) راجع سورة البقرة ، الفقرة « ٤٦ ، ٤٧ » ، وانظر كتاب سيبويه

تخفيف<sup>(١)</sup> المفتوحة بخلاف تخفيف المكسورة التي تضجر معها الهاء ، وهي اسمها<sup>(٢)</sup> .

« ٩٠ » قوله : ( إِنْ أَنْ تَأْتِيَهُمْ ) قرأ حمزة والكسائي بالياء لتذكير معنى<sup>(٣)</sup> الملائكة ، وقرأ الباقون بالياء ، على تأنيث لفظ الملائكة ، وهو في العلة مثل ( فنادت به الملائكة )<sup>(٤)</sup> « آل عمران ٣٩ » .

« ٩١ » قوله : ( فَرَقُوا ) قرأه حمزة والكسائي بألف ، من المفارقة والفراق ، على معنى أنهم تركوا دينهم وفارقوه ، ومثله في الروم<sup>(٥)</sup> ، وقرأهما الباقون بتشديد الراء ، من غير ألف ، من التفريق ، والتفريق على معنى أنهم فرقوه ، فأمنوا ببعض ، وكفروا ببعض ، ففرقوا إيمانهم ودينهم . وقد قال عنهم : ( يريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله ) « النساء ١٥٠ » ، ( ويقولون تؤمن ببعض ونكفر ببعض ) « النساء ١٥٠ » ، فالفراءتان متقاربتان ، لأن من فارق الإيمان فقد بان منه<sup>(٦)</sup> . وقد روى أبو هريرة أن النبي عليه السلام كان يقرأ « فارقوا » بألف ، وكذلك قرأ علي بن أبي طالب ، وكان يقول : ما فرقوه ولكن فارقوه<sup>(٧)</sup> .

« ٩٢ » قوله : ( دِينًا قِيَمًا ) قرأه الكوفيون وابن عامر بكسر القاف ، والتخفيف ، وفتح الياء . وقرأ الباقون بفتح القاف ، وكسر الياء ، والتشديد .

(١) ب : « تخفف » ورجحت ما في : ص .

(٢) زاد المسير ١٥١/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٩٠/٢ ، والنشر ٢٥٧/٢ ، وتفسير النسفي ٤٠/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٣٨ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٧٦ .

(٣) لفظ « معنى » سقط من : ص .

(٤) راجع سورة آل عمران ، الفقرة « ٢٣ - ٢٥ » ، وسيأتي نظيره في أول سورة النحل .

(٥) الحرف فيها : ( ٣٢ آ ) .

(٦) ص : « منه ومن فرقه فقد بان منه » .

(٧) روى ذلك الطبري بسنده ٢٧٠/١٢ ، وإيضاً ٢٦٨/١٢ ، وزاد المسير

١٥٨/٣ ، وتفسير ابن كثير ١٩٦/٢ ، وتفسير النسفي ٤٢/٢

وحجة من كسر القاف وخفّف<sup>(١)</sup> أنه جملة مصدرا كالشِبَع ، وكان القياس ألا يُعَلِّمَهُ<sup>(٢)</sup> كما لم يُعَلِّم<sup>(٢)</sup> « عِوُضًا » و « حَوْلًا » ، فعَلِّمَهُ خَارِجَةٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَأَصْلُ الْيَاءِ فِيهِ وَاوٌ ، وَقَدْ فَعَلُوا ذَلِكَ فِي « ثَبْرَةَ وَجِياد » ( ١٢٨ / ب ) جَمْعُ ثَوْرٍ وَجَوَادٍ ، فَأَعْلَمُوا ، فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يُعَلِّمَ كَمَا قَالُوا : طَوَالَ ، فَلَمْ يَعْلَمُوا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ، نَسَبَ « دِينًا » فِي تَفْسِيرِ مُشْكَلِ الْإِعْرَابِ<sup>(٣)</sup> .

« ٩٣ » وحجة من قرأ بفتح القاف مشدداً ، مكسور الياء ، أنه جملة صفة للذين ، وهو « فِيعِل »<sup>(٤)</sup> من « قَام » بِالْأَمْرِ ، فَأَصْلُهُ « قِيَوْمٌ » ثُمَّ أَدغمت الياء فِي الْوَاوِ كَمِيتٌ ، وَمَعْنَى « قِيمٌ » مُسْتَقِيمٌ ، أَي : دِينًا مُسْتَقِيمًا لَا عَوْجَ فِيهِ<sup>(٥)</sup> .

« ٩٤ » فيها من ياءات الإضافة ثمانية : قوله تعالى : ( إِنِّي أَخَافُ ) « ١٥ » ، ( إِنِّي أَرَاكَ ) « ٧٤ » فتحهما الحرمين وأبو عمرو .

قوله : ( إِنِّي أَمْرَتُ ) « ١٤ » ، ( مَكَاثِي اللَّهِ ) « ١٦٢ » فتحهما نافع .  
قوله : ( وَجِئِي لِلَّذِي ) « ٧٩ » فتحها نافع وابن عامر وحفص .  
وقوله : ( رَبِّي إِلَى صِرَاطِ ) « ١٦١ » فتحها نافع وأبو عمرو .  
وقوله : ( صِرَاطِي ) « ١٥٣ » فتحها ابن عامر .  
قوله : ( مَحْيَايَ ) « ١٦٢ » أَسْكَنَهَا قَالُونَ ، وَعَنْ وَرْشِ الْوُجْهَانِ .  
فيها زائدة : قوله : ( وَقَدْ هِدَانِي ) « ٨٠ » أثبتها أبو عمرو فِي الْوَصْلِ<sup>(٦)</sup> .

\*\*\*

(١) ب : « كسر وخفف القاف » وتوجيهه من : ص .

(٢) ب : « يعمله ، يعمل » وتصويبه من : ص .

(٣) انظر الكتاب المذكور ٧٦ / ب .

(٤) ب : « فِيعِل » وتصويبه من : ص .

(٥) زاد المسير ٣ / ١٦٠ .

(٦) التبصرة ٦٩ / ب ، والتيسير ١٠٨ - ١٠٩ ، والنشر ٢ / ٢٥٧ ، والمختار في

قراءات أهل الأمصار ٣٨ / ب .

**سورة (١) الاعراف**  
**مكية الآية نزلت بالمدينة في قول قتادة قوله:**  
**(واسألهم عن القرية) ((١٦٣)) الآية،**  
**وهي مائتا آية وستا آيات في المدني والكوفي**

« ١ » قوله : ( ما تذكرون ) قرأه ابن عامر ياء وتاء ، وقرأ الباقر بن تاء واحدة ، وخفف الذال حفص وحمزة والكسائي ، وشدد الياقون ، وقد ذكرنا علّة هذا .

وحجة من قرأ يياء وتاء أنه أخبر عن غيب ، أي : قليلا يا محمد ما يتذكر هؤلاء الذين بُعث إليهم .

« ٢ » وحجة من قرأ بالتاء أنه ردّم على الخطاب قبله في قوله ( اتبعوا ما أنزل إليكم ) ، وقوله : ( ولا تتبعوا ) (٢) .

« ٣ » قوله : ( ومنها تخرجون ) قرأ ابن ذكوان وحمزة والكسائي بفتح التاء ، وضمّ الراء ، ومثله في الزخرف (٣) ، أضافوا الفعل إليهم ، لأنهم إذا أخرجوا خَرَجُوا ، فهم مفعولون فاعلون في المعنى . وقرأ الباقر بن تاء ، وفتح الراء فيهما ، أجزوه على ما لم يسم فاعله ، لأنهم لا يخرجون حتى يخرجوا (٤) .

« ٤ » قوله : ( ولبأس التقوى ) قرأه (٥) تافع وابن عامر والكسائي بالنصب ورفع الباقر بن .

(١) ر : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله ، سورة » .

(٢) راجع سورة البقرة ، الفقرة «٤٦ - ٤٧» ، وسورة النساء ، الفقرة «١» .

(٣) حرفها هو : « آ ١١ » وسأتي ذكره في سورته ، الفقرة «٢» ، وهناك حرف

آخر في سورة الجاثية هو : ( ٣٥ آ ) سأتي ذكره فيها الفقرة «٧» .

(٤) التبصرة ١/٧ ، والتيسير ١٠٩ ، والنشر ٢/٢٥٨ ، والحجة في القراءات

السبع ١٢٩ ، و زاد المسير ٣/١٨١ ، وتفسير النسقي ٢/٤٩ ، والمختار في معاني

قراءات أهل الامصار ١/٣٩ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٥٢

(٥) ب ، ص : « قرأ » ورجحت ما في : ر .



وحجة من نصب أنه عطفه على « لباس » في قوله : ( أنزلنا عليكم لباساً ) ،  
أي : وأنزلنا لباس التقوى ، وقوله : ( ذلك خير ) ابتداء وخبر .

« ٥ » وحجة من قرأ بالرفع أنه استأنفه فرفعه بالابتداء ، وجعل « ذلك »  
صفة له أو بدلا [ منه ]<sup>(١)</sup> أو عطف بيان ، و « خير » خبر للباس [ والمعنى ]<sup>(٢)</sup>  
و « لباس التقوى » خير لصاحبه عند الله ، مما خلق له من لباس الثياب والريش  
والرياش ، مما يتجمل به<sup>(٣)</sup> ، و«ضيف » اللباس » إلى « التقوى » ، كما أضيف  
إلى « الجوع » في قوله : ( لباس الجوع ) « النحل ١١٢ » والرفع ( ١/١٢٩ )  
أحب إليّ ، لأن عليه أكثر القراء ، والنصب حسن<sup>(٤)</sup>

« ٦ » قوله : ( خالصة يوم القيامة ) قرأه نافع بالرفع ، ونصب  
الباقون .

وحجة من رفع أنه جعل « خالصة » خبرا لـ « هي » في قوله تعالى : ( قل  
هي للذين ) تبيناً للخلوص ، أو خبرا بعد خبر ، والمعنى : قل الطيبات والزينة خالصة  
للمؤمنين<sup>(٥)</sup> في الآخرة ، فأما [ في ]<sup>(٦)</sup> الدنيا فقد شرّكهم فيها الكفار .

« ٧ » وحجة من نصب أنه جعل « خالصة » حالا من المضمر في قوله :  
( للذين آمنوا ) لأنه خبر « هي » ، فالظرف إذا كان خبرا لمبتدأ<sup>(٧)</sup> أو نعتا<sup>(٨)</sup> لنكرة  
أو حالا من معرفة ، ففيه ضمير مرفوع ، يعود على المخبر عنه ، أو على الموصوف ،

(١) تكلمة موضحة من : ر .

(٢) تكلمة لازمة من : ص ، ر .

(٣) ب : « له » وتصويبه من : ص ، ر .

(٤) زاد المسير ١٨٣/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٠٧/٢ ، وتفسير غريب القرآن

١٦٦ ، والنشر ٢٥٩/٢

(٥) ب : « للمؤمنين خالصة » وتصويبه من : ص ، ر .

(٦) تكلمة لازمة من : ر .

(٧) ص : « خبر للمبتدأ » .

(٨) ب : « نعتا » وتوجيهه من : ص ، ر .

أو على صاحب الحال ، والنصب أحبُّ إليّ ، لأنه أتمّ في المعنى ، ولأن عليه جماعة القراء ، وقد شرحنا إعراب هذه الآية وتعلق اللام من « للذين » في الوجهين وغير ذلك من غريب إعرابها في تفسير مشكل الإعراب<sup>(١)</sup> .

« ٨ » قوله : ( ولكن لا تعلمون ) قرأه أبو بكر بالياء ، حمل الكلام على لفظ « كل » ، ولفظه لفظٌ غائب ، وقرأ الباقر بالتاء ، حملوه على معنى ما قبله من الخطاب في لأن قبله ( قال لكل ضعيف ) أي : ليكلّم ضعيف ، فحمل<sup>(٢)</sup> « تعلمون » على معنى « كل » في الخطاب<sup>(٣)</sup> .

« ٩ » قوله : ( لا تفتح ) قرأه حمزة والكسائي بالياء مضمومة ، لأن تأنيث الأبواب غير حقيقي ، ولأنه فرّق بين المؤنث وفعله ، وكلا العلتين يجيز التذكير ، وقرأ الباقر بالتاء ، على تأنيث لفظ الأبواب<sup>(٤)</sup> ، كما قال : ( مفتحة لهم الأبواب ) « ص ٥٠ » وخفف الفعل أبو عمرو والكسائي وحمزة ، على معنى أن التخفيف يقع للمرة والأكثر<sup>(٥)</sup> ، وقد أجمعوا على التخفيف في قوله : ( ولو فتحننا عليهم بابا ) « الحجر ١٤ » وشدّد الباقر ، على معنى التكرير والتكثير مرة بعد مرة ، والتاء أحب إليّ ، لتأنيث لفظ الأبواب ، والتشديد أحب إليّ لأن عليه الحرمين وعاصما وابن عامر<sup>(٦)</sup> .

« ١٠ » قوله : ( قالوا نعم ) قرأ الكسائي بكسر العين ، حيث وقع وفتحها الباقر ، وهما لغتان بمعنى العِدّة إذا استفهمت عن موجب ، نحو قولك : أيقوم

(١) تفسير مشكل إعراب القرآن ٧٩/ب ، وزاد المسير ١٨٩/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢١١/٢ ، وتفسير النسفي ٥١/٢

(٢) ص : « فحمل معنى » .

(٣) التيسير ١١٠ ، وزاد المسير ١٩٥/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢١٣/٢ ،

وتفسير النسفي ٥٣/٢

(٤) ص : « جميع الأبواب » .

(٥) ب : « ولا أكثر » ، ر : « ولاكثر » وتصويبه من : ص .

(٦) راجع سورة الانعام ، الفقرة « ١٩ » ، وانظر زاد المسير ١٩٦/٣ ، وتفسير

ابن كثير ٢١٤/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٦٧

زيد ، فتقول : نعم ، والتصديق إذا أخبرت عما وقع ، تقول : قد كان كذا ، فتقول : نعم ، فإذا استفهمت عن منفي فالجواب « بلى » ، ولا يدخل فيه « نعم » ، نحو : ألم أكرمك ، فتقول : بلى ، ف « نعم » لجواب الاستفهام الداخل على الإيجاب ، و « بلى » لجواب الاستفهام الداخل على النفي<sup>(١)</sup> ، ولذلك كان الجواب في قول المؤمنين للكفار : ( فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً ) ب « نعم » ، لأنه استفهام دخل على إيجاب ، ولذلك كان الجواب في قول الله تعالى ( ١٢٩/ب ) ذكره : ( أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ) « الأعراف ١٧٢ » ب « بلى » لأنه استفهام دخل على نفي ، فأعرفه ، فليست تجده مشروحا هكذا ، وكان من كسر العين في « نعم » أراد أن يفرق بين « نعيم » الذي هو جواب وبين « نعم » الذي هو اسم للإبل والبقر والغنم . وقد روي عن عمر إنكار « نعم » بفتح العين في الجواب ، وقال : قتل نعيم<sup>(٢)</sup> .

« ١١ » قوله : ( أن لعنة الله على الظالمين ) قرأ البرزني وابن عامر وحمزة والكسائي بتشديد « أن » ونصب « اللعنة » ب « أن » ، وهو الأصل ، وقرأ الباقون بتخفيف « أن » ورفع « اللعنة » بالابتداء ، وهي « أن » الثقيلة حُفِّمَتْ فنقص لفظها عن شبه الفعل ، فلم تعمل في اللفظ وعملت في المعنى ، فرجع ما بعدها<sup>(٣)</sup> إلى أصله ، وهو الابتداء ، ومع « أن » إضمار القصة بخلاف المكسورة المشددة<sup>(٤)</sup> ، ل « أن » المفتوحة اسم يحتاج إلى صلة<sup>(٥)</sup> ، فأضمر بعدها ما يكون هو الابتداء ، والخبر في المعنى ، وهو القصة والحديث . والمكسورة حرف لا يقتضي صلة ، فلم يضر بعدها ما يكون هو الابتداء والخبر في المعنى .

(١) قوله : « نعم لجواب ... النفي » سقط من : ص .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٢٩ - ١٣٠ ، وزاد المسير ٢/٢٠٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٩/أ - ب ، وتفسير النسفي ٥٤/٢ ، ومفني اللبيب ٣٤٥ - ٣٤٨

(٣) ب : « بعده » وتوجيهه من : ص ، ر .

(٤) ب ، ر : « المشددة تخفف » وبطرح لفظ « تخفف » وجه العبارة كما في : ص .

(٥) ب : « أصله » وتصويبه من : ص ، ر .

وإنما يضم مع المكسورة الهاء ، وهو اسم مفرد . وما بعد المفتوحة من الابتداء والخبر هو خبرها ، وكذلك ما بعد المخففة المكسورة ، إلا أن خبر المفتوحة هتو اسمها في المعنى ، لأن الجملة هي للقصة المضمرة مع المفتوحة والحديث المضمر ، وليس كذلك الجملة بعد « إن » المخففة المكسورة<sup>(١)</sup> ، ليست الجملة التي هي الخبر هي الهاء المضمرة<sup>(٢)</sup> مع المكسورة ، فأعرِف الفرق بينهما ، فإنه مشكل معدوم تفسيره<sup>(٣)</sup> .

« ١٢ » قوله : ( وما كُنَّا لنهتدي ) قرأه ابن عامر بغير واو ، استغنى عن حرف العطف لاتصال الجملة الثانية بالأولى في المعنى ، وقوّى الحذف أنها في مصحف أهل الشام بغير واو ، وقرأ الباقون بالواو ، لعطف الجملة على الجملة ، وكذلك هي بالواو في سائر المصاحف غير مصحف أهل الشام ، وإثبات الواو الاختيار ، لأن الجماعة عليه<sup>(٤)</sup> ، ولأن<sup>(٥)</sup> فيه تأكيد ارتباط الجملة الثانية بالأولى<sup>(٦)</sup> .

« ١٣ » قوله : ( يَغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ ) قرأه أبو بكر وحمزة والكسائي بالتشديد ، وحفّف الباقون ، ومثله في الرعد<sup>(٧)</sup> ، وهما لغتان : أغشى وغشّى ، وقد أجمعوا على : ( فغشّاها ما غشّى ) « النجم ٥٤ » وأجمعوا على : ( فأغشيناهم )

(١) قوله : « إلا أن .. المكسورة » سقط من : ص .

(٢) ب : « المضمر » وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) تفسير مشكل إعراب القرآن ١/٨١ ، والحجة في القراءات السبع ١٣٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٣٩/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٥٨/ب .

(٤) ص : « لأن عليه الجماعة » .

(٥) ب ، ص : « لأن » وبالعطف وجهه كما في : ر .

(٦) المصاحف ٤٥ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٧/ب ، والحجة في القراءات

السبع ١٣١ ، وزاد المسير ٢٠١/٣ .

(٧) الحرف فيها : ( ٣٦ ) وسيأتي فيها بأولها .

« يس ٩ » فلقراءتان متساويتان ، وفي التشديد معنى التكرير والتكثير<sup>(١)</sup> .  
 « ١٤ » قوله : ( والشمس والقمر والنجوم مسخرات ) قرأ ذلك ابن عامر بالرفع ، في الأربع الكلمات ، ونصبهن الباقون ، والتاء مكسورة في حال النصب على الأصول .

وحجة من رفع أنه استأنف الكلام وقطعه مما قبله ، فرفع بالابتداء ، وعطف بعض الأسماء على بعض ، وجعل « مسخرات » خبرا للابتداء<sup>(٢)</sup> ، ويقوّي هذا أن الله جل ذكره قد أعلمنا ، في غير هذا الموضع ، أنه سخر ( ١٣٠ / أ ) لنا مافي السماوات ومافي الأرض ، والشمس والقمر والنجوم هنّ ممّا سخره لنا ، ممّا هو في السماء ، فحسّن الإخبار عنهن في هذا الموضع ، فالتسخير على ذلك .

« ١٥ » وحجة من نصب أنه عطف ذلك على المنصوب بـ « خلق » ، وقوّي ذلك أن الله جلّ ذكره قد أنبأنا عن الشمس والقمر أنه خلقهما في قوله : ( واسجدوا لله الذي خلقهن ) « فصلت ٣٧ » فحمل هذا على ذلك ، في الإخبار عنهن ، بالخلق لهن ، وكان الاشتراك بين الجملتين ، واتصال بعض الكلام ببعض أقوى ، وهو الاختيار ، وتكون « مسخرات » حالا على قراءة من نصب<sup>(٣)</sup> .

« ١٦ » قوله : ( بشرى بين يدي رَحْمَتِهِ )<sup>(٤)</sup> قرأه الحرميان وأبو عمرو بنون مضمومة ، وضم الشين ، ومثلهم ابن عامر ، غير أنه أسكن الشين ، ومثله حمزة والكسائي ، غير أنهما فتحا النون ، وقرأ ذلك عاصم بياء مضمومة وإسكان الشين .  
 وحجة من ضم النون والشين أنه جعله جمع نشور ، ونشور بمعنى ناشر ، وناشر معناه محيي ، كظهور بمعنى ظاهر ، جعل الريح ناشرة للأرض ، أي : محيية لها إذ تأتي بالمطر الذي يكون النبات به ، ويجوز أن يكون جميع نشور ، ونشور بمعنى منشور ، كركوب بمعنى مركوب وحلوب بمعنى مخلوب ، كأن الله جلّ

(١) التبصرة ٧٠/ب ، والنشر ٢/٢٦٠ ، وزاد المسير ٣/٢١٣ ، والنسفي ٢/٥٦

(٢) ر : « خبر الابتداء » ، وقوله : « وعطف بعض ... للابتداء » سقط من : ص .

القرآن ٨١ / ب .

(٣) زاد المسير ٣/٢١٤ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٢١ ، وتفسير مشكل إعراب

(٤) سيأتي نظيره في سورة الفرقان ، الفقرة « ٦ » .

ذكره أحيا الريح لتأتي بين يدي رحمته ، فهي (١) ريح منشورة أي : مَحْيَاهُ ، حكى أبو زيد : قد أنثر الله الريح انتشارا إذا بعثها ، ويجوز أن يكون « نثرا » جمع ناشر كشاهد وشهد ، وقاتل وقتل ، على ماتقدم أن الريح ناشرة للأرض أي : محيية لها بما تسوق من المطر .

« ١٧ » وحجة من أسكن الشين وضمّ النون كالحجة فيما قبله ، إلا أنه أسكن الشين استخفافا كرسول ورسول وكتاب وكتب ، والضم هو الأصل في ذلك كله .

« ١٨ » وحجة من فتح النون وأسكن الشين أنه جملة مصدرا ، وأعمل فيه معنى ما قبله ، كأنه قال : وهو الذي نشر الرياح نثرا كقوله : ( كتاب الله عليكم ) « النساء ٢٤ » وكقوله : ( صنع الله الذي أتقن ) « النمل ٨٨ » لأن قوله : ( وهو الذي يرسل الرياح ) يدلّ على نشرها ، ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال من الرياح ، كأنه قال : يرسل الرياح محيية للأرض ، كما تقول : أنا ركضا ، أي راكضا ، وقد قيل : إن تفسير « نثرا » بالفتح من النشر الذي هو خلاف الطي ، كانّ الريح في سكونها كالمطوية ، ثم ترسل من طيها ذلك ، فتصير كالمفتحة . وقد فسره أبو عبيد بمعنى متفرقة في وجوها ، على معنى : تنشرها ههنا وههنا ، ويجوز أن يكون المصدر يراد به المفعول ، كقولهم : هذا درهم ضرب الأمير ، أي : مضروبه . وكقوله : ( هذا خلق الله ) « لقمان ١١ » أي : مخلوقة ، فيكون المعنى : يرسل الرياح منشرة ، أي محيية ، ويكون « نثرا » بمعنى إنبثارا ، قد حذفت منه الزوائد .

« ١٩ » وحجة من قرأ بالباء مضمومة أنه جملة جمع بشير ، إذ الرياح تبشر بالمطر ، وشاهده قوله : ( يرسل الرياح مبيثرات ) « الروم ٤٦ » وأصل الشين الضم ، لكن أسكنت تخفيفا كرسول ورسول (٢) .

(١) ب : « فمعى » وتصويبه من : ص ، ر .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٣١ - ١٣٢ ، وزاد المسير ٢١٧/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٢٢/٢ ، وتفسير النسفي ٥٧/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٦٩ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ٣٩/ب - ٤٠/أ ، وتفسير مشكل إعراب القرآب ١/٨٢ .

« ٢٠ » قوله : ( مِنْ إِلَهٍ غَيْرِهِ ) و ( هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ ) « فاطر ٣ »  
قرأهما الكسائي بالخفض ، حيث وقعا ، ووافقهما حمزة على الخفض في « خالق غير  
الله » ، وقرأ ذلك الباقون بالرفع .

وحجة من خفض أنه جعله صفة لـ « إله ، وخالق » على اللفظ ، وموضع  
« إله » و « خالق » موضع رفع على الابتداء ، و « لكم » و « يرزقكم »  
الخبر ، أو يضم الخبر<sup>(١)</sup> ، كأنه قال : ما لكم من إله غير الله في الوجود .

« ٢١ » وحجة من رفع أنه جعل « غير » بدلا من « إله » ومن « خالق »  
على الموضع ، ويجوز أن يكون « غير » صفة لـ « إله » ولـ « خالق » ، على  
الموضع ، كقوله : ( وما من إله إلا الله ) « آل عمران ٦٢ » أي غير الله ، والرفع  
أحب إليّ ، لأن الجماعة عليه<sup>(٢)</sup> .

« ٢٢ » قوله : ( أَمْ بَلَّغْتُمْ ) قرأه أبو عمرو بالتخفيف حيث وقع ، جعله  
من « أبلغت » الرسالة ، كما قال : ( فقد أبلغتكم ما أرسلت به ) « هود ٥٧ »  
وهو إجماع<sup>(٣)</sup> . وقرأ الباقون بالتشديد من « بَلَّغَ » كمال قال : ( بَلَّغَ مَا أَنْزَلَ  
إِلَيْكَ ) « المائدة ٦٧ » وهو إجماع ، والتشديد أحب إليّ لأن الجماعة عليه<sup>(٤)</sup> .  
« ٢٣ » قوله : ( قال الملأ ) في قصة صالح ، قرأه ابن عامر بزيادة واو قبل  
القاف ، وقرأ الباقون بغير واو . والقول في هذه الواو كالتقول في : ( وما كنا  
لننهتدي )<sup>(٥)</sup> « الأعراف ٤٣ » .

(١) قوله : «أو يضم الخبر» سقط من : ر .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٣٢ ، وزاد المسير ٢٢٠/٣ ، وتفسير النسفي  
٥٨/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٠ ، ومغني اللبيب ١٥٨ ، وتفسير  
مشكل إعراب القرآن ١/٨٢ - ب .

(٣) قوله : «وهو إجماع» سقط من : ص .

(٤) التيسير ١١١ .

(٥) المصاحف ٤٥ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٧/ب ، والحجة في القراءات

السبع ١٣٣ ، وزاد المسير ٢٢٥/٣

« ٢٤ » قوله : ( إنكم لتأتون ) قرأ نافع وحفص على الخبر ، بهمزة واحدة مكسورة ، وقرأ الباقون بهمزتين على لفظ الاستفهام ، الذي في معناه التوبيخ ، غير أن ابن كثير يُسهّل الثانية بين الهمزة والياء ، وأبا عمرو يفعل كذلك ، ويدخل (١) بين الهمزتين ألفاً فيمد ، وهشاما يدخل بين الهمزتين ألفاً مع تخفيفهما .

وحجة من قرأه على الخبر أنه جعل « إنكم لتأتون » تفسيراً للفاحشة (٢) المذكورة ، فلم يحسن إدخال ألف الاستفهام عليه ، لأنها تقطع ما بعدها ممّا قبلها .

« ٢٥ » وحجة من قرأ بالاستفهام أنه لما رأى « أتأتون الفاحشة » وما بعده كلاماً تاماً ابتدأ بالجملة الثانية بالاستفهام ، لتأكيد التوبيخ لهم والتقريب ، فبنى الجملتين على كلامين ، كل واحد قائم بنفسه في معناه ، فذلك أصح وأبين وهو الاختيار (٣) .

« ٢٦ » قوله ( أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى ) قرأ الحرميان وابن عامر بإسكان الواو من « أَوْ » ، غير أن ورشاً يُلقي حركة الهمزة من « أمن » على الواو من « أو » على أصله . وقرأ الباقون بفتح الواو ، وبهمزة بعدها .

وحجة من أسكن الواو أنه جعلها « أَوْ » التي للعطف ، على معنى الإباحة ، مثل : ( وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ أَوْ كُفُورًا ) « الإنسان ٢٤ » أي : لا تطعم هذا الجنس . ومثل قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ، أي : جالس هذا الصنف . فالمعنى : أَوْ كُفُورًا هذه الضروب من ( ١٣١/أ ) العقوبات ، أي : إن أمنتهم ضرباً منها لم تأمنوا الضرب الآخر ، ويجوز أن تكون « أَوْ » لأحد الشيئين ، كقولك :

(١) ص : « إلا أنه يدخل » .

(٢) ب : « تفسيراً الفاحشة » ، ص : « تفسير الفاحشة » ، ورجحت ما في : ر .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٣٢ - ١٣٣ ، وزاد السير ٢٢٧/٣ ، والنشر

٣٦٧/١ ، وتفسير ابن كثير ٢٣٠/٢ ، وتفسير النسفي ٦٣/٢ ، وراجع «باب علل

اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين» ، الفقرة «٥» .



ضربت زيدا أو عمرا ، أي : ضربت أحدهما ، ولم ترد أن تبيِّن المضروب منهما وأنت عالم به من هو منهما ، وليست هي « أو » التي للشك في هذا ، إنما هي « أو » التي لأحد الشئين غير معين ، فيكون التقدير في الآية : أَفَأَمِنُوا إحدى هذه العقوبات .

« ٢٧ » وحجة من فتح الواو وهمز « أمن » أنه جعلها واو العطف ، دخلت عليها ألف الاستفهام ، كما تدخل على « ثم » في نحو قوله : ( أَمْ إِذَا مَا وَقَعَ ) « يونس ٥١ » ومثله : ( أَوْ كَلَّمَا ) « البقرة ١٠٠ » ويقوي ذلك أن الحرف الذي قبله ، والذي بعده ، وهو الفاء دخلت عليه ألف الاستفهام . وكذلك<sup>(١)</sup> : ( أَوْ لَمْ يَهْدِ ) « الأعراف ١٠٠ » فحمل وسط الكلام على ما قبله وما بعده ، للمساكلة والمطابقة في اتفاق اللفظ ، في دخول الألف عليه كله ، وهو الاختيار ، لأن عليه الجماعة<sup>(٢)</sup> . وقد تقدم ذكر « الريح » و « بسطة » ، و « إن لنا » و « أننكم لتأتون » و « تعقلون » و « أررثتموها » و « يلهث ذلك » وشبهه ، فأغنافا ذلك عن التكرير له<sup>(٣)</sup> .

« ٢٨ » قوله : ( حقيق على ) قرأه نافع بياء مشددة مفتوحة ، على تعدية « حقيق »<sup>(٤)</sup> إلى ضمير المتكلم ، فلما اجتمع ياءان ياء « على » التي تنقلب مع الضمير ياء ، و ياء المتكلم ، أدغم الأولى في الثانية وفتح ، لأن الإضافة أصلها الفتح ، و « حقيق وحق » سواء بمعنى واجب [ ومثله حق ، وأصله أن يتعدى

(١) قوله : « ومثله أو كلما . . . وكذلك » سقط من : ص .

(٢) ص : « الجماعة عليه » .

(٣) راجع سورة البقرة ، الفقرة « ٨٨ - ٩٠ - ١٥٣ - ١٥٥ » ، و « فصل في إدغام الشاء في الذل . . » الفقرة « ١ » وهذه السورة ، الفقرة « ٣١ » ، وسيأتي في سورة يوسف الفقرة « ٢٤ » ، وسورة الملك ، الفقرة « ٢ » ، وانظر إيضاح الوقف والابتداء ٤٤٧ ، ٤٦١ ، وزاد المسير ٢٣٤/٣ ، وتفسير القرطبي ٢٥٣/٧ ، وتفسير النسفي ٦٦/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٥٩/ب ، وكتاب سيويه ٥٧٤/١

(٤) ر : « حقيق بعلی » .

بعلى كما يتعدى واجب<sup>(١)</sup> بعلى ، قال الله تعالى ذكره : ( فحق علينا قول ربنا ) « الصافات ٣١ » ، وقال : ( فحق عليها القول ) « الإسراء ١٦ » وقرأ الباقون بألف بعد اللام من « على » ، ولم يضيفوها إلى المتكلم ، وذلك أنه عدى « حقيق » بـ « على » إلى « أن » ، ويجوز أن تكون « على » في هذا بمعنى الباء ، كما جاز وقوع الباء في موضع « على » في قوله : ( ولا تقعدوا بكل صراط ) « الأعراف ٨٦ » أي : على كل طريق<sup>(٢)</sup> .

« ٢٩ » قوله : ( أرجه وأخاه ) قرأه ابن كثير وهشام بهمزة ساكنة ، ويصلان الهاء بواو في الوصل ، وكذلك قرأ أبو عمرو ، غير أنه يضم الهاء ، ولا يصلها بواو ، وقرأ ابن ذكوان بهمزة ساكنة وبكسر الهاء ، من غير أن يصلها بياء ، وكذلك قرأ قالون ، غير أنه لم يهمز . وقرأ ورش والكسائي بغير همز ، ويصلان الهاء بياء في الوصل ، وقرأ حمزة وعاصم بإسكان الهاء ، من غير همز ، ومثله الاختلاف في الشعراء<sup>(٣)</sup> ، والهمز في هذا الفعل وتركه لغتان ، يقال : أرجيته وأرجأته ، بمعنى : أخرته ، وإسكان الهمزة فيه أو حذف الياء عنكم البناء على قول البصريين ، وعنكم الجزم على قول الكوفيين ، فأما الهاء فأصلها أن توصل بواو ، على ما تقدم من العلة ، فمن أثبت الواو ( ١٣١ / ب ) أتى به على الأصل ، فاعتد بالهاء حاجزا<sup>(٤)</sup> بين الهمزة والواو .

ومن حذف الواو ولم يعتد بالهاء حاجزا لخفائها ، فحذف [ الواو ]<sup>(٥)</sup> لالتقاء الساكنين على مذهب<sup>(٦)</sup> سيويه وأكثر البصريين ، وقيل حذفت الواو

(١) تكلمة لازمة من : ر .

(٢) التبصرة ١/٧١ ، والنشر ٢/٢٦١ ، والحجة في القراءات السبع ١٣٣ -

١٣٤ ، وزاد المسير ٣/٢٢٧ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٣٥ ، وتفسير النسفي ٢/٦٨ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٠/ب .

(٣) حرفها هو : ( ٣٦ أ ) ، وسيأتي فيها ، الفقرة « ١٠ » .

(٤) ص : « حاجزا حصينا » .

(٥) تكلمة موضحة من : ر .

(٦) ر : « هذا مذهب » .

استخفافا ، واكتفي بالضمة الدالة عليها ، ومن وصل الهاء بياء أبداً من ضمة الهاء كسرة للكسرة التي قبلها ، فانقلبت الواو ياء ، ومن حذف الياء فعلى وجه العلة في حذف الواو ، ومن أسكن الهاء فعلى نية الوقف عليها ، أو على توهّم أنها لام الفعل ، فأسكن للبناء أو للجزم ، وكل هذا في إسكان الهاء ضعيف ، على ما ذكرنا من<sup>(١)</sup> العلل المذكورة في إسكان الهاء في « يؤده » و « لا يؤده » و « نُصِّله » و « نُوكِّته » ، والإسكان أضعف القراءات في هذه الكلمة ، لما ذكرنا في « نُوكِّته ، ونُصِّله » ، والاختيار تركّ الهمز وصلّة الهاء بياء ، لأنك إذا لم تهمز تحركك ما قبل الهاء ، فلا تقدّر فيه اجتماع ساكنين .

فأما من حذف الياء ، ولم يهمز ، فإنه أجرى الكلمة على أصلها قبل حذف الياء الأولى ، فكأنه حذف الياء الثانية لسكونها وسكون الياء الأولى ، ثم حذف الياء الأولى للبناء وللجزم ، فبقيت الثانية على حذفها ، ولم يعتدّ بحذف الياء<sup>(٢)</sup> الأولى ، وقد تقدّم بسط هذا وشرحه ، وكلّهم وقف على هاء دون ياء أو واو ، والروم والإشمام جائزان فيها ، في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وهشام ، لأن قبلها ساكناً ، لا يشبه حركتها ، والروم ، في قراءة ابن ذكوان ، جائز ولا يجوز الروم في قراءة الكسائي وورش وقالون لأن حركة الهاء حركة [ كحركة ]<sup>(٣)</sup> ما قبلها ، وهي خفية ، فكان حركة ما قبلها عليها على ما قدّمنا<sup>(٤)</sup> .

« ٣٠ » قوله : ( بكلّ ساحر ) قرأ حمزة والكسائي « سحرّار » على وزن « فعّال » ، هنا وفي يونس<sup>(٥)</sup> ، لأن فيه معنى المبالغة ولأنهم قد أجمعوا على

(١) قوله : « فأسكن للبناء ... من » سقط من : ص .

(٢) قوله : « للبناء وللجزم .. الياء » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٣) تكلمة لازمة من : ص ، ر .

(٤) راجع « باب علل هاء الكناية » كله ، وسورة آل عمران ، فصل « الهاء المتصلة بالفعل المجزوم » ، الفقرة (٤٥ - ٤٩) ، وانظر الحجة في القراءات السبع ١٣٤ ، وزاد المسير ٢٣٨/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٧٠ ، وتفسير النسفي ٦٩/٢

(٥) حرفها هو : (٧٩ آ) ، وسيأتي فيها ، الفقرة « ٢٢ » .

« سحر » في الشعراء<sup>(١)</sup> فجرى هذا عليه ، ويقوي ذلك أنه قد وُصف به « عليم » ، فدلّ على التناهي في عِلْمِ السَّحْرِ ، و « فعال » من أبنية المبالغة والتناهي . وقرأ الباقون « ساحر » على وزن « فاعل » ، كما قال تعالى : ( فَأَلْقِي السَّحْرَةَ ) « طه ٧٠ » و ( لعلنا نتبع السَّحْرَةَ ) « الشعراء ٤٠ » ، والسحرة جمع ساحر ، ككاذب وكذّابة ، وفاجر وفجّرة ، وقوله : ( سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ ) « الأعراف ١١٦ » يدلّ على ذلك ، لأن اسم الفاعل من « سَحَرَ » « ساحر » ، وأمالهما الدثوري عن الكسائي وحده على أصله<sup>(٢)</sup> .

« ٣١ » قوله : ( إن لنا لأجراً ) قرأه الحرميان وحضص بهمزة واحدة ، على لفظ الخبر ، وقرأ الباقون بالاستفهام ، على أصل كل واحد ، كما ذكرنا في « أننكم لتأتون » ، أبو عمرو يُلَيِّن الثانية ، ويدخل بين الهمزتين ألفاً ، وهشام يحقق الهمزتين ويدخل بين الهمزتين ( ١٣٢/أ ) ألفاً وقد تقدم ذكر العلة في إدخال الألف بين الهمزتين ، وأنه فعل ذلك لاستثقاله الجمع<sup>(٣)</sup> بين الهمزتين ، وأن التخفيف للثانية كالتحقيق ، والاستثقال باق ، لأنها بزنة المخففة ، ولأنها مرادة .

وحجة من قرأ بهمزة واحدة أنه أراد به الإلزام ، وذلك أنهم ألزموا فرعون أن يجعل لهم أجراً إن غلبوا ، فقال لهم ، نعم ، لم يستفهموه عن ذلك ، إنما ألزموه إياه ، وقيل : إنهم قطعوا ذلك لأنفسهم في حكمهم إن غلبوا ، فلهم الأجر عند أنفسهم ، فلا معنى للاستفهام على هذا المعنى ، والمعنى أنهم قالوا : يجب لنا الأجر إن غلبنا .

« ٣٢ » وحجة من استفهم أنه أجراه على معنى الاستخبار ، استخبروا

(١) الحرف فيها : ( ٣٧٦ ) .

(٢) التيسير ١١٢ ، والحجة في القراءات السبع ١٣٥ - ١٣٦ ، وزاد المسير

٢٣٩/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٣٦

(٣) ص : « وأن ذلك فعلى الاستثقال الجمع » ، ر : « وأن ذلك فعل الاستثقال » -

فهي عبارة غامضة ، لكنني احسب أن وجهها هكذا : وأنه فعل ذلك لاستثقاله الجمع . وهو ما أثبتته .

فرعون : هل يجعل لهم أجراً إن غلبوا أو لا يجعل ذلك لهم ، لم يقطعوا على فرعون بذلك ، وإنما استخبروه هل يفعل ذلك . فقال (١) : نعم ، لكم الأجر والقرب إن غلبتم ، وكلا الوجهين حسن ، والاستفهام أولى به ، وأجب إليّ ، لأن القراءة الأولى يجوز أن تكون على وجه الاستفهام أيضاً ، لكنه حذفت الألف ، لدلالة الحال على ذلك ، ولقول فرعون لهم : نعم ، وزادهم القرب منه . ويقتوي ذلك إجماعهم على لفظ الاستفهام في الشعراء في ( أنن لنا لأجراً ) (٢) « ٤٢ » .

« ٣٣ » قوله : ( فإذا هي تَلَقَّف ) قرأ حفص بإسكان اللام والتخفيف ، حيث وقع ، جملة مستقبل « لقف يلقف » ، وقرأ الباقون بالتشديد ، وفتح اللام ، جعلوه مستقبل « فهي تلتقف » ، وحذفت إحدى التاءين استخفافاً (٣) .

« ٣٤ » قوله : ( قال فرعون أ امْتَم به ) قرأه أبو بكر وحمزة والكسائي في هذا الموضع وفي طه والشعراء (٤) بهمزتين محقتين ، بعدها ألف ، بدل من همزة ساكنة ، هي فاء الفعل ، لأن أصله ثلاث همزات : همزة الاستفهام مفتوحة ، وهمزة ألف القطع ألف الفعل مفتوحة ، وهمزة هي فاء الفعل ساكنة ، أ بدل منها ألف على أصل بدلها في « آدم وآتى » وشبهه ، فهؤلاء قرأوا على الأصل ، كما فعلوا في « أنذرتهم » وشبهه ، ولم يستقلوا اجتماع (٥) همزتين محقتين ، لأن الأولى كأنها من كلمة أخرى ، لأنها دخلت زائدة قبل أن لم تكن . وقرأ حفص في الثلاثة المواضع بهمزة واحدة ، بعدها ألف ، على لفظ الخبر الذي معناه الاستفهام . وإنما حذفت ألف الاستفهام من اللفظ استخفافاً ، وحسن ذلك ، لأن ما في الكلام من معنى التوبيخ والتقريع ، من فرعون للسحرة ، يدل على الاستفهام الذي معناه الإنكار منه لفعلهم الإيمان . وقرأ قبل في الأعراف بالاستفهام أيضاً ، غير أنه قرأ بواو في

(١) ر : « فقال لهم » .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٣٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار

١/٤١

(٣) سيأتي ذكره في سورة الشعراء ، الفقرة « ١٠ » ، وانظر زاد المسير ٢٤٠/٣

(٤) حرفا هاتين السورتين هما : ( آ ٧١ ، ٤٩ ) .

(٥) ب ، ص : « ولم يستعملوا إجماع » وتصويبه من : ر .

الموصل ، بدل من الهمزة الأولى ، لانضمام ما قبلها ، وهي مفتوحة ، وخفّف الثانية بين بين ، إرادة التخفيف ( ١٣٢ / ب ) ، لأن الأولى تخفيفها عارض ، فكأنها مخففة ، [ فخفّف ]<sup>(١)</sup> الثانية ، كما يفعل إذا حَقَّق الأولى ، على الأصل ، وأبدل من الثانية ألفا ، لأنها ساكنة قبلها فتحة . وقرأ في طه<sup>(٢)</sup> بهمزة واحدة ، بعدها ألف ، على لفظ الخبر ، كحفص . وقد ذكرنا وجه ذلك ، وقرأ في الشعراء بهمزة محققة ، وبعدها همزة بين بين ، وبعدها ألف بدل من الساكنة ، وكذلك يفعل إذا ابتدأ في الأعراف ، وقرأ الباقون في الثلاثة كقراءة قبل في الشعراء ، استثقلوا اجتماع همزتين محقتين فخفّفوا الثانية ، على أصل التخفيف في المفتوحة ، قبلها فتحة ، وقد تقدّم كثير من علل هذا النوع في تحقيقه وتخفيفه ، فلذلك خفّفنا الكلام عليه في هذا الموضع ، فاطلبه في الأصول تجده مشروحا بأبين من هذا<sup>(٣)</sup> ، وفيما ذكرنا في هذا الموضع كفاية لمن فهم ، والاختيار فيه كالاختيار في « أنذرتهم »<sup>(٤)</sup> .

« ٣٥ » قوله : ( سنقتل أبناءهم ) و ( يقتلون أبناءكم ) قرأ الحرمان « سنقتل » بفتح النون والتخفيف ، جعلاه من « قتل » الذي يدل على القلة والكثرة ، وقرأ الباقون بضم النون والتشديد ، جعلوه من « قتل » الذي يدل<sup>(٥)</sup> على معنى التكثير مرة بعد مرة ، وقرأ نافع « يقتلون » بفتح الياء والتخفيف ، جعله من « قتل يقتل » فهو يدل على القلة والكثرة ، وقرأ الباقون بضم الياء والتشديد ، جعلوه « قتل » إذ فيه معنى التكثير ، قتل بعد قتل<sup>(٦)</sup> .

(١) تكملة لازمة من : ص .

(٢) الحرف فيها : ( ٧١ أ ) .

(٣) ر : « هذا إن شاء الله » .

(٤) ر : « أنذرتهم ونحوه » ، وراجع « باب علل اختلاف القراءة في اجتماع

الهمزتين » كله ، وانظر أيضا التبصرة ١/٧١ - ب ، والنشر ١/٣٦٣ ، والحجة في

القراءات السبع ١٣٦ - ١٣٧ ، وزاد المسير ٣/٢٤٢ ، وتفسير النسفي ٢/٧٠ .

(٥) قوله : « الذي يدل » سقط من : ر .

(٦) التبصرة ٧١/ب ، والحجة في القراءات السبع ١٣٧ ، وزاد المسير

« ٣٦ » قوله : ( يَمَكْتَفُونَ ) و ( يَمِرْشُونَ ) قرأ حمزة والكسائي بكسر الكاف ، وضَمَّها الباقون . وقرأ ابن عامر وأبو بكر « يَمِرْشُونَ » هنا وفي النحل<sup>(١)</sup> بضم الراء ، وكسرهما الباقون ، وهما لغتان مشهورتان في الكلمتين ، يقال : عَكَفَ يَعَكِفُ وَيَعَكِفُ بمعنى : أقام على الشيء ، وَعَرَشَ يَعْرِشُ وَيَعْرِشُ بمعنى : يَنبِي<sup>(٢)</sup> .

« ٣٧ » قوله : ( وَإِذْ أَنْجَيْنَاكُمْ ) قرأه ابن عامر بلفظ الواحد ، رَدَّه على قوله : ( قَالَ أُغْيِرَ اللَّهُ أُبْيُكُم ) « ١٤٠ » وقرأه الباقون « أَنْجَيْنَاكُمْ » على لفظ الجماعة ، إخباراً عن الله ، عن طريق التعظيم لله والإكبار له ، فهو أعظم العظماء ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، وله نظائر كثيرة في القرآن<sup>(٣)</sup> .

« ٣٨ » قوله : ( جَعَلَهُ دَكَاةً )<sup>(٤)</sup> قرأه حمزة والكسائي بالمد ، وفتح الهمزة ، غير منون ، وقرأ الباقون بالتثنية ، من غير مد ولا همزة .

وحجة من مدّه أنه أخذه من قول العرب : « هذه ناقه دكاء » للتي لا سنام لها ، فهي مستوية الظهر ، فكأنه في التقدير : جعل الجبل مثل ناقه دكاء ، أي جعله ، إذ تجلّى عليه مستويًا لا ارتفاع فيه ، انحطّ الجبل من علوه وارتفاعه تعظيماً لله وخضوعاً له ، إذ تجلّى بعظمته<sup>(٥)</sup> إليه ، فلما حدث في الجبل على عظمته وصلابته وقوته هذا الحادث فكيف لابن آدم الضعيف طاقة على رؤية الباري في الدنيا ! . هذا ما لا يكون . فلما أظهر الله لموسى أمراً في الجبل استيقن موسى برؤيته أنه تعالى لا يرى في الدنيا .

« ٣٩ » وحجة من لم يمدّه أنه جعله مصدر ( ١٣٣/أ ) دككت<sup>(٦)</sup> الأرض

(١) حرفها هو : ( ٦٨ أ ) ، وسيأتي فيها بأولها .

(٢) التيسير ١١٣ ، وزاد المسير ٢٥٣/٣ ، وتفسير النسفي ٧٣/٢

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٣٨ ، وزاد المسير ٢٥٤/٣ ، وتفسير النسفي

(٤) سيأتي في سورة الكهف ، الفقرة « ٧٢ » .

(٥) ب : « عظّمته » . ورجحت ما في : ص ، ر .

(٦) ب : « دككت » وتوجيهه من : ص ، ر .

دكاً ، أي : جعلتها مستوية لا ارتفاع فيها ولا انخفاض ، قال الأخفش كأنه لما قال :  
جعله ، قال : دكه دكا ، فجعله في موضع دكه ، ويقوي هذه القراءة قوله :  
( فدكنا دكة واحدة ) « الحاقة ١٤ » وقوله : ( دككت الأرض دكنا دكنا )  
« الفجر ٢١ » قال أبو عبيدة : جعله دكنا أي مثدكا ، والاختيار ترك المد لما  
يناه من العلة ، ولأن عليه أكثر القراء ، ولما روى أنس بن مالك عن النبي عليه  
السلام أنه قرأ : « دكا » بالتثنية من غير مد<sup>(١)</sup> .

« ٤٠ » قوله : ( برسالاتي ) قرأ الحرمين بالتوحيد ، وقرأ الباقون  
بالجمع .

وحجة من وحدته أن « رسالة » تجري مجرى المصدر ، وتعمل عمله ، وإن كانت  
الهاء فيها<sup>(٢)</sup> ، فالمصدر موحّد<sup>(٣)</sup> أبداً إذ يدل على القليل والكثير من جنسه .  
وأيضاً فإن بعده « وبكلامي » ، وهو مصدر موحّد ، يراد به أيضاً الكثرة ،  
فجرت الرسالة ، في توحيد لفظها ، على مثل توحيد الكلام .

« ٤١ » وحجة من جمع أنه لما كان موسى صلى الله عليه وسلم أرسل  
بضروب من الرسائل ، فاختلفت أنواعها ، فجمع المصدر ، لاختلاف أنواعه ، كما  
قال : ( إن أنكر الأصوات ) « لقمان ١٩ » والأصوات جمع صوت ، وصوت  
مصدر ، فجمع لاختلاف أجناس الأصوات ، واختلاف المصوتين ، ووحّد في  
قوله : ( لصوت ) لما أراد به جنسا واحداً من الأصوات<sup>(٤)</sup> .

« ٤٢ » قوله : ( الرشد ) قرأه حمزة والكسائي بفتح الراء والشين ، وقرأ

(١) ص : « همز » ، انظر التبصرة ١/٧٢ ، وزاد المسير ٢٥٧/٣ ، وتفسير ابن  
كثير ٢٤٤/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٧٢ ، وتفسير النسفي ٧٥/٢ ، والمختار في  
معاني قراءات أهل الأمصار ٤١/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٠/ب .

(٢) ر : « فيه الهاء » .

(٣) ب : « موحداً » وتصويبه من : ص ، ر .

(٤) راجع سورة المائدة ، الفقرة « ٢٧ - ٢٨ » ، وسورة الانعام الفقرة « ٦٥ » ،

وانظر أيضاً الحجة في القراءات السبع ١٣٩ ، وزاد المسير ٢٥٨/٣ ، وتفسير ابن كثير  
٢٤٦/٢ ، وتفسير النسفي ٧٦/٢



الباقون بضم الراء وإسكان الشين ، وقرأ أبو عمرو في الكهف « رَشَدَا »<sup>(١)</sup> بفتح الراء والشين ، وقرأ الباقون بضم الراء وإسكان الشين<sup>(٢)</sup> ، وهما لغتان في الصلاح والدين . وقد قيل : إن من فتح الراء والشين أراد به الدين لأن قبله ذكر الفي ، والدين ضد الفي ، وقد أجموا على الفتح في قوله : ( تَحَرَّوْا رَشَدَا ) « الجن ١٤ » أي : ديننا ، ومثله : ( وَهَيَّءْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ) « الكهف ١٠ » أي : ديننا ، ومن ضم الراء أراد الصلاح ، كذا حكى أبو عمرو في الفتح والضم ، والمعنيان متقاربان ، لأن الدين الصلاح ، والصلاح هو الدين<sup>(٣)</sup> .

« ٤٣ » قوله : ( لئن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا ) قرأ ذلك حمزة والكسائي بالتاء في الفعلين ، على الخطاب لله جل ذكره ، وفيه معنى الاستغاثة<sup>(٤)</sup> والتضرع والابتهال في السؤال والدعاء ، وب نصب « ربنا » على النداء ، وهو أيضا أبلغ في الدعاء والخضوع ، وقرأ الباقون بالياء في الفعلين على الخبر عن غائب ، وفيه معنى الإقرار بالعبودية ، وقرأوا « ربنا » بالرفع ، لأنه الفاعل ، ولولا أن الجماعة على الياء والرفع لاخترت القراءة بالتاء والنصب ، لما ذكرت من صحة معناه في الاستكانة والتضرع<sup>(٥)</sup> .

« ٤٤ » قوله ( قوله ) ( ١٣٣ / ب ) ( مِنْ حَلِيَّتِهِمْ ) قرأ حمزة والكسائي بكسر الحاء ، وقرأ الباقون بالضم .

وحجة من ضم الحاء أنه جمع « حليا » على « فمول » ، ككعب وكعوب وأصله « حَلْوِي » ، فأرادوا إدغام الواو في الياء للتخفيف فأبدلوا من ضمة اللام

(١) حرفها هو : ( ٦٦٦ ) ، وسيأتي فيها ، الفقرة « ٣٥ » .

(٢) قوله : « وقرأ أبو عمرو .. الشين » سقط من : ر .

(٣) زاد المسير ٢٦١/٣ ، والنشر ٢٦٢/٢ ، وتفسير النسفي ٧٧/٢ ، وكتاب

سبويه ٢٦٨/٢

(٤) ب ، ر : « الاستكانة » ورجحت ما في : ص .

(٥) زاد المسير ٢٦٢/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٤٧/٢ ، وتفسير النسفي

كسرة ، ليصح انقلاب الواو إلى الياء ، وليصح الإدغام ، كما فعلوا في « مَرَمِي <sup>(١)</sup> »  
 وبأية ، فبقيت الحاء مضمومة على أصلها ، فصار « حَلِي » كما ترى <sup>(٢)</sup> .  
 « ٤٥ » وحجة من كسر الحاء أنه لما كسر اللام ، وأتى بعدها ياء مشددة ،  
 أتبع الحاء ما بعدها من الكسرة والياء ، فكسرها ، ليعمل اللسان عملا واحدا في  
 الكسرتين ، والياء بعدها ، والضم هو الاختيار ، لأنه الأصل ، ولأن عليه أكثر  
 القراء .

« ٤٦ » قوله : ( ابن أم ) وفي طه : ( يا ابن أم ) <sup>(٣)</sup> « ٩٤ » قرأهما  
 ابن عامر وأبو بكر وحزمة والكسائي بكسر الميم ، وقرأ الباقون بالفتح .  
 وحجة من فتح أنه جعل الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال بمنزلة خمسة  
 عشر ، وبناء على الفتح ، فالفتحة في « ابن أم » كفتحة التاء في خمسة عشر . وقد  
 قيل : إن من فتح أراد ، يابن أمي ، ثم أبدل من كسرة الميم فتحة ، فانقلبت الياء  
 ألفا ، ثم حذفت استخفافا لكثرة الاستعمال ، ولأن الفتحة تدل على الألف ، وفيه  
 بعد ، لأن ياء الإضافة لا تحذف في غير المتنادي ، ولا تحذف ما هو عوض منها إلا  
 في النداء ، وليس « أم » بمتنادي ، فإنما يجوز هذا على قول من قال : مررت  
 بعلام يا هذا ، يريد : بعلامي ، ثم حذف الياء لدلالة الكسرة عليها ، وهذا قليل  
 جائز ، والإثبات أكثر ، وقد أجازوا : مررت بالقاض ، وجاءني القاض ، من غير  
 ياء ، لأن الياء قد كانت محذوفة للتنوين قبل دخول الألف واللام ، فلما دخلتا  
 حذفت [ التنوين ] <sup>(٤)</sup> وبقيت الياء على حذفها ، فليس قولك : جاءني غلام ، ومررت  
 بعلام ، مثل ما فيه الألف واللام في جواز <sup>(٥)</sup> حذف الياء ، وقد حذفت الياء ، وهي  
 لام الفعل في نحو : ( يوم يأت ) « هود ١٠٥ » ، و ( نجر ) « الكهف ٦٤ »  
 وحذفت ، وهي للإضافة في نحو : ( ألا تسبعن ) « طه ٩٣ » ( إن ترن )

- (١) ب : « مرضي » وتصويبه من : ص ، ر .
- (٢) قوله : « كما ترى » سقط من : ر .
- (٣) سيأتي ذكره في سورته ، الفقرة « ٣٠ » .
- (٤) تكلمة لازمة من : ر .
- (٥) ب : « جواب » وتصويبه من : ص ، ر .

« الكهف ٣٩ » ، وقرأ بذلك القراء ، فحذف الياء من غير المتنادى مترجح<sup>(١)</sup> في القوة والضعف ، لا سيما وقد دخل « يا بن أم » تغيير بعد تغيير ، ثم حذف ، فلذلك أبعدوا في جوازه .

« ٤٧ » وحجة من كسر أنه لما لم يدخل الكلام تغيير ، قبل حذف الياء ، استخفّ حذف الياء ، لدلالة الكسرة عليها ، ولتكررة الاستعمال ، فهو نداء مضاف بمنزلة قولك : يا غلام غلام ، فالفتح هو الاختيار ، على تأويل الوجه<sup>(٢)</sup> الأول من البناء<sup>(٣)</sup> .

« ٤٨ » قوله : ( ويضع عنهم إصرهم ) قرأه ابن عامر بالجمع مثل « أعمالهم » ، وهو جمع إصر والإصر<sup>(٤)</sup> الثقل من الإثم وغيره ، وهو مصدر لكن ( ١٣٤/أ ) جمع لاختلاف ضروب المآثم ، وهو في المعنى والجمع بمنزلة قوله : ( وليحملن أثقالهن وأثقالا مع أثقالهن ) « العنكبوت ١٣ » فجمع لاختلاف أنواع الآثام ، وهو جمع ثقل ، وهو مصدر . وقرأ الباقر « إصرهم » بالتوحيد مثل « إثمهم » فاكفوا<sup>(٥)</sup> بالواحد ، لأنه مصدر يدل على القليل والكثير من جنسه ، مع إفراد لفظه ، فهو باب وأصله . وقد أجمعوا على التوحيد في قوله : ( ولا تحمِلْ علينا إصرا ) « البقرة ٢٨٦ » ، وعلى التوحيد في قوله : ( وعلى سَمْعِهِمْ ) « البقرة ٧ » ، وقوله : ( لا يرتدّ إليهم طرفهم ) « إبراهيم ٤٣ » و ( مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ ) « الشورى ٤٥ » وكله بمعنى الجمع ، لكن إضافته إلى جمع تدل على أن المراد به الجمع ، لأنه لكل واحد من المضاف إليهم طرف<sup>(٦)</sup> وسَمْع وإصر ، فحُسن التوحيد ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، ولأنه أخف

(١) لفظ «الوجه» سقط من : ر .

(٢) معاني القرآن ١/٣٩٤ ، وهجاء مصاحف الأمصار ٤/ب ، والحجة في القراءات السبع ١٣٩ - ١٤٠ ، وزاد المسير ٣/٢٦٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤١/ب - ٤٢/١ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٠/ب ، وكتاب سيبويه ٤/٤١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨٤/ب .

(٣) ب : «مثل جمع أصروا الامر» وتصويبه من : ص ، ر ، ١٧٢٨

(٤) ب : «فالحقوا» وتصويبه من : ص ، ر .

وأكثر في الاستعمال<sup>(١)</sup> .

« ٤٩ » قوله : ( نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ ) قرأه نافع وابن عامر بالتاء مضمومة ، على تأنيث الجمع الذي بعده ، وعلى تأنيث الخطيئة ، وقرأ الباقون بالنون على الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه بالفقران ، وردّوه على معنى ما قبله ، لأن قوله : ( وإذ قيل لهم ) بمعنى : وإذ قلنا ، كما قال في البقرة : ( وإذ قلنا ) « ١٣٤ » ، فالنون الاختيار ، لأن الجماعة على ذلك . وقرأ أبو عمرو « خطاياكم » بألف من غير تاء ، على الجمع المتكسر لخطيئة ، مثل الذي في البقرة . فآثر ذلك لكثرة الخطايا منهم ، ولأن الجمع المتكسر أدلّ على الكثرة من الجمع المتكلم ومن الواحد<sup>(٢)</sup> ، إذ لا يقع لكثير في هذا . وقرأ ابن عامر « خطيئتكم » بالتوحيد ، لأن الواحد يدل على الجمع . وقد أضيف إلى الجمع ، فذلك أقوى في الدلالة على الجمع ، لأن لكل واحد خطايا . وقرأ بضم التاء ، لأنه مفعول لم يسم فاعله ، ومثله نافع . غير أنه قرأ بالجمع ، جمع السلامة بألف والتاء مضمومة أيضا ، لأنه مفعول لم يسم فاعله [ فهو ]<sup>(٣)</sup> جمع خطية ، فآثر الجمع لكثرة الخطايا من القوم المضاف إليهم الخطايا ، والجمع المتكلم بالألف والتاء يقع للكثير والقليل . وقرأ الباقون مثل نافع ، غير أنهم كسروا [ التاء ]<sup>(٤)</sup> ، لأنهم يقرؤون بالنون في « نغفر » ، فعدّوا الفعل إلى « خطيئاتكم » ، فهو منصوب<sup>(٥)</sup> ، والتاء مكسورة في حال النصب ، لأنها جمع متكلم ، فهو على الأصول ، وهو الاختيار ، لأننا قد اخترنا النون في « نغفر »<sup>(٦)</sup> .

(١) الحجة في القراءات السبع ١٤١ ، وزاد المسير ٢٧٣/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٥٤/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٧٣ ، وتفسير النسفي ٨٠/٢ ، والمختار في معاني قراءات الأمصار ١/٤٢ - ب .

(٢) ب : «الواحدة» ، ر : «الوحدة» وتصويبه من : ص .

(٣) تكلمة موضحة من : ر .

(٤) تكلمة موضحة من : ص ، ر .

(٥) ب : «مضاف» وتصويبه من : ص ، ر .

(٦) التيسير ١١٤ ، وزاد المسير ٢٧٦/٣ ، والنشر ٢٦٣/٢ ، وتفسير النسفي

٨٢/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٢ ، والكشف في نكت المعاني والأعراف ١/٦١ .

« ٥٠ » قوله : ( مَعْدِرَةٌ ) قرأ حفص بالنصب على المصدر ، كأنهم لما قيل لهم : ( لِمَ تَعِظُونَ ) قالوا : نعتذر من فعلهم اعتذاراً إلى ربكم ، فكأنه خير مستأنف وقوعه منهم ، ويجوز أن يكون قد وقع ذلك منهم على معنى : اعتذرنا اعتذاراً ، ( ١٣٤/ب ) وقرأ الباقون بالرفع على إضمار مبتدأ دلّ عليه الكلام . كأنهم لما قيل لهم : لم تعظون قوما قالوا موعظتنا معذرة لهم . فهو أمر قد مضى منهم فعله (١) .

« ٥١ » قوله : ( بَعْدَابٍ بَيْسٍ ) قرأه نافع بغير همزة ، وكسر الباء ، وقرأ ابن عامر بهمزة ساكنة ، وكسر الباء ، وقرأ الباقون بهمزة مكسورة ، وفتح الباء ، وبعد الهمزة ياء (٢) . وروى عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ بهمزة مفتوحة على وزن « فَيَعْلُ » . وروى عنه بهمزة مكسورة على وزن « فَعِيل » . وحجة من قرأ بكسر الباء أنه كرها لحرف الحلق بعدها ، وهو الهمزة وأصلها الفتح في قولك : بَسَّ الرجل ثم يقولون : يَبْسُ الرجل ، كما قالوا في شَهِدَ شَهِدَ .

« ٥٢ » وحجة من فتح الباء أنه أتى بها على الأصل ، كما قال : شَهِدَ بفتح الشين .

« ٥٣ » وحجة من قرأ بغير همز أن أصله فعل ماضٍ ثقل إلى التسمية ، فوصف به العذاب ، فأصله أن يكون بهمزة مكسورة ، لأنه منقول من « بيس » ، لكن أُسكنت الهمزة استخفافاً ، كما قالوا في : عَلِمَ عَلِمَ ، وكانت الهمزة أولى بالإسكان لثقلها وصعوبة النطق بها ، مع كرها وكسر ما قبلها . [ فلما سَكَنَت خَفَّتْ بالبدل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ] (٣) .

(١) معاني القرآن ١/٣٩ ، ٣٩٨ ، وتفسير الطبري ١٣/١٨٥ ، وتفسير القرطبي ٣٠٧/٧ ، وزاد المسير ٣/٢٧٧ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٥٧ ، وتفسير النسفي ٢/٨٣ .  
(٢) قوله : « وبعد الهمزة ياء » سقط من : ر .  
(٣) تكملة لازمة من : ص ، ر .

« ٥٤ » وحجة من همز همزة ساكنة أنه أتى بها على الأصل ، بعد نقلها من الكسر ، فكأنه كره أن يغيرها بالتخفيف والبدل ، وقد غيّرت عن الحركة إلى السكون .

« ٥٥ » وحجة من قرأ بهمزة مكسورة وفتح الباء ، وياء بعد الهمزة ، أنه جعله مصدياً وُصِف به العذاب من « يئس » حكى أبو زيد : بئس الرجل بئيسا ، والمصدر على « فعيل » كثير ، نحو : النذير والنفير . والتقدير : بعذاب ذي بئس أي ذي بؤس ، لأن بؤسا أيضا مصدر لبئس . وقيل : إن بئيسا اسم فاعل من بؤس الرجل ، إذا كان شديد البأس ، فيكون بئيس اسم فاعل من بؤس ويكون معناه : بعذاب شديد فأما من قرأه على « فَيَعْل » فانه جعله ملحقا بـ « جعفر » كضَيِّعٌ وهو صفة للعذاب أيضا<sup>(١)</sup> .

« ٥٦ » قوله : ( والذين يَمْسِكُونَ بِالْكِتَابِ ) قرأه أبو بكر بالتخفيف ، من « أمسك يمسك » لإجماعهم على قوله : ( فإمسك<sup>٢</sup> بمعروف ) « البقرة ٢٢٩ » ، وقوله : ( أمسك عليك زوجك ) « الأحزاب ٣٧ » ، وقوله : ( مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ) « المائدة ٤ » وقوله : ( فأمسكوهن في البيوت ) « النساء ١٥ » وقوله : ( لا تُمسِكوهنَّ ضَرَارًا ) « البقرة ٢٣١ » فكله من « أمسك » ، وقرأ الباقون بالتشديد على التكرير والتكرير للتمسك بكتاب الله ودينه ، فبذلك يمدحون ، وفيه معنى التأكيد وهو من مسك الأمر أي لزمه ، فالتمسك<sup>٣</sup> بكتاب الله والدين يحتاج إلى الملازمة والتكرير لفعل ذلك ، فالتشديد يدل عليه . وكل ( ١٣٥ / أ ) ما ذكرنا من « أمسك » الذي<sup>(٢)</sup> لا يدل على تكرير ولا تأكيد ، فإنما وقع في غير الدين في إمساك المرأة ، وإمساك الصيد . فالتشديد أولى به وأحسن ، وهو الاختيار لما ذكرنا من المعنى ، ولأن الجماعة عليه<sup>(٣)</sup> .

(١) التبصرة ١/٧٢ - ب ، والحجة في القراءات السبع ١٤١ - ١٤٢ ، وزاد المسير ٢٧٨/٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٨٥ .

(٢) ب : «الدين» وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٤٢ ، وزاد المسير ٢٨٢/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٦٠/٢ ، وتفسير النسفي ٨٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٢/ب .

« ٥٧ » قوله : ( مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ )<sup>(١)</sup> قرأه الكوفيون وابن كثير بالتوحيد ، وفتح التاء ، وقرأ الباقون بالجمع وكسر التاء .

وحجة من قرأ بالتوحيد أن الذرية تقع للواحد والجمع ، قال الله جل ذكره : ( هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ) « آل عمران ٣٨ » فهذا للواحد إنما سأل هبة ولد فبشر بـ « يعقوب » ، دليله قوله في موضع آخر ( هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ) « مريم ٥ » . وقد أُجْمِعَ على التوحيد في قوله : ( مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ ) « مريم ٥٨ » ولا شيء أكثر من ذرية آدم . وقال تعالى : ( وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ ) « الأعراف ١٧٣ » فهذا للجمع ، فلما وقعت للجمع استغني بذلك عن الجمع ، ومثله « البشر » يقع للواحد والجمع ، وقال الله جل ذكره : ( أَبَشَرٌ يَهُودُتْنَا ) « التغابن ٦ » فهذا للجمع ، وقال : ( وَلئنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ ) « المؤمنون ٣٤ » فهذا للواحد .

« ٥٨ » وحجة من جمع أنه لما كانت الذرية تقع للواحد أتى بلفظ لا يقع للواحد<sup>(٢)</sup> ، فجمع ليُخْلِصَ الكلمة إلى معناها المقصود إليه ، لا يشركها فيه شيء ، وهو الجمع ، لأن ظهور بني آدم استخرج منها ذُرِّيَّاتٍ كثيرة متناسبة أعقاباً<sup>(٣)</sup> بعد أعقاب ، لا يعلم عددهم إلا الله ، فجمع لهذا المعنى ، والجمع بالتاء والألف يقع للتكثير ، على تقدير جمع بعد جمع ، وتقدير حذف التاء كلما جمع ، وحذف الألف لاجتماع ألفين<sup>(٤)</sup> كلما كرر الجمع ، وفتح التاء في التوحيد لأنه مفعول به ، وعلى ذلك كسرت في الجمع ، لأنه جمع على حد التثنية ، فالخفض فيه كالنصب<sup>(٥)</sup> .

« ٥٩ » قوله : ( أَنْ تَقُولُوا ) ، ( أَوْ تَقُولُوا ) قرأ أبو عمرو بالياء فيهما ، ردّهما على لفظ الغيبة المتكرر قبله ، وهو قوله : ( مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ

(١) سيأتي ذكره في سورة يس ، الفقرة « ١١ » ، وسورة الطور ، الفقرة « ٣ » .

(٢) قوله : « والجمع قال الله ... يقع للواحد » سقط من : ص ، بسبب انتقال

النظر .

(٣) ب ، ص : « أعقاب » ورجحت ما في : ر .

(٤) ب : « العين » وتصويبه من : ص ، ر .

(٥) زاد المسير ٢٨٤/٣ ، وتفسير النسفي ٨٥/٢

ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ ) ، وقوله : ( قالوا بلى ) • وبعده أيضا لفظ غيبة في قوله : ( وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنْ بَعْدِهِمْ ) ، وقوله : ( وَلَعَلَّهِمْ ) « ١٧٤ » • فحمله على ما قبله وما بعده من لفظ الغيبة ، وفي « يقولوا » ضمير الذرية ، على معنى : أشهدهم على أنفسهم لثلاث يقولوا أو يقولوا قالوا بلى شهدنا ، أي : شهد بعضنا على بعض • وقرأ الباقون فيهما بالتاء ، ردّوه على لفظ الخطاب المتقدم في قوله : ( أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ) ، لثلاث تقولوا أو تقولوا • أو يكون « شهدنا » من قول الملائكة ، لما قالوا « بلى » قالت الملائكة : شهدنا أن تقولوا ، أي لثلاث تقولوا • وقيل : معنى ذلك أنهم لما قالوا ( ١٣٥/ب ) بلى • فأقرّوا بالربوبية ، قال الله جلّ ذكره للملائكة اشهدوا ، قالوا : شهدنا بإقراركم لثلاث تقولوا أو تقولوا • وقد روى مشاهد عن ابن عمر أن النبي عليه السلام قال : أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم كما يؤخذ بالمشط من الرأس ، فقال لهم : ألسنتُ بربكم قالوا : بلى ، قالت الملائكة : شهدنا أن تقولوا ، أي : شهدنا عليكم بالإقرار بالربوبية لثلاث تقولوا<sup>(١)</sup> ، فهذا يدل على التاء ، وهو الاختيار ، لصحة معناه ، ولأن الجماعة عليه<sup>(٢)</sup> •

« ٦٠ » قوله : ( يَلْحَدُونَ فِي أَسْمَائِهِ )<sup>(٣)</sup> قرأ حمزة بفتح التاء والحاء • ومثله في النحل والسجدة<sup>(٤)</sup> ، ووافقه الكسائي على ذلك في النحل خاصة ، جعلاه<sup>(٥)</sup> من « لحد » إذا مال ثلاثيا ، وقرأ الباقون « يَلْحَدُونَ » بضم الياء وكسر الحاء ، جعلوه من « ألحد » إذا مال ، وهو أكثر في الاستعمال ، فهو رباعي ، وهما لغتان ، يقال : لحد وألحد إذا عدل عن الاستقامة ، ودليل ضم الياء إجماعهم على قوله :

(١) رواه ابن كثير بالطريق نفسه ، انظر تفسيره ٢٦٢/٢

(٢) زاد المسير ٢٨٥/٣ ، وتفسير ابن كثير ٢٦٤/٢ ، ومعاني القرآن

٢٩٧/١

(٣) سيأتي ذكره في سورة النحل بأولها .

(٤) حرفاهما هما : ( ١٠٣٢ ، ٤٠ ) .

(٥) ر : « جعلاه ثلاثيا » .



( وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ ) « الحج ٢٥ » ، وإجماعهم على استعمال الملحد دون اللاحد ، والإلحاد الميل عن الاستقامة ، ومنه قيل : اللحد ، لأنه إذا حُفِرَ يُمَالُ بِهِ إِلَى جَانِبِ الْقَبْرِ ، بخلاف الضريح الذي هو حفر في وسط القبر . والضم الاختيار ، لأنه أكثر في الاستعمال ، وأبين ، وعليه أكثر القراء<sup>(١)</sup> .

« ٦١ » قوله : ( وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ ) قرأ الحرميان وابن عامر بالنون على<sup>(٢)</sup> الإخبار من<sup>(٣)</sup> الله جلّ ذكره عن نفسه . وهو خروج [ من ]<sup>(٤)</sup> لفظ غيبة إلى لفظ إخبار ، كما قال : ( وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَلِقَائِهِ ) « العنكبوت ٢٣ » ثم قال : ( أُولَئِكَ يَنْتَسِبُونَ مِنْ رَحْمَتِي ) ، ولو حمله على لفظ الغيبة قبله لقال : مِنْ رَحْمَتِهِ . وقرأ الباقون بالياء حملوه على لفظ الغيبة قبله ، في قوله : ( مَنْ يَضِلُّ ) فذلك حسن للمشكلة ، واتصال بعض الكلام ببعض ، وكلّهم قرأ بالرفع في « يذَرُهُمْ » على القطع والاستئناف ، على معنى : ولكن نذرهم ، في قراءة من قرأ بالنون والرفع ، وهما الحرميان وابن عامر ، وعلى معنى : والله يذَرُهُمْ ، في قراءة من قرأ بالياء والرفع ، وهما أبو عمرو وعاصم ، إلا حمزة والكسائي فإنهما قرآه بالجزم ، عطفاه على موضع الفاء ، التي هي جواب الشرط ، في قوله : ( وَمَنْ يَضِلُّ اللَّهُ فَلَآ هَادِيَ لَه ) لأن موضعها وما بعدها جزم ، إذ هي جواب الشرط . فجعله كلاما متصلا ببعضه ببعض ، غير منقطع ممّا قبله . فالقراءتان في ذلك متقاربتان ، والاختيار ما عليه أهل الحرمين من الرفع والنون<sup>(٥)</sup> .

« ٦٢ » قوله : ( جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ ) قرأه نافع وأبو بكر بكسر الشين ، على

(١) زاد المسير ٢٩٢/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٧٥ ، وتفسير ابن كثير ٢٦٩/٢ ، وتفسير النسفي ٨٧/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٢/ب - ٤٣/١ ، والنشر ٢٦٤/٢

(٢) ب : «عن» وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) ب : «عن» ووجهه ما في : ص ، ر .

(٤) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٥) التيسير ١١٥ ، والحجة في القراءات السبع ١٤٣ ، وزاد المسير ٢٩٦/٣ ، ومعاني القرآن ٨٦/١ ، ٢٩٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٦٧١ ، وتفسير القرطبي

٣٣٤/٧ ، وتفسير النسفي ٨٨/٢

وزن « فِعْلا » ، وقرأ الباقون ( ١/١٣٦ ) بضمّ الشين والمد وال نصب ، على مثال « فَعْلَاء » جمع شريك .

وحجة من كسر الشين أنه جملة مصدرا ، وقدّر حذف مضاف ، تقديره : جعل له ذا شرك أو ذوي شرك ، فيرجع ذلك إلى معنى أنهم جعلوا لله شركاء ، فإن لم تقدّر في هذه القراءة حذف مضاف ، من وسط الكلام ، قدّرته في أوله على تقدير : جعل لغيره شركا ، فإن لم يقدر حذف مضاف ألبتة آل الأمر إلى المدح ، لأنهما إذا جعل الله شركا ، فيما آتاها ، فقد شركاه على ما آتاها ، فهما ممدوحان ، والمراد بالآية الذم لهما بدلالة قوله : ( فتعالى الله عما يشركون ) وما بعده فالمراد به الذم أنهما<sup>(١)</sup> جعل ليه فيما آتاها شركا في النعمة عليهما ، فهذا أعظم الذم .

« ٦٣ » وحجة من ضمّ الشين ومدّه أنه جملة جمع شريك ، واختار ذلك لقيام المعنى في الذم ، دون تقدير حذف مضاف ، وهو الاختيار ، لأن الأكثر عليه ، ولأنك لا تحتاج إلى تقدير حذف من الكلام<sup>(٢)</sup> .

« ٦٤ » قوله : ( لا يَسْبِعُوكُمْ ) قرأه نافع بالتخفيف ، ومثله في الشعراء : ( يَسْبِعُهُمُ الْغَاوُونَ )<sup>(٣)</sup> « ٢٢٤ » . وقرأهما الباقون بالتشديد ، وهما لغتان بمعنى ، حكى أبو زيد : رأيت القوم فاتبعتهم ، إذا سبقوك فأسرعت نحوهم ، وتبعتم مثله . وقد قال : ( فاتبعوهم مشرقين ) « الشعراء ٦٠ » وقال : ( واتَّبِعْ هَوَاهُ ) « الأعراف ١٧٦ » ، وقال بعض أهل اللغة : « تبعه » مخففاً ، إذا مضى خلفه ، ولم يدركه ، و« اتَّبعه » مشدداً ، إذا مضى خلفه ، فأدركه<sup>(٤)</sup> .

« ٦٥ » قوله : ( طَائِفٌ ) قرأه أبو عمرو وابن كثير والكسائي بغير ألف ،

(١) ب : « أنما » وتصويبه من : ص ، ر .

(٢) ر : « مضاف في الكلام » ، وانظر زاد المسير ٣/٣٠٢ ، وتفسير ابن كثير

٢٧٥/٢ ، وتفسير النسفي ٢/٩٠ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٨٥/ب .

(٣) سيأتي ذكره فيها ، الفقرة « ١٠ » .

(٤) الحجة في القراءات السبع ١٤٤ ، وزاد المسير ٣/٣٠٥ ، وتفسير النسفي

٩١/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٣ .

مثل « ضيف » ، وقرأ الباقون بألف مثل « فاعل » .

وحجة من قرأ بغير ألف أنه جعله مصدر « طاف الخيال يطيف طيفا » مثل « كال يكيل » ، إذا ألم في المنام ، قال أبو عبيدة : طيف من الشيطان يلم به ، ويقال أيضا : « طاف الخيال يطوف » مثل « قال يقول » ، فيكون « طيف » مخففاً من « طيف » كـ « ميت ، ميّت » ، ودلّ [ على ]<sup>(١)</sup> ذلك أن ابن جبير قرأ « طيف » بالتشديد .

« ٦٦ » وحجة من قرأه على « فاعل » أنه جعله أيضا مصدرا كالعافية والعاقبة ، و « فعل » أكثر في المصادر من فاعل ، حكى أبو زيد : طاف الرجل يطوف طوفا ، إذا أقبل وأدبر ، وأطاف يطيف إذا جعل يستدير بالقوم ويأتيهم من نواحيهم ، وطاف الخيال يطوف<sup>(٢)</sup> ، إذا أَلَمَّ في المنام . وقيل : الطائف ما طاف به من وسوسة الشيطان ، والطيف من التلسم والمسّ الجنون . وقال الكسائي : الطيف اللهو ، والطائف كل ما طاف حول الإنسان ، وعن ( ١٣٦ / ب ) ابن جبير ومجاهد : الطيف الغضب ، وعن ابن عباس طائف لئمة من الشيطان ، والاختيار طائف ، لأن عليه أكثر القراء<sup>(٣)</sup> .

« ٦٧ » قوله : ( يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ) قرأه نافع بضم الياء ، وكسر الميم ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، وضم الميم ، وهما لغتان : مدّ وأمدّ ، [ ومدّ ]<sup>(٤)</sup> أكثر بغير ألف ، يقال : مدّدت في الشر وأمددت في الخير . قال الله في الخير ( إنما تمّدهم به من مآل ) « المؤمنون ٥٥ » وقال : ( وأمدّدهم بفاكهة ) « الطور ٢٢ » وقال في الشر : ( ويمّدهم في طغيانهم ) « البقرة ١٥ » . فهذا يدلّ على قوة التفتح في هذا الحرف ، لأنه في الشر . وحكى أبو زيد : أمددت القائد بالجنّد ،

(١) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٢) ب ، ر : « يطيف » ، وتصويبه من : ص .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٤٣ - ١٤٤ ، وزاد المسير ٣ / ٣٠٩ ، وتفسير

ابن كثير ٢ / ٢٧٩ ، وتفسير النسفي ٢ / ٩٢ ، والكشف في نكت العساني والإعراب ١ / ٦٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١ / ٨٦ .

(٤) تكملة لازمة من : ص ، ر .

وأمددت الرواة ، وأمددت القوم بمال ورجال • وفتح الياء الاختيار ، لما ذكرنا أن « مددت » أكثر ، وأنه يستعمل في الشر ، والغبي هو الشر ، ولأن الجماعة عليه<sup>(١)</sup> .

« ٦٨ » فيها سبع ياءات إضافة :

قوله : ( رَبِّيَ الْفَوَاحِش ) « ٣٣ » أسكنها حمزة ، ( إني أخاف ) « ٥٩ » ( من بعدي أعجلتكم ) « ١٥٠ » فتحها الحرميان وأبو عمرو • ( معي بني إسرائيل ) « ١٠٥ » فتحها حفص • ( إني اصطفتك ) « ١٤٤ » فتحها أبو عمرو وابن كثير • ( آياتي الذين ) « ١٤٦ » أسكنها حمزة وابن عامر • ( عذابي أصيب ) « ١٥٦ » فتحها نافع •

« ٦٩ » فيها من الزوائد ياء قوله : ( ثمّ كيدون ) « ١٩٥ » قرأ هشام ياء في البوصل والوقف ، وقرأ أبو عمرو ياء في الوصل خاصة ، وقد اختلف فيها عن ابن ذكوان ، والأشهر عنه الحذف في الوصل والوقف • ورؤي عنه إثباتها في الوصل خاصة ، وبالحذف في الحاليين قرأت له<sup>(٢)</sup> .

(١) زاد المسير ٣/٣١٠ ، والنشر ٢/٢٦٥ .

(٢) ص : « له » ، كمل النصف الأول بحمد الله ، يتلوه في الثاني سورة الانفال على بركة الله ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم» انظر التبصرة ١/٧٣ ، التيسير ١١٥ ، والنشر ٢/٢٦٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٣ .

## سورة (١) الأنفال

مدنية ، وهي سبعون آية وست (٢) في المدني ، وخمس في الكوفي

« ١ » قوله : ( مُرْدِفِين ) قرأه نافع بفتح الدال ، وقرأ الباقون بالكسر .  
وحجة من فتح أنه بناه على ما لم يسم فاعله ، لأن الناس الذين قاتلوا يوم  
بَدْرُ أُرْدِفُوا بِالْف من الملائكة ، أي : أُنزِلُوا إِلَيْهِمْ لِمَعُونَتِهِمْ عَلَى الْكُفَّارِ .  
ف « مُرْدِفِين » بفتح الدال نعت ل « أَلْف » ، وقيل : هو حال من الضمير  
المنصوب في « ممدكم » ، أي : ممدكم في حال إردافكم ب « أَلْف » من الملائكة .  
« ٢ » وحجة من كسر الدال أنه بناه على ما سمي فاعله ، فجعله صفة  
ل « أَلْف » أي : بألف من الملائكة مردفين لكم ، يأتون لنصركم بعدكم . وحكى  
الأخفش : بنو [ فلان ] (٣) يردفوننا ، أي : يأتون بعدنا ، فيكون المعنى : فاستجاب  
لكم ربكم أي ممدكم بألف من الملائكة جاثين بعد استغاثتكم ربكم . وقيل : إن  
معناه : بألف من الملائكة مردفين غيرهم خلفهم لنصركم . فالفعل محذوف . وحكى  
أبو عبيدة : ( ١٣٧ / أ ) « إن ردفني وأردفني » واحد . وكسر الدال أحب إلي ،  
لأنه قد يكون بمعنى الفتح ، ولأن عليه أكثر القراء (٤) .

« ٣ » قوله : ( إِذِ يُغَشِّيكُمُ النَّعَاسَ ) قرأه نافع بضم الياء والتخفيف ،  
وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء والتخفيف ، وبألف بعد الثين . وقرأ الباقون  
بضم الياء وفتح العين ، والتشديد من غير ألف . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع  
« النعاس » ، وقرأ بالنصب الباقون (٥) .

وحجة من قرأ بألف ورفع « النعاس » أنه أضاف الفعل إلى « النعاس »

(١) ص : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه  
وسلم ، سورة » .

(٢) ص : « ست وسبعون » .

(٣) تكلمة لازمة من : ص ، ر .

(٤) التبصرة ١/٧٣ ، والتيسير ١١٦ ، والنشر ٢/٢٦٥ ، والحجة في القراءات

السبع ١٤٥ ، وزاد المسير ٣/٣٢٦ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٩٠ ، وتفسير غريب  
القرآن ١٧٧ ، وتفسير النسفي ٢/٩٦ ، وكتاب سيويه ٢/٤٩٥ ، وتفسير مشكل  
إعراب القرآن ٨٦/ب .

(٥) ص : « الباقون بالنصب » .

رفعه به ، ودليله قوله ( أَمَنَةً تَعَاثُرًا يَغْشَى ) « آل عمران ١٥٤ » في قراءة من قرأه بالياء أو التاء ، فأضاف الفعل إلى « النعاس » أو إلى « الأمنة » ، والأمنة هي النعاس . فأخبر أن النعاس هو الذي يغشى القوم .

« ٤ » وحجة من ضم الياء وخفف أو شدد أنه أضاف الفعل إلى الله ، لتقدم ذكره في قوله : ( وما النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ) « ١٠ » فنصب « النعاس » لتعدي الفعل إليه ، وقومى ذلك أن بعده : ( وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ ) فأضاف الفعل إلى الله جل ذكره ، وكذلك الإغشاء يضاف إلى الله ، ليتشاكل الكلام ، والتشديد والتخفيف لغتان بمعنى ، قال الله جل ذكره : ( فَأَعْشَيْنَاهُمْ ) « يس ٩ » وقال : ( فَعَمَّيْنَاهَا مَا غَشَى ) « النجم ٥٤ » وقال : ( كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ ) « يونس ٢٧ » والاختيار ضم<sup>(١)</sup> الياء والتشديد ، ونصب « النعاس » ، لأن بعده ( أَمَنَةً مِنْهُ ) ، فالهاء لله ، وهو الذي يغشيه النعاس ، ولأن الأكثر عليه<sup>(٢)</sup> .

« ٥ » قوله : ( مَوْهِنٌ ) قرأ الحرميان وأبو عمرو بالتشديد ، وخفف الباقون وكلهم نون ونصب « كيدا » ، إلا حفصا فإنه أضاف « موهن » إلى « كيد » فخفضه .

وحجة من خفف أنه جعله اسم فاعل من « أوهن فلان الشيء » إذا أضعفه ، يقال وهن الشيء وأوهنته كـ « خرج وأخرجته » . فأما تنوينه فهو الأصل في اسم الفاعل ، إذا أريد به الاستقبال أو الحال ، فنونته على أصله ونصب به « الكيد » .

« ٦ » وحجة من شدد أنه جعله اسم فاعل من « وهنت الشيء » مثل « أوهنته » فـ « فعلتُ وأفعلتُ » أخوان ، إلا أن في التشديد معنى التكرير . فهو توهين بعد توهين .

« ٧ » وحجة من أضاف أنه أراد التخفيف ، فحذف التنوين وأضاف استخفافا ، على أصل اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال ، وقد جاء القرآن بالإضافة وبغير الإضافة ، قال الله جل ذكره : ( هَدِيًّا بِاللِّغَةِ الْكُتُبَةِ ) « المائدة

(١) ب : « بضم » ورجحت ما في : ص ، ر .

(٢) زاد المسير ٣/٣٢٧ ، وتفسير ابن كثير ٢/٢٩١ ، وتفسير النسفي ٢/٢٩٧ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٣/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب

٩٥ » ، ( ولا تقولنَّ لشيءٍ إني فاعل ذلك غداً ) « الكهف ٢٣ » ، وترك التوين أخفّ وأكثر في القرآن [ والكلام ]<sup>(١)</sup> ، وإثباته هو الأصل ، والاختيار أن يُقرأ بالتشديد لما فيه من المبالغة وأن يُقرأ بالتوين لأن الأكثر عليه ، ولأنه ( ١٣٧/ب ) الأصل<sup>(٢)</sup> .

« ٨ » قوله : ( وَأَنْ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ ) قرأ نافع وابن عامر وحفص بفتح الهمزة ، ردّوه على ما قبله ، ففتح على تقدير اللام ، و « أن الله » في موضع نصب يحذف لام الجر منها ، والتقدير : ولن تغني عنكم فتكم شيئاً ولو كثرت ، ولأن الله مع المؤمنين ، أي : ولأن الله مع المؤمنين لن تغني عنكم فتكم شيئاً ولو كثرت ، أي : مَنْ كان الله في نصره لن تغلبه فئة وإن كثرت ، فارتباط بعض الكلام ببعض حسن ، وبالفتح يرتبط ذلك وينتظم . وقرأ الباقون بكسر « أن » على الابتداء والاستئناف ، وفيه معنى التوكيد لنصرة الله للمؤمنين ، لأن « أن » إنما تكسر في الابتداء لتوكيد ما بعدها من الخبر . فقولك : إن زيدا منطلق أكد في كونه وحدوثه من قولك : زيد منطلق ، لأن « إن » المكسورة تصلح لجواب القسم ، والقسم يُؤكّد ما يأتي بعده من المقسم عليه ، ويتقوي كسر « إن » في هذا أن في قراءة ابن مسعود بغير واو ، وهذا لا تكون فيه « إن » إلا مكسورة مستأنفة ، إذ ليس قبلها حرف عطف ، ينظمها مع ما قبلها ، وقد تقدّم ذكر « ليميز »<sup>(٣)</sup> .

« ٩ » قوله : ( بالعدوة ) و « بالعدوة » قرأه ابن كثير وأبو عمرو ، بكسر العين فيهما ، وضمّهما الباقون ، وهما لغتان ، والكسر عند الأخفش أشهر . وقال أحمد بن يحيى : الضم أكثر اللغتين ، وهو الاختيار ، لأن أكثر القراء عليه<sup>(٤)</sup> .

(١) تكملة موضحة من : ص ، ر .

(٢) التبصرة ٧٣/ب ، وتفسير الطبري ٤٤٩/١٣ ، ومعاني القرآن ٣٥٥/١ ، وزاد المسير ٣٣٤/٣ ، وتفسير النسفي ٩٨/٢ ، وكتاب سبويه ٥٤١/١ .

(٣) ب : « ليس » وتصويبه من : ص ، ر . وانظر إيضاح الوقف والابتداء ٦٨٢ ،

ومعاني القرآن ٤٠٧/١ ، وتفسير الطبري ٤٥٦/١٣ ، والحجة في القراءات السبع ١٤٦ ، وزاد المسير ٣٣٦/٣ ، وتفسير القرطبي ٣٨٧/٧ ، وتفسير النسفي ٩٩/٢ ، وتفسير

مشكل إعراب القرآن ٨٧/ب .

(٤) التيسير ١١٦ ، وزاد المسير ٣٦١/٣ ، وتفسير غريب القرآن ٧١٩ ، ←

« ١٠ » قوله : ( مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ ) قرأه نافع وأبو بكر والبزري بياءين ظاهرتين ، وقرأ الباقون بياء واحدة مشددة مفتوحة .

وحجة من قرأ بياءين أنه أتى بالفعل على أصله ، واستثقل الإدغام والتشديد في الياء وأيضا<sup>(١)</sup> فإنه شبهها بياء « يحيى » التي لا يحسن فيها الإدغام في حال<sup>(٢)</sup> نصب ولا رفع ، وإنما أشبهتها لأنها قد تتغير بالسكون ، إذا اتصل بها المضمر المرفوع ، كما تتغير بياء « يحيى » في النصب ولا تدغم فيها ، لأن تغييرها عارض . وقد ذكر<sup>(٣)</sup> سيويه « أحيا ، وأحيية » بالإظهار ، وقد قالوا : اعياء ، فلم يدغموا ، وإن كانت حركة اللام لا تتغير ، كذلك لم يدغموا في « حي » لأن حركة اللام<sup>(٤)</sup> قد تتغير مع المضمر .

« ١١ » وحجة من أدغم أن الياء الأولى من « حي » يلزمها الكسر ، كما يلزم عين « عضضت وشممت » ، فصارت بلزوم الحركة لها كغيرها من حروف السلامة ، فصارت كالصحيح في نحو : « شمّ وعضّ » ، أجرى هذا مجراه فأدغم إذ صارت الياء الأولى بالحركة في حكم الصحيح ، فإذا لزمت الحركة لام الفعل جاز<sup>(٥)</sup> الإدغام ، وإذا لم تلزم الحركة لم يحسن الإدغام ، نحو : ( أن يحيى الموتى ) « الأحقاف ٣٣ » فهذا لا يحسن فيه الإدغام ( ١٣٨ / أ ) لأن حركة الياء الثانية غير لازمة . وهي<sup>(٦)</sup> تنتقل بالإعراب إلى السكون ، فلما لم تلزم الحركة لم يعتد بها ، فصارت الياء الثانية كأنها ساكنة ، والساكن لا يدغم فيه ، إنما يدغم في المتحرك ، فلم يجز الإدغام فيما حركته ليست بلازمة ، كما لم يجز فيه في حال الرفع ، لئلا يلتقي ساكنان . وإنما حشّن الإظهار في « حي » ، وإن<sup>(٧)</sup> كانت حركته لازمة ،

→ وتفسير النسفي ١٠٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٣/ب - ٤٤/أ . والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٢/ب .

- (١) ب : « بينها » وتصويبه من : ص ، ر .
- (٢) ب : « في حال في » وصوب من : ص ، ر .
- (٣) ص ، ر : « حكى » .
- (٤) قوله : « لا تتغير كذلك ... اللام » سقط من : ر ، بسبب انتقال النظر .
- (٥) ب : « كان » ووجهه ما في : ص ، ر .
- (٦) ب : « وهو » وصوابه ما في : ص ، ر .
- (٧) ب : « فإن » ووجهه ما في : ص ، ر .



لأنها قد تتغير ، إذا اتصل بها مضمَر مرفوع وتسكن ، فشابهت في تغييرها « أن يحيي الموتى » الذي لا يحسن فيه الإدغام ، لأن حركته غير لازمة ، فصارت<sup>(١)</sup> كالساكن ، ولا يدغم في ساكن ، وقد أجاز<sup>(٢)</sup> الفراء<sup>(٣)</sup> إدغام « أن يحيي الموتى » في حال النصب لتحرك الياء ، ولا اختلاف في منع الإدغام في حال الرفع<sup>(٤)</sup> .

« ١٢ » قوله : ( ولو ترى إذ يتوفى ) قرأه ابن عامر بتاءين ، على تأنيث لفظ الملائكة ، وقرأ الباقر بن بياض وتاء على التذكير ، لأنه قد فرق بين الفعل والفاعل ، ولأن تأنيث الملائكة غير حقيقي . وهو في الحجة مثل : ( فنادثه الملائكة ) « آل عمران ٣٩ » و ( ناداه ) « النازعات ١٦ »<sup>(٥)</sup> .

« ١٣ » قوله : ( لا يحسبن الذين كفروا ) قرأ حفص وابن عامر وحمزة بالياء ، على لفظ الغيبة ، لتقدم ذكر الذين كفروا ولقوله : ( فهم لا يؤمنون ) « ٥٥ » ، وقوله : ( منهم ثم ينفضون عهدهم ) ، وقوله : ( وهم لا يتقون ) « ٥٦ » وقوله : ( لعلهم يذكرون ) « ٥٧ » وقوله : ( إليهم على سواء ) « ٥٨ » فرد<sup>(٦)</sup> « يحسبن » في الغيبة على هذه الألفاظ المتكررة<sup>(٧)</sup> بلفظ الغيبة ، وهم الفاعلون ، والمفعول الأول لـ « يحسبن » مضمَر ، و « سبقوا » المفعول الثاني ، والتقدير : ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سبقوا . ويجوز أن يضر مع « سبقوا » « أن » ، فتسد<sup>(٧)</sup> مسد<sup>(٧)</sup> المفعولين ، والتقدير : ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم أن سبقوا . فهو مثل : ( أحسب الناس أن يتركوا ) « العنكبوت

(١) ب : « وصارت » والوجه بالفاء كما في : ص ، ر .

(٢) ب : « أجلوا » .

(٣) ب ، ص : « القراء » ، وتوجيهه من : ر .

(٤) زاد المسير ٣/٣٦٢ ، والتيسير ١١٦ ، وتفسير النسفي ١٠٥/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٤ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٨٨ .

(٥) راجع سورة آل عمران ، الفقرة « ٢٣ - ٢٥ » ، وانظر زاد المسير ٣/٣٦٨ ،

والنشر ٢/٢٦٧ ، وكتاب سيويه ٢/٤٦٧

(٦) ب : « المذكورة » والوجه ما في : ص ، ر .

(٧) ب ، ص : « قسد » ورجحت ما في : ر .

٢ « في سدّ » أن « سدّ » المفعولين • ويجوز أن يكون الفاعل لمن قرأ بالياء النبي عليه السلام ، فستوي القراءة بالياء وبالتاء • والتقدير : ولا يحسن [ محمد ]<sup>(١)</sup> الذين كفروا سبقوا • وقرأ الباقون بالتاء ، على الخطاب للنبي عليه السلام ، و« الذين كفروا » و « سبقوا » مفعولان لـ « يحسب » وهو الاختيار ، لظهور معناه ، ولأن الجماعة عليه ، وقد تقدّم ذكر فتح السين وكسرها<sup>(٢)</sup> •

« ١٤ » قوله : ( إنهم لا يعجزون ) قرأ ابن عامر بفتح الهمزة ، على إضمار اللام وحذفها ، أي : سبقوا لأنهم لا يعجزون • والمعنى : لا يحسن الكفار أنفسهم فاتوا ، لأنهم لا يعجزون ، أي لا يفوتون • ف « أن » في موضع نصب لحذف اللام ، أو في موضع خفض على إعمال اللام ، لكثرة حذفها مع « أن » وهو مروى عن الخليل والكسائي • وقرأ الباقون بكسر « إن » على الاستئناف والقطع ( ١٣٨/ب ) مما قبله ، وهو الاختيار ، لما فيه من معنى التأكيد ، ولأن الجماعة عليه<sup>(٣)</sup> •

« ١٥ » قوله : ( وإن جنحوا للسلم ) قرأه أبو بكر بكسر السين • وفتحها الباقون ، وهما لغتان في الصلح • وقد ذكر هذا في سورة البقرة بأشبع من هذا<sup>(٤)</sup> •

« ١٦ » قوله : ( وإن لم يكن منكم مائة ) في موضعين ، قرأ الكوفيون وأبو عمرو الأول بالياء ، ذكروا لفظ الفعل للتفريق بين المؤنث وفعله بـ « منكم » ، ولأن المخاطبين مذكرون ، فردّوه على المعنى ، فذكروا كما قال : « يغلبوا » ، ولم يقل « يغلبن » ، وهذا ضدّ قوله : ( فله عشر أمثالها ) « الأتعام ١٦٠ » فأنت العدد ، والأمثال مذكّر • وكان حقه « عشرة أمثالها » ، فإنما أتت لأن « الأمثال »

(١) تكملة لازمة من نص ، ر .

(٢) راجع سورة البقرة ، الفقرة (١٩٦) ، وانظر التيسير ١١٧ ، وزاد المسير ٣٧٣/٣ ، وتفسير النسفي ١٠٩/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٦٣ .  
(٣) الحجة في القراءات السبع ١٤٧ ، وزاد المسير ٣٧٤/٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٨٩ .

(٤) راجعه هناك ، الفقرة (١٢٦) .

في المعنى هي الحسنات ، فحملَ التأنيث على معنى الأمثال ، لا على لفظها ، وكذلك هذا حمل على التذكير ، على معنى المائة ، لا على لفظها . وقرأ الكوفيون « يكن » الثاني بالياء ، على الردّ على معنى المائة ، ولأنه قد فرّق بـ « منكم » ، وقرأهما الباقون بالتاء ، حملوه على تأنيث لفظ المائة ، وفرّق أبو عمرو بين الأول والثاني ، فقرأ الأول بالياء ، حملاً على معنى المائة ، وقرأ الثاني بالتاء ، حملاً على لفظ المائة ، واختار في الثاني التأنيث لقوله : ( صائرة ) « ٦٦ » ، فأكد لفظ التأنيث بتأنيث الصفة ، فقويَ لفظُ التأنيث فيه<sup>(١)</sup> بخلاف الأول ، فاختار فيه التاء ، والقراءة بتأنيث الفعل [ فيهما ]<sup>(٢)</sup> لتأنيث لفظ المائة أحب إليّ ، لأن عليه أهل الحرمين وابن عامر<sup>(٣)</sup> .

« ١٧ » قوله : ( أنّ فيكم ضَعُفاً ) قرأ عاصم وحمزة « ضعفاً » بفتح الضاد . وضمّها الباقون ، وهما لغتان مصدران بمعنى ، والفعل « ضعفاً » كالفقّر والفقّر مصدران لـ « فقّر »<sup>(٤)</sup> .

« ١٨ » قوله : ( أن يكون له أسرى ) قرأه أبو عمرو بالتاء ، لتأنيث لفظ « الأسرى » ، ألا ترى أنّ فيه ألف التأنيث ، وقرأ الباقون بالياء ، على التذكير ، حملوه على تذكير معنى « الأسرى » ، لأن المراد به الرجال . وأيضاً فقد فرّق بين المؤنث وفعله بقوله « له » ، وقوّى التذكير فيه أنك<sup>(٥)</sup> لا تخبر عن « الأسرى » بلفظ التأنيث لو قلنا « الأسرى يفتن » لم يجز ، لأن المراد بهم المذكورين ، فكان التذكير أولى به ، وهو الاختيار لذلك ، ولأن الجماعة على الياء<sup>(٦)</sup> .

(١) قوله : «بتأنيث الصفة ... فيه» سقط من : ص .

(٢) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٤٨ ، وزاد المسير ٣/٣٧٨ ، وتفسير النسفي

١١١/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٤/ب .

(٤) كتاب سيويه ٢/٢٦٦ ، وأدب الكاتب ٤٢٤ ، وزاد المسير ٣/٣٧٨ -

(٥) ر : «فيه أيضا لانك» .

(٦) ص : «عليه بالياء» ، انظر التبصرة ٧٣/ب - ١/٧٤ ، وزاد المسير ٣/٣٨٠

« ١٩ » قوله : ( الأسرى إن يعلم ) قرأه أبو عمرو « الأسارى » على وزن « فعالي » شبهه بـ « كسالى » ، كما قالوا « كسلى » في الجمع على التشبيه بـ « أسرى » ، فكل واحد مثبته بالآخر ، محمول عليه ، وإنما اشتبهت لأن معنى هذا متقارب ، وذلك أن « الكسل » أمر يدخل على الإنسان بغير شهوته ، كذلك « الأسر » يدخل عليه بغير شهوته . فلما اتفقا في المعنى امتزجا في الجمع فحمل كل على الآخر في بابه ، فباب « أسير » ان يجمع على « أسرى » ، كجريح وجرحى ، وباب « كسلان » أن يجمع على « كسالى » كسكران وسكاري ، فحمل « أسير » على باب « كسلان » فجمع على ( ١/١٣٩ ) « أسارى » ، وحمل « كسلان » على باب « أسير » فجمع على « كسلى » . وقد خرج أيضا « أسير » عن بابه ، فجمع على « أسراء » لمشايبته في اللفظ « ظريفا وظرفاء » ، وكذلك قالوا « قتلى » على التشبيه بلفظ « ظريف » . وقد قال الأخفش : الأسرى الذين لم يدخلوا في وثاق ، والأسارى الذين دخلوا في الوثاق . وقرأ الباقون « أسرى » على « فعلى » ، وهو أصل باب « أسير » أن يجمع على « فعلى » كقتيل وقتلى وجريح وجرحى وصرع وصرعى ، وذلك أن « فعلا » إذا كان بمعنى « مفعول » [ فبابه في الجمع فعلاء ، وقد أدخلوا في فعلاء ما ليس بمعنى مفعول ]<sup>(١)</sup> على التشبيه في اللفظ والمعنى ، قالوا : مريض ومرضى ، وميت وموتى ، وهالك وهلكى ، وذلك أنها أشبهت في اللفظ قولك : أسير وجريح وقتيل ، لأنها كلها على وزن فعيل ، وأشبهتها في المعنى لأنها كلها على عِلل ابتلوا بها وهم كارهون [ لها ]<sup>(٢)</sup> . وقد أجمعوا على « أسرى » في قوله : ( أن يكون له أسرى ) وهو الاختيار ، لأنه الأصل في جمع « أسير » ، ولأن عليه الجماعة<sup>(٣)</sup> .

(١) تكلمة لازمة من : ر .

(٢) تكلمة موضحة من : ص ، ر .

(٣) ص : « الجماعة عليه » ، وانظر التبصرة ١/٧٤ ، وتفسير النسفي

« ٢٠ » قوله : ( مِنْ وَلايَتِهِمْ ) قرأه حمزة بكسر الواو ، ووافقه الكسائي على الكسر في الكهف<sup>(١)</sup> ، وقرأهما الباقون بالفتح .

وحجة من كسر أنه جعله من « وليت الشيء » إذا توليته ، يقال : هو وليّ ، بيّن الولاية ، فهو مصدر من « الولي » . وكذلك المراد به في هذه السورة ، ويقال : هو مولى ، بيّن الولاية ، بالفتح ، فالفتح في الكهف أحسن ، لأنه في معنى المولى ، ويحسّن أن يكون بمعنى الولي ، لأن الله مولى المؤمنين ووليهم . وعلى ذلك قرأ حمزة والكسائي في الكهف بالكسر .

« ٢١ » وحجة من قرأ بالفتح أنه جعله مصدرا لمولى ، يقال : هو مولى بيّن الولاية وهو ولي بيّن الولاية ، بالفتح أيضا ، إذا كان الولي بمعنى المولى . فالولي يكون بمعنى المولى . كما يكون المولى بمعنى الولي . قال الله جلّ ذكره : ( ذلك بأنّ الله مولى الذين آمنوا وأنّ الكافرين لا مولى لهم ) « محمد ١١ » . والولاية في هذه السورة تحتمل أن تكون من ولاية الدين ، فيكون الفتح أولى به ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه<sup>(٢)</sup> .

« ٢٢ » فيها ياء<sup>(٣)</sup> إضافة [ قوله ]<sup>(٤)</sup> : ( إني أرى ) ، ( إني أخاف ) فتحهما الحرميان وأبو عمرو ، وليس فيها زائدة<sup>(٥)</sup> .

- (١) حرفها هو : ( ٤٤ آ ) ، وسيأتي ذكره فيها ، الفقرة « ٢٢ ، ٢٣ » .
- (٢) زاد المسير ٣/٣٨٥ ، وتفسير ابن كثير ٢/٣٢٩ ، وتفسير النسفي ١١٣/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٩٠ .
- (٣) ب ، ر : « ياءان » ، ص : « ياء » فصوته .
- (٤) تكلمة موضحة من : ص ، ر .
- (٥) التبصرة ١/٧٤ ، والتيسير ١١٧ ، والنشر ٢/٢٦٧ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٤/ب .

## سورة التوبة مدنيّة ، وهي مائة وثلاثون آية في المدني وتسع وعشرون ومائة في الكوفي

« ١ » قوله : ( أئمة ) حيث وقع ، قرأ الكوفيون وابن عامر بهزتين محققين . وقرأ الباقون همزة ، وبعدها ياء مكسورة كسرة<sup>(١)</sup> خفيفة .  
وحجة من حَقَّقَ الهمزتين أنه شبهها بهمزة ( ١٣٩/ب ) الاستفهام الداخلة على همزة أخرى في قولك : « أئذا ، أئفكا » ، فالهمزة المفتوحة الزائدة ، التي للاستفهام ، دخلت على همزة « إذا » ، وعلى همزة « إفك » التي هي فاء الفعل ، كذلك الهمزة المفتوحة الزائدة في « أئمة » ، دخلت على همزة « إمام » التي هي فاء الفعل<sup>(٢)</sup> ، فلما اشتبها في الزيادة حَقَّقًا ، وكان الأصل في « أئمة » ألا يحقّق همزته الثانية ، لأن أصلها السكون ، لأنه جمع « إمام » على « أفعله » ، كحصار أجمرة ومن شأن العرب ألا يجتمع<sup>(٣)</sup> مثلان متحركان إلا ويُدغمون الأول في الثاني ، إلا أن يكون الثاني للإلحاق ، فلا يُدغم ، أو يكون الاسم على « فَعَلَّ » فلا يُدغم ، فالذي هو للإلحاق نحو : مَهْدَدٌ ومَرَدَدٌ ، فهذا لا يُدغم ، لثلاثينقص عما هو ملحق به ، لأنه ملحق بـ « جَعْفَرٌ » . ولا إدغام في « جَعْفَرٌ » . وكذلك يجب أن يكون ما أُلحق به ، والذي هو على « فَعَلَّ » نحو : شَرَرٌ وظلّك ، فأصل « أئمة » أئمة ، ثم وجب الإدغام في المثليين ، وهما الميمان ، فألّقت كسرة الميم الأولى على الهمزة الساكنة ، التي هي فاء الفعل ، وهي في الأصل همزة « إمام » ، إلا أنها تغيّرت في الجمع إلى السكون ، لأن فاء الفعل في الجمع ساكنة ، كالحاء من « أجمرة » ، فلما ألّقت الكسرة على الهمزة الساكنة انكسرت ، فصار لفظها كلفظ « أئذا » ، فحُمِلت في التحقيق محمّل « أئذا » وليست مثلها ، لأن كسرة الهمزة الثانية في « أئذا » أصلية ، وكسرة<sup>(٤)</sup> الهمزة الثانية من « أئمة » عارضة ،

(١) ب : « وكسرة » وتصويبه من : ص ، ر .

(٢) قوله : « كذلك الهمزة .. الفعل » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

(٣) ب : « تجمع » وتصويبه من : ص ، ر .

(٤) وله : « الهمزة ... وكسرة » سقط من : ص ، بسبب انتقال النظر .

إذ أصلها السكون ، ومن الأصول ، في كلام العرب على ما قدمنا ، أنه لا يُجمع بين همزتين في التحقيق ، إذا كانت الثانية ساكنة . وقد فعل ذلك في « أئمة » لأن الثانية ، وإن انكسرت ، فأصلها السكون ، فقد جمع بين تحقيق الهمزتين ، والثانية أصلها السكون ، فهو خارج عن الأصول ، محمول على شبه لفظه بلفظ « أئذا وأئفكا » . ولهذه العلة وجب أن تكون الهمزة المكسورة ، في قراءة من خفّ ، ياء خفيفة الكسرة ، ولأن باب الساكنة في التخفيف البدل ، فجرت على أصلها في البدل بخلاف « أئذا وأئفكا » ، لأن كسرة الهمزة ، في ذلك ، أصلية ، فجرت في التخفيف على أصل تخفيف المكسورة ، التي قبلها متحرك بينَ بينَ ، وقد تقدم ذكر هذه الأصول<sup>(١)</sup> فالقراءة بالتحقيق<sup>(٢)</sup> في « أئمة » فيه من الضعف ما ذكرته لك .

« ٢ » وحجة من أبدل من الهمزة المكسورة ياء خفيفة الكسرة ، ولم يحقق الهمزتين ، أنه لما كان يستبعد التحقيق في الهمزتين اللتين أصلهما<sup>(٣)</sup> الحركة ، ويخفّف الثانية استقلالاً لتحقيقهما ، فإذا وقعت همزتان [ محققتان ]<sup>(٤)</sup> لا أصل للثانية في الحركة ، كان ذلك عنده أبعد من التحقيق ، إذ لا يوجد في كلام العرب همزتان محققتان ، والثانية ساكنة ، هذا أمر قد ترك استعماله العرب والقراء ، (١٤٠/أ) . وعلة ذلك أن الهمزتين في « أئمة » كلمة لا يُقدّر فيها أن الثانية من الهمزتين ، دخلت عليها الأولى ، فصارت ككلمتين<sup>(٥)</sup> مثل ما يُقدّر في « أئذا وأأندرتهم » ، لأن الأولى دخلت على الثانية ، فصارت الهمزتان كأنهما من كلمتين ، فحسّن التحقيق [ فيهما ]<sup>(٦)</sup> كما يحسن في الهمزتين من كلمتين ، وقد مضى ذكر هذا في علل تحقيق الهمز وتخفيفه ، فوجب أن لا يحقق الثانية في « أئمة » ، لأن أصلها السكون . ولما وجب تخفيفها خفّفت على ما يجب للساكنة من التخفيف وهو البدل ، فأبدل منها ياء مكسورة ، لأنها مكسورة ، كما يبدل منها ألف لو كانت ساكنة ، وعلى ذلك

(١) راجع «باب علل اختلاف القراء في اجتماع الهمزتين» .

(٢) ب : «بالتخفيف» وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) ب ، ص : «أصلها» وتصويبه من : ر .

(٤) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٥) ب ، ص : «كلمتين» ورجحت ما في : ر .

(٦) تكملة موضحة من : ر .

جری : آدم وأتني وأمن ، وشبهه • وقد مضى الكلام على هذا<sup>(١)</sup> .

« ٣ » قوله : ( لا أيمانَ لهم ) قرأه ابن عامر بكسر الهمزة ، جعله مصدر « أمنتَه » من الأمان ، أي : لا يؤمنون [ في ]<sup>(٢)</sup> أنفسهم ، وقيل معناه : لا يوفون لأحد بأمان يعتقدونه له ، ويبعد في المعنى أن يكون من الإيمان ، الذي هو التصديق ، لأنه قد وصفهم بالكفر قبله ، فتبعد صفتهم بنفي الإيمان عنهم ، لأنه معنى قد ذكر إذ<sup>(٣)</sup> أضاف الكفر إليهم ، فاستعماله بمعنى آخر أولى ، ليفيد الكلام فائدتين ، ودلّ على أنه من الأمان قوله عنهم : ( لا يَرَقِبُونَ فِي مَثْوَمٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً ) « ١٠ »

أي : لا يوفون لأحد بم عهد ، ولا يحفظون ذِمَامَ أَحَدٍ • وقرأ الباقون بفتح الهمزة ، جعلوه جمع « يمين » ، ودلّ على ذلك قوله قبل ذلك : ( إلا الذين عاهدتُم ) « ٧ » والمعاهدة بالأيمان تكون ، ودلّ على ذلك قوله : ( ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم ) « ١٣ » والفتح الاختيار<sup>(٤)</sup> ، لأن المعنى عليه ، ولأن الجماعة عليه<sup>(٥)</sup> .

« ٤ » قوله : ( أن يعمروا مساجدَ الله ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتوحيد ، وجّهاه إلى المسجد الحرام ، بدلالة قوله : ( وعمارَةَ المسجد الحرام ) « ١٩ » • وقرأ الباقون بالجمع ، على العموم ، لمنع المشركين من عمارَةِ المسجد الحرام وغيره ، ودلّ على ذلك قوله : ( إِنَّمَا يعمُرُ مَسَاجِدَ الله ) « ١٨ » وهو الاختيار<sup>(٦)</sup> .

« ٥ » قوله : ( وَعَشِيرَتِكُمْ \* ) قرأه أبو بكر بالجمع ، لأن لكل واحد من المخاطبين عشيرة ، فجمعَ لكثرة عشائرهم ، وقرأه الباقون بالتوحيد ، لأن العشيرة واقعة على الجمع ، فاستغنى بذلك لخِفَّتِهِ ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه • وقد حكى الأخفش أن العرب لا تجمع عشيرة إلا [ على ]<sup>(٧)</sup> عشائر ، ولا تجمع

(١) التبصرة ١/٧٤ ، والنشر ١/٢٧٢ ، والحجة في القراءات السبع ١٤٩ ، وزاد المسير ٣/٤٠٤ ، وتفسير النسفي ٢/١١٨ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٩١ .

(٢) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٣) ب ، ص : « إذا » وتوجيهه من : ر .

(٤) ر : « هو الاختيار » .

(٥) تفسير ابن كثير ٢/٢٣٩ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٣/ب .

(٦) التيسير ١١٨ ، وزاد المسير ٢/٤٠٧ ، وتفسير ابن كثير ٢/٣٤٠ ، وتفسير

النسفي ٢/١١٩

(٧) تكملة لازمة من : ص



بالألف والتاء سماعا ، والقياس لا يمنع من جمعها بألف وتاء<sup>(١)</sup> .

« ٦ » قوله : ( عَزَيْرٌ ابنٌ ) قرأه عاصم والكسائي « عزير » بالتثوين جعلاه مبتدأ و « ابنا » خبره ، فثبت التثوين فيه ( ١٤٠/ب ) ، وقرأ الباقون بغير تثوين في « عزير » ، جعلوا « عزيرا » مبتدأ و « ابنا » صفة له ، فحُذِفَ التثوين فيه لكثرة الاستعمال ، ولأن الصفة والموصوف كاسم واحد ، ويجوز أن يكون حذف التثوين لسكونه ، وسكون الباء من « ابن » وإثبات التثوين ، مع كون « ابن » صفة ، لا يحسن ، لأنه<sup>(٢)</sup> مرفوض غير مستعمل ، وهو الأصل ، إذا جعلت « ابنا » خبرا أثبت ألف الوصل في الخط في « ابن » ، فإذا<sup>(٣)</sup> جعلته صفة لم تثبت الألف في الخط في « ابن » ، و « عزير » على هذا مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : عزير بن الله نبينا ، أو صاحبنا ، ويجوز أن يكون « عزير » ، مع حذف التثوين ، خبر ابتداء محذوف ، تقديره : صاحبنا عزير ، ونبينا عزير ، فإذا قدرت حذف التثوين ، لالتقاء الساكنين ، جاز أن يكون « عزير » مبتدأ و « ابن » خبره ، كالقراءة الأولى ، وجاز حذف التثوين لالتقاء الساكنين ، لأنه مُشَبَّهٌ بحروف اللين ، ألا ترى أن النون قد حُذِفَتْ في « لم يك » ، كما حذفت الألف في « لم أكل »<sup>(٤)</sup> ، وتبدل الألف من التثوين ، والاختيار حذف التثوين ، لأنه يجمع الوجين ، وعليه أكثر القراء . واختار أبو عبيد التثوين على الصرف ، لأنه أعجمي خفيف ك « نوح ولوط » ، وتعقب عليه ابن قتيبة<sup>(٥)</sup> ، واختار ترك التثوين ، لأنه أعجمي على أربعة أحرف ، وليس هو عند تصغيرا ، إنما أتى في كلام العجم على هيئة التصغير ، وليس بتصغير ، والقول فيه

(١) زاد السير ٤١٢/٣ ، وتفسير النسفي ١٢١/٢ ، والمختار في معاني قراءات

اهل الأمصار ١/٤٥ .

(٢) ب : « كأنه » وتوجيهه من : ص ، ر .

(٣) ب ، ر : « وإذا » وبالقاء وجهه كما في : ص .

(٤) ب : « ألم أبدأ » ووجهه ما في : ص ، ر .

(٥) هو عبد الله بن مسلم أبو محمد ، صاحب فنون من علوم اللغة والقرآن ،

له تأليف شتى ، أخذ عن السجستاني وعنه ابن درستويه (ت ٢٧٠ هـ) ، ترجم في أنباء

الرواة ١٣٤/٢ ، ومراتب النحويين ٨٤

ما قدّمنا من العلة (١) .

« ٧ » قوله : ( يَضَاهِيُونَ ) قرأه عاصم بهمزة مضمومة ، وكسر الهاء ، وقرأ الباقون بضمّ الهاء ، من غير همز ، وهو معتلّ اللام ، كقولك : « قاضون » (٢) . وهما لغتان : يقال ضاهيت وضاهات . وترك الهمز أكثر ، وهو الاختيار ، والمضاهاة المشابهة (٣) .

« ٨ » قوله : ( النسيءُ ) قرأه ورش بتشديد الياء ، من غير همز ، وذلك أنه خفّف الهمزة على ما يجب من الأصول المذكورة ، فلمّا أراد تخفيفها وجد قبلها ياء زائدة ، كياء « هنيئا » لأن قولك « نسيء » وزنه « فعيل » ك « هني » . فأبدل من الهمزة ياء ، وأدغم فيها الياء التي قبلها ، كقولك في تخفيف « خطيئة » « خطيئة » ، وقرأ الباقون بالهمز على الأصل ، لأنه « فعيل » من « أنساه الديين » أي أخرته عنه ، فمعناه (٤) أنهم أخرّوا حرمة شهر حرام ، جعلوا ذلك في شهر ليس بحرام لبيحوا لأنفسهم القتال والغارات في الشهر الحرام . وقد كان ذلك محرّما في الشهر الحرام وغيره ، ولكن كانت حرمة الشهر الحرام في ذلك أعظم ، والذنب فيه أكبر منه في غيره . و « النسيء » مصدر كالنذير والنكير ، والهمز فيه هو الاختيار ، لكون الجماعة عليه ، ولأنه ( ١٤١ / أ ) الأصل . وقد رُوِيَ عن ورش الهمز أيضا ، ولم أقرأ به (٥) .

« ٩ » قوله : ( يَضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ) قرأه حفص وحمزة والكسائي

(١) الحجة في القراءات السبع ١٥٠ ، وزاد المير ٤٢٣/٣ ، وتفسير النسفي ١٢٣/٢ ، والنشر ٢٦٩/٢ ، وكتاب سيبويه ٣٣٠/١ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٩٢/ب .

(٢) ب : « ضاهون » وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) زاد المير ٤٢٤/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٨٤ ، وتفسير ابن كثير ٣٤٨/٢ .

(٤) ب : « معناه » وبالفاء أرجح كما في : ص ، ر .

(٥) زاد المير ٤٣٥/٣ ، وتفسير ابن كثير ٣٥٦/٢ ، وتفسير النسفي ١٢٥/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٨٦ .

بضمّ الياء ، وفتح الضاد ، على ما لم يُسمّ فاعله ، على معنى أن كبراءهم يحملونهم على تأخير حرمة الشهر الحرام ، فيضلونهم بذلك . وقرأ الباقون بفتح الياء ، وكسر الضاد ، أضافوا الفعل إلى الكفار ، لأنهم هم الضالون في أنفسهم بذلك التأخير ، لأنهم يُحلّون ما حرّم الله من الشهور<sup>(١)</sup> .

« ١٠ » قوله : ( أن تُقبل منهم نفقاتهم ) قرأه حمزة والكسائي بالياء ، على التذكير ، لأن النفقات تأتيها غير حقيقي ، ولأنه قد فرّق بينها وبين الفعل بـ « منهم » ، ولأن النفقات أموال ، فكأنه قال : إن يقبل منهم أموالهم ، فحمل على المعنى فدكّر . وقرأ الباقون بالتاء ، لتأنيث النفقات ، إذ قد أسند الفعل إليها ، وهو الاختيار ، لأنه ظاهر اللفظ ، ولأن عليه الجماعة<sup>(٢)</sup> .

« ١١ » قوله : ( قل أذُنٌ خيرٌ لكم ) قرأه نافع بإسكان الذال ، حيث وقع ، على التخفيف ، لاجتماع ضمتين لازمتين كـ « طُنْبٌ وطُنْبٌ وعُنُقٌ وعُنُقٌ » . وقرأ الباقون بالضم على الأصل ، وحسن ذلك لقلّة حروف الكلمة ، وهو الاختيار ، لأن عليه الجماعة<sup>(٣)</sup> ولأنه الأصل<sup>(٤)</sup> .

« ١٢ » قوله : ( ورحمةٌ للذين ) قرأ حمزة « ورحمةٍ » بالخفض ، وقرأ الباقون بالرفع .

وحجة من رفع أنه عطفه على « أذن » ، فالمعنى : قتل محمد<sup>(٥)</sup> أذن خير لكم ورحمة ، أي : هو رحمة ، أي : هو مستمع خير وهو رحمة ، فجعل النبي الرحمة ، لكثرة وقوعها به ، وعلى يديه كما قال تعالى ذكره : ( وما أرسلناك إلا رحمةً للعالمين ) « الأنبياء ١٠٧ » ويجوز أن يكون الرفع على إضمار مضاف

- (١) ص : « الشهر » ، انظر التبصرة ٧٤/ب ، والحجة في القراءات السبع ١٥١ ، وزاد السير ٤٣٦/٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٥ - ب .  
 (٢) ص ، ر : « الجماعة عليه » ، انظر زاد السير ٥١/٣ ، وتفسير النسفي ١٣٠/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥٤/ب .  
 (٣) ص ، ر : « الجماعة عليه » .  
 (٤) زاد السير ٦١/٣  
 (٥) ص ، ر : « يا محمد » .

محذوف ، تقديره : قل هو أذن خير لكم ، وهو ذو رحمة •

« ١٣ » وحجة من قرأ بالخفض أنه عطفه على « خير » ، أي : هو أذن خير وأذن رحمة ، لأن الخير هو الرحمة ، والرحمة هي الخير ، وجاز أن نخبر عن الخير والرحمة بالاستماع ، وإن كانا لا تستمعان ، لأن المعنى مفهوم أن المراد به المخبر عنه ، وهو النبي عليه السلام ، ولا يحسن عطف « رحمة » على المؤمنين ، لأنه يصير المعنى : ويؤمن لرحمة<sup>(١)</sup> ، إلا أن يجعل الرحمة القرآن ، وتكون اللام زائدة ، فيصير التقدير : ويؤمن رحمة ، أي يصدق رحمة ، أي القرآن ، أي يصدق القرآن<sup>(٢)</sup> •

« ١٤ » قوله : ( إن نَعَفُ عن طائفةٍ مِّنْكُمْ نَعِدْ بَطَائِفَةٍ ) قرأ عاصم « نَعَف » بنون مفتوحة ، وضم الفاء ، « نَعِدْ » بنون مضمومة ، وكسر الذال ، « طائفة » [ الثانية ]<sup>(٣)</sup> بالنصب • وقرأ الباقون « يعف » بياء مضمومة ، وفتح الفاء ، « تعذب » بياء مضمومة ، وفتح الذال ، « طائفة » بالرفع •

وحجة ( ١٤١/ب ) من قرأ بالنون أنه أسند الفعلين إلى الإخبار عن الله جلّ ذكره ، يخبر تعالى ذكره عن نفسه بذلك ، ففي « نَعَف » ضمير يرجع إلى الله جلّ ذكره ، وكذلك في « نَعِدْ » ، ونصب « طائفة » بوقوع العذاب عليها •

« ١٥ » وحجة من قرأ بالياء والتاء أنه حمل الفعلين على ما لم يسمّ فاعله • ف « عن طائفة » في موضع رفع مفعول ما لم يسمّ فاعله ، لأن « عفا » لا يتعدى إلا بحرف جر ، ويجوز أن تضرر المصدر وتقييمه مقام الفاعل ، و « طائفة » مفعول ما لم يسمّ فاعله ل « تعذب » ، والتاء جيء بها لتأنيث الطائفة ، إذ قد أسند الفعل إليها ، فقامت مقام الفاعل ، والاختيار ما عليه الجماعة من الياء والتاء ، ورفع

(١) ب : « الرحمة » وتصويبه من : ص ، ر •

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٥٢ ، وتفسير النسفي ١٣٣/٢ ، والمختار في

معاني قراءات أهل الأمصار ٤٥/ب - ٤٦/أ •

(٣) تكلمة موضحة من : ص ، ر •

« طائفة » (١) .

« ١٦ » قوله : ( دائرة السوء ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو بضم السين ،  
ومثله في الفتح (٢) ، وقرأ الباقون بالفتح فيهما .

وحجة من ضمّ السين أنه جعل « السوء » يراد بها الهزيمة والشر والبلاء ،  
فتقديره : عليهم دائرة الشر والهزيمة والبلاء والضرر ، يقال : هو رجل سوء وسوء ،  
أي : رجل شر ، وجند هزيمة .

« ١٧ » وحجة من فتح السين أن « السوء » بالفتح الرداءة (٣) والفساد .  
والمعنى : عليهم دائرة الفساد ، وأكثر ما يقال : هو رجل سوء ، بالفتح ، ويبعد  
الضم ، وقد أجمعوا على قوله : ( ظنّ السوء ) « الفتح ٦ » بالفتح ، وأكثر  
العرب على فتح السين في [ قولهم ] (٤) : هو رجل سوء ، وهو الاختيار ، لأن  
الجماعة عليه (٥) .

« ١٨ » قوله : ( قربة لهم ) « ٩٩ » قرأ ورش بضمّ الراء ، وأسكن  
الباقون ، والضم هو الأصل ، والإسكان للتخفيف كما يخفف في : كتب ورسل .  
« ١٩ » قوله : ( تحتها ) قرأ ابن كثير بزيادة « من » وذلك في رأس المائة  
الآية ، وكذلك هي في مصحف أهل مكة . وقرأ الباقون بغير « من » ، وكذلك هي  
في جميع المصاحف ، غير مصحف أهل مكة (٦) .

« ٢٠ » قوله : ( إن صلاتك سكن ) قرأ حفص وحزمة والكسائي  
بالتوحيد ، وفتح التاء . وقرأ الباقون بالجمع ، وكسر التاء .  
وحجة من وحدّ أن « الصلاة » بمعنى الدعاء ، والدعاء صنف واحد ،

- (١) التيسير ١١٨ - ١١٩ ، والنشر ٢٦٩/٢ - ٢٧٠ ، وزاد المسير ٤٦٥/٣ ،  
وتفسير النسفي ١٣٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٦ .  
(٢) حرفها هو ( ٦ آ ) ، وسيأتي فيها ، الفقرة « ١ » .  
(٣) ص ، ر : « بمعنى الرداءة » .  
(٤) تكملة موضحة من : ص ، ر .  
(٥) التيسير ١١٩ ، والنشر ٢٧٠/٢ ، وزاد المسير ٤٨٨/٣ ، وتفسير النسفي  
١٤٢/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٦/ب .  
(٦) زاد المسير ٤٩١/٣ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٧/ب ، والمصاحف ٤٧ .

وهي (١) مصدر ، والمصدر يقع للقليل والكثير بلفظه . وقد أجمعوا على التوحيد في قوله : ( وما كان صلاتهم عند البيت ) « الأنفال ٣٥ » ومثله الاختلاف والحجة في هود في قوله : ( أصواتك ) « ٨٧ » ومثله في الحجة في قوله : ( على صلواتهم ) في المؤمنين « ٩ » (٢) إلا أن حمزة والكسائي قرآه بالتوحيد ، فخرج عنهما حفص إلى الجمع (٣) .

« ٢١ » وحجة من جمع أنه قد ر أن الدعاء تختلف أجناسه وأنواعه ، فجمع المصدر لذلك ، كما قال : ( إن أنكر الأصوات ) « لقمان ١٩ » (٤) .

« ٢٢ » قوله : ( مَرَجُونَ ) قرأه نافع وحفص وحمزة والكسائي بغير همز ، وهمز الباقون ، وكذلك : ( ترجي ) في الأحزاب « ٥١ » « ١٤٢/أ » .  
وحجة من لم يهز أنه جعله من « أرجيت الأمر » [ يعني ] (٥) أخترته ، وهي لغة قريش والأنصار ، وأصله « مرجون » ، فلما انضمت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ، وبعدها واو ساكنة ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقيت فتحة الجيم ، تدل على الألف المحذوفة ، فمير مثل قوله تعالى : ( وأنتم الأعلون ) « آل عمران ١٣٩ » اعتلاهما واحد ، وقد يجوز أن يكون أصله الهمز ، لكن سهلت الهمزة ، فأبدل منها ياء مضمومة ، ثم أعل على ما ذكرنا ، والأول أحسن وأقوى .  
« ٢٣ » وحجة من همز أنها لغة تميم وسفلى قيس ، ومعناه التأخير مثل الأولى (٦) وقد قال المبرد : إن من لم يهز جعله من « رجا يرجو » ، وهو قول شاذ ، ومثله الحجة في همز : ( ترجي من تشاء ) ، وترك همزه (٧) .

- (١) ص : « أصناف وهي » ، ب ، ر : « وهو » ورجحت التانيث كما في : ص .  
(٢) تسياتيان كلا في سورتته ، الفقرة « ٢٤ » وبأول الأخرى .  
(٣) قوله : « ومثله في الاختلاف . . . الجمع » سقط من : ص .  
(٤) زاد المسير ٤٩٦/٣ ، وتفسير ابن كثير ٣٨٦/٢ ، وتفسير النسفي ١٤٤/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٩١ .  
(٥) تكملة موضحة من : ر .  
(٦) ب : « الآن » وتصويبه من : ر .  
(٧) قوله : « قوله مرجون قرأه . . . وترك همزه » سقط من : ص ، وانظر زاد المسير ٤٩٧/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٩٢ .

« ٢٤ » قوله : ( والذين اتَّخَذُوا ) قرأ نافع وابن عامر « الذين » بغير واو ، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة وأهل الشام ، جعلوه مستأنفا ، وأضربوا الخبر ، أو جعلوه<sup>(١)</sup> خبرا ، وأضربوا المبتدأ ، ولا يحسن أن يكون « الذين » في هذه القراءة بدلا من « وآخرين » لأن « آخرين » ترحى لهم التوبة • و « الذين اتَّخَذُوا » لاترحى لهم توبة لقوله : ( لا يزال بُنيانهم ) إلى قوله ( إلى أن تَقَطَّعَ قلوبهم ) « ١١٠ » • فالقراءتان مختلفتان في المعنى • وقرأ الباقون بالسواول لأنها كذلك في مصاحفهم ، فهو معطوف على قوله : ( ومنهم مَن عاهدَ الله ) « ٧٥ » أي : « منهم من عاهد الله ، ومنهم من يكلمُك ، ومنهم الذين يؤذون النبي ، ومنهم آخرون مرجون ، ومنهم الذين اتَّخَذُوا مسجدا »<sup>(٢)</sup> •

« ٢٥ » قوله : ( أقمَنَ أسسَ بنيانَه ) ، ( خيرٌ أمَّ مَن أسسَ بنيانَه ) قرأها نافع وابن عامر بضم الهمزة ، وكسر السين الأولى ، ورفع « البيان » على ما لم يسمَّ فاعله ، فأضاف الفعل إلى « البيان » ، فارتفع به • وقد أجمعوا على الضم في قوله : ( لِمَسْجِدٍ أسسَ على التَّقْوَى ) « ١٠٨ » فأضاف الفعل إلى المسجد ، ففي « أسس » ضمير والمسجد هو البيان بعينه ، فلذلك حسن رفع البيان • وقرأ الباقون بفتح الهمزة والسين ونصب البيان ، أضافوا الفعل إلى « مَن » في قوله : ( أقمَنَ ، وخيرٌ أمَّ مَن ) ففي الفعلين ضمير « من » ، وهو صاحب البيان • ويقوي ذلك أنه قد أضيف « البيان » إلى ضمير ، وهو الهاء في « بنيانه » ، وهو صاحب « البيان » ، فكما أضيف « البيان » إلى « من » كذلك يجب أن يضاف الفعل إليه • و « البيان » مصدر كالغفران ، وهو بمعنى المبني ، كالخلق الذي هو بمعنى المخلوق • ويجوز أن يكون « البيان » جمع

(١) ب : « وجعلوه » وتصويبه من : ص ، ر •

(٢) التبصرة ١/٧٥ ، والنشر ٢/٢٧١ ، والحجة في القراءات السبع ١٥٤ ، وزاد المسير ٣/٤٩٨ ، والمصاحف ٤٣ ، وهجاء مصاحف الأمصار ١٧/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٩٩ •

بنيانه كشمرة وثمر<sup>(١)</sup> .

« ٢٦ » قوله : ( على شفا جُرْفٍ ) قرأه أبو بكر وابن عامر وحمزة بإسكان الراء تخفيفاً كـ « قرية » . وقرأ الباقون بالضم على الأصل، و« الجرف » ماتجرّف من الوادي في السيل ، وهو مثل، وقد ذكرنا إمالة « هار »<sup>(٢)</sup> (١٤٢/ب) ونحوه ، وأصل « هار » « هاور » ثم قلب ، فصارت الواو في موضع الراء ، وانقلبت ياء ، إذ ليس<sup>(٣)</sup> في كلام العرب اسم آخره واو قبلها متحرك ، فأذهبها التثوين مثل « غازوداع » ، ويدل على أنه من الواو قولهم : تهور البناء إذا تساقط . وقد قالوا : تهير . وحكى الأخفش : هرت تهار كـ « خفت تخاف » ، وكثير من العرب يجري « هار » على الحذف مجرى السالم ، فيرفعه في موضع الرفع وينصبه في موضع النصب بخلاف « قاض وغاز » ، ومنهم من يجريه مجرى « قاض وغاز » مخفوضاً في الرفع والخفض ، مفتوحاً في النصب منوئاً . وفي الحديث : « حتى تهوّر الليل »<sup>(٤)</sup> .

« ٢٧ » قوله : ( إلا أن تقطع قلوبهم ) قرأه حفص وابن عامر وحمزة بفتح التاء ، وقرأ الباقون بضم التاء .  
وحجة من قرأ بفتح التاء أنه جملة فعلا لـ « القلوب » ، فرفعها به ، لأنها هي المتقطعة بالبلاء ، فهو محمول على معنى « تبلى قلوبهم فتقطع » ، وبنى الفعل

(١) ب : «كشمرة وثمر» ، ر : «بنيانة كثيرة» ورجحت ما في : ص . وانظر الحجة في القراءات السبع ١٥٣ ، وزاد السير ٥٠١/٣ .  
(٢) راجع «باب أقسام العلل» .  
(٣) ب : «وليس» ورجحت ما في : ص ، ر .  
(٤) قوله : «منونا وفي ... الليل» سقط من : ر ، وعن ابن الأعرابي : مضى هير من الليل أي أقل من نصفه انظر اللسان «هير» ، وصحيح مسلم «كتاب المساجد» «باب استحباب القنوت» ، وانظر ما تقدم أيضا في الحجة في القراءات السبع ١٥٣ ، وزاد السير ٥٠٢/٣ ، وتفسير غريب القرآن ١٩٢ ، وتفسير النسفي ١٤٦/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/٩٩ .



على « تفعل » ، لكن حذف إحدى التاءين لاجتماع المثلين بحركة واحدة ، وماضيه « تقطعت » فهي « تقطع » .

« ٢٨ » وحجة من ضمّ التاء أنه بنى الفعل للمفعول ، فرفع « القلوب » لمقامها مقام الفاعل ، والفعل في الأصل مضاف إلى المقطع لها المبني لها ، فلما حذف من اللفظ ولم يسم قامت « القلوب » مقامه ، فارتفعت بالفعل ، فالمعنى : إلا أن تقطع قلوبهم بالموت والبلاء . وفي حرف أبي « حتى المات » . و « البيان » مصدر في معنى المبني ، على ما ذكرنا ، وماضي الفعل في هذه القراءة « قطع » ، تقول : قطعت القلوب فهي تقطع . وقد ذكرنا ( فيقتلون ويقتلون ) « ١١١ » في آل عمران وعلته (١) .

« ٢٩ » قوله : ( أو لا يرون ) قرأ حمزة بالتاء ، على المخاطبة من الله للمؤمنين ، والتنبيه لهم على ما يعرض للمنافقين من الفتن ، وهم لا يزدجرون بها عن نفاقهم . وقرأ الباقون بالياء على (٢) الإخبار عن المنافقين لتقدم ذكرهم ، وفي الكلام معنى التوبيخ لهم ، والتقريع على تماديهم على نفاقهم مع ما يرون من الفتن والمحن في أنفسهم ، فلا (٣) يتوبون من نفاقهم ، ويكون « يرى » [ من ] (٤) رؤية (٥) العين أو من رؤية القلب ، وتسدد « أن » مسد المفعولين ، وكونه [ من ] (٤) رؤية العين أحسن ، لأنه علم لا يدخله ريب ، فذلك أقوى عليهم في الحجة ، والياء الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، ولأن رؤيتهم لما يحلّ بهم أعظم في الحجة عليهم

(١) راجع سورة آل عمران ، الفقرة « ٩٤ » ، وسورة الانعام ، الفقرة « ٧٩ » ، وانظر أيضا التيسير ١٢٠ ، وزاد المسير ٥٠٣/٣ ، وتفسير النسفي ١٤٧/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ٤٦/ب - ١/٤٧ .

(٢) ب : « عن » وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) ص ، ر : « ثم لا » .

(٤) تكلمة لازمة من : ص ، ر .

(٥) ب : « برؤية » .

من رؤية غيرهم لما يحلّ بهم<sup>(١)</sup> .

« ٣٠ » قوله : ( كَادَ يَزِيغُ ) قرأه حفص وحمزة بالياء ، على تذكير الجمع ، كما قال : ( وقال نِسوة ) « يوسف ٣٠ » وفي « كاد » إضمار الحديث ، فارتفعت « القلوب » بـ « يزيع »<sup>(٢)</sup> ، ولأجل هذا الإضمار ( ١/١٤٣ ) جاز أن يلي « يزيع » كاد ، كأن ذلك المضر حال بينهما ، وصارت « يزيع قلوب » خبر « كاد » ، ويجوز أن ترتفع « القلوب » بـ « كاد » ، ويقدر في « يزيع » التأخير ، والتقدير : من بعد ما كادت قلوب فريق منهم تزيع ، وهذا التقدير في قراءة من قرأ بالياء يحسن ، وهم الباقون من القراء غير حمزة وحفص ، لتأخير الفعل به بعد المؤنث ، وجاز تقديم « تزيع » إلى « كاد » كما جاز تقديم خبر كان في قولك : كان قائماً زيد ، لكن التقديم مع الفعل فيه قبح ، لو قلت : كان يقوم زيد . على أن تجعل « يقوم » خبر كان ، و « زيد » اسمها قبح ، لأن الفعل يقوى فيعمل في الاسم بعده ، فإنما يحسن هذا على أن تضر<sup>(٣)</sup> في « كان » الحديث أو الخبر ، وتكون الجملة من الفعل والفاعل خبر كان ، وقد اختلف في نحو هذا في قوله تعالى ( وأنه كان يقول سفيهاً ) « الجن ٤ » ف قيل : إن في كان اسمها ، أي : كان الحديث أو الأمر أو الخبر يقول سفيهاً . فالجملة من الفعل والفاعل على الخبر . وقيل : بل « سفيهاً » اسم كان ، و « يقول » خبر مقدم على الاسم ، وفيه بعد .

وحجة من قرأ بالياء أنه أثبت لتأنيث الجماعة كما قال : ( قالت الأعراب ) « الحجرات ١٤ » . والكلام على « كاد وتزيغ » مثلما تقدم ، وهو الاختيار ،

(١) زاد المسير ٥١٩/٣ ، وتفسير ابن كثير ٤٠٣/٢ ، وتفسير النسفي ١٥١/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٧ .

(٢) ب : « وتزيغ » ، ص : « لزيع » وتصويبه من : ز .

(٣) ب ، ص : « تضم » وتصويبه من : ز .

لأن الجماعة عليه (١) .

« ٣١ » فيها ياء إضافة قوله : ( معيَ أبدا ) « ٨٣ » أسكنها أبو بكر

وحمزة والكسائي (٢) .

قوله : ( معيَ عدوًّا ) « ٨٣ » فتحها حفص . ليس فيها ياء محذوفة (٣) .




---

(١) الحجة في القراءات السبع ١٥٤ ، وزاد المير ٥١٢/٣ ، وتفسير النسفي ١٤٩/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ٩٩/ب .  
 (٢) ص : «الكسائي وابن عامر» وهو غلط .  
 (٣) التبصرة ١/٧٥ ، والتميز ١٢٠ ، والنشر ٢٧١/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٧ .

## سورة يونس عليه السلام مكية ، وهي مائة آية وتسع آيات في المدني والكوفي

قد ذكرنا الإمالة في « الر والمر » وعلّة ذلك ، وتقدم ذكر « الساحر » وذكر [ إمالة ] « أدراك »<sup>(١)</sup> ونحو ذلك<sup>(٢)</sup> .

« ١ » قوله : « ضياءً » قرأه قنبل بهمزيّن ، بينهما ألف ، حيث وقع ، وقرأ الباقون بياء قبل الألف .

وحجة من قرأ بهمزيّن أن « ضياءً » جمع ضوء كسوط وسياط [ فالياء ]<sup>(٣)</sup> منقلبة من واو ، لانكسار ما قبلها ، ويجوز أن تكون مصدرًا لـ « ضاء » ، لكنه في الوجهين قلبت عين الفعل ، وهو الياء المنقلبة إلى موضع لام الفعل ، وهو الهمزة ، وردت الهمزة في موضع الياء ، فلمّا تطرفت الياء بعد ألف زائدة قلبت همزة ، كما فعل في « دعاء وسقاء » فصارت همزة قبل الألف ، وهي الأصلية التي هي لام الفعل من « ضوء » وهمزة بعد الألف ، وهي المنقلبة عن الياء ، المنقلبة عن واو ، ولو

(١) ص : « وذكّرنا إمالة ادراك » ورجحت التكملة من : ر .

(٢) راجع « فصل في إمالة فوائح السور » ، الفقرة « ١ » ، وسورة المائدة الفقرة

« ٤٣ » ، « ومعرفة أصل الألف » ، الفقرة « ٣ » .

(٣) تكملة لازمة من : ص ، ر .

قلت : إن الهمزة انقلبت عن واو ، لأن الياء لما تأخرت وزالت عنها الكسرة ، التي قبلها ، رجعت إلى أصلها ( ١٤٣/ب ) وهو الواو ، فقلبت همزة ك « دعاء » لجواز ذلك .

« ٢ » وحجة من لم يهمز ، وترك الياء قبل الألف ، على حالها أنه أتى بالاسم على أصله ولم يقلب من حروفه شيئاً في موضع شيء ، والياء بدل من واو « ضوء » ، لانكسار ما قبلها ، وكونه مصدراً في هذه القراءة أحسن ، لأن المصدر يعد فيه القلب والتغيير . إنما حقه أن يجري على فعله في الاعتلال ، وفعله غير مقلوب ، ويجوز أن يكون جمعا غير مقلوب أتى على أصله ، وكون « ضياء » جمع « ضوء » في قراءة من همز همزتين [ أحسن ]<sup>(١)</sup> لأن الجمع يحسن فيه القلب ويكثر ، ك « قسا » والاختيار ترك القلب والتغيير ، وترك الهمز في موضع الياء ، لأن عليه الجماعة وهو الأصل<sup>(٢)</sup> .

« ٣ » قوله : ( يَفْصَلُ الآيَاتِ ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحفص بالياء على لفظ الغائب ، ردّوه على قوله : ( ما خلق الله ذلك ) ، وعلى قوله : ( هو الذي جعل الشمس ) ، وعلى قوله : ( إن ربكم الله ) « ٣ » ، وعلى قوله : ( ذلكم الله ربكم ) ، وعلى قوله : ( وعد الله ) « ٤ » كله بلفظ الغيبة ، على الإخبار عن الله جلّ ذكره ، وقرأ الباقون « تفصل » بالنون ، على لفظ

(١) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٢) قوله : « وهو الأصل » سقط من : ر ، انظر التبصرة ٧٥/ب ، والتيسير ١٢٠ ، والنشر ٢٧١/٢ ، والحجة في القراءات السبع ١٥٥ ، وزاد المسير ٨/٤ ، وتفسير النسفي ١٥٣/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٧/ب ، والكشف في نكت المعاني والإغراب ١/٦٥ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١٠٠/ب .

الإخبار عن الله جلّ ذكره عن نفسه بفعله<sup>(١)</sup> ، وهو يرجع إلى القراءة بالياء في المعنى ودليله<sup>(٢)</sup> قوله تعالى : ( تلك آيات الله تلوها عليك ) « البقرة ٢٥٢ » وهو إجماع ، ويقوّيه أن قبله ( أوحينا ) « ٢ » على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه ، وهو الاختيار ، لأن الأكثر عليه<sup>(٣)</sup> .

« ٤ » قوله : ( ولا أدراكم به ) قرأ قبيل بغير ألف قبل الهمزة . وقرأ الباقون بألف .

وحجة من قرأ بألف أنه عطفه على ما يتلوّه ، فأتى بالفعل رباعياً على معنى : ولو شاء الله ما أعلمكم به ، فعطف نفياً على نفي .

« ٥ » وحجة من قرأ بغير ألف أنه على تأويل تسهيل همزة « أدراكم » بين الهمزة المفتوحة والألف ، لأنها مفتوحة بعد ألف ، فقربت من الساكن وقبلها ألف ساكنة ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ثم رُدّت الهمزة المسهلة إلى أصلها ، وهو التحقيق ، وهذا قول ضعيف ، لا أصل له في العلل<sup>(٤)</sup> ، فيكون المعنى على هذا كالمعنى في القراءة الأخرى ، عطف نفي ، والأحسن أن تكون هذه القراءة على تقدير أن اللام في « ولا أدراكم » جواب « لو » المضمره ، لأن التقدير ، لو شاء الله ما تلوته عليكم ، ولو شاء الله لأدراكم به . أي : لأعلمكم به قبل إتياني إليكم . فيكون المعنى على هذا أن الثاني غير نفي ، والاختيار إثبات الألف ، لثباتها في المصحف ، ولأن الجماعة على إثباتها في اللفظ ، وليشترك المعطوف فيما دخل فيه المعطوف عليه

(١) قوله : « وقرأ الباقون ... بفعله » سقط من : ص .

(٢) ب : « وذلك » وتصويبه من : ص ، ر .

(٣) التيسير ١٢١ ، والحجة في القراءات السبع ١٥٤ ، وزاد السير ٩/٤ ، وتفسير القرطبي ٣١١/٨ ، وتفسير النسفي ١٥٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٧ .

(٤) ب : « الفعل » وتصويبه من : ص ، ر .

من النفي<sup>(١)</sup> .

« ٦ » قوله : ( عمّا يشركون ) قرأ حمزة والكسائي بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء ، ومثله موضعان في النحل وموضع في الروم<sup>(٢)</sup> .

وحجة من قرأ بالتاء في يونس ( ١٤٤/أ ) أنه ردّه على ما قبله من لفظ الخطاب في قوله : ( أتنبئون الله ) فحمل آخر الكلام على أوله في الخطاب .

وحجة من قرأ بالياء أنه حملة على معنى : أن الله جلّ ذكره نزّه نفسه عما يشركون فقال : ( سبحانه وتعالى عمّا يشركون ) فردّ « يشركون » على الهاء في « سبحانه » ، ويجوز<sup>(٣)</sup> أن يكون على الأمر لنيبه صلى الله عليه وسلم أن يقول : سبحانه وتعالى<sup>(٤)</sup> عمّا يشركون ، وهو الاختيار لصحة معناه ولأن الجماعة عليه<sup>(٥)</sup> .

« ٧ » قوله : ( لقضي إليهم ) قرأه ابن عامر بفتح القاف والصاد ، ونصب « أجلهم » على الإخبار عن الله جلّ ذكره ، وردّه على قوله : ( ولو يعجّل الله للناس فجاء الفعل مضافاً إلى الله فيهما جميعاً ، ونصب « أجلهم » بوقوع القضاء عليهم<sup>(٦)</sup> وتطابق الكلام بإضافة الفعل إلى الله فيهما جميعاً ، ودليله قوله : ( ثم قضى أجلاً ) « الأنعام ٢ » فأضاف القضاء إلى الله جلّ ذكره ، وهو إجماع ، وقرأ الباقون بضم القاف ، وكسر الضاد ، وفتح الياء ، على ردّ الفعل وهو إجماع ، وقرأ فاعله ، فرفعوا به « أجلهم » أقاموه مقام الفاعل ، ولولا الجماعة لكانت القراءة الأولى أولى بالاتباع ، لصحة معناها<sup>(٧)</sup> .

(١) زاد المسير ١٥/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤١٠/٢ ، وتفسير غريب القرآن ١٩٤ ، والنشر ٢٧٢/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٦٥ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١٠١/ب .

(٢) هذه الأحرف على ترتيبها هي ( ١ ، ٣ ، ٣٣ ) وسيأتي ذكر كل في سورتها ، الفقرة « ٢٥ ، ٩ » .

(٣) ص : « يشركون على الثاني ويجوز » .

(٤) قوله : « فقال سبحانه وتعالى . . . وتعالى » سقط من : ر ، بسبب انتقال

النظر .

(٥) تفسير التنفي ١٥٧/٢

(٦) ب ، ص : « عليه » وتصويبه من : ر .

(٧) زاد المسير ١٢/٤ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٧/أب .

« ٨ » قوله<sup>(١)</sup> : ( هو الذي يُسَيِّرْكُمْ ) قرأه ابن عامر بالنون والشين ، من النشور ، فالمعنى : هو الذي ييشكّم ويثرقكم في البر والبحر ، كما قال : ( فاتشّروا في الأرض ) « الجمعة ١٠ » وقال : ( وبثّ فيها من كلّ دابة ) « البقرة ١٦٤ » وقال : ( وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساء ) « النساء ١ » والبثّ التفريق والنشر ، وقرأ الباقون بالياء والسين من التسيير وهو السّير وهو المشي كما قال : ( قتل سيروا في الأرض ) « النمل ٦٩ » أي : امشوا فيها . وقد قال : ( فامشوا في مناكبها ) « الملك ١٥ » وهو الاختيار ، للإجماع عليه<sup>(٢)</sup> .

« ٩ » قوله : ( متاع الحياة الدنيا ) قرأه حفص بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع .

وحجة من نصب أنه أعمل فيه البغي على أنه مفعول له ، أي : إنما بغيكم على أنفسكم من أجل متاع [ الحياة ]<sup>(٣)</sup> الدنيا ، أي : يبغى بعضكم على بعض لأجل متاع الحياة الدنيا ، ف « على » متعلقة بـ « البغي » في صلته ، وخبر البغي محذوف تقديره : إنما بغي بعضكم [ على بعض ]<sup>(٣)</sup> لأجل طلب الدنيا مذموم أو مكروه ، ونحوه ، ويجوز نصب « متاع » على تقدير : يتمتعون متاع الحياة الدنيا ، ويكون « على أنفسكم » خبراً لـ « البغي » غير داخل في صلة البغي ، ويجوز أن تنصب « متاع الحياة » بإضمار فعل دلّ عليه الكلام ، والتقدير : يبغون متاع الحياة الدنيا ، ودلّ « بغيكم » على « تبغون » المحذوف .

« ١٠ » وحجة من رفعه أنه جعله خبراً لـ « بغيكم » ، و « على » متعلقة بالبغي ، وتقديره : إنما بغي بعضكم على بعض متاع الحياة الدنيا ، ويجوز أن ترفع « متاعاً » على إضمار مبتدأ وتجعل « على أنفسكم » خبراً لـ « بغيكم » على تقدير : إنما بغيكم راجع وبأله عليكم ، أي : بغي بعضكم على بعض عائداً

(١) تقدّمت هذه الفقرة عن المتقدمة في «ب» فجعلتها حيث هي كما في : ص ، ر .

(٢) قوله : « للإجماع عليه » سقط من : ص ، وقوله : « أي امشوا .. عليه » سقط من : ر ، وانظر زاد المسير ١٩/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤١٢/٢ ، وتفسير ١٥٨/٢

(٣) تكملة لازمة من : ص ، ر .



( ١٤٤ / ب ) على « أنفسكم » هو متاع الحياة الدنيا ، وذلك متاع ، والرفع الاختيار ، لصحته في الإعراب ، ولأن الجماعة عليه (١) .

« ١١ » قوله : ( قِطْعاً مِّنَ اللَّيْلِ ) قرأه ابن كثير والكسائي بإسكان الطاء ، وفتحها بالباقون .

وحجة من فتح أنه جملة جمع « قِطْعَةٌ » كـ « دِمْنَةٌ وَدِمْنٌ » ، ففيه معنى المبالغة في سواد وجوه الكفار ، ويكون « مظلماً » حالاً من « الليل » ، ولا يكون حالاً من « القطع » ، ولا من الضمير في الليل ، لأن ذلك جمع و « مظلماً » واحد .

« ١٢ » وحجة من أسكن أنه أجراه على التوحيد ، على أنه بعض الليل . فيكون « مظلماً » صفة لـ « قطع » ، أو حالاً من الضمير في « من الليل » (٢) .

« ١٣ » قوله : ( هِنَالِكَ تَبْلُو ) قرأه حمزة والكسائي بتاءين ، جعلاه من « التلاوة » منهم لأعمالهم ، وهي القراءة لها من كتاب أعمالهم ، فهم يقرؤونها يوم القيامة ، دليله قوله : ( فَأُولَئِكَ يَاقُرُّونَ كِتَابَهُمْ ) « الإسراء ٧١ » وقوله : ( اقرأ كتابك ) « الإسراء ١٤ » وقوله : ( ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرةً ولا كبيرةً إلا أحصاها ) « الكهف ٤٩ » ويجوز أن يكون « تلو » من « تبع » ، فيكون المعنى : هنالك تتبع كل نفس ما أسلفت من عمل . وقرأ الباقر « تلو » بالباء من « الابتداء » ، وهو الاختيار ، أي : هنالك تختبر كل نفس ما أسلفت لها من عمل ، أي : تطالع عليه لتجزى به ، وقد تقدمت الحجة في

(١) تفسير مشكل إعراب القرآن ١/١٠٢ - ب ، ومعاني القرآن ١/٤٦١ ، وتفسير الطبري ١٥/٥٤ ، والحجة في القراءات السبع ١٥٦ ، وزاد المسير ٤/٢٠ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٧/ب - ٤٨/١ ، وتفسير النسفي ٢/١٥٩ .

(٢) تفسير مشكل إعراب القرآن ١/١٠٣ - ب ، وزاد المسير ٤/٢٦ ، وتفسير غريب القرآن ١٩٦ ، وتفسير النسفي ٢/١٦١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٨/١ .

« كلمات » والاختلاف فيها في الأنعام (١) .

« ١٤ » قوله : ( أَمَّنْ لَا يَهْدِي ) قرأ ابن كثير وابن عامر وورش بفتح الياء والهاء ، وتشديد الدال ، وكذلك قرأ أبو عمرو وقالون ، غير أنها اختلصا فتحة الهاء ، وقرأ حمزة والكسائي بفتح الياء ، وإسكان الهاء والتخفيف . وقرأ حفص بفتح الياء ، وكسر الهاء ، والتشديد ، وكذلك قرأ أبو بكر ، غير أنه كسر الياء مع كسر الهاء .

وحجة من شدده أنه بناه على « اهتدى يهتدي » ، ثم ادغم التاء في الدال ، بعد أن ألقى حركتها على الهاء ، ففتحها ، وفي هذه القراءة مبالغة في ذم الكفار وآلهم أنها لا تهتدي في أنفسها ، إلا أن تهدي ، وهذه غاية النقص والضعف ، والمعنى : أؤمن يهدي غيره إلى الحق أحق أن يسبح أم من لا يهتدي في نفسه إلا أن يهتدي ، فهي إذا كانت لا تهتدي إلى نفع أنفسها أخرى أن لا تهتدي أحداً إلى شيء . وإنما جاز أن يخبر عنها بأنها تهتدي إذا هتديت ، وهي موات ، لأنهم عبدوها فأقاموها مقام من يعقل ، فعبر عنها كما يعبر عن من يعقل ، على مذهبهم فيها ، أي : لو كانت ممن يعقل لم تهتد إلا أن تهدي ، وهي في المعنى لا تهتدي وإن هتديت ، لأنها حجارة .

« ١٥ » حجة من أسكن الهاء وخفف أنه بناه على « هدى يهدي غيره » ، فالمفعول مضمّر قام مقام الفاعل ، ومعنى « إلا أن يهدي » ، أي : إلا أن يهتدي فلا يهتدي .

« ١٦ » حجة من كسر الهاء أنه لما أدغم الياء في الدال لم يلق حركة التاء ( ١٤٥/أ ) على الهاء ، شبهه بالحرفين المنفصلين اللذين أدغم الأول في الثاني ، ولا تلتقى حركة الأول على ما قبله ، بل تحذف ، نحو إدغام أبي عمرو : ( يَجْعَل

(١) راجع السورة المذكورة ، الفقرة « ٥٩ » ، وانظر زاد المسير ٢٧/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤١٦/٢ ، وتفسير النسفي ١٦٢/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٥/ب

لكم) « الأنفال ٢٩ » و ( يقول له ) « البقرة ١١٧ » وشبهه<sup>(١)</sup> ، فبقيت الهاء ساكنة ، وأول المدغم ساكن ، فكسر الهاء لالتقاء الساكنين .

« ١٧ » وحجة من كسر الياء مع كسر الهاء أنه لما كسر الهاء<sup>(٢)</sup> ، لالتقاء الساكنين ، على ما ذكرنا ، أتبع حركة الياء الهاء ، وحركة الدال ، ليعمل اللسان في ثلاث كسرات عملاً واحداً .

« ١٨ » وحجة من اختلاس الحركة في الهاء أنه لما ألقى حركة التاء على الهاء اختلسها ، ولم يثبعتها ، إذ ليست بأصل على الهاء<sup>(٣)</sup> ، وليبين أنها حركة لغير الهاء ، ولم يمكنه إبقاء الهاء ساكنة لسكون أول المدغم ، فلم يكن بد من إلقاء حركة التاء ، فاختلسها ، لتخلص الهاء من السكون ، وليدل أنها ليست بأصل في الهاء ، فتوسط حالة بين حالتين ، كالذي يقرأ في الحروف الممالة بين اللفظين . فأما ما روي عن قالون وعن أبي عمرو ، من إسكان الهاء ، فهو بعيد ضعيف ، لا يجوز إلا في شعر نادر ، والمشهور عنهما الاختلاس وإخفاء الحركة ، والإخفاء مثل الاختلاس في العلة المذكورة ، والقراءة فيه على معنى « يهتدي » أحب إلي ، لتمكن معناها ، ولأن الجماعة عليه ، ولأنه أبلغ في ذم آلهتهم ، وقد تقدم ذكر « كلمات » في موضعين في هذه السورة<sup>(٤)</sup> ، و ( يحشرهم ) « ٤٥ » الثاني في هذه السورة ، وذكرنا ( ولكن الناس ) « ٤٤ » و ( الآن ) في موضعين في هذه السورة « ٥١ ، ٩١ » ، كله قد مضى بحجته ، فأغنى ذلك عن إعادته<sup>(٥)</sup> .

- (١) قوله : « اللذين ادغم .. وشبهه » سقط من : ص .
- (٢) قوله : « وحجة من كسر ... الهاء » سقط من : ص .
- (٣) قوله : « وحركة الدال ... الهاء » سقط من : ص .
- (٤) ب : « الصورة » وتصويبه من : ص ، ر .
- (٥) راجع هذه المواضع على ترتيب ذكرها سوى « كلمات » إذ تقدمت الإشارة إليها ، سورة الأنعام ، الفقرة « ٦٩ » ، وسورة البقرة ، الفقرة « ٥٨ - ٦٠ » ، و« باب علل نقل حركة الهمزة على الساكن قبلها لورش » ، الفقرة « ٥ » ، وانظر الحرف المذكور في معاني القرآن ١/٤٦٤ ، وتفسير الطبري ١٥/٨٧ ، ٨٩ ، والتبصرة ١/٧٦ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/١٠٤ ، وزاد المسير ٤/٣٠ ، وتفسير النسفي ٢/١٦٣ .

« ١٩ » : ( مِمَّا يَجْمَعُونَ ) قرأه ابن عامر بالتاء ، على الخطاب ، لأن بعده خطاباً في قوله : ( قُلْ أَرَأَيْتُمْ ) « ٥٩ » ، وقوله : ( فَجَعَلْتُمْ مِّنْهُ ) ، وقوله : ( أذِنَ لَكُمْ ) فصل صدر الكلام على آخره ، لينفق اللفظ ، فيكون الضمير في « تَجْمَعُونَ » وفي « فلتفرحوا » للكفار ، على معنى : ولو كنتم مؤمنين لوجب أن تفرحوا بذلك ، فهو خير مما تجمعون من دنياكم أيها الكفار . وقد روي عن ابن عامر وغيره أنه قرأ : « فلتفرحوا » بالتاء<sup>(١)</sup> على الخطاب للكفار ، أي : لو كنتم مؤمنين لكان فرحكم بالإسلام والإيمان خيراً مما تجمعون من دنياكم . ولم أقرأ « فليفرحوا » إلا بالياء للجميع ، ويجوز أن يكون الضمير في قوله : ( فليفرحوا ) في هذه القراءة للمؤمنين<sup>(٢)</sup> وقرأ الباقون بالياء في « يجمعون » أجروه على الإخبار عن الكفار ، لا عن المؤمنين لأن المؤمنين هم الذين أعطوا فضل الله ، وهو الإسلام ، وأعطوا رجبته ، وهو القرآن لم يعط ذلك الكفار . فقيل : إنما أعطي المؤمنون من الإسلام والقرآن خير مما يجمع هؤلاء الكفار من دنياهم ، ففي « يفرحوا » ضمير المؤمنين ، وفي « يجمعون » ضمير الكفار ، وهو ( ١٤٥/ب ) الاختيار ، لأن الجماعة عليه ، ولصحة معناه<sup>(٣)</sup> .

« ٢٠ » قوله : ( وما يعزب ) قرأه الكيسائي بكسر الزاي ، هنا وفي سبأ<sup>(٤)</sup> وقرأ الباقون برفعهما ، وهما لغتان مثل : يعرثش ويعرثش<sup>(٥)</sup> .

- (١) ذكر ابن الأنباري أنها قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بن كعب رضي الله عنه ، انظر إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٤ ، ومعاني القرآن ٤٦٩/١ ، وشواذ القراءات ٥٧ ، وأسرار العربية ٣١٨ .
- (٢) ر : « للمؤمنين وفي تجمعون للكفار أي : بالقرآن والإسلام فليفرحوا المؤمنون هو خير مما تجمعون أيها الكفار » .
- (٣) الحجة في القراءات السبع ١٥٧ ، وزاد المسير ٤١/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤٢١/٢ ، وتفسير النسفي ١٦٨/٢ ، والنشر ٢٧٤/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٤٨/ب .
- (٤) الحرف فيها : ( ٣٦ ) ، وسيأتي في السورة نفسها ، الفقرة « ٢ » .
- (٥) زاد المسير ٤٣/٤ ، وتفسير النسفي ١٦٩/٢ .

« ٢١ » قوله : ( ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ ) قرأهما حمزة بالرفع ، عطفهما على موضع « من مثقال » ، وموضعه رفع بـ « يعزب » و « من » زائدة •  
 وقرأ الباقون بالفتح ، عطفوه على لفظ « مثقال » وحقه الخفض ، لكن لا ينصرف ، لأنه صفة ، ولأنه على وزن الفعل ، ويجوز عطفه على « ذرة » ، لكن لا ينصرف (١) •  
 وقد تقدم ذكر « ساحر » في الأعراف (٢) •

« ٢٢ » قوله : ( ما جئتم به السحرُ ) قرأه أبو عمرو بالمد والهمز ، على لفظ الاستفهام ، وقرأ الباقون بألف وصل ، من غير مد ولا همز •

وحجة من مد أنه جعل « ما » استفهاماً ، في موضع رفع بالابتداء ، و « جئتم به » الخبر ، ثم أبدل « السحر » من « ما » فلحقته ألف الاستفهام ، لتدل على الاستفهام لأنه بدل من استفهام ، وحسن ذلك لیتساوى البدل والمبدل منه في الاستفهام ، كما تقول : كم مالك أعشرون أم ثلاثون • ف « كم » استفهام و « عشرون » بدل من « كم » ، فدخلت عليها ألف الاستفهام ، ليتفق البدل والمبدل منه في الاستفهام ، ومعنى الاستفهام في هذه القراءة ، ليس على معنى الاستخبار لأن موسى صلى الله عليه وسلم قد علم وأيقن أن الذي جاءوا به سحر ، لكنه استفهام في اللفظ ومعناه التقرير ، ولا خبر لـ « السحر » ، لأن خبر الأول المبدل منه يعني عن خبر المبدل ، كما تقول : كم مالك أعشرون ، فخير « كم » هو خير « عشرون » ، وتقول : زيد منطلق أبوه ، فالأب بدل من زيد ، وخبره خير زيد وهو « منطلق » •

« ٢٣ » وحجة من قرأ بغير مد أنه جعل « ما » في قوله « ما جئتم به » بمعنى « الذي » ، في موضع رفع بالابتداء ، و « جئتم به » صلة « ما » ، و « السحر » خبر الابتداء • ويقوي هذا أن في حرف أبي « ما جئتم به »

(١) تفسير مشكل إعراب القرآن ١/١٠٦

(٢) راجع سورة المائدة ، الفقرة «٤٣ - ٤٤» ، وسورة الأعراف ، الفقرة «٣٠» ،

وسياتي في سورة هود بأولها •

سِحْر» وهو الاختيار لأن الجماعة عليه (١) .

« ٢٤ » قوله : ( ولا تَتَّبِعَانَّ ) قرأه ابن ذكوان بتخفيف النون ، كأنه استقل التشديد للنون ، مع التشديد في أول الكلمة ، فخفضها وهو يريد التشديد ، لأنها النون التي تدخل مشددة للتأكيد في الأمر والنهي وأخواتهما ، كما خفّقوا « رب » (٢) وهو وجه ضعيف قليل . وقيل : إنه جعل « لا » بمعنى النفي ، فيكون لفظه لفظ الخبر ومعناه النهي ، فرفع الفعل بالنون على الرفع في الفعل ، ويجوز أن يكون (٣) حالا من الضمير في (٤) « استقيما » أي : استقيما غير متبَعَيْن . وقرأ الباقون بتشديد النون على أصلها ، لأنها النون المشددة التي تدخل الأفعال (٥) للتأكيد في الأمر والنهي وشبهه ، وهو الاختيار ، لصحته في المعنى والإعراب ، ولأن الجماعة عليه (٦) .

« ٢٥ » قوله : ( آمَنَتْ أَتَاهُ ) قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة ، لأنها بعد القول ، والقول يحكي ما بعده ، والتقدير : آمنت إنه قلت إنه ، وقرأ الباقون ( ١/١٤٦ ) بالفتح ، أعملوا « آمن » في « أنه » ففتحت على تقدير حذف حرف الجر ، والتقدير : آمنت بالله . و « آمن » يتعدى بحرف جر كما قال : ( يؤمنون بالغيب ) « البقرة ٣ » ف « أن » في موضع خفض ، على قول الخليل ، أعمل الحرف ، وهو محذوف ، لكثرة استعمال حذفه مع « أن » خاصة ، وغير الخليل يقول : « أن » في موضع نصب لعدم الخافض ، إذ لا يعمل ، وهو محذوف كما لا تعمل الإضافة والمضاف

(١) الحجة في القراءات السبع ١٥٨ ، وزاد السير ٥١/٤ ، والتيسير ١٢٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١٠٨/ب ، وتفسير النسفي ١٧٢/٢ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٩ .

(٢) مفني اللبيب ١٣٨

(٣) ر : « يكون الفعل مرفوعا » .

(٤) ر : « في تستقيما اي » .

(٥) ص ، ر : « على الأفعال » .

(٦) كتاب سيبويه ١٧٢/٢ ، وزاد السير ٥٤/٤ ، وتفسير النسفي ١٧٤/٢ .

محذوف ، ولأن الحرف لما حُذِفَ تعدى الفعل إلى ما بعد الجار فنصبه ، والفتح هو الاختيار ، لأن أكثر القراء عليه<sup>(١)</sup> .

« ٢٦ » قوله : ( نَجِِّ الْمَوْمِنِينَ ) قرأه الكسائي وحفص بالتخفيف من « أنجى ينجي » ، وقرأ الباقون بالتشديد من « نَجَّى يَنْجِي » [ وهما لغتان ]<sup>(٢)</sup> . وقد جاء القرآن بهما إجماعاً ، قال الله تعالى : ( فَأَنْجِنَاهُ ) « الأعراف ٦٤ » و ( فَأَنْجَاهُ اللَّهُ ) « العنكبوت ٢٤ » وقال : ( وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا ) « فصلت ١٨ » وهو كثير في القرآن ، مِنْ « أَنْجَى » وَمِنْ « نَجَّى » ، وفي التشديد معنى التكرير ، وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه<sup>(٣)</sup> .

« ٢٧ » قوله : ( وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ ) قرأه أبو بكر بالنون على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه بذلك ، لأن قبله إخباراً من الله عز وجلّ عن نفسه في قوله : ( كَشَفْنَا عَنْهُمْ ) ، ( وَمَتَّعْنَاهُمْ ) « ٩٨ » فردّه<sup>(٤)</sup> على ما قبله ، وقرأ الباقون بالياء ، ردّوه على لفظ الغيبة التي قبله في قوله : ( إِلَّا يَأْذَنُ اللَّهُ ) ، فذلك أقرب إليه من غيره ، فردّوه على ما هو أقرب إليه ، فهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه<sup>(٥)</sup> .

« ٢٨ » فيها خمس ياءات إضافة قوله : ( لِي أَنْ أَبْدَلَهُ ) « ١٥ » ، ( إِيَّيْ أَخَافَ ) « ١٥ » قرأهما الحرمين وأبو عمرو بالفتح .

(١) معاني القرآن ١/٤٦٣ ، ٤٧٨ ، وتفسير الطبري ١٥/١٨٩ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٧٠٨ ، والحجة في القراءات السبع ١٥٩ ، وزاد المسير ٤/٥٩ ، والنشر ٢/٢٧٦

(٢) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٦٠ ، وزاد المسير ٤/٦٩ ، وتفسير النسفي

١٧٨/٣

(٤) ب : « فردوه » وتصويبه من : ص ، ر .

(٥) زاد المسير ٤/٦٨ ، والنشر ٢/٢٧٧

( نفسي إن أتبع ) « ١٥ » ، ( وربِّي إله ) « ٥٣ » قرأهما نافع وأبو عمرو بالفتح .

( إن أجريَ إلا ) « ٧٢ » قرأها نافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص بالفتح حيث وقع .

ليس فيها زائدة<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

(١) التبصرة ١/٧٦ ، والتيسير ١٢٣ - ١٢٤ ، والنشر ٢/٢٧٧ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١/٤٩ - ب .



## سورة هود عليه السلام

### مكية ، وهي مائة آية واحدى وعشرون آية في المدني

### وثلاث وعشرون في الكوفي

قد تقدم ذكر « الر » « ١ » وذكر « سحر » « ٧ » و « ارهكب معنا » « ٤٢ » ، و « أصلواتك » « ٨٧ » و « مكاتكم » « ٩٣ » فأغنى ذلك عن الإعادة<sup>(١)</sup> .

« ١ » قوله : ( إلى قومه إني ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بفتح « إني » على تقدير حذف حرف الجر ، لأن « أرسل » يتعدى إلى مفعولين ، الثاني بحرف جر . ف « أن » على قول الخليل في موضع خفض ، وعلى قول غيره في موضع نصب ، وكان حقه أن يكون « أنه » لأن « فوحاً » لفظه لفظ غيبة ، فالراجع [ إليه ]<sup>(٢)</sup> ينبغي أن يكون على لفظ الغيبة دون لفظ الإخبار ، لكنه من باب الخروج من الغيبة<sup>(٣)</sup> إلى الإخبار ، وقد مضى ذكره ، وقرأ الباقون<sup>(٤)</sup> بكسر الهمزة ، على إضمار القول ، فقال : إني لكم نذير ، وحذف القول كثير مستعمل في القرآن والكلام ، كما قال تعالى ذكره : ( والملائكة يدخلون عليهم من كل

(١) راجع «فصل في إمالة فواتح السور» ، وسورة المائدة ، الفقرة «٤٣-٤٤» ، و «فصل في إدغام الباء الساكنة في الغاء والميم ...» ، الفقرة «١» ، وسورة التوبة ، الفقرة «٢٠ - ٢١» ، وسورة الأنعام ، الفقرة «٧١» .  
(٢) تكملة لازمة من : ص ، ر .  
(٣) قوله : «لكنه ... الغيبة» سقط من : ص .  
(٤) ب : «قالون» وتصويبه من : ص ، ر .

باب • سلام عليكم ( « الرد ٢٣ - ٢٤ » أي : يقولون سلام عليكم • وقال :  
 ( فأمّا الذين اسودّت وجوههم أكفرتهم ) « آل عمران ١٠٦ » أي : يقال لهم  
 ( ١٤٦/ب ) أكفرتهم • وهو كثير ، وهو الاختيار ، لأن الأكثر عليه ، ولأن « إني »  
 في الإخبار جرى على الأصل في وقوعه بعد القول المضاف إلى القائل ، لأنه مخبر عن  
 نفسه • تقول : قال زيد إني نذير لكم ، ولا تقول إنه نذير<sup>(١)</sup> •

« ٢ » قوله : ( بادِيَ الرَّأْيِ ) قرأ أبو عمرو بهمز « بادي » همزة مفتوحة  
 في موضع الياء ، وقرأ الباقون بغير همز •

وحجة من همز أنه جعله من الابتداء تقديره أنهم قالوا لـ « نوح » : ما نراك  
 اتّبعك إلا الذين هم الأراذل في أول الأمر ، أي : ما نراك في أول الأمر ، كأنه  
 رأى<sup>(٢)</sup> ظهر لهم [ لم ]<sup>(٣)</sup> يتعقبوه بنظر وتفكر ، ونصب « بادي » على الظرف ،  
 وحسن ذلك في « فاعل » لإضافته إلى « الرأي » كما نصبوا المصدر على الظرف ،  
 لإضافته إلى الرأي في قولهم : إمّا جهر رأي فإنك منطلق •

« ٣ » وحجة من لم يهمز أنه جعله من « بدا يَبْدُو » إذا ظهر ، والمعنى :  
 ما اتبعك فيما ظهر لنا من الرأي إلا الأراذل ، كأنه أمر ظهر لهم لم يتعقبوه بتفكر  
 ونظر ، إنما هو أمر ظهر لهم من غير تيقن ، ونصب « بادي » أيضا على الظرف  
 على ما ذكرنا • ويجوز أن يكون من قرأه بالياء أراد الهمز ، ثم خفف الهمزة بالبدل  
 لافتتاحها ، وانكسار ما قبلها ، فتكون القراءتان بمعنى من الابتداء ، والعامل  
 في « بادي » في القراءتين « اتّبعك » ، وجاز أن يعمل ما قبل « إلا » فيما

(١) التبصرة ٧٦/ب ، والتيسير ١٢٤ ، والحجة في القراءات السبع ١٦١ ، وزاد  
 المسير ٩٥/٤ ، وتفسير الطبري ١٥/٢٩٣ ، وتفسير القرطبي ٩/٢٢ ، وتفسير  
 النسفي ١٨٤/٢

(٢) ب : « أمر » ورجحت ما في : ص ، ر •

(٣) تكلمة لازمة من : « ر » •

بعدها ، على الاتساع في الظرف ، ولولا ذلك ماجاز ، ألا ترى أنك لو قلت : ما أعطيت أحداً إلا زيدا درهما ، لم يجز لوقوع الاسمين<sup>(١)</sup> بعد « إلا »<sup>(٢)</sup> .

« ٤ » قوله : ( فَعَمَّيْتُ عَلَيْكُمْ ) قرأه حفص وحزمة والكسائي بضم العين والتشديد وقرأ الباقون بفتح العين والتخفيف .

وحجة من ضمّ وشدّد أنه ردّ الفعل إلى ما لم يسم فاعله ، وحمله على المعنى ؛ لأنهم لم يعموا عن الرحمة حتى عمّيت عليهم ، وفي قراءة الأعمش<sup>(٣)</sup> : « فعمّاها عليكم » [ فهذا يدلّ على التشديد وإن هو عمّاها عليهم ]<sup>(٤)</sup> إذ لا يكون أمر إلا بإرادة الله .

« ٥ » حجة من فتح وخفّف أنه أضاف الفعل إلى « الرحمة » فضمير<sup>(٥)</sup> الرحمة في « عميت » مرفوع بفعله . وقد أجمعوا على الفتح والتخفيف في القصص<sup>(٦)</sup> ، وهو مثله ، ومعنى الآية على الحقيقة أنهم عمّوا عن الرحمة ، لم تعم الرحمة عليهم . فهو من باب « أدخلت القبرَ زيدا ، وأدخلت القلنسوة رأسي » ، وحسن هذا في كلام العرب ، لأن المعنى مفهوم لا يشكّل ، وعلى ذلك أتى قوله : ( فلا تحسبنّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ ) « إبراهيم ٤٧ » إنما حقيقته : مُخْلِفَ رُسُلِهِ وَعْدَهُ ، ويجوز أن يكون معنى<sup>(٧)</sup> « عمّيت » خفيت ، فلا يكون فيه قلب<sup>(٨)</sup> .

(١) ص : « الإهين » ، ر : « الاسم » .

(٢) تفسير مشكل إعراب القرآن ١/١١١ ، وزاد المسير ٩٥/٤ ، وتفسير عربي القرآن ٢٠٣ ، وتفسير ابن كثير ٤٤٢/٢ ، وتفسير النسفي ١٨٥/٢ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٧/ب .

(٣) ب : « الأعمش » وتصويبه من : ص ، ر .

(٤) تكلمة لازمة من : ص ، ر .

(٥) ب : « فصير » وتصويبه من : ص ، ر .

(٦) حرفها هو : ( ٦٦ أ ) .

(٧) ب : « بمعنى » وتصويبه من : ص ، ر .

(٨) زاد المسير ٩٧/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤٤٣/٢ ، وتفسير مشكل إعراب

القرآن ١/١١٢ - ب ، وكتاب سبويه ٤٤٥/١

« ٦ » قوله : ( مِن كل زوجين ) قرأه حفص بتنوين « كل » ، ومثله في « قد أفلح »<sup>(١)</sup> وقرأهما الباقون بغير تنوين .

وحجة من نوّنه أنه عدّى الفعل وهو « حمل » و « اسلك » إلى « زوجين » فنصبهما بالفعل ( ١٤٧/أ ) وجعل « اثنين » نعتاً لـ « زوجين » ، وفيه معنى التأكيد كما قال : ( لا تَتَّخِذُوا إِلهِينَ اثنِينَ ) « النحل ٥١ » وقال : ( ولي نَجْة واحدة ) « ص ٢٣ » وقال : ( ومائة الثالثة الأخرى ) « النجم ٢٥ » ف « كل » نعت فيه معنى التأكيد . والتقدير : احْمِلْ فِيهَا زوجين اثنين من كل شيء ، ثم حذف ما أضيف إليه « كل » فنوّنه « كلاً » .

« ٧ » وحجة من أضاف أنه عدّى الفعل إلى « اثنين » وخفض « زوجين » لإضافة<sup>(٢)</sup> « كل » إليهما ، والتقدير : احْمِلْ فِيهَا اثنين من كل زوجين ، أي : من كل صنفين<sup>(٣)</sup> .

« ٨ » قوله : ( ومَجْرَاهَا ) قرأ حفص وحمزة والكسائي بفتح الميم والإمالة ، بنوه على « جرت »<sup>(٤)</sup> ، فهو مصدر « جرت » ، دليله قوله : ( تجري بهم ) « ٤٢ » ولو حُمِلَ على الضم لقال : تجريهم . وقرأ الباقون بضم الميم . وأمال أبو عمرو ، وقرأ ورش بين اللفظين ، بنوه مصدراً من « أجرى » ، وهما لغتان . يقال : جريت به وأجريت به ، مثل ذهبت به وأذهبت به . وقد أجمعوا على الضم في « مرساها » من « أرسيت » ، وهم يقولون : رست . وقد أجمعوا على ( الجيال أرساها ) « النزاعات ٣٢ » ، وعلى الضم في ( أَيْتَان مَرَسَاها ) « الأعراف ١٨٧ » . والضم في الميم في « مجراها » الاختيار ، لأن الأكثر عليه<sup>(٥)</sup> . وقد ذكرنا علة الإمالة فيما تقدم<sup>(٦)</sup> .

(١) أي سورة المؤمنون وحرفها هو : ( ٢٧٦ ) .

(٢) ص : « ثم حذف ما أضيف » .

(٣) زاد المسير ١٠٦/٤ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٦٨ .

(٤) ب : « حرف » وتصويبه من : ص ، ر .

(٥) الحجة في القراءات السبع ١٦٢ ، وزاد المسير ١٠٨/٤ ، وتفسير النسفي

١٨٨/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١١٣/أب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٦٨ .

(٦) راجع «باب أقسام علل الإمالة» ، الفقرة «١٥» .

« ٩ » قوله : ( يا بُنيَّ اركب ) قرأ عاصم<sup>(١)</sup> بفتح الياء والتشديد ، هنا وفي يوسف والصفات وثلاثة مواضع في لقمان<sup>(٢)</sup> ووافقه أبو بكر على الفتح هنا خاصة . وقرأ ابن كثير بإسكان الياء والتخفيف في لقمان في قوله : ( يا بُنيَّ لا تشركْ ) « ١٣ » وقرأ في رواية قنبل عنه : ( يا بُنيَّ أقيم الصلاة ) « لقمان ١٧ » بإسكان الياء والتخفيف ، وفي رواية البرزبي بفتح الياء والتشديد كقراءة حفص . وقرأ جميع ذلك الباقر بن بكسر الياء والتشديد .

وحجة من شدد الياء وكسرها ، وعليه أكثر القراء ، وهو الاختيار ، لأن الأصل فيه ثلاث ياءات : الأولى ياء التصغير والثانية هي لام الفعل في « ابن » لأن أصله « بنى » على « فَعَلَ »<sup>(٣)</sup> ، والتصغير يردّ المصغرات إلى أصولها ، فردّت الياء ، لأنها أصلية ، وامتنعت ياء التصغير من دخول الحركات فيها ، لتلا قلب وتغير ، والثالثة هي ياء الإضافة التي ينكسر ما قبلها أبداً ، فأدغمت ياء التصغير في الثانية ، وفي لام الفعل ، وكسرت لأجل ياء الإضافة ، وحذفت ياء الإضافة ، لاجتماع ثلاث ياءات مع تشديد وكسرتين ، ولأن فيه أكثر من غير اجتماع كسرات وياءات ، فإذا اجتمع ما يستثقل كان الحذف أكد وأقوى ، وبقيت الكسرة تدلّ على ياء الإضافة ، كما تقول : يا غلام ويا صاحب تعال ، فتحذف الياء وتبقي الكسرة تدلّ عليها ، وإنما قوّي الحذف ( ١٤٧/ب ) لياء الإضافة في النداء لأنها بدل من التنوين ، والتنوين لا يثبت في المعارف في النداء ، فحذف ما هو بدل منه ، وإثباتها جائز في كل موضع إلا فيما يقع فيه الاستثقال ، لاجتماع الياءات ، فإن الإثبات لياء الإضافة فيه ضعف قليل نحو : يا بني ، ويا أخي ، وشبهه .

« ١٠ » وحجة من فتح الياء مشددة أنه لما أتى بالكلمة على أصلها بثلاث

- (١) ب : « حفص » وتصويبه من : ص .  
 (٢) الأحرف على ترتيب ذكرها هي : ( ٥٢ ، ١٠٢ ، ١٣ ، ١٦ ، ١٧ ) ، وسيأتي ذكر حرفي الصفات ولقمان ، الفقرة « ١١ ، ٧ » .  
 (٣) ب : « فعيل » وتوجيهه من : ص ، ر .

ياءات ، استثقل اجتماع الياءات والكسرات ، فأبدل من الكسرة التي قبل ياء الإضافة فتحة ، فانقلبت ياء الإضافة ألفا ، ثم حذفت<sup>(١)</sup> الألف ، كما تحذف الياء في النداء ، وبقيت الفتحة تدلّ على الألف المحذوفة . وقد أجاز المازني<sup>(٢)</sup> : « يا زيدا تعال » يريد : يا زيدي ، ثم أبدل من كسرة الدال فتحة ، ومن الياء ألفا . قال المازني : وضع الألف مكان الياء في النداء مطّرد . وعلى هذا قرأ ابن عامر : ( يا أبتَ ) « يوسف ٤ » بفتح التاء ، أراد : يا أبتي ، ثم قلب وحذف الألف لدلالة الفتحة عليها .

« ١١ » وحجة من أسكن الياء أنه حذف ياء الإضافة ، على أصل حذفها في النداء ، ثم استثقل ياء مشدّدة مكسورة فحذف لام الفعل فبقيت ياء التصغير ساكنة ، وهي قراءة فيها ضعف لتكرّر الحذف . وقد جاءت في الشسر في غير الياءات ، فهو في الياءات أجود لثقل ذلك<sup>(٣)</sup> .

« ١٢ » قوله : ( إنّه عملٌ غيرٌ صالح ) قرأ الكسائي بكسر الميم وفتح اللام ، ونصب « غير » . وقرأ الباقون بفتح الميم ، وضم اللام منونة<sup>(٤)</sup> ، ورفع « غير » .

وحجة من قرأ برفع « عمل » و « غير » أنه جعل الكلام متصلا من قول الله جل ذكره لنوح ، وجعل الضمير في « إنّه » راجعا إلى السؤال ، فجعل « العمل » خبر « إن » ، لأنه هو السؤال ، وجعل « غيرا » صفة لـ « العمل » ، والتقدير : إن سؤالك أن أنجي كافرا عمل منك غير صالح . وقيل : تقديره إن

(١) قوله : « ثم حذفت » سقط من : ص .

(٢) هو بكر بن محمد بن بَقِيّة ، أبو عثمان ، صاحب التصانيف ، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي ، وعنه المبرد والفضل بن محمد ، فهو من النحاة ، كثير الرواية ، (ت ٢٤٧ هـ) ، ترجم في ابنه الرواة ٢٤٦/١ ، ومراتب التحويين ٧٧ ، وطبقات القراء ١٧٩/١

(٣) زاد المسير ١١٠/٤ ، والنشر ٢٧٨/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/١١٥ ، والمختار في معاني قراءات أهل الامصار ٤٩/ب - ١/٥٠ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ١/٦٨ .

(٤) ب : « بنوه » وتصويبه من : ص ، ر .

سؤالك ما ليس لك به علم عمل منك غير صالح . ويجوز أن تكون الهاء في « إنه » تعود على ما دلّ عليه أول الكلام ، وهو قوله « اركب معنا ولا تكن مع الكافرين » ، فيكون التقدير : إن كون الكافرين معك عمل منك غير صالح . فيكون أيضا من قول الله جلّ ذكره لـ « نوح » كالأول . ويجوز أن يكون الكلام من قول « نوح » لابنه يخاطبه [ بذلك ]<sup>(١)</sup> ويقرّعه ، وتقديره : يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين إنه عمل غير صالح ، أي إن كونك مع الكافرين عمل منك غير صالح . ويجوز أن تكون الهاء لابن نوح على تقدير حذف مضاف مع العمل ، أي : إن ابنك ذو عمل . فيكون من كلام الله جلّ ذكره لـ « نوح » .

« ١٣ » وحجة من قرأ بكسر الميم ونصب « غيرا » أنه جعل الضمير في « إنه » لابن نوح ، فآخبر عنه ( ١٤٨/أ ) بفعله ، وجعل « غيرا » صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : إن ابنك عمل عملا غير صالح ، فيكون معناها كالمعنى في القراءة برفع « عمل » في قول من جعل الهاء لابن نوح ، وأضمر مضافا محذوفا . ومعنى « ليس من أهلك » أي : ليس من أهل دينك . وقيل : ليس من أهلك الذين وعدت أن أنجيهم من الفرق . وقيل : إنه كان ربييه ، ولم يكن ولده . وقد روت عائشة وأسماء ابنة يزيد<sup>(٢)</sup> أن النبي عليه السلام قرأ « عمل غير صالح » ، تعني بكسر الميم ونصب « غير » ، وكذلك روت عنه أم سلمة أنه أمرها أن تقرأ كذلك بكسر الميم ونصب « غير » .

(١) تكملة موضحة من : ص ، ر .

(٢) هي أم عامر وأم سلمة ، وهي بنت عمّة معاذ بن جبل ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قيل إنها حضرت بيعة الرضوان ، حضرت يوم اليرموك ، ذكر الذهبي أن قبرها بمقبرة الباب الصغير بدمشق ، عاشت إلى دولة يزيد بن معاوية ، ترجمت في سير أعلام النبلاء ٢/٢١٤ ، وجوامع السيرة ٢٧٨

(٣) معاني القرآن ١٧/٢ ، وتفسير الطبري ١/٢٥١ ، وسنن الترمذي ١٣٠/٨ ، وتفسير القرطبي ٤/١١٣ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار . ١/٥ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٨/ب ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/١١٦ ، وتفسير النسفي ٢/١٩١

« ١٤ » قوله : ( فلا تَسألنِ ) قرأه ابن كثير بفتح النون والسلام [ مشدداً ]<sup>(١)</sup> وقرأ نافع وابن عامر بكسر النون وفتح اللام مشدداً • وقرأ الباقون بإسكان اللام وكسر النون مخففاً •

وحجة من فتح النون وشدّد أنه جعلها النون المشددة التي تدخل في الأمر والنهي للتأكيد ، وفتح اللام [ التي ]<sup>(٢)</sup> قبلها ، ولئلا يلتقي ساكنان ، والفعل للواحد أبداً ، مع النون الثقيلة والخفيفة ، مبني على الفتح ، وعدّى الفعل إلى مفعول واحد وهو « ما » ، وذلك حسن في « سأل » ، لأنه غير داخل على ابتداء وخبر ، وكذلك العلة لمن شدّد وكسر النون غير أنه عدّى الفعل إلى مفعولين وهما<sup>(٣)</sup> الياء و « ما » ، فحذف الياء لدلالة الكسرة عليها • وكان أصله ثلاث نونات « تسألنني » [ في ]<sup>(٤)</sup> النون المشددة التي للتأكيد مقام نونين ، فالنون التي تدخل مع الياء في اسم المضمر المفعول ، في نحو : ضربني ، فحذف إحدى النونات لاجتماع الأمثال تخفيفاً ، كما تحذف في « إني » ، وأصلها « إنتي » •

« ١٥ » وحجة من أسكن اللام وخفف النون أنه لم يدخل النون المشددة التي للتأكيد في الفعل ، ووصل الفعل بضمير المتكلم ، وهو المفعول الأول • و « ما » المفعول الثاني ، وأسكن اللام للنهي وحذف الياء لدلالة الكسرة عليها • فالفعل في هذه القراءة معرب مجزوم للنهي ، وفيما تقدم مبني على الفتح<sup>(٥)</sup> •

« ١٦ » قوله : ( ومن خِزي يومئذٍ ) قرأ نافع والكسائي بفتح الميم ،

(١) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٢) تكملة موضحة من : ص ، ر .

(٣) ب : « وهو » وتصويبه من : ص ، ر .

(٤) تكملة لازمة من : ر .

(٥) التبصرة ١/٧٧ ، والتيسير ١٢٥ ، وزاد السير ١١٤/٢ ، وإيضاح الوقف

والابتداء ٢٦٢ ، وتفسير النسفي ١٩٢/٢



ومثله في النمل وسأل سائل<sup>(١)</sup> ، ووافقهما على ذلك في النمل خاصة حمزة وعاصم .  
وقرأهن الباقون بكسر الميم .

وحجة من كسر أنه أجراه مجرى سائر الأسماء ، فخفضه لإضافة « الخزي »  
و « العذاب » و « الفزع » إليه ، ولم ينوا « يوما » لإضافته إلى « إذ »  
لأنه يجوز أن يفصل من « إذ » والبناء إنما يلزم إذا لزمت العلة .

« ١٧ » وحجة من فتح أنه بناء على الفتح [ لإضافته ]<sup>(٢)</sup> إلى غير متمكن  
وهو « إذ » ، وعامل اللفظ ولم يعامل تقدير الانفصال<sup>(٣)</sup> .

« ١٨ » قوله : ( ألا إن ثمود ) قرأ حفص وحمزة في هذه السورة بغير  
صرف ، ومثله ( ١٤٨ / ب ) في العنكبوت والفرقان والنجم<sup>(٤)</sup> ، ووافقهما  
أبو بكر على ترك الصرف في النجم خاصة . وصره الباقون<sup>(٥)</sup> .

وحجة من صرف أنه جعل « ثمودا » اسما مذكرا للاب أو للحي<sup>(٦)</sup> ،  
فلا علة تمنع في صرفه ، إذ الصرف أصل الأسماء كلها ، وكل ما امتنع منها من  
الصرف فلعلتين دخلتا<sup>(٧)</sup> عليه ، فمنع التنوين والخفض .

« ١٩ » وحجة من لم يصرف أنه جعله اسما للقبيلة ، فمنعه من الصرف  
لوجود علتين فيه ، وهما التعريف والتأنيث . وتفرد الكسائي بصرف قوله :  
( ألا بعدا لثمود ) جعله اسما للحي أو للاب . ولم يصرفه الباقون ، جعلوه اسما

(١) حرف النمل ( ٨٩ آ ) وسياتي فيها ، الفقرة « ٣٦ - ٣٧ » وحرف المعارج  
هو ( ١١ آ ) .

(٢) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٦٣ ، وزاد المسير ١٢٦ / ٤ ، وتفسير مشكل  
إعراب القرآن ١١٦ / ب ، والمختار في معاني قراءات أهل الأماص . ٥ / ب ، والكشف في  
نكت المعاني والإعراب ١ / ٦٩ ، وتفسير النسفي ١٩٢ / ٢

(٤) أحرفها على الترتيب هي : ( آ ٣٨ ، ٣٨ ، ٥١ ) وسيأتي ذكر الثاني والثالث  
كلا في سورته ، الفقرة « ٦ ، ٩ » .

(٥) قوله : « ووافقهما . . الباقون » سقط من : ص .

(٦) ب : « وللحي » ورجحت ما في : ص ، ر .

(٧) ب : « دخلت » وتصويبه من : ص ، ر .

للقبيلة ، وما عليه الجماعة في ذلك كله هو الاختيار ، إذ القراءتان متساويتان<sup>(١)</sup> .

« ٢٠ » قوله : ( قال سلام ) قرأه حمزة والكسائي بكسر السين وسكون اللام ، من غير ألف ، ومثله في الذاريات<sup>(٢)</sup> . وقراءهما الباقر « سلام » بفتح السين وبألف بعد اللام ، وهما لغتان بمعنى التحية كقولهم : هو حِلّ وحلال ، وحِرْمٌ وحرام . ويجوز أن يكون « سلام » بمعنى المسألة التي هي خلاف الحرب . كان إبراهيم صلى الله عليه وسلم لما رآهم لا يأكلون طعامه أوجس في نفسه خوفا منهم ، فقال لهم : سلِّم ، أي أنا سلِّم لكم ولست بحرب لكم ، فلا تمتنعوا من أكل طعامي كما يمتنع من أكل طعام العدو . ومعنى « سلام » أي سلام عليكم . فالخبر محذوف ، وهو رد السلام عليهم ، إذ سلموا عليه . وهو الاختيار ، لأن الأكثر عليه ، وهو أبين في التحية ورد السلام . وقوله : ( قالوا سلاما ) نصب بإعمال القول فيه ، وليس بحكاية ، وهو بمنزلة قولك : قلت حقا . فسلام هو معنى ما قالوا ، وليس هو ما قالوا بعينه ، ولو كان هو ما قالوا لحكيته كما قالوه . فأما قوله « قال سلام » فهو حكاية ما قال<sup>(٣)</sup> . فلذلك لم يعمل فيه القول ورفع . ورؤي عن النبي عليه السلام أمر أن يُقرأ : ( قال سلم ) بغير ألف<sup>(٤)</sup> .

« ٢١ » قوله : ( يعقوب ، قالت ) قرأه ابن عامر وحمزة وحفص بالنصب ، ورفع الباقر .

وحجة من رفع أنه جعل « يعقوب » ابتداء ، والظرف المقدم خبره ، وهو « من وراء إسحاق » ، ويحتمل رفعه بالظرف الذي قبله .

(١) معاني القرآن ٢/٢٠ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٣٦٢ ، والنشر ٢/٢٧٩ ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٦٩/ب .

(٢) حرفها هو : ( T ٢٥ ) وسيأتي فيها بأولها .

(٣) ص : « قال بعينه » .

(٤) قواه : « بغير ألف » سقط من : ر ، وانظر الحجة في القراءات السبع ١٦٤ ، وزاد المسير ٤/١٢٧ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١/١١٧ .

« ٢٢ » وحجة من نصب أنه جملة في موضع خفض ، لكن لا ينصرف للعجمة والتعريف ، وهو معطوف على « إسحاق » والتقدير : فبشّرناها بإسحاق ويعقوب . وفيه غمز عند سيويه والأخفش للترفة بين « يعقوب » وبين حرف العطف بالظرف [ فكأنما فصلت بين الجار والمجرور بالظرف ]<sup>(١)</sup> لأن حق حرف الجر . أن يكون ملاصقا<sup>(٢)</sup> لحرف العطف في اللفظ أو في<sup>(٣)</sup> المعنى . ولو قلت : ومن وراء إسحاق يعقوب ، فحئت بحرف الجر ملاصقا لحرف العطف لم يجز ، كما أنك لو قلت : مرتت يزيد وبني الدار عمرو ، لم يجز ، ويقبح « وفي الدار عمرو » للترفة بالظرف ( ١/١٤٩ ) ولكن يجوز نصب « يعقوب » بحمّله على موضع « إسحاق » لأن « إسحاق » في موضع نصب ، لأنه مفعول به في المعنى ، وفيه بُعد أيضا للفصل ، بين الناصب والمنصوب بالظرف . ألا ترى أنك لو قلت : رأيت زيدا وفي الدار عمرا ، قبح للترفة بالظرف . ويجوز أن تنصب « يعقوب » بفعل مضمر يدلّ عليه الكلام ، كأنه قال : ومن وراء إسحاق وهبنا لها يعقوب . وهو حسن . والرفع هو الاختيار لصحة إعرابه ولأن الأكثر [ من القراء ]<sup>(٤)</sup> عليه<sup>(٥)</sup> .

« ٢٣ » قوله : ( فأسر بأهلك ) قرأه الحزميان بوصل الألف من « سرى » ، كما قال : ( واللّيل إذا يسر ) « الفجر ٤ » وذلك حيث وقع . وقرأ الباقون بالهمز من « أسرى » كما قال : ( سبحان الذي أسرى ) « الإسراء ١ » فهما لغتان مشهورتان<sup>(٦)</sup> .

(١) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٢) ب : « متلاصقا » ورجحت ما في : ص ، ر .

(٣) ب : « وفي » وتصويبه من : ص ، ر .

(٤) تكملة مناسبة من : ص ، ر .

(٥) معاني القرآن ١/٣٨٣ ، ٢٢/٢ ، وتفسير الطبري ١٥/٣٩٦ ، وإيضاح الوقف والابتداء ٧١٥ ، وتفسير القرطبي ٩/٦٩ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١١٧/ب ، وزاد السير ٤/١٣٢ ، وتفسير النسفي ٢/١١٧

(٦) زاد السير ٤/١٤١ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥/ب - ١/٥١ ، وتفسير النسفي ٢/١٩٩

« ٢٤ » قوله : ( إلا امرأتك ) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على البدل من « أحد » لأنه نهي ، والنهي نفي ، والبدل في النفي وجه الكلام<sup>(١)</sup> ، لأنه بمعنى : ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك . وقرأ الباقون بالنصب ، على الاستثناء من الإيجاب في قوله : ( فأسر بأهلك ) ، ويجوز أن يكون على الاستثناء من النهي ، لأن الكلام قد تم قبله . والأول أحسن<sup>(٢)</sup> ، وقد تقدم ذكر « أصلواتك » في براءة<sup>(٣)</sup> .

« ٢٥ » قوله : ( سمدوا ) قرأه حفص وحزمة والكسائي بضم السين ، وفتحها الباقون .

وحجة من فتح أن « سمدوا » فعل لا يتعدى ، وإذا لم يتعد إلى مفعول لم يترك إلى ما لم يسم فاعله ، إذ لا مفعول في الكلام يقوم مقام الفاعل . فهو وجه الكلام والاختيار وقد قال ( فأما الذين شقوا ) ، ولم يقل « أشقوا » ولا « شقوا » ، فحمل « سمدوا » على « شقوا » أحسن وأولى .

« ٢٦ » وحجة من ضم السين أنه حملة على لغة حُكيت عن العرب خارجة عن القياس حكى : سعدة الله ، بمعنى : أسعدته الله ، وذلك قليل . وقولهم : مسعود ، يدل على « سعدة الله » . حكى الكسائي : سمدوا وأسعدوا ، اللغتان بمعنى<sup>(٤)</sup> .

« ٢٧ » قوله : ( وإن كلاً ) قرأ الحرمان وأبو بكر : وإن كلاً بتخفيف « إن » وشدّد الباقون ، وقرأ عاصم وحزمة وابن عامر « لماً » بالتشديد ،

(١) قوله : « والبدل . . . الكلام » سقط من : ص .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٦٥ ، وزاد المسير ١٤٢/٤ ، وتفسير ابن كثير ٤٥٤/٢ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١١٨/ب ، والمختار في معاني قراءات أهل الأنصار ١/١٥١ .

(٣) راجع سورة التوبة ، الفقرة « ٢٠ - ٢١ » .

(٤) التيسير ١٢٦ ، والنشر ٢/٢٨٠ ، وأدب الكاتب ٣٥٠ ، وكتاب سيبويه ٢٢٣/١ ، وزاد المسير ١٦١/٤ ، وتفسير النسفي ٢٠٥/٣ ، وتفسير مشكل إعراب القرآن ١١٩/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٧٠/ب .

وخفّف الباقون .

وحجة من شدّد « إن » أنه أتى بها على أصلها ، وأعملها في « كلّ ولما » وما بعد الخبر .

« ٢٨ » وحجة من خفّف أنه استثقل التضعيف ، فخفّف وحذف النون الثانية وأعمل « إن » مخفّفة عملها مثقلة كما أعمل « يك » محذوفا عمله غير محذوف .

« ٢٩ » وحجة من خفّف « لما » أنه جعل اللام لام توكيد ، دخلت على « ما » التي هي خبر « إن » ، ولام « ليوفينهم » جواب القسم ، والتقدير : وإن كلا لخلق أو لبشر ليوفينهم ربك أعمالهم والمضاف ( ١٤٩/ب ) إليه كل محذوف ، والتقدير : وإن كل مخلوق . ولا يحسن أن تكون « ما » زائدة ، كما يحسن ذلك في قوله : ( إن كل نفسٍ لما عليها ) « الطارق ٤ » لأنك إذا قدّرت حذف « ما » في سورة الطارق صارت [ اللام داخلة على « كل » وذلك حسن' . ولو قدّرت زيادة « ما » في هذه السورة صارت [ (١) اللام داخلة على اللام في « ليوفينهم » وذلك لا يحسن . وقد قيل : إن « ما » زائدة ، دخلت لتفصل بين اللامين الداخلتين على الخبر ، وهو « يوفينهم » . فكلا اللامين تكون جوابا للقسم ، فلما اتفقا في اللفظ فصل بينهما بـ « ما » ، والقول الأول أحسن .

« ٣٠ » وحجة من شدّد « لما » أنه على تقدير حذف ميم ، والأصل « لمن ما » فلما أدغمت النون في الميم اجتمع ثلاث ميمات فحذفت إحداهن ، وهي الأولى المكسورة ، لاجتماع الأمثال ، والتقدير : وإن كلا لمن خلق ليوفينهم ربك . ويجوز أن يكون الأصل « لمن ما » ، بفتح الميم ، على أن « ما » زائدة ، ثم يقع الإدغام والحذف على ما ذكرنا . والتقدير : وإن كلا لخلق ليوفينهم ربك ، فيرجع إلى [ معنى ] (٢) القراءة الأولى التي بالتخفيف . وقد قيل : إن « لما » بالتشديد مصدر « لم » أجرى في الوصل مجرى الوقف ، وهو قول ضعيف في

(١) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٢) تكملة موضحة من : ص ، ر .

الإعراب ، لا يجوز إلا في الشعر ، وضعيف في المعنى ، وحكي عن الكسائي أنه قال : لا أعرف <sup>(١)</sup> وجه التثقيب في « لَمَّا » • ولو خُفِّفَتْ « إن » ورفعت « كلا » لحسن معنى « لَمَّا » بالتشديد على معنى « إلا » ، كالذي في سورة الطارق وسورة يس <sup>(٢)</sup> •

« ٣١ » قوله : ( وإليه يَرْجِعُ الأمر ) قرأه نافع وحفص بضم الياء ، وفتح الجيم • وقرأ الباقون بفتح الياء ، وكسر الجيم •

وحجة من ضم أنه حملَ الفعل على ما لم يُسَمَّ فاعله ، فأقام الأمر مقام الفاعل ، كما قال : ( ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ ) « الأنعام ٦٢ » ، وقال : ( إِلَيْهِ يَرْجِعُ عِلْمُ النَّبَاةِ ) « فصلت ٤٧ » •

« ٣٢ » وحجة من فتح أنه أضاف الفعل إلى « الأمر » ، فرفعه بفعله كما قال : ( وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ ) « الانفطار ١٩ » <sup>(٣)</sup> •

« ٣٣ » قوله : ( وما رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ) قرأ نافع وابن عامر وحفص بالتاء ، وقرأ الباقون بالياء •

وحجة من قرأه بالتاء أنه على الخطاب للنبي عليه السلام وأصحابه ، ردّوه على ما قبله من الخطاب في قوله : ( فاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ ) ، وهو أمر للنبي ، والمراد به هو وأُمَّته ، والتقدير : قل لهم يا محمد ما ربّي بغافل عما تعملون •

وحجة من قرأه بالياء أنه حمله على لفظ الغيبة التي قبله في قوله : ( وَقُلْ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِكُمْ ) « ١٢١ » ، وقوله : ( وَاتَّظَرُوا إِنَّا

(١) ب : «الإعراب» وتصويبه من : ص ، ر •

(٢) جرفاهما هما : ( ٤٦ ، ٣٢ ) وسيأتي ذكرهما كلا في سورته ، الفقرة « ٧٤٦ » وبأول الطارق ، وانظر تفسير مشكل إعراب القرآن ١/١٢٠ ، والتجربة ٧٧/ب ، والحجة في القراءات السبع ١٦٦ ، وزاد المسير ٤/١٦٤ ، وتفسير النسفي ٢/٢٠٦ ، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار ٥١/ب ، والكشف في نكت المعاني والإعراب ٧/ب - ١/٧١ •

(٣) زاد المسير ٤/١٧٥ ، وتفسير النسفي ٢/٢٠٩ •

- مُتَطَّرُونَ) « ١٢٢ » ، وفيه أيضا معنى التهديد والوعيد<sup>(١)</sup> للكفار ، والتقدير :  
وما ربك يا محمد بغافل عما يعمل هؤلاء الذين لا يؤمنون<sup>(٢)</sup> .
- « ٣٤ » فيها ثماني عشرة ياء إضافة ، اختلف فيها ، من ذلك :  
• (إني أخاف ) في ثلاثة مواضع « ٣ ، ٢٦ ، ٨٤ » .  
• (إني أعظك ) « ٤٦ » ، (إني أعوذ بك ) « ٤٧ » ( ١٥٠ / أ ) .  
• ( شقائي أن ) « ٨٩ » قرأ الحرمان وأبو عمرو بالفتح في الستة .  
ومن ذلك : ( إن أجري إلا ) في موضعين « ٢٩ ، ٥١ » قرأهما نافع وابن  
عامر [ وأبو عمرو ]<sup>(٣)</sup> وحفص بالفتح حيث وقع .  
ومن ذلك : ( عني إنه ) « ١٠ » ، ( تصحي إن ) « ٣٤ » ، ( ضيفي  
أليس ) « ٧٨ » قرأ الثلاثة نافع وأبو عمرو بالفتح<sup>(٤)</sup> .  
ومن ذلك : ( ولكنني أراكم ) « ٣٩ » و (إني أراكم ) « ٨٤ » قرأهما نافع  
وأبو عمرو والبزري بالفتح .  
• ومن ذلك : ( فطرنني ) « ٥١ » قرأها نافع والبزري بالفتح .  
• ومن ذلك : ( إني أشهد الله ) « ٥٤ » قرأها نافع بالفتح .  
• ومن ذلك : ( وما توفيتي إلا بالله ) « ٨٨ » قرأها<sup>(٥)</sup> نافع وأبو عمرو وابن  
عامر بالفتح .  
• ومن ذلك : ( أرهطي ) « ٩٢ » قرأها الكوفيون وهشام بالإسكان .  
« ٣٥ » فيها ثلاث زوائد ، قوله : ( فلا تسألن ) « ٤٦ » قرأ ورش وأبو  
عمرو بياء في الوصل .  
قوله : ( ولا تخزون ) « ٧٨ » قرأها أبو عمرو بياء في الوصل .

(١) ب : « بالوعيد » وتصويبه من : ص ، ر .

(٢) تفسير ابن كثير ٢/٦٦١ ، وتفسير النسفي ٢/٢١٠ .

(٣) تكملة لازمة من : ص ، ر .

(٤) ص : « بالفتح حيث وقع » .

(٥) ب ، ص : « قرأ » ووجهه ما في : ر .

قوله : ( يومَ يأتِ ) « ١٠٥ » قرأها ابن كثير ياء في الوصل والوقف ،  
 وقرأها (١) أبو عمرو ونافع والكسائي ياء في الوصل خاصة (٢) .  
 وقد تقدمت العلة في ذلك كله في آخر سورة البقرة فأغنى ذلك عن  
 الإعادة (٣) .



- (١) ب ، ص : « قرأ » ورجحت ما في : ر .  
 (٢) التبصرة ٧٧/ب ، والتيسير ١٢٦ ، والنشر ٢٨١/٢ ، والمختار في معاني  
 قراءات أهل الأمصار ٥٢/ب .  
 (٣) راجع سورة البقرة « فصل في ياءات الإضافة وعللها » و « فصل في الياءات  
 الزوائد المحدوفة في المصحف » .